جمال سليم

# عصر الديموكتاتورية

# مذبحة مجلس الشعب

جمال سليم

عصر الديموكتاتورية

# مذبحة مجلس الشعب

مكتبة مدبولي

الغلاف تصميم الفنان :
مكرم شحاته

تنفيذ : سمير عباس

# الفهـــرس

## أ ــ القسم الاول : الوقائع



## ب ــ القسم الثانى ــ الوثائق

## توضيح

إعترف السادات اكثر من مرة بأن الديمقرطية لها أنياب وأظافر.. ، وفى خطبه التى عاصرت إنقلاب مايو سنة ١٩٧١ هدد من يعارضه بأنه « سيفرمه » ولا يعرف التاريخ معنى محدداً لكلمة « الفرم » .. ذلك لأن هذا المعنى ينطبق على غير اللحم البشرى حيث يقسم اللحم الى قطع صغيرة ثم يوضع فى آلة تسمى « المفرمة » فيتحول من الناحية الاخرى الى لحم مفروم يتشكل طبقا لما تريده ربة البيت . فاذا ما استعمل اللحم البشرى بدلاً من اللحم الحيوانى .. فهذا هو الجديد الذى قدمه السادات ..

فديمقراطية السادات اذن ــ وباعترافه ــ هى ديمقرطية القمع والبطش والارهاب .. وبهذا المعنى فهى ليست ديمقرطية .. انما هى ديكتاتورية .. مغلفة بألفاظ ديمقراطية لأن الديمقراطية اذا كانت تعنى حرية التعبير، والمشاركة فى سلطة إصدار القرار السياسى بواسطة المنظمات الديمقرطية .. فهى تعنى عند السادات شيئاً أخر.. انها تعنى استعمال الانياب والاظافر والمعتقلات .. وتستعمل فى بطشها آلات متطورة تسمى المفارم لفرم المعارضين ..

وقد دارت مفرمة السادات أول ما دارت على مجلس الشعب المصرى فى انقلاب ١٥ مايو.. نعصف برئيسه وكل معارضيه فى ضربة واحدة بتهمة مبتكرة وهى أنهم أصبحوا مراكز قوى ، وبهذه الصفة فقد اشتركوا فيما سمى بمؤامرة مراكز القوى وقدموا لمحكمة فريدة فى التاريخ تولى رئاستها وعضويتها عدد من أنصاره ومريديه ..

ومن هنا فربما تكون البداية الطبيعية لمذبحة مجلس الشعب المصرى أو مذبحة الديمقراطية هى انقلاب ١٥ مايو..

الا أن ١٥ مايو يتطلب فى مجموعه وظروفه وأسبابه دراسة شاملة للفترة التى بدأت بحكم السادات وانتهت فى ٦ اكتوبر ١٩٨١

كـذلك فأننا نرى أن مذبحة مجلس الشعب التى بدأت باسقاط عضوية كمال الدين حسين لأنه اعترض على سياسة السادات وهوعضو بمجلس الشعب .. يصح أن تـكـون بداية مرحلة جديدة فى حكم السادات ، مرحلة بدأت فى ١٨ و١٩ يناير سـنـة ١٩٧٧ .. ولم تنته الا بقرارت سبتمبر العقيمة عام ١٩٨١ .. وهو العام الذى إنتهت فيه حياة السادات برصاص خالد الاسلامبولى وجماعته ..

هـذا الـتـوضيح هام جداً لأنه يسلط الضوء على شخصية من أغرب شخصيات الـتـاريـخ المـصـرى .. وحاكم فريد فى ديكتاتوريته وفريد فى إدعائه الديمقراطية وتمسحه .. بأذيالها

وقد اكتسب الكتاب عنوانه « عصر الديموكتاتوريه » من معناه فنحن .

نقصد بكلمة ديموكتاتور ية بالتحديد الدكتاتور ية المضمخة بالديمقراطية ،او الديمقراطية الصور ية التى هى فى حقيقتها ديكتاتور ية ، فلفظ ديمقراطية يتكون من ١٠ احرف و يتساوى فى عدد الاحرف مع لفظ ديكتاتور ية فهوايضا ١٠ احرف وبما اننا نقصد بكلمة ديموكتاتور ية ، الديكتاتور ية .. فان عدد الالفاظ المأخوذة من الديكتاتور ية اكثر — بينما لم نأخذ فى عملية المزج — من الديمقراطية الا حروفها الاولى ، استنادا الى الفكرة القائلة بان القاعدة تحكم الاستثناء ، وقاعدة الكلمة أى جزئها الاكبر مكون من الديكتاتور ية بينما الاستثناء هو الديمقراطية .. وهى فى الواقع ديمقراطية لخدمة الديكتاتور ية

المؤلف

## مقدمة

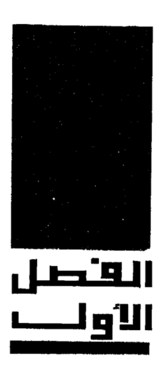
لايرتبط هذا الكتاب الوثائقى بالاسباب التى أدت بأنور السادات رئيس جمهورية مصر ٧٠ ــ ١٩٨١ الى التحول نحو الدكتاتورية فى الوقت الذى كان يزعم فيه أنه منقذ الديمقراطية وحاميها والمدافع عنها ، انما يتعلق هذا الكتاب بالنتائج المباشرة لهذا التحول ، وما استتبع ذلك من رغبة عارمة ــ وقد تكون رغبة مجنونة ــ فى اطاحته بالمعارضة على اختلاف صورها واشكالها .. وكيف انعكست هذه الرغبة على المؤسسة النيابية ( مجلس الشعب ) ، فعصف بالاعضاء المعارضين عصفا شديدا ، وتعقبهم فى حياتهم العامة والخاصة حتى أنه لم يتورع عن اعتقالهم ضمن موجة الاعتقالات المشهورة فى سبتمبر ١٩٨١ .. وهى الموجة التى انحسرت باغتياله فى ساحة العرض العسكرى يوم ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ .

يركز هذا الكتاب على جانب واحد هو ديموكتاتورية السادات فى مجلس الشعب بعد أحداث يناير سنة ١٩٧٧ .. ومما لا شك فيه ان البطش قد امتد الى كثير من جوانب حياتنا ، بحيث يحار المرء ويتساءل فى الوقت نفسه : ما هو الجانب الذى سلم من البطش والارهاب الساداتى .. ؟ وكيف كانت مقدرة هذا الرجل فى التحدث عن الديمقراطية وفى الوقت نفسه يعصف بها .. ؟! ولذا فالكتاب يستمد اسمه من الخلط بين الديمقراطية المزعومة والدكتاتورية التى كانت موجودة ومطبقة .. ولم أجد عنوانا لهذ الكتاب ولمرحلة السادات أوقع وأدق من هذا .. انها فعلا دكتاتورية لكنها مضمخه بالديمقراطية .

القاهرة - يناير سنه ١٩٨٣ — جمال سليم

« سيد الشهداء حمزه ، ورجل قام الى حاكم
ظالم فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله »

حديث شريف



# الفصل الأول

## ١٨، ١٩ يناير

كانت البداية هى الانتفاضة الشعبية التى وقعت فى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والتى وصفها السادات بأنها « انتفاضة حرامية » ، والتى كانت ردا حاسما من الجماهير الشعبية على القرارت الاقتصادية التى أصدرتها حكومة السادات « وطبل » لها حزبه الحاكم ، والتى قضت برفع أسعار السلع الاساسية .. فى الوقت الذى كانت الجماهير تنتظر فيه تحقيق خطوات فعالة فى طريق تصحيح المسار الاقتصادى وتحسين أحوالها المعيشية وتنفيذ ما وعدت به الحكومة من تحقيق توازن بين الاسعار والاجور فى مرحلة وصل فيها التضخم الى نسبة ٣٧٪ سنويا ، وانحازت فيها السلطة للفئات الطفيلية والبرجوازية الكبيرة على حساب الطبقات الشعبية .

لقد كانت القرارات الاقتصادية التى دفعت الجماهير الشعبية الى التظاهر والوقوف من السلطة موقف العداء نتيجة السياسة الاقتصادية لحكومة السادات التى قامت على أعمدة الانفتاح الاقتصادى الذى فتح بدوره أبواب مصر لكل آفات وأمراض الرأسمالية العالمية ، التضخم والغلاء والعجز فى الميزان الحسابى ونهب الاقتصاد الوطنى وتخريبه وافساده (١) .

---

(١) بعد مقتل السادات فى اكتوبر سنة ١٩٨١ انحسرت السلطة التى كانت تحمى بعض أنواع الفساد ، فقدم الى المحاكمة عصمت السادات ــ شقيق الرئيس الراحل السادات وأولاده بتهمة الفساد ، ورشاد عثمان .. وتوفيق عبد الحى .. وهى شخصيات تمثل نماذج من أصحاب الملايين الجدد الذين كانوا لا يملكون شيئا قبل انقلاب مايو سنة ١٩٧١ فاذا بهم يصبحون مليونيرات .. وتذكر بعض الاحصائيات ان ــ المليونيرات الجدد يصل عددهم الى ٢٠٠ الف مليونير.. وقد نسب الى عدد كبير منهم الاتجار فى المخدارات والتهريب ، والمتاجرة فى الاغذية الفاسدة كاللحوم والمعلبات ، وممارسة الابتزاز ، والبلطجة .. والقتل تسترا على الفساد والمفسدين ، وقد بلغت ثروة عصمت السادات ١٢٥ مليون جنيه وكان قبل وصول السادات الى الحكم يعمل موظفاً بسيطاً بمرتب قدره ٢٥ جنيهاً شهرياً ! وقد تضمن الحكم الذى صدر ضد عصمت السادات أسباباً تدين وتوصم السادات .

ولا شك أن النظام نجح ، لفترة ما ، فى خداع قطاعات واسعة بما فى ذلك بعض القوى الوطنية ــ بأوهام سياسة الانفتاح ، والحملة الاعلانية المكثفة عن تدفق مليارات الدولارات ، ومايترتب عليها من انتعاش الاقتصاد ورخاء للجماهير ورفع مستوى معيشتها ، لكن هذه الاوهام سرعان ماتبددت ، وتهشمت على صخرة التجربة العملية والمعاناة ، وباكتشاف حقيقة ان هذه السياسة لا تخدم الا مصالح حفنة من العناصر الطفيلية المحلية وأصحاب الملايين الجدد والاحتكارات الاجنبية وقامت أجهزة الاعلام بقيادتها العميلة والرجعية بشن حملة شرسة ضد المنهج الناصرى الوطنى ، والتخطيط والقطاع العام والتصنيع وسياسة التعاون الزراعى والتعامل مع المعسكر الاشتراكى ، وعزت هذه السياسة الوطنية كل ماترتب عمليا عن سياسة الانفتاح على السوق الرأسمالى الغربى ، واستفادت السلطة من بعض سلبيات الحكم الناصرى فى ضرب ايجابياته ، لكن بعد مضى سبع سنوات على وفاة عبدالناصر ثم انقلاب مايو سنة ١٩٧١ ، وبالمقارنة بين العهدين ، تبين للجماهير زيف هذه الادعاءات مما ضاعف من قوة الاتجاهات الناصرية (الاشتراكية) وجعل الجماهير ترفع شعاراتها فى تحركاتها الاخيرة (١)

ومن أهم عوامل الانفجار، ان المعاناة ليست عامة ، والاعباء لاتشمل الجميع بل تقع على كاهل الفقراء وحدهم ، بالتضخم وارتفاع الاسعار والضرائب غير المباشرة ، ويشهد الناس كل يوم مفارقات مايجرى فى أعلى السلم الاجتماعى : اصحاب الملايين الجدد ، بانفاقهم الترفى المستفز، العمولات بملايين الجنيهات تستنزف من الدخل القومى لحساب قلة من عناصر السلطة والاثرياء والمقربين (صفقات الاسمنت والحديد والطائرات البوينج : سرقات الاوقاف والمؤسسة التعاونية والبنوك ..) الرخاء المسف ، القصور والطائرات والسيارات الفارهة .. خلو الرجل الذى يدفع لشقة واحدة وقدره ربع مليون جنيه .. انفاق شخص واحد لاكثر من الف جنيه فى ملهى ليلى .. (٢) الخ وكلها ترد فى الصحف .

ثم تجىء القرارت الاخيرة ، ليطفح الكيل ، فيرفع الدعم عن السلع الشعبية استجابة لمطالب وشروط صندوق النقد الدولى « وسايمون » وزير الخزانة الامريكى السابق وروكفلر المستشار الاقتصادى الخاص للسادات ، والخبراء

---

(١) « اوراق ديمقرطية » نشرة اليسار المصرى فى أوربا عن انتفاضة يناير سنة ١٩٧٧

(٢) ارتفع هذا المبلغ فى عام ١٩٨٢/٨١ الى مليون جنيه !!

الامـريكـان والمملكة السعودية ، وترفع أسعار الحاجات الرئيسة للحياة ، الذرة ــ الـغـذاء الـرئـيسى للفلاح ــ والسكر والشاى والشحوم الحيوانية واللحوم والسجائر والبـوتـاجـاز والمـنـسوجات القطنية والصوفية والصناعية والدواء وغيرها من السلع الرئيسية » .

وهـكـذا فـان الـقـرارات الاخيرة (١) ، كانت تعنى نزع ماتبقى من فتات لاتـشـبع ، من أفواه الجوعى ، ولذا فان الانفجار الشعبى كان بمثابة « قوة الجياع » و« انـتـفـاضـة المحـرومين » وقد عبر أحد المتظاهرين عن مشاعره لمراسل أجنبى ، عـنـدمـا قـال لـه : اذا كـان محكـومـا عـلـيـنـا بـالمـوت جـوعـا ، فخير لنا ان نموت برصاصهم (٢) .

اذن كـانـت البداية هى تلك الانتفاضة ، فقد اقنعت السادات بوجود معارضة حقـيـقية لحكمه ولاسلوبه وسياسته ، وهى معارضة جادة وليست هازلة ، معارضة تـنـزل الى الـشـارع وتـسيطر وتكشف صدرها بجرأة لرصاص الشرطة .. وكان هذا آخـر مـا كـان يـتـوقـعـه .. ، فذعر فى أول الامر وأصدر أوامره الفورية على موجات الاذاعـة وشـاشـات الـتـلـيـفزيون بالغاء هذه القرارات الاقتصادية فورا لاسكات الجـمـاهير الهـادرة الـغـاضـبـة فى الشوارع .. ، .. ثم وبعد ان تم له ذلك .. ، تنفس الـصـعـداء .. واستدار بعدئذ الى احزاب المعارضة يوجه اليها ضربته والى الاعضاء المسـتـقـلين فى مجـلـس الشعب ليرهبهم ويرغمهم على الصمت .. ، والى الصحافة الـتـى بـدأت تستنشق انسام الحرية والنقد والتوضيح والكشف .. ليغلقها ويخرسها الى الابد ..

كان السادات يريد من الديمقراطية اسمها ورسمها ، وشكلها ، لم يطلب أبداً جوهرها ، فكل كلامه واستعراضاته عن الديمقراطية أجوف ، كاذب .. خادع

بـينما كـان الـسـادات يـسير فى طـريقه الديمقراطى الخادع ، الكاذب .. كان الـنـاس يـعـرفـون الـديمـقـراطـيـة ، ويـعـرفـون جـوهرها .. لم يكن كلامه المعسول يخـدعـهـم ، .. وبذا لم ينحرفوا الى الطريق الذى أراد أن يدفعهم فيه .. وكان هذا أخر ما كان يتوقعه ..

---

(١) القرارات صدرت فى ١٦ يناير سنة ١٩٧٧.

(٢) المصدر السابق .

لقد ظل يكذب على الناس ، يوهمهم بالرخاء ، وبأن الدولارات سوف تنهال عليهم وتتساقط من الطائرات الفانتوم ١٦ ، ١٨ .. ، وأن الدجاج الجيد وليس الفاسد سوف يغرق أسواقهم ويملاء ثلاجاتهم .. وكان جهاز الدعاية بعد أن اندس فيه الافاقون يقدم هذه الافكار بطريقة جذابة تبهر الناس ..

وكان على الناس أن ينبهروا

لكنهم لم ينبهروا ...

وجن جنونه ..

لقد فعل السادات كل شئ ليبهر امريكا واوربا .. ، ذهب الى القدس ، وسافر الى كامب ديفيد ، ووقع هناك اتفاقا للسلام .. ثم وقع معاهدة السلام مع اسرائيل .. ورغم انبهار أمريكا واوربا فان المواطن المصرى البسيط لم ينبهر..

وقد ادرك السادات ان السبب يرجع الى جرثومة خبيثة فى هذا المجتمع هى التى تسبب قلق الناس ، وتمرضهم ، وتمنع انبهارهم بما يفعله و يقوم به ، وهذه الجرثومة هى مايسمى بالافكار الاشتراكية وهى الافكار التى غرسها عبدالناصر فى قلوب الناس ونفوسهم وهذه الفكرة مازال يحملها مجموعات من الناس أو مايطلق عليهم الناصريون واليساريون والتقدميون والمستقلون .. وهى كلها اسماء لشئ واحد هو: المعارضة !

فكل معارض ، أو ناقد ، أو كل من ليس مع السادات فهو من المجموعات المصابة بالجرثومة الشريرة ..

وكان أخطر ما واجه السادات هو المعارضة فى مجلس الشعب .. ، ذلك لانه كان يعلم أنه هو الذى صنع مجلس الشعب هذا .. فالاغلبية التى معه .. والممثلة فى حزب مصر الذى يرأسه ممدوح سالم ، ــ الابن الشرعى للسادات ــ هذه الاغلبية رغم كونها جاءت بارادة السادات ومن تحت عباءته فشلت فى القضاء على المعارضة داخل مجلس الشعب ولذا كان لابد من القضاء على الاصوات المعارضة من الخارج .. مادامت الاغلبية فلشت فى القضاء على الاقلية فى الداخل ، داخل مجلس الشعب .

وهكذا بدأ مجلس الشعب وفى فصله التشريعى فى ١١ نوفبر سنة ١٩٧٦ ــ الذى انتهى فى ١١ ابريل سنة ١٩٧٩ دون استكمال دوراته الخمس التشريعية ــ وبايعاز مباشر من السادات وبقيادات حزب مصر بالتخلص من اصوات المعارضة التى ارتفعت ضده ..

وشهد هذا الفصل التشريعى اسقاط العضوية عن أربعة من أعضاء مجلس الشعب هم :

١ - كمال الدين حسين

٢ - الشيخ عاشور نصر

٣ - عبد الفتاح حسن

٤ - أبو العز الحريرى ..

وكان السادات قد أراد أن يحصل على تفويض من مجلس الشعب ليطيح بالمعارضة فى ضربة واحدة للتنصل من مسئولية تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والتى أدت الى الانتفاضة الشعبية التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، ملقيا مسئوليتها على احزاب المعارضة .. وعلى رأس هذه الاحزاب ــ بالطبع ــ التجمع الوطنى التقدمى .. ، فأوعز الى عديله محمود أبو وافية رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب .. وصاحب مسرحية لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر التى مهدت لالغاء الاتحاد الاشتراكى واقامة الاحزاب السياسة ، أوعز اليه ليدعوا الى اجتماع خاص بمجلس الشعب يصدر عنه ادانة لحزب التجمع التقدمى واعتباره مسئولا عما سماه بانتفاضة الحرامية ، وبالفعل دعى محمود أبو وافية ١٥ شخصية من اعضاء مجلس الشعب الى اجتماع فى قاعة اللجنة التى يرأسها بالدور الثانى بالمبنى الملحق بمجلس الشعب ، وقد حرص السادات على أن يأمر أبو وافية بأن يختار المدعوين من أصحاب الرأى والشخصية فى المجلس ، فحضر هذا الاجتماع شخصيات مثل : عبدالفتاح حسن ، خالد محى الدين ، كمال الدين حسين وأبو العز الحريرى ود. محمد حلمى مراد ، ود. محمود القاضى .. بالاضافة الى الوزيرين ــ وقتها ــ فؤاد محيى الدين ومحمد حامد محمود .. ورأس الاجتماع كما سبق القول محمود أبو وافية فى مساء ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٧

ولايدرى أحد ماسبق هذا الاجتماع ، وهل جرى الايعاز به من السادات شخصيا أم من المحيطين به كمصطفى خليل الامين الاول للجنة المركزية وقتذاك وممدوح سالم رئيس حزب مصر والدكتور القيسونى .. وعثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى رئيس مجلس الشعب .. وسيد فهمى وزير الدخلية .. بينما كان وزير الدخلية الحقيقى النبوى اسماعيل يعمل مديرا لمكتب رئيس الوزارء ممدوح سالم .. وكانت الدعوة الى هذا الاجتماع من قبل محمود أبو وافية قد أزالت اللبس وأكدت أن الدعوة للاجتماع وتنظيمة جاءت بأمر مباشر من السادات لعديله أبووافيه باعتبارة أحد عيون النظام وسلاح من أسلحته فى مجلس الشعب .

ولا ريب أن الهدف من هذا الاجتماع كان ينحصر فى ادانة الانتفاضية الشعبية ووصفها بالشيوعية بما ييتيح لاجهزة الدولة القيام باجراءات القمح لليسار والضرب على ايدى المنفلتين من الشخصيات العامة واعضاء مجلس الشعب ..

والصورة التى يقدمها عبد الفتاح حسن النائب البارز بمجلس الشعب ونائب رئيس حزب الوفد الجديد ، والوفدى القديم .. والوزير فى اخر حكومة وفدية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، هذه الصورة التى يقدمها لا تدع مجالا للشك فى هدف الاجتماع وهو: ادانة الانتقاضية ووصمها بالشيوعية .

### يقول عبدالفتاح حسن (١)

« دعيت الى اجتماع فى مجلس الشعب ضم ١٥ عضوا اختيروا اختيارا لأعرف مدلولة ،وجرى الاجتماع فى اليوم الثالث لبدء الانتفاضية أى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ ،وكان مكان الاجتماع مكتب أبو وافية بالدور الخامس بالمبنى الملحق بمجلس الشعب ،وكان المبنى محاط بحراسة شديدة ،ووجدت فى الاجتماع د .محمود القاضى وكذلك العضو ممتاز نصار وهما من الاعضاء المستقلين .. كما كان موجودا خالد محيى الدين السكرتير العام للتجمع الوطنى التقدمى ود.حلمى مراد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد وأبوالعزالحريرى وهو من اعضاء حزب التجمع ..ثم كمال الدين حسين( عضو مجلس قيادة الثورة سابقا ) كما حضر الوزيران فؤاد محيى الدين ومحمد محمود ..ورأس الاجتماع محمودابووافية ..

---

(١ )لقاء مسجل بين الكاتب وعبد الفتاح حسن مساء الجمعة/١٩٨٣/١/١٤بمكتبة بشارع أمين سامى بالقاهرة .

وكان اول المتحدثين كمال الدين حسين الذى قال أن الشيوعيين هم الذين ارتكبوا حوادث ١٨ ، ١٩ يناير (١) .

و يذكر عبد الفتاح حسن أنه عندما تكلم عطف على تجربة يناير سنة ١٩٥٢ أى حريق القاهرة فقال : «اننى عاصرت حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكتب لى العمر حتى أشهد حوادث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ينبغى الحرص فى توجيه الاتهام ، القضاء وحدة هو الذى يدين من ارتكب جريمة ما و يبرئ من نسب إليه الاتهام بغير حق» .

وقد حاول عبد الفتاح حسن أن يلقى بمسئولية ما حدث على صبية الشوارع فقد ربط ربطا غريباً بين ما سمعه من أن الصبية فى الشوارع كانوا يدبرون ويخربون و يسرقون و بين عدم توفيق وزارة الشئون الاجتماعية حين ارتفعت بسن الحدث الى الثامنة عشر بدلا من الخامسة عشر

وقال «اننى طالعت اليوم — يقصد ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ — فى مجلة صباح الخير نبأ يشير الى أن أحد الاشخاص اشترى سيارة من الخارج ودفع رسوما جمركية وبلغ جملة ذلك ٣٠ الف جنيه .. ان الطالب الذى يريد أن يذهب الى كليته و يعز عليه شراء دراجة باثنى عشر جنيها لا جدال فى أنه يملاء صدره تذمرا أن يلمس الفارق الكبير بين وضعه و بين من يملك سيارة ثمنها الاجمالى ٣٠ الف جنيه ، وأن الحكومة قد أخطأت فى اصدار تشريعاتها بعد أن بشرت بأن العام الحالى (١٩٧٧) هو عام رخاء فاذا به عام شقاء (!) ولم يكد يشتعل الشارع حتى تراجعت الحكومة عن تشريعاتها ، ودل ذلك على أنها لم تكن قرارت مدروسة بعناية .»

— وتحدث د. محمود القاضى فأشار الى الاستراحات العديدة التى يستغلها أنور السادات .. وتحدث أبو العز الحريرى عن بعض تصرفات رئيس الوزراء ..

---

(١) حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ ، ١٩ يناير - دار الكلمة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ الحكومة تصف احداث ١٨ ، ١٩ يناير على لسان رئيس الوزراء ممدوح سالم بأنها مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتآمرين الى الحكم ، وزير الداخلية يتخذ نفس الموقف و يتهم الشيوعيين بأنهم يقودون المظاهرات والتخريب فى شوارع القاهرة .. الخ

ويذكر د. حلمى مراد[1] أن الاجتماع الذى دعا اليه محمود أبو وافية اثر أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والذى تم فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ بمجلس الشعب مبعثه أن التذمر الشعبى قد هز الحكومة ولذا فقد أرادت بعض العناصر المؤيدة للحكومة أن تتحرك بقصد التهدئة فالاجتماع لم يكن بقصد ادانة اليسار بقدر ما كان لتهدئة الجماهير الا أننا نرى أن الاجتماع لم يكن يستهدف تهدئة الجماهير لانه اجتماع سرى وغير معلن ، وما جرى لا يخدم مشاعر الجماهير ولا يهدئها بل — على العكس — يثيرها أكثر و يستفزها . . ، . . ورأينا أن الاجتماع كان يستهدف تهديد المعارضة داخل مجلس الشعب ، والايحاء بأن الحكومة رغم تراجعها عن القرارت الاقتصادية برفع أسعار السلع الضرورية — فانها قوية وقادرة — و يستفاد هذا مما ذكره د. حلمى مراد نفسه وكان حاضرا الاجتماع حيث قال أن الوزير حامد محمود لم يكن راضيا عن هذا الاجتماع ، وعندما تكلم كان كلامه استعراضا للعضلات اكثر مما كان تهدئة للعواطف والمشاعر ولذا فقد اعترض د. حلمى مراد على تغيير جو الاجتماع اذ قد بدا له أنه يسير نحو غاية لا يقصدها محمود أبو وافيه أو ليست واردة لدى الحاضرين ، وقد أيده أبو وافية ، وأمسك بدفة الحديث وتحدث بروح قومية ، وكان كل من فى الاجتماع — بعد ذلك يعبر عما فى ضميره . . ذلك أن الحوادث كما بدت لم تكن مدفوعة بتدبير مسبق . . انما مفاجأة ، وكانت ردا على القرارات الاقتصادية ، وقد بدأت بالقاهرة . . واجتاحت كل المدن المصرية من الاسكندرية الى اسوان . .

أكان ما حدث فى هذا الاجتماع رغم عدم أهميته هو الدافع لمقابلة د. حلمى مراد للسادات بعد أحداث يناير مباشرة . . ؟

الواقع أن د. حلمى مراد كان هو الذى طلب المقابلة ، و باعتباره كان يتزعم ما يسمى بالجبهة الوطنية التى كانت نواة لحزب جديد يضم المستقلين[2] فسرعان ما استجاب السادات لطلبه وحدد له موعد اللقاء وفى هذا اللقاء الذى استمر ساعة وثلثا قال د. حلمى : أنا جاى علشان اتكلم . .

---

(١) لقاء مسجل مع المؤلف يوم الثلاثاء ١٨ / ١ / ١٩٨٣ .

(٢) كانت الجبهة تجتمع بنادى مجلس الشعب وكان من أعضائها ممتاز نصار ، محمود القاضى ، كمال الدين حسين ، وفى نفس الوقت كان هناك اتجاه آخر لانشاء حزب سادس يضم الذين كانوا ينتمون للحزب الوطنى بقيادة فتحى رضوان والدكتور نور الدين طراف والمستشارين : يوسف كمال ، حسين عوض ، ابراهيم حسنين حلمى .

فرد عليه السادات : وانا عايز اسمعك ..

وتحدث د. حلمى مراد عن أحداث يناير، وقال انها لم تنته لان اسبابها موجودة وهى معاناة الجماهير، واتساع الفجوة ، ووجود الفوارق .. ، ليس معنى نزول قوات الجيش الى الشوارع أن كل شئ قد انتهى ..

ورد السادات بأنه مدرك بأن الموضوع لم ينته

و يذكر د. حلمى مراد أن السادات ــ يبدو أنه لم يكن يقصد بعدم انتهاء الموضوع بأنه مسألة أمنية ، ولابد من البطش بكل القوى التى تنامى الى علمه من أجهزته البوليسية انها وراء الاحداث .

وتطرق الحديث الى الاجتماع الذى عقده محمود أبو وافيه ، وكان من رأى السادات أن هذا الاجتماع لم يكن له أى ثمرة .. لأن عدد الحاضر ين من غير اعضاء الحزب الحاكم كانوا اكثر و بذا سيطرت عليه المعارضة .. فاستدرك د. حلمى مراد بأن الذى افسد الاجتماع هو وجود الوز ير حامد محمود .

السادات كان يعيش اذن جو١٨ ، ١٩ يناير، ولم يكن يستطيع أن ينسى أو يتجاهل للحظة واحدة أنه كان يمكن الاطاحة بحكمه ، وتغيير النظام كله ..

وكانت المعارضة فى مجلس الشعب قو ية رغم قلتها ، صوتها أقوى من صوت الحزب الحاكم ، وكان هذا الصوت يتردد قو يا فى قاعة مجلس الشعب وفى لجانه المختلفة .. كما يتردد خارج مجلس الشعب ..

ومن أمثلة ذلك أن الجبهة الوطنية المتحدة ولم تكن قد وصلت بعد الى مرحلة الحزب ، أى لم تكن لها الشرعية للحديث أو التعبير كتجمع قانونى .. ، اجتمع اعضاؤها فى نادى مجلس الشعب وكانت تسمى نفسها « الجبهة البرلمانية المتحدة » مساء ١٩ يناير ١٩٧٧ وناقشوا قرارات الحكومة برفع اسعار السلع الضرور ية وارسلوا برقية الى السادات وكان فى اسوان ــ كعادته فى بعض ايام الشتاء ــ طلبوا منه التدخل لوقف قرار رفع الاسعار .. وقد تولى صياغة البرقية د. حلمى مراد .

وكان قرار رفع الاسعار يتعرض لنقد شديد من ناحية شرعيته ذلك لانه لم يحظ بمناقشة واسعة لا فى لجان الحزب الحاكم ولا فى مجلس الشعب .. انما كان قرار انفردت به الحكومة وفاجأت به الشعب .. كما فاجأت به حزبها نفسه ، وقد اثير

الموضوع فى لقاء د. حلمى مراد بالسادات فقد اشار الى متاعب الجماهير، وأن الحكومة لاتعالج الموقف بطريقة سليمة، وانه لابد من الديمقراطية .. لان الجماهير اذا اقتنعت بقرار ما وان كان يمسها و يؤثر عليها فانها تدافع عنه، وأشار د. حلمى الى ضرورة دراسة الموقف الاقتصادى كله دراسة شاملة ..

وقد ابدى السادات تفهما لحديث د. حلمى مراد وعلق قائلا : احنا مجتمعين علشان اسمعك ..

وفى نهاية المقابلة، قال السادات : ارجو الا تكون هذه المقابلة هى الاخيرة فانا اريد أن اجتمع بك مرة ثانية وثالثة وسأستمع باستمرار الى وجهة نظرك فى المسائل المختلفة.

و يقول د. حلمى مراد أن السادات كان يبدو وأنه اقتنع بما جاء فى حديثى ذلك أنه اتفق مع المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وقتذاك (١٩٧٧) على الاستجابة لما ذكرته فى الرد على بيان الحكومة، وتلبية مقترحاتى مثل النص فى الميزانية على منع شراء سيارات جديدة، ومنع اعلانات المجاملة فى الصحف وانما تكون الاعلانات عن منشأت القطاع العام والمنشأت الجديدة.

ولاحظ د. حلمى مراد من خلال ما دار فى اللقاء أن السادت يعرف كل شئ ولا يمكن اتهامه بعدم العلم، أو نقص فى المعلومات، فقد كانت لديه المعلومات ومن مصادر مختلفة حتى الهتافات التى كانت ضده وضد اسرته كان لديه بيان بها .. بكلماتها والفاظها.

واذا كان السادات قد أبدى اقتناعا بما أثاره د. حلمى مراد فى لقائه معه فان هذا الاقتناع لم يلبث أن تلاشى ..

والواقع أننا لا نجد تفسيرا مقنعا للقاء السادات بالدكتور حلمى مراد الا أنه كان يتوخى كسب اقطاب المعارضة الى جانبه وضمهم الى صفه .. أو رشوتهم .. فاذا فشل فلابد من اسكاتهم ..، و يبدو أنه قد وضح له من خلال اللقاء أن اقطاب المعارضة ليسوا من السهولة بحيث يمكن التعامل معهم على طريقته .. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه لم يستطع أن يستثمر لقائه مع أقطاب المعارضة ذلك لانهم ـــ وهذا طبيعى ـــ لم يسكتوا .. ولم يقعوا فى الفخ .. واستمروا يعارضون

فى المجلس .. وفى نادى مجلس الشعب .. وفى تصريحاتهم .. وفى مقالاتهم فى الصحف ..

والذى لا شك فيه أن حوادث ١٨ ، ١٩ يناير قد أحدثت شرخا كبيرا فى نفسية السادات ، ذلك أنه لم يكن قد جرب شراسة الجماهير عندما تغضب .. وكان تاريخه الارهابى الذاتى ينحصر فى حكايات غامضة عن الهروب من السجن ، والتعامل مع أعداء البلاد كالالمان والانجليز، ثم الاشتراك ــ صوريا ــ فى ثورة يوليو.. ومايقترن بهذا من فراره ليلة الثورة الى السينما واثبات وجوده بافتعال حادث داخل القاعة ليكون فى مأمن من أى اتهام فيما لو فشلت الثورة .. كان هذا التاريخ عاجزعن مده بصورة قريبة من الواقع عن ارهاب الجماهير عندما تغضب .. وقد فوجئ ، وذعر.. وغضب .. و بدأ يعد للقيام بحركة التفاف كاملة على أجنحة المعارضة لاسكاتها ظنا منه انها ــ أى المعارضة على مختلف صورها هى التى تحرض الجماهير، وهى التى فرشت ارضية الجماهير لتقوم بما قامت به يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .. وتحرك حذرا كالثعلب فدعى ــ بواسطة عديله أبو وافية ــ لاجتماع بمجلس الشعب .. والواقع أنه لا توجد لدينا معلومات كافية عما دار فى هذا الاجتماع وعما اذا كان يستهدف ايجاد مبرر وسند للسلطة لتقوم باجراءات القمع .. وماتوفر لدينا من معلومات عن هذا الاجتماع السرى أنه لم يعط تصريحا للحكومة للعمل ، فهو لم يتهم اليسار المصرى صراحة بتدبيراحداث يومى ١٨ ، ١٩ .. وعلى كل حال فان الحكومة لم تكن تنتظر تصريحا بالعمل ، فقد عمدت منذ اللحظة الاولى الى إلصاق الامر كله باليسار المصرى و بالمعارضة بصفة عامة حتى ما كان منها ينتسب الى ثورة يوليو، وما كان شريكا فى تغيير الاوضاع فى ذلك التاريخ ككمال الدين حسين .. صديق السادات ، ورفيق السلاح والزميل بمجلس قيادة الثورة .. وكان كمال الدين حسين قد رشح نفسه عن دائرة بنها وفاز فيها .. وأصبح عضوا بمجلس الشعب .. و بدأ يمثل قطبا فى حركة المعارضة .. وما أن علم بأن السادات يرتب لاستفتاء لاصدار قوانين لما يسمّى بحماية الجبهة الداخلية و يعد العدة لاطلاق يده بلا رقيب ــ فى الامور الداخلية حتى ابرق اليه برقيته المشهورة التى قادته الى خارج مجلس الشعب ..

قال كمال الدين حسين فى برقيته للسادات :

«يوم ٤ فبراير يوم مشئوم فى تاريخ مصر(١) وقراركم فى هذا التاريخ مستغلا المادة ٧٤ من الدستور الذى فسر لمصلحة الفرد الحاكم قرار خاطئ و باطل دستوريا أحملكم وزره ، كما حملت سابقك(٢) وزر القانون رقم ١١٩ الخطر الذى تنص عليه هذه المادة غير موجودا الان وكان لقصر نظر حكومتك والسياسة الخرقاء التى درجت عليها حكومات سبقت السبب فيما حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير فبدلا من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها وتنتظروا كلمة القضاء فى مدبرى الحوادث التخريبية وهم جميعا تحت ايديكم الان عاقبتم الشعب ومجلس الشعب .

وفى قراركم هذا ازدراء بعقلية المصريين وارادتهم وحريتهم وامتهان لمجلس الشعب وضرب كل القيم الدستورية الحقة ، انك تعلم مدى كراهيتى للشيوعية ووقوفى ضدها ، ولكنك أيضا تعلم مدى حبى لمصر ، ولقد قلت فى مجلس الشعب أن تقنين الظلم أشد أنواع الظلم وأن هذا الذى يجرى تقنينه غير شرعى للظلم والاستفتاء الذى تنصبون تمثيله ستزوره حكومتكم المبجلة كما زورت كل الاستفتاءات الماضية .

ملعون من الله ومن الناس كل من يتحدى ارادة أمة أو يمتهن كرامة شعب ، حسبنا الله ونعم الوكيل ، وانا لله وانا اليه راجعون»

نائب الشعب ـــ كمال الدين حسين

---

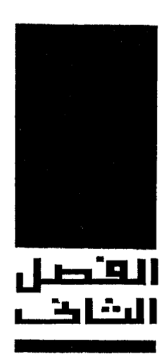
(١) ٤ فبراير، اشارة الى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو اليوم الذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين وهددت بأنه اذا لم يكلف الملك فاروق حكومة النحاس باشا بتولى الوزارة .. فان على الملك أن يرحل ..

(٢) يقصد به الرئيس جمال عبد الناصر .

«.. قصر نظر حكومتك ، والسياسة الخرقاء التى درجت عليها حكومات سابقة ، السبب فيما حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير ، وبدلاً من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها وتنتظروا كلمة القضاء .. عاقبتم الشعب ومجلس الشعب .. »

كمال الدين حسين

فى رسالته الشهيرة الى أنور السادات
بتاريخ ١٢ فبراير سنه ١٩٧٧




## كمال الدين حسين

ما أن وصلت برقية كمال الدين حسين الى السادات حتى حولها الى المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب طالبا منه عرضها على المجلس بأسرع مايمكن..، وقد فهم المهندس سيد مرعى معنى احالة البرقية اليه وهو أن يقوم باجراءات طرد صاحبها من المجلس وتلقينه درسا لا ينساه لا هو ولا غيره ممن يفكرون فى مخاطبة السادات بهذه اللهجة، تلك اللهجة التى لم يعد يقبلها وهو بسبيل الاعداد لحدث هام، وغير متوقع وهو زيارة القدس فى التاسع عشر من نوفبر من نفس العام ١٩٧٧.

كان تاريخ البرقية هو ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧، ولم يأت ماجاء فيها مفاجأة للسادات، فقد سمع وقرأ أعنف منها لكن حنقه وغضبه انها صادرة من شخص يرى أنه صاحب فضل عليه، فقد عزله جمال عبدالناصر واهال عليه تراب النسيان.. فجاء السادات ونفض عنه التراب، وأخرجه الى دائرة الضوء حتى دخل عضوا فى مجلس الشعب.. وكان السادات ينتظر منه المساعدة والتأييد لا النقد والمعارضة، وكانت نظرية السادات أنه مالم تكن معه فانت ضده وكان يقيم الناس، والقيادات على هذا الاساس، فمن ينقده، أو من يوجه اليه أدنى اعتراض يشطبه تماما من عالمه و يصنفه التصنيف الذى يراه..

تلقى المهندس سيد مرعى رسالة السادات ومعها صورة برقية كمال الدين حسين اليه، وسرعان ماتحرك سيد مرعى.. وتحرك أعوان السادات فى المجلس ووقعوا على ورقة كانت معدة بمقتضاها يطلب الاعضاء اسقاط العضوية عن كمال الدين حسين.

وجاء فى هذه الورقة:

«نظرا لما ارتكبه العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف فى حق مجلس الشعب ورئيس الجمهورية الحالى والسابق والمؤسسات الدستورية من سب وقذف وتشكيك واهانة، حيث ادعى على جميع الاستفتاءات بالتزوير وعلى الدستور أنه نص لأغراض خاصة.

كما تضمنت برقيته التى نشرت بالصحف الفاظا نابية ما كان يجوز أن تصدر من نائب من نواب مجلس الشعب ، وقد دفعه الى ذلك حقد دفين اعماه عن مصالح البلاد العليا ، وعن الاصول والعرف المتبعين فى مثل هذه الحالات وقد استغل المناخ الديمقراطى (!!) الذى أكدته ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، الامر الذى يعتبر دعوة صريحة الى التخريب والهدم والاخلال بالنظام العام و يفقده بالتالى الثقة والاعتبار.

«لذلك واعمالا لنص المادة ٩٦ من الدستور والمواد من ٣٠٩ الى ٣١٥ من لائحة المجلس فان الموقعين على هذا الطلب يقترحون إسقاط العضوية عن العضو المذكور ونظر هذا الاقتراح على وجه الاستعجال ..»

وفى نفس الوقت ابرق المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب الى كمال الدين حسين على عنوانه بشارع أبو الفدا رقم (٧) بالزمالك بالقاهرة ليخبره بأن عددا من أعضاء مجلس الشعب قد تقدم بطلب لاسقاط عضويته وقد قرر المجلس نظر هذا الطلب على وجه الاستعجال مع احالته الى اللجنة التشريعية لبحثه بجلستها التى تعقدها فى الساعة الثامنة من مساء اليوم (١٩٧٧/٢/١٢) وتقدم تقريرا عنه الى المجلس بجلسة باكر ١٣ فبراير سنة ١٩٧٧ .. لذلك نخطركم بمضمون ماتقدم طبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية ومرفق بهذا صورة من طلب اسقاط العضوية ..»

وعلى الفور رد كمال الدين حسين على الاقتراح باسقاط عضويته فى رسالة بعث بها الى رئيس مجلس الشعب بعد أن ادرك دلالة الاستعجال فى نظر طلب إسقاط عضويته حيث ذكر فى رده :

«وصلنى هذا الاخطار فى الساعة السادسة إلا ربع مساء اليوم ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ، وطبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، كان على رئيس المجلس اخطارى بطلب اسقاط العضوية قبل الجلسة التى نظر فيها هذا الطلب وانا اطلب الى المجلس أن يصحح هذا الوضع ، ولينظر الموضوع فى جلسة اخطر بها طبقا للائحة ..»

ومن الغريب أن يتناقض كمال الدين حسين مع نفسه بعد أقل من أسبوعين ، فى الاجتماع الذى دعى اليه أبو وافيه بمجلس الشعب يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ أثر حوادث ١٨ ، ١٩ يناير يقرر كمال الدين حسين فى الاجتماع أن

الشيوعيين هم السبب .. بينما يعود هنا وفى هذه البرقية التى أرسلها الى السادات الى القول بأن «قصر نظر حكومتك ــ يقصد السادات ــ والسياسة الخرقاء التى درجت عليها حكومات سبقت السبب فيما حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير فبدلا من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها وتنتظروا كلمة القضاء فى مدبرى الحوادث التخريبية وهم جميعا تحت أيديكم الان عاقبتم الشعب ومجلس الشعب ..»

وعلى كل حال فان اللجنة التشريعية و برأسها حافظ بدوى اليد اليمنى للسادات منذ انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ الذى دعا الى سرعة الاجتماع ولم ينتظر حضور كمال الدين حسين للمثول أمام اللجنة ، والواقع أن اللجنة التشريعية لم تجتمع بصفة رسمية لا فى الزمان المذكور ولا فى المكان .. انما كانت قد اتخذت قرارها وأصبح جاهزا .. ولذا لم تكن فى حاجة الى مثول كمال الدين حسين أمامها فذلك عناء يمكن الاستغناء عنه .. ، وكان الاجتماع ــ كما يبدو ــ قد تم عندما ابرق المهندس سيد مرعى الى كمال الدين حسين يخطره بطلب اسقاط عضويته ، وعادة يستغرق مثل هذا الطلب أياما وأسابيعا إلا أنه يبدو أن السادات كان يتعجل الخلاص من رفيق السلاح القديم ولا يريد أن يدع له أدنى فرصة لالقاء كلمة ، وتوضيح موقفه فى مجلس الشعب حتى لاتكون كلمته مثارا لمناقشة ما يحول أحداث ١٨ ، ١٩ يناير والاستفتاء الجديد الذى يطرحه لاتخاذ اجراءات جديدة ضد المعارضة ،.. ومن هنا فالمفهوم من رسالة حافظ بدوى رئيس اللجنة التشرعية أنها مجرد رسالة لابلاغ العضو أن مصيره قد تحدد ، وأمره قد انتهى وأنه لاداعى لخوض معركة نتيجتها معروفة مقدما .. «فأرجو الاحاطة أن اللجنة التشريعية بحثت طلب إسقاط العضوية عنكم بجلستها المنعقدة فى الساعة الثامنة من مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ــ يلاحظ أن كمال الدين حسين تلقى برقية رئيس مجلس الشعب الذى يخطره فيها بطلب اسقاط العضوية فى نفس المساء الساعة السادسة مساء .. بينما جرى اجتماع اللجنة التشريعية ــ اذا صح هذا ــ بعد ساعتين .. فهل كان من المتوقع أن يحمل كمال الدين حسين البرقية من عامل التلغراف ويهرع بها الى المجلس ليدافع عن نفسه ويمثل أمام اللجنة .. وما كان أدراه أن اللجنة ستجتمع هذا المساء .. وهذه الساعة ؟ .. أن برقية رئيس مجلس الشعب خالية من تحديد الجلسة التى سينظر فيها الطلب .. كما أنها خالية من تحديد جلسة اللجنة التشريعية .. فمن أين لكمال الدين حسين أن يعلم بالموعد .. ؟

لكن كما سبق القول .. كان المطلوب إلا يمثل كمال الدين حسين أمام اللجنة .. ، والا يقول كلمة فى الجلسة .. ، وأن يجرى حرمانه كلية من كل حق له فى الدفاع وتوضيح وجهة نظره ..

وتستطرد رسالة رئيس اللجنة التشريعية :ـــ

«وقد انتهت رأيها ـــ رأى اللجنة التشريعية الى اقتراح اسقاط العضوية عنكم ، وسينظر هذا الطلب بالجلسة التى يعقدها المجلس فى الساعة الحادية عشر من صباح اليوم (١٩٧٧/٢/١٣) مع اخطاركم بذلك ..

لذلك ـــ وعملا بقرار اللجنة ـــ فاننى اخطركم بمضمون ماتقدم ..»

وبالطبع لم يكن هناك سبيل لوقف العملية السريعة الدوران .. فالرسالة الثانية وصلت أيضا الى العضو فى نفس اليوم .. وربما بعد أن كان المجلس قد نظر اقتراح اسقاط العضوية .. ، وكل الذى فعله كمال الدين حسين أنه ابرق الى رئيس اللجنة التشريعية .

«أسجل عدم مراعاتكم للاصول المتبعة فى مثل هذه الحالة والتى تنص عليها المادة ٣٠٩ من لائحة مجلس الشعب رغم اخطارى لكم بها أمس ، واذا كان الامر قد بيت للنيل من أعضاء مجلس الشعب ، لمن يدافع عن كرامة مجلس الشعب ، وعن الدستور فلا أملك قولا إلا أن أقول لا حول ولا قوة إلا بالله وانا لله وانا اليه راجعون ..»

ووصلت هذه البرقية الى حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية بينما كان مجلس فى قاعة الجلسة يستمع الى العضو فتحى الكيلانى مقرر اللجنة التشريعية وهو يتلو على الاعضاء نص تقرير اللجنة التشريعية . (١)ودارت مناقشة فى الجلسة على النحو التالى

رئيس المجلس :

تنص المادة ٣١١ من اللائحة الداخلية على أنه اذا كان تقرير اللجنة متضمنا اسقاط العضوية ، وجب على المجلس تأجيل النظر فيه الى جلسة أخرى غير التى تلى فيها التقرير اذا طلب العضو ذلك أو كان غائبا

---

(١) نص تقرير اللجنة التشريعية بقسم الوثائق من الكتاب

ولما كان السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف متغيبا عن جلسة اليوم ، فاعتقد أن المجلس التزاما بتطبيق احكام اللائحة الداخلية فى هذا الشأن يوافق على تأجيل نظر هذا التقرير الى جلسة الغد حتى تتاح للسيد العضو الفرصة كى يحضر لابداء وجهة نظره فيما تضمنه التقرير المعروض على حضراتكم .

هذا علما بأن ما أثير فى الجلسة أمس موضوع ذو شقين .

الشق الأول : وهو الخاص بنظر هذا الموضوع بطريق الاستعجال .

الشق الثانى: خاص بالموضوع ذاته ، وهو ما لم يناقشه المجلس بل قرر احالته الى اللجنة التشريعية لدراسته واعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس .

لقد وافق المجلس فى جلسة الأمس على أن يكون نظر هذا الموضوع بطريق الاستعجال وقد أخطر السيد العضو بذلك ــ عن طريق رئاسة المجلس ــ و بالموعد المحدد لنظر الموضوع أمام اللجنة ، كما قامت اللجنة التشريعية أيضا باخطار السيد العضو بموعد اجتماعها ، ومع هذا لم يحضر سيادته .

هذا ، وستقوم رئاسة المجلس ــ فور انتهاء هذه الجلسة ــ باخطار السيد العضو بما تقرر فى جلسة اليوم من تأجيل نظر تقرير اللجنة التشريعية بشأن اقتراح إسقاط العضوية عن السيد/ كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف عضو المجلس اعمالا لنص المادة ٣١١ من اللائحة الداخلية كى يحضر السيد العضو لابداء رأيه فيما تضمنه التقرير فالموافق من حضراتكم على تأجيل نظر تقرير اللجنة التشريعة لجلسة الغد يتفضل برفع يده

**العضو أحمد حسين ناصر:**

أرجو أن يأذن لى السيد الرئيس بالتحدث فى أمر يتعلق باللائحة الداخلية .

**رئيس المجلس :**

ليتفضل السيد العضو.

**العضو أحمد حسين ناصر:**

السيد رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

تنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية على أنه « فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من الدستور يقدم اقتراح اسقاط العضوية للرئيس كتابة .

وعلى الرئيس أن يعرضه على المجلس فى أول جلسة » .

ومفاد الفقرة الثانية من هذه هو أنه كان يتعين على المجلس أن يخطر السيد العضو المقترح اسقاط عضويته بموعد الجلسة التى سينظر فيها المجلس هذا الاقتراح .

نقطة أخرى أيها الاخوة ، لقد أقسمنا جميعا حين وطأت أقدامنا هذا المجلس على احترام الدستور، وهاكم الدستور فى المادة ٦٧ منه يقضى بأن « المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه » .

ولذا فاننى أرجو من الاخوة الاعضاء اعمال نص المادة ٦٧ من الدستور والتمسك بها .

( ضجة واصوت : هذا فى المحكمة ) .

**رئيس المجلس :**

ارجو أن يكون واضحا أن المجلس فى جميع قراراته يحكمه الدستور والقانون واللائحة الداخلية للمجلس . وكل مهمة رئاسة المجلس هى مراعاة احترامها جميعا ويهمنى أن نستعرض معا ما تم اتخاذه فى هذا الموضوع ، حتى تتضح الصورة أمامنا جميعا . فما حدث هو أن هناك طلبا قدم فى جلسة أمس الى رئيس المجلس خاصة بأمرين :

الاول ، اقتراح باسقاط عضوية السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف .

والامر الثانى ، أن يكون نظر هذا الاقتراح بطريق الاستعجال .

ولقد حرصت رئاسة المجلس — وهى على علم تام بما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية — على أخذ رأى المجلس بالنسبة للامر الثانى وهو أن يكون نظر هذا الاقتراح بطريق الاستعجال ، وبعد أن وافق المجلس على ذلك ، قامت رئاسة المجلس باخطار السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف فورا بخطاب رسمى بأنه قدم اقتراح باسقاط عضويته . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد وافق المجلس على احالة الاقتراح باسقاط العضوية الى اللجنة التشريعية لدراسته ، واعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس فى جلسة اليوم ، والذى تلى الان على حضراتكم وأنه اعمالا لحكم المادة ٣١١ من اللائحة الداخلية فهل توافقون

حضراتكم على تأجيل نظر هذا التقرير الى جلسة غد كى تتاح للسيد العضو فرصة الحضور لابداء وجهة نظره فيما تضمنه تقرير اللجنة ؟

ووافق الأعضاء

**رئس المجلس :**

أعتقد أن رئاسة المجلس بهذا تكون قد احترمت أحكام الدستور واللائحة الداخلية فى هذا الشأن احتراما تاما .

والآن ، هناك طلب مقدم من السيد عادل عيد لتصحيح واقعة وردت فى تقرير اللجنة التشريعية نصه :

غير صحيح أن اللجنة قد اجمعت على أن ما وقع من السيد العضو يعد خطأ جسيما فى أداء واجباته كنائب عن الشعب حسبما ورد فى الصفحة رقم « ٥ » من التقرير ، وأن البرقية التى أرسلها السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف تعد اخلالا بواجباته كعضو بالمجلس وأن هذه العبارة لم تجر على لسان أى من السادة الاعضاء : ممتاز نصار وأحمد ناصر وحسن عرفه فضلا عنى انا شخصيا ، يراعى اثبات هذا التصحيح تحقيقا لوجهة نظر السيد العضو بشأن ما ورد بتقرير اللجنة .

**السيد العضو عادل عيد :**

ارجو أن يثبت بمضبطة الجلسة أننى لم أمكن من ابداء رأيى فى اجتماع اللجنة التشريعية بالامس .

**رئيس المجلس :**

اذا لم يكن السيد العضو قد مكن من الحديث فى اجتماع اللجنة التشريعية بالامس ، فقد مكن من ذلك فى جلسة اليوم .

وقد مر الامر بعد ذلك سريعا فى جلسة الغد .. حيث جرت مناقشة موجزة ثم صدر قرار المجلس باسقاط عضوية كمال الدين حسين ..

وقد جرى وهم خاطئ بأن ثمة أسباب شخصية بين السادات وكمال الدين حسين ترجع الى ايام الثورة الأولى .. ، والمناصب التى تقلدها كمال الدين حسين .. وكانت بطبيعتها أعلى من مناصب السادات .. ، او يمكن القول أن

السادات كان مرؤوسا لكمال الدين حسين .. وأن هذا الأخير لم يكن يعامله بأسلوب الصديق او الرفيق او حتى الزميل .. انما كان يعامله بأسلوب الرئيس للمرؤوس فاضمر السادات هذا كله فى نفسه حتى سنحت له فرصة تقدمه الى مجلس الشعب ، وفتح أمامه الطريق ليمثل دائرته ــ بنها ــ فيه ، ثم قربه .. قربه الى حد كبير.. ثم عصف به ..

ونحن لانميل الى هذا الرأى ، ذلك لأننا نعتقد أن إسقاط عضوية كمال الدين حسين وله تاريخ فى الثورة كأحد رجالها ، وكان أحد نواب الرئيس .. مناصب كثيرة فى فترة كان السادات فيها فى ظل الظل .. ، نعتقد أن إسقاط عضويته بمثابة درس لبقية فصائل المعارضة أنه لا عزيز لدى السادات ، وأن أى عضو يبدى أينة معارضة سيكون جزاؤه الفصل مهما كان .. حتى ولو كان عضوا سابقا بمجلس قيادة الثورة ورئيسا مباشرا للسادات نفسه .. وذلك اخذا بالمثل القائل : « اضرب المربوط يخاف السايب ! »

«ماذا أفعل وأنا رجل ضعيف ولست فى قوتكم ؟ ولكن الله اكبر من كل شىء ، اننى ممنوع من الكلام ولاتوجد عندى أجهزة اعلام أوجريدة اكتب فيها ماأريد ولا يقف بجانبى أحد سوى الله ، وقد غضبت من الشيخ الشعراوى وزير الاوقاف والازهر على الرغم من أنه وزيرى واننى موظف فى وزارته .. ولكن الله عندى اهم من كل شىء .. غضبت منه يوم أن وقف هنا وجعل من السادات إلهاً مع الله ..»

الشيخ عاشور

جلسة ٢٧ مارس سنه ١٩٧٨




# الشيخ عاشور

لم يكن الشيخ عاشور قد عض اليد التى امتدت اليه وأنقذته من المصير الاسود كما ذكرت مجلة اكتوبر فى عددها الذى صدر اثر تراجيديا الشيخ الجليل فى مجلس الشعب فلم يكن نكرة جاء من ازقة الشارع السياسى انما كان علما فى الاسكندرية ، جاء من قلب وعمق الشارع السياسى المصرى ، وقد خاض معارك كثيرة قبل أن يصل الى مجلس الشعب ، فقد كان عضوا بارزا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومن موقعه هذا كان يقف مع الناس و يواجه الحاكم حتى ولو كان جمال عبد الناصر نفسه . كان ينقد .. و يناقش ، و يرفض .. ، وكل الذين عرفوه من خلال أحاديثه وخطبه فى مسجد المرسى أبو العباس بالاسكندرية حيث يعمل اماما ومقيما للشعائر الدينية ـ يدركون أنه لا يخشى فى الحق لومة لائم .

وربما يبدو هذا التقييم المبدئى واضحا اذا ما عدنا الى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى الذى عقد بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة فى شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ .. ، وحضره الشيخ عاشور باعتباره عضوا فيه وكان يرأس المؤتمر الرئيس جمال عبدالناصر وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا وكعادته فقد كان يعطى الكلمة لمن يطلبها ، وفى ذلك الحين .. طلب الشيخ عاشور الكلمة .. ووقف أمام الميكرفون وقال :

الحمد لله رب العالمين .. والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين .. و بعد عشية افتتاح هذا المؤتمر تكلم السيد الرئيس وقال بأن حرية المناقشة المفتوحة مكفولة فى هذا المؤتمر .. هذا ما شجعنى على أن أطلب الكلمة معقبا على السيد وزير التربية والتعليم حيث قال فى خطابه بأن القيم الدينية جاءت فى القانون الجديد للتربية والتعليم . ثم تحدث بعد ذلك المتحدثون ونسبوا الى الطلاب فراغا سياسيا .. وأخر فكريا .. وانا اخالف هؤلاء .. وهؤلاء .. واقول بأن هناك فراغا دينيا ليس منسوبا للطلاب فقط ( تصفيق حاد ) بل هو منسوب لكم انتم جميعا وعلى رأسكم السيد جمال عبدالناصر .. ( تصفيق )

سيادة الرئيس .. هذه مسئوليتك .. ليست القوانين وحدها هى التى تنشر الدعوة والدين والقيم ولكن التطبيق هو الاساس فى دعوة كل دين .. ليس دين

محمد عليه السلام وحده .. بل هو أساس كل دين جاء من عند الله .. ولذلك نرى الامة الاسلامية يوم أن أصبحت دولة كلام .. تأخرت عن سائر الأمم .. المسلم اليوم بالبطاقة .. بشهادة الميلاد .. من أجل هذا تأخر المجتمع الاسلامى .. وتقدمت عليه مجتمعات سبق الاسلام أن علمها .. ولذلك أساس الدعوة العمل وليس القول .. وأرجع الى كتاب الله « أتامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون » .

ولذلك جاء فى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذين يقولون ما لا يفعلون بعد أن جاء فى الكتاب « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » ..

حتى فى التطبيق الاشتراكى الذين يتكلمون عن الاشتراكية نرى البعض منهم .. انا حضرت محاضرات فى معهد الدراسات النقابية للاشتراكية .. ييجى المحاضر راكب عربية طولها ٦ متر وبعدين لابس خاتم سولتير بيساوى ألفين جنيه .. وبعدين يطلع من المحاضرة يأخذ الشله معه يروحوا المطعم يتعشوا يطلع بـ ٧ أو ٨ جنيه[١] . وهو فى المحاضره يفضل يقول اربطوا الحجر على بطونكم للجوع .. جوع !! جوع !! الله يخرب بيتك انت خليت فيها جوع .. وانت مبتجعش ليه ؟ هو الجوع مكتوب على انا .. هيه الاشتراكية على وعليك لأ .. المهم اليوم نرى القيم الدينية قوانين فقط نريد أن نراها فعالة تطبق .. ها نحن يا سيادة الرئيس نرى الفساد وقد دخل المساجد والله تخش الست المسجد عندنا فى أبو العباس بالمينى جوب .. ولما تنجنى ينكشف المستور وتظهر العملية كلها !!

يا سيادة الرئيس .. هذا الفساد الذى فى الشارع ونحن فى شهر رمضان نرى الفساد ..... الخ

وصفقت قاعت المحاضرات بجامعة القاهرة ، وتكلم عبدالناصر فقال :

على العموم الشيخ عاشور يعنى بين لنا حاجة من اللى احنا قلنها امبارح ، المناقشة مفتوحة لكل الناس وبأى طريقة من الطرق .. والشيخ عاشور برضه أفدنا فى أنه رفه عنا شوية فى وسط الاجتماع .. وفى الحقيقة انا اعتبر أن بلدنا من أكثر البلاد تمسكا بالدين .. (تصفيق) وهذا باعتراف كل الناس فى الحقيقة

---

(١) يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه أرقام ١٩٦٨ (!)

ايضا الثورة عملت من أحل الدين .. وانا بقول برضه ان الشيخ عاشور وامثاله أن ده شغلهم اللى بيأخذوا عليه ماهية اللى بيأخذوا عليه فلوس .. واللى مفروض أنهم يدعوا و يشيروا من أجله ولكن بالاسلوب السليم .

والحقيقة هناك وسيلة للوعظ وهناك وسيلة للارشاد ، وفى أول الثورة جاءنى من طالب بحاجات كثيرة جدا ، وقال من لم يوزع بالقرآن ، يوزع بالسلطان ، واعمل كذا ، واعمل كذا .. كان ده مش ممكن ، انما اذا كنت حاعمل هذا الكلام ، كنت ساضيق على كل الحريات اللى فعلا اتعودنا عليها فى هذا البلد .. ولا يمكن الحقيقة أن احنا نرجع فيها .. البلد والعالم كله بيتطور .. الحقيقة مثلا ، وهو بيتكلم عن المينى جيب ، انا لو طلعت قانون يمنع المينى جيب .. معنى ده ايه ؟ معناه ان البوليس له الحق فى أن يتعرض لكل ست فى الشارع سواء كانت لابسه مينى جيب ، او مش لابسه مينى جيب وهذه الحقيقة شعور يؤذى كل واحدة .

مين اللى عليه أن يعمل هذا القانون ؟؟

كل عيله عليها أنها تعمل هذا القانون كل رب عائلة عليه ان يعمل هذا القانون .. فى الحقيقة بالنسبة للجامعات مثلا .. يطلعوا قرار أن ما حدش يدخل الجامعات بالمينى جيب ، وان البنت اللى تيجى فى الجامعة بالمينى جيب ، او بشئ من هذا القبيل تفصل ، وبهذا نستطيع ان احنا نحدد موقفنا .. الخلاصة .. الحقيقة فى هذا الموضوع .. بالنسبة للاذاعة هناك مواد كثيرة خاصة بالدين بالنسبة للتليفزيون أيضا هناك مواد كثيرة خاصة بالدين .. بالنسبة للاذاعة أيضا هناك محطة مخصصة لاذاعة القرآن الكريم ، والتفاسير .. بعدين .. بالنسبة الحقيقة للدين .. احنا تعلمنا الدين على أى أساس ؟ ومين اللى علمنا الدين ؟ اتعلمناه من أهلنا واحد اتعلمه من عائلته ، واتعلم ايه ؟؟ الدين ده حلال وده حرام .. وتوارثنا هذا أبا عن جد .. مابقاش الحقيقة أن احنا كل واحد مسلم بالبطاقة .. ابدا .. اتعلمنا .. واتعلمنا وحفظنا القرآن وده الكلام اللى بيأكده القانون الجديد للتعليم .. فى الحقيقة .. على ان يكون تعليم الدين بالنسبة للديانات المختلفة مادة أساسية ، لان الدين هو الوازع .. وأيضا احب انهى كلمتى بان اقول ان رجال الدين .. والوعاظ .. والمشايخ عليهم فى هذا مسئولية كبيرة .. انهم يوعظوا .. مش بس فى المسجد اللى هم فيه .. فى الحى .. يختلطوا بالحى و يقولوا للناس ..

وأولياء الامور والاباء .. والعلاقات .. هى المسئولة .. و بغدين المجتمع منذ قام حتى اليوم .. فيه الصالح .. وفيه الفاسد .. منذ قام .. منذ قامت الخليقة .. من عهد ادم .. وقصة قابيل وهابيل .. هناك الفاسد وهناك الصالح .. ويجب علينا جميعا ان نعمل على ان نقوم الفاسد .. وعلى أن ندعم الصالح .. والدين والحمد لله .. بخير فى بلدنا .. ونحن نعمل جميعا ــ كأسرة واحدة .. هذه الامة .. وهذا الوطن .. على تدعيم الدين .. لان الدين هو الذى يهدى الى القيم السليمة .. والقيم الحقيقية .. واشكر الشيخ عاشور على أنه فتح لنا هذا الموضوع لنتكلم فيه اليوم .. (تصفيق)

حدث هذا عام ١٩٦٨ ، وبعد عدة سنوات ، وبعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبالتحديد عندما رشح الشيخ عاشور نفسه فى انتخابات سنة ١٩٧٦ التى جاءت بأغلب عناصر المعارضة لنزاهتها وحيدتها ، وبدأ حزب مصر يغازل هذه العناصر .. ويحاول جذبها الى صفوفه بوسائل شتى .. وكان ضمن الوسائل اختلاق المواقف ، وفبركة البطولات ، وفوجئ الشيخ عاشور كما فوجئ غيره بحكايات تختلق حوله وتقدمه للناس ـ الذين كانو قد منحوه ثقتهم بالفعل وانتهى الأمر ـ على انه البطل الذى وقف امام عبدالناصر وواجهه وصارحه ، وان عبدالناصر لم يغفر هذه الصراحة ولذا ما كان يخرج مساء يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٨ من قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة حتى وجد من يناديه ، ثم يدفع به سيارة تقذفه فى مبنى الشرطة العسكرية فى عابدين وهناك تلقى درسا لن ينساه وانه قد تعلم من هذا الدرس انه لن يكرر ما فعله أمام عبدالناصر مرة أخرى .. ، وأن زبانية الشرطة العسكرية أرادوا أن يتمادوا فى تلقينه الدروس .. لكن أنور السادات تدخل وقتها وانقذه .. فالسادات هو المنقذ والملاذ فى عهد عبدالناصر .. وهو رب العائلة عندما جلس على كرسى الرئاسة ..

ولكن الشيخ عاشور لم ينضم لحزب مصر .. وتمادى اكثر فانضم الى حزب الوفد الجديد ، ومن موقعه فى مجلس الشعب بدا يمارس دوره فى النقد والمعارضة ــ الى ان جاء يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ ووصلت حدته فى المعارضة الى درجة انه أصبح يمثل تهديدا مستمرا للسادات و بطانة حكمه ، وحزبه .. وعندئذ انفتحت الصحف الساداتية عليه ومن امثلة ذلك ما جاء فى جريدة الاخبار[1] فقد

---

(١) الاخبار فى ١٩٧٨/٣/٢٥ بعنوان حكاية الشيخ عاشور ص ٣ ، تحقيق عبد الفتاح الديب .

ذكرت ان الشيخ عاشور تكلم فى عهد عبد الناصر فذهب وراء الشمس ، وانه الآن يتكلم فى عهد السادات و يصول ويجول ولا شيء يؤخذ عليه الا فى حدود القانون وسيادة القانون وهو التعبير المهذب الذى كان يستعمله السادات ولا يمل من ترديده . .

والواقع ان الشيخ عاشور هو اول من علق الجرس فى رقبة القط ، وهو اول من وقف فى قاعة مجلس الشعب وعلى مرأى ومسمع من الوزراء واعضاء مجلس الشعب . .والصحافة والتلفزيون . . والرأى العام وهتف بسقوط حكم السادات وأدان حكمه ووصفه بالدكتاتورية والشلليه . . وانه حكم الطبقة الطفيلية التى تريد النهب والسلب والاثراء على حساب الشعب ومن دم الشعب وعرقه وقوته . .

وكان من الطبيعى أن يسكت هذا الصوت ، أن يخرج من مجلس الشعب . . وأن يلقى به فى زوايا النسيان . . ، وأن تحذر الصحافة من الاقتراب منه او سماع اقواله . .

والواقع ان تراجيديا الشيخ عاشور نصر لم تبدأ صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ بقاعة مجلس الشعب المصرى عندما هتف بسقوط رئيس الجمهورية أنور السادات وهو فى أوج مجده وعنفوان قوته ولم يكن قد مضى عليه أكثر من خمسة أشهر من زيارة القدس(١).

انما بدأت التراجيديا فى اليوم السابق ــ كما ذكر هو نفسه فيما بعد ــ أى يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ عند نظر الاستجواب المقدم من العضو عادل عيد الى الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر وقتذاك عن اضطراب الأوضاع المالية بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية(٢) حيث أثيرت مناقشة حول لائحة مجلس الشعب وهل تعطى للعضو الحق فى اتهام موظف عمومى بصيغة القرار أم بصيغة الاتهام . .

---

(١) زار السادات القدس فى ١٩ نوفبر سنة ١٩٧٧ .

(٢) جاء فى نص الاستجواب ــ الذى قدمه العضو عادل عيد مايلى :
« لقد شاع الاضطراب فى الاوضاع الماليه والادارية بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقصر اشراف الوزارة عليه رغم صراحة ماتقضى به النصوص الواردة فى قرار انشاء ذلك المجلس من أن وزير الاوقاف هو رئيس ذلك المجلس وانه ــ أى المجلس ــ يتبع وزير الاوقاف مباشرة ، وقد أدى ذلك كله إلى عجز المجلس عن القيام برسالته على النحو المنشور الأمر الذى يرتب المسئولية السياسية للوزير ومن ثم أرى إستجوابه »

وكان نظر الاستجواب قد بدأ فى الساعة الحادية عشر والنصف واستمر حتى الساعة الرابعة والنصف .. أى أنه خلال خمس ساعات لم يستطع العضو عادل عيد أن يكمل شرح استجوابه بسبب المقاطعات التى وقعت من الاعضاء وخاصة من أعضاء حزب مصر ــ حزب الحكومة ــ الذى يمثل الاغلبية فى المجلس (١) .. وطلب المهندس سيد مرعى رئيس المجلس أن يمضى المستجوب فى شرح استجوابه « لان الساعة الان قد جاوزت الرابعة والنصف » .

هنا نهض العضو الشيخ عاشور وقال : « لدى كلمة تتعلق بالائحة » وطبقا لنص المادة ١٤٩ من اللائحة للعضو حق الكلام فى الاحوال الا تية :

١ ــ الدفع بعدم جواز المناقشة او الموضوع المطروح ، لتعارض مع الميثاق او الدستور.

٢ ــ توجيه النظر الى مراعاة أحكام قانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية .

ولهذه الطلبات أولوية على الموضوع الاصلى ، يترتب عليها وقف المناقشة فيه ، حتى يصدر قرار المجلس بشأنها :

وبعد ان رفع الشيخ عاشور يده وطلب الكلمة الخاصة باللائحة رد عليه رئيس المجلس بأنه ليس هناك مجال للكلام الآن ، وليس هناك أى سند من اللائحة لان يتحدث أى عضو الان ، ويجب اختيار الوقت المناسب لطلب الكلمة .

هنا صاح الشيخ عاشور: « لائحة .. لائحة ؟!» ورد رئيس المجلس بأن المجلس قد فصل فى أمر اللائحة وانتهى الامر، ولابد من اعطاء الفرصة للعضو المستجوب عادل عيد ليتم حديثه .

وبدأ العضو عادل عيد يستعد لمواصلة حديثه الا أن الشيخ عاشور صاح :

« اننى من هذا المكان اطلب أن يحضر السيد رئيس الجمهورية جلسة خاصة ليسمع من ممثلى الشعب المخالفات التى تحدث فى هذا المجلس » .

---

(١) كانت توجد اربعة احزاب ومجموعة مستقلين .. ، الاحزاب الاربعة حسب اهميتها العددية هى :

١ ــ حزب مصر ويمثل الاغلبية و يرأسه ممدوح سالم رئيس الحكومة

٢ ــ حزب الوفد الجديد يمثل المعارضة و يتحدث باسمها د. حلمى مراد .

٣ ــ حزب الاحرار الاشتراكيين و يتحدث باسمه زعيمه مصطفى كامل مراد .

٤ ــ التجمع التقدمى و يتحدث باسمه خالد محيى الدين أما مجموعة المستقلين فمن أبرز أعضائها د. محمود القاضى ، ممتاز نصار، عادل عيد ، كمال أحمد ، أحمد ناصر..

غضب رئيس المجلس وقال موجها حديثه للمختزلين الذين يسجلون وقائع الجلسة : « لن يثبت هذا الكلام فى المضبطة ، فلم يسمح للعضو بالكلام » .

وعاد العضو عادل ليواصل حديثه و يشرح استجوابه الا أن الشيخ عاشور استنكر بالضجة كلام رئيس المجلس .. فقال له رئيس المجلس : « ما هذا ياشيخ عاشور؟ هل أول نشاط لك فى هذا المجلس منذ عام ونصف تبدأه بهذه الصورة ؟ » .

.. وتوقف الامر عند هذا الحد .. الى أن جاء دور وزير الاوقاف والازهر الشيخ محمد متولى الشعراوى ليرد على ماأثير حول المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .. فقال ضمن ما قاله مشيرا الى الرئيس أنور السادات :

« والذى نفسى بيده لو كان لى من الامر شيىء ، لحكّمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة ، وانتشلنا مما كنا فيه الى قمة ألا يسأل عما يفعل »

وكان الشيخ الشعراوى يقصد بهذا أنور السادات ، وأن السادات لايسأل عما يفعل بعد أن رفعنا ــ نحن الشعب ــ هذه الرفعة وحقق لنا الحرية والديمقراطية (!!)

هنا ثار الشيخ عاشور ورد على الوزير:

« مفيش حد فوق المسائله لنرعى الله » .

وطلب رئيس المجلس منه : « اقعد ياشيخ عاشور.. أرجوك ألا تقاطعه ــ أى لاتقاطع الوزير» .

و بعد أن أنتهى الوزير من بيانه ذكر رئيس المجلس أن من حق صاحب الاستجواب ــ عادل عيد ــ أن يعلق على بيان الوزير أو على رده ..

وقال أن الذين طلبوا الكلام ١٧ عضوا وذكر أسماءهم ولم يكن من بينهم الشيخ عاشور نصر.

فى اليوم التالى ، أى يوم الثلاثاء الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ عقد مجلس الشعب جلسته الصباحية الساعة الحادية عشر.. وكان واضحا أهمية الجلسة لموضوع يمس حياة المواطنين ولذا فقد حضر عدد من الوزراء المختصين بهذا الموضوع مثل د. عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط ود. فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب ووزراء الصناعة

والتجارة والتموين والرى والاراضى والرقابة والاقتصاد والتعاون الاقتصادى والمالية والثقافة والاعلام والزراعة والتنمية الريفية والداخلية .. وفيما يلى نص ماجاء فى المضابط الرسمية لجلسات مجلس الشعب .

بدأت المناقشة بكلمة من رئيس المجلس المهندس سيد مرعى فقال فيها :

نبدأ بطلبات المناقشة ، وسيقوم السيد العضو مصطفى كامل مراد (١) شرح موضوع طلب المناقشة الخاص بالسياسة التموينية ثم يليه السيد العضو أحمد محمود فؤاد بشرح موضوع طلب المناقشة الخاص بارتفاع أسعار العلف واللحوم ، والكلمة للعضو مصطفى كامل مراد .

ولاهمية ماذكره مصطفى كامل مراد فى هذه الجلسة سأورد نص الكلمة كاملة كما وردت فى مضبطة مجلس الشعب يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ .

« دفعنى الى تقديم هذا الطلب ماوصلت اليه الحالة التموينية فى البلاد . مما يقتضى تبادل وجهات النظر مع الحكومة حول المشاكل التموينية ، واقترح الحلول التى نراها كوسيلة لحل بعض هذه المشاكل .

أن التموين هو توزيع السلع الاساسية التى يعم الطلب عليها أى تستهلك من جميع فئات الشعب ، ولذلك يقتضى أول مايقتضى تخطيط هذه السياسة أى تقدير احتياجات المواطنين من السلع التموينية الرئيسة وذلك يقتضى أيضا التنسيق مع الانتاج والاستيراد والتصدير، والتنسيق مع المساحات الزراعية والتركيبالمحصولى الذى سيزرع فى كل عام حتى يمكن معرفة مقدار المنتج من القمح والذرة والفول والعدس وغيرها من السلع التوينية ، وكذلك تقدير حجم المنتج الصناعى من هذه السلع كالسكر والزيت ثم تقدير حجم مايجب استيراده منها والاوقات التى تستورد فيها ، وبعد ذلك تبدأ عملية التوزيع أى التجارة الداخلية ، وهى نقل هذه السلع وتخزينها وتوزيعها عن طريق شركات الجملة ثم توزيعها على المجمعات الاستهلاكية أى محلات الجزئة والبقالين .

فالعملية مرتبطة بخطة الدولة وتقدير الاحتياجات ثم طريقة توزع هذه السلع ، ولعل التوزيع وهو من اهم العناصر فى السياسة التموينية ، لانه يمكن توفير الكميات المطلوبة ولكنها موجودة فى المخزن وغير موزعة ، و يترتب على ذلك ظهور نقص فى

---

(١) مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار الاشتراكيين

السوق او يشعر المواطنين بوجود هذا النقص مع ان السلعة موجودة فى المخازن وغير موزعة على المناطق الاستهلاكية المختلفة . اذن فالتموين هو عملية تجارة داخلية مهمة جدا لا تصالها بالقوت الاساس للشعب والسلع التى لاغنى لاحد من المواطنين عنها ، فكل الافراد ياكلون الخبز مهما كان دخل هؤلاء الافراد ، و يستهلكون السكر والزيت وهى سلع عامة الاستهلاك .

وأول خطأ — من وجهة نظرنا — هوادماج وزارة التجارة الخارجية فى التموين لان وزارة التجارة الخارجية لها أهمية كبرى فهى تشرف على تخطيط احتياجات الشعب من السلع الاساسية مع كافة الوزارات ، ثم تقوم باستيراد هذه الاحتياجات وتقوم بتوزيعها ثم تقوم بادراج حجم الاستهلاك فى البطاقات ، فهذه يجب أن تكون وزارة مستقلة قائمة بذاتها وقد كان هذا هو الحال على مدى اربعين عاما بتخصيص وزارة — للتموين والتجارة الداخلية . أما التجارة الخارجية فنشاطها يتعلق بالبنوك والاقتصاد وتمويل عمليات التصدير عن طريق البنوك ، التأمين على الصادرات ، الميزانية النقدية ومتحصلات الدولة ومصروفاتها من النقد الاجنبى ، كل هذا يجب أن يتولاه وزير واحد هو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كما كنا نسير.

ان ما حدث الآن — وهو كما أرى — خطأ فى التنسيق نتج عن ادماج التجارة الخارجية مع التموين والتجارة الداخلية ، فاصبحت هذه الوزارة المهمة وهى التموين والتجارة الداخلية ، ملقى عليها عبء الاشراف عليها على وزير التجارة الخارجية ، هذا هو أول خطأ حدث ، ولذلك — ولتصحيح السياسة التموينية — يجب أن تصبح وزارة التموين والتجارة الداخلية وزارة قائمة بذاتها تشرف على توزيع كافة السلع التموينية فى المكان والوقت وبالكميات المطلوبة ، وتلاحظ كل ما حدث من اختناقات وتحدد حجم الاستيراد للسلع المعينة ، هذه هى اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ، أما وزارة التجارة الخارجية فتختص بعمليات الاستيراد والتصدير وهى مرتبطة تمام الارتباط بالوزارة التى تشرف على العملة النقدية وكمية العملات الصعبة التى تأتى ، وحجم الاستخدامات منها وعمليات التأمين والبنوك ، ولذلك يجب أن تكون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وزارة واحدة .

انتقل بعد ذلك الى التخطيط العام للسياسة التموينية وكان هذا يقتضى قبل بدأ السنة الزراعية — مثلا — أن يتم التنسيق بين السيد وزير التجارة والتموين

والسيد وزير الزراعة ، لان هناك سلعا تموينية تنتجها الزراعة كالقمح والعدس والفول ، فكان من اللازم تحديد المساحات التى ستزرع من المحصول ، ويجب معرفة ماسيصنع من هذا الانتاج محليا ، وحجم الاستهلاك المحلى من هذه المنتجات والفائض المتاح للتصدير، ولقد وقع خطأ فى هذا المجال فى العام الماضى ، وهو أن الحكومة قررت زيادة المساحة التى ستزرع قطنا ، فرفعت المساحة من مليون ، ٢٥٠ ألف فدان الى مليون و٤٠٠ ألف فدان ، ولا شك أن هذه المساحة التى زادات كانت على حساب محصول القمح والذرة ، وترتب على ذلك عجز فى الانتاج المحلى بلغ حوالى ٢٠٠ ألف طن قمح ، ٢٠٠ ألف طن ذرة ، ومما لا شك فيه سيترتب على هذا العجز استيراد قمح من الخارج لسد العجز الذى نتج عن الخطأ فى تقدير التركيب المحصولى والمساحات التى حددت للقطن بالزيادة .

هذا النوع من سوء التخطيط ، ولابد أيضا من الاتفاق مع السيد وزير الزراعة على كمية الخضروات التى سيتم انتاجها وماهى تكاليف الانتاج ، لكى تتمكن وزارة التموين من تسعير أثمان هذه الخضروات ، ولتحيق العائد المجزى للفلاح وكم سيعود على كل من تاجر الجملة ، وتاجر التجزئة وتعلن أسعار السلع التموينيه من الخضروات والفواكه قبل أن تبدأ موسمها ، وهذه عمليات سهلة جدا عمليات روتينية وكان يجب أن تتم قبل بدء السنة الزراعية ولكنها لم تتم على الوجه المرضى والسليم فمثلا — والى الآن — لم يحدد سعر القطن ، وأخر موعد لزراعته ٢٠ مارس الحالى ، ومن يزرع القطن بعد ذلك التاريخ يقل محصوله كما نعلم جميعا ، فكان من الواجب تحديد سعر — القطن قبل بدء السنة الزراعية من شهر اكتوبر تحدد أسعار جميع المحاصيل الزراعية الرئيسيه كالقطن والقمح والذرة والارز والفول والعدس ، بعد المناقشة مع لجان مجلس الشعب المعينة حتى تكون السياسة الحكومية واضحة أمام نواب الشعب و بالتالى تكون هذه السياسة واضحة أما جماهير الشعب التى انتخبتنا لننوب عنها فى هذا المجلس ، من هنا يبدأ التخطيط ، وبما أن أسعار المحاصيل الزراعية لم تعلن حتى الآن فان اعضاء المجلس سيضغطون على السادة الوزراء — كما هى العادة — و يطلبون برفع أسعار المحاصيل وستستجيب الحكومة — فى الغالب — وسيرفع قنطار القطن الى ٥٠ جنيها ، وسوف يترتب على ذلك اضطراب فى الموارد المالية ، حيث كانت الموارد المقدرة للحصول عليها من القطن سوف تتغير هذه الموارد ، و يترتب على ذلك أيضا وقوع السيد وزير المالية فى « حيص و بيص » نتيجة الاسعار التى تأخر اعلانها ، وللاسف كان

يمكن اعلان هذه الاسعار فى وقت مبكر فلدينا الاخصائيون والفنيون ، ولكن ينقصنا الفكر السياسى الذى يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة والتى يعمل على أساسها الفنيون ، فالسيد وزير التجارة والتموين لم يعد يعلن أسعار الخضروات والفاكهة ، وكان من المفروض أن يعرف سعر العنب اوالبطيخ ، ويمكن أن يستقى المعلومات من السيد وزير الزراعة الذى يعرف ماينتجه الفدان من الفاكهة ، وتكاليف الانتاج والثمن الذى سيباع به لتاجر الجملة ، والثمن الذى سيبيع به تاجر التجزئة وكان يمكن ان يعرف الشعب ونواب الشعب أسعار الخضر والفاكهة قبل أن تنزل السوق ويمكن النقاش حول هذه الاسعار سواء كانت منخفضة أو مغالى فيها ، لم يحدث شئ من كل هذا .

انتقل بعد ذلك الى المرآه التى ينعكس عليها نظام الحكم وهى رغيف العيش وترجع أهميته الى أنه يشكل نصف الوجبة الرئيسة لـ ٩٠٪ من ابناء هذا الشعب المكافح ، فالمواطن المصرى يأكل نصف كيلو جرام عيش فى اليوم وهو الغذاء الاساسى الذى يملا به بطنه والى جانبه قليل من « الطرشى » او الحلاوة « طحينية » وقليل من « الطعمية » او « الفول » وكان الله يحب المحسنين ، وكل ذلك موزع على الوجبات الثلاث ولكن الاساس هو الخبز لان المواطن ينظر الى رغيف الخبز على أساس أنه أنعكاس للسياسات الاقتصادية والانتاجية والخدمات ، ففى الصباح ينظر المواطن الى حجم الرغيف ولونه .. اننى ارى أن السيد وزير التجارة والتموين يضحك لعله خير .. لا ، ليس كل الخبز بهذا الشكل .. اذن بمتوسط استهلاك الفرد من الخبز هو اربعة ارغفة يوميا مضروبا فى ١٣٥ جراما وزن الرغيف القانونى ، فيكون مايأكله من الخبز هو حوالى نصف كيلو يوميا فى المتوسط يعنى نصف وجبته ولذلك يجب أن يكون نصف غذاء الفرد بحالة مرضية ، فوزنه يجب أن يكون قانونيا ، ولونه نظيف ، مراعاة نسبة استخراج الردة الخشنة والردة الناعمة والسن فكل هذه الامور تؤثر على نفسية المواطن ، وعلى الانتاج ، وعلى الثقة فى أنظمة الحكم .

فماذا حدث بالنسبة لرغيف الخبز الآن ؟ أولا انخفض وزنه من ١٣٥ جراماً بقطر ١٩ سم ، الى ١٠٠ جرام ، اى انه انخفض وزنه ٣٥ جراما عن الوزن القانونى وماذا يعنى هذا ؟

فكما هو معروف فان الرغيف الواحد يدخل فيه ١٠٠ جرام دقيق و بعد اضافة الخميرة والماء يصل وزنه الى ١٣٥ جراما ، فاذا نقص الرغيف جراما واحدا فمعنى

ذلك نقص ١٪ من وزن الرغيف ، أى ١٪ من حجم الاستيراد — وهو ٣ ملايين طن ونصف — و يساوى ٣٥ الف طن قمح ، فعندما ينقص الرغيف ٣٥ جراما فمعناه أننا فقدنا قيمة مليون طن قمح — وثمن طن القمح الآن ٧٠ دولارا ، أى ٥٠ جنيها مصريا — وهذا يعنى اننا فقدنا ٥٠ مليون جنيه . وكان المفروض ان يأكلهم الشعب ولكنه لم يأكلهم .

اذن فعملية نقص الرغيف هى مادعتنا الى طلب مناقشة السياسة التموينية ، وتبادل وجهات النظر مع الحكومة ، وليس الهدف من ذلك احراج احد ، ولكننا نتبين السياسات من هذه المناقشة ، فنحن ندلى بما لدينا من أقوال ، والاعضاء يدلون بملاحظاتهم ثم ترد الحكومة و بذلك تنفتح جوانب الموضوع ..»

وهنا دخل القاعة — قاعة مجلس الشعب — احد الافراد يحمل بعض الارغفة جيدة الصنع وحدثت ضجة ودارت هذه المناقشة بالنص

**رئيس المجلس :**

اننا لانستطيع الاستماع الى العضو المتكلم .

**العضو أحمد عبد الشافى : ( الاحرار)**

هذا الخبز من تأليف وزير التموين لعرضه على الاعضاء فى هذه الجلسة . اننا فعلا فى حاجة الى مثل هذا الخبز و ياليته موجود فى الاسواق .

**رئيس المجلس :**

العضو محمد أحمد عبدالشافى ، يتفضل بالجلوس .

- كان يجب على من ادخل عينة الخبز الآن أن يطلب الاذن قبل ادخالها قاعة الجلسة .
- لتخرج هذه العينة من الخبز من القاعة الى أن تطلب و بأذن من رئيس المجلس .
- لاتدخل اية عينات قاعة الجلسة الا باذن من رئيس المجلس ، ليجلس الاعضاء فى اماكنهم .

الضجة مستمرة ، وانطلقت اصوات مهدئة

- ليجلس الاعضاء فى اماكنهم ...
- ليجلس العضو محمد على مسعود ..

● ليجلس العضو محمد أحمد عبد الشافى ...

● ليجلس العضو ابراهيم الشويخى ...

● ارجو أن ينصت الجميع حتى يستطيع العضو مصطفى كامل مراد أن يتكلم ....

● والآن ليتفضل العضو مصطفى كامل مراد .

**العضو مصطفى كامل مراد : ( رئيس حزب الاحرار)**

انني اقول أن رغيف العيش اساس فى الوجبة الغذائية لافراد الشعب ومن ثم فانه يجب أن يكون وزن الرغيف ولونه مقبولا .

لماذا نقص وزن الرغيف ٣٥ جراما ، وماعلاج هذا النقص ؟

ان تكلفة انتاج رغيف العيش قد زادت ...

اصوات وضجة .

**رئيس المجلس :**

ان موضوع السياسة التموينية مهم للغاية ولا بد للمجلس ان يستمع للآراء المؤيدة والمعارضة له فيه على حد سواء ولتحليل الموقف ، واننى شخصيا لا استطيع متابعة مايبديه العضو مصطفى كامل مراد من آراء بالنسبة للموضوع المطروح ، وعليه فاذا كان الاعضاء غير مستعدين لمتابعة الموضوع فيمكن رفع الجلسة لفترة الوقت .

**العضو مطفى كامل مراد :**

لقد بحثنا موضوع أجور عمال المخابز مع اعضاء شعبة المخابز بالغرفة التجارية ، وقالوا لنا ان عمال المخابز قد بدأوا فى الهجرة من مصر فى أعقاب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ لتفتح مجال الرزق أمامهم بالخارج فى مجالات تختلف عما كانوا يعملون فيه مصر ، ومن ثم بدأ يرتفع اجر عمال المخابز ارتفاعا طرديا ، فبعد أن كان العامل يتقاضى عن انتاج الالف رغيف اجر قدره ١٥ قرشا ــ اى ١٥,٠ من المليم على الرغيف الواحد ــ ارتفع اولا الى ٢٠ قرشا ثم ٣٠ قرشا الى ان وصل الى ٣٥ قرشا وخلال هذه الفترة ارسلنا مذكرات الى وزير التجارة والتموين تتضمن طلب زيادة أجر عمال المخابز الا ان الوزارة لم تستجيب الى ذلك ، مما اضطرنا اخيرا الى

أن نصطحب بعض وكلاء وزارة التموين الى المقهى الذى يجتمع فيه عمال المخابز لمناقشتهم فى الاجر، وطالبوا بأن يكون أجر انتاج الألف رغيف ٤٠ قرشا وذلك لان العامل منهم معرض لامراض مثل السل، والربو، وضعف البصر، واعتقد انهم فعلا يتعرضون لمثل هذه الامراض فى ذلك لأنهم يبيتون فى المخابز و يقفون أمام الافران ذات الحرارة العالية و يستنشقون غبار الدقيق و يعملون بأيديهم باستمرار، وكل هذا فى رأيى يعتبر مرهقا . وبعد اربع سنوات من المذكرات التى تقدمنا بها لوزير التجارة والتموين إستجابت الحكومة لرفع أجور عمال المخابز وتمثل ذلك فى طلب وزير التجارة والتموين اعتمادا اضافى بمبلغ قدره ١١ مليون من الجنيهات لدعم اجور عمال المخابز .

ولعلم حضراتكم تعرفون ان العشرة ارغفة من العيش تصنع من كيلو دقيق واحد يحصل عليه المخبز بسعر ٣٢ مليا .

**رئيس المجلس :**

ارجو ان يتوقف العضو مصطفى مراد عن الكلام حتى ينتهى العضو كمال صقر من حديثه مع الرفاعى ويجلس بعض الاعضاء فى اماكنهم .

ارجو العضو الشيخ عاشور محمد نصر ان يجلس مكانه .

**العضو عاشور محمد نصر: ( الوفد الجديد )**

انى خارج .

**رئيس المجلس :**

مع السلامة ، وليتفضل مصطفى ..

**العضو عاشور محمد نصر:**

انى أقول « ان ده مش مجلس شعب ، ده مسرح مجلس الشعب » .

**رئيس المجلس :**

يحال اعتراض الشيخ عاشور والاهانة التى اهان بها المجلس الى اللجنة المختصة لتقديم تقريرها عنه الى المجلس ، وليتفضل الشيخ عاشور خارج الجلسة .

هل توافقون حضراتكم على احالة الكلمة والاهانة التى وجهها العضو عاشور محمد نصر للمجلس الى اللجنة المختصة لتحليل هذا الموقف المتكرر من العضو؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس :**

لقد قرر المجلس الا يحضر الشيخ عاشور الجلسة ، ويجب أن يتعلم النظام ويحترم المجلس .

والآن ،ليتفضل العضو مصطفى مراد بمواصلة كلمته .

**العضو عاشور محمد نصر:**

يسقط انور السادات .

**رئيس المجلس :**

ماذا تقول ؟

**العضو عاشور محمد نصر:**

يسقط انور السادات

**رئيس المجلس ؛**

الموضوع الآن بعد الكلمة التى قالها الشيخ عاشور محمد نصر يحتاج الى ان اللجنة المختصة تنعقد فورا وتقدم تقريرها الى المجلس للنظر فى عضوية العضو عاشور محمد نصر .

( هتافات يعيش انور السادات . يسقط كل المذبذبين ) .

العضو الشيخ عاشور منذ أمس تفوه بالفاظ ما كان يتفوه بها ، واليوم ..

**العضو سماح صبيح :ــ ( حزب الحكومة )**

لا بد أن يقوم المجلس الآن بمحاسبة الشيخ عاشور والا سأقوم بمحاسبته .

**رئيس المجلس :**

**الشيخ عاشور يجب أن يحاسب على اهانته للمجلس وسنسير فى أعمالنا بنظام وتنعقد اللجنة المختصة لتقديم تقريرها اليوم بشأن الاهانة التى وجهها الشيخ عاشور اولا الى المجلس وثانيا الى السيد رئيس الجمهورية ...**

**اللجنة المختصة تنعقد فورا ويحال اليها الموضوع .**

ويجب أن ينظر المجلس فى هذا الامر، لانه لا يجب أن يمس المجلس عن طريق عضو من اعضائه ، يحال الموضوع الى اللجنة وتقدم تقريرها اليوم بل الان ،

... هذا المجلس يحترم نفسه ، فاذا ماوجهت اليه اهانة خاصة من احد اعضائه ، فانه يجب ان يكون لهذا المجلس موقف تجاه هذا العضو، كما أن هذا المجلس لا يهين السيد رئيس الجمهورية بل يحترم السيد الرئيس احتراما كاملا .

( تصفيق حاد )

واذا تجرأ احد الاعضاء واستغل الموقف الديمقراطى الكامل الذى يقفه السيد رئيس الجمهورية بالنسبة للمؤسسات الدستورية ، اقوال انه اذا تجرأ عضوا ان يستغل هذا ، خارج اطار الدستور وخارج اطار القوانين واللائحة إنما يكون ، عضوا شاذا ، لا يجوز أبدا أن ينتمى الى المؤسسات الديمقراطية .

( تصفيق )

وفيما اعلم أن السيد رئيس الجمهورية يحترم هذا المجلس ، وفيما اعلم ايضا أن المجلس يحترم السيد رئيس الجمهورية ، وبالتالى فاننى استعمل سلطتى كرئيس لذا المجلس ــ وكى لاتتخذ اجراء عاجلا ــ فى ان اطلب أن تحال العبارات التى تفوه بها العضو عاشور محمد نصر الى اللجنة المختصة لتقديم تقريرها اليوم الى المجلس .

ان عضوا شاذا واحدا فى مجلس يضم هذا العدد الكبير من الاعضاء لا يجوز ان يكون حكما على هذا المجلس ابدا ، ولا يجوز له ان يستغل هذا الجو الديمقراطى فيما يخرج عن اطار الدستور والقانون .

( تصفيق ) .

الاعضاء :

ان الموضوع قد احيل الى اللجنة المختصة على أن يعرض تقريرها على المجلس فى نهاية المناقشة .

والكلمة الآن للعضو محمد عبد الغفار السودانى .

**العضو محمد عبد الغفار السودانى : ( حزب الحكومة )**

نحن ابناء شعب مصر نرفض بعمق و بتحديد ماقاله الزميل المحترم ...

( ضجة كبيرة .. اصوات .. محترم ايه .. محترم ايه )

... لانه عضو ومازال عضوا ، لكن عضويته فى هذه المناسبة انما هى عضوية ناقصة ، ان هذا الشعب الذى احتمى بالسادات صاحب ثورة ١٥ مايو لا يجب ابدا أن يسمع اسمه بهذه الصفة . نحن نواب مصر لايمكن ان نسمح بمثل هذه الالفاظ اوأن نسمح بمثل هذا الحوار، الحوار البائس المسكين ، هذا الشخص الذى أتى به السادات ، ولولا السادات ما اتى الشيخ عاشور اوغير الشيخ عاشور .

هذا الشخص الذى هوعضو معنا فى المجلس ، لا يصح فى هذا المجلس ، هذه الساحة البريئة ، هذه الساحة المقدسة ، أن يسمع فيها يوما من الايام ما يجار على قائد هذا الشعب ، وماينتهك به اسم هذا الوطن .

ان السادات رمز أمة ، ورمز كفاح ، ورمز عمر طويل ، لا يصح أبدا ـ صاحب الحرية ، وصاحب هذا الصوت الحر الذى عاش حياته مكافحا ـ أن نسمع مثل هذا اللفظ ، اننا نرفض و باصرار، ماقاله هذا الزميل ، انه لا يستحق ابدا أن يكون زميلا يوما من الايام .

أن الساحة البريئة المقدسة والقول الحر، لا يجب ابدا أن يمتهن رجل دين قائد الامة ، ولابأى لفظ من الالفاظ ، ان الله عز وجل لا يحب ابدا مثل هذا المثال ، انها ليست ساحة للكلام انها ساحة الشعب ، ساحة هذا الموقف ، ساحة الابرياء ، ساحة تحمى بها شعب مصر ، لا لنأتى هذا اليوم ليقال عن قائد هذه الامة مايقال . اننا براء من هذا الذى قيل كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب ... اننا براء مما قاله من زيف ، هذا الزيف الذى لا يجب ان يقال .

ان السادات الذى حمى هذا الشعب والذى رفع لواء الحرية له دائما البراءة والسلامة ، والسلام عليكم ورحمة الله .

**رئيس المجلس :**

هذا العضو الذى تفوه بهذا اللفظ ينتمى الى حزب الوفد الجديد ، ويهمنا أن نسمع رأى حزب الوفد الجديد فى هذا ممثلا فى العضو الدكتور محمد حلمى مراد ثم

العضو علوى حافظ ، وهل ما حدث يعتبر من التقاليد الجديدة لهذا الحزب ؟

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد : ( الوفد الجديد )**

يؤسفنا أشد الاسف أن ينفعل احد الزملاء الاعضاء انفعالا غير طبيعى و يتفوه . . .

(ضجة شديدة ) .

**رئيس المجلس :**

ارجو من الاعضاء الهدوء حتى يمكن الاستماع الى رأى حزب الوفد الجديد فى هذا الموضوع .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

. . . . و يتفوه بالفاظ لايمكن أن نقبلها او يقبلها أى احد من اعضاء المجلس ، واعتقد ايضا أن العضو الذى تفوه بهذه الالفاظ ربما يراجع الآن نفسه فيما قال ( ضجة ) ، ولايمكن أن يعتبر هذا التصرف الا تصرفا فرديا ، ولربما أن السيد رئيس المجلس يعلم أن المسألة لها جذور بعيدة .. قديمة ، ففيها اعتقد انه قدم استقالته من المجلس قبل ذلك . . .

**رئيس المجلس :**

قدم استقالته ، لانه كان قد اختلف مع احد الضباط بسبب سكن احدى السيدات الاجنبيات فى احدى البنسيونات ، وكان طلب الاستقالة لهذا السبب حتى لايفهم انه قدم طلبا آخر بالاستقالة لسبب آخر . . .

**العضو محمد حلمى مراد :**

كان ذلك قبل قيام حزب الوفد الجديد . . .

**رئيس المجلس :**

نعم قبل قيام حزب الوفد الجديد .

ان العضو الشيخ عاشور كان قد تقدم بطلب احاطة الى السيد وزير الداخلية ، ولقد بنى هذا الطلب على خلاف بينه و بين احد ضباط الشرطة بالاسكندرية ، ولما سألته عن هذا الخلاف تبين أنه خاص بموضوع بنسيون وسكن فطلبت منه ــ و يعرف ذلك كثير من أعضاء المجلس عن محافظة الاسكندرية ــ

وقلت له ان مثل هذا الموضوع البسيط قد تكون محقا فيه ، وقد يكون هذا الضابط محقا ويمكن حله عن الطريق الادارى ، فرفض ذلك ، وعرض طلب الاحاطة هنا فى المجلس ، ووقف العضو وبين وجهة نظره ، واذا بها بشأن خلاف بين رجال الشرطة وأحد اصحاب البنسيونات بالاسكندرية ورأفت بالسيد العضو فى المناقشة والطريقة التى دافع بها عن نفسه ، وانضم لى فى هذا الكثير من اعضاء المجلس عن محافظة الاسكندرية ، فلم يكن طلب الاحاطة خاصا بمسألة عامة ، بل بمسألة متعلقة بهذا الوضع . الآن فاننى لا اتحدث فى طلب الاحاطة وكل ما اريده هو ان استمع الى رأى حزب الوفد الجديد فى شخص ينتمى الى حزبهم و يتفوه بمثل ماقال .

**العضو الدكتور محمد مراد :**

اننا لا نوافق بطبيعة الحال على ما حدث ، بل ان المجلس جميعه قد وجهت اليه هذه الالفاظ ونحن أعضاء فى هذا المجلس ، بما فيه اعضاء الوفد الجديد فنحن موجودون فى هذا المجلس ، وايضا هذا الامر سوف يعرض على الحزب لكى يتخذ قرارا فى هذا الشأن ، وللسيد رئيس الجمهورية كل التقدير والاحترام ، ومكانته محفوظة ، ولايمكن أن ينال منها أى عضو فى هذا المجلس او أى حزب من الاحزاب ، لاننا نعرف حدود التعامل وحدود الروابط ، ونعرف أيضا قيم الناس ، ونعرف ايضا واجباتنا والتزاماتنا الدستورية ، ونأسف لما حدث .

**العضو علوى حافظ :**

بكل ألم وحزن ولا استطيع أن أخرج الكلمات التى تعبر عن معانى الاسى الذى انتابنى من مجرد سماع هذه الكلمات ، ونحن نستعد نواب الشعب لممارسة جلسة من الجلسات التاريخية فى موضوع من أهم الموضوعات التى تهم شعبنا اليوم وهو موضوع الغذاء والاسعار. ماكنت اتصور ونحن نتبارى ونتصادم ، ونتبادل الرأى فى اطار الديمقراطية السليمة التى أتى بها بعد غيبة طويلة الى هذا الوطن المناضل الشجاع ابن مصر المخلص محمد انور السادات .

( تصفيق ) .

ان الوفاء .. اخوانى المحترمين ـــ هو الصفة التى تلازم كل مواطن مخلص محب لوطنه ، وان واجب الوفاء والعرفان بالجميل ليجعل من السنتنا ومن قلوبنا ومن مشاعرنا كل التأييد ، كل الحب ، كل المساندة ، كل السعى وراء الاتجاه

السليم بهذا الوطن نحو السلام ، نحو الامن الغذائى ، دعم للديمقراطية السليمة ، الحريات وسيادة القانون ، وكل كلمة من هذه جميعا تعنى انور السادات ، لذا فاننى لا استطيع ان اقول اكثر مما قاله السيد رئيس المجلس الموقر . ان لجنة من المجلس تحقق وتصدر قرارها فورا ، اما الحزب الذى ينتمى اليه الزميل الذى نطق بما لم نرحب به جميعا وهو حزب الوفد الجديد ، فان هذا الحزب ايضا ثمرة من ثمار الديمقراطية السليمة التى أتى بها الى هذا الوطن المناضل انور السادات ...

( تصفيق ) .

... ولذلك فاننى اعتقد انه يجب اجراء مساءلة برلمانية ، وقرار برلمانى ومساءلة حزبية وقرار حزبى يجب ان تتخذ ، ليبقى لهذا الوطن الذى يشد انظار العالم نحوه وفى قمته وفى مقدمته انور السادات المناضل الشجاع صاحب مبادارة السلام ، ولذلك فاننى استنكر ولا اقبل ابدا الا يحيا انور السادات ويحيا انور السادات ، وتحيا مصر ، فى ديمقراطية وحرية وسيادة القانون .

( تصفيق )

**العضو عبد الفتاح حسن : ( الوفد الجديد )**

لولا أن المهندس رئيس المجلس طلب رأى حزب الوفد الجديد ما سمحت لنفسى ان اتكلم ، وقد تكلم قبلى رئيس المجموعة البرلمانية الذى يتحدث باسم اعضاء مجلس الشعب المنتمين الى حزب الوفد الجديد ، كما تكلم اخى علوى حافظ ، واحب أن استأذن فى كلمة هادئة بعيدة عن الانفعال . لا جدال فى أن المتشرف بالحديث اليكم له صفتان : صفة انه عضو فى مجلس الشعب يأبى كل الاباء أن يمس مجلس الشعب الذى انا متشرف بعضويته فكل مساس بهذا المجلس لا يلحق ايامنا كما يلحق سائر الاعضاء ولا نريد أن نسبق اللجنة التى ستؤلف لتحاسب العضو الذى اهان مجلس الشعب وللسادة اعضاء المجلس بعد أن يطلعوا ان يصدروا ما يشاءون فى حدود سلطاتهم ، وانا معهم فى ان كل مساس بهذا المجلس هو مساس باشخاصنا ولمؤسساتنا وانه لا يجوز ان ينزلق اللسان مهما كان الامر بمثل هذا الذى صدر.

اما العبارة الآخرى التى سمعناها فإنها عبارة ارجوان يسأل عنها من صدرت منه ، وان كان الوفد يأبى ان يسأل هنا عن تصرف لان لنا فى نظامنا الداخلى ما نستطيع به ان نسائل العضو، والنظام الداخلى به نص وسنقوم بواجبنا باسرع

مايمكن ، وارجو أن يكون الاجراء على خير ما يرجى اما القول بان هذا العضو منتم الى الوفد الجديد ، واننا نريد ان نسمع كلمة الوفد الجديد ، فهذه هى كلمته : يأبىٰ الاهانة ، و يرفض الالفاظ النابية بالنسبة لأى انسان وخاصة السيد رئيس الجمهورية الرئيس محمد انور السادات لذلك فان كان الاعضاء يقنعون بهذه الاجابة المختصرة فاننى عند هذا الحد لا اطيل ، وان كانوا يطلبون المزيد فانى ان كررت ساكرر نفسى فى حدود هذه المعانى .

نحن كحزب سياسى لانقبل ابدا ان يكون اسلوبنا ـــ مع أى انسان ـــ بمثل هذه العبارة فضلا عن ان لرئيس الدولة ماله من مكانة وقدر ينبغى ان يكون فى موضعه من الاجلال والاحترام ، ولايجوز ابدا ان يعتدى على شأن رئيس الدولة بمثل هذه العبارة ، والموضوع الذى كان مثارا كان موضوع خاصا بالتموين وهو دخول احد الاشخاص ومعه بعض ارغفة من الخبز دون اذن من المجلس للقياس عليها ، ومن ثم فيكون الحديث فى هذا الاطار ، فما الذى اقحم اسم رئيس الدولة على لسان العضو بمثل هذه العبارة التى لانقرها بل نستنكرها . ولو كان فى استطاعتى وانا فرد فى حزب الوفد الجديد ، لا املك اكثر مما يملك غيرى وان كنت نائبا لرئيس الحزب . ان كنت املك اتخاذ اجراء فورى لاتخذته امامكم قبل ان تتخذونه انتم . فاتركونا نعمل فى حدود ما نستطيع ...

( تصفيق ) .

... ، ايمكن ان يبرر ان يهتف هذا الهتاف فى مجلس الشعب ، هتاف لا يقبل ، لا اظن ان احدا يقره ونحن فى مثل هذه الظروف ، بل لو كنا فى ظروف عادية ما سمحنا لاحد ان يتفوه بمثل هذا الهتاف ليستظل بحماية ... حماية ان كل قول يصدر او كل رأى يصدر داخل مجلس الشعب يحمى .. نعم يحمى ان كان رأيا ، فالرأى أو القول يحمى داخل المجلس حتى تكفل الحصانة للعضو ان يقول مايشاء من رأى ، ولكن هذا ليس رأيا ، وانما هو هتاف على وجه معين ، فلم تذكر مسألة لكى يبدى العضو رأيا فيها ، وانما هتاف منقطع الصلة بالموضوع المعروض ، فهو قول لشخص بدا له ان يقوله ، سيحاسب عليه هنا وهناك وسنكون اسبق منكم فى محاسبته ، وشكرا .

الدكتور فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب :

مع تقديرى الكامل لاتجاه سيادة الرئيس الى طلب الكلمة من نواب حزب الوفد الجديد ، الا اننى لا اقره على هذا الاتجاه ، ام حتى فى سماع غيرهم من نواب المجلس الموقر. فالجريمة وقعت ، والصفعة التى وجهت الى المجلس ، بل الى مصر بأسرها تمت فى هذه القاعة وأمام سمع و بصر جميع نواب الشعب ، والمحاولات التى تتم الآن هى فقط للتخفيف من اثرها او لازالة بعض هذا الاثر ، او لتبرئة حزب من الاحزاب من انه يتبنى هذا الاتجاه ـــ لاقدر الله ـــ امر نحن فى الحقيقة نرفضه من ناحية المبدأ ولانتصوره ، بل لانتخيله ، لاننا نعلم كما يعلم الوفد الجديد ، و يعلم العالم باسره انه لولا السادات ، ما كانت ثورة التصحيح ، ما كان الدستور الدائم ، ما كانت الديمقراطية ، ما كانت الحرية ، ما كان هذا النظام الذى نعيشه الآن ، نعيشه بكل مافيه من طمأنينة وأمن وسلام ، الامر فى غاية البساطة ، عضو اعتدى على كرامة المجلس ، وعلى شرف الكلمة وعزتها وقداستها تحت القبة هنا ، واستمعنا اليه جميعا ، فالجريمة تمت بكل اركانها لذلك ، فاننى ارى احالة العضو الى لجنة خاصة طبقا لنص المادة ١٧ من اللائحة الداخلية للمجلس ، وكذلك طبقا لنص المادة ٩٦ من الدستور، وعلى المجلس أن يتخذ اجراء على وجه الاستعجال ليكفل للمجلس كرامته وعزته وكرامة وعزة الرئيس السادات التى هى فى الحقيقة عزة مصر بل هى عزة الامة العربية بأسرها ...

( تصفيق ) .

... الاجراء الذى الح فيه يا سيادة الرئيس باسم حزب مصر هو سرعة اتخاذ الاجراء الذى يكفل لهذا المجلس الا يعود احد من اعضائه فى يوم من الايام الى مثل ما ارتكب فى هذا الصباح من كلمات وجهت الى القائد ، الى المعلم ، الى الرائد محمد انور السادات ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

( تصفيق ) .

رئيس الجلسة :

الآن يوجد اجراء لابد ان يتخذ اليوم ، و واضح الآن ب إتجاه المجلس هو احالة الموضوع الى لجنة خاصة وهذه اللجنة ستشكل فورا وتنظر فى هذا الموضوع .

( و وافق الاعضاء )

**رئيس المجلس :**

اذن ترفع الجلسة على ان تعود للانعقاد بعد اعداد التقرير .

( ورفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة واعيدت فى الثانيه والدقيقة الخامسة والعشرين ) .

وعندما اعيدت الجلسة الى الانعقاد كان تقرير مكتب مجلس الشعب قد تم وقدم الى رئيس المجلس الذى بدأ فى تلاوته على الاعضاء .

**وكان نص التقرير كما يلى :**

« بناء على قرار المجلس باحالة مابدر من السيد العضو عاشور محمد محمد نصر بجلسة اليوم الى مكتب المجلس للنظر فيه ، فقد رفع السيد رئيس المجلس للنظر فيه ، فقد رفع السيد رئيس المجلس الجلسة حيث عقد مكتب المجلس اجتماعا بكامل اعضائه .

وقد اطلع مكتب المجلس على نص تسجيل العبارات التى وردت على لسان السيد العضو بجلسة اليوم اثناء انعقادها ، فتبين له انه بينما كان السيد العضو مصطفى كامل مراد يتكلم فى السياسة التموينية المحدد لمناقشتها جلسة اليوم ، نهض السيد العضو من مقعده طالبا الحديث دون ان يعطى الكلمة ، فنبهه السيد رئيس المجلس الى ذلك طالبا منه ان يراعى اللائحة الداخلية فى طلب الكلمة ، فقال السيد العضو انه سيخرج من قاعة الجلسة ثم اضاف قائلا : « انا بقول ان ده مش مجلس شعب ، ده مسرح شعب » ، فطلب السيد رئيس المجلس إتخاذ الاجراءات التى كفلتها اللائحة ضد السيد العضو طبقا للمادتين ١٥٨ و١٥٩ من اللائحة الدخلية بحرمانه من الاشتراك فى بقية اعمال الجلسة واخراجه من قاعتها ووافق المجلس على ذلك ، فما كان من السيد العضو الا ان بادر بالهتاف « يسقط انور السادات » ثم اعاد ترديد نفس العبارة .

وقد تحدث فى هذه الجلسة بعدها بعض الاعضاء من حزب الوفد الجديد الذى ينتمى اليه السيد العضو مستنكرين ما بدر منه كما تحدث فى نفس المعنى بعض الاعضاء الذين ينتمون الى حزب مصر والاحزاب الاخرى والسيد وزير شئون مجلس الشعب ، مطالبين باتخاذ الاجراءات التى ينص عليها الدستور واللائحة قبل السيد العضو.

ونظرا لان رئيس المجلس كان قد تلقى اثناء انعقاد المكتب طلبا من اكثر من خمس اعضاء المجلس باقتراح(١) اسقاط العضوية عن السيد العضو باعتبار أن ما بدر منه يعتبر اخلالا بواجبات عضويته و يفقده الثقة والاعتبار ـ وذلك طبقا للمادة ٩٦ من الدستور ـ فقدرأ المكتب ان يتخذ رئيس المجلس الاجراءات التى تنص عليها المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية » .

وطبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية ، فانه قد تم اخطار السيد العضو عاشور محمد نصر بالطلب المقدم من خمس اعضاء المجلس باسقاط عضويته اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على محضر اجتماع مكتب المجلس واحالة الاقتراح باسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر الى اللجنة التشريعية لبحثه وتقديم تقريرعنه الى المجلس فى اقرب وقت ممكن ؟

( موافقة ) .

ثم عاد رئيس المجلس الى القول بانه قد تلقى من هيئة الوفد الجديد اعضاء هذا المجلس خطابا نصه كالآتى :

السيد رئيس مجلس الشعب :

تحية طيبة و بعد ، يتشرف الموقعون على هذا البيان اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد بتأكيد ان ماصدرعن الشيخ عاشور محمد نصر عضو مجلس الشعب بجلسة المجلس اليوم ١٩٧٨/٣/٢١ هو تصرف شخصى منه فى حدود الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشعب .

وسيقوم حزب الوفد الجديد باتخاذ مايلزم من اجراءات فى اسرع وقت ممكن فى حدود النظام الداخلى للحزب .

وقال رئيس المجلس انه فى الواقع ونحن فى اصعب الاوقات ، والله يعلم مدى تألمى من هذا الموضوع بكل نواحيه ، ولكن نظر لكرامة هذا المجلس فاننا يجب أن نكون اول من يحترم الدستور والقانون واللائحة ، والامر فى النهاية للمجلس . والاهانات التى وجهها السيد العضو ستكون محل نظر اللجنة التشريعية التى سوف تتقدم بتقريرها وفقا لاحكام اللائحة فى اقرب وقت ممكن الى المجلس .

---

(١) نص الاقتراح بملحق الوثائق

السادة الاعضاء :

اود ان اؤكد ان الذى يحكم تصرفاتنا دائما هو الدستور واللائحة وفى هذه الحالة سوف يعرض على حضراتكم تقرير اللجنة التشريعية وسوف تتاح الفرصة لكل من يريد ابداء الرأى فيه .

والعضو حافظ بدوى يطلب الكلمة بصفته رئيسا للجنة التشريعية .

**العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :**

اننى لن اتحدث فى الموضوع ولكننى ارجو السادة اعضاء اللجنة التشريعية ان يكون اجتماع اللجنة اليوم الساعة السابعة مساء بمقر اللجنة التشريعية .

وعلى هذا قرر رئيس المجلس ان تجتمع اللجنة التشريعية عند الساعة السابعة من مساء اليوم

وفى مساء ٢١ مارس اجتمعت اللجنة التشريعية برئاسة حافظ بدوى وكان امامها :

١ـ تقرير هيئة مكتب المجلس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ وهو ماسبق ان قدمنا نصه فى الصفحة السابقة .

٢ـ طلب اسقاط العضوية المقدم من بعض اعضاء المجلس ضد العضو الشيخ عاشور .. وجاء به مايلى :

السيد رئيس مجلس الشعب .. تحية طيبة ، فان الذى حدث اليوم من العضو عاشور نصر عاشور فى اهانته للمجلس ، ووصفه بانه مسرح ، وهتافه باسقاط رئيس الدولة .. ولم يكن ذلك فى مناقشة له ، او حوار معه ، او حتى كان مأذونا له بكلمة .. ماحدث منه يعتبر اخلالا جسيما بواجبات عضويته الامر الذى تنطبق عليه المادة ٩٦ من الدستور وطبقا لنصوص المواد ٣١٠ ، ٣١٤ من اللائحة الداخلية فاننا نقترح اسقاط العضوية عنه للاسباب المتقدمة ، وعلى رأسها الاعتداء على المجلس لاحالته على اللجنة المختصة تطبيقا لنص المادتين ٣١٠ ، ٣١٥ من اللائحة الداخلية ..

و ينتهى هذا الطلب بتوقيعات عدد من اعضاء المجلس يمثلون حزب مصر العربى الاشتراكى .

٣ــ اخطار العضو بجلسة اللجنة التشريعية المحدد لها يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٧٨م .

وقد جاء فى هذا الاخطار الموجه الى الشيخ عاشور

« بناء على قرار المجلس الصادر بجلسة اليوم الموافق ٢١/٣/١٩٧٨ بإحالة طلب اسقاط العضوية عنكم المقدم طبقا للمادة ٩٦ من الدستور[١] والمواد ٣٠٩ ومابعدها من اللائحة الداخلية للمجلس . ارجو الاحاطة بانه قد تحدد لاجتماع اللجنة التشريعية تمام الساعة السابعة مساء اليوم بمقر اللجنة بالمجلس للنظر فى هذا الموضوع . وقد انعقدت اللجنة فى الميعاد المحدد وقررت ارجاء نظر الموضوع الى جلسة ستعقد مساء الاربعاء الموافق ٢١ مارس ١٩٧٨ عند الساعة الثامنة مع اخطاركم بهذا الموعد . .

٤ ــ بيان بالاسئلة ألتى تقدم بها العضو الشيخ عاشور خلال دور الانعقاد العادى الثاني . .

وهى :

أ ــ سؤال موجه الى السيد وزير الصناعة والبترول والتعدين من السيد العضو عاشور محمد نصر عن اسباب سوء معاملة شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها لموظفها الذى اخترع تبييض زيت رجيع الكون واستخدامه فى صناعة صابون الغسيل .

« قيد برقم ٣٩٤ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨ ، وابلغ للسيد الوزير بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ » .

ب ــ سؤال موجه الى السيدة وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية من السيد العضو عاشور محمد نصر عن سبب عدم النظر فى منح المعاشات الاستثنائية لبعض الموظفين بعد معرفة بعض الاخطاء فى مثل هذا الامر .

« قيد برقم ٣٩١ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨ ، وابلغ فى ٢٠/٢/١٩٧٨ » .

ج ــ سؤال موجه الى السيد وزير الداخلية من السيد العضو عاشور محمد نصر عن اسباب منع اذاعة تسجيلات الشيخ عبد الحميد كشك بمسجد الجمعية الشرعية بالعتبة بالقاهرة .

---

(١) تنص المادة ٩٦ من الدستور الصادر فى سنة ١٩٧١ بانه لايجوز اسقاط عضوية احد اعضاء مجلس الشعب الا اذا فقد الثقة والاعتبار او فقد احد شروط العضوية او صفة العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها او اخل بواجبات عضويته . ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس باغلبية ثلثى الاعضاء .

«قيد برقم ٣٩٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨، وابلغ في ٢٠/٢/١٩٧٨».

د - سؤال موجه الى السيد وزير التربية والتعليم ووزير الدولة للبحث العلمي من السيد العضو عاشور محمد نصر، عن قواعد نقل الطلاب من مدارس التعليم الخاص بالمصروفات الى مدارس وزارة التربية والتعليم بالمجان.

«قيد برقم ٥١٩ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٨».

وقد عقدت اللجنة التشريعية اجتماعها الاول مساء ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ برئاسة رئيسها حافظ بدوى ثم رأت انه طبقا لحكم المادة ٦٩ من الدستور[1] والمادة ٣١٢[2] من اللائحة الداخلية للمجلس .. أن تطلب الشيخ عاشور للدفاع عن نفسه وتوضيح موقفه .. ولهذا تأجل الاجتماع الى مساء اليوم الثانى ٢٢/٣/١٩٧٨.

وفى هذا الاجتماع الاخير حضر الشيخ عاشور وابدى دفاعه ووجهة نظره .. وفى ٢٦ مارس .. انتهت اللجنة التشريعية من اعداد تقريرها تمهيدا لعرضه لى المجلس فى الجلسة التى تعقد صباح اليوم الثانى أى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨[3].

---

(١) تنص المادة على ان حق الدفاع اصالة او بالوكالة مكفول ..

(٢) تنص هذه المادة على :
أن العضو الذى اقترح اسقاط العضوية ان يشترك فى المناقشة التى تدور فى اللجنة والمجلس بشأن هذا الاقتراح ، على ان يغادر الاجتماع عند اخذ الاصوات .

(٣) — نص تقرير اللجنة التشريعية بقسم الوثائق .

«لقد قلت لهم فى اللجنة التشريعية انه حتى الآن لم يسألنى سائل لماذا فعلت مافعلت .. ؟!»

الشيخ عاشور

جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٨



# الفصل الرابع

# بدء المذبحة



فى صباح الاثنين ٢٧ مارس .. والساعة تقترب من الثانية .. كانت قاعة مجلس الشعب قد امتلاءت على أخرها .. ، فقد اصدر حزب مصر تعليمات مشددة الى اعضائه بالحضور للتخلص من عضو المعارضة الشيخ عاشور .. ولم يتغيب سوى السيدين توفيق زغلول مراد وسيد جلال .. واعتذر عن الحضور تسعة اعضاء هم : السعدى عبدالحميد ، د. جمال العطيفى ، سالم محمود اليمانى ، سليمان عطية شوقى ، عبدالرحيم حمادى ، عبدالعزيز حسن طه ، فوزى العمدة ، د. ليلى تكلا ، محمود سيد بدوى .

...ولم يحضر ولم يعتذر ولم يتغيب باذن كل من : د. صوفى عبدالله ، محمود ابو وافيه ، مشهور أحمد مشهور ، أحمد عبدالقوى الفقى .

وهذا يعنى ان مجلس الشعب الذى يضم ٣٦٠ عضوا بالانتخاب و١٠ عشرة اعضاء بالتعيين لم يتخلف منه عن حضور الجلسة سوى ١٢ عضوا .. وهذا مالم يحدث فى تاريخ مجلس الشعب بعد ثورة يوليو الا فى المناسبات الرسمية والقومية ..!

هذا يعنى صراحة الالتزام الحزبى بالنسبة لحزب الاغلبية فى ذلك الوقت حيث حضر منه على وجه اليقين مايزيد على ٣٠٠ عضو .. وجميع احزاب المعارضة الوفد الجديد ٢٢ عضو والاحرار اربعة واليسار ٢ والمستقلين ١٦ عضوا .

وحضر اعضاء الحكومة بالكامل وعلى رأسهم ممدوح سالم رئيس الوزراء .. كانت درجة حرارة القاهرة فى هذا الصباح لاتزيد على ٣٠ درجة .. كانت محتملة ، تبشر بربيع منعش .. وتضمن جدول اعمال الجلسة ٣ موضوعات

اولهم: عرض قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق القرض السلعى رقم ٤٥ بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بين حكومتى مصر وامريكا وقد احيل هذا الاتفاق الى اللجنة الاقتصادية .. ، والموضوع الثانى هو رسالة وزير

الداخلية الى رئيس مجلس الشعب بنتيجة الانتخابات فى دائرة « مشتول السوق » بالشرقية والتى اسفرت عن فوز صلاح الدين مشهور ( حزب مصر ) .. حيث نودى عليه وادى اليمين الدستورية ... اما الموضوع الثالث فهو تقرير اللجنة التشريعية عن اقتراح اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور نصر عضو المجلس عن دائرة الجمارك بالاسكندرية .

... وما ان وصل المجلس الى هذا الموضوع حتى اتخذ كل عضو فيه سمة الجدية والاهتمام وتطلع الى السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية وهو يقول من على المنصة « اتشرف بان اقدم تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح ...... وقد اختارت اللجنة العضو على الجمل مقررا لها أمام المجلس ..

ثم ترك حافظ بدوى المنصة لزميله على الجمل الذى قرأ التقرير وما ان انتهى منه حتى قال المهندس سيد مرعى وهو ينقل عينيه بين وجوه الحاضرين قال : هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذا التقرير؟

وهنا رفع الدكتور حلمى مراد(١) يده طالبا الكلمة وقال :

« قبل ان اتحدث فى هذا الموضوع الذى يتناوله هذا التقرير، هناك اعتراض عليه اعمالا للمادة ٣١٤ من اللائحة الداخلية التى تنص على ان « يكون اقتراح اسقاط العضوية بطلب مقدم من خمس اعضاء المجلس على الاقل فى جميع الحالات » وخمس اعضاء للمجلس هنا يمثل ٧٢عضوا . والملاحظ ان التقرير الموزع علينا يشتمل فى النهاية على تصوير فوتوغرافى لطلب اسقاط العضوية ، وهذا الطلب مقسم الى قسمين : قسم وارد فى الصفحتين ١١ ، ١٢ وهذا القسم يشتمل على توقيعات واردة بجدولين ومسلسة ووصل المسلسل فيها الى ٤٩ عضوا ثم هناك توقيع اضافى غير مرقم وبذلك تكون جملة التوقيعات بالجدولين ٥٠ عضوا ، ثم فى الصفحتين ١٣ ، ١٤ وردت اسماء اخرى ولكن على نسق أخر، فهى غير مقسمة بنفس التقسيم الاول ، كما انها غير مسلسة ، و يبدو من مجرد النظرة العابرة الى

(١) الدكتور حلمى مراد كان استاذا فى الجامعة ، ووزيرا فى عهد عبدالناصر ، ورشح نفسه كمستقل فى دائرة مصر الجديدة وحصل على اعلى الاصوات فى الانتخابات الاخيرة ، ثم انضم الى حزب الوفد الجديد وكان من مؤسسيه وأصبح هو المتحدث باسم مجموعته البرلمانية .

هـذين الكشفين ان هناك ورقة أخرى ارفقت على الطلب الاصلى لان هناك سبعة اسماء مكررة بين الطلبين .

والـدليل الاخر ان احدالسادة الاعضاء ورد توقيعه على طلب اسقاط العضوية ثم جاء بمضبطة الجلسة الرابعة والاربعين التى وزعت علينا الآن ان سيادته لم يكن حـاضرا هذه الجلسة ، وهذا دليل أخر على ان الورقة التى بها بقية الاسماء هى ورقة مضـافـة ، هـذا الى جـانـب الاسـبـاب الاخرى التى سبق ذكرها والتى تتمثل فى اخـتـلاف الـنسق والـتـقـسيم بين الاسماء الواردة فى صفحتى ١١ ، ١٢ ، وبين الاسماء الـواردة بـالصفحتين ١٣ ، ١٤ فالكشف الاول مرقم ومسلسل ، ومدون فى صـدر الصفحة ١٢ عبارة تابع طلب اسقاط العضوية ، بينما هذا العنوان غير وارد فى الصفحتين ١٣ ، ١٤ .

ثـانـيا : ان هناك سبعة اسماء مكررة ولا داعى لذكرها الا اذا طلب المجلس منى ان اذكرها .

ثـالـثـا : ان هـنـاك احـد الـسـادة الاعـضاء وقع على طلب اسقاط العضوية فى الورقة المضافة رغم انه مثبت بمضبطة الجلسة الرابعة والاربعين ان سيادته لم يكن حاضرا هـذه الجـلسـة . يضاف الى هذا ان تكرار الاسماء غير ظاهر فى الورقة الاولى وبين الاسماء الـواردة فى الـورقة الثانية ، وهذه كلها ادلة توضح ان الورقة الثانية اضيفت الى الطلب او تم سحبها من طلب أخر وأضيفت الى هذا الطلب ، او انها كتبت فيما بـعـد ، او انـه كـان هـنـاك خطأ ما الله يعلم به . ولكن الصورة الفوتوغرافية الواردة بالـتقرير توضح ان طلب اسقاط العضوية قدم من ٥٠ عضوا أى ان هناك بطلانا فى الاجراءات وان هناك جناية تزوير فى اوراق رسمية ، وارجو ان يجرى تحقيق فى هـذا المـوضـوع ، ولا اعـرف من المسئول عن هذا ، الا ان هذا يعنى ان الاجراءات

بـاطـلـة ، ومـن ثم فـان مـا يـتـرتـب عـليها يكون باطلا ، فان كان هناك فقدان ثقة وفـقـدان اعـتـبـار فـان هـذا ينطبق هنا فى جريمة التزوير وجناية التزوير فى اوراق رسمية ، وشكرا .

وكانت كلمة د. حلمى مراد فتحا لمناقشة مثيرة

**العضو حافظ بدوى « رئيس اللجنة التشريعية » :**

لن اعلق على ماقيل من وجود تزوير او عدم صحة الاجراءات وما يترتب على ذلك من عقوبات ، لانني اعتقد ان كل ذلك لا اساس له فى الواقع ، ولدى كلمة واحدة فيها حسم الخطاب فى هذا الاجراء الشكلى ، وهى الورقة الاولى بها ٤٩ توقيعا مرقما ، والورقة الثانية بها ٨٥ توقيعا غير مرقمة ، و بذلك يكون مجموع التوقيعات ١٣٤ توقيعا ، فلو استنزلنا من هذا المجموع ٧ توقيعات كما يقول السيد العضو فيتبقى لدينا ١٢٧ توقيعا على اقتراح اسقاط العضوية ، وهذا العدد يمثل اكثر من خمس الاعضاء ، اما فيما يتعلق بان هناك تزويرا فانني اقول انه اذا كان هناك توقيع مزور فليطعن فيه صاحبه ولا استطيع ان اقول اكثر من ذلك ، حتى لا نغوص فى اجراءات يعلم قائلها انه لا حقيقة لها .

**العضو محمد أحمد عبد الشافى :**

**بالنسبة للملاحظتين اللتين وردتا فى كلمة الدكتور محمد حلمى مراد واللتين تتعلقان بالشكل فانني أرى ، بالنسبة لملاحظته الاولى الخاصة بالتوقيعات ، ان هذه التوقيعات كلها حدثت امامنا جميعا ، وانني انفى عن هذا المجلس الموقر شبهة التزوير.**

**( تصفيق ) .**

**( ثانيا ) بالنسبة للعضو الذى اثبت فى محضر مضبطة الجلسة المشار اليها انه غائب ، وفى نفس الوقت يوجد توقيعه على طلب اسقاط العضوية ، فانني اقول انه يحدث منا جميعا ان نسهو عن التوقيع فى الكشوف المعدة لذلك خارج القاعة ، وقد حدث منى شخصيا فى بعض الاحيان انني لم اوقع سهوا ، واثبت فى مضبطة الجلسة انني غائب ثم عند عرض المضبطة للتصديق عليها قمت بتصحيح ذلك وقد يكون الاخ الزميل حاضرا ولم يوقع سهوا ، وشكرا .**

العضو حسين المهدى :

بالنسبة لما اثاره الاخ الكبير الدكتور محمد حلمى مراد من ان هناك تزو يرا فانه لم يحدد واقعة التزو ير حتى نتكلم حولها ، كذلك فان الاخ الدكتور محمد حلمى مراد قد حضر اجتماع اللجنة التشر يعية وتكلم كلاما موضوعيا ، ولم يثر الدفع الذى قدمه الآن ، وكان الاحرى به ان يذكر الدفع الذى يثيره اليوم أمام اللجنة التشر يعية .

( تصفيق ) .

ومن ناحية اخرى فان الدفع الذى تقدم به سيادته يتعلق بالصورة الفوتوغرافية وليس بالاصل ، ومن هنا فان على السيد العضو ان يرجع الى الاصل لان التوقيعات موجودة على الاصل ، والاعضاء الموقعون عليها موجودون فى هذا المجلس ، مما يدل على ان الدفع الذى اثاره الاخ الزميل دفع غير قانونى ولا يتعلق بالموضوع ، وشكرا .

العضو مدكور ابو العز :

الدكتور حلمى مراد اثار نقاطا فى منتهى الاهمية تمس هذا المجلس ولايمكن ان تمر ببساطة . فان كان ماقيل صحيحا فهو مأساة ، وان كان خطأ فهو ايضا مأساة . ولذلك اطالب باجراء تحقيق دقيق لمصلحة هذا المجلس .

العضو الدكتور السيد على السيد :

الواقع اننى لن اتعرض لمسألة قانونية او دفع شكلى ، ولكننى ساروى الوقائع ، فقد تكون الوقائع اكثر فاعلية فى اظهار الحقيقة .

لقد كانت هيئة مكتب المجلس مجتمعة عندما تلقت الطلبات التى قدمت اليها بشأن اسقاط العضوية ، واشهد ان ورقتين مختلفتين قدمتا الى وتسلمتها بنفسى ، واحداهما سلمها الى السيد العضو صلاح توفيق ، والاخرى سلمها الى ــ على ما اذكر ــ السيد العضو على الجمل ، أى انه كانت هناك فئتان من السادة الاعضاء تقومان بجمع التوقيعات من زملائهم .

اما بالنسبة لتوقيع الزميل الذى كان غائبا فى تلك الجلسة ، فأعتقد ان الزميل محمد عبد الشافى قد فسر هذه المسألة .

ولا مصلحة لاحد فى ان يرتكب تزويرا او يرتكب خطأ ما فى مسألة اجرائية مهمة كالتى نحن بصددها ، وشكرا .

**العضو محمد حلمى مراد :**

اود ان اصحح واقعة تتعلق بما أثاره الزميل الاستاذ حافظ بدوى ، خاصا بطلب اسقاط العضوية .

اولا : اننا لم نر هذا الطلب الا اليوم ، ولولم يكن مصور لما تنبهت الى ماذكرته .

ثانيا : ان المسألة ليست مسألة عدد . فمن الممكن ان يعاد تقديم طلب من خمس اعضاء المجلس ، و يصحح الاجراء بهذا الشكل . ولكننى اتكلم عن سلامة الاجراءات وعن التصرفات التى اتسمت بالسرعة ، مما جعلنا نرى اليوم ورقة موقعا عليها بشكل معين وورقة أخرى عليها توقيعات بغير أية اشارة الى الموضوع ولا حتى عنوان ، أى انها ورقة منفصلة تماما .

وانا لا اتهم احد ، ولكننى اقرر حقيقة ، فهذه الاوراق يجب ان تقدم بطريقة سليمة خالية من اى خلل .

ونحن لا نريد تعطيل المناقشة ، ولو كنا نريد بذلك لطلبنا من الشيخ عاشور أن يتغيب عن هذه الجلسة فيؤجل الموضوع الى جلسة أخرى .

**رئيس المجلس :**

الطلبان اللذان قدما بشأن اسقاط العضوية مطابقان تماما لاحكام اللائحة ، والورقتان اللتان تحملان التوقيعات موجودتان أمامى الآن .

الطلب الاول مقدم من عدد من الاعضاء ونصه كالاتى :

« حيث انه قد بدر من العضو الشيخ عاشور ما يجيز اسقاط عضويته تطبيقا للمادة ٩٦ من الدستور ... الخ » .

والطلب الثانى ايصا موجود أمامى بنفس المعنى ، والتوقيعات موجودة . اما احتمال التزوير الذى اشار اليه السيد العضو محمد حلمى مراد فلا يتحقق الا اذا فى حالة وحيدة ، وهى ما اذا كان هناك توقيع لاحد الاعضاء على الورقة ، وانكر هذا العضو توقيعه .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

ان التوقيعات سليمة ولا اتهام للسادة الاعضاء ، وكل ما اريد ان اقولهُ هو ان الورقة التى تحمل التوقيعات لا تحمل أى اشارة تنبئ عن سبب هذه التوقيعات .

ولكن صور الاوراق المرفقة بالتقرير توضح أن الصفحة الثانية مكتوب عليها « تابع طلب اسقاط العضوية » اما صفحتا ٣ ، ٤ فلا تشيران الى شئ من هذا .

**رئيس المجلس :**

ربما كان اصل الاوراق اكثر ايضاحا .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

واضيف الى ما سبق سبعة اسماء فى الورقتين . ومع ذلك فاننى لا اتهم السادة الاعضاء ولا اتهم اللجنة التشريعية ولا اتهم هيئة مكتب المجلس .

**رئيس المجلس :**

اعتقد ان وجهات النظر قد اتضحت بشأن هذه المسألة الاجرائية ، ويمكننا الآن ان نستمع الى ملاحظات السادة الاعضاء على التقرير من حيث الموضوع وما انتهى اليه .

والكلمة الآن للسيد العضو عبد الرحيم الشريف .

**العضو عبد الرحيم الشريف :**

بادئ ذى بدء ، استأذن السيد رئيس المجلس فى توجيه التهنئة للسيد الزميل صلاح مشهور باعتباره احدث عضو بالمجلس ، وبذلك حل محلى فى الحداثة .

وقد بدأت حديثى بهذه الجملة لكى اؤكد ان العضوية فى مجلس الشعب المصرى اخوة وصفاء ومحبة وتواد ، من اجل مصر وليس من اجل اشخاص .

السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

لقد وقعت تحت قبة هذا المجلس ـ الذى يسن القوانين ويحميها ـ جريمتان من عضو معنا . وعلى من ؟ احداهما وقعت على مجلس الشعب المصرى حيث تحمى الحرية ، وتسن القوانين ، وحيث الرقابة على الحكومة .

وهكذا اهان العضو المجلس الذى يتشرف بالانتساب اليه . ووقعت الجريمة الأخرى على شخص انور السادات ، رئيس الجمهورية ، رمز النظام ، وفى هذا

الوقت بالذات . لماذا ؟ لست ادرى ! ولكن باستقراء الوقائع يمكن القول ان الاخ العضو قد ارتكب هذا مع سبق الاصرار والترصد . بدليل انه اصر ــ بعد ان استوضحه السيد رئيس المجلس الامر ــ على موقفه وهتف مرة اخرى . كما انه فى اللجنة التشريعية ــ وقد حضرت اجتماعها منذ بدايته ــ ردد كلاما غير مفهوم . فأى شخص يرتكب مخالفة ابسط من هذه بكثير يعتذر عما بدر منه فاذا به يقول :

« انثى لست بصغير ولن اعتذر » .

ثم يقول العضو بعد ذلك ان هناك فتاة تعمل بمحل « كوستا » فى الاسكندرية يضطهدها ضابط الآداب وعندما تعمل فى « التريانو » لايضطهدها الضابط ، امر عجيب وغريب هل هذه القصة التى جعلته يهتف تحت قبة هذا المجلس وفى ظل هذه الظروف بسقوط انور السادات ، الرجل الذى اتاح لنا جميعا هذا الجو الذى يعرفه الشيخ عاشور وغيره ؟ ولولا انور السادات ما اتيح مثل هذا الجو الديمقراطى ، وما استطاع احد ان ينطق بكلمة . ان كل منا يقول مايشأ بموضوعية .

واننى لاسف كل الاسف ان يحدث مع كل هذا الاصرار امر أخر حيث يقف اساتذة لنا من حزب الوفد الجديد يستنكرون هذا الامر عند حدوثه ، ثم يعود الحزب اليوم ليحاول استخام المادة ٩٨ من الدستور فى تفسير الهتاف بسقوط انور السادات على انه رأى وفكر . من قال هذا ؟ مامعنى الهتاف ؟ انه يعنى ان شخصا يحاول ان يقول كلاما ليردده غيره من ورائه . فهل كان الشيخ عاشور يريد ان نردد وراءه هذا الهتاف ؟ ما هذا ؟ وكيف تقع الجريمة على المجلس ورئيس الجمهورية ثم نسمع من يقول ان هناك تزويرا وقع فى طلب اسقاط العضوية ؟ لماذا هذه المحاولة ؟ ان الحصانة للعضو واجبة ، نعم . ولكن الاوجب مصر والسادات ، وشكرا ، والسلام عليكم .

( تصفيق من بعض السادة الاعضاء ) .

## العضو فتحى الوكيل :

ان ماحدث من السيد العضو الشيخ عاشور امر كان فادحا للامة جمعاء فقد وقع الاعتداء على ممثلى الامة . وعندما يقع الاعتداء على هذا المجلس الذى يمثل الشعب يكون قد وقع على الشعب بأسره .

لقد صدر هذا الاعتداء السافر من الشيخ عاشور وهو الذى يحمل ذلك اللقب الشريف و يتزين به ، لقب رجل الدين : « الشيخ » . فقال فى عبارات غير لائقة يصف هذا المجلس الكريم ومن فيه من ممثلى الشعب بانه مسرح . هذه العبارة وحدها ــ ايها الاخوة الاجلاء ــ كافية لان يؤاخذ العضو المؤاخذة الدستورية التى تتفق وجسامة ما ارتكبه من اثم فى حق الامة جمعاء .

وقد تمادى العضو فى اعتدائه حتى وصل به ــ بغير مقدمات و بغير مبررات ــ الى شخص رئيس الجمهورية ، وهو رمز هذه الامة الذى تتطلع اليه فى ظروفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية التى يعلمها الشعب كله . كما يعلم الشعب كله ايضا ان السيد الرئيس ــ وهو يقود السفينة ــ يسعى جاهدا الى ان يصل بها الى بر السلام والرخاء ومع ذلك تجرأ السيد العضو على الاعتداء عليه بهذه الصورة . و بذلك يكون قد ارتكب جرمين لاجرما واحدا ، اعتدى على الامة واعتدى على رئيسها بلا مقدمات او مبررات .

وليس هذا مايقوله اعضاء حزب مصر فقط بل قاله كل اعضاء هذا المجلس مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية بما فيهم الوفديون الذين ينتمى اليهم السيد العضو ، لقد اجمع الجميع على ان هذا جطأ واعتداء . ففيم الخلاف اذن ؟ ان الخلاف ينحصر فى قدر العقوبة ، فما هى العقوبة الواجبة ؟

كيف نقبل ان تكون العقوبة اخف من اسقاط العضوية عمن اعتدى على كرامة الامة وعلى رئيسها ؟ كيف نتهاون مع مثل ذلك العضو الذى يعتدى على اعز شئ فى الامة .

اننا اذا ما اتفقنا على أن الخطأ قد وقع فعلا ، فلا اخف من عقوبة اسقاط العضوية يجب توقيعها على العضو ، والا فاننا نكون قد تهاونا فى كرامة الامة ، وتهاونا فى كرامة السيد رئيس الجمهورية . واذا كنا نقول ان العقوبة يجب ان تكون بقدر جسامة الجرم فانه لاجسامة اشد مما ارتكبه السيد العضو فى حق الامة وفى حق رئيسها .

ايها الاخوة :

اننا عندما نجتمع لمناقشة هذا الامر ، فانما نجتمع لنرسى مبادئ للحاضر والمستقبل ونقرر قواعد برلمانية اننا ــ ايها الاخوة ــ لانجد مفرا من توقيع العقوبة باسقاط العضوية عن السيد العضو لما أتاه ومابدر منه من خطأ جسيم .

ان المادة ٩٦ من الدستور تجيز اسقاط العضوية عن العضو اذا ما اخل بواجبات العضوية . فكيف نتصور — ايها الاخوة — اخلالا بواجبات العضوية اخطر من اعتداء على كرامة هذه الامة ممثلة فى مجلس الشعب واعضائه الذين يمثلون الشعب ؟ أى اخلال اكبر من هتاف بسقوط انور السادات بغير مناسبة وهو يقول انه قد اتى الى هذا المجلس بسبب انور السادات عندما ارسى قواعد الحرية والديمقراطية فى مصر التى كانت تتشوق اليها . ان الحرية التى حققها انور السادات هى التى اتت بذلك العضو الذى انكر على رئيس الجمهورية ما فعله .. فعندما حصل على حقه فى الحرية والديمقراطية كان اول من اعتدى على من اعطى الامة حقها فى الحرية .

ان هذا العضو الذى يفترى على من يعطى ، لا بد ان يؤاخذ باقصى العقاب . فاذا كان هذا هو موقفه تجاه من اعطاه ، فاذا يكون موقفه تجاه من يحرمه ؟

اننى عندما اناشدكم بأن يكون الجزاء الوحيد هو اسقاط العضوية ، فاننى أطالبكم بهذا ليس من اجل رئيس الجمهورية — لانه اعلى من ذلك بكثير — ولكن من اجلكم جميعا ، من اجل هذه الامة ، من اجلكم لا بد ان توقعوا هذا العقاب على من اجترأ على الامة ، واجترأ على رئيسها .

اننا لانوقع العقاب عن هوى او عاطفة ، وانما على اساس من الدستور واللائحة ، اننا لم نأت بجديد فكل مانعالجه اساسه الدستور ، واساسه اللائحة واساسه القانون .

ان من يشككون فى العقاب هم اعداء هذه الامة ، وهم بذلك يريدون ان يأخذوا ما ليس لهم ، ويريدون ان يسلبوا الحقوق من أيدى اصحابها .

ليس هناك اكثر مما ورد فى تقرير اللجنة التشريعية الذى تلى علينا الآن ، فلقد جاء جامعا مانعا ، ولا يستطيع احد ان ينال منه فى شئ .

وفى النهاية ، فاننى اناشدكم — ايها الاخوة — بأن يكون قراركم حاسما شافيا ، مقررا للحق ليس الا ، وشكرا ، والسلام عليكم ورحمة الله ..

( تصفيق ) .

وهنا نهض الشيخ عاشور كشهيد نحو المذبح .. يتقدم نحو المنصة .. الانظار ترقبه .. ماذا سيقول .. بدأ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورضى الله على كل الصحابة اجمعين ، وعلى أوليائه الصالحين ، و بعد ، فان الله لايهدى القوم الكافر ين » .

و يقول سبحانه وتعالى :

« ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزى القوم المجرمين ثم جعلناكم خلائف فى الارض من بعدهم لننظر كيف تعلمون » .

( صدق الله العظيم )

ولقد قال الشاعر:

لاتظلمن اذا ماكنت مقتدرا فالظلم ترجع عقباه الى الندم
تنام عيناك والمظلوم منتبه يدعو عليك وعين الله لم تنم
إذا خان الامين وكاتباه وقاضى الارض قد داهم فى الفضاء
فويل ثم ويل ثم ويل لقاضى الارض من قاضى السماء

ايها الاخوة :

لقد قلت لهم فى اللجنة التشر يعية انه حتى الآن لم يسألنى سائل لماذا فعلت ما فعلت ؟

وما الداعى لان اعتدى على المجلس الذى انا عضوفيه ، واوجه الفاظا غير لائقة الى الرجل الذى كان سببا فى دخول هذا المجلس ، ان الذى جاء بنا الى هنا هوالله وارادة الشعب من ارادة الله .

حقيقة لقد كان الرئيس السادات السبب فى ان نجئ الى هنا ولا يستحق منا الا كل احترام وكل تقدير ، ولكن لماذا جئنا الى هنا ؟ نحن نواب الشعب وعلينا رسالة ولقد حملنا بأمانة فلا بد أن نؤديها وان نحافظ على النظام وعلى الرجل الذى كان سببا فى مجيئنا الى هنا .

( ضجة ... ومقاطعة ) .

**رئيس المجلس :**

السادة الاعضاء :

ارجو الهدوء وعدم المقاطعة .

**العضو/ الشيخ عاشور محمد نصر :**

لقد قلت لهم انه اذا فرض وكنت ابن صاحب مصنع ثار العمال فيه ضد صاحبه وقلت لأبى « اعط هؤلاء العمال حقهم » فليس معنى ذلك اننى ضد ابى ، لكن معناه اننى ارعى مصلحة أبى ولا ار يد احد يتكلم عنه ، هذا هو ما قلته فى اللجنة التشر يعية اننى اعيش فى ظلم ، وقلت لهم اننى العضو الوحيد فى مجلس الشعب الذى يسكن فى المساكن الشعبية ، واننى اتحدى من يقول ان هناك عضوا آخر يسكن فى هذه المساكن .

( ضجة ) .

وقلت لرئيس اللجنة التشر يعية السيد حافظ بدوى « اترضى ان ينام كلبك جائعا عار يا ؟ » والله لقد نام جيرانى جياعا عرايا ورأيت ذلك بنفسى .. اننى مستور الآن والحمد لله ، ولقد مر على وقت ايام عبد الناصر ، استجديت فيها الناس ، وحور بت ..

( ضجة ... ومقاطعة ) .

**العضو كمال أحمد : ( ناصرى )**

تصحيح واقعة ...

**العضو أحمد يونس :**

لنتركه يتكلم ولا بد ان يمكن من الكلام .

وانا لا ار يد ان اتكلم اكثر من هذا فى هذا الشأن ، ويجب عليه الا يتكلم عن الاسلام مطلقا ، بل عليه ان يدافع فقط عن نفسه كيفما يشاء ، لكن لا يمكن ابدا ان يلصق هذا الموضوع بالاسلام .

العضو عاشور محمد نصر :

لقد سبق ان قدمت الى السيد رئيس المجلس رسالة وصلتنى من امر يكا تقول « ان من ضمن مؤسسات مصر مؤسسة الدعارة » . ولقد سلمتها له وقتئذ . .

رئيس المجلس :

هنا — يا شيخ عاشور — اذا ذكرت واقعة فاننى لا بد وان اجيب عنها ، واننى استسمح المجلس فى ذلك ، لانه لا يجوز ان تعلق باذهان الاعضاء صورة غير واضحة لما حدث ، وعندما اشرت الى الحادث الخاص بطلب الاحاطة الاول الذى قدمته ، فاننى اقول ان الجميع ومن بينهم بعض الاعضاء من الاسكندر ية يشهد على اننى كنت فى صف السيد العضو ، وكان لى رأى خاص فى هذا الموضوع الذى اثاره فى الجلسة ولكننى لا ار يد ان اقرأه اذ لا داعى لذلك .

اما الجزء الثانى الذى ذكره بشأن الرسالة التى وصلت من امر يا فهو حق ، ولقد تضمنت هذه الرسالة بعض الاشارات الى بعض المجموعات العر بية التى لا نعرفها ، ولقد حول هذا الخطاب فى صباح اليوم التالى الى وز ير الداخلية بخطاب من عندى ، وقلنا للوزارة ان هذا الخطاب جاء من الشيخ عاشور ، واذكر — اذا لم تخنى الذاكرة — ان السيد العضو جاءنى بعد ذلك وقلت له ان الخطاب قد وصلنى وانه ارسل لوزارة الداخلية ، وشكرته على اعطائى هذا الخطاب .

الشيخ عاشور محمد نصر :

تشكرنى فقط ، ويمر الامر هكذا ؟

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

اننى لا املك غير الشكر ، لقد شكرتك على انك اعطيتنى هذا الخطاب ، ولقد قمت من ناحيتى بارساله الى السلطات المسئولة ، واشكر ايضا هذه السلطات لانها اجابتنى بانها تعرف المجموعة التى تكتب مثل هذه الموضوعات .

العضو عاشور محمد نصر :

المهم ، انها صورة عن مصر الاسلام .

**رئيس المجلس :**

لا ، لا ، لا .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لا ، لا ، لا ! معلهش ، لقد انتهى الامر ، المهم ان هناك ظلما وقع على ، اننى كنائب فى حى شعبى يرى و يسمع مالا ترونه ومالا تسمعونه .

( ضجة ) .

والله لو رأيتم وسمعتم لتحركتم ، لقد فضحونى وقالوا لى انه قد مضى على عضويتى بالمجلس عام ونصف ولم اتكلم غير ثلاث كلمات ، ولقد تكلمت هنا عن موضوع « كوستا » وموضوع الشيخ عبد الحميد كشك ، واحضروا الاول ولم يحضروا الاخر رغم اننى تكلمت عنه فى نفس الجلسة ، « معلهش » لقد فضحونى بذلك وتحدونى ، ولقد كنت اطالب بحق الشيخ كشك واقول عنه الرجل الداعية الذى ليس له مثيل والذى لم يصل عن طريق التليفزيون او الاذاعة او الاعلام ، وانه رجل كفيف البصر اخذ الله بصره وعوضه بصيرة لم يعطها لاحد من امثاله او من اخوانه ، وله مركز تجمع فى ميدان العتبة وقد تقدمت بطلب الاحاطة للسيد وزير الداخلية عن موضوع الشيخ كشك ، وهو ان هناك ارضا تملكها الجمعية الشرعية وعليها مسجد به ميكروفون يذيع خطب الشيخ كشك ، الا ان الداخلية منعت اذاعة هذه التسجيلات من هذا المسجد ، هذا رغم من ان هذه المنطقة كلها الحاد وفساد وبها موقف للاتوبيسات وكل من يقف هناك يمكن ان يستمع الى ما يقال من خلال ( الميكروفون ) وربما كلمة واحدة يهدى بها الله رجلا واحدا وتغنى عن الدنيا وما فيها .

و بالنسبة لموضوع « كوستا » فانه توجد ست خمارات تتحدى الدعوة والداعية ، ولقد اعتدى على عقيد الاداب الذى تدخل فى الموضوع ، وليس هذا بمهم ، فمن اعتدى على فليسامحه الله ، لكنه — فى حقيقة الامر — اعتدى عليكم انتم ، لان ما قدمته له كان مكتوبا عليه صفتى كعضو مجلس الشعب لكنه مزقه ورماه بما اظهرنا للخواجا « كوستا » باننا لا نحترم القيم ولا الدين ولا عضوية مجلس الشعب ولا أى آخر ، فجاءنى الخواجة كوستا ، تصوروا ان هذا الخواجة يدخل على المسجد ، ولقد قال الله تعالى :

« وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله »

( صدق الله العظيم )

فكان لا بد ان اسمع منه و يسمع منى وهذه هى سماحة الاسلام الذى نحار به ولا نريد للشريعة ان تطبق ، وقلت فى نفس الجلسة والمضبطة موجودة ان طلب تطبيق الشريعة اصبح ورقة لعب كل واحد يمسك بها شوية ، و يصدق قول الله تعالى :

« ... ولا اتخذ آيات الله هزوا » .

ولقد سخر منى الدكتور السعيد وقتها وقابل كلامى بالضحك والمقاطعة واردد هنا قول الله تعالى :

« وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفربها و يستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره .. »

صدق الله العظيم

**العضوحافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :**

اننى لا اريد ان اقاطع الشيخ عاشور ، ولكننى اقول ان العبارة التى ذكرها الآن لم يذكر منها حرفا واحدا امام اللجنة ، وشكرا .

**العضوعاشور محمد نصر :**

ان المجلس اهم من اللجنة ، معلهش ، ان اليوم يومكم ليتكم تجتمعون بمثل هذا العدد فى المسائل العامة ذات الاهمية مثل الاسكان والضرائب ، لكنكم اليوم أتيتم لكى تحطموا الشيخ عاشور ..

( تصفيق ) .

اننى سعيد بهذا ، والله لست حزينا ، ولكننى سعيد اننى عرفتكم وعرفتمونى ولقد كنت مستقيلا لمدة خمسة اشهر ، ولست باكيا على العضوية انكم تقولون اننى قد فقدت الثقة والاعتبار ، والحمد لله ، اننى بقيت على دينى وضميرى فهما اغنى شئ فى الوجود عندى ، واستكمل حديثى فاقول انهم بدلا من ان يذهبوا لاغلاق الخمارات منعوا ميكروفون الشيخ كشك ، هذا الرجل الذى يصلح القلوب والنفوس يقضون عليه ، بينما يبقون على الخمور والكئوس . لقد اوذينا فى ديننا واوذينا فى عرضنا ، فهل سمعتم قصة المواطن محمد الغريب حسن حسن ذلك الفلاح الفقير الاجير من دمياط والذى يعيش على قوته وعرقه وشقائه عندما ارسل ابنته ذات السبع سنوات لتحضر له الغذاء فيعتدى عليها واحد من ابناء الاثرياء ، اننى اصور المجتمع الذى آذانا فى

دينـنـا ، لـقـد ضـحى بالرجل الفقير المسكين وجعلوه يوقع على محضر صلح و بعد ذلك يحكم على المعتدى ــ بسبب الاموال التى دفعها ــ بالسجن .

**رئيس المجلس :**

ارجـوعـدم المـقـاطـعـة فـهـى لاتفيد وسوف يمكن السيد العضومن الادلاء بكل مـا لـديـه واذا كـان لـدى أى من السادة الاعضاء ما ير يد ان يقوله فيمكنه انْ يطلب الكلمة بعد ذلك .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لـقـد جـعلتمونى مجرما ، وهذا حرام عليكم فاسمعوا دفاعى ، وسوف تقولون كل ما عندكم ، ولكم الحر ية ، ولكن اعطونى الآن فرصة الكلام .

وفى نـفـس الجـلـسة قلت ان السيد رئيس الجمهور ية ينادى فى كل وقت بنبذ الاحـقـاد .. فكيف انبذ الحقد ، وكيف لا اكون حاقدا عندما ارى هناك من يملك ١٠٠ الـف جـنـيـه يـدفعها كخلو رجل لتأجير مكتب ، وهناك من لا يجد ١٠٠ مليم يـتـعشى بها ؟ اليس هذا هو مجتمعنا ؟ اننا نواب الشعب ولا بد ان نعالج مثل هذه الموضوعات .

**رئيس المجلس :**

ار يـد ان اعـرف هـل مـن المعقول ان يكون هناك عضو معروض امره على المجلس لاسـقاط عضو يته ولا يتمكن من الدفاع عن فسه ؟ هل هذا معقول .. ؟ ان المفروض ان تـتـاح لـلـسـيـد الـعـضـو الـفرصة كاملة لكى يعبر عن وجهة نظره ، ويمكن لمن لديه ملاحظة من السادة الاعضاء ان يتفضل بابدائها فيا بعد ، اما بالنسبة لاستطراد السيد الـعـضـو خـارج المـوضـوع فكثير من السادة الاعضاء يستطردون ايضا . لقد بدأ مجلس الـشـعـب فى كثير من المجالات ينتقد حالة الانضباط فى المجلس ، و بصفتى مسئولا عن المجـلـس سـاراعـى حـالـة الانـضباط كاملة ، وارجو من السادة الاعضاء ان يلاحظوا ذلك .

**العضو عاشور محمد نصر :**

انـنـى لا اتـكلم عن نفسى وعندما تحدثت قلت اننى اتحدث باسم الشعب ، وان الامـانـة تـقـتـضـى ان اتـكلم عن الشعب بصورة طبق الاصل أى بالصورة الحقيقية ، ولا بـد ان انـقل الصورة الحقيقية ، ولماذا احقد ؟ ان حالتى متيسرة ماديا ، ولولم اكن

متيسرا من الناحية المادية فاننى اغنى منكم جميعا ، لاننى قارئ للقرآن الكريم وافخر بـاننى احمل فى صدرى كتاب الله الذى لا يساو يه فى العطاء شئ ، ولوان اهل القرآن مضيعون فى البلد ، ان « العوالم » يحصلن على الاموال والحوافز بينما يبيت اهل القرآن دون عشاء اللهم انى قد بلغت ..... اللهم فاشهد .

**رئيس المجلس :**

ارجو من السيد العضو ان يتحدث فى الموضوع .

**العضو عاشور محمد نصر :**

وفى نفس الجلسة قلت ان الفقراء يعاملون فى المستشفيات دون ضمير وضربت مثلا بالرجل الذى أتى من محافظة المنوفية بخطاب الى معهد القلب فى امبابة وقد وصل هذا الرجل الى المعهد متأخرا ، ولم تكن معه نقود فقيل له اذهب الى مستشفى امبابة وفى المستشفى قيل له ان الخطاب موجه الى معهد القلب وليس الى المستشفى وفى الصباح وجد هذا الرجل ميتا امام باب المعهد !!!

**رئيس المجلس :**

ارجو من السيد العضو الدخول فى الموضوع .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لقد تكلمت عن مشكلة المواصلات فى نفس الجلسة وقلت ان ادارة النقل العام تعاملنا كالحيوانات وسوف اتحدث عن الدافع الذى اقول ما قلته ، وكنت اود ان يسألنى احد لماذا فعلت هذا ! ولكنى لم احد من يوجه الى هذا السؤال .. لقد هاجمنى الكل ، والصحافة والاعلام والمجلس ولا اعرف السبب فى ذلك .

و بعد ذلك تقدمت بطلب الاحاطة بعد ان قلت ان الناس ينامون فى الشارع وحتى الذين تتعرض منازلهم للهدم يوقعون على تعهد بمسئوليتهم عن حياتهم باعتبار ان ذلك افضل لهم من الطرد فى الشارع لانهم يتعرضون لهتك اعراضهم ، وهذه الحالة التى وصلنا اليها يجب الا ننكرها ، حرام عليكم ، حكموا ضمائركم ، وهناك يوم سوف يسألكم الله فيه ، لقد قلت كل ذلك من هذا المكان ، و بعد ذلك تقدمت باسئلة وطلبات احاطة عما يجرى فى بلدنا ، وكان يجب ان نستمع الى ذلك ، هناك عصابات متحكمة يجب ان نوقفها عند حدها ، وعلى سبيل المثال ، لقد جاء الى منزلى شاب مصرى وقال انه ير يد ان يخدم بلده مصر ، وانه قدم اختراعا يوفر للدولة عملة

صعبة تقدر بملايين الدولارات ، لقد اكتشف مادة دهنية يمكن ان تدخل فى صناعة الصابون فتوفر زيت الطعام الذى نستورده بمبالغ كبيرة ، وقد نجح هذا الاختراع وسجل فى ادارة التصنيع وكانت النتيجة ان مجلس ادارة الشركة حارب هذا الشاب الى درجة انه اصيب بالذبحة الصدرية واسرعت امه الى الطبيب فذكر لها ان ابنها معرض للموت بين لحظة واخرى . . فرضت امه ومازالت مريضة حتى الآن ، على الرغم من ان ابنها قد شفى . وقد حدث هذا لان شابا اراد ان يخدم بلده ولكن عصابة من العصابات التى تحصل على اموال نجمن الاستيراد حاربته ، هذا ما نسمعه وهذه صورة اعرضها عليكم ، وقد تكلمت بطلب احاطة عن هذا الموضوع ولكن احد لم يسألنى عن ذلك .

**رئيس المجلس :**

لقد تقدم السيد العضو بسؤال ولم يتقدم بطلب احاطة وتاريخ السؤال هو ١١ فبراير ١٩٧٨ وقد ابلغ السيد الوزير المختص بالسؤال بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٧٨ وبهذه المناسبة فان لدينا فى المجلس ٣٨٢ سؤالا وطلب احاطة .

**العضو الشيخ عاشور محمد نصر :**

ان الطلب الاول يرجع تاريخه الى الدورة السابقة ولم يعرض ثم قمت بتجديده اما مايتحدث الآن عنه فهو طلب آخر .

وهناك صورة اخرى عن وزارة التموين التى اخذت المشترى بدلا من البائع ، وهذه واقعة وصورة لابد من ان اقوم بتبليغها ، حتى نكون امناء فى تبليغ الرسالة الى السيد رئيس الجمهورية ، ويجب ان نحافظ على الرجل الذى أتى بنا الى هنا ليعرف كل شئ وكل مايدور ، واذا كان السيد رئيس الجمهورية مشغولا بالسياسة الخارجية فلابد ان نتكلم بدلا منه .

ان مايضايقهى هو مايتمثل فى قول الشاعر :

القاه فى اليم مكتوفا وقال له    اياك اياك ان تبتل بالماء .

لقد منعت من الكلام ، فى حين ان شباب حزب مصر يحاربونى فى دائرتى الانتخابية حربا شعواء و يقولون الا تعرفون السبب فى عدم كلامه ؟ ان السبب هو انهم اعطوه خمسة آلاف جنيه واعطوه سيارة باعها واعطوه مسكنا فى المساكن

الشعبية، لقد بدأ الناس يشكون فى ان ذلك قد حدث فعلا .. و يتسألون اين الشيخ عاشور.. اذن فقد اخذ هذا كله ؟

ماذا افعل وانا رجل ضعيف ولست فى قوتكم ؟ ولكن الله اكبر من كل شئ .. اننى ممنوع من الكلام ولا توجد عندى اجهزة اعلام او جريدة اكتب فيها ما اريد ولا يقف بجانبى احد سوى الله ، وقد غضبت من فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزير الاوقاف وشئون الازهر على الرغم من انه وزيرى واننى موظف فى وزارته ولكن الله عندى اهم من كل شئ .. غضبت منه يوم ان وقف هنا وجعل من انور السادات الها مع الله .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

سوف نستمع الى رأى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر فيما ابداه السيد العضو الآن .

**وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر: الشيخ الشعراوى :**

بسم الله .. والحمد لله ان تكلم السيد العضو هذا الكلام امامكم وقال اننى تكلمت ايضا امامكم ، وتصحيح الواقعة اننى قلت ان سوابق الرجل أى الرئيس محمد انور السادات تجعلنا نأتمنه على مايتخذه من قرارت لانه قد ثبت انه رجل يريد ان يصحح اوضاعا فاسدة ، ولانه رجل اجتمعت عليه امور داخلية وخارجية ، فاذا كان قد اعطى قرار لسفر انسان دون ان يرجع الى فاننى اقدر ظروف سيادته فيما يريد ان يعلمه مما لا يجب ان يعلمه مثلى ، وقلت ان مثل هذا الرجل يجب الا اسأله عما يفعل ، فلما اعترض السيد العضو على كلامى قلت له انا اعرف بالله منك ، وقد قصدت انه يجب الا يسأل عما يفعل فى الامور التى سرى فيها مصلحة لا يجب ان يعلنها للناس ، لان الاعلان عنها او معرفة اسبابها قد يفسد الهدف منها ، واذا كان السيد العضو عاشور محمد نصر قد فهم منى غير ذلك ، فاننى استغفر الله مما فهم ، واستغفر الله مما فهم ، واستغفر الله مما فهم .

( تصفيق ) .

لا يمكن لمثلى وانتم تعرفون من هو، ان يزل هذه الزلة امام الله سبحانه وتعالى ، واننى اعلم جيدا ان السيد الرئيس محمد انور السادات رجل مأمون على

دينه ، وهب انني قلت ذلك فان ماقلته كان سيغضب مني الرئيس محمد انور السادات وانا لا احب ان يغضب منى السيد انور السادات لانني اعرف دينه واعرف غضبه واعرف غيرته .

( تصفيق ) .

وانني ياسيدى احب ان اقول كلمة هى ، ان الاسلام يجب ان يكون المظلة الواسعة التى نحتمى بها جميعا لمصلحة الاسلام ، واحب أيضا ان افرق بين الاسلام كموضوع ، وبين ان نمسح بالاسلام كل مخالفة يرتكبها رجل من رجال الاعلام .

( تصفيق ) .

ان المسألة التى تكلم فيها السيد العضو عاشور محمد نصر ووقف فيها هذا الموقف لاصلة لها بالاسلام ، ولا احب ابد ان يحسب على الاسلام من رجل عرف انه يتكلم عن الاسلام ، شئ شخصى لايمت الى الاسلام بصلة ، ولو ان السيد العضو قال هذا الكلام الذى قاله حين هتف بسقوط السيد الرئيس محمد انور السادات وحين ازرى بالمجلس لو انه قاله عندما كنت القى كلمتى لكان هناك موضوع للكلام يقال فيه ، ولكنه اقحم هذه المسألة اقحاما ، لانه لم يدل فيها برأى ، ولانه حين قال ليسقط :

( ضجة فى صفوف المعارضة ) .

**رئيس المجلس :**

لقد مس السيد العضو فى كلمته السيد وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر ويجب ان يمكن السيد الوزير من الرد عليه .

**وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر:**

انني احب ان تفرقوا بين رأى يقال هنا بحرية وبين حكم يصدر هنا بتهور، فكلمة « ليسقط » هل هى رأى ام حكم ؟ انها حكم ولا يملك احد ان يحكم ابدا ، ولكن من الممكن ان يرى ، ان كلمة « ليسقط » حكم ونتيجة ، ولا يمكن ابدا ان يكون هذا .

( تصفيق ) .

هذا حكم ونتيجة فهل انتم مكلفون بان تحكموا على الناس ام بان تروا

رأيكم ؟ ان الرأى هو دائما نتيجة الحكم وقد قال السيد العضو الحكم ولم يقل الحيثية :

**العضو عاشور محمد نصر:**

ان الذى حدث فى ذلك اليوم قد اثر فى لدرجة اننى لم انم ليلتها . ومن الجائز ان اكون رجلا جاهلا لم يتيسر لى فهم كلام الشيخ محمد متولى الشعراوى واليوم قد استغفر الله ، وكلنا نستغفر الله ، لانى لا اسمح لنفسى ابدا ان اسمع ان السادات لا يسأل عما يفعل ، لان السادات من الناس ، وسيد الناس سيسأل عما يفعل ، والسادات ليس افضل من الرسول محمد بن عبد الله ..

( ضجة ومقاطعة ) .

**رئيس المجلس :**

يجب اعطاء الفرصة للسيد العضو، ولا داعى لهذه الضجة والمقاطعة .

**العضو عاشور محمد نصر:**

ان الله هو الذى لا يسأل عما يفعل ، وهذه صفة من صفاته ، ولا احد يشاركه فى هذه الصفة ، وقد قال المولى عز وجل :

« لا يسأل عما يفعل وهم يسألون »

و يدخل فى « هم » الرسل والانبياء ، والذى قيل وقتها كما قلت سبب لى انفعالا شديدا ، وذهبت الى بيتى حز ينا جدا ولم انم طوال الليل ، وفى اليوم التالى جئت الى هنا « ولخبطت » بسبب « واقعة العيش » والتمثيلية التى حدثت بسببها .

المهم ان هناك خلفيات ، ان جارى العامل يبيع حذاءه لكى يأكل وهذه من ضمن انفعالاتى ، لقد كنت ممنوعا من الكلام وقدمت استقالة لم يسمع بها احدا وعندما تناقش الزميل كمال احمد مع الرئيس فى اللجنة المركز ية اردت ان اعلق على ذلك فقال لى « لا » وهذه خلفية اخرى وكذلك ارسلت برقية للسيد الرئيس لم تجد صدى ، كما وجهت من هنا نداء للسيد الرئيس لحضور جلسة خاصة وهو يحضر جلسات كثيرة وقيل ««« احذفوا هذا النداء من المضبطة ...»

**العضو الدكتور السيد على السيد :**

انه لم يحذف من المضبطة .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لقد قال الدكتور جمال العطيفى هذا فى الصحف ، والآن سأفجر قنبلة ثانية من اجل الدكتور السيد على السيد .

( ضحك ) .

لقد قدمت طلبا لوزير التعليم — وهو لا يوجد بيننا الآن — من اجل عامل فقير مسكين يعمل فى ادارة النقل العام يقوم من نومه الساعة الرابعة والنصف صباحا ولا يجد وقتا لاولاده الذين لم يحصلوا على مجاميع عالية ولم يلتحقوا بالمدارس الحكومية بسبب ذلك ولكنهم التحقوا بالمدارس الخاصة ، ومرتب هذا العامل بسيط جدا ولا يستطيع الانفاق على اولاده ، وقبل ان اقدم هذا الطلب ذهبت لأسأل وكيل وزارة التعليم بالاسكندرية عن امكانية نقل اولاد هذا العامل الى المدارس الاميرية ، فقال لى انه لكى انقل تلميذا من تعليم خاص بمصروفات الى تعليم عام بالمجان فلابد ان تتوافر حالة من الحالتين اما ان تحدث كارثة كموت والده او افلاسه واما ان يمرض الولد مرضا خطيرا ، وهذا كلام لا بأس به وكلام جميل وانا معه فى ذلك .

ولكنى اتسأل الآن : كيف ينقل ابن السيد وكيل مجلس الشعب الذى يمتلك سيارة وعمارة وله مرتب كبير ، من مدرسة خاصة بالمصروفات الى تعليم عام بالمجان ؟

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

يجب ان يرد الدكتور السيد على السيد على ذلك .

**العضو عاشور محمد نصر :**

اين العدل يا أهل العدل و يا أهل الحق ليتفضل الزميل بالرد .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

نقطة نظام ، نحن لم ندخل فى الموضوع بعد ، ان الشيخ عاشور يمهد للموضوع ، و بعد التمهيد سيدخل فيه فورا ، وارجو من السادة الزملاء ممتاز نصار واحمد يونس ومحمود القاضى وخالد محيى الدين الانصات .

**العضو الدكتور السيد على السيد :**

اوجه الشكر الى الزميل عاشور نصر على قنابله التى تكون دائما « فشنك »

اولا : حكاية العربية والعمارة .... الخ .

**العضو عاشور محمد نصر :**

اقصد انك تسكن فى عمارة « كويسة » .

**العضو الدكتور السيد على السيد :**

انتظر يا شيخ عاشور .

**العضو عاشور محمد نصر :**

**قل « طظ » ياعاشور ، لقد قلتموها قبل ذلك .**

**العضو الدكتور السيد على السيد :**

**انى اتركها لك لكى تقولها انت .**

**( ضحك ) .**

**بالنسبة لواقعة نقل ابنى من مدرسة خاصة الى مدرسة اميرية هى واقعة صحيحة ، ولكن كنت اود والشيخ عاشور فى ظنى يحفظ القرآن الكريم ان يتنبه الى الآية الكريمة التى تقول :**

**« يا ايها الذين أمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .**

**صدق الله العظيم**

**العضو عاشور محمد نصر :**

ان كان صحيحا ، ولا اعتقد ان الدكتور السيد على السيد يكذب ، وانا

اصدقه ، ولكن ايها اصح وابقى وافضل : المدرسة الخاصة التى تقع امام بيته ام المدرسة الحكومية التى نقل اليها وتقع فى دائرة اخرى ؟ فاذا كان مريضا بالقلب فمن باب اولى تركه فى المدرسة الخاصة .

( ضجة .. ومقاطعة ) .

**رئيس المجلس :**

يجب على الشيخ عاشور الدخول فى الموضوع ولا داعى لمقاطعة باقى الاعضاء لاننا بهذا نقطع عليه الكلام ولا يستطيع الدخول فى الموضوع .

**العضو عبد المنعم حسين :**

لابد ان يدافع الشيخ عاشور عن نفسه ، ولابد ان نستمع لما يقوله ، ولدينا اشياء كثيرة من هذا القبيل ، ان السيد العضو يتكلم عن معاناة مصر ولابد ان يمكن من الكلام ولكن الاخوة الزملاء لا يريدون تمكينه من الكلام .

**رئيس المجلس :**

ماذا جرى للسيد العضو الزميل ؟ اننا نعلم ان السيد العضو الزميل عبد المنعم حسين يتسم بالهدوء . ان الزميل العضو الشيخ عاشور قد أثار هذا الموضوع بسؤال بتاريخ ٢٢ فبراير وابلغ فى ٢٣ منه الى رياسة المجلس ، وارجو من السيد العضو الايخرج عن الموضوع .

**العضو عاشور محمد نصر:**

لقد قدمت سؤالا اخر للسيدة الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية وهى ليست هنا الآن فاتصلوا بى وقالوا ماذا تقصد من هـذا السؤال ؟ فاجبتهم ، ولكنهم لم « يعبرونى » .

**رئيس المجلس :**

لقد ادرج سؤال السيد العضو الشيخ عاشور .

**العضو عاشور محمد نصر:**

لم اعرف حتى الآن انه ادرج .

**رئيس المجلس :**

السادة الاعضاء :

لكى نحسم الامر فسوف اوزع عليكم غدا صباحا الاستجوابات والاسئلة وطلبات الاحاطة المقدمة والتى يبلغ عددها ٣٨٢ وسوف نوزعها على حضراتكم بتوريخها لتقولوا مايمكن عمله بالنسبة لها .

وانى مستعد لان نعقد جلسات لمدة شهر لكى ننتهى منها ، ذلك ان الله لايكلف نفسا فوق طاقتها .

**العضو عاشور محمد نصر:**

لى سؤال خاص بقواعد المعاشات الاستثنائية ، ان على شفيق مات بلندن ووجدوا فى بيته مليون جنيه « فكه » .

( ضحك ) .

اقول مليون جنيه « فكه » فماذا يبلغ رصيده فى البنك ؟ لاشك ان مثل هذا الشخص كان يعمل حساب اجازات البنوك ولذلك كان يحتفظ بهذه « الفكه » التى بلغت مليون جنيه ، واقول مرة اخرى اذا كان لديه مليون جنيه « فكه » فما مقدار الموجود بالبنك ؟

انه لم يكن وزيرا بل كان مديرا لمكتب المشير عبدالحكيم عامر وزير الحربية اذن فما مقدار الذى يوجد لدى الوزير؟

( ضحك ) .

**رئيس المجلس :**

ليس هذا بمقياس .

**العضو عاشور محمد نصر:**

لقد قرأنا فى الصحف عن لغز على شفيق الذى لم اكن اعرفه وقد عرفت انه كان مديرا لمكتب المشير وانه متزوج بممثلة ، وانه يحصل على معاش استثنائى ، « معاش وزير» شخص لديه مليون جنيه « فكه » غير رصيده فى البنك يحصل على معاش استثنائى وانى اقول ان أى شخص فى هذا البلد مهما كان مركزه لامانع من اعطائه ليس فقط معاش وزير وانما معاش رئيس الجمهورية طالما انه محتاج ، ولكن شخصا له رصيد وملايين الفكه مليون جنيه يحصل على معاش

استثنائى هذا امر لايمكن قبوله ...

(ضجة).

من الوريث لهذا المال ؟ مال الشعب ، واقسم بالله العظيم اننا نأكل حراما ونحن هنا نمثل الشعب ، لقد حضرت لى فتاة فى منزلى الساعة الثانية صباحا لكى تشكو لى من اباها العسكرى الذى خدم البلد لاتسأل عنه الدولة ، ولذلك اضطرت لان تعمل بالقطاع الخاص لكى تنفق على هذا الاب ، وانتم تعلمون مدى المهانة التى يتعرض لها عمال القطاع الخاص الذين لايتمتعون بالاجازات الاعتيادية او المرضية كعمال الحكومة ، ولكن العامل منهم يعمل من الفجر حتى آخر الليل و يفصل من العمل . هل تتصورون حضراتكم فتاة تشقى لكى تنفق على ابيها العسكرى ؟ انكم تقابلون كل يوم هؤلاء العسكر الذين يطالبونكم بعمل شئ لهم ، وانتم تعلمون جيدا ما هو حالهم ...

**رئيس المجلس :**

ارجو السيد العضو ان يدخل فى الموضوع .

**العضو عاشور محمد نصر :**

اقول ان مثل هذه القصص اثارتنى ، اننا لانعمل شيئا لمثل هذا العسكرى « الغلبان » بينما لايتكلم احد عن الرجل الذى توجد لديه الملايين التى حصل عليها من دمى ومن دمكم . ان الناس تنام فى المخابئ ، اقسم بالله ان هناك اما تنام هى وولداها فى مخبأ ومقام بينهم حاجز ، واحد هذين الولدين مجند بالجيش ، اننا نحصل على اشتراكات مجانية ونركب فى الدرجة الاولى المكيفة ونرى على سطح القطارات المجندين الذى يحصل الواحد منهم على يوم اجازة لرؤية امه او خصيبته و بدلا من ان يأخذ معه علبة حلوى لهذه الأم نجده « يتسطح » القطار بينما نجلس نحن بالدرجة الاولى المكيفة ، اهلا بسيادة النائب اليس هذا حالنا ؟ ماذا يعمل هذا النائب ؟

**رئيس المجلس :**

ادخل فى الموضوع .

**العضو عاشور محمد نصر :**

هذه هى العوامل التى ادت الى انفعالى واخرها تمثيلية الطابونة والعيش والسيد رئيس المجلس يعلم ان العيش قد دخل الى القاعة دون اذن منه وامر بالتحقيق فى ذلك وكان دخول العيش فى هذه القاعة مهزلة وتمثيلية فى مجلس كان يجب ان يحترم ، ولذلك فعندما قلت هذا مسرح او هذه مسرحية كان ذلك ناتجا عن الوضع الذى كنت اعيشه ، وكان يجب ان تلتمسوا لى العذر.

اننى لااقول ذلك لكى لاتسقط عضويتى ، ذلك انى « ماشى » طبيعى واشكركم ، وفى نهاية كلمتى اقول ان الدافع الذى دفعنى الى ذلك كان بسبب الاستقالة التى لم يفصل فيها ، و بسبب التلغراف الذى لم يصل ، و بسبب النداء الذى وجهته من هنا ولم يسمع ، وكان لابد ان يصل صوتى وليكن مايكون ، وهذا هو الذى كان ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

( تصفيق من المعارضة ) .

**العضو عبد الرحيم الغول :**

من المعلوم ان الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يولية الخالدة يحصلون على معاش وزير، والسيد على شفيق كان من الضباط الاحرار، ولذلك حصل على معاش وزير، ومعنا هنا الاخ مصطفى كامل مراد يحصل على معاش وزير لانه من الضباط الاحرار، وكذلك الاخوة صبرى القاضى ، وتوفيق عبده اسماعيل .

**العضو محمد احمد عبد الشافى :**

**تعقيبا وتصحيحا لما قاله زميلى المحترم السيد العضو الدكتور السيد على السيد اجد من الصالح العام ان اصحح واقعة ، حتى تكون انظمة الدولة معروفة ومحترمة ، وهذا من حقى ومن حق السادة الاعضاء .**

**السيد الزميل يقول ان هناك حالات مرضية محددة تسمح بنقل التلميذ من المدرسة الخاصة الى المدرسة الاميرية بالمجان . وانا اريد ان اقول انه يسمح بنقل التلميذ من المدرسة الخاصة الى المدرسة الاميرية تخفيفا على المواطن اورب الاسرة المريض ابنه بمرض مزمن ، والذى يكلف والده علاجا مستمرا أى يكلفه تكلفتين ، تكلفة المدرسة الخاصة بالاضافة الى تكلفة العلاج ، اقول هذا للايضاح ، وشكرا .**

**رئيس المجلس :**

ان الموضوع الاصلى هو موضوع اسقاط العضوية ، فلماذا ندخل فى امور فرعية ؟

**العضو حسين عبد المنعم :**

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، الذى تركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها لايزغ عنها الا هالك ولا يهتدى اليها الا كل منيب سالك .

و يقول عليه الصلاة والسلام فى حديث ما معناه اتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا يارسول الله من لادرهم له ولا دينار ، قال : المفلس فيكم من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاه وحج ، و يأتى وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فأن فنيت حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار .

و يقول عليه الصلاة والسلام فى جزء من حديث معاذ ، امسك عليك لسانك ، قال وانا لمؤاخذون بما نتكلم به ، قال ثكلتك امك يا معاذ ، وهل يكب الناس فى النار على وجوههم يوم القيامة الا حصائد السنتهم .

ايها الاخوة :

الاخلاق فى كل امة هى سبب مجدها وعظمتها ، وسر رقيها وتقدمها وقد بلغت الامة الاسلامية ما بلغت من مجد وحضارة وازدهار بالاخلاق الكريمة التى تدعو اليها الشريعة الاسلامية السمحاء . ونحن هنا — ايها الاخوة — و بعد ان استمعنا الى كلام الاخ عاشور نصر ، هذا الكلام المطول فى اطناب كبير ، احس ببؤس البأسين وجوع الجائعين ، وكأنه الانسان الذى يعيش كما يعيش البؤساء ، ويحيا كما يحيا الفقراء ، باسلوب يعلم الله انه بعيد عنه ، وهو رجل معمم يلبس ملابس فضفاضه ، يأكل من اطيب الاكل ، و يشرب من اعظم ما يشرب الناس ، و يسكن كما يسكن اعظم الناس ، انه يحيا حياة طيبه وحياة كريمة ثم بعد ذلك حين نسمع منه كلاما كثيرا ، ونسمع قصته حينما جاء هنا الى مجلس الشعب بارادة الشعب ، وحينما قال عنه الناس وتحدثت عنه الصحافة — سامحها الله — حديثا بانه البطل ، و بانه الذى جاء من وراء الشمس ، و بانه قلب الاسد ، جاء هنا والناس يعتقدون انه قلب الاسد وانه الشجاع وانه الانسان الذى لا يخشى فى

الحق لومة لائم . جاء هنا الى هذا المجلس واشرأبت الاعناق لترى من هوعاشور هذا ، فاذ به انسان يقف فى اول وقفة له و يقول انه الحاقد وانه الحاسد ، ثم بعد ذلك لاكلام لان هذه المنصة لايقال فيه الاكل جيد ولا يقال منها الاكل ماينفع الوطن ومايرفع شأن الامة من اقتراحات ممتازة ونافعة .

ثم بعد ذلك حينما وقف فى الاسبوع الماضى ، تألمت الما كبيرا وهو الرجل الذى يخطب فى الجماهير و يتحدث الى الناس حديث الدين ، عندما وقف هنا يعارض فى صوت مجلجل فضيلة الاستاذ الشيخ الشعراوى وهو الذى استحوذ على كل مسمع وكل فكر هنا ، من معارض او مؤيد ، واذ به يقول انت منافق . انها كلمة مؤلمة ، وانها كلمة موجعة .

( اصوات .. لم يقل ذلك حرام عليك ) .

قالها وقد سمعتها ، واننى اتحدث عما سمعت ، وارجو ان تنصتوا .

**رئيس المجلس :**

هذه الكلمة لم تثبت فى المضبطة ولم تثبت فى شريط التسجيل .

**العضو حسين عبدالمنعم :**

لقد سمعتها باذنى ، اننى اقول ما اسمع .

**رئيس المجلس :**

لم يرد فى المضبطة ، لم نسمعها .

**العضو حسين عبدالمنعم :**

ثم يأتى بعد ذلك ، فى اليوم التالى و يقف دون اذن ، و يأخذ الكلمة غصبا و يتحدث عن ( الطابونة ) وعن المسرح بألفاظ لا يجب ابدا ان تخرج من فم انسان مثقف يدعو الى الدين و يتحدث عنه فوق هذه المنصة وكأنه مالك زمانه .

ثم بعد ذلك ماذا حدث ، حينما حدثت قصة تونازاكى الخواجة كوستا ، وهذه امور ثابتة فى محاضر رسمية . ان هذا المكان ضبطت فيه فتيات ساقطات ، واغلق المحل ، فذهب الشيخ عاشور الى مدير الامن فى الاسكندرية وطلب منه ان يفتح المحل فرفض مدير الامن ومن حقه ان يرفض ، ثم يجئ هنا ليدعى ان الضابط مزق له البطاقة التى تحمل اسمه . هذه ليست رسالتنا . ان رسالتنا ان نسير فى الطريق

المستقيم ، ونحن كنواب ، العيون مسلطة على تصرفاتنا فما بالكم برجل دين يسير وراء الغواية و يسير مدافعا عن فتيات ساقطات وعن الخواجة كوستا

( ضجة ) .

ان هذا ثابت فى المحضر ، وارجو عدم المقاطعة .

**رئيس الجلسة :**

ارجو أن يدخل السيد العضو فى الموضوع ، ولاداعى لهذه المسائل الفرعية .

**السيد العضو حسين عبد المنعم :**

ان الشيخ عاشور يدعى انه بعد ان قال كلمته أمام عبدالناصر أصبح فقيرا معدما .

وإننى اقول ان مدى عملى أن عاشور هذا بعد هذه الكلمة عطف عليه تجار ميدان المنشية ، وعاش عيشة بذخ ، وكان ينفق عن سعة . ان مايقوله من أنه كان فقيرا فى الماضى وأصبح الان يتقاضى مائة وخمسة وخمسين جنيها غير صحيح ، ذلك أنه يود أن يرجع الى هذا المجد والى هذا البذخ وهذا الانفاق ، ومن هنا فقد قدم استقالته من المجلس . لقد سمعت منه أكثر من مرة أن مكافأة عضوية مجلس الشعب لاتكفيه بالنسبة لما كان يتقاضاه ، فهو يريد الفرار من هذه المكافأة الضئيلة ويخرج بطلا ، حتى يرجع اليه ما كان يأخذه ، هذه هى الحقيقة ، أقولها بصراحة ثم بعد ذلك حينما يتحدث عاشور عن الدين وعن رجال الدين والخوف على رجال الدين ..... الخ فاننى اقول ان الشيخ عاشور ــ واقولها بصراحة ، ومعذرة لاخوانى المسيحين فى يوم من الايان وكان معه السيد العضو اسطفان باسيلى .

( اصوات : لا ياحسين ــ لا ياحسين ) .

**العضو حسين عبدالمنعم :**

اقولها ولابد أن تقال .

**رئيس المجلس :**

لا يا لستاذ حسين ، وعلى السيد العضو ان يقول رأيه النهائى ، ويجب الا ندخل فى تفصيلات فردية .

**العضو حسين عبد المنعم :**

ثم بعد ذلك على من اعتدى عاشور هذا ؟ انه يعتدى على المجلس ، و يعتدي على الامة ، و يعتدى على رئيس الدولة الذى أعاد لمصر كرامتها ، وأرجع لها عزتها الرجل الذى لا ينام الليل في سبيل مجدها وعزتها ، ومع هذا يهتف بسقوطه فى هذا المكان ، ونحن فى اشد الحاجة لان تجتمع الامة كلها وراء السيد الرئيس محمد انور السادات من اجل حرية الافراد ، ومن اجل ان تأخذ مصر مكانتها وعزتها وان تتحرر اراضيها وان تتقدم بخطى واسعة نحو حريتها وحرية العالم الاسلامى وحرية العالم العربى .

انى اتسأل : كيف يقول ذلك ؟ أمن العدل أن يهاجم السيد رئيس الجمهورية ؟ وأن يهتف بسقوطه تحت قبة البرلمان ؟ بينما يتربص أعداؤنا من حولنا بنا الدوائر ، وبعد ذلك نأتى ليقول البعض كذا وكذا و يتحدث من يتحدث هنا وهناك اننى اقولها كلمة حق ان هذا العمل لم يحدث ولن يحدث .

فى كل برلمانات العالم يحترم رئيس الدولة . ورئيس الدولة له مكانته . ففى مجلس اللوردات الانجليزى يقدم الاعضاء التحية والاجلال للمكان المخصص لشخصها فما بالنا بقائد عظيم اعطى لمصر كل ماتصبوا اليه من حرية ومن مكانة ومن عظمة و يتحرك هنا وهناك و يسافر نهارا وليلا من اجل رفعة هذا الوطن . ثم بعد ذلك كله يأتى عضو ليهتف و يقول « يسقط رئيس الجمهورية » و يكررها وعندما يطالبونه بالاعتذار لا يعتذر .

هل هذه هى اخلاقنا ؟ أهذه هى سيمنا ؟ أهذه هى قيم العرب ؟ أهذه هى الاسرة التى نادى بها انور السادات ؟ أهذه هى اخلاق القرية ؟ لقد بعدنا عن اخلاق القرية ، بل بعدنا عن اخلاق الدين . اننا احوج مانكون ايها الاخوة الى مثل والى قيم ، والهتاف بالسقوط يتعارض مع هذه القيم . لقد تكلم الاخ الزميل عادل عيد من قبل وكان كلامه موضوعيا وناقش واعترض ، ومع هذا كله صفق له المعارضون كما صفق له المؤيدون ايضا . فى هذا المجلس يجب ان نحترم الكلمة الشريفة ونحترم الكلمة البناءة أما مايهدم فلا يمكن أن ينال الاحترام والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

( تصفيق ) .

**العضو عاشور محمد نصر:**

انني لن اقول من هو الاستاذ حسين عبدالمنعم ولقد خرجت من هنا وجلست فى البهو الفرعونى لكى استمع الى الكلمات ففوجئت به يتحدث عن مرتبى وانني اصرف ببذخ ....

حقيقة انني اصرف كثيرا ولا انكر هذا ، وانني واحد من الناس اصرف على اولادى وعلى نفسى وعلى مأكلى ومشربى ، وقد يصل ما أصرفه فى الاكلة الواحدة الى عشرين جنيها ولا أدفع للطبيب خمسة قروش . وانا حر فى ذلك ، و يبلغ ما اتقاضاه من وظيفتى ومن عضوية مجلس الشعب ما يزيد على ١٥٥ جنيها ، ولى موارد اخرى — كما حاول البعض ان يفضحنى — سواء من عمل كصحفى او من تقاضى عمولات او كمندوب اعلانات ، وهذا صحيح ، كذلك فانني اعيش حياة سعيدة ، ولكنني اتكلم هنا — لسبب آخر فليست السعادة أن أكون سعيدا وحولى اشقياء ، ولكن السعادة أن اعيش سعيدا وأرى كل من حولى سعداء ايضا ، لكن ان اجد اليوم من يتهمني بان هناك من ينفقون على اكثر مما اكسب فهذا غير معقول ، وانني والحمدلله اعيش مستورا ، وانا معروف والسيد العضو حسين عبدالمنعم معروف ايضا ، والله يعلم كل شئ ، والسلام .

**العضو عبدالفتاح حسن :**

اذا سمح لى السيد رئيس المجلس فانى استأذن فى ان ادخر كلمتى الى ما بعد المتحدث باسم المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد .

**رئيس المجلس :**

للسيد العضو هذا ، وكما تريد حسب تقاليدكم .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

ان الموضوع المعروض علينا اليوم موضوع بالغ الخطورة ويحتاج الى كثير من الروية والتأنى فى اصدار القرار بشأنه ، وهذه الخطورة تأتى بصرف النظر عن شخص زميلنا المعروض امره على المجلس من عدة نواح .

( اولا ) من حيث الاتهامات الموجهة الى السيد العضو فهو متهم حسب ما هو معروض علينا فى تقرير اللجنة التشريعية باهانة مجلس الشعب و باهانة السيد

رئيس الجمهورية ، وهذه تهم خطيرة وكبيرة وضخمة نحتاج الى التروى فى الاقتناع بحدوثها

(ثانيا) انه الى جانب هذه الاتهامات فان العقوبة او الجزاء المطلوب توقيعه جزاء خطير، وهو فصل عضو من مجلس الشعب ، أى تحدى ارادة الناخبين الذين اتوا بالعضو الى هنا ، وتقصير مدة عضويته واخراجه من المجلس وحرمانه من اداء رسالته التى انتخب من اجلها ، وهذا يمثل اقصى الجزاءات والعقوبات ، بل ربما تتجاوز العقوبات الجنائية الواردة فى قانون العقوبات فى حالة ما اذا ارتكب هذا الفعل شخص عادى فى الطريق العام وليس شخصا له حصانة وغير مسئول عن اقواله ومرفوع عنه المؤاخذة عن اقواله التى يبديها فى المجلس ، فاذا رجعنا الى قانون العقوبات سواء بالنسبة الى تهمة او جريمة اهانة احدى الهيئات او بالنسبة لجريمة اهانة رئيس الدولة فاننا نجد انه من الممكن فى موضوع اهانة مجلس الشعب ان تكون العقوبة هى الغرامة ، و بالنسبة للتهمة الثانية فانه من الممكن ان تكون هى الحبس . ان العقوبة يمكن ان تكون الحبس لمدة قد تهبط الى اسبوع مع وقف التنفيذ .

(صوت ــ عايز يدخلنى السجن) .

(ضحك) .

ان ما اود ان اقوله هو انه معروض علينا جزاء اشد من الجزاء الوارد فى قانون العقوبات الذى يجرم جنائيا الشخص العادى غير المحصن برلمانيا ، وهذه مسألة خطيرة جدا من حيث الجزاء ولو انتقلنا الى حكم الدستور والسوابق البرلمانية ، نجد ان المسألة خطيرة جدا لاننا بصدد اعمال مادة وردت فى الدستور وهى المادة (٩٨) التى تنص على مايأتى :

«لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى أداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه» وكلمة لا يؤاخذ ليس معناها ان الفعل صحيح او سليم ، انما معناها انه حدثت اقوال وآراء هى نفسها محل مؤاخذة ولكن ترفع المؤاخذة ، ومن ثم فنحن نسلم مع الدستور ان هناك محلا للمؤاخذة ، انما لا يؤاخذ ، وترفع المسئولية ، ولذلك ترد فى كتب القانون الدستورى بانها عدم مسئولية العضو عما يبديه من آراء وافكار ، فبناء على هذا يحتاج الامر الى ان نرجع اولا الى تسلسل الوقائع التى حدثت ، وما هى الالفاظ التى قيلت وتفسيرها وفهمنا فى ضوء

الصياغة ، بمعنى انه لايجوز ان يجتزء جزء من محضر الجلسة ، كما حدث ، ووزع علينا . انما الخلفيات التى ذكرها الزميل الشيخ عاشور فى الجلسة هنا ، كل هذه انفعالات خلقت الجو والمناخ الذى تكلم فى اثنائه ، فقد يبدى شخص رأيا ، و يكون فى مجال هادئ وفى جلسة مريحة ، ولديه وقت يستطيع فيه ان يفصل ، واحيانا يكون ممنوعا من الكلام ، و يود ان ينهى كلامه بسرعة ، فيقول رأيه فى لفظ واحد ، فاجبرته الظروف على ان يقول هذا الرأى فى كلمة واحدة ، ومن هنا يجب علينا أن نبحث فى تسلسل الوقائع ، ثم نعرض لحكم الدستور وتفسيره وما هى السوابق ، لتفسير القانون التفسير السليم ..

و بالنسبة لتسلسل الوقائع ، نجد بعد ان حصرت الوقائع فقد كنت حاضر للجلستين ، وقد طلبت اليوم مضبطتى الجلستين الجلسة التى وقعت فيها هذه الحادثة ، ومضبطة اليوم السابق عليها ، فلم اجدهما ، ولكن وزعت علينا الآن مضبطة الجلسة محل الواقعة الا انه فى اليوم السابق ــ كما اشار الشيخ عاشور ــ انه انفعل من عبارة فهمها على نحو معين صدرت من استاذ كبير نجله هو الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الدولة لشئون الازهر ، فانفعل بها حسبما تبادر الى فهمه من هذه العبارة ، والواقع انه لم تكن لدى مضبطة هذه الجلسة ، ولكن معى الان قصاصات الجرائد التى نشرت وقائع الجلسة ، وفيها نفس العبارة ، ولم يكن معها التفسير الذى استمعنا اليه الآن ، فانفعل ، ثم بعد ذلك طلب حضور الرئيس محمد انور السادات لكى يجتمع باعضاء المجلس كما كان يفعل الرئيس السادات فى الفصل التشر يعى الاول ــ حيث كان يحضر الى مجلس الشعب ويجتمع مع رؤساء اللجان ، ومع اللجنة الدائمة للمجلس ــ لكى يبث العضو شكوى الجماهير والمتاعب التى يعانيها فى المجلس ، واعتقد ان المجلس قرر حذف هذه الكلمة من المضبطة ــ لانها ليست الآن بين يدى ــ ومنع من اثبات هذا الكلام ، فحضر الى المجلس فى اليوم التالى وهو منفعل ايضا ، وحدثت الواقعة اذ انه اثناء كلام الزميل مصطفى كامل مراد عن السياسة التموينية ووضع رغيف الخبز فى بلدنا ، ان دخلت علينا بعض الارغفة لتوزع على الاعضاء بالجلسة ، واحتج الكثير من السادة الاعضاء ، والسيد المهندس رئيس المجلس بالذات ، اعترض على هذا ، وقال ان هذا مخالف لاحكام اللائحة الداخلية ، وانه كان يجب استئذان المجلس قبل ادخال هذه الارغفة الى قاعة الجلسة .

وقد علق الشيخ عاشور على هذا ، فقال « هو المجلس ده طابونة .. بقى مسرحية ... هى تمثيلية .. احنا عارفين العيش اللى يباع بره شكله ايه ، والعيش الذى يوزع علينا شكله ايه » هل من يقول هذا الكلام ، هو الذى يهين المجلس ؟ ! ! ، أم من أدخل الخبز بغير اذن ، و يريد أن يحول المجلس الى مكان يعرض فيه الخبز ، أى يجعله « طابونة » و يشرح لاعضاء مجلس الشعب .. أو يحاول ــ ولأأود أن ستعمل الفاظا لاأحب أن تصدر منى ــ أن يدخل فى روع أعضاء المجلس أن هذا هو حال الخبز فى كافة الاسواق ! ! هذا هو المخطىء ، فقال ــ حفاظا على كرامة المجلس ــ هل يتحول المجلس الى مسرح ... هى تمثيلية .... هى طابونة .. فليس فى هذا اهانة للمجلس ، ولكن الذى أهان المجلس هو الذى خالف اللائحة ، وأدخل الخبز الى المجلس أثار العضو بهذا المنظر وجعله يقول هذه العبارة لكى يطلب من السيد رئيس المجلس ، ان يحافظ على كرامة المجلس وقد حافظ السيد رئيس المجلس على كرامة المجلس ، وقال ان هذا عمل غير سليم وأمر باخراج الخبز ، وقرأنا فى بعض الجرائد ان هناك تحقيقا يجرى فى هذا الشأن ، هذه هى واقعة اهانة المجلس ، ومن هذا يتضح أنه ليس لدى الشيخ عاشور نية ، ولا قصد اهانة المجلس ثم قيل له « أنت أهنت المجلس ... أخرج بره » فقال « أخرج بره ازاى » ... و بعرض الامر على المجلس ، وافق المجلس على طرده من الجلسة ، وهذا لم يحدث أبدا فى فترة رئاسة السيد رئيس المجلس .... لم يحدث برغم حدوث الكثير من المشاحنات .. أوالتجاروزات .. أوالمهاترات أحيانا ، وكان الموضوع ينتهى باعادة الجلسة الى انضابطها دون أن يتخذ مثل هذا الاجراء فى حق أى عضو من الاعضاء ، فانفعل العضو وقال العبارة التى سمعناها جميعا ، وقلنا عقب حالة الانفعال أن هذا أسلوب لانقره ، ولا هو يقره ، ولكن هذه العبارة التى قيلت ماذا يقصد بها ــ كما فسر أمام اللجنة التشريعية وهنا ــ انه يريد أن يقول للسيد رئيس الجمهورية اننا لانعرف كيف نعبر ... ولا كيف نؤدى رسالتنا ، وانه طالب بحضوره ، فى جلسة الامس ، من فوق المنصة فمنع ، فهل يطلب الشيخ عاشور رئيس الجمهورية فى اليوم السابق لكى يحكمه فيما هو حادث فى البلد ، كحكم بين السلطات ، وكرئيس للدولة ، ثم يجىء فى اليوم التالى ليتهجم و يعتدى عليه بنيه الاعتداء ؟ !

هذا غير مقصود ، ولكنه كما فسر بالمعنى الذى رآه ، انه وقت خروجه وانفعاله ، وهو وقت ضيق ، يعبر عن رأى ، ومن المسلم به أن الهتاف هو تعبير عن

رأى ، لان الذى يهتف انما يقول رأيا ، اما اذا كان الهتاف يتضمن عبارات نابية ، أوألفاظ غير لائقة ، فهذا أمر آخر ، ولكن هو رأى ، لان الهتاف عندما أقول « يحيا فلان » أى انني أؤيد فلانا ، وعندما أقول « أناضد فلان » أى يسقط فلان ، وهذا المعنى نحن نستنكره الان ، وقد سمعنا من أحد السادة الاعضاء ان هذا لايحدث فى برلمانات العالم ، وانى لاأود ان أقول مايحدث فى برلمانات العالم سواء فى فرنسا وكلمات لاأريد أن أرددها حتى عن فرنسا ، وفى مجلس العموم البريطانى ، وفى الكونجرس الامريكى .

ان الوضع الحقيقى الذى يجب أن نتبينه أن عهد الملكية بخلاف عهد الجمهورية ففى الملكية الملك يأتى بالوراثة ، بمعنى أن الشعب ليس له اختيار فيه ، و يبقى على قلب الشعب الى أن ينتهى و يأتى بعده آخر بالوراثة أما رئيس الجمهورية فيأتى بالانتخاب .

السيد الرئيس عرض ترشيحه على الاستفتاء العام وهناك من المواطنين من قال « لا » للسيد الرئيس ، أى لا نقبلك رئيسا للجمهورية ، والسيد الرئيس مشكورا قال بعد أن انتخب اننى أشكر من قالوا لى « نعم » وأشكر من قالوا لى « لا » وأرجو ممن قالوا لى « لا » أن يقتنعوا و يقولوا لى فى المرة القادمة « نعم » أيضا رئيس الجمهورية اما أن يكون رئيسا برلمانيا فهو حكم بين السلطان فقط ، ولا يتدخل فى الاعمال التنفيذية والسياسة العامة للدولة واما أن يكون رئيسا للجمهورية فى نظام رئاسى ، وفى النظام الرئاسى تكون — أفكار وآراء سياسة رئيس الجمهورية محل نقاش ، و بناء على هذا ، ووفقا للنصوص الواردة فى دستورنا القائم — رئيس الجمهورية يشارك فى رسم السياسة العامة للدولة مع مجلس الوزراء مجتمعا ، وأيضا يشترك مع مجلس الوزراء فى الاشراف على تنفيذ هذه السياسة ، وهناك حلقة وسطى ، وهى حلقة التنفيذ وهى من اختصاص الحكومة وحدها ، لا يشاركها أحد فيها ، لانها مسئولة عن ذلك أمام مجلس الشعب ، وأمام رئيس الجمهورية عنها ، ولكن رئيس الجمهورية له دور تنفيذى فى السلطة التنفيذية .

فبناء على ذلك يجب أن يكون مفهوما أن الاوضاع قد تغيرت وأن فى ظل العيب فى الذات الملكية ، وهذه زالت بعد الثورة فقد الغيت من قانون العقوبات جميع المواد الخاصة بالعيب فى ذات رئيس الدولة كما حذفت من قانون العقوبات ،

ورئيس الجمهورية المفروض أنه بمجرد انتهاء مدته اذا كان لايرغب فى ترشيح نفسه مرة أخرى ، يعود الى صفوف الشعب فردا مواطنا كبقية المواطنين ، ومن ثم يجب أن نأخذ الامور بمأخذ الهدوء ، والسيد الرئيس قال فى كلمته فى افتتاح هذه الدورة « ان الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هى الكفة المقابلة لكى لا يؤخذ عضو بانزلاق كلمات عابرة ، أوبجنوح فى التعبير ، أوخروج عن مقتضى الموقف » . ( تصفيق ) .

هذا كلام الرئيس محمد أنور السادات فى افتتاح هذه الدورة .

( أصوات : ثانى .... ثانى يادكتور)

« أن الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هى الكفة المقابلة لكى لا يؤخذ عضو بانزلاق كلمات عابرة ، أوبجنوح فى التعبير ، أوخروج عن مقتضى الموقف انها تدعم العضو بالثقة والاطمئنان ، وهو يؤدى مسئولية الرقابة .. » .

هذا كلام الرئيس ، وأيضا فى افتتاح هذه الدورة يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، أشار الرئيس ، كما هو وارد فى مضبطة المجلس ، الى الوضع قبل الثورة ، وقال انه كان هناك معارضة ، وكانت هناك آراء وطنية تنادى بالبناء الديمقراطى ، ولكن لانه غلبت عليها الاهواء انتهت بالشعب كله الى المأساة ونحن لانريد أن نعود الى مأساة ، وانما نريد أن نعطى العضو حرية التعبير ، لماذا ؟ لان هذه هى الحصانة بمعنى عدم المسئولية ، وليست الحصانة فقط ، فلا يؤاخذ العضو عما يقوله تحت هذه القبة حتى ولو كان يكون جريمة متكاملة الاركان كما قال الاستاذ فؤاد محيى الدين ، وزير شئون مجلس الشعب اذانه حتى لوارتكبت جريمة متكاملة الاركان فلاتجوز محاسبته عنها — حتى ولورفعت الحصانة عنه — جنائيا ولا مدنيا ، بمعنى ألا يطالبه أحد بالتعويض ولاتأديبيا الا فى حدود الجزاءات الملائمة الموضوعة لهذا الغرض .

هذا فضلا عن أن انعدام المسئولية بالنسبة لعضو مجلس الشعب غير مقيد بزمن حتى ولو انتهت عضوية العضو من المجلس فلا يجوز متابعته بشأنها ، ولذلك يسمونها من الحريات المطلقة . بمعنى أنه لايرد عليها أى قيد لا فى الزمن ولا فى الموضوع ولا فى أبعادها ولا فى نوع المسئولية . لكن المادة الخاصة باسقاط العضوية وهى المادة « ٩٦ » من الدستور لاتهدر الحكم الوارد بالمادة « ٩٨ » وإنما يجب أن يفسرا فى ضوء بعضها البعض . ومن ثم فان اسقاط العضوية وفقا للمادة « ٩٦ » يخضع

لشروط معينة ؟ لان واضع الدستور مدرك أنها مادة خطيرة فوضع قيودا شديدة فيها أولا : من حيث الحالات التى تطبق فيها ، وهذه الحالات محددة على سبيل الحصر لا يجوز الاضافة اليها ولا التوسع فيها ولا القياس عليها .

وثانيا : اشترط أغلبية خاصة لتطبيقها وهى ثلثى أعضاء المجلس جميعا ، ثم جاءت اللائحة الداخلية وتضمنت قيدا آخر هو أن يكون طلب اسقاط العضوية موقعا عليه من خمس عدد أعضاء المجلس ، كل هذه قيود حتى لا نتوسع فى تطبيق هذه المادة واستخدامها بسهولة . وقد تضمنت هذه المادة ثلاث حالات لاسقاط العضوية هى : الحالة الاولى ــ حالة فقد الثقة والاعتبار . والحالة الثانية ــ حالة فقد أحد شروط العضوية أوصفه العامل أوالفلاح المتى انتخب على أساسها . والحالة الثالثة ــ حالة الاخلال بواجبات العضوية .

فبالنسبة للحالة الاولى وهى حالة فقدان الثقة والاعتبار ، فمن المسلم به أنه يقصد بها أخلاقيات العضو وسلوكه فى المجتمع ، بمعنى أن عضوا من أعضاء مجلس الشعب حكم عليه فى قضية مخدرات أوفى قضية كسب غير مشروع اذا ثبت عليه انه استخدام نفوذه وحقق كسبا غير مشروع فهذا يفقده الثقة والاعتبار ، أما مجرد الاقوال دون الافعال فمن المسلم به فى الفقه العالمى ، وقد أشرنا اليه فى مذكرة دستورية ــ سأقدمها للسيد المهندس رئيس المجلس موقع عليها من أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ــ بعد دراسة قام بها أربعة من ا لاساتذة بكليات الحقوق وهم الدكاترة وحيد رأفت ، نعمان خليل ، عبدالحميد حشيش ، والمتحدث أمامكم ، متضمنة المراجع والكتب والصفحات فى الفقه العالمى كله ، والتى يتضح منها أن هذه المادة ــ الخاصة باسقاط العضوية ــ لم تطبق فى العالم اطلاقا فى حالة الاقوال ، بل ا ن المواد المماثلة لهذه المادة فى دساتير العالم كلها أيام المليكات وضعت لحماية الاعضاء بالذات من اتهامهم بالعيب فى الذات الملكية ذات رئيس الدولة ، وضعت لهذا الغرض خصيصا ، و بناء على هذا فان فقد ان الثقة والاعتبار يتعلق باخلاقيات العضو وسلوكه فى المجتمع .

أما المادة الثانية وهى المادة «٩٨» فهى ليست محلا للتعليق .

والحالة الثانية التى توجب اسقاط العضوية هى أن يكون العضو قد فقد أحد شروط العضوية أوصفة العامل اوالفلاح التى انتخب على أساسها .

والحالة الثالثة التى توجب اسقاط العضوية هى ان يكون العضو قد أخل بواجبات عضويته . وذلك بأن يهمل فى الاضطلاع بالواجبات المنوطة به باعتباره عضوا فى المجلس .

ولقد نظم القانون الجزاءات التى تطبق فى حالة صدور بعض ألفاظ أوعبارات أوتعبيرات فيها نوع من التجاوز، وهذه الجزاءات هى الانذار واللوم والاخراج من ـ الجلسة والحرمان من بعض الجلسات لمدة معينة ، أوالحرمان من المشاركة فى أعمال المجلس بقية الدورة ....

**رئيس المجلس :**

من أين أتى الدكتور حلمى مراد بجزاء الحرمان من المشاركة فى اعمال المجلس بقية الدورة ؟

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

من اللائحة .

**رئيس المجلس :**

هذا النص غير موجود فى اللائحة ، لان الجزاءات الواردة فى المادة ١٥٨ من اللائحة هى :

١ ـ منعه من الكلام بقية الجلسة .

٢ ـ توجيه اللوم .

٣ ـ حرمانه من الاشتراك فى بقية أعمال الجلسة .

٤ ـ حرمانه من الاشتراك فى أعمال المجلس مدة لا تزيد على اسبوعين .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

كنت أقصد حرمان العضو من الاشتراك فى اعمال المجلس مدة لا تزيد على اسبوعين . فهذه هى الجزاءات التى توقع على العضو اذا ما بدرت منه بعض الالفاظ أوالعبارات اوالتعبيرات التى تنطوى على شىء من التجاوز، أما جزاء اسقاط العضوية فلم يحدث ابدا ان طبق على أقوال صدرت من عضو.

وفيما يختص بالسابقة التى وقعت فى هذا المجلس بالنسبة للسيد كمال الدين حسين فان ظروفها مختلفة ، لان الواقعة التى نسبت اليه لم تحدث هنا فى المجلس .

والمادة٩٨ من الدستور تقضى بعدم مؤاخذة العضو عما يبديه من ا فكار وآراء فى أداء اعماله فى المجلس أوفى لجانه.

وما حدث بالنسبة لواقعة السيد كمال الدين حسين ـ ويجب ألا نعتبرها سابقة يقاس عليها ـ هو أن برقية ارسلت من خارج المجلس وأرسلت للصحف لنشرها ولم تحدث الواقعة داخل المجلس، وقد قيل فى ذلك الحين لو أنه كان قد تكلم هنا داخل المجلس لحصنته المادة٩٨ من الدستور ـ أما الواقعة التى نحن بصددها فقد وقعت هنا داخل المجلس و يسرى عليها حكم المادة٩٨ من الدستور، والا أمكن التوسع فى تأو يل المادة٩٦ من الدستور، ولاصبح بالامكان أن يتعرض أى عضو لتأو يل كلامه، و بذلك نسقط العضو ية اليوم عن الشيخ عاشور، وغدا عن فلان، و بعد غد عن ز يد من الناس، وهكذا... و يتم بذلك تصفية اعضاء المعارضة، وفى هذا اهدار للديمقراطية وللتجر بة الديمقراطية.

ولذلك فان ما نود ان نقوله بالنسبة لواقعة الشيخ عاشور هو اننا قد استمعنا الى تفسير لما بدر منه وانه لم يقصد اطلاقا اهانة السيد الرئيس، فهل نصر نحن على القول بأنه أراد اهانة السيد الرئيس؟

واننى أتساءل: لمصلحة من الاصرار على الصاق الاهانة بالسيد الرئيس؟ لقد إنفعل الموجودون هنا بحبهم للسيد الرئيس أو بدفاعهم عنه، ولكننا نر يد أن نفكر بهوادة ـ هل من مصلحة السيد رئيس الجمهور ية أن يقال له ان عضوا فى مجلس الشعب قد قصد اهانته، حتى لو اسقطنا عنه العضو ية، أم أن نقول ان عضو مجلس الشعب قد فلت منه التعبير وانه لا يقصد الاهانة، حسب ما جاء فى تفسيره؟ من غير المعقول ان عضوا يقول اننى لا أقصد الاهانة لشخص رئيس الجمهور ية، وأن نصر نحن على القول بأنه يقصد الاهانة. هل المسألة رغبة فى اثبات التعدى على شخص رئيس الجمهور ية؟ ان العضو نفسه يبرىء نفسه من هذا القصد.

و بناء على كل ما أشرت اليه فاننى أرى أن التطبيق الدستورى السليم، بناء على التفسير الذى أورده الزميل الشيخ عاشور، واعمالا للمادة٩٨ من الدستور والتفسير السليم للمادة٩٦ من الدستور حسب المراجع والفقه والسوابق العالمية كلها، ومنها أن المرحوم الاستاذ عباس محمود العقاد لم يفصل من عضو ية مجلس النواب عندما قال سنة ١٩٣٠ أنه سيحطم أكبر رأس فى البلد، و بناء أيضا على كلام الرئيس السادات نفسه فى افتتاح الدورة البرلمانية الحالية يوم ٩ نوفبر

سنة ١٩٧٧ ، الذى سبق أن قرأته على حضراتكم ، وأطلب ضم مضبطة الجلسة الافتتاحية الخاصة الى الوثائق الخاصة بهذا الموضوع الذى نحن بصدده .

أقول ان التطبيق الدستورى السليم ، بعد اذن السيد رئيس المجلس هو أن تحذف العبارة التى وردت على لسان السيد العضو الشيخ عاشور من مضبطة الجلسة اذا كان سيساء فهمها ، وأن يثبت التفسير الذى أورده الشيخ عاشور وأن يعمل حكم المادة ٩٨ من الدستور ، وفق تفسير السيد الرئيس لها ، حفاظا على الحصانة البرلمانية .

وفى المذكرة المعروضة على حضراتكم أيضا تفاصيل عن السوابق وأرجو ضمها الى المضبطة واعتبارها وثيقة من الوثائق يمكن للسادة الاعضاء الاطلاع عليها وأن نتجاوز عما حدث باعتبار أن ماحدث لايقصد منه أى تطاول على رئيس الجمهورية وانما كان يقصد به مجرد التنبيه الى خطورة ماتشكو منه بعض فئات الشعب ومايشكو منه بعض أعضاء مجلس الشعب ، وأن السيد العضو كان يريد أن يحتكم الى رئيس الجمهورية فى شأنها ، غير ان الاسلوب الذى اتبع لم يكن موفقا ولذلك لا يصح أن نبتر عضوا من المجلس و يكون هذا الاجراء سابقة خطيرة ، لاننا بذلك نكون قد أهدرنا ارادة الناخبين الذين انتخبوا هذا العضو بتقصير مدة عضويته ، ونهدر أيضا المادة ٩٨ من الدستور ونتعرض بهذا الاجراء الى زعزعة تجربتنا الديمقراطية .

وأود فى ختام كلمتى أن اقول اننى قد قرأت كلمة أفزعتنى . ففى يوم اجتماع السيد الرئيس بالقيادات التنفيذية ذكر سيادته أنه لا رجوع عن الديمقراطية ومعنى هذا الكلام أنه كان هناك من يرى الرجوع عن الديمقراطية وأن السيد الرئيس متمسك بالديمقراطية . وانني أود أن أقول ان الديمقراطية يجب أن تبقى لصالح هذا البلد ، ولصالح المواطنين ، وانه لا يجوز الرجوع فيها ، ولا نريد حتى مجرد الاشارة الى هذا ردا على من يريدون الاصطياد فى الماء العكر وأن نقول ان دعائم الديمقراطية قد أصبحت ثابتة ، وانها لن تتزعزع فى يوم من الايام ، بل سيكون هناك المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحصانة .

وأرجو من الله ان يوفق المجلس الى اتخاذ القرار الحكيم السليم الذى يحفظ هذا البلد ويحافظ على الديمقراطية و يصون أحكام الدستور ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق ) .

**العضو محمد على مسعود :**

أود فقط تصحيح واقعة . لقد ذكر الدكتور حلمى مراد أن المجموعة البرلمانية قد استنكرت موقف الشيخ عاشور وأقول ان هذا الموقف لم يكن من فورهم ، بل كان الاستنكار بعد أن نبههم رئيس المجلس الى ذلك فقاموا واحدا تلو الاخر يستنكرون موقف الشيخ عاشور. هذا ما أردت أن أصححه ، وشكرا .

**العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) .**

كنت قد طلبت تصحيح واقعة معينة فى مبدأ قانونى ذكره السيد الدكتور محمد حلمى مراد ، لقد أشار فى حديثه الى مذكرة مكونة من ١٤ ورقة ذكر فيها .

**رئيس المجلس :**

بمناسبة هذه المذكرة أود أن أنبه الى أمرين حرصا على الانضباط ، الامر الاول : انه يجب ألا توزع أية مذكرة على أعضاء المجلس دون الحصول على اذن من رئيس المجلس . وقد وزعت هذه المذكرة المشار اليها على الاعضاء ولم أرها حتى الان ولا أعلم ما بها . وطالما أننا نتحدث عن النظام والانضباط فيجب أن يستأذن رئيس المجلس والا يصبح المجلس محلا لتوزيع المنشورات ، وهذا أمر غير جائز .

الامر الثانى : الذى أود أنبه اليه .....

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

أود أن أقرر أن هذه المذكرة لم توزع بمعنى التوزيع ، ولكن ما حدث هو أنه كانت توجد بعض نسخ منها مع بعض السادة اعضاء الوفد فاذا ما قابل العضو زميلا له من الاعضاء وتحدث بشأنها أعطاه نسخة منها ولم يكن القصد هو التوزيع بمعنى التوزيع .

**رئيس المجلس :**

ان الدكتور حلمى مراد رجل يعرف الحق . وهذه المذكرة وزعت على الاعضاء من أحد السادة الاعضاء المنتمين لحزب الوفد الجديد .

العضو الدكتور محمد حلمى مراد :

لقد كانت المذكرة فعلا مع أحد اعضاء حزب الوفد الجديد ، ولكنها لم توزع على الاعضاء بمعنى التوزيع .

رئيس المجلس :

اننا نود أن نضع هذا الامر كنقطة نظام والاستنجد فى الغد من يوزع منشورات ضدكم أنتم هنا فى المجلس .

العضو الدكتور محمد حلمى مراد :

اننا نوافق على ذلك .

رئيس المجلس :

طالما نتحدث عن الانضباط فقد أعطيت أمرا بالتحقيق فى موضوع دخول الخبز الى المجلس ، وأعطيت أمرا كذلك بالايدخل الى القاعة احد من العاملين بالامانة العامة للمجلس الامن له عمل داخل القاعة ، وأن نمتثل للائحة ، وألايتم توزيع أية مذكرات دون اذن من رئيس المجلس ، واذا حدث ان وزعت ايه مذكرات دون أذن فتعتبر كأن لم تكن .

العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :

لقد وزعت علينا هذه المذكرة بالفعل وهى موجودة مع كل واحد منا الان ، ومعظم القول الذى ورد فيها جاء فى حديث الدكتور حلمى مراد . ولا بد أذن من أن نتعرض لها وأن نعقب عليها . ولو أذن لى السيد رئيس المجلس ، فهل أتكلم الان عن تصحيح الواقعة أم أعقب على ماورد فى كلام الدكتور حلمى مراد .

رئيس المجلس :

يمكن للسيد حافظ بدوى أن يعقب فى نهاية كلام السادة الاعضاء .

العضو محمد عبد الحميد رضوان :

السيد المهندس من رئيس المجلس ، السيدات والسادة اعضاء المجلس الموقر :

لان صدق تشبيه الشيخ عاشور لهذا المجلس الموقر مسرح مجلس الشعب فانه اليوم قد اضطلع بدور اساسى فى مسرحية من تأليفه واخراجه ، وما أراد أن يوضحه الشيخ عاشور يسىء اليه والى ماتعارفنا عليه من تقاليد برلمانية فى كيفية مساءلة

الحكومة ، وفى كيفية تناول القضايا التى تهم الرأى العام ومصالح الجماهير.

واننى فى حقيقة الامر، أتفق مع السيد الزميل الدكتور محمد حلمى مراد فيما ذهب اليه من أن الموضوع الذى نحن بنصدده الان موضوع من أهم الموضوعات التى تهم جماهير شعب مصر بل وتهم الرأى العام العالمى. ان الجماهير خارج هذه القاعة تنتظر الان قرارنا وتنتظرالان كلمتنا فهذا الموضوع في غاية الاهمية والحساسية.

وأهمية هذا الموضوع وحساسيته انما تتاتى بالدرجةالاولى . من حيث إهتمام الرأى العام وتعلقه بما يصدر عن هذا المجلس من قرار فى هذا الشان. ان الآذان خارج هذه القاعة تنتظر سماع قرارنا فى هذا الموضوع. وقد ان الاوان لنا جميعا أن نؤصل القيم والمبادى فى هذا البلد الذى ندين له جميعا بالولاءوالطاعة.

واننى فى هذا المقام لا أتعرض لنصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ، فان تقرير اللجنة التشريعية قد وفى الموضوع حقه في التعرض لهذه النصوص. ولكننى أود أن أتعرض لنص المادة ٩٨ من الدستور الذى اشار اليه الزميل الدكتور محمد حلمى مراد والذى ينص على أنه « لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى اداء أعمالهم في المجلس أو فى لجانه» واستسمح المجلس ايضا في أن أشيرالى نص المادة ٩٠ من الدستور والتى تنص على أن.

« يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الا تية : أقسم بالله العظيم أن احافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترام الدستور والقانون»

فقسم العضو بان يرعى مخلصا سلامة الوطن والنظام الجمهورى قد أخل به الشيخ عاشور فى هذا المقام. فعندما نادى بسقوط رئيس الجمهورية تحت هذه القبة ، لم يناد بهذا السقوط أثناء تناوله احد القضايا أمام المجلس ولم يناد به اثناء ايراده لفكر أراد طرحه على هذا المجلس ،وانما ردد هتافه ـ كما قال أستاذنا فضيلة الشعراوى ـ بصيغة الحكم لا بصيغة الفكر. والطريقة التى رددبها عاشور نداء كانت استفزاز للمجلس واستفزاز للراى العام ، وحنثا باليمين الذى أقسمه ، وحنثابالقيم والمبادىء.

واذا تعرضنا للموضوع من ناحية المبدأ والعرف الاجتماعى ، وذلك العرف الذى أصله أنور السادات حينما تولى زمام الحكم فى هذا البلد وأيام كان الشيخ عاشور وأمثاله وراء الشمس ، كما تقول الصحافة ، وأيام كان يقصى الانسان من عقر داره ومن هنا مجلس الشعب ، نجد أنور السادات قد قال بالحرف الواحد انه يجب أن نعود الى أخلاق القر ية وأخلاق الر يف .

وأذكر هنا بواقعة حديث أثناء مناقشة السيد الرئيس لبعض شبابنا منذ عام تقر يباحينما تخطى أحد هؤلاء الشباب حدود الكلام فاوقفه السييد الرئيس وحدد له كيف يجب أن يخاطب رئيس الدولة أورب العائلة . ان ما حدثمن الشيخ عاشور هو اعتداء على القيم ومخالفة للعرف ، وهناك قاعدة قانونية مسلم بها مؤداها أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، أى أن العرف فى هذا المقام يرتقى الى مرتبة القانون ، وأن ما يتعارف عليه الناس فى زمن من الازمان وفى وقت من الاوقات ، تصبح له قوة القانون ولا يكون لاحد أن يخالف هذا العرف ، وقمة عرف هذه الدولة الاحترام ، وأن يحترم الصغير منا الكبير ، وألا نخالف القواعدوالمبادىء التى تعارف عليها الشعب .

ولذلك فان ماحدث من الشيخ عاشور كان من الممكن للمجلس أن يتسامح فيه ، وكان من الممكن أن يعتذر الشيخ عاشور ، وقد طلب منه أمام اللجنة التشر يعية أن يقدم اعتذار عما بدر منه و يعتبر الموضوع منتخياً ، ولكنه تحدى الرأى العام وتحدى كرامته المجلس ، وتحدى كرامة أعضائة ورفض بمقولة أنة باعتذاره سيصغر فى نظر نفسه فهل كبر الشيخ عاشور الان ؟

بناء عليه فاننى أقترح الموافقة على تقر ير اللجنة ، وشكرا .

**العضو الدكتورمحمد حلمى مراد :**

لقد ذكر الاخ محمد عبد الحميد رضوان أنه قد عرض على الشيخ عاشور فى اللجنة التشر يعية أن يعتذر و يعتبر الموضوع منتهيا ، هذا لم يحدث والذى حدث أن بعض اخواننا قالواله هل أنت تعتذر ؟

فقال اننى لا أعتذر ، ولكننى أفسر الكلام الذى ذكرته وأوضح نواياى ، ولم يقل له أحدان الموضوع سيصبح منتهيا اذا ما أعتذر والاستاذ حافظ بدوى موجود ،واذا كان هذا قد حدث فيعتبرما قاله تفسيرا و يعتبر الموضوع منتهيا

**رئيس المجلس :**

طبقا لما دار فى إجتماع اللجنة التشريعية حينما طلب منه الاعتذار وهذاما ورد بمحضر اللجنة ،وانني لا أطعن فى الشيخ عاشور أو غيره-وردبالنص و بالحرف الواحد- «أنا مش صغير علشان أعتذر».

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

انه لم يقصد اهانة أحد .

**العضو محمد عبد الحميد رضوان :**

ان السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد لم يحضر اجتماع اللجنة منذ بدء انعقادها ،وقد حضر الشيخ عاشور قبل أن يحضر الدكتور محمد حلمى مراد والسادة الاعضاء للمجموعة البرلمانية لحزب الوفد ، وقد طلب من الشيخ عاشور أوتوقعت اللجنة أن الشيخ عاشور سيقدم اعتذاره فرفض ، و بعض الاعضاء وأنا منهم قلنا له اعتذر ياعاشور و يعتبر الموضوع منتهيا فقال انني مش عيل- وذكر ذلك بالنص- ولن أعتذر.

**العضو الدكتور محمود القاضى :**

الواقع انني لا أدرى من أى نقطة أبدا حديثى ، فهل كان الشيخ عاشور يقصد أم لا يقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية ؟ لقد أوضح الشيخ عاشور أنه لم يقصد ذلك فى هذه الجلسه ، وأكد أنه لم يقصد اطلاقا اهانة السيد رئيس الجمهورية ، ولذلك فلا داعى للاعتذار، والمنطق يقول ذلك ،وانني لا أفهم- وكما قال الدكتور محمد حلمى مراد- لماذا تريدون أن تؤكدوا أن الشيخ عاشور تعمد أن يهين رئيس الجمهورية؟ بالرغم من أنه قال انني لا أهين رئيس الجمهورية أوغيره ، وقال ان السيد رئيس الجمهورية هوسبب وجوده فى هذا المجلس ، وليس هناك كلام أبلغ من ذلك ، ولقد كنت أريد أن أتكلم فى بدء حديثى عن المناخ الذى تسبب فى حدوث الواقعة التى نحن بصددها .

فالشيخ عاشور أتى الى المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ وكما قال هو انه أراد أن يتكلم ولكن حدثت ضجة ولم يكمل كلامه ، وتقدم بأسئلة وتقدم بطلبات احاطة— كما شرح ذلك هو للمجلس— لم يكن لها نصيب أن تحظى لسبب أولاخر و بسبب ضخامة عدد الاسئلة لم تنظر أمام المجلس ، كان هذا هو الواقع ،

وقد تحدث فى هذا بأعظم مايمكن أن يتكلم به بما لايجعل مجالا لشخص مثلى أن يتحدث ، فالشيخ عاشور نائب يمثل الشعب و يشعر بأوجاعه والامه ، نابع منه و يعيش بينهم فى مسكن شعبى كما قال .

وفى الجلسة التى كنا نناقش فيها السياسة التموينية « جلسة العيش » وأود هنا أن نعود الى الجلسة السابقة لها ، ولا بأس بأن تسمحوا لى بأن ننتقد أنفسنا هنا أفضل من أن ينقدنا غيرنا ، ففى الجلسة التى سبقت « جلسة العيش » حدثت واقعتان وأرجو الا يغضب أحد لاننى لن أخترع شيئا من خيالى لاقوله بل أقول أشياء جرت هنا استفزت الشيخ عاشور واستفزتنا جميعا ، ففى الجلسة التى سبقت « جلسة العيش » وقف هنا السيد وز ير التموين ليقول لاحد النواب — وهو الامر الذى استفزنى وعلقت عليه فى نفس الجلسة — أنت موظف عندى واننى أعطيتك مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه بل استرسل السيد الوز ير وزاد على ذلك وقال « هو هيسكت والا أكشف المستور » فهل حاسب المجلس السيد الوز ير لانه يقول : هذا موظف عندى .

**رئيس المجلس :**

**لقد حذفت هذه العبارة من المضبطة .**

**العضو الدكتور محمود القاضى :**

لقد نشرت فى جميع الصحف وأصبحت ملكا للجميع ، هل حاسب أحد السيد الوز ير على كلمة المستور ؟ ابدا ، لم يحدث شىء ثم فى نفس الجلسة أيضا و يوسفنى أن أقول ذلك وأرجو الا يغضب منى أستاذنا فضيلة الشيخ الشعراوى أن التعبير الذى عبر به فعلا كان — وفى تقديرى وكل انسان له تقديره يا أستاذنا وز ير الاوقاف ولاتغضب اذا كان تقديرنا يختلف عن تقديرك — التعبير فيه تز يد من وجهة نظرى لان الالفاظ التى استخدمت كانت توحى للانسان أن الشيخ الشعراوى يقصد أن يضع السيد رئيس الجمهور ية فوق المساءلة ، وهو الامر الذى لم يطلبه السيد رئيس الجمهور ية لنفسه ، بل أن الكلام الذى يلقيه هنا وفى كل مكان كلام ديمقراطى ، وعندما يتحدث عن الديمقراطية وعن حقوق هذا المجلس يتحدث بأحسن مما تحدث به الشيخ الشعراوى و بأحسن مما اتحدث به أنا أيضا ، لان السيد الرئيس أنور السادات فعلا — و يشكر تماما — يعمل على دعم الديمقراطية ، ويجب أن نعمل نحن أيضا على دعم الديمقراطية .

وأريد القول انه قد حدثت تجاوزات كثيرة هنا فأحد النواب قذف بالميكرفون فى وجه رئيس الجلسة وكان الدكتور جمال العطيفى يرأس الجلسة ولم يحدث شيء ، واحد النواب من هذا المكان تطاول على رئيس الجلسة بعبارات من أشد مايمكن وكان الدكتور السيد على السيد رئيسا للجلسة ، وأعنى بهذا السيد العضو صلاح توفيق ــ وهو يشعر بنفسه ــ فقد حدث أن تطاول فعلا على السيد رئيس الجلسة .

وهكذا تحدث تجاوزات وكلام ، ونقد ، واننى هنا أتكلم عن النقطة الاولى الخاصة بتعبير « ان هذا مسرح » وغيره ، ولقد تسامح كثيرا السيد رئيس المجلس وهو يرأس الجلسات وكان يريد على حد تعبير الدكتور محمد حلمى مراد الانضباط للجلسة كل ذلك صفح عنه ، أما الشيخ عاشور فهو يشعر فى داخله ــ وأعرب عن احساسه هذا بتقديم استقالته ــ بأنه محروم من الكلام أو انه لا يستطيع الحصول على فرصة فى الكلام ، واننى لا اقول ان هذا الاحساس صادق أو غير صادق فهو قد شرح وتكلم ودافع عن نفسه فى هذا أحسن دفاع ولكن ــ هذا هو احساسه ، واننى نائب فى هذا المجلس مايقرب من سبع سنوات ولقد كان السيد رئيس المجلس عضوا فيه ثم رئيسا لهذا المجلس ، ولم يحدث على الاقل فى هذه الفترة أن طرد عضو من المجلس ، وتحدث التجاوزات مع الكثيرين وعندما أتى الامر الى الشيخ عاشور وكان سيغادر القاعة بطبيعته لو تركتموه ولم يكن يحتاج لمن يطرده منها فقيل له « امشى اطلع بره » وهى العبارة التى يكرهها المصريون جميعا ولعل هذا هو السبب .

وأن هذا المجلس لم يتخذ مثل هذا القرار فى مرة من المرات بل حدث وقد تكون هذه هى القصة التى يريد الاستاذ على سلامة الحديث عنها أن السيد رئيس الجلسة رفع الجلسة ثم عاد بعد ذلك وسارت الامور طبيعية ولم يطرد العضو ونحن نعرف أن الموظف الصغير أو الفراش عندما يقول له المدير الكبير « اخرج برة » يرد عليه « لامش خارج بره » وتحدث ضجة كبيرة ، ونحن كمصريين لابد أن نعرف تقاليدينا وعاداتنا ، ماحدث فعلا ، فمعنى عبارة هل توافقون على خروج السيد العضو من الجلسة « هو إمشى اطلع بره » ثم يوافق المجلس على خروجه من الجلسة .

فلأول مرة يحدث أن العضو الذى يشعر بأن لديه عقدة وأنه لايمكن من الكلام وكما قال انه مضطهد ..... الخ ، واحساسه بذلك موجود بقال له « أخرج

بره » ، وبعد ذلك خرجت منه هذه الكلمة وهو خارج وقال انه لا يقصد منها أبدا اهانة وانما يقصد التنبيه .

ان طلب اسقاط العضوية يكون لفقد الثقة والاعتبار والاخلال بواجبات العضوية على ما أعتقد ، لكن اللجنة حذفت التهمة الاولى وهى فقد الثقة والاعتبار لان اللجنة بها الكثير من رجال القانون ، و يعرفون أن الثقة والاعتبار لهما شروط وتوصيف واكتفت بأنه أخل بواجبات العضوية .

ولقد تذكر ياسيادة رئيس المجلس ــ واقعة ــ وانني أذكر ذلك لنرى التجاوزات التي تحدث ــ وقد نشرت في جميع الصحف وهى أن نوابا من هذا المجلس كانوا فى زيارة ميدانية وقاموا بعمليات تهريب من بورسعيد وأحال السيد رئيس المجلس الامر الى لجنة والى الدكتور جمال العطيفي لاعداد تقرير عن أشخاص اتهموا بالتهريب ــ جريمة تخل بالشرف و بالكرامة وتفقد الانسان الثقة والاعتبار حقيقة ، والسيد رئيس المجلس أحال هذا للتحقيق وتولى الدكتور جمال العطيفي التحقيق معهم ، فهل أتى هذا التقرير الى هنا ؟ وهل عرض الامر على المجلس لكى يتبين لنا أن هؤلاء الاشخاص قد ــ هربوا حقيقة أم لا ؟ ولكن عندما يخطىء الشيخ عاشور فى كلمة أو يتجاوز فى التعبير نقول يطرد من المجلس ثم نأتى لفصله « أوتوماتيكيا » !

أرجو ألا يقاطعنى أحد ياسيادة رئيس المجلس ، وأقسم أن اللائحة توجب ذلك ، وسيادة رئيس المجلس أقدر على تصحيح هذه الواقعة ، وانني لم أقل شيئا ، انما أقول : ان الصحف قد نشرت أن هؤلاء الاشخاص قاموا بالتهريب والسيد رئيس المجلس طلب التحقيق ، والدكتور جمال العطيفي أجرى التحقيق ولم يقدم تقريرا الى هذا المجلس ليتخذ اجراء قبل هؤلاء الاعضاء انني لم أقل فى ذلك شيئا من عندى ، فلم أتجاوز ولم أقل أنهم قاموا بالتهريب ولكنني أقول أنه نسب اليهم علانية فى الصحف أنهم ارتكبوا جريمة التهريب وهذا هو الاساس ياسيادة رئيس المجلس ، لماذا يشعر الانسان بالظلم ؟ الذى ألقى بالميكرفون فى وجه رئيس الجلسة تركناه ، والذى شتم « سب » رئيس الجلسة تركناه وغيره ... الخ ، والاشخاص الذين اتهموا بالتهريب لم يحدث شىء لهم وغير ذلك من الوقائع التى يمكن أن أسرد فيها حتى الصباح ، والوزير الذى يقول أكشف لك المستور ، كل ذلك تجاوزنا عنه ثم نأتى للشيخ عاشور ونقول له « أخرج بره » .

وبعد ذلك حدثت واقعة «أرغفة العيش» وقال الشيخ عاشور ان الموضوع ــ بهذا الشكل يعتبر مسرحية .

هل الرغيف الذي أمسكه الاخ مصطفى كامل مراد المكعبر الرديء الصنع يثبت أن كل الخبز رديء ؟ وهل الخبز الذى أمر السيد وزير التموين أو طلب السيد وزير التموين أن يدخل و يوزع على الاعضاء يثبت أن العيش كله ممتاز؟ لاذلك يثبت أن العيش كله رديء ولا ذاك يثبت أن العيش كله ممتاز.

ونحن نعلم حالة العيش والناس كلها تعلم حالته دون حاجة الى أن يأتى الاستاذ مصطفى كامل مراد بزغيف من العيش ودون أن يأتى لنا السيد وزير التموين بطاولتين أو ثلاث من العيش ، وفعلا كان منظرا سخيفا ، ونحن نشكر السيد رئيس المجلس لاحتجاجه عليه .

فالشيخ عاشور وقف وقال انه بهذا الشكل يصبح الموضوع مسرحية وهذا الكلام ليس به شيئا ، وكما قال الدكتور محمد حلمى مراد ان هذا القول يعتبر دفاعا عن هذا المجلس .

وما أود قوله أن الدستور ينص على أنه لايسأل النائب عما يبديه من أفكار وآراء .. فكيف يكون ابداء الآراء ؟ ان الآراء قد تبدى بكلمة او برفع الايدى ، ونحن هنا عند اخذ الرأى نرفع ايدينا ، اذن الرأى قد يكون بالاشارة بكلمة ، فعندما اتناول أى موضوع ، اتناوله كيفما اشاء وليس لاحد دخل ، فاننى اقول ان هذا خطأ وهذا صواب بسبب كذا وكذا .

لكن لماذا وضعت هذه المادة ، وضعت هذه المادة حتى اذا ماحدث تجاوز فى التعبير او خطأ فى التعبير اوزيادة من أحد ، تحميه هذه المادة .

ولقد قال لى احد الزملاء ولااتذكر اسمه انك عضو منذ سبع سنوات وتتكلم كثيرا ، لماذا لم تخطئ ؟ فقلت له قد اخطئ ، وقد اكون لم اخطئ الخطأ الذى يستوجب اسقاط عضويتى حتى الآن ، ولكن عندما يتكلم الانسان طيلة سبع سنوات فمن المحتمل ان اخطئ فى المستقبل .

ومن المحتمل عندما يطرد الانسان من الجلسة وهو فى ثورة انفعال ان يتجاوز فى التعبير عما يقصده فى نفسه ، ثم نأتى ونطالب باسقاط عضويته ، هل هذا كلام ؟ ان هذه المادة وضعت فى الدستور لحماية النائب اذا ماصدر منه أى شيئ وهو يتكلم وهو مستفز ، وهو يقاطع فعلا .... الخ

حقيقة لا احد يقول اننى هنا لأقول يسقط الفراش الذى يقف على الباب فاذا كان هذا هو القصد فعلا فهو اهانة وتجر يح ، وهذه لا يختلف عليها احد ولكن عندما يطرد من الجلسة ولاول مرة وهو خارج من قال كلمة لا اعتقد انها تؤثر هنا قالوا ان ذلك اعتداء على النظام الجمهورى واقول لا ، لان هناك فرق بين النظام الجمهورى و بين من يشغل منصب رئيس الجمهور ية ، فهذه ليست محاولة او اى شئ ولكنها كلمة بدرت فى لحظة غضب ــ كنا نقسم على الولاء للملك ، ولكننا الآن نقسم على الولاء للوطن والنظام الجمهورى والدستور والحفاظ عليه . فمثلا عندما يقوم مجلس الشعب بالترشيح لمنصب رئيس الجمهور ية ، يستطيع ان يقف احد الاعضاء ليعلن اعتراضه على ترشيح شخص معين للرئاسة ، وعليه ان يبين الاسباب فى ذلك ، و يستطيع الشيخ عاشور ان يفعل ذلك ، وان يرشح نفسه هنا ضد رئيس الجمهور ية الذى يرشحه المجلس ايا كان هذا الشخص ، وهذا هو قمة الاعتراض ولا يوجد شئ ابعد من ذلك .

وفى الحقيقة ، هناك كلمة قالها الدكتور فؤاد محيى الدين وز ير شئون مجلس الشعب فى الجلسة التى حدثت فيها الواقعة ، ولعل هذه الكلمة تفسر لنا ما نحن فيه الآن وتفسر لنا القرار الخاطئ ــ وانا اقول القرار الخاطئ وهذا من حقى ــ الذى توصلت اليه اللجنة . فاللجنة قد اخطأت عندما وصلت الى ان ان ماتفوه به الاستاذ الشيخ عاشور هنا هو امر يستوجب اسقاط العضوية عنه .

لقد قال الدكتور فؤاد محيى الدين : « ان الاجراء الذى نلح فيه باسم حزب مصر وسرعة اتخاذ الاجراء حتى لا يعود يوما عضو الى مثل هذه الكلمات » . معنى ذلك انه ليس مقصودا ان الشيخ عاشور قد فقد الثقة والاعتبار او انه قد اخل بواجبات عضويته ــ وكيف يخل بواجبات العضوية وهو يحضر دائما جلسات المجلس ــ بل المقصود هو الا يعود نائب او غير نائب الى شئ لا يرضى الدكتور فؤاد محيى الدين .

ان فصل الشيخ عاشور من هذا المجلس له دلالة هى ان حزب مصر يقصد الى ارهاب النواب فضلا عن ارهاب الناس الذين يمثلهم هؤلاء النواب فى هذه القاعة . فالعضو يقول انه لا يقصد ، وانه لا يمكن ان يقصد اهانة رئيس الجمهور ية الذى جاء به الى هذا المجلس ، لكن اللجنة تقول له : بل تقصد وقد اهنت رئيس الجمهور ية .

ان اللجنة هى التى تخطىء عندما تصر على ان ذلك هو اهانة لرئيس الجمهورية ، وتنسى ان واجب الاحترام لرئيس الجمهورية هو امر بديهى ، وان كل عضو فى هذا المجلس يحترم منصب رئيس الجمهورية.ويحترم من يشغله .

لقد قابلت وجلست مع المئات من افراد الشعب خلال الايام الماضية ــ ومهمتى بالطبع ان انقل الى هنا رأى الشعب الذى سمعته وربما تسمعون انتم اناسا أخرين ــ فلم اسمع واحد منهم الا وهو غاضب وساخط على قرار اللجنة التشريعية باسقاط عضوية الشيخ عاشور ، او باسقاط عضوية أى نائب .

لقد استمعت الى الشيخ عاشور وهو يتحدث من على المنصة ، واقسم بالله العظيم اننى كدت ابكى ، ان لم اكن قد بكيت ، تأثرا بكلماته المخلصة التى تعبر عن هذا الشعب .

هل هذه هى « شطارة » حزب مصر ؟ ان تفصلوا الشيخ عاشور الذى نقل اليكم هنا صورة من عذاب الناس والامهم ؟ هل هذه هى الهدية التى تقدمها حكومة حزب مصر الى الشعب ؟ اذن ، فافعلوا ذلك ، وشكرا لكم .

( تصفيق ) .

**العضو حسن عيد عمار:**

الحقيقة اننى دهشت عندما رأيت الدكتور محمود القاضى ــ وهو زميل وصديق لى منذ نحو خمس سنوات وكنت احيى فيه دائما دفاعه عن زملائه من السادة الاعضاء ــ عندما رأيته يترك قضية الشيخ عاشور و يتعرض للجنة التى سافرت الى بورسعيد ، الامر الذى دفعنى الى تصحيح هذه الواقعة لاننى كنت اعايش هذه اللجنة ولا اعرف لماذا تسلط الاضواء دائما على اعضاء مجلس الشعب وعلى تصرفاتهم .

لقد كانت اللجنة فى الحقيقة تلتزم التزاما كاملا بكل الواجبات التى تقع عليها كلجنة ، وسافرت الى بورسعيد ، وعند عودتها تعرضت للتفتيش عند « البوابة » شأنها فى ذلك شأن أى مواطن عادى ، ومن استحقت عليه رسوم جمركية قام بدفعها ، وما كان موضع خلاف بين رجال الجمارك و بعض السادة الاعضاء عاد الى بورسعيد دون ان يمر.

( وهما تخلى السيد المهندس رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة ، وتولاها السيد الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس ).

وعندما وصلت بعض المعلومات عن هذا الموضوع الى لاسيد رئيس المجلس امر سيادته بالتحقيق فيه ، فتم التحقيق وثبت أن كل اعضاء اللجنة كانوا ملتزمين فعلا بواجباتهم . ومن هنا ، اقول وأوكد انه لم يكن شئ يستوجب ان يكون محل تعليق من السيد العضو الدكتور محمود القاضى وشكرا .

**العضو صلاح توفيق :**

الحقيقة ان الزميل الدكتور محمود القاضى قد عقد مقارنة ليست عادلة على الاطلاق ، بل فيها اخلال لاى تصور .. لممارستنا التى تخرج عن نطاق الانفعال تأثرا بقضايا تطرح داخل هذا المجلس ، فالشيخ عاشور ذكر انه استخدم هذه العبارة تجاه رئيس الدولة للاثارة ، وهذا امر لايمكن ان نتصوره اذ لايصح إطلاقاً ان نتناول القضايا بأسلوب يتأثر بالنزعات الشخصية ونتصور انها قضايا تخاطب رجل الشارع فنخدعه بامور تختلف تماما عما يطرح اليوم .

أما مايستشهد به الزميل الدكتور محمود القاضى من انه كان هناك موقف بينى وبين رئيس الجلسة السيد على السيد فى قضايا كانت مطروحة فهذا امر يختلف ، لانه اذا كان هناك مبرر للانفعال ، فليس هناك مبرر لان يتطاول العضو على رئيس الدولة لامور فى نفسه ، فى الوقت الذى لايعتبر فيه رئيس الدولة طرفا فى نزاع او قضية مطروحة ، وشكرا .

**العضو ممتاز نصار : ( مستقل )**

ان المادة ٩٦ من اللائحة الدخلية للمجلس تعطى الاولوية فى الكلام لاثنين ممن اثبت اعتراضهم فى الموضوع المطروح ، وفى الواقع الاحظ انه لم يتكلم احد من المعترضين حتى الآن الا الدكتور محمد حلمى مراد فقط ولقد اعترضت ايضا واثبت اعتراضى وطلبت الكلمة منذ بداية الجلسة .

**العضو محمد احمد عبد الشافى : (حزب الاحرار)**

ان هناك امتحان يمر به مجلس الشعب ، وقد مررنا بامتحان سابق وكنت احد السادة الاعضاء الذين ابدوا رأيا فى واقعة سابقة ، ومازلت مطمئنا الى سلامة رأيى فى ذلك الوقت ، ولقد واجهت الناس الذين انتقدونى لابداء هذا الرأى فى ذلك

الوقت ، واستطعت ان اقنعهم باستمرار بسلامة موقفنا كمجلس شعب يحمى هذا النظام ويحمى حقوق المواطنين ، ويمنع الثوب الابيض من ان تشوبه أية نقطة سوداء . ومن هذا المنطلق فاننى ارجو ان ننجح ايضا فى هذا الاختبار الصعب ، وسوف ننجح ان شاء الله ، لان هذا المجلس الكبير ــ وفى هذا الاطار الديمقراطى الحر ــ لا يمكن ان تقوده العواطف او الانفعالات .

لقد اهين المجلس ، ولكن متى يهان المجلس ؟ انه يهان حينما تأتيه الاهانة من خارجه ، حينما يعتدى وزير على اعضائه ، هذه هى الاهانة لان المجلس ــ ايها الاخوة ــ ليس هو هذه الجدران او هذه المقاعد او هذه الاداوات ، انه اعضاء المجلس . وبالتالى لم تصدر اهانة لهذا المجلس ولان العضو الذى نتصور اهانته المجلس يكون تلقائيا قد اهان نفسه .

اين نحن من الصور الكاريكاتورية التى نشرت فى الصحف والتى تصور السادة اعضاء المجلس ــ ياسيادة رئيس الجلسة ــ وهم يقفزون فوق السور بالشورت ؟ الم تكن هذه اهانة لاعضاء مجلس الشعب ؟ ثم الا يختلف القتل مع سبق الاصرار والترصد عن القتل الخطأ او القتل فى معركة ؟

ماذا فعل الشيخ عاشور؟ انه رجل طيب يتحدث بتلقائية ، وليست عنده أبعاد او مخططات ، و يعيش فى منطقة شعبية ويحمل معه هموم الناس ثم يأتى بها الى هذا المجلس ، وكلنا كذلك .

لقد مررت ــ ايها الاخوة ــ بمثل هذه التجربة عام ١٩٦٧ ، وكان الدكتور فؤاد محيى الدين حاضرا ، والمهندس سيد مرعى موجودا وكان الاستاذ الكبير حافظ بدوى عضوا فى المجلس ، وانعقد مجلس الامة فى ذلك الوقت بجلسة سرية وليست علنية مثل هذه الجلسة ، ولم يستطع النظام القائم فى ذلك الوقت وامام مجلس ١٩٦٤ ان ينال منى حتى مجرد اقتراح بتوجيه اللوم . كان هذا ايام مراكز القوى لان السيد رئيس المجلس فى ذلك الوقت كان هو الرئيس محمد انور السادات وكان ضد مراكز القوى ، وكان يتصرف بحكمة وذكاء شديدين فاستطاع بطريقته ان يحمينى وان يمكننى من ابداء رأيى ضد الظلم الذى كان قائما فى ذلك الوقت ، لكننا اليوم نحاسب عضوا على انفعال ، وقال امام اللجنة التشريعية اننى لم اقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية بدليل اننى استنجدت به بالامس القريب ، وقلت لابد ان يحضر السيد الرئيس .

انـنـى شـخـصيا كنت افعل ذلك فى الماضى ــ حينما كنت محار با فى محافظتى لـقد صدرت ضدى قرارت بمنعى من دخول مصالح الحكومة وانا عضو مجلس امة ، فـكـنـت انـفعل ، واحضر الى هذا المجلس منفعلا ، وكنت اعتدى احيانا بالالفاظ الـنابية على رئيس المجلس فى ذلك الوقت فيتحملنى . وكان الاعضاء يتصورون ان هـنـاك خـلافـا بـيـنـى و بين رئيس المجلس ، لكن الرجل ــ انور السادات ــ كان واسـع الافـق فاستدعانى الى مكتبة فى يوم من الايام ، وقال لى : يا بنى ، الخلاف لـيـس بـيـنـى و بـينك ، ولكنه بينك و بين المحافظ الذى يتحداك وسوف ارسل فى طـلبه الى هذا المجلس وأسوى الامور بينكما . وفعلا حضر المحافظ امام انور السادات وبحـضـور زمـلائـى اعـضـاء مجلس الامة من محافظة البحيرة وقلت للمحافظ ما قاله مـالك فى الخمر امام السيد انور السادات ، وخرجت من هذا الاجتماع اكثر خلافا مع المحافظ ، ولم ينصلح حالى معه .

مـن هـنـا استطيع القول ان الانفعالات التى يواجهها الشيخ عاشور فى دائرته الانـتـخـابية ، والمواقف الشديدة التى يعانى منها ــ كما كنت اعانى فى الماضى ــ هـى الـسـبـب فى زلـة اللـسـان الـتـى وقع فيها ، والسؤال الآن : لماذا اؤ يد النظام الحـالـى ؟ لانـنـى مـرتـاح فى دائـرتـى الانتخابية ، والوزراء جميعا متعاونون معى ، ورئيس الدولة يقدرنى وانتم تشعرون بذلك .

ايها الاخوة :

انـطـلاقـا مـن ايمانى بالنظام الحالى واخلاصى له وحرصا منى على الا تشوب الـثـوب الابـيـض ثوب انور السادات نقطة رمادية ، فيجب الا نسير اطلاقا فيما نحن نـسير فـيه الآن ، ويجب الا يقال عنا فى يوم من الايام سواء فى التار يخ القر يب او الـبـعـيد باننا قد فصلنا عضوا من اعضاء مجلس الشعب لانه قد تحدث وقال كذا ، فـالـكـلـمـة الـتـى قالها الشيخ عاشور وهى « مسرح مجلس الشعب » لايحاسب هو عـليـهـا ، ولـكـن الذى يحاسب عليها من اتى بالخبز، ألخبز المستورد هنا فى المجلس ، واقـول : انـنـى لم اشـاهـد طـيـلة عمرى مثل هذا الخبز الذى ادى الى ما وصل اليه الشيخ عاشور .

انـنـى اعترض على تقر ير اللجنة المعروض ولا اوافق على أى حرف جاء فيه ، كما انـنـى عـاتـب على اخـوانـى الـذين اشتركوا فى وضعه ، فيجب ان نحرص على

النظام بفكر مفتوح وبأفق واسع ، ويجب أن نثبت ونعمل بالكلام الذى قاله السيد رئيس الجمهورية فى أفتتاح دور الانعقاد العادى الحالى والذى يشرفنى ان اكرره على مسامعكم وذلك بخصوص الحصانة البرلمانية فقد قال السيد الرئيس «ان الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هى الكفة المقابلة لكى لا يؤخذ عضو بانزلاق كلمات عابرة او بجنوح فى التعبير» .

وانني اتسأل : ما الذى حدث ؟

اقول بان ماحدث هو انزلاق بكلمات عابرة وجنوح فى التعبير، واننى — ايها الاخوة — اطلب من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعا الى ان نحتفظ بما يكنه لنا لنا هذا الشعب من احترام لنا والا نقصر فى عضوية أى عضو من اعضاء المجلس طالما ان نواياه طيبة ويهدف الى الصالح العام .

ان هذا الامتحان سوف ننجح فيه واول من سينجحون فيه هم اخوانى اعضاء حزب مصر لانهم الاغلبية ولانهم اصحاب القواعد الشعبية العريضة ، وهم يعلمون ماذا يقول الشعب الآن اثناء إنعقاد هذه الجلسة ، فلقد كنت تلقائيا فى مؤتمر فى دمنهور لم اعد له وكان ذلك فى يوم الجمعة الماضى فقد دعانى بعض المواطنين لكى اؤدى معهم الصلاة ثم يقصون على بعد الصلاة واقعة معينة الا ان هذا المؤتمر قد انقلب الى الحديث عن الشيخ عاشور، واقول بأن الشيخ عاشور لا يهدف الى ذلك ولا نريد ان نوصله الى ذلك ، وأننا اذا ما سرنا فيما نسير فيه الآن فسوف نعمق الامور ونجعلها تأخذ اكثر من حجمها الحقيقى ، واننى اضع تحت هذا الكلام خطوطا كبيرة فالشيخ عاشور يتحدث عنه الناس والذين يقولون بغير ذلك احد امرين :

اما انهم يتجاهلون الحقائق ، او ليس لديهم علاقة بالمواطنين ، وعلى ذلك اذا ما استمر بنا الحال فيما نحن نسير فيه فسوف نضع الامور فى حجم اكبر بكثير من حجمها الذى يجب ان توضع فيه ، وفقكم الله ، وشكرا .

**العضو خالد محيى الدين : ( رئيس التجمع التقدمى )**

فى الحقيقة اننى قد صدمت فى الجلسة الماضية حينما سمعت كلمة الشيخ عاشور لكننى صدمت اليوم اكثر، سواء عندما قرأت او استمعت الى تقرير اللجنة التشريعية المعروض الآن والذى تريد اللجنة ان تعتبر فيه ان عضوا فى مجلس الشعب ابدى رأيا فى هذا المجلس قد اخل بواجباته ، ولكننى اعود واكرر بان المادة

(٩٨) من الدستور مع علمى بانه قد سبقنى عدد من الزملاء إلى الكلام فيها هى مادة واضحة فى الا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى آداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه .

وهذه المادة تتضمن امرا ملزما للكافة بما فيهم اعضاء مجلس الشعب نفسه بالا يؤاخذوا عضوا عما يبدر منه من الافكار والاراء ، وقد جاء هذا الامر مطلقا دون قيد واحد كما جاء منع المؤاخذة شاملا جامعا لكل انواع المؤاخذة فلايؤاخذ العضو جنائيا اومدنيا اوادار يا ، و باختصار فقد اعترف له الدستور بحقه فى ابداء رأيه وعدم المؤاخذة عليه .

وهذا النص فى ذاته يعطى للعضو شيئا لا يعطيه للمواطن العادى . فهو يعطى لعضو مجلس الشعب امتيازا وهو ان يخطئ ولا يحاسب على هذا الخطأ فيستطيع ان يخطئ بكلام لو قاله الشخص العادى لتعرض للمحاسبة ، وهذا الامتياز الذى قد يصدم البعض ، وفى الحقيقة دونه لايستطيع النائب ان يمارس حقه ، فالنائب من حقه ان يقترح القوانين وان يقدم اتهاما حتى لرئيس الجمهور ية وان يطالب باسقاطه ، ولذلك اعطاه الدستور والقانون هذه الضمانات .

فاذ جئنا الى ما قاله الشيخ عاشور فاننى لا اوافق على القول بأنه حكم ، لانه حتى لو كان حكما اقول بأن الحكم تعبير عن رأى ، ولذلك فالشيخ عاشور حينما قال ما قاله — واننى مع عدم موافقتى على ما قاله وعلى الاسلوب الذى قاله — فانا لا اوافق ايضا على اعتبار انه اخلال بواجبات العضو ية يستوجب اسقاط عضو ية الشيخ عاشور، فاذا كنا لا نحترم سيادة الدستور التى ترفض حتى اتهام العضو فمعنى ذلك اننا لانحترم سيادة القانون والدستور .

ان الدستور واضح و يرفض حتى اتهام الشيخ عاشور لاى رأى يقوله داخل المجلس او فى لجانه و يعطيه حق الخطأ ، والخطأ فى هذا مسموح به لكى يحرره من عقدة الخوف ، لاننا لو قبلنا ان فردا او مجموعة او رئيس الحكومة بستطيع ان يجمع رأيا فى المجلس ويحاسب العضو على أى رأى قاله فى المجلس ، فانه بذلك يتسرب الخوف الى هذا العضو ، واذا ماتسرب الخوف داخل مجلس الشعب أنتهى كل شئ و يفقد الناس الثقة حتى فى القوانين التى نصدرها لانه ربما نكون قد اصدرناها تحت ضغط الخوف .

ولذلك ومن هذا المنطلق فقط واحتراما للدستور، ارفض قرار اللجنة التشريعية ولا اعتبر ان الشيخ عاشور قد اخل بواجبات العضوية ، رغم انني لا اوافق على القول الذى قاله ، ولكننا نحن نرتكب هنا جريمة فى حق الحياة الديمقراطية وفى حياة ومستقبل هذا البلد وفى حق مجلس الشعب نفسه اذا ما وافقنا على اسقاط عضوية الشيخ عاشور بمجرد كلام قاله وقد وضح انه لا يقصد الاهانة ولا يقصد الطعن ، ولكنه اراد ان ينبه الاذهان والعضو حر فى ان ينبه الاذهان لان له الحق حتى فى اتهام رئيس الجمهورية او طلب اسقاطه ، فاذا ما طلب هذا ثم سقط هذا الطلب بالاغلبية فلا يحاكم عضو مجلس الشعب ، ولذلك فنحن ازاء هذا الموقف القانونى الدستوري نرفض مبدأ فصل الشيخ عاشور وأشكركم .

**السيد العضو ممتاز نصار: (مستقل)**

ان القضية المطروحة على حضراتكم اليوم هى قضية من اخطر القضايا التى تمر بتاريخ السلطات التشريعية جميعها وفى العالم كله وهى اسقاط عضوية عضو فى مجلس الشعب لكلمة قالها ، فلقد ذكرت فى اللجنة التشريعية ــ وقبل ان يتحدث الشيخ عاشور شارحا مواقفه ومقاصده ــ انه مع استنكارى للعبارات التى قالها الشيخ عاشور، ومازلت عند هذا الرأى ومع استنكارى لاى عبارة يكون فيها شئ من التجاوز سواء فى داخل قاعة المجلس اوفى خارجها ، كما اعود وأكرر انه مع استنكارى للعبارات التى وردت والتى نسبت للشيخ عاشور أرى ان الجزاء المناسب له هو مجرد صدور قرار باستنكار هذه العبارة مع رفعها من مضبطة المجلس ومن محاضر اللجان ، وكان هذا الرأى المناسب للعبارات التى تفوه بها الشيخ عاشور. ولقد تسأل بعض الزملاء الحاضرين وقالوا ان الذى حدث من الشيخ عاشور يشكل جريمة ، ولكننى اجبت على ذلك بان الدستور فى المادة (٩٨) لا يجيز مسألة الشيخ عاشور اطلاقا على أى عبارة من العبارات التى يقولها معبرا فيها عن آرائه وافكاره فى داخل المجلس ، ومع ذلك ومن باب الاحتياط الكلى ذكرت لحضراتكم ان القضاء هو الجهة التى تقدر ما اذا كان العضو فى دائرة حقه المنصوص عليه فى المادة (٩٨) من الدستور ام انه تجاوز عن هذا النطاق المسموح له به فى هذا الشأن .

والآن بعد ان استمعت الى التفسير الذى قاله الشيخ عاشور فى اللجنة او هنا فى المجلس من انه لم يقصد اهانة المجلس ولم يقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية

فمن المناسب والملائم لمصلحة مصر اولا ان نصدق الشيخ عاشور فيما ذكره ، وليست هناك مصلحة لاحد فى ان ننسب للشيخ عاشور انه خرج على اجماع المجلس ووجه اهانة للمجلس وللسيد رئيس الجمهورية ، فليست هناك مصلحة على الاطلاق فى ان ينسب لعضو من هذا المجلس انه اراد اهانة السيد رئيس الجمهورية بعد ان ذكر الشيخ عاشور وكرر بانه لايقصد اهانة احد وانني اضيف الى البحث الدستورى الذى قدمه الاخ الزميل الدكتور محمد حلمى مراد مواءمة بين النصين تؤكد تماما انه لايجوز اسقاط العضوية عن عضو لاى رأى يقوله فى المجلس ، فالمادة (٩٦) من الدستور تتكلم عن اسقاط العضوية عن احد الاعضاء يكون فى ثلاثة امور

( اولا )فقد الثقة والاعتبار.

واللجنة لم تشأ ان تصل الى هذا المدى ولم تعتبر ما حدث من الشيخ عاشور يشكل فقد الثقة والاعتبار.

( ثانيا ) فقد احد شروط العضوية او تغيير صفة العضو التى دخل بها انتخابات المجلس وتم انتخابه على اساسها ، وهذه ليست قائمة بالطبع واللجنة لم تشر فى تقريرها الى هذا .

( ثالثا ) الاخلال بواجبات العضو، وهل هنا فى هذه الحالة اخلال بواجبات العضوية ، وفى رأيى ان الاخلال هنا انما يتصل بالافعال لا بالاقوال ، و يتصل بالمسالك لا بالاقوال اصلا ، والا فلو اعتبر ان الاخلال بواجبات العضوية ينصرف الى الاقوال والافعال فان معنى ذلك ان يكون نص المادة(٩٨) من الدستور لغوا ، وانني انزه المشرع الدستورى عن اللغو فى أى حديث ينص عليه اويراه ، لان المادة(٩٨) تتكلم عن عدم مؤاخذة عضو المجلس عما يبدر منه من اقوال وآراء اوافكار فى اداء عمله فى المجلس اوفى لجانه .

وعندما تحدثت المادة (٩٦) من الدستور قالت « الاخلال بواجبات العضوية » والاخلال لا يكون بالقول والا لكان نص المادة (٩٨) مثلما يقول الفرنسيون Letremoue أى لا وجود هنا فالمادة (٩٨) لها مجال للتطبيق غير الاخلال بواجبات العضوية ، وهذا المجال يجب أن يكون قاصرا على الافكار والاراء فى اداء عمل العضو فى المجلس او فى لجانه ، وعلى ذلك فالاقوال التى تبدر من العضو هنا ، لا يمتد اليها نص المادة (٩٦) ولا يشملها بحال من الاحوال .

وبناء على ذلك فانني اناشد المجلس ان يتجاوز عن الاهانة التى قالت اللجنة التشريعية انها قد نالته من عبارات الشيخ عاشور بعد الايضاحات التى قالها السيد العضو المذكور، وكذلك فانني من هذه القاعة اناشد السيد رئيس الجمهورية ان يتجاوز عن الشيخ عاشور فيما بدر منه من عبارات فى هذا الشأن ، وخير لنا ياحضرات الزملاء ان يقال انه لا يوجد فى مصر نائب واحد لا يكن المودة والتقدير لرئيس الجمهورية ، لان خلاف ذلك مسألة لاترضينا ولاترضى السيد رئيس الجمهورية ، فاذا جاء الشيخ عاشور وقال انه لم يقصد اهانة لاحد فلماذا نصمم على انه يقصد الاهانة ؟! ولمصلحة من نقرر مثل هذا القرار؟!..

( وهنا عاد السيد رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة ) .

... وانني اناشدكم للتاريخ ، لان التاريخ سيحاسبنا جميعا اذ لا يجوز اسقاط عضوية عضو بسبب كلمة طائشة كائنة ما كانت ، واشكركم على حسن استماعكم .

**رئيس المجلس :**

نظرا لان عدد طالبى الكلمة كثيرون فارجو ان تكون الكلمات مركزة .

**العضو فكرى مكرم عبيد : ( نائب رئيس الحزب الحكومى )**

لقد قلت فى اجتماع اللجنة التشريعية ومازلت اقول : اننى حزين كل الحزن واعمقه واصدقه لاكثر من سبب اولا لان الشيخ عاشور رجل كان محببا الى نفسى شخصيا ، وكان قريبا الى قلبى لاكثر من سبب لانه عرف انه كان قد اضطهد ايام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، لسبب او لآخر، ولانه نبع من بين صفوف الشعب ، وجاء بصورة مشرقة وحلوة ، فكنا حريصين على وجوده فى هذا المجلس حرصنا على معنى سليم وكريم وجميل ، اما السبب الاخر لحزنى ، فهو ان عملية البتر ايا كان سببها ، فهى عملية جراحية اليمة ، لكن فى بعض الاحوال يلجأ الجراح الى البتر لانقاذ الجسم ، يلجأ الى هذه العملية المؤلمة المؤسفة ، وهو آسف وهو حزين ، كنت اود الا تتحول هذه القضية الى قضية حزبية لانها ليست كذلك ، اذ انها قضية احد الاعضاء فى هذا المجلس الموقر شذ على اجماع الباقين ، وقد استمعتم حضراتكم كما استمعت معكم الى كلمتين كريمتين من الزميلين الاستاذ عبد الفتاح حسن والاستاذ علوى حافظ ، إستنكرا فيها هذا الذى وقع استنكارا شديدا ، ووعدنا السيد الاستاذ عبدالفتاح حسن، بصفته وكيلا لحزب الوفد

الجديد، بأن يتخذ اجراء واجراء حاسما، ولكن يبدو ان السادة اعضاء الحزب لم يتفقوا في هذا الشأن، ورأوا ان يصدروا بيانا ...

(ضجة ... السيد العضو عبدالفتاح حسن يطلب الكلمة)

**رئيس المجلس:**

ان كلمة السيد العضو عبدالفتاح حسن سوف يأتى دورها بعد الانتهاء من كلمة السيد العضو، وكذلك بعد الاستماع الى كلمة السيدة العضو نوال عامر.

**العضو فكرى مكرم عبيد:**

... أننى احتكم الى مضبطة الجلسة السابقة، وفيها كلمة السيد الزميل الاستاذ عبدالفتاح حسن فى هذا الموضوع، عندما قال:

انكم اذا كنتم آسفين فنحن اكثر آسفا، وان الهيئة التأسيسية لحزب الوفد الجديد ستتخذ اجراء معينا. هذا الاجراء فى واقع الامر لم يأت لنا، ولعله لو كان قد اتى لخفف عنا من واقع الامر كثيرا، وان الذين سبقونى فى الحديث من المعارضة، رأوا الا ننفعل، واننى لن انفعل وسأتكلم فى الامر بكل الموضوعية وبكل الهدوء، ولو اننى اقول لكم جميعا كيف لا ننفعل وقد سب رئيس الجمهورية ..

(اصوات: اين هو هذا السب؟).

**رئيس المجلس:**

ارجو عدم المقاطعة، ولكل عضو ان يعبر عن رأيه.

**العضو فكرى مكرم عبيد:**

... ان من ضمن الاشياء المضحكات المبكيات ان يقال ان الهتاف بسقوط رئيس الجمهورية ليس فيه تعرض لشخصه، لكننى اقول هل عندما كنا نهتف بسقوط الاستعمار هل كنا نهتف بسقوطه حرصا على الاستعمار؟ واذا قيل ذلك لكنا امام احدى هذه المضحكات، لكن يجب ان نلغى عقولنا حتى يظن ان الهتاف بالسقوط هو حرص على من نهتف بسقوطه وهذا شئ من البديهيات والنقاش فيه لغو لا قيمة له، انما اود ان اتكلم واوضح لحضراتكم جميعا امرين: تكلموا عن سابقة فصل مكرم عبيد من هذا المجلس، وجاء فى النشرة التى وزعت

علينا فى هذا الصباح ــ ان كثيرا من اعضاء الوفد اخذوا على الوفد هذا التصرف ومع ذلك فان هذه النشرة حاولت ان تعقد نوعا من المقارنة بين ما اثاره الاخ الشيخ عاشور و بين ما اثاره الاخ مكرم عبيد ، هذا اخى فى الطبيعة وذاك اخى فى الله وفى الوطن ، فمكرم عبيد تقدم بعريضة و بكتاب اسود اتهم فيه الحكم القائم حينئذ بالخروج عن العادة و بانواع مختلفة من السرقات والاختلاسات ومن استغلال النفوذ ، ثم حقق هذا الاتهام تحقيقا هو فى حكم التاريخ ، هذا هو الرأى .

**العضو عبد المنعم حسين :**

هل كان ذلك داخل المجلس ام خارجه ؟

**العضو فكرى مكرم عبيد :**

كان هذا خارج المجلس :

**رئيس المجلس :**

ارجو السادة الاعضاء عدم مقاطعة السيد العضو فهو يسرد احداثا عاصرها .

**العضو فكرى مكرم عبيد :**

ان التاريخ معروف للجميع ، ولا غرابة فى فصل مكرم عبيد لاحداث وقعت خارج المجلس ، و يذكر استاذنا عبد الفتاح حسن انه تكلم كلاما طو يلا وجميلا فى واقعة فصل السيد كمال الدين حسين من المجلس ، ونحن لسنا بصدد هذا ، لكننى اقول انه لا يمكن عقد مقارنة بين ما اتاه مكرم عبيد و بين ما اتاه الشيخ عاشور لانها ستكون مقارنة ظالمة ، فالاول رجل ابدى رأيه ومع هذا فصل ، والثانى رجل شتم وسب وهتف بسقوط رئيس الجمهورية هذه ناحية ، وناحية اخرى تكلموا عن عقد مقارنة بين الشيخ عاشور و بين المرحوم عباس العقاد وانني اقول ان عباس العقاد وقف فى هذا المجلس وقال : « سنسحق اكبر رأس تعتدى على الدستور» وهو قول حق ، وهو قول كريم ، ولكن عقد المقارنة بين عباس العقاد و بين الشيخ عاشور اظن انها ايضا مقارنة ظالمة واذا جازت هذه المقارنة ، فهل تجوز المقارنة بين الملك فؤاد الايطالى ، الالبانى ، التركى ، و بين انور السادات ابن القرية المصرية ، الذى اعاد لهذا البلد حريته وكرامته .

( تصفيق ) .

ان مثل هذا القول فيه اعتداء ليس على التاريخ فحسب ، بل فيه اعتداء على القيم السياسية لهذا الوطن ، لذا اود ان اقول الآتى : لا خلاف بين اعضاء هذا المجلس فى ان جريمة ما ، قد وقعت ، وان امرا ما قد حدث ، كل الخلاف بين الغالبية ، كما هو واضح ، و بين بعض السادة المعارضين هو فى مدى العقوبة ، فأى عقوبة توقع على الشيخ عاشور؟ فى ظنى كما قلت فى اللجنة التشريعية مرة او مرتين وقد نشر هذا انه لا بد من اخذ موقف حازم لاننا فى حالة حرب ، وحرب لا هوادة فيها ، فى الداخل وفى الخارج ، نحن اعضاء مجلس الشعب جنود لهذا الوطن وجنود لقائد هذا الوطن ، لا لاننا نعبد شخصا ولا لاننا نزيد من قيمته ، بل لان هذا الوطن فى حاجة الى كل التضامن الممكن ، الى كل القوة والوحدة ، فلهذا ارجوكم جميعا ، وارجو ايضا اخواننا المعارضين ان يكونوا عند حسن ظن هذا الوطن ، وان يصدر القرار اجماعيا لاسقاط العضوية عن السيد العضو الشيخ عاشور.

( تصفيق ) .

**العضو نوال عامر:**

اننى طلبت الكلمة للرد على مايقال من ان الشيخ عاشور عندما اراد ان يعبر عن آلام الجماهير كانت لاتعطى له الفرصة لذلك ، ومن هنا ايضا سمعت من يردد انه عندما يريد حزب مصر ان يسقط العضوية عن احد الاعضاء فانه يسقطها ، واننا فى هذا الشأن يجب ان نؤكد ان هذا المجلس بجميع انتماءاته الحزبية يعلم تماما و يلم الماما كاملا بمشاكل الجماهير، وهو قادر على ان يعبر عن آلامهم وآمالهم ايضا .

ومن هنا اقول ان حزب مصر يعمل دائما من اجل الجماهير، وان الجماهير تعلم تماما انها عندما انتخبت النواب الموجودين حاليا بجميع انتماءتهم الحزبية ، تعلم انهم قادرون تماما على التعبير عن آمال الشعب وكوننا ـــ وقد حملنا امانة تمثيل الجماهير، وشرفنا بالعمل على حل مشاكل مواطنى أى دائرة من الدوائر الانتخابية ـــ هل يجوز ان نهتف هنا بسقوط السادات ؟! بالقطع اقول لا ، بل وترفض الجماهير ذاتها ، بشدة ، التعرض لشخص السادات كرمز، لانه لولا السادات ، ما كانت هذه الافكار المتباينة ، وهذه الجلسات ، وهذه المناقشات الديمقراطية التى تتبارى فيها جميع الاحزاب للدفاع عن قضية حتى نصل الى

الاقتناع وقمة الديمقراطية انه عندما يقتنع نواب حزب مصر بأى رأى ، حتى ولو كان مخالفا لرأيهم ، فانهم يوافقون عليه ، طالما يحقق ذلك الرأى المصلحة العامة ، وذلك فى سبيل مصر ، وفى سبيل مصر ، وفى سبيل زعيم مصر ، ويجب الا نغفل كذلك ان حكومة حزب مصر تعمل جاهدة على ان تذلل مشاكل الجماهير وكلها مشاكل متراكمة منذ عام ١٩٦٢ ، فمشكلة الاسكان وازمة المواصلات وغيرها يرجع تاريخها الى ما قبل ذلك ، و يعلم نواب حزب مصر وتعلم الحكومة كذلك تماما العلم مدى معاناة الجماهير إزاء هذه المشكلات ، ولو استعرضنا اعمال الحكومة لتبينا انه ذللت الكثير منها ، وبهذه المناسبة يجب ان ننوه الى طلبات المناقشة وطلبات الاحاطة والاسئلة المقدمة من عدد كبير من السادة الاعضاء ، بهدف الوصول الى حلول جذر ية لهذه المشكلات وموافقة الحكومة على معظم هده الحلول فلا يجوز للسيد العضو الشيخ عاشور عندما يقف ليدافع عن نفسه ـــ ان يتذرع بالقول انه تعمد الهتاف ليلفت الانظار الى انه لم يتمكن من التعبير عن رأى الجماهير .

اقول للشيخ عاشور لقد خانك التوفيق هذه المرة ، وما كان يجب عليك أن تتخذ مثل هذا الامر ، لتعبر عن آراء الجماهير ، وان الجماهير من هذا الامر براء . واننى أقرر هنا وبملء فى أن الشيخ عاشور لم يوقع على طلب احاطة أو منع من الاشتراك فى اية مناقشة ، وكثيرا ما اخذ الكلمة بمجرد طلبها ، فلا يجوز له اليوم ان يبرر خطأه بقوله تأثره بمعاناة الجماهير ، لانه ما من نائب من نواب هذا الشعب ـــ خصوصا نواب حزب مصر ـــ الا و يلمس مشكلات الجماهير و يعمل على حلها فى حدود الامكانات المتاحة و بالطر يقة المرسومة لائحيا ، فنحن جميعا هنا من اجل الجماهير وهى ليست حكرا على حزب دون اخر ، من هنا اقول عندما تسرع الزميل الشيخ عاشور وانفعل وانزلق لسانه ، قام الوفد الجديد واستنكر كذلك حزب الاحرار الاشتراكيين ، وايضا حزب التجمع التقدمى والآن و بعد مضى مدة على ذلك الاستنكار الاجماعى ، اخشى ان تفتر الواقعة او تتغلب العاطفة ، لكن ونحن نرسى قواعد الديمقراطية والثقة واحترام الدستور وشخص ورمز رئيس الجمهور ية يجب الا تطغى العاطفة او الانتماءات الحز بية على قدسية هذه القواعد والتمسك بها .

لكل ذلك ارجو السادة الاعضاء الموافقة على تقر ير اللجنة التشر يعية حرصا على عمل المجلس وعلى وضع زعيم الامة العر بية والقائد الملهم الرئيس انور السادات الذى اتاح لنا و بافكارنا المختلفة ، ان نأتى الى هنا .

**العضو علوى حافظ :**

اننى لم اطلب الكلمة الآن لكى اعبر عن رأى فرأيى قد عبر عنه السيد الزميل رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ، ولكننى طلبت الكلمة لتصحيح واقعة جاءت على لسان الاخ الزميل فكرى مكرم عبيد واود ان اوضح له اننى فى الجلسة الماضية قد عبرت عن كل مشاعر الحزن والالم التى شعرت بها عندما استمعت الى الالفاظ التى نطق بها الزميل عاشور محمد نصر ، ومازلت عند مشاعرى هذه ، ولذلك اود ان اقول للاخ الزميل فكرى مكرم عبيد ان انور السادات ، الرئيس الديمقراطى الذى اعاد لمصر الحرية والديمقراطية والكرامة والكبرياء الوطنى عز علينا من ان نحميه بمخالفة دستورية . ان القرار الذى اتخذته اللجنة التشريعية فى شأن الزميل عاشور محمد نصر يمثل مخالفة دستورية وبالتالى فاننا لا نقبل ان يلصق بهذا المجلس الموقر أية مخالفة دستورية .

لقد شعرت منذ بداية هذه الجلسة اننى لست فى مجلس نيابى ، ولكن فى محكمة تحول النواب فيها قضاة لمحاكمة احد الزملاء على عبارات وردت على لسانه من فوق منبر هذا المجلس الموقر الذى يحصن كل كلمة تخرج من فم كل نائب .

**رئيس المجلس :**

اود ان استرع نظر السيد العضو الى انه طلب الكلمة لتصحيح واقعة .

**العضو علوى حافظ :**

وكلمتى تعنى ذلك ، اخيرا اود ان اقول اننى مازلت عند مشاعر الالم والحزن التى انتابتنى فى الجلسة الماضية نتيجة للالفاظ التى نطق بها الزميل عاشور محمد نصر ، الا ان حزنى زاد عندما وجدت اللجنة التشريعية قد اتجهت فى قرارها الى مخالفة دستورية تقضى بطلب فصل العضو المحترم عاشور محمد نصر ، وشكرا .

**السيد وزير الاعلام والثقافة :**

لى تعقيب بسيط على التفسير الذى استمعت اليه طوال هذه الجلسة دفاعا عن حق العضو فى ابداء الرأى وابداء الفكر فى هذا المجلس ، وقد يعز على أى مثقف وعلى أى برلمانى ان يعتبر السب غاية ، او ان يعتبر الانزلاق والاسفاف فكرا ، ان الاخذ بذلك يعتبر اهانة للفكر والرأى معا ، ولهذا فالدستور عندما اراد ان يحمى الفكر ويحمى الرأى لم يكن فى قصد المشرع ابدا ان يحمى الاسفاف ولا ان يحمى الهبوط الى مستوى السوقة فى التعبير عن الرأى والأفكار .

اردت بكلمتي هذه ان يكون الامر واضحا امام مجلس الشعب الموقر حتى لا ننزلق الى تفسيرات تقر هذا الانزلاق الخطير فى الدفاع عن شئ بعيد عن الرأى ، والدفاع عن فكر ابعد ما يكون عن التعبير عن رأى يحترمه المجلس ولهذا اردت ان يكون هذا ثابتا فى مضبطة المجلس حتى لا نخطىء الطريق الى فهم الدستور .

( تصفيق ) .

العضو عبد الفتاح حسن : ( حزب الوفد الجديد )

على واجب ازاءكم ان اوجز كلمتى قدر استطاعتى فلا اكرر شيئا مما استمعت اليه ، ولكن استأذنكم قبل ذلك أن اصفى وضعا حيث استمعت من الاخ المفضال الاستاذ فكرى مكرم عبيد ما سمعتوه ، ومن واجبى إزاءكم وقد استمعتم الى كلمتى التى تشرفت بقولها فى جلسة ٢١ من مارس الماضى ، اذ قلت ما قلته ، ولو اردتم ان اكرر فلن استطيع الا ان اؤكد كل كلمة وكل حرف ذكرته من قبل ، قلت لكم ما حاصله ان الاهانة ليست اسلوبا وليست وسيلة للتعبير ، وهذا ما اكرره اليوم ، وقلت انه ينبغى على كل حزب سياسى ، بل وعلى كل فرد ان يتجنب ان يكون الاعتداء باللفظ وسيلة للاعراب عن فكر او رأى ــ الى اخر ما قلته ــ و يكاد اخى الاستاذ فكرى مكرم عبيد ان يطالبنى بان انجز ما وعدت ، فلكى اطمئنه اقول انه لا يوجد خلاف وانما التزام بتطبيق لائحة النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد . الم تسمعوا منى حضراتكم اننا سنسأله هناك فى حدود لائحة النظام الدخلى للحزب ، تلك اللائحة التى اقرتها اللجنة السياسية ، ونحن لا نستطيع ان نخالف امرها ، وتنص المادة السابعة من النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد على ما يأتى :

« لا يجوز للعضو التحدث باسم الحزب الا بناء على تفويض من الرئيس والا اعتبر الحديث صادرا عنه بصفته الشخصية ، ويجب ان ينبه محدثه الى ذلك » .

**لذلك قلت لحضراتكم ان ما صدر عن السيد العضو عاشور محمد نصر انما صدر عنه بصفته الشخصية . لان لنا متحدثا باسم المجموعة البرلمانية هو اخى الفاضل الدكتور محمد حلمى مراد ، وحين دعانى السيد رئيس المجلس الى التحدث استأذنت اخى واسمحوا لى ان اشكره فى انه استجاب لما استأذنته فيه لانه ينبغى ان اقدم على ذاتى من اخترناه رئيسا للمجموعة البرلمانية . لم يكن اشفاقا فى الكلام وانما التزام بواجب فى ان يتحدث من هو منوط به ان يتحدث على التفصيل الذى سمعتوه .**

والمادة الثامنة من النظام الداخلي للحزب تنص على انه : «لا يفصل عضو من الحزب الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية الهيئة العليا بعد دعوة العضو للحضور امام الجمعية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لسماع دفاعه شفويا او كتابيا» لذلك نحن لم نتأخر لحظة ، وانما دعونا العضو للمثول اولا بسرعة امام الهيئة العليا واختصاصها لايتجاوز اللوم او الوقوف عن مباشرة عمله الحزبى ، ولكن الجمعية العمومية للحزب وحدها التى تملك حق البت فى شأن فصل العضو من الحزب بناء على توصية الهيئة العليا . من ذلك يتضح اننا لم نتأخر فى دعوة السيد العضو للمثول امام الهيئة العليا للحزب ، ومن ثم فلامدعاة الى ان نكون موضع لوم من اخى فكرى مكرم اننا لم نتأخر. واننى حين تحدثت هنا كنت ملزما ان اكون صادقا مع نفسى وامينا معكم .

تبقى المسألة الرئيسة والتى ينبغى ان يكون الرأى فيها موحدا . هل العبارة التى صدرت من السيد العضو عاشور محمد نصر فى حق المجلس تعتبر اهانة للمجلس ؟ وهل الهتاف الذى صدر منه على الوجه الذى صدر يعتبر مما يوجب اسقاط العضوية عنه ؟ هذه مسألة ينبغى ان ترتفع بالسيد الرئيس الى مكانته فى قلوب المصريين جميعا ، فلا يجوز ابدا ولا نسمح اطلاقا ان يحتكر رئيس الدولة لحزب من الاحزاب . هو للجميع ، و ينبغى ان يكون للجميع ، نتنافس على حبه ، وعلى تقديره ، وعلى اجلاله ، ولكن لا نتنافس ابدا على ان يقال ان السيد الرئيس هو لحزب دون آخر ، هو لنا كما انه لحزب مصر ولغيره من الاحزاب الآخرى . لذلك اناشدكم الا يكون الكلام دائرا حول ان يكون رئيس الدولة حكرا على حزب دون اخر ، هو عنوانها هو رمزها ، هو فخارها هو المتحدث باسم الشعب واسم الدولة . ايمكن ان يأتى زمن يقال فيه ان رئيس الدولة — ايا كان اسمه وتاريخه — لاناس دون الآخرين ؟ لا ، اذن حين تحدث السيد العضو عاشور محمد نصر ، هل تحدث باسم الحزب ؟ وهل تحدث باسم المجموعة البرلمانية ؟ هل فوضناه فى ان يقول ما قال ؟ لم يقل هذا ولم نقره على ما فعل . وقلنا ما قلناه ، فماذا يطلب منا اكثر من ذلك ؟

وتبقى المسألة الرئيسية التى هى سؤال ينبغى ان يتطلب جوابا صائبا عليه ، وعلينا ان نجيب : هل ما صدر عنه يعتبر اهانة ؟ انى لا ابرره ، ولا اقول انه كان ينبغى ان يقول ما قال ، فعندما ذكرت فى جلسة ٢١ من مارس الحالى ولا اود ان اكرر ، بل اذكركم بان الذى يتشرف بالحديث اليكم اليوم هو نفسه الذى شرف

بالحديث اليكم وحظى برضاكم و بترحيبكم بما قال . الم يكن من بين مما قلت فى جلسة ١٢ فبراير من عام ١٩٧٧ هذه العبارة التى اكتفى بذكرها دون سائر ما قلت ، الم اقل لحضراتكم فى مضبطة تلك الجلسة وهى التاسعة عشرة والمنعقدة فى ١٢ فبراير عام ١٩٧٧ فى الصفحة التى سجل فيها حديثى وهى الصفحة التاسعة عشرة :

« ان السيد كمال الدين حسين عضو فى مجلس الشعب ومن حقه ان يستخدم مادة ما ، مخطئا او معيبا ، متصورا انها الحق ، و بالتالى لو كان قد قال تلك المعانى التى جاءت فى رسالته فى هذه القاعة ما كان يمكن لاحد ان يمسه بشئ لان لدية حصانة للاراء والاخطاء ، بل كان يدور بيننا و بينه نقاش نصحح فيه الاخطاء ، انه يعلم هذا ولا يغيب عن وعيه ، ولكنه لا يريد أن يخاطب مجلس الشعب ، وأنما يريد ان يخاطب الاخرين الذين يمكن أن يثاروا فى وقت كما قلت لكم الفتنة فيه قد خمدت ولكن النار تحت الرماد ، قلت لكم هذا واكرره اليوم على مسامعكم ، ولا أظن انه قد غاب عن وعيكم ، وهذه سابقة لهذا المجلس وفى شأن عضو آخر اتخذتم بالنسبة له قرار كنت من بين الموافقين على اتخاذه ولست نادما على اية كلمة قلتها فى هذا المجلس بل يشرفنى بأنى قلت ما قلت فى جلسة ١٢ فبراير عام ١٩٧٧ ، ولا أقول تملقا ان رئيس الدولة مازال فى قلبى كما هو فى قلوبكم ، مازلت احترمه واجله وارفعه الى قدره ولكن باسلوب اخر. هل رفع رئيس الجمهورية الى مقامه وقدره يكون بتثبيت معنى تسلل منه صاحبه و يقول « انا لا اعتذر لانه لم يقع منى ما اقصد به الاهانة » هذا اوقع . هذا ادعى الى ان يقوله . فان صرفتموه الى اعتذار اصرفوه ، وان صرفتموه الى تسلل من كلام اصرفوه ، ولكنه انه لم يقصد ان يهين رئيس الدولة الذى هيأ له الجو والمناخ الذى جاء به كما جئنا جميعا من انتخابات حرة . مازلت اقول حتى هذه اللحظة انه لولا المناخ الحر الذى اجريت فيه الانتخابات ماعرف مثلى طريقه الى مجلس الشعب ، قلت ذلك واقول ، والسؤال الآن هو:

هل حل ما كتب علينا ان نواجهه يكون عن طريق اسقاط العضوية ؟ ام انه احجى ان يقال ان الذى وقاله الشيخ عاشور مما يحميه الدستور واللائحة الداخلية ، لان الدستور لا يحمى الشئ السليم ولا يحمى الصواب . وانما يحمى الخطأ ــ خطأ الاقوال لا الافعال ــ ، هبوا ان انسانا صفع انسانا آخر داخل المجلس فانه لا يحمى ، هبوا ان انسانا تعدى على رئيس الدولة بالقول الجارح او النابى

خارج المجلس لايحمى ، اما يقال هنا فى المجلس فاقول لحضراتكم ان هذا النص وهذه المذكرة التى حاولنا ان نقدمها لتكون تحت نظر السيد رئيس المجلس ونظركم كوثيقة وليس كنشرة توزع ، فنحن لانقر توزيع شئ على الاعضاء قبل انعقاد المجلس ، وانما الوثيقة ينبغى ان تقدم الى السيد رئيس المجلس ، وقد قدمت وقال زميلى الدكتور محمد حلمى مراد انه يرجو اعتبارها وثيقة مقدمة يشار اليها فى المضبطة .

**رئيس المجلس :**

انى استفسر من السيد العضو عبدالفتاح حسن ، هل الوثيقة قدمت لى ؟

**العضو عبدالفتاح حسن :**

نعم .

**رئيس المجلس :**

متى قدمت هذه الوثيقة ؟

**العضو عبدالفتاح حسن :**

منذ بداية الجلسة .

**رئيس الجلسة :**

لمن قدمت ؟ لقد قدمت اثناء كلمة السيد الدكتور محمد حلمى مراد فقط ، ولم تقدم لى ، وقد تسلمتها الامانة العامة بناء على الكلمة التى قالها بانها تضم وثيقة ، اذن لم تقدم الى رئيس المجلس .

**العضو عبد الفتاح حسن :**

عندما اقول بأن هذه الوثيقة قدمت لرئيس المجلس ، فلا اقصد اننا نعطيها للامانة العامة ، اننى اقصد ان الزميل الدكتور محمد حلمى مراد وهو يتحدث و يشير . . .

**رئيس المجلس :**

لقد طلب اثباتها فى المضبطة وهو يتحدث ولكننا اتفقنا على مبدأ ، اللهم الا اذا كنتم ترون تغيير هذا المبدأ فانه يمكن تغييره حتى نكون واضحين .

**العضو عبد الفتاح حسن :**

نحن لا نغير انفسنا ...

**رئيس المجلس :**

انني لا اقول انكم تغيرون انفسكم ، ولكن اذا كان المبدأ يتغير كموضوع فانه يمكن تغييره و يصبح من حق كل عضو ومن حق كل حزب ان يوزع ما يراه ...

**العضو عبد الفتاح حسن :**

لا ... نحن لا نقر ذلك ...

**رئيس المجلس :**

هذا ما نقوله ، ولكن الامر هو ان السيد العضو قد ذكر ان الوثيقة قد قدمت لرئيس المجلس ولكنها قدمت اثناء انعقاد الجلسة .

**العضو عبد الفتاح حسن :**

... اقول لحضراتكم ان هذا جهد متواضع قصدنا منه ان اهل الفكر او اهل البحث القادرين على معاونتنا بمدد من الفهم ، وقد التمسنا وضع هذا الفهم — وهذا هو قصار جهدنا — فى بحث بعيدا عن الشيخ عاشور و بعيدا عن أى انسان ، لان المسألة اصبحت الآن ليست مسألة خاصة بالشيخ عاشور وانما خاصة بمسألة اهم من الشيخ عاشور مضروبا فى نفسه مليون مرة ، لماذا ؟ ...

لاننا نقول هل القول الذى يمكن ان يرد على لسان عضو داخل المجلس ولو كان خاطئا ، لان النص لايحمى الا الخطأ ، أيكون مما تسبغ عليه الحماية تمكينا للغاية والهدف من هذه الحصانة ام لا ؟ جواب مثلى ... ( نعم ) ولذلك فاننى ارفض التقرير الذى اوصى بفصل او اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور محمد نصر وشكرا .

**رئيس المجلس :**

مازال فى قائمة المتحدثين حتى الآن مايقرب من عشرين عضوا منهم السادة حافظ بدوى ، يوسف نصار ، الرفاعى التليس ، عادل عيد ، ابو العز الحريرى ، مصطفى كامل مراد ، الدكتور السيد على السيد .

وانني ارجو من السادة الاعضاء عدم مغادرة القاعة لان لدينا مشاكل تهم الجماهير مثل مشكلة التموين لابد ان يناقشها المجلس ، والا سنضطر لعقد جلسة مساء اليوم .

( ضجة بعدم الموافقة على عقد جلسة مسائية ) .

**العضو محمد خليل حافظ :**

انني اقترح اقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع بعد الاستماع الى كلمة الزميل الاستاذ حافظ بدوى حتى ننتهى من هذا الموضوع بحيث تستمر الجلسة فى بحث مشاكل الجماهير الحقيقية ونستمر حتى نبحث مشاكل التموين فى مصر.

**المهندس وزير الزراعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية :**

اود ان اتحدث ليس بصفتى وزيرا ، ولكن بصفتى عضوا بالمجلس .

**رئيس المجلس :**

لابد من الرجوع الى احكام اللائحة الداخلة للمجلس والسوابق البرلمانية فى هذا الامر، وحتى يتم ليتفضل السيد حافظ بدوى بالقاء كلمته .

**العضو حافظ بدوى (رئيس اللجنة التشريعية) : [1]**

كنت ارجو التحدث فى اربعة امور:

الامر الاول : الا اقف هذا الموقف فان الشيخ عاشور له صلته الوثيقة باهلنا فى الاسكندرية ، وعن هذا الطريق عرفته منذ سنوات طويلة ولكنها راية الحق والعدل ورسالة الامانة والوفاء علينا ان نؤديها قبل أى انسان مهما كان ، فان القاضى لايمكن ان تأخذه عاطفة اذا ما وقعت الواقعة .

---

(١) حافظ بدوى .. كان يسمى حافظ الميثاق لانه كان يحفظه فى عهد الرئيس عبدالناصر، وفى عهد السادات كان ساعده الايمن فى انقلاب مايو ١٩٧١ ، وتولى رئاسة المحكمة التى حاكمت اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والاعضاء البارزين فى الاتحاد الاشتراكى وكان سيف السادات فى مجلس الشعب ضد معارضى حكم السادات ، وقد أصبح فيما بعد رئيس مجلس الشعب وعضوا بارزا فى حزب الحكومة .

( ثانيا ) ان ما بذل وما قيل عن محاولة تغيير القصد كنت ارجو ان يكون صحيحا ، ولكن جريمة الاهانة تتطلب قصدا جنائيا عاما ولا تتطلب الا توافر شرطين : الشرط الاول العلانية ، والشرط الثانى ، الالفاظ التى وقعت بها الاهانة ، وان المادة ١٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنص فى فقرتها الاولى والثانية توضح ذلك تماما .

انتقل بعد ذلك الى عبارة أستأذن ـــ ولو ان البعض قال بعدم تلاوتها ـــ لكنى أرى ان الضرورة ملحة ، فان المذكرة التى اشار اليها السيد الدكتور محمد حلمى مراد تنص فى الصفحة الثالثة عشرة على مايلى : « ان طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور لما هو مسند اليه من اقوال بجلسة ١٩٧٨/٣/٢١ يعتبره حزب الوفد الجديد امرا بالغ الخطورة لانه اذا تم فسوف يحمل فى ثناياه تهديدا سافرا من جانب حزب مصر العربى الاشتراكي المسيطر على مجلس الشعب باغلبيته الساحقة لكل من يجرؤ من احزاب المعارضة على رفع صوته بالنقد لاجهزة الحكم اذ لايكفى ان ينفلت لسان العضو حتى عن غير قصد ، ونتيجة لثورة غضب او استفزاز مقصود ليصبح العضو الضحية الثالثة بعد كمال الدين حسين والشيخ عاشور . . . . الخ » .

أرى ان هذه العبارة لها خطورتها ، فان مجلس الشعب ليس له ضحايا وان هذه القاعة التى تعتبر القدوة للشعب كله لا يمكن ان يتصور ان يحدث فيها ما حدث . وكان التركيز كاملا على انه طبقا لنص المادة ( ٩٨ ) من الدستور بعدم مؤاخذة اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من آراء وافكار ، وهذا حق . وقد اوضحنا فى الصفحة الرابعة من التقرير ، ما هو الرأى ؟ وما هو الفكر ؟ . فهل كان الشيخ عاشور يتحدث عن رأى ؟ . . . وهل كان يتحدث عن فكر ؟ هل كان يتحدث فى قضية ؟ من عجب ان ذلك ليس كذلك ، ومن عجب اكثر ان تذكر المذكرة : « ومن المعلوم ان رفع المسئولية عن النائب لا يمتد الى الافعال التى يرتكبها » ارجو ان ننبه الى هذه العبارة التى جاءت بتفسير استاذ من اساتذة القانون نجلهم ونحترمهم ، ولكن كيف يمكن ان يتصور هذا القول ، هم يقرون ان هناك مسئولية ، ولكن رفع هذه المسئولية عن النائب لا يمتد الى الافعال التى يرتكبها ، كالاعتداء بالضرب داخل المجلس او لجانه مع زميل ، او اطلاق اعيرة نارية . هنا فقط ترتفع المسئولية . اما القول فلا يمكن ان ترتفع به المسئولية ولا ادرى أيمكن ان ننتظر . . .

**رئيس المجلس**

لقد وضحت وجهة نظر اللجنة التشريعية ، كما بينها السيد العضو حافظ بدوى .

**العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :**

.... ولكن .... ودائما

جراحـــات الســـنان لها التئـــام

ولا يلتئـم ماجرح اللســـان

احـــذر لســـانك ايها الانســـان

ليلـــدغنـــك انـــه ثعبـــان

فاللســـان دائما أخطاؤه اكثر من السنـــان .

لقد ذكر فى كثير من القول على لسان خالد محيى الدين وعلى لسان بعض السادة الاعضاء ان رئيس الجمهورية يمكن ان تنتقد تصرفاته ، وان تناقش بياناته ، ولا اريد ان اعيد ماذكرناه فى الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة من تقرير اللجنة التشريعية من تفسير واسع لذلك ، بل لقد جاء فى التقرير بالنص — وأستأذن فى ان اقرأ فقرة واحدة من هذا التقرير — فقد جاء فى الصفحة الرابعة رقم ( ٨ ) الفقرة الثانية مايأتى :

« رئيس الجمهورية رغم موقعه فى قمة سلطات الدولة ليس فوق الدستور او القانون فتصرفاته فى شئون الدولة و بياناته المتعلقة بسياستها العامة قابلة للمناقشة الموضوعية والنقد البناء فى حدود الدستور والقانون ، الا ان مناقشة ونقد بيانات رئيس الجمهورية عن السياسة العامة للدولة ، وتصرفاته فى شئونها العامة ، يجب ان تتم فى اطار الاساليب الدستورية والقانونية المقررة لذلك ، ولا يجوز ان تخرج هذه المناقشة أو هذا النقد بأى وجه ، وعلى أية صورة عما يجب ان يحاط به رئيس الجمهورية كرمز للدولة ، وكرئيس للشعب من هيبة ، وتوقير واحترام ، يليق بكرامة وعزة الشعب الذى اختاره لرئاسته » .

اذن فرئيس الدولة ليس فوق المساءلة وليس فوق الدستور، وليس فوق القانون ، ولكن ماشأن رئيس الدولة بما كان يدور فى هذه الجلسة ، واقول للاخ

الدكتور محمود القاضى ان ذلك لا يعتبر ارهابا ، ولقد استمعت الى كلمة — ارجو ان اعبر عنها — من احد الزملاء الاجلاء الذين عارضوا و يعارضون دائما ، ودائما له نقد ، وكنا نختلف دائما فى الرأى كثيرا ، الا ان له محبته لان له فى الاصل زمالته ، فحينما رأى الورقة توزع سمعته يقول انه اول الموقعين وهذا رأى ، وما قيل لا يمكن الدفاع عنه ، ولقد ذكر الاخ الاستاذ ممتاز نصار امرا اليوم وذكره فى اللجنة : انه لا يجوز ان يكون المجلس مجنيا عليه وحكما وهو استاذنا فى القانون ولكن ما قوله فى نص المادتين ١٠٤ و١٠٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

فالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ... »

والمادة ١٠٧ من ذات القانون تنص على انه « ... للمحكمة ان تحاكم من تقع منه اثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها اوعلى اعضائها أو احد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالعقوبة ... » .

والمادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا وقعت جنحة او مخالفة فى الجلسة ، يجوز للمحكمة ان تقيم الدعوى على المتهم فى الحال ، وتحكم فيها بعد سماع اقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .. » .

اذن فهذا ليس قياس ، فالمحكمة الجنائية لا يمكن ان تحاكم العضو عما يصدر منه هنا فى هذه القاعة ولكن المجلس ، والمجلس وحده ، هو الذى يختص بالفصل فيما يبدر من اعضائه من اقوال ، ولا اود ان اتحدث كثيرا ، ولكن اقول كلمة اخيرة تعقيبا على ما ذكره الاخ الكبير الاستاذ عبدالفتاح حسن من ان الرئيس انور السادات ليس وقفاً على حزب ، ولكنه قائد لامة وزعيم لشعب والذى يسعده دائما ان يقول انه كبير للعائلة المصرية ، ولذلك فاننى اؤكد للسيد الزميل ان تقاليدنا وقيمنا ومبادئنا وكل تراثنا فى الحياة تمنعنا بان نهتف بالسقوط الذى لا يمكن ان يؤول بقصد حسن النية ، وهل يمكن ان يهتف بالسقوط تبيانا لحسن النية ، او لمجرد الاحترام والتحية ؟

ان الهتاف بالسقوط اهانة ، وقد أكد هذا المعنى ما ورد على لسان الزميل الفاضل والسادة الاعضاء ، واذا كان الامر كذلك فلماذا يمكن ان يكون عليه الجزاء كما تساءل الزميل فكرى مكرم عبيد ؟ واننى لا ار يد ان اردد هذا القول لانه

امر واضح تمام الوضوح . ان ماحدث سابقة خطيرة اذا تجاوزنا عنها فماذا يمكن ان نفعله اذا ماتم اعتداء على اية هيئة فى الدولة ، او على رئاسة فى مؤسساتنا او محاكمنا او شركاتنا ؟ اننى اعتقد اننا اذا تجاوزنا عن هذه السابقة فيمكن ان يقال بعد ذلك ان رئيس الدولة قد تجاوز، و بالتالى سيكون على أى فرد آخر ان يتجاوز، ولذلك فاننى ارجو من المجلس الموقر الموافقة على تقر ير اللجنة التشر يعية ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**العضو عادل عيد :**

ان ماحدث من الزميل الشيخ عاشور فى الجلسة الماضية كان امرا مفاجئا ومؤسفا ، وأثار غضب كافة الاعضاء ،ولا اعتقد ان احدا يختلف معى فى هذا اننى شخصيا كنت ومازلت من بين الذين ساءهم سماع تلك العبارات التى رددها الشيخ عاشور والتى لم يكن لها مقتضى ، لذلك فاننى غضبت وخرجت من الجلسة مستاء وقلت اننا اعضاء المعارضة جديرون بان نبدى رأينا فى مثل هذا التصرف ، حتى لاتختلط الامور فى اذهان البعض بقصد او بغير قصد ، كما قلت ان من حقنا ان نعارض وان ننتقد حتى تصرفات السيد رئيس الجمهور ية ونحن نفعل ذلك ، ولكن يجب ان يكون معروفا لدينا ان هناك فارقا بين ان نعارض التصرف او ان نعارض الحكومة و بين ان نعارض نظام الحكم ذاته ، لذلك فانه بمجرد ان عرض الزميل صلاح توفيق التوقيع على طلب اسقاط عضو ية الزميل الشيخ عاشور بادرت الى ذلك لاننى كنت ومازال غاضبا ومستاء من تصرف الشيخ عاشور، وقلت كما قال زميلنا الاستاذ حافظ بدوى ان التصرف الذى بدر منه لايمكن الدفاع عنه لكن صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال : « لايقضى القاضى وهو غضبان » .

ولذلك فاننى اود ان اوضح اننى وقعت على طلب اسقاط العضو ية وانا فى ثورة الغضب ، ولكن من حق هذا المجلس ، ومن حق الشيخ عاشور ان نعطيه الحق فى الدفاع عن نفسه ، وان نقدر الظروف التى دفعته الى ان يقول ما قال ، وليس ذلك من اجل تبر ير مابدر منه ، فهو فعل لايمكن تبر يره ولكن من اجل تقدير مسئوليته و وضعها فى حجمها الصحيح .

ان الامر فى رأيى كما ذكر بعض السادة الزملاء من قبل يرجع الى استفزاز تعرض له الشيخ عاشور فى جلسة سابقة بسبب عبارة ذكرها فضيلة الشيخ الشعراوى من فوق هذه المنصة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

لقد تم بحث هذه النقطة واوضح الشيخ الشعراوى قصده من العبارة التى يشير اليها السيد العضو.

**العضو عادل عيد :**

اننى اود ان اوضح واقعة تتصل بالموضوع ، وارجو ان يأذن لى المجلس بالاستمرار فى الحديث ، لان تلك المسألة كان يجب الاشارة اليها فى حينها ، فالعبارة التى ذكرها فضيلة الشيخ الشعراوى كما اعتقد لاتعدوا الا ان تكون مجرد زلة لسان لايقصدها ، وانه لابد ان يكون قد ندم عليها بعد ان قالها .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

ارجو ان اوضح للسيد العضو ان الشيخ الشعراوى سبق ان اثار هذه النقطة وتفضل بالرد عليها فضيلة الشيخ متولى الشعراوى .

**العضو عادل عيد :**

اننى اتحدث عن تصحيح واقعة ولابد ان يكون لى تعليق على ما اثير لاننى اعتقد انه حتى اذا كان الشيخ الشعراوى قد رد على ما اثير بشأن هذه النقطة ، الا اننى ارى انها لم توضع فى اطارها الصحيح ، لذلك فاننى ارجو من السيد رئيس المجلس بان يأذن لى ولو بدقيقة واحدة لابداء رأيى فى هذا الشأن . فالعبارة التى قالها فضيلة الشيخ الشعراوى تتجاوز القصد وتحدث اثرا سيئا فى النفس ....

( ضجة ... ومقاطعة ) .

كما اود ان اوضح ان شرح فضيلة الشيخ الشعراوى الذى ذكره اليوم يخالف ما سبق ان ذكره فى هذا الخصوص وما هو ثابت فى مضبطة تلك الجلسة . واننى اتحدث عن تصحيح واقعة حتى لاتضيع الحقيقة ، فالحق احق ان يتبع ، مع

احترامنا وتقديرنا واجلالنا لفضيلة الشيخ الشعراوى .. فقد تحدث فضيلته عن الاخطاء والسيئات التى حدثت فى العهد الماضى ، ثم تطرق الى ماقام به الرئيس السادات فى خدمة الحريات والديمقراطية ورفع الظلم عن الناس وقال « والذى نفسى بيده لو كان لى من الامر شئ ..

رئيس المجلس :

على السيد العضو ان يقرأ مايريد من المضبطة وليس مما نشرته الصحف وعلى الامانة ان توافى السيد العضو بمضبطة تلك الجلسة ، وارجو من السادة الاعضاء ان يتيحوا الفرصة للسيد العضو لابداء رأيه .

العضو عادل عيد :

فى الصفحة رقم ٥٧ من مضبطة الجلسة الثالثة والاربعين بعد ان تحدث فضيلة الشيخ الشعراوى عن سيئات الماضى وما انجزه الرئيس السادات وخطواته فى طريق الحرية ، والديمقراطية ، ذكر فضيلته « والذى نفسى بيده ، لو كان لى من الامر شئ لحكمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة وانتشلنا مما كنا فيه الى قمة الا يسأل عما يفعل » واننى الاحظ ان ماذكره اليوم فضيلة الشيخ الشعراوى يخالف ماورد على لسانه فى تلك المضبطة . فقد اوضح لنا اليوم انه كان يقصد تصرفات منسوبة للسيد توفيق عويضة ، ما كان يود فضيلته ان يسأل عنها فقد كان وراء حكمة أخرى .

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

ارجو من السادة الاعضاء الهدوء ، وارجو من السيد العضو ان يتحدث فى صلب الموضوع .

العضو عادل عيد :

اننى اتحدث فى صلب الموضوع ، فاقول ان الشيخ الشعراوى بعد ان استطرد فى هذا الموضوع ذكر انه كانت هناك جولات للسيد محمد توفيق عويضة يحسن الا يسأل عنها لاحتمال ان تكون هناك حكمة من ورائها ، ولكن العبارة التى ذكرها فضيلة الشيخ كانت سببا فى استفزاز الشيخ عاشور ، ولهذا فاننى اريد الدفاع عن الشيخ عاشور قبل ان يصدر المجلس قراره فى شأنه . ويجب علينا ان نعطى كل ذى

حق حقه ، فبعد ان سمع الشيخ عاشور تلك العبارة حاول ان يراجع فضيلة الشيخ الشعراوى الذى رد عليه ردا قاسيا « اجلس انا اعرف بالله منك » فجلس الشيخ عاشور مغيظا او بالتعبير الدارج « انحبس دمه » وكنت اتوقع من فضيلة الشيخ الشعراوى ان يراجع نفسه و يؤكد انه لم يقصد ذلك المعنى الذى تبادر الى ذهن الشيخ عاشور، ولكنه رد عليه ردا قاسيا ، لدرجة انه ذكر فى اليوم التالى واقسم انه لم ينم ليلته .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

ارجو من السيد العضو ان يتكلم فى صلب الموضوع .

**العضو عادل عيد :**

لو سمح لى السيد رئيس المجلس . و يأذن لى السادة الاعضاء الزملاء ان اوضح ما اريد فاننا الآن بصدد اصدار حكم على زميل اشبه ما يكون بالاعدام .

لقد راجعت نفسى فى هذا كله فوجدت ان الشيخ عاشور عندما اعترض على العبارات التى وردت على لسان الشيخ الشعراوى كان اعتراضه فى محله وكان الرد الذى تلقاه على هذا الاعتراض قاسيا فاسكته وجلس مغيظا دون ان يتمكن من التعبير عما يدور بخلده فى نفس الوقت الذى صفق فيه الاعضاء للشيخ الشعراوى .. ولقد ادهشنى اليوم ان يأتى فضيلة الشيخ الشعراوى و يذكر انه كان يقصد شيئا آخر.

( ضجة ومقاطعة ) .

الذى اريد ان اقوله ان معالجة هذا الموضوع الذى نحن بصدده ينبغى ان تكون بالحكمة وضبط النفس ، وان المسألة فى رأيى لاتعدو الا ان تكون زلة لسان من رجل بسيط فى لحظة انفعال بناء على استفزاز، وشكرا .

**رئيس المجلس :**

لقد استوفى هذا الموضوع بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس :**

هل تـوافـقـون حضراتكم على تأجيل اخذ الرأى على تقرير اللجنة التشريعية عن اقتراح اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور نصر محمد الى جلسة الغد .

( موافقة ) .

**رئيس المجلس :**

والآن هل تـوافـقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على ان تعقد الجلسة القادمة فى الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ ، والموافق ٢٨ من مارس ١٩٧٨ ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس :**

**اذن ترفع الجلسة .**

**( رفعت الجلسة الساعة الخامسة مساء ) .**

« السبب الحقيقى فى فصل الشيخ عاشور ليس توجيه إهانة للسادات فى مجلس الشعب عند ماهتف بسقوطه ، انما السبب الحقيقى لفصله أنه عنصر ايجابى من عناصر المعارضة فى مجلس الشعب .. »

د . حلمى مراد

« إنكم تقولون إننى فقدت الثقة والاعتبار ، والحمد لله ، إننى بقيت على دينى وضميرى فهما أغنى شىء فى الوجود عندى .. »

الشيخ عاشور

جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٨




# الاستنجاد.. بالدستور..

كان اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور واقع لامحالة استنادا الى الدستور اوالقانون أواللائحة.. أوأى شيء يجرى تطويعه لتحقيق هذا الهدف وهو اجراء يمثل شكلا فريدا من أشكال الديكتاتورية ، ذلك الشكل الذى أتاح ــ بسهولة ــ فصل عضو من مجلس الشعب لانه أبدى رأيا معنيا مهما كان هذا البرأى ، وباية صيغة ، ففى النظام الجمهورى الرآس لاتحيط برئيس الجمهورية الهالة القدسية التى يحاط بها الحاكم فى النظام الامبراطورى أوالمركسى ، ولا يوجد نص يقول بأن ذات رئيس للجمهورية مقدسة لا تمس ، فرئيس الجمهورية فى النظام الرئآس ، ولانه من حزب معين بشكل أوآخر من أشكال الديمقراطية ــ يصبح عرضه للنقد وقد يصل النقد الى حد التجريح ، لكنه على أية حال لايخرج عن كونه صورة من صور النقد والنقد لون من الوان التعبير عن الرأى .. فالحظر على الرأى يتساوى بالتمام مع فرض الرأى .. بالقوة .

ان أعضاء مجلس الشعب لهم حق التعبير عن الرأى داخل المجلس دون مساءلة(١) والمقصود بكلمة « دون مساءلة » ان الدستور يفترض ان التعبير فيه قدر من الخطأ يوقع تحت طائلة العقاب فى القانون العادى ولانه صادر تحت قبة البرلمان قانه يعفى من المساءلة فاذا خرج الكلام ــ مثلا ــ عن حدود العبارات اللائقة .. (٢) فهذه مسألة فى يد المجلس حسمها وهى مسألة فنية تخضع لرئيس المجلس الذى يملك حذفها من المضبطة ، ومن الممكن ان يجد فى اللائحة عقاباً على هذا .. ولكنه عقاب لايصل الى حد الاسقاط .. ذلك ان الاسقاط معناه الغاء التوكيل الشعبى المعطى له .. فكيف يمكن الغاء هذا التوكيل الشعبى ؟

اذا حكم على العضو ــ مثلا ــ فى قضية فى وقت معاصر لدخول المجلس وكانت قد بدأت وهوخارج المجلس .. هنا تسقط عنه العضوية ..

---

(١) طبقاً للدستور والقانون ولائحة مجلس الشعب

(٢) د . حلمى مراد فى مناقشة مسجلة .

لكن فى حالتنا ــ حالة الشيخ عاشور ــ فان الاغلبية تلعب دورا ذلك أنها تحمل السيف وتسلطه على المعارضين وترهب المترددبن وتكف الذين يقفون على حافة المعارضة !

لقد حدث هذا ــ أيضا ــ بالنسبة للعضو احمد فرغلى لانه قال كلمة يستفاد منها ان هناك تدبيرا من الحكومة لقتل خالد محيى الدين سكرتير حزب التجمع .. ، وكان هذا يعنى طعنا فى الحكومة واتهاما لها .. ولما كانت الحكومة هى التى تسلك الاغلبية فى البرلمان فقد اسقطت عنه العضوية بواسطة رجالها فى المجلس حتى لايجرؤ عضو آخر على إتهام الحكومة أورجالها !

فى حالة الشيخ عاشور ولانه قال فى المجلس يسقط رئيس الجمهورية فقد كان من الممكن ان يطلب رئيس الجمهورية ــ بناء على ما وصل الى علمه أنه قد حدث له سب شخصى ــ رفع الحصانة عن العضو الشيخ عاشور لمساءلته قضائيا ، وقد يقتنع المجلس بعدالة طلب الرئيس فبرفع الحصانة وقد لايقتنع ، وفى الحالة الاولى فان أمره سيعرض على المحكمة ، وتصدر فيه حكمها وقد تحكم بالبراءة وقد تحكم بالادانة ، وحتى فى هذه الحالة الاخيرة ، فان مجلس الشعب بعد ان يدرس الحكم وأسبابه و يرى رأيه وهل فيه اخلال بشرف العضو أوبه مايمكن أن يفقده الثقة والاعتبار وعندئذ يجرى اجراءات اسقاط العضوية عنه .. والكلمة بعدئذ للاغلبية فى مجلس الشعب ..

و يرى د . حلمى مراد ــ وهو محق ــ أن الشيخ عاشور تكلم داخل المجلس وتفسير كلامه يرفع عنه كل معنى سيىء لما قاله .. ، و يكشف د . حلمى مراد أنه

قد جرت محاولة ظهر يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ أى قبل جلسة أخذ الرأى على إسقاط العضوية بيوم واحد لاقناع المهندس سيد مرعى رئيس المجلس بضرورة مناقشة الواقعة بموضوعية وصدق ، كما جرت محاولة أخرى قام بها د . حلمى مراد ، والمستشار ممتاز نصار والاستاذ عبد الفتاح حسن فى نفس الوقت حيث قابلوا المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وأوضحوا له أن الشيخ عاشور لم يقصد سوءاً بقوله ، وأن على رئيس الجمهورية ألا يبدو فى صورة من يرصد اخطاء الناس و يتعقبها للايقاع بهم .. انه بهذا كمن يساير النكستة التى تحكى بأن مواطناً قد طفح به الكيل من بطش حكومته فوقف وسط جمع من الناس فى السوق وشتم الحكومة وقال بأنها حكومة بلطجية ولصوص ولا هم لهم إلا الفساد والإفساد ..

وسمعه رجال الشرطة فقبضوا عليه ، فدافع عن نفسه بأنه لايقصد هذه الحكومة ــ التى هى حكومته ــ وعندئذ صرخ فيه رجال الشرطة : كيف لاتقصد .. وهذه هى الحكومة الوحيدة التى تكتظ باللصوص والبلطجية ولا هم لها إلا الفساد والإفساد .. !

لقد كان من الواضح أمام لجنة المساعى الحميدة المكونة من الدكتور حلمى مراد والمستشار ممتاز نصار والأستاذ عبدالفتاح حسن أن السادات مصر ومتمسك بموقفه فى اسقاط عضوية الشيخ عاشور كعقاب وردع لبقية فصائل المعارضة ، وأنه لابد من التحرك السريع لايقاف اجراءات إسقاط العضوية .. وأنه لن توقف هذه الاجراءات إلا باشارة من السادات وبتوجيه منه .. هكذا أدركوا ، ولذا فقد طلبوا من المهندس سيد مرعى أن يتصل بالسادات و يقنعه بأن الشيخ عاشور لم يقصد الاساءة إلى شخصه ، وأن التفسير الذى جرى حول الجملة التى أطلقها الشيخ عاشور وهى « يسقط رئيس الجمهورية » تفسير معقول ومقبول و يستفاد منه أن القصد لم يكن الإساءة إلى شخص رئيس الجمهورية .. وأن هذا التفسير على هذا النحو يرفع من شأن السادات ، وافضل من أن يقال ان أحد اعضاء مجلس الشعب قد أهان رئيس الجمهورية .

وقد إقتنع المهندس سيد مرعى ، وقبل أن يقوم بهذا الدور ، لا إقتناعاً بالتفسير وكان إقتناعاً بالحفاظ على مكانة السادات وأنه ليس هو الطرف الثانى فى إهانة اطلقها عليه عضو بمجلس الشعب ..

وكان من الطبيعى أن تتوقع بعثة المساعى الحميدة أن المهندس سيد مرعى سوف يتمكن من اقناع السادات .. ولذا ، نفى اليوم التالى ، أى يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ وهو اليوم المقرر فيه أخذ الرأى على طلب اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور فى صباح هذا اليوم كان د. حلمى مراد والمستشار نصار والاستاذ عبدالفتاح حسن فى إنتظار المهندس سيد مرعى ..

ووصل سيد مرعى الى مكتبه متأخراً عن العاده ، وكان متجهماً ، وأدرك د. حلمى مراد أنه ــ أى سيد مرعى ــ فشل فى اقناع السادات ، أوأن السادات اسكته ورفض الأخذ بالتفسير حول الهتاف بسقوطه فى مجلس الشعب ..

وأراد د . حلمى مراد أن يحسم الامر رغم أنه كان واضحاً على وجه رئيس مجلس الشعب .. ، فاقترح على زملائه الدخول على المهندس سيد مرعى فى مكتبه..

وقال لهم سيد مرعى ان الرئيس السادات مصر.. ، اى أن مسألة إسقاط عضوية الشيخ عاشور لم يعد فيها مجال للتراجع ، ولم يذكر سيد مرعى تفاصيل مادار بينه وبين السادات .. كذلك لم يعرف د . حلمى إذا ماكان السادات قد قابل سيد مرعى أم أن الاخير طلبه فى التليفون وشرح له الموقف .. وإستنتج د . حلمى مراد أن السادات أراد أن يبدو قوياً وصلباً بحيث لايطمع المعارضة فيه .. وبحيث يكون إسقاط العضوية درساً للمعارضة ينبغى ألاتنساه ..

الواقع أيضا — كما يذكر الدكتور محمد حلمى مراد(١) ان الضغوط التى تمارسها السلطة وتمارسها قيادات الحزب الحاكم خلال عملية اسقاط العضوية فى مجلس الشعب عن كمال الدين حسين او الشيخ عاشور او ابو العز الحريرى او أحمد فرغلى فى الفصل التشريعى التالى (١٩٧٩)، ضغوط لاتتوقف عند حد العضو المطلوب فصله انما تمتد وتتسع لتشمل الاعضاء الدائمى المناقشة ، وقيادة المعارضة ، وتبدأ الضغوط عادة بمحاولة اخراج الاعضاء من احزابهم لينضموا الى حزب السادات ، فاذا ماكان الاعضاء مستقلين .. فان الضغط يتجه نحو دفعهم دفعاً الى احضان حزب السادات الحاكم وقد تنجح الحكومة وتثمر الضغوط .. وقد لاتثمر.. وعندئذ .. واذا لم تثمر الضغوط ، فان العضو (المناكف) او المشاغب يصبح فى القائمة السوداء وهذا يعنى الا تستجيب الحكومة لاى رغبة او طلبا لابناء دائرته ، بل تتعمد حرمانه — اذا كان هذا فى مقدورها — من اية مشروعات او برامج حتى لاينسب فضلها الى النائب المعارض .. وبالتالى يقر النائب انه لايستطيع ان يخدم ابناء دائرته ، ولاان يساعد فى تنمية المجتمع الصغير الذى ينتسب اليه ، وعلى العكس يصبح وجوده وبالاعلى ابناء الدائرة الذين انتخبوه.. فالحكومة تعامل النواب بمعيارين ، معيار الموافقة ، ومعيار المعارضة.. فرق كبير عندها بين نائب من حزبها — حزب الحكومة — يطالب بادخال المياه الى قريته ، ونائب من حزب معارض .. يطلب هذا الامر.. فهذا الاخير لايظفر على الاطلاق بما يطلب حتى وان كان واردا فى الخطة ، ومعترفا به فى البرنامج التنفيذى للوزارة .. ويحس الناخبون انهم اخطأوا ، فهم لم يستطيعوا باختيارهم للنائب المعارض خدمة بئتهم ومجتمعهم الصغير.. على عكس نائب اخر ينتسب لحزب الحكومة .. انه يقدم لابناء دائرته كل شئ .. كما يقدم لنفسه كل شئ ايضا .. فاذا كان من حق المواطن العادى .. مثلا .. الحصول على جرار بالتقسيط

---

(١) لقاء مسجل بين د . حلمى مراد والمؤلف .

المريح جدا كان من حق نائب حزب الحكومة الحصول على عشرة جرارات وبالتقسيط المريح جدا ، بينما يحرم من هذه الميزة كل من ينتسب الى الحزب المعارض والنائب المعارض .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اذا ما امسكت الحكومة على النائب المعارض شيئا ولو هينا استخدمته ضده ، واساءت اليه بطريقة شرسة .

و يذكر د. حلمى مراد : انه كثيرا ما نجد نواب حزب الحكومة يتسترون بالحزب للقيام باعمال غير مشروعة ..

هذه كلها تمثل ضغوطا قوية ومستمرة على النواب حتى اصبح من المألوف ان يغير العضو إنتمائه و ينضم الى حزب الحكومة بينما الواجب والمنطقى ان من يغير موقعه بعد الانتخابات تسقط عنه العضوية .. ولذا فان الحكومة قد استخدمت فى قانون الاحزاب نصا ابتدعته يجعل شروط قيام الحزب الجديد وجود عشرة اعضاء له فى المجلس !

ان موضوع اسقاط العضوية هى وسيلة لارهاب الاحزاب المعارضة ووسيلة لاقتناص اعضاء جدد للحزب الحاكم[1] ..ان السبب الحقيقى فى فصل الشيخ عاشور ليس توجيه إهانة إلى السادات فى مجلس الشعب ، انما السبب الحقيقى انه عنصر ايجابى من عناصر المعارضة فى المجلس .. ومشى لهذا السبب ابو العز الحريرى .. لقد اتهم بانه قاد مظاهرة بالاسكندرية تأييد لمرشح ينتمى الى حزبه ومن الطبيعى فى مثل هذه الحالة ان يطلب رفع الحصانة عنه ويحاكم فاذا ابرأه القضاء عاد .. هذا مع التسليم جدلا بان المظاهرة الانتخابية عمل غير مشروع وفعل اجرامى .. فكيف يلتقط مجلس الشعب جريمة من الشارع ... على فرض انها جريمة ــ و يضعها فى جدول اعماله ويحاسب عضواً فى المجلس عليها .. ؟!

كذلك كان فصل احمد فرغلى فى الفصل التشريعي الجديد ١٩٧٩ .. حيث تمكنت الداخلية من تزوير الانتخابات بحيث اخرجت كل عناصر المعارضة الايجابية ــ تقريبا ــ من الانتخابات .. كان فصل احمد فرغلى لانه هاجم احد اعمدة السلطة وهو المهندس عثمان احمد عثمان ..

---

(١) د. حلمى مراد فى لقاء مسجل مع المؤلف .

كان من الواضح ان حزب مصر، حزب الحكومة، حزب السادات(١) قد هيأ نفسه تماما لخوض معركة اسقاط عضوية عن الشيخ عاشور وأخذ الرأى على تقرير اللجنة التشريعية صباح يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨.

ولذا فقد امتلأت قاعة المجلس باعضاء الحزب وان كان قد تخلف منهم معتذرا احد غشرة عضوا بعضهم آثر ألا يبدو فى الصورة بدافع الخجل.. وبدافع الضمير ومنهم: د. جمال العطيفى، مصطفى كامل مراد، د. ليلى تكلا، فوزى العمدة.. على الرغم من انهم كانوا حاضرين فى جلسة الامس (١٩٧٨/٣/٢٧).. وقد ذكر لى د. جمال العطيفى ــ فيما بعد ــ ونشرته فى حينه فى مجلة روزاليوسف انه لم يكن موافقا على الطريقة التى اسقطت بها عضوية الشيخ عاشور ــ وكان العطيفى عضوا بارزا فى حزب مصر ــ ولم تكن هذه هى المفاجأة الاولى، انما كانت المفاجأة التالية ان تغيب عدد آخر من الاعضاء المعروفين بقوة انتمائهم الى السادات وحزبه ومنهم: د. صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب فيما بعد، عبدالمنعم محمد الغزالى، محمود ابووافية.. !!

**كان جدول اعمال الجلسة مكونا من فقرتين، احدهما فقرة روتينية للنظر فى قرارين لرئيس الجمهورية... والفقرة الثانية هى النظر فى تقرير اللجنة التشريعية عن اقتراح باسقاط العضوية عن العضو عاشور محمد محمد نصر عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمرك بالاسكندرية..**

---

(١) السادات هو الذى انشأ حزب مصر ليمثل وسطا بين اليمين واليسار وكان ينظر الى فكرة هذا الحزب فى مرحلة التكوين على انه سوف يمثل قوى الشعب العامل وانه سيضم بين جناحيه الناصريين وغيرهم من فصائل اليسار تمييزا عن اليسار الشيوعى، وعلى هذا الاساس كلف السادات عديله محمود ابو وافية العضو بمجلس الشعب بدعوة الكتاب والمفكرين واصحاب الرأى من كافة الاتجاهات لوضع تصور لبرنامج حزب مصر.. لكن تبين من خلال سير العمل فى اللجنة ان المقصود هو التعرف على افكار واتجاهات الاعضاء اكثر من الاهتمام برأيهم فى العمل السياسى وبرنامج الحزب.. وعلى ذلك قد انفض كثير من الاعضاء وكان المؤلف منهم.. والواقع ان ظروف محمود ابووافية وارتباطاته العائلية قد وضعته فى غير موضعه وهذا سر الاستقالات المتتالية والازمات التى نشبت بينه وبين حزب مصر وادت فى النهاية الى استقالته.. لكن الحنين الى العمل والسلطة دفع به مرة ثانية وبناء على اوامر السادات للدخول فى حزب العمل المعارض ليكون عينا للسادات وصوتا له داخل الحزب.. وهذا ما ادى الى مأساته السياسية.. !! وقد عين السادات ممدوح سالم رئيسا لحزب مصر.. ثم عاد وانشأ الحزب الوطنى الديمقراطى وجعل من نفسه رئيسا له.

وخطا المهندس سيد مرعى رئيس المجلس نحو منصة الرئاسة ، وكان يجلس امامه فى الصفوف الاولى ممدوح سالم رئيس الوزراء وامامه مجموعة من الاوراق .

قال سيد مرعى : السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر لديه كلمة يريد ان يقولها .. هل تسمحون ..

وصفق اعضاء حزب مصر ..

وتقدم ممدوح سالم بخطى ثابتة نحو المنصة وقال :

السيد رئيس مجلس الشعب ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس : استمعنا امس الى الكلمات التى القيت بمناسبة الفعل الشائن الذى ارتكبه احد اعضاء المجلس وهو الشيخ عاشور نصر ، والحقيقة ان ما حدث من السيد العضو يعتبر طعنة للديمقراطية فى مصر ، الديمقراطية التى نحرص جميعا على ان نتدرج فيها ونعمق جذورها ، ان ما حدث من السيد العضو انما يعتبر وصمة فى جبين هذا المجلس ، اذ انه اساء الى كل ممثلى الشعب والى رئاسة هذا المجلس ، ثم الى قائد هذه الامة وزعيم هذه الامة ورمز هذه الامة .

ان ما حدث من السيد العضو لا يعتبر من قبيل زلة اللسان ، لانه كرر ما قاله امام اللجنة التشريعية بانه قال هذا القول المعيب ، ثم رفض الاعتذار عما بدر منه . كل هذه الامور انما تعتبر طعنة لناخبينا ، لان هذا المجلس ليس من مهمته فقط التشريع او الرقابة ، انما من مهمة هذا المجلس ان يكون واجهة للديمقراطية ، وواجهة لكل المثل والقدوة التى يجب ان يتمتع بها هذا الشعب . ان ناخبينا الذين اوصلونا الى هذا المجلس ، يتطلعون دائما الى ان نمثلهم خير تمثيل . والحمد لله فان المناقشات فى هذا المجلس تسير بكل الحرية فى ابدأ الرأى ، ونتوخى فيها الدقة من اجل خدمة الجماهير ، وخدمة الصالح العام ، وعندما تكلم العضو الشيخ عاشور محمد نصر ليبرر ما قاله ، ذكر انه انفعل بآلام الجماهير ، وكأننا هنا لا نعبر عن احتياجات الجماهير وعما تعانى منه جماهير الشعب و فأضفى على نفسه صفة خاصة وفريدة ، هى انه الوحيد فى هذا المجلس الذى يتحدث باسم الجماهير واحتياجاتها و يعبر عن معاناتها . ثم قرر انه لم يتمكن من الكلام فى هذا المجلس وكان الرد بعدد المرات و بتواريخ الجلسات التى تحدث فيها وكل الموضوعات التى طرحها على هذا المجلس ، ولقد اهان بهذا المجلس ورئيس المجلس ، ثم تطرق الى بعض الموضوعات التى كنت اود الا اتحدث عنها ومن بينها موضوع طلب

الاحاطة الذى وجهه للسيد وزيرالداخلية ، وهذا الموضوع يخص شخصا معروفا لمكتب الآداب بالاسكندرية وهوصاحب محل سبق ان تحرر له سبع قضايا لإحترافه الدعارة . ثم عبرعن اختلاطه بالشعب لانه يقيم فى المساكن الشعبية وانه يحس بآلام الجماهير وذكر العديد من الموضوعات التى لا يربطها رابط . حقيقة انه يقيم فى المساكن الشعبية وقد حصل على شقتين فى المساكن الشعبية ليقيم بها ، والدولة تدعم هاتين الشقتين باثنتين وعشرين جنيها شهريا ، يقيم فى هاتين الشقتين وكأنه الوحيد ولا يعلم ان البلد فى حالة ثورة مستمرة وان نصف اعضاء هذا المجلس من العمال والفلاحين وقد يكون من بينهم من يقيم فى منازل اقل من منازل المساكن الشعبية التى يقيم فيها الشيخ عاشور. ثم تحدث عن جيرانه الذين ينامون دون عشاء ، وتحدث عن نفسه وانه يأكل الوجبة بعشرين جنيها ، وكنت اود ان يأكل الوجبة بعشرة جنيه و يطعم المحتاج الذى ينام دون عشاء .

ثم تحدث عن العامل الذى باع حذاءه ، ثم تحدث عن فتاة وقع عليها اعتداء من شخص غنى . فى الحقيقة ، ازاء كل هذه المتناقضات ، كنت اود ان يحدد هذا الشخص الذى يسكن الى جواره والذى لا يجد قوت اولاده ، ولكننى اقول : ان مجتمعنا فيه اربعون مليون من المواطنين ، يمكن ان نجد فيه بعض الشواذ او تحدث فيه بعض المشاكل الاجتماعية التى نعمل جميعا ــ ابتداء من رأس هذه الدولة ، من الرئيس القائد محمد انور السادات ، الى الحكومة ، الى هذا المجلس ، على تلافى كل هذه المشاكل والمتاعب التى يعانى منها الشعب . الا نعلم اننا فى حالة حرب منذ عام ١٩٤٠ ؟! فمنذ الحرب العالمية الثانية ومصر فى حالة حرب مستمرة ، وتموين مصر يوزع بالبطاقات منذ ٣٨ سنة الى اليوم كالسكر والشاى والزيت والكيروسين والاقمشة الشعبية . ان هذا الشعب اعطى الكثير وعانى من تحمل مسئولياته القومية على مدى ثمانية وثلاثين عاما . كل هذا يحدث والشعب يصمد و يعطى لانه لايمكن ان يقف فى نصف الطريق دون ان يواجه التحديات التى تواجهه .

اننى احمد الله سبحانه وتعالى على انه لا يوجد شخص فى مصر لا يجد قوته واننا نواجه التركة والمشاكل الكبيرة التى ورثتها هذه الحكومة ، واننا توسعنا فى التأمينات الاجتماعية لكى نعطى احتياجات كافة الافراد ، وندعم السلع بمبلغ ٦٢٣ مليون جنيه لكى نحافظ على ثبات الاسعار، هذا بخلاف الدعم المستتر.

اننا نرفع الاجور حتى تتمشى مع ارتفاع الاسعار، فمنذ عام ١٩٧٤ ــ كسنة اساس ــ زاد متوسط دخل العامل فى الحكومة والقطاع العام بنسبة ٦١,٥٪ فى اربع سنوات وقد قدمت الحكومة مشروع الكادر الجديد الى المجلس الذى ارجو ان ينظره على وجه السرعة حتى يعود عائده على كل الفئات العاملة فى الحكومة والقطاع العام بما يزيد من دخولهم وبما يمكنهم من مواجهة الحياة . اننا جميعا لم نقصر فى مواجهة المشاكل الاجتماعية لكن إذا كنا ننفعل بمعاناة الجماهير فنلجأ الى الاسفاف فى السباب والى الالفاظ البذيئة فاننى فى الحقيقة لا اقر هذه الاوضاع ، ان الفرصة متاحة لنا لكى نسأل ولكى نستجوب ولكى نبدى رأينا فى هذا المجلس . وكما قرر السيد رئيس المجلس بالامس ، يوجد اكثر من ٣٨٠ سؤالا وطلب احاطة موجهة الى السادة الوزراء . وفى تصورى انه لا يوجد فى أى مؤسسة تشريعية او رقابية فى العالم مثل هذا العدد من الاسئلة وطلبات الاحاطة والحكومة على استعداد لكى تسأل عن أى شئ ، انما يكون ذلك بالتقاليد الديمقراطية السليمة ، وبتأكيد مفاهيم الديمقراطية السليمة ، وبعدم تشويه صورة الديمقراطية بمثل هذه الالفاظ الشائنة التى تصل الى التعدى على رئيس الدولة نفسه .

لقد قالم ايضا اوقال البعض ان هذا يعبر عن حرية الرأى ، أى رأى هذا الذى نعبر عنه بهذه البذاءات ؟ ! أى رأى ممكن ان نتعدى فيه بالقول والتبجح على رئيس الدولة ؟ ! أى قول ممكن ان تحميه قبة هذا المجلس التى اعطتنا الحصانة البرلمانية والدستورية لكى نكون مثلا فى تصرفاتنا وفى سلوكنا لا لنسىء الى هذه الحصانة بمثل هذه الالفاظ ؟ !

( تصفيق ) .

ثم رأينا بعض الكلمات التى القيت فى هذا المجلس من بعض الاخوة اعضاء حزب الوفد الجديد ، ومنهم من استنكر ذلك فى جلسة ٢١ مارس ثم وعد باتخاذ اجراءات حاسمة ضد المخطئ ومحاسبته . اقول رأينا التبرير والدفاع بدأ يطرح باسلوب يدعو الى العجب ، ما هذا الحماس الذى جعلنا نستنكر هذه الوقائع وبشدة وفورا ثم تحت مبررات اللائحة وعدم اجتماع هيئة الحزب يقال سننظر فى هذا الامر هذا من شأن حزب الوفد ، ولا اود ان اتعرض له ، انما هناك ما قيل مما يمكن الرد عليه . فى الديمقراطيات الحزبية لا يمكن ان يحاسب الفرد على تصرفه الخاص لانه ينتمى الى حزب و يرتبط بحزب ، و يعبر عن اتجاهات هذا الحزب ،

و يعبر عن الخط السياسى لهذا الحزب ولايمكن ان نتنصل ، فلو حدث أى خطأ من اعضاء حزب مصر فاننى مسئول عن هذا الخطأ .

كيف يهان رئيس الدولة فى هذا المجلس ثم نتكلم عن الحصانة البرلمانية والدستور ية ! إذا كان هذا المجلس سيكون هو المكان الوحيد فى مصر الذى يسمح فيه بالتعدى بالقول و بالتجريح و بالالفاظ البذيئة ، فانه لن تكون هناك سيادة قانون فى مصر كلها ، لان هذا المجلس هو الذى يشرع القوانين وهو الذى يراقب تنفيذها فكيف نسمح بهذا القول ؟ كيف نغالط ونلوى الحقائق ونقول ان تحت قبة هذا المجلس يمكن لاى عضو ان يفعل مايشاء ! كأننا نقول ان مجلس الشعب سيصبح غابة لاطلاق الشتائم والالفاظ البذيئة ، ان هذا الفعل الشائن لايمكن ابدا ان تغطيه مثل هذه الاقوال ، ثم يقال بعد ذلك ان هناك ارهابا فكر يا من حزب مصر وتسلطا ، لانه يملك الاغلبية الساحقة فى هذا المجلس !

هذه مناورات حزبية ضيقة ، والارهاب الفكرى يظهر من المذكرة التى قدمها حزب الوفد امس ، يحاول فيها ان يبرر متى يفقد العضو اعتباره . واننى اتسأل : متى يفقد العضو اعتباره ان لم يفقده فى مثل هذه الظروف ، و بعد ارتكاب مثل هذا الجرم ؟ لقد كان يحدث ذلك فى مثل هذا المجلس ففى سنة ١٩٤٢ فصل حزب الوفد ستة اعضاء بلا تحقيق .

انما نحن اعطينا للعضو كل الضمانات لكى يدافع عن نفسه امام اللجنة التشر يعية . وكل ما حاول ان يثيره به الجماهير هنا من شائعات كاذبة لا نصيب لها من الصحة لدينا الردود عليها ، وسأودع امانة المجلس بعض الموضوعات التى اثارها ومنها موضوع من وجد فى تركته مليون جنيه « فكة » ، وموضوع المحل الذى تحدث عنه والذى اغضبه لان مدير امن الاسكندر ية لم يستجب الى طلبه .

هنا فى هذا المجلس فصل ستة اعضاء بلا تحقيق ، وهنا فى هذا المجلس وز ير من وزراء الحكومة ، هو الاخ ابراهيم شكرى واحد الاعضاء الموجودين فى هذا المجلس قال حزب الوفد ، انه متهم بالعيب فى الذات الملكية وقبض عليه ١٥ يوما للتحقيق ، ثم حكم عليه بستة اشهر وافرجت عنه الثورة .

ثم يقال بعد ذلك الحكم والرأى وأى حكم ؟ كنا قبل الثورة نبدى رأينا لكى نحدد الحاكم الذى يرعى هذا الشعب والذى يعمل للصالح العام ، ثم يتضح بعد ذلك انه فاسد ولا يصلح لذلك ، فكنا نحكم عليه ، انما اليوم فان الحكم للشعب

الذى يحكمه انور السادات الذى لا يوجد كادح او مكافح فى مصر تعرض لما تعرض له أنور السادات .

فالشيخ عاشور يقول : انه يقيم بمكسن شعبى ، والرئيس كان يعيش فى السجون وفى المعتقلات ، وكان يقود سيارة نقل وكان لا يجد قوت يومه فهو الادرى بمتاعب الجماهير وآلام الجماهير، ونراه يعمل كل يوم جاهدا مواصل الليل بالنهار لكى يواجه كل التراكمات وكل المتاعب ، ونحن نعمل جميعا من اجل توفير الحياة الكريمة لهذا الشعب ، فالمزايدة فى معاناة الجماهير غير واجبة ، وقلب هذا الموضوع من قضية قومية الى قضية حزبية نظرة ضيقة من نظرات احزاب ما قبل الثورة وما كانت تقوم به .

حيث كانت تأتى فى وقت ما بعض الاحزاب الى الحكم نتيجة لاهانة الحاكم فى ذلك الوقت ومهما كان فاسدا ، ان الشعب لا يغفر ما حدث فى فبراير المشئوم الذى اتى بهذا الحزب الى الحكم بعد ان حاصر الاستعمار القصر الملكى .

لا يوجد وجه للشبه ، انما اقول : ان لهم سوابق فى اهانة الحكام ، وانما الحكم الشعبى فى مصر ومن يمثله ، ورمز هذه الدولة لا يمكن ان يهان فى اكبر مؤسسة تشريعية فى الدولة ، والا قضينا على الديمقراطية ، والا اصبحت الديمقراطية فوضى ، وان كانت المعارضة تعتقد انه من الممكن ان تحول هذه الديمقراطية الى فوضى ، فلن نسمح لها ، وهؤلاء الاعضاء الشرفاء سيتصدون لكل هذا .

( تصفيق حاد وهتاف من احد الاعضاء .. يحيا حزب مصر ـــ تحيا قيادة حزب مصر ـــ يحيا رئيس حزب مصر ـــ يحيا الرئيس انور السادات ) .

ان هذا الشعب ، شعب مصر العريق ، لا يسمح ابدا مهما كانت متاعبه بان يهان رئيس الدولة ، فهذا ضد كل القيم الروحية والقيم الاخلاقية وضد القيم الديمقراطية التى نود ان نؤكدها فى بلدنا ، ليرى اعضاء المعارضة ما تقوله دول الرفض فى صحافتها تعليقا على اهانة هذا المجلس وانه اصبح مسرحا . والله لتألموا لو قرأوا ما نشر فى صحف هذه الدول نتيجة لانفعال السيد العضو بمتاعب الجماهير، السيد العضو الذى يأكل بعشرين جنيها فى الوجبة والله لو رأينا ما نشر فى هذه الصحف لعلمنا ان البعض هنا يضع نفسه فى نفس الخندق مع اعداء هذه الامة ، وهذا يدعونا للاسى ، ولكن الله سبحانه وتعالى سيرعىٰ دائماً رئيس هذه الامة ،

وسيرعى دائما شعب مصر العريق ، وسنمر من كل المتاعب هذه وكل هذه المشاكل التى تواجهنا والتى تراكمت على مدى سنوات طويلة ، وان حكومة حزب مصر الاشتراكى ، ان كانت تواجه هذه المشاكل فانها تعمل بكل الجهد والطاقة ، واقول : ان ماتحقق فى عام ١٩٧٧ لم تحققه حكومة فى مصر ، لم ارى حكومة سددت من الالتزامات فى عام واحد ١٢٧٢ مليون جنيه من مديونات مصر ، من ديون قصيرة الاجل ومن تسهيلات الموردين .

( تصفيق ) .

ثم زدنا فى الاستثمارات ، ثم حققنا زيادة فى الاجور واستمرارنا فى دعم السلع . كل هذا تقوم به الحكومة من اجل مواجهة المشاكل المتشابكة والتركة الثقيلة التى نرثها ، فارجو الا نجعل من هذا ــ كما حدث فى هذه القضية ــ محورالتجمع المعارضة وتحويل القضية الى قضية حزبية . كنت ارجو فى المسائل القومية ان نتعاون ونتصدى لها ، لانه لايسر أى عضو فى هذا المجلس ان يهان المجلس فى حضوره ، ولا رئيس المجلس ، ولا رئيس الدولة ، ولا ان نطعن الجماهير التى اتت بنا الى هذا المجلس والتى تتطلب منا ان نمثلها خير تمثيل .

أيه الاخوة والاخوات :

لن ينتقص من السيد محمد انور السادات قول موتور او مدفوع ، فان الرئيس القائد ، والحمد لله بكل خطواته الموفقة ، هو الرئيس الذى حمل رأسه على كفه ليلة ٢٣ يوليو لكى يعلن ثورة ٢٣ يوليو بنفسه و بصوته ، مجسدا كل آمال هذا الشعب وهو الرئيس الذى قاد ثورة ١٥ مايو ضد مراكز القوى لكى ينفتح مجتمعنا ، ولكى نتحدث بهذه الحرية فى هذا المجلس ، ولكى يبنى دولة المؤسسات ، وهو الرئيس البطل العسكرى الذى واجه نفوذ الاستعمار الجديد ومحاولته ان يسيطر على مقدرات هذه الامة ، وهو الرئيس الذى اصدر القرار الوطنى الكبير لكى تبدأ شرارة حرب ٦ اكتوبر ...

( تصفيق ) .

.... التى انتصرنا فيها بقدرة قواتنا المسلحة الباسلة والتى لم يشارك فيها الوفد .

( تصفيق ) .

الرئيس الذى يقود معركة السلام كما قاد معركة الحرب . سلام على الرئيس انور السادات ، قائد ورمز هذه الامة ، ورعاية الله له ، وسيرعى الله له ، وسيرعى الله دائما شعب مصر وسنصل بأذن الله تحقيق كل اهدافنا القومية وشكرا لاستماعكم .

( تصفيق حاد ) .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

انني اطلب الكلمة طبقا لنص المادة ١٤٩ من اللائحة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

فى جلسة الامس وافق المجلس على اقفال باب المناقشة فى الموضوع .

( اصوات : لقد فتح باب المناقشة ) .

لا ، لم يفتح باب المناقشة ، وحق الحكومة فى القاء البيان قائم وسأعطى الكلمة للسيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد فقط .

**العضو احمد ناصر :**

لائحة ... لائحة ..

( ضجة ومقاطعة مستمرة ) .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

( ضجة مستمرة ومقاطعة ) .

**العضو الدكتور محمود القاضى :**

ان ماحدث فيه مخالفة للائحة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

اذا كان السيد العضو يرى ان هناك مخالفة للائحة ، فليرسل بملاحظته لكى ينظر فيها المجلس .

**السيد العضو الدكتور محمود القاضى :**

طبقا للائحة الداخلية للمجلس لا يجوز ان تكون الحكومة آخر المتحدثين .

**رئيس المجلس :**

ننتقل بعد ذلك لاخذ الرأى على اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر وطبقا للمادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية للمجلس التى تنص على ان « يفصل المجلس فى اقتراح اسقاط العضوية بطريقة اخذ الرأى بالمنادة بالاسم .

و يصدر بعد ذلك القرار باسقاط العضوية باغلبية ثلثى اعضاء المجلس »

**العضو احمد حسين ناصر:**

لائحة ... لائحة .

**رئيس المجلس :**

لقد قرر المجلس اقفال باب المناقشة ، واذا كانت لدى السيد العضو اية ملاحظات تتعلق باللائحة فليرسلها الينا مكتوبة .

**العضو احمد حسين ناصر:**

قبل المنادة على الاسماء ، نعلن انسحاب حزب اعضاء الوفد الجديد ، وارجو اثبات ذلك فى المضبطة .

**رئيس المجلس :**

يثبت انسحاب اعضاء جزب الوفد الجديد من الجلسة بالمضبطة .

( وهنا انسحب اعضاء حزب الوفد الجديد من الجلسة ) .

**رئيس المجلس :**

والآن . فلينـاد على الاسماء لأخذ الرأى طبقا لنص المادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية .

نودى على الاسماء و بعد اخذ الرأى اعلن رئيس المجلس انه اسفر اخذ الرأى نداء بالاسم عن اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر بموافقة ( ٢٧٩ عضوا ) وعدم موافقة ١٦ عضوا ، عدا السادة اعضاء حزب الوفد الجديد

الذين انسحبوا من الجلسة واثبت انسحابهم بالمضبطة .(١)

وبناء على ذلك يقرر المجلس اسقاط العضوية عن السيد عاشور محمد نصر واعلن خلو دائرة الجمارك بمحافظة الاسكندرية .

والآن ، هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على ان تعقد الجلسة القادمة الساعة السادسة والنصف مساء الثلاثاء ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ ، والموافق ٢٨ من مارس ١٩٧٨ ؟

( موافقة ) .

رئيس المجلس :

اذن ، ترفع الجلسة .

( رفعت الجلسة الساعة الواحدة والربع مساء ) .

وفى جلسة المساء من نفس اليوم (١٩٧٨/٣/٢٨ ) علق عدد من الاعضاء بالمجلس على بيان ممدوح سالم رئيس الوزراء ... وكان صاحب الكلمة الاولى هو عبد الفتاح حسن احد اقطاب حزب الوفد القديم والجديد وأحد وزراء آخر حكومة وفدية ، وكان حزب الوفد الجديد الذى يرأسه فؤاد سراج الدين قد وزع مذكرة حول تفسير المادتين ٩٦ ، ٩٨ من الدستور بشأن عدم مسئولية عضو مجلس الشعب عما يدلى به من آراء واقوال داخل المجلس . (٢)

بدأ عبد الفتاح حسن كلمته فقال :

فى حدود اللائحة ، وفى هذا النطاق ، دون سواه ، استأذن فى ان اقول انه فى جلسة الصباح ، رفعت يدى ، مستأذنا فى الكلام ، لانبه الى نص المادة ١٤٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب — حق الكلام — وكنت اريد بهذا التنبيه ان اقول انه فى مضبطة جلسة الامس ١٩٧٨/٣/٢٧ اقفل باب المناقشة فى موضوع اسقاط عضوية الشيخ عاشور محمد نصر ، وانه فى جلسة صباح اليوم طلب السيد ممدوح سالم الكلمة ، واذن له بالكلام ، فخاض على الوجه الذى سمعتموه

---

(١) اسماء السادة الاعضاء الموافقين على اسقاط العضوية والمنسحبين وغير الموافقين ملحقة بالمضبطة .

(٢) نص المذكرة بقسم الوثائق بالكتاب .

حضراتكم واثبت فى مضبطة الجلسة . و بكلامه فى الموضوع الذى قفل فيه باب المناقشة واذا كان العضو المطلوب اسقاط عضويته غائبا عن تلك الجلسة ، و يقتضى الامر ان يكون له حق الاشتراك فى المناقشة ، و يبقى له هذا الحق الى ان يدلى بالاصوات ، وعند الادلاء بالاصوات فقط ، ينبغى عليه ان يغادر قاعة الجلسة ، اقول اذا كان العضو المذكور حتى تلك اللحظة غائبا عن شهود الجلسة ، فكان يتعين ان يخطر للحضور فقد يشترك فى المناقشة لتسمعوا رده على ما قيل عنه . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان السيد ممدوح سالم ، حين تحدث فيما تحدث به ، ذكر كلاما اشار إلىّ ، ولم يكن هنالك مجال للشك فى ان هذا الكلام يعنينى به ، ومن حقى — وقد ورد ، لا اقول اسمى ، ولكن ورد كلام المعنى به انا — ان اعقب على ما قاله لاصحح وقائع غير صحيحة وردت على لسانه واستشهادات غير دقيقة ما كان يجوز ان ترد على لسانه ان كان يريد ان يبسط لمجلس الشعب ما يريد ان يبسطه . كان من حقى ان اتكلم لاقول له : انه وهو يتحدث عن حزب الوفد فى سنة ١٩٤٢ ، و يستشهد بوقائع ، ان هذه الوقائع بعضها غير دقيق وغير صحيح .

ومن حقى ان ارد على هذا الذى قاله ، على الاقل فيما يتصل بشخصى ، وان انبه الى انه بستعجب أننا لم نفصله وقد فصل اناس دون تحقيق لاقول له ان اللائحة الداخلية لحزب الوفد الجديد التى تلتزم بها وتلتزم بحسن تطبيقها لا تمكن احدا من ان يفصل عضوا منضما الى حزب الوفد الجديد ، فالهيئة العليا للحزب ليس لها حق فصله وانما الجمعية العمومية هى التى لها هذا الحق ولها ان تدعيه وان يمثل امامها وهذا ما كانت تعتزم الهيئة العليا استكمالا لبحثها ، ولم تتخذ قرارا بعد ، فهذا الذى ورد على لسان السيد ممدوح سالم ، لم اتبين حقيقة ، بأى صفة كان يتكلم ، هل كان يتكلم بصفته رئيسا للوزراء ؟ ام كان يتكلم بوصفه رئيسا لحزب مصر؟ ام كان يتكلم بوضفه عضو مجلس الشعب عن دائرة معينة ؟ زميل لنا نسمعه ونقدره فيما يصدق فيه ؟ ولكنه تكلم على اساس انه رئيس الحكومة وطلب الكلمة على هذا الوجه واذن له بالكلام ، فكان ينبغى ان اعطى الحق فى الكلام منبهين لحكم اللائحة فى هذا الصدد . لهذا حين انسحبنا كان قصدنا الا نشترك فى عمل نعتقد انه باطل او معدوم . وكتبنا الى السيد رئيس المجلس كلمة سلمناها الى الامانة العامة . واعتقد انها بين يديه الآن وطلبنا ان تثبت فى مضبطة الجلسة ، فان لم تثبت فى مضبطة الجلسة ، فلا اقل من ان يشار اليها ، فان لم يشر

اليها فقد اذنت بالكلام وكلامى مثبت فى مضبطة الجلسة ، حسبنا هذا ونكتفى به حتى لانخوض فى موضوع اقفل فيه باب المناقشة ثم فتح ، ولم تتح الفرصة لمن كان ينبغى ان يسمع وان يشترك ومن كان ينبغى ان تسمع كلمته ، وانا قمت صائحا وطالبا الكلام ، وان السيد رئيس المجلس حين قال « انا اعطيت الكلمة لواحد » فمعنى هذا انه لم يعطنى الكلمة مما يجعلنى اقول ماكان يجوز ان يحرمنى من حق الكلام لان هناك كلاما مسنى ومن حقى ان ارد عليه ، وكان فى استطاعتى لو اعطيت الحق فى الكلام ان ارد عليه ردا صائبا صحيحا ، ارد به المسائل الى نصابها الصحيح ، اما ان يقال كلام ولا يعقب عليه ، وان يخوض فى مسائل وان يستند الى مسائل ليست صحيحة ولا دقيقة ، فمن حقى ان ارد عليه ، كما انه حين استشهد بواقعة المهندس ابراهيم شكرى لم يحسن الاستشهاد ، لانه فى الوقت الذى عاب فيه او نسب الى السيد المهندس ابراهيم شكرى العيب فى الذات الملكية ، فان البرلمان الذى يتندر عليه السيد ممدوح سالم لم يسقط عضوية المهندس ابراهيم شكرى وانما رفع عنه الحصانة ليقول القضاء فى شأنه كلمته ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**العضو محمد خليل حافظ : ( من حزب مصر )**

اسمحوا لى ان اعقب على سلامة الاجراءات التى اشار اليها الاخ الاستاذ عبد الفتاح حسن . لقد اشار سيادته الى ان باب المناقشة قد فتح بعد اقفاله وانا اقول ان باب المناقشة لم يفتح مستشهدا فى كلامى بنص المادة ١٣٥ من الدستور والتى تنص على ان « يسمع رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام .... الخ » والذى طلب الكلام فى جلسة الصباح هو السيد رئيس مجلس الوزراء ، وهذا الكلام لا يعتبر فتحا لباب المناقشة بعد اقفالها ، هذا بالنسبة للدستور ، اما بالنسبة للائحة ، فاننى اعرف ان المجلس سيد لائحته ، فعندما نناقش امرا من الامور يختص باللائحة و يقترع عليه مرة اخرى ، و يؤخذ فيه رأى المجلس و يوافق المجلس على أى موضوع يخالف مواد اللائحة ، فيكون المجلس هنا سيد اجراءاته وسيد لائحته ، واعتقد ان السيد رئيس المجلس فى جلسة الصباح ، عندما طلب من سيادته الاذن بالكلام قال سيادته فليكتب من يريد الكلام عن اللائحة لاطلع عليه ، ثم اخذ سيادته رأى المجلس ، فكان من رأى المجلس التصويت وكان هذا رأى المجلس ، ورأى المجلس هو الاول والاخير والمجلس سيد

لائحته ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد : ( من حزب الوفد الجديد )**

هناك مسألة مهمة للغاية ، فاذا كنا نسير بلا قواعد ، و بلا دستور ، « تبقى فوضى » فلابد ان نحتكم جميعا الى اللائحة والدستور ، ففيما يتعلق بما طلبته فى جلسة الصباح ، فان المادة ١٤٩ من اللائحة الداخلية تقول « يجوز طلب الكلام دائما ـ أى للعضو ـ فى الاحوال الآتية : ... »

وتعدد المادة حالات معينة منها ما هو وارد فى البند ( ٢ ) وهذا نصه « توجيه النظر الى مراعاة احكام قانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية » وقد طلبت الكلمة على هذا الاساس ، والسيد رئيس المجلس مشكورا طبق اللائحة واعطانى الكلمة واذن لى بها ، ولكن لم امكن من الكلام فى مجلس الشعب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اود ان ارد على ما قاله الاستاذ محمد خليل حافظ ، وكنت دائما اعجب بكلامه سواء هنا ، او فى اللجنة المركزية ، ولكننى عجبت لترديده ان مجلس الشعب سيد لائحته ، هذا الكلام معناه اننا نمزق هذه اللائحة ، ان معنى ان المجلس سيد لائحته هو ان له ان يعد لها الاجراءات التى يراها ، ثم يعمل بها بعد اقرار هذا التعديل ، وذلك وفقا لكل من اللائحة والدستور. اما كون انه توجد لائحة بين ايدينا وتقولون لنا اليوم بانه سوف ينفذ علينا كل ما هو وارد فيها ، ثم تقولون لنا فى الغد اننا لن ننفذ ما ورد من احكام لان رأينا غير هذا ، فمعنى هذا الكلام انه لاتوجد لائحة ، وعلينا ان نمزقها اذن ، اقول هذا باعتبارى استاذ قانون ، فلايصح ان يقال ـ هذا الكلام ـ فى مجلس الشعب ، ان يقال ان المجلس سيد لائحته ، أى له ان يعدل فيها كما يرى دون اتباع الاجراءات والقواعد وذلك فى نقطة معينة بالذات عند المناقشة للوصول الى غرض معين بذاته ، اننى اقول ان هذا الامر غير جائز.

اما فيما يتعلق باشارة السيد العضو محمد خليل حافظ الى المادة ١٣٥ من الدستور والتى تقضى بان يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء فى مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام .... الخ فاننى اقول نعم . ولكن لما كانت مواد الدستور واللائحة يكمل بعضها البعض فن ثم انه اذا كان هناك عضوا يحاكم ويمكن ان تسقط عنه العضويه فلقد وضعت له من الضمانات مايمكنه من الدفاع عن نفسه

كاشتراط حضوره المناقشة وحقه فى الرد على مايثار فيها ، اذن يجب ان يعطى للعضو الحق فى ان يرد عما يوجه اليه ، فاذا كان من حق المجرم القاتل ان يستمع الى الشهود والى الاتهام وان يدافع عن نفسه و يرد على كل مايوجه اليه وان يكون آخر من يتكلم فمن باب اولى ان يعطى هذا الحق لعضو المجلس ، ومن هنا فان اللائحة الدخلية تقضى بان يكون من حق العضو ان يستمع إلى مايقال فى حقه وان يعطى له حق الرد ، وعلى هذا فطالما سمح هذا الصباح للسيد ممدوح سالم بالكلام وتكلم سيادته فى بعض ماتكلم بوصفه رئيسا للحكومة وفى البعض الآخر بوصفه رئيسا لحزب مصر وفى البعض الآخر باعتباره عضوا فى مجلس الشعب فكان الامر يقتضى تواجد الشيخ عاشور محمد نصر ، وبما ان سيادته لم يكن موجودا فكان من المفروض ان يؤجل كلام السيد ممدوح سالم لحين حضور السيد العضو حتى يتمكن من الرد عليه ، والا فان الاجراءات التى تتخذ بعد ذلك يشوبها البطلان .

وانني انبه لهذا ، لان هذا الامر سوف يعرض على القضاء ليقول كلمته ، ومن هنا فانني اخشى ان نقع فى خطأ فى الاجراءات ، ولا نتصرف التصرف السليم ونحن هنا مجلس الشعب السلطة التشريعية التى تتولى التشريع و بيننا الكثير من القانونيين . لذلك تقدمت لسيادتكم فى الصباح بمذكرة تبرر انسحاب حزب الوفد الذى تم فى الجلسة الصباحية ولقد قلت فيها انه من الثابت ان مجلس الشعب قد انهى المناقشة فى موضوع طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور محمد نصر بجلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ وحدث ان السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء طلب الكلمة فى بداية جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ ...

**رئيس المجلس :**

ارجو من السيد العضو الا يقرأ المذكرة اكتفاء باعطائه الكلمة لابداء وجهة نظره لاننا كنا بين امرين اما ان تقرأ المذكرة واما ان تتيح الفرصة للسيد العضو والسيد العضو عبدالفتاح حسن فى ابداء وجهة نظره وقد اخذنا بالرأى الثانى فسمح لهما بابداء وجهة نظرهما .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

اذن سوف اخلص الى مانطالب به وهوانه ازاء ماوقع من مخالفة صريحة وواضحة للائحة ومايترتب على ذلك من بطلان الاجراءات الخاصة باسقاط العضوية عن السيد العضو الشيخ عاشور محمد نصر . فقد اضطررنا الى الانسحاب

من الجلسة . ونطلب اثبات ذلك فى المضبطة ، وشكرا .

**العضو الدكتور السيد على السيد : ( حزب مصر )**

فيما يتعلق بما اثير بجلسة الصباح واعمالا لما تقضى به المادة ١٣٥ من الدستور، والمادة ١٤٥ من اللائحة فاننى ارى ان ما ادلى به السيد رئيس مجلس الوزراء فى الجلسة الصباحية هو من قبيل البيانات الحكومية ، وليس فتحا لباب المناقشة ، هو مالا يتطلب تواجد السيد العضو ثم اقفال باب المناقشة من جديد ، اذن فليس من الضرورى ان يعقب احد السادة الاعضاء ، لان ما قاله السيد رئيس مجلس الوزراء هو بيان ولقد جرى العمل بالمجلس على ذلك ، فيكون من حق الحكومة دائما ان تعقب فى بيان لها على مايدور بالمجلس من مناقشات . ولقد تفضلت الرئاسة فى الصباح فاعطت الكلمة لاحد السادة الزملاء الا ان المجلس اعترض على ذلك وهذا حق المجلس ولا معقب عليه فى ذلك .

**العضو ابو العز الحريرى : ( من حزب التجمع )**

تقضى المادة ٤٠ من الدستور بما يأتى « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة » ونصت المادة ٨٨ من الدستور على ان « يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى اعضاء مجلس الشعب . و يبين احكام الانتخاب والاستفتاء ، على ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية » . كما نصت المادة ٩٠ منه على ان « يقسم عضو مجلس الشعب امام المجلس قبل ان يباشر عمله اليمين الآتية :

اقسم بالله العظيم ان احافظ على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وان ارعى مصالح الشعب ، وان احترم الدستور والقانون » .

دون الدخول فيما حدث هذا الصباح ، فقد اسقطت العضوية عن زميل لعبارات قالها ، رأى فيها المجلس ان فيها مساسا بالسيد رئيس الجمهورية ، و بصرف النظر عن رأيى فى هذا الاجراء وما اذا كان هذا من حق المجلس ام لا ، فهذا موضوع ليس مجال الحديث فيه الآن ولكننا اذا كنا نسعى بالفعل الى اعمال احترام الدستور والقانون وتحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات العامة بين جميع المواطنين ، فاننى اقول : ان هناك عبارة وردت فى كلام السيد رئيس الوزراء

صباح اليوم ارى انها مهينة للشعب المصرى باجمعه ، وليس لمجلس الشعب فقط ، حيث قال سيادته بالحرف الواحد « البعض هنا ــ يقصد فى مجلس الشعب ــ يضع نفسه فى نفس الخندق الذى يقف فيه اعداء الامة » رغم ان هذا الكلام عام وقد لاينطبق على الا انه قد ينطبق على اعضاء آخرين من المعارضة او من حزب الحكومة ، أى ان هذه العبارة بها مساس باشخاص ممثلين للشعب داخل هذا المجلس ...

(ضجة).

**رئيس المجلس :**

اذا كان السيد العضويرى فى كلام السيد رئيس مجلس الوزراء مايسئ الى المجلس فيمكن ان يتقدم سيادته بمذكرة جديدة فى هذا الموضوع يمكن النظر فيها فى جلسة قادمة .

**العضو ابو العز الحريرى :**

ان هذا الامر لايحتاج الى ان اتقدم بمذكرة بشأنه ، لانه واضح ، وكان من المفروض ان يحسمه السيد رئيس المجلس ، وقد تقدمت لسيادته بطلب للتحقيق فى هذا الموضوع .

**رئيس المجلس :**

لقد وصلنى الطلب الذى تقدمت به وسوف يعرض على المجلس . واود إن اقول هنا اننى اعطيت الكلمة لمن طلبها من السادة الاعضاء للحديث فى الدستور او اللائحة ، ومن ثم فاذا كان للسيد العضوأية اعتراضات على ماجاء بجلسة صباح اليوم فعليه ان يتبع ماتقضى به احكام اللائحة الداخلية فيتقدم بمذكرة فى هذا الامر ويمكن عرضها ومناقشتها فى جلسة مقبلة . اما الآن فلايمكن ان نفتح باب المناقشة من جديد فيا جرى بجلسة الصباح .

**العضو ابو العز الحريرى :**

اننى لااعلق على ما جرى بجلسة صباح اليوم ، ولكننى اطرح الامر للسيد رئيس المجلس لعرضه على المجلس ، لاننى لااعتقد ان المجلس يوافق على اتهام اعضائه بالخيانة والعمالة ، وان يكونوا فى نفس موقف اعداء الوطن ، اننى ارى ان هذه اهانة للمجلس اخطر مما قاله الشيخ عاشور محمد نصر .

**الدكتور فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب :**

ما كنت اود ان أشارك فى هذا النقاش بعد البيان الشامل الذى تقدم به السيد رئيس مجلس الوزراء الى المجلس الموقر هذا الصباح ، الا اننى أرى ان هناك محاولة مستميتة من بعض الاخوة لاعادة المناقشة والمداولة فى موضوع قضى فيه ، وهذا احتمال ، وهناك احتمال آخر بان تكون هذه المحاولة بهدف اعاقة مسيرة المجلس فى ان يؤدى اعماله الطبيعية الرقابية والتشر يعية

( تصفيق ) .

اننى ارى ان كلا الاحتمالين غير مقبول ، واذا ماعدنا الى مضابط هذا المجلس الموقر منذ بدء هذه الدورة الثانية وحصرنا الوقت الذى انفقه المجلس الموقر فى قضايا الاستجوابات وما تحمله من اتهامات ـــ وهذا حق اصيل للمجلس لاشك فيه ـــ والتى انتهت الى لاشئ ، فسوف نجد اننا ضيعنا فيه وقتا طو يلا ، ومن هنا فاننى ارى انه من غير المعقول ان نعود فى الجلسة المسائية الى مناقشة الموضوع الذى انتهينا فيه صباح اليوم باسقاط عضو ية الشخص الذى تهجم على المجلس وكرامته وعلى رئيس الدولة الذى يمثل رمز هذه الامة ، ولقد انتهى المجلس من هذا الموضوع بقرار نهائى يدخل فى اختصاصات بحكم نصوص الدستور ونصوص اللائحة الداخلية للمجلس وتصر يف حر لاشك فيه ، وفضلا عن هذا فان هذه الجلسة مخصصة لمناقشة مسائل مهمة تتعلق بقوت الشعب وتمو ينه ، وفد بشأنها العديد من الاسئلة الموجهة الى الحكومة ، وهذه الاسئلة لم توجه من المعارضة وحدها وانما اكثرها موجه من نواب حزب الاغلبية بحكم مسئوليتهم التاريخية عن هذا الشعب ، و بعد ان اعدت الحكومة اجاباتها على هذه الاسئلة وهيأت نفسها للمشاركة مع اعضاء المجلس فى حل مشاكل التمو ين وصعو باته ، نأتى الآن لمرة ثالثة ورابعة لنضيع جلسة اخرى فى مسائل سبق ان بت فيها المجلس ، اننى ارى ان هذه محاولة لاعاقة المسيرة الطبيعية لهذا المجلس واكاد اتصور تدبير مقصود ، اننى احتكم الى الشعب فى الحكم على المعارضة من واقع تصرفاتها .

( تصفيق ) .

اذن فعلينا ان نركز حديثنا على الموضوع الذى نحن بصدده الآن ، ولقد اعترض احد الاخوة من المعارضة على ما ذكره السيد رئيس مجلس الوزراء هذا الصباح من ان بعضا من الاخوة الاعضاء قد وضعوا انفسهم فى نفس الخندق الذى

يعمل فيه اعداء الامة . واعتقد ان الاخ يعلم من هو المقصود بهذا الكلام ، فقد استمع سيادته الى هذا التطاول وعلى شخص رئيس الدولة تحت هذه القبة ، وفى هذه القاعة المقدسة وماجرى من تهجم على مجلس الشعب رمز هذا الشعب . لقد استغل هذا التهجم من جانب الاذاعات المعادية اسوأ استغلال ضد مبادرة السلام وضد الامن الداخلى بكل احتمالاته وارادوا ان يصوروا ان هناك ثورة ضد هذا النظام ، ونحن جميعا نعلم ان هذا النظام ثابت الاركان ، فهويقوم على الثقة المتبادلة ، ثقة الشعب بقائده وثقة القائد بالشعب .

( تصفيق ) .

انني احتكم فى هذا الصدد الى المادة ١٣٥ من الدستور، والمادة ١٤٥ من اللائحة الداخلية التى تعطى الحكومة الحق فى ان تدلى ببيان فى أى وقت .

حقيقة ان المناقشة قد اقفلت بالامس الا ان المجلس الموقر وافق ـــ نزولا على نص المادتين ١٣٥ من الدستور، و١٤٥ من اللائحة الداخلية على ان يدلى رئيس مجلس الوزراء ببيانه حول الموضوع ، واستمع المجلس طويلا الى البيان ، ولم يعترض احد من المعارضة قبل ان يبدأ السيد رئيس مجلس الوزراء فى حديثه .

( تصفيق ) .

اذن لو كان هناك وجه للمعارضة فى ان يلقى رئيس مجلس الوزراء لبيانه لكان يجب ان يعلن عن ذلك قبل ان يبدأ الحديث . اما وقد سمح المجلس له بالحديث فلاوجه للمعارضة بعد ذلك . اذن دعونا من هذا كله ، دعونا نقدم وقتنا وجهدنا واعصابنا خدمة لشعب مصر دعونا نتجه الى الله وان نعمل مخلصين متعاونين منسقين رغم كل هذا حتى نرفع راية شعبنا خدمة لابناء هذه الامة ، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله .

( تصفيق ) .

رئيس المجلس :

هل توافقون حضراتكم على الاكتفاء بما تم من تعليقات ؟

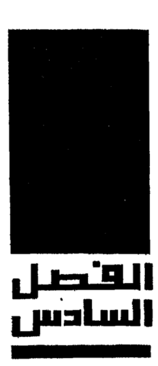
( موافقة ) .

وهكذا اغلق ملف الشيخ عاشور فى مجلس الشعب .

«اننى لا استجدى عضوية مجلس الشعب، فقد بلغتها يا اخوانى بارادة الناخبين، لمن يصوت لاسقاطى فك أسرى»

عبد الفتاح حسن

من دفاعه فى مجلس الشعب



# الفصل السادس

عبد الفتاح حسن

كما سبق القول ، كانت احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ تمثل شرخا كبيرا في تفكير السادات ، ولذا فقد اراد الاحتياط حتى لايحدث هذا مستقبلا والاحتياط الذى رآه السادات محققا لغرضه هو اعتقال العناصر المعارضة بالقانون .. ولما كان القانون لايعطيه ولا يعطى لنظامه هذا الحق فقد اراد ان يفرض قانونا ابتدعه وعرضه فى استفتاء على الشعب تحت اسم « مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى » (١) .

وقال السادات فى بيانه للشعب « ان الأمر قد كشف فى الآونة الآخيرة عن ان بعض ذوى الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت الحياة السياسية فى الماضى سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اوبعدها اوممن ينتمون الى المنظمات التى تعمل ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى اومن يعمدون الى اساءة استغلال الحريات التى كفلتها ثورة ١٥ مايو يتأهبون للانقضاض على الديمقراطية التى اكتسبها الشعب بعد حرمان طويل .. » .

وقد طلب الساذات فى الاستفتاء ان يقول الشعب نعم اولا على سبعة مبادىء بموجبها يتاح لادارة السادات التخلص من معارضيه تماما .. ، وتطبيقا لهذه المبادىء التى قال عنها الشعب فى الاستفتاء « نعم » على طريقة النبوى اسماعيل وزير الداخلية أى بنسبة ٩٩,٩٩٪ كان على احزاب المعارضة ان تتخلص من اخلص عناصرها الايجابية والافقدت شرط وجودها .. ، وكان على مجلس الشعب ان يلفظ السياسيين الذين شاركوا فى الحياة السياسية قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بحجة انهم افسدوا هذه الحياة السياسية ولهذا فقد كان من الضرورى اسقاط عضوية عبدالفتاح حسن باعتباره كان وزيرا فى آخر وزارة وفدية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهى الوزارة التى كان يرأسها الزعيم مصطفى النحاس باشا وكان وزير داخليتها فؤاد سراج الدين باشا .. وكانت هى الوزارة التى الغت

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ( قسم الوثائق بالكتاب ) .

.. هـذه الوزارة التى كان عبدالفتاح حسن وزيرا فيها .. ولعب دورا هاما فى مقاومة الانجليز بالقناة حيث كان يوجد هناك اكثر من ٨٠ الف عسكرى بريطانى تخدمهم قاعدة بريطانية يعمل فيها آلاف العمال المصريين .. فطلب هذا الوزير الوطنى من العمال الاستجابة لوطنيتهم وترك القاعدة وكفل لكل منهم عملا يعادل ماكان يتقاضاه من اجر وامتيازات من الانجليز.. وهكذا اصيبت القاعدة البريطانية بالشلل التام ..

هذا الوزير الوفدى اصبح متهما فى عهد السادات بانه شارك فى إفساد الحياة السياسية ولذا يجب ان يخرج من مجلس الشعب ..

وقد دارت وقائع هذه القضية فى مجلس الشعب على النحو التالى :

ففى الجلسة الرابعة والثمانين لمجلس الشعب المنعقدة فى ١٣ يونيو سنة ١٩٧٨ ورد لمجلس الشعب رسالة من المدعى الاشتراكى باسماء من تقلدوا مناصب وزارية منتمين لاحزاب سياسية عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاة ) فيما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .. وكان يتولى رئاسة المجلس الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس وقد طلب د . جمال العطيفى احالة رسالة المدعى الاشتراكى الى اللجنة التشريعية لدراستها وتقديم تقريرعنها حيث كانت تتضمن انطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على العضو عبدالفتاح حسن .. وهو القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية .. الخ .

وفى الجلسة التالية المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨ وردت رسالة اللجنة التشريعية وجاء بها ان اللجنة قد تحققت ان السيد العضو عبد الفتاح حسن قد تولى منصب الوزارة منتميا الى حزب سياسى قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وذلك من البيان الذى ورد من المدعى العام الاشتراكى ومن الاقرار الصريح الذى تضمنته رسالة العضو الى رئيس المجلس والذى ذكر فيه مايلى ( انه بطبيعة الحال لن يتظلم إلى مجلس الشعب من القرار المشار اليه لان معاهدة ٣٦ مع الانجليز.. وهى التى بدأت حرب القناة ضد الانجليز، وهى الوزارة التى رفضت الاحلاف الغربية ، ونظمت الشعب جبهة واحدة للمواجهة ، الوزارة التى لم تنحنى امام مطالب القصر.. ، ولم تركع .. ولم يجد الانجليز ولا القصر سبيلا للتخلص منها الا باحراق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

ولما كان الأمر كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى تنطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من حظر انتمائه الى الاحزاب السياسية اومباشرته لأى حق اونشاط ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية من الشروط الاسياسية طبقا لقانون مجلس الشعب وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وهو من الشروط التى يتعين توافرها فى عضو مجلس الشعب وقت الانتخاب وطيلة فترة عضويته فاذا مافقدها لأى سبب من الاسباب تعين تطبيق المادة(٩٦) من الدستور فى شأنه والتى تنص على مايلى (لايجوز اسقاط عضوية احد اعضاء المجلس. الا اذا فقد الثقة والاعتبار اوفقد احد شروط العضوية اوصفة العامل اوالفلاح التى انتخب على اساسها اواخل بواجبات عضويته ، ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى الاعضاء).

ولما كانت المواد (٣٠٩ ــ ٣١٤) من اللائحة الداخلية لمجلس تشترط اجراءات خاصة لاسقاط العضوية فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة(٩٦) من الدستور.

لذلك كله رأت اللجنة بأغلبية آراء اعضائها ان المادة الرابعة من القانون رقم(٣٣) لسنة١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الدخلية والسلام الاجتماعى تنطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن وانه فى هذه الحالة يتعين تطبيق حكم المادة(٩٦) من الدستور طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩ــ٣١٤) من اللائحة الداخلية.

هذا وقد اعترض على ما انتهت اليه اللجنة السادة الاعضاء (ممتاز نصار، دكتور حلمى مراد ، محمد كمال عبدالمجيد سعد ، بهنساوى وزير بهنساوى ، احمد ناصر، عويس عبدالحفيظ عليوه).

رئيس اللجنة التشريعية
«حافظ بدوى»

**وقد اعترض الدكتور محمود القاضى قائلا:**

ان ماعرض الآن ليس رسالة من اللجنة التشريعية بل هو تقرير كامل

لايختلف عن أى تقرير عرض على المجلس من اللجنة التشريعية اومن غيرها ، وقد اخذ الرأى عليه فى اللجنة وهناك من ايدوا التقرير، وهناك من عارضوه ، ومن ثم فان توجيه كرسالة ، ليس من حق اللجنة وأرى الا تفعل اللجنة ذلك مرة اخرى . لان هذا تقرير، يجب ان يطبع و يوزع على السادة الاعضاء ليبدوا فيه آراءهم ، وليس رسالة بأى شكل من الاشكال ، ولكن اللجنة التشريعية دائما تأتى باشياء .. سامحها الله .

ان هذا التقرير، وليس رسالة ، لانه اذا كان رسالة فاننا لن نصوت عليها فى شىء ، ولا دخل للمجلس بها ، اما اذا كان الامر معروضا على اساس بيان ما اذا كان المجلس يوافق اولا عليه ــ كما وافقت اللجنة التشريعية ــ فاننى ارفض هذا التقرير المتقمص ثوب الرسالة اوالذى سمى رسالة دون وجه حق ، وذلك لأننا اذا صوتنا على هذا ، وقلنا ان المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تنطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن ، فان الموضوع يكون منتهيا وتفعل اللجنة بعد ذلك ماتشاء ، وايضا حتى لو كان من المفروض ان تطرح هذه الرسالة الغريبة للتصويت ، فيجب ان يصوت عليها ثلثا اعضاء المجلس ولو اننى لا اوافق على طرحها اساسا ، لان هذا هو بداية الامر.

ان المادة « الرابعة » التى ذكرت اللجنة عنها تنطبق على السيد العضو تنص على « لايجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية اومباشرة الحقوق اوالانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية ... »

ولقد تزيد نص المادة عن مبادىء الاستفتاء ذاتها اذقال « لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية ... قبل ثورة ٢٣ يوليو» .·. وهذا النص هو الذى طرح للاستفتاء ... وهذه جملة اعتراضية نحن نفهمها « سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية ، اواذا كان تقلد مناصب معينة فى الاحزاب التى ذكرها ، اذا النص يقول « لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية بالاشتراك كوزير اوبالاشتراك فى الاحزاب » ومن ثم ليس مجرد الاشتراك فى الوزارة .

**رئيس الجلسة :**

ان حديث السيد العضو يتعلق بالموضوع الذى لم يطرح للمناقشة بعد ، انما المطروح للمناقشة الآن هو الرسالة .

**السيد العضو الدكتور محمود القاضي :**

اذا كان الامر كذلك ، فانني احتفظ لنفسي بحق الكلام للموضوع عند طرحه ، ولكنها كرسالة ، وهي ليست برسالة ، بل هي تقرير متقمص ثوب رسالة ، لأرى ان المجلس له رأى فيه ، ولايجب ان يعطى المجلس فيه رأيا الا بالرفض ، وانني ارفض هذا ، لان هذا كله خطأ للاسباب التى سأذكرها عند عرض الامر للمناقشة .

**العضو حافظ بدوى :**

هى رسالة ، وليست تقريرا ، هى رسالة لماذا ؟ لان المجلس حينما احال على اللجنة الرسالة الاولى كنا امام موضوعين :

كنا امام هذا الموضوع الذى نحن بصدده ، والذى كتبنا هذه الرسالة بشأنه ، والتى اوضحنا فيها ان المادة الرابعة تنطبق على السيد العضو، ولكننا ــ وهذا هو المعنى ــ لانستطيع السير فى اجراءاتنا او نرتب حكما ، او نصدر قرارا ، الا اذا اتبعت الاجراءات القانونية طبقا لنص المادة ( ٩٦ ) من الدستور والمواد من ٣٠٩ الى ٣١٤ من اللائحة الداخلية ، بمعنى انه لكى تستطيع اللجنة التشريعية ان تمارس عملها لا بد ان تستكمل هذه الاجراءات لا بد ان يقوم اولا طلب من خمس اعضاء المجلس باسقاط العضوية ثم يخطر العضو، وقد اخطرنا من قبل ، ثم يتبع الاجراءات التى تنص عليها اللائحة ، ومن هذا يتضح اننا لم نقدم تقريرا لاخذ الرأى عليه ، ولذا فهى رسالة تطلب اللجنة فيها استكمال بعض الاجراءات حتى تقدم تقريرا يناقش و يؤخذ عليه الرأى ، و بعبارة اخرى فان اللجنة بهذه الرسالة تطلب من المجلس استكمال بعض الاجراءات ، وقد استكملت بالطلب المقدم ، فكان لازما الا تكون هناك مناقشة فى ذلك الموضوع ، وهذا ما ارجوان اعرضه على السادة الزملاء الا تكون هناك مناقشة فى هذه الرسالة لان الموضوع لم يبت فيه بعد ، لانه فى حاجة الى اجراء ناقص ، وقد استكمل هذا الاجراء اليوم ، فاذا ماعرض على اللجنة فى الاجتماع الذى ستحدده ، والذى ستخطر به السيد العضو، يمكن اللجنة حينئذ ان تقدم تقريرا يعرض على المجلس و يناقش . اذن هى رسالة لانها لم تنتهى الى طلب اخذ رأى المجلس ، فهى لم تتضمن تلك العبارة

التى ترد دائما فى نهاية التقارير « لذا توصى المجلس الموقر بالموافقة ، او بعدم الموافقة مثلا » اذن هى رسالة ، رسالة ــ واننى اكرر ، واستأذن فى ان اكررـــ لطلب استكمال اجراء والاجراء الآن قد اتخذ ، ولذا فليحل الى اللجنة لتقدم تقريرها عنه ، وشكرا .

**وهنا طلب العضو عبد الفتاح حسن الكلمة وقال :**

ارجو ان تتاح لى الفرصة لكى اكمل حديثى فى اوجز عبارة وابلغ اشارة . انى اقول : ان الاستاذ حافظ بدوى ذكر ان ما ورد الى المجلس الموقر اليوم ليس مما يؤخذ عليه ، وانما هى رسالة باخطار ان اجراء ناقصا لم يستكمل بعد ، ولم يفته ان يقول ــ ولاسمع لاول مرة ــ ان هذا الاجراء قد استكمل . لقد طالعت فى الصحف اكثر من مرة ان هناك طلبا موقعا من عديد من اعضاء المجلس باسقاط عضويتى فلم يكن ذلك خافيا على . ولهذا حرصت حين طالعت فى الصحف ان تقرير اللجنة التشريعية بشأن انطباق المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على شخص سيناقش اليوم ولذلك حضرت . وقد قلت فى مناسبة سابقة ، فى ١٢ فبراير ١٩٧٧ ، ومازالت ارجاء هذه القاعة تردد صدى كلامى ، مما لا اعيده على حضراتكم وثابت فى المضبطة رقم ( ١٩ ) التى عقدت فى ١٢ فبراير ١٩٧٧ فى الصفحات الواردة فى المضبطة مما لا اسمح ان آخذ من وقتكم جديدا ، فقد سمعتم تقريبا بالاعضاء الحاضرين ومنهم الغائب بعذر ، ولا اريد ان استجدى رضاء جديدا ، وانما اقول لحضراتكم قلت فى جلسة ١٢ فبراير ١٩٧٧ « لو كنت مكان الذى اتحدث عنه لحضرت ولو محمولا لادافع عن وجهة نظرى ؟ » .

وها انا اليوم امثل امامكم لاقول لحضراتكم انى لا الوذ بلائحة ، ولا آوى الى كهف ، وانما اواجه المسائل من اقرب طريق ، واول ما ينبغى ان انبه اليه اننى رفعت امام محكمة القضاء الادارى دعوى يوم ١٩٧٨/٦/١٠ تحمل رقم ١٥٩٣ سأتشرف بعد قليل بان اودع امانة المجلس صورة لهذا الطعن فى قرار المدعى العام الاشتراكى ، وقصارى ما احب ان اقوله فى كلمات قليلة ، اننى كما ذكرت فى رسالة موجهة للمجلس فى ١٩٧٨/٦/١٠ اننى لا اتظلم لان باب التظلم الفريد والوحيد الذى رأه القانون يكون امام القضاء . وانى لا اثير شيئا فى دستورية الاستفتاء ، ولا فى القانون رقم ( ٣٣ ) وانما اردت ان اقول فى رسالتى الى

حضراتكم : ان باب التظلم موصد لان التظلم يستند الى المجادلة فى انى تقلدت منصب الوزارة ، وانى لا اقول عن نفسى اننى كنت خبيرا فى وزارة الوفد وانما كنت وزيرا مسئولا ، وكنت منتميا الى الحزب الذى لم انفصل منه فى الماضى قلت فى رسالتى لن استطيع ان اتظلم لان باب التظلم موصد فى وجهى وانما فهمى وتجاربى المتواضعة فى القضاء الادارى ان قرار المدعى الاشتراكى هو قرار ادارى نهائى فى موضوعه ، لماذا ؟ لان المدعى الاشتراكى له اكثر من صفة ، فله صفة المحقق . فان حقق لا يرد على تحقيقه طعن امام محكمة القضاء الادارى ، ولكن له صفة اخرى حين يعمل ارادته الملزمة بأن يقول مثلا : ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تنطبق على عبد الفتاح حسن او لا تنطبق .

ليس هناك مهرب للتظلم من هذا القرار، وانما القرار ينتهى بالمدعى الاشتراكى . وهو قرار ادارى نهائى فى موضوعه ، لذلك حرصت على ان انبه المجلس اننى لا اجادل امامه لاننى لا ارفع تظلما ، وانما لاختصاص لجهة اخرى هى القضاء وقد اتصلت ولاية القضاء بهذا الطعن ، ومحدد لنظره جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ فتكون هذه الدعوى المرفوعة امام قاضيها الطبيعى من مواطن لاذ بالقضاء ولجأ اليه .

حضراتكم بطبيع الحال ولاجدال ابدا فى انكم بحكم المادة (٩٣) من الدستور تفصلون فى صحة العضوية اذا فقد العضو شرطا من شروط العضوية ، كأن يأتيكم تقرير من محكمة النقض يتضمن عدم توافر احد شروط العضوية ، فطبقا لنص المادة (٩٣) من الدستور انتم تفصلون فى صحة العضوية ، وانتم ولاكم الدستور دون سواكم ان تسقطوا العضوية عن عضو بمجلس الشعب باجراءات معينة نصت عليها المادة ٣٠٩ ومابعدها من اللائحة الداخلية للمجلس . هذا حقكم . ولكن الذى اريد ان اسجله فى مضبطتكم : ليأتى زمن بعد زماننا يقرا ليفهم ان الدستور الذى نص فى المادة (٩٦) على ما نص عليه هو بذاته الدستور الذى به المادتان ٦٤ ، ٦٥ ومواد الدستور، ياحضرات السادة المحترامين ، توائم . ينبغى ان تحترم كل نص وتلتزم به ، فاذا كان الدستور قد خص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية اوفى اسقاط العضوية عن عضو من اعضائه لانه فقد شرطا من شروط العضوية هو بذاته الدستور الذى قال فى المادة (٦٤) : «سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة» وجاءت المادة (٦٥) حتى لاتترك

لأى انسان مثلى ينبهم على مراداة او يستغلق على ادراكه ، تنص « تخضع الدولة للقانون ... » فالدولة كالاشخاص تماما ثم ورد فى المادة (٦٨) « التقاضى حق مضمون ، ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، وسرعة الفصل فى القضايا » .

ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء . لذلك حين تقرأون المادة (٩٦) من الدستور وتقولون : انكم تستقلون بالفصل فى اسقاط العضوية لفقد العضو شرطا من الشروط ، تقرأون ايضا و بذات الالتفات و بالقدر ذاته من الاحترام والالتزام فى دستور واحد متكامل النصوص واجب الخضوع له لانه ابو القوانين حين يقول « لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى » وقد لجأت فعلا فى ١٩٧٨/٦/١٠ الى القضاء حيث اتصلت ولاية القاضى بدعواى وحدد لها جلسة قريبة يوم ١٩٧٨/٦/٢٧ (١) .

كل عمل يصد القاضى عن ان يفصل فى خصومة اتصلت ولايته بها او يصد المواطن عن ان يلوذ بقاضيه الطبيعى عمل ينكره الدستور، بل يحتكم على انكم ينبغى عليكم ان تقرأوا المادة (٦٨) من الدستور جيدا وان يقال لو ان هذا المواطن قد رضى قرار المدعى العام الاشتراكى فلا يكون هناك محل للانتظار . او لو انه تظلم الى مجلس الشعب لينظر تظلمه فقد يكون بذلك قد طرح تظلمه ، اما وقد لجأ هذا المواطن الى قاضيه الطبيعى ، فأنى اقول : ان حرصنا جميعا على الدستور يقتضى منا دون نظر الى اشخاص ، فانا نموذج بشرى اروح واجئ ، سيأتى بعدنا اناس آخرون ، وانما ينبغى ان نعلم جميعا ان الله وحده هو الذى لا يتغير، وان الفلك يدور، وان بقاء الحال من المحال .

واول ما اناشدكم فيه هو خلو ايديكم واتركوا القضاء يقول كلمته فى الدعوى المطروحة عليه اننى لست محقا او اننى افهم القانون ، وان القاضى حين يقول ذلك سأحنى رأسى اجلالا لقضائه ، واننى ارحب بالقضاء لى ، وارحب بالقضاء ضدى ، لاننى احترم القضاء ايا كان حكمه . لذلك ما الذى يضيركم من انتظار كلمة القضاء ؟ وما الذى يحتكم على ان تخالفوا هذه المادة لتقولوا ان المجلس

(١) الدعوى رقم ١٥٩٣ لسنة ٣٢ق وقد صدر فيها الحكم بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٥ بأن قرار المدعى الاشتراكى مخالف للقانون كما حكم للاستاذ عبد الفتاح حسن بالتعويض المطلوب !

يستقل بالفصل فى صحة عضوية اعضائه ، وتتركوا المادة الاخرى وهى لها ذات المقام . هذه ناحية .

الناحية الاخرى اننى لا اتكلم من فراغ ، واننى اسلم بالقانون الذى صدر ، ولا اطعن فى دستوريته ابدا ، ولن اذهب الى المحكمة الدستورية . انى اقول هبوا ان القانون بنصه دون ان يشار فى وجه الاستفتاء ، ودون ان يثار فى وجه القانون مايشار ، خذوه على وضعه . قانون صدر من حضراتكم ، واجب النفاذ ، على احترامه كاملا الى ان يقول من ولاه القانون فى دستوريته مايقول ، واننى لن ارفع دعوى امام المحكمة الدستورية ولن ادخلها فى هذا الشأن . انما اقول ان القانون له رسالة ، فاننى اتصور القانون كالكائن العاقل الرشيد .

وانى اقول ان القصد من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ هو تعقب الفساد فى الماضى ، وفى الماضى القريب ، وفساد قد يحدث . وبالنسبة للفساد الذى يحدث تخير القانون عبارة « أتى افعالا من شأنها » وهذا يعنى انه عنى بالنسبة لما يحدث بافعال يأتيها الانسان بعد تحقيق ينم عن ان هذا يعتبر فسادا ، وبالنسبة لفساد فى ماضى قريب — وانا لا اخوض ولا اعيب مهما كان موقعى ، ومهما الم بى — اقول لحضراتكم ان القانون بالنسبة للفئة التى قال عنها انها افسدت قال من ادين فى قضية بذاتها هى القضية رقم (١) لسنة ١٩٧١ ابى الاستفتاء ترفعا ، وابى القانون تساميا ان يقول حتى الذى قدم للمحكمة فقد تخطئ النيابة بتقديم احد الافراد للمحاكمة او من يرى التحقيق معه دون ان يقدم للمحاكمة وحفظت القضية بالنسبة له لعدم كفاية الادلة .

فتخير القانون العبارة الرشيدة السديدة فى نظرى وقال « من ادين فى الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ » وكأنه جعل من علامات الفساد حكما قضائيا ادانه ، ولهذا لما اراد ان يتعقب هؤلاء دون ان يسمى احد قصد فئة بذاتها ادانها القضاء ، وحين ورد ايضا فى الاستفتاء فى البند (١) من (ثانيا) عنى من وضع هذه الصيغة بان قال « كل من تسبب » وقصد من ذلك معرفة الوضع الذى اعانه على التسبب بان قال « بتقلده منصب وزير او قيادة حزب من الاحزاب التى عناها » وكان القانون فى ذلك حصيفا ودقيقا وقننتم هذا المبدأ الوارد تحت البند (١) من ثانيا من هذا الاستفتاء على هذا الوجه ، والذى منكم يطالع هذا الاستفتاء بالصيغة التى وردت ، وبالمادة التى قننت لا يستخفى عليه ابدا انه

يريد ان يتعقب الفساد ، وانا لا اريد ان استغلكم واستغل وقتكم الثمين .

انني اريد ان اقول لكم ومن حقى ان اقول : انني توليت منصب الوزارة فى ١٤ يونية سنة ١٩٥١ واقلت كما اقيل زملائى فى ٢٧ ينايرسنة ١٩٥٢ ياحضرات الاعضاء المحترمين سبعة اشهر وثلاثة عشر يوما توليت فيها وزارة الشئون الاجتماعية ونهضت بواجبى وزيرا للحربية واشتغلت وزيرا للداخلية فى فترة من هذه الفترة المحدودة واريد ان اقول لحضراتكم — وانا المصدق — فى هذه الفترة المحدودة ، ولا ادعى لنفسى فضلا فالفضل لله وهوصاحب الامر والقاهر فوق عباده ، الله سبحانه وتعالى وفقنى ان اسهم بجهد متواضع فى اخراج العمال من معسكرات الانجليز فى القناة وقد بلغوا ٨٤ الف عامل والحقوا بالاعمال المناسبة خلال ثمانية وعشرين يوما ، ووفقنى الله ايضا فى هذه الفترة ان اسهم بجهد متواضع فى منع التموين عن المعسكرات البريطانية ، اسهمت ايضا بامرى لم استأذن فيه احد فالغيت عقود خبراء الطيران الانجليز من وزارة الحربية ، وامرت بأذنى دون الرجوع الى احد باعادة المبعوثين من وزارة الحربية وكان عددهم : ٣٥٠ من العسكريين والمدنيين ، يعودون على افواج بالطائرات لا ينتظرون لاننى سمعت بليلى حديثا لوزير فى مجلس العموم يتندرعلى جيش بلدى ، هذا هو الذى صنعته ، ثم ايضا حرضت وانا فخوربان يعتدى على السفينة البريطانية حينما ارادت ان تعبرخليج العقبة فى ١١ يوليوسنة ١٩٥١ وهشمت السفينة وكسرت الصوارى ، وارسلت السفارة البريطانية احتجاجا شديد اللهجة الى الحكومة على هذا العمل الهمجى الذى قام به هذا المفسد للحياة السياسية ورد مجلس الوزراء على السفارة البريطانية ردا مفحما فى ذلك كان الفضل فيه للدكتور وحيد رأفت مستشار وزارة الخارجية فى ذلك الوقت وتلى علينا الرد فى مجلس الوزراء وجاءنا الرد من السفارة البريطانية يسلم بحق بلادى فى ان تتسيد على مياهها الاقليمية .

هذا هو الذى صنعته فى هذه الفترة يا اخوانى ، وان كان فسادا ، لوعلمت انه سيسمى فى بعض الازمان فسادا لاستكثرت منه ليزداد رصيدى عند الله وعند بلدى وعندكم ايضا ، هذا الذى فعلته فالذى يعينه ، هل نسيتم اننى اعتقلت فى العهد الملكى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ بناء على كتاب من السفارة البريطانية فى ٣١ يناير وكان ذنبى او موضع فخارى الذى اضعه على صدرى وازهوبه الى ان القى الله .

قالت السفارة البر يطانية انه ينبغي ان يتعقب هذا الانسان بصفة خاصة لانه اثار العمال بخطبته المهيجة ، هذا هو الذى افسد. حينما اعتقلت فى العهد الملكى ، اكون قد افسدت ، حينما يكون وسامى على صدرى ، كتاب من السفارة البر يطانية تر يد ان تنالنى لاننى حرضت العمال المصر يين واننى لا انكر بل كان الفضل لله ولهم هؤلاء الابطال هؤلاء العمال الاحرار الذين ضنوا على المعسكرات البر يطانية بجهدهم وآثروا ان يخدموا وطنهم هل هذا هو الفساد ؟

(ثانيا) اقول لكم واننى صادق ايضا لا ادعى فسفيرنا الحالى فى طوكيو — واننى لا استشهد بميت مقبور ولا بغائب لا يستطيع الكلام — ارسله المرحوم جمال عبد الناصر الى فى سنة ١٩٥٣ مع زميل له من المخابرات العسكر ية يطلب منى ان اشترك فى الوزارة فى سنة ١٩٥٣ فاعتذرت ، واعتذرت بمنتهى الادب وقلت له لا اصلح ، ولا اعمل بالسياسة واننى رجل اعمل بالمحاماة فاذا تركت صناعتى اولادى يموتون جوعا .

اذن فحين اناشد بان اكون وز يرا سنة ١٩٥٣ واعتذر لا تعاليا وانما لاضع نفسى فى اطارى وقدرى ، فهل هذا فى نظركم يعتبر فسادا ، ان قلتم انه فساد فاننى اتعلم منكم تعبيرا جديدا لتكييف الفساد وكيف يكون و بعد ذلك اعبر بكم — حتى لا اطيل — الى اكتوبر عام ١٩٧٦ ، واننى آسف ان اقول وعلى مسمع ابنى الغالى محمد حامد محمود لم استأذنه لان علاقتى الاسر ية به معروفه ولا يمكن لكائن من كان او لحادث من الاحداث ان يؤثر فيها ماعشت ، وانما اتكلم فى وجهه ولا احرف شيئا مما سمعته الم يكن منضما الى اولادى الثلاثة وامهم فى تزهيدى فى دخول المعركة الانتخابية وهو يسمعنى ولا اطلب منه جوابا وارجوه الا يتحدث لان سكوته يعتبر اقرار بانه نصحنى ليتنى انتصحت ... بالا ادخل المعركة الانتخابية وقد قال لى تفرغ لعملك ...

واننى انضم لرأى اولادك ، لان اولادى وامهم كانوا يحاولون قدر الجهد ان يمنعونى من العودة الى العمل السياسى من جديد ، وعصيتهم ولكننى لم اندم على شىء مما وقع لى بل لم اندم على اية كلمة قلتها اما مكم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ لم اندم ابدا ، فاننى على العهد مقيم ولا استطيع ان أتنصل من لفظ ذكرته على مسمع منكم ولولاحت لى فرصة اخرى لقلت ماقلت الم تسمعوا منى ولم يغب عنكم الاقليلا فى ١٢ فبراير ، هذه الفترة البسيطة التى ذكرتها لحضراتكم ...

لقد زرت ثكنات مصطفى باشا مع اخى محمد صلاح الدين(١) وصدر بيان القيادة مشيدا بذلك ، ولم تجد الثورة فى بادىء عهدها سبيلا على مثلى فصفحتى امامكم من يريد ان ينال منى اشكره ان وجد عيبا لعلى استطيع ان افسره وان اعترف لديه الى ان جاءت محكمة الثورة ، ومحكمة الثورة كانت مشكلة تشكيلا خاصا معينا وكنت محاميا امامها ولم تجد سبيلا على مثلى .

وما كانت لتسطيع تلك المحكمة ان تجد على مثلى سبيلا الامحاميا مدافعا ، ان رئيس الجمهورية السيد محمد انور السادات ليس معصوما ولا نبيا مرسلا وانما هو كسائر البشر ياحضرات السادة الاعضاء يرد عليه وعلى تصرفاته الخطأ والصواب ، والدستور الذى بين ايدينا وجئنا الى مقاعدنا فى ظله يسائل رئيس الجمهورية فى بعض الصور لابعد مدى ، ولكننى اؤيده لانه يسير على الخط القويم فيما يسلكه حتى اليوم ولا اعرف الغيب فان جاءنا منه ما نخالفه وما نعترض عليه ، مثلى سيكون اول المعترضين ، واننى ذكرت هذه العبارة وكما قلت لحضراتكم كل ماورد على لسانى فى ١٢ فبراير كرروه على مسامعكم وخذوه كأننى قلته اليوم مرة أخرى ، اريد الا يقول الناس بعدنا ان انسانا عمل وزيرا فترة سبعة اشهر وملأ هذه الفترة المحدودة بعمل عند الله ـــ فيما اعتقد ـــ حميد ومقبول وانه لم يفسد ولم يشترك فى فساد وحاش ان يكون لكم بعد شهادتكم لى شهادة أخرى انتم بذاتكم مطالبون من الله ان تكرروا شهادتكم مرة اخرى ، واننى لم اتغير، لم يجد على شىء جديد ، ان كان قد جد مما يمكن ان يسأل مثلى عليه ، فاننى بشر يمكن ان اخطىء وخطىء كثير وصوابى قليل .

انما من حقى ان اعرف ما هو الخطأ الذى وقع منى بعد ٤ فبراير سنة ١٩٧٨ هل هو الحزب الذى انتميت اليه ؟ فاذا كان قد جرى على لسانى ما يسىء اويجرح احدا استميحه واستميحكم عذرا ان تغفروا لى ، ان كان هناك من خطأ وقعت فيه اوفرط منى بغير ادراك ، ارجوكم ان تسامحونى لاننى لم اقصد ان اسىء الى احد ، كنت اتخير عباراتى وكنت الوذ بالصحيح من تصرفاتى ، انتم شهودى كيف تتغيرون ولماذا تتغيرون ؟ ان اردتم قولوا لى ما السبب الذى جعلكم تتغيروا حتى اعترف لكم وأفسر خطىء ، وقد اكاشفكم بخبىء نفسى الذى لا تعرفونه وانتم لستم آلهة ، انتم بشر تحكمون بما تعلمون ، فكيف يمكن ان اسأل عن شىء

(١) د . محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى أخر وزارة وفدية .

لاادركه ولا اعرفه ، هل تسمون مافعلت لصالح بلدى فى هذه الفترة المحدودة من الزمان فسادا ؟ ان قلتم هذا ، وحاشاكم ، فسيأتى وقت لايقدم خيرمن الأخيار على عمل خيرابدا يقول لقد عشنا وطالعنا ان انسانا قيض الله له فرصة ان يعمل قصارى ما استطاع بذل ولكنه كما جوزى «سنمار» هل ترضون هذا لانفسكم ، اننى اعيذكم منه واننى اقول لكم اننى لااستجدى عضوية مجلس الشعب فقد بلغتها ياأخواتى بارادة الناخبين وجلست هنا وسمعتم منى ، ولعلكم سمعتم بصراحة ووضوح قلت : انه لولم تكن الانتخابات حرة واكرر مابلغت مقعدى وماعرفت طريقى الى المجلس .

قلت هذا واستند اليه باعتبارى شاهد حق وحينما عقدت الندوة برئاسة الاخ المحترم الدكتور مصطفى خليل وقلت كنا عدما فى الماضى القريب ، ولم ابح للسانى ان يتجاوز فقلت بالحاكم الذى تجاوز مداه وبالمحكوم الذى استكان — وكان هذا رأى — وقلت لحضراتكم هنا حين اثيرت مسألة صاحب الحق اذ يسمى زعامة المعارضة وقلت لكم فى ١٢ فبراير اننى لم اسمع السيد الرئيس غضب من هذا او من أى شئ مما قلته مستيقنا فى ذلك الوقت انه فيما ترمى اليه اننى رجل حتى لوأعوزنى اللفظ المضبوط حسن النية لااقصد الاساءة لاحد ، اقول لكم اننى لااستجدى عضوية مجلس الشعب ولاافرض نفسى عليكم ، قد اعطيتكم من وقتى قصارى مااستطيع على حساب عملى الذى هوسترى بعد الله ، اذن اعطيتكم وقتى لم أعتذر مرة واحدة فقط او اثنين او ثلاثا ولكننى كنت حريصا على ان اعتذر مقدما فى الجلسات الطويلة وقد يكون السيد رئيس المجلس المسافر الآن اعاده الله ، المهندس سيد مرعى قد المح ذات مرة للاخوة الموجودين بالمجلس وقال انظروا الى الجالسين حتى الساعة الحادية عشرة والنصف واشار الى واحنيت رأسى وقلت فى نفسى ماهو الغريب فى ذلك لقد اديت واجبى ، ولقد جئنا الى هنا من اجل ذلك حتى لواستمرت الجلسة الى الثانية عشرة او الواحدة ، واننى لاانصرف من المجلس الا اذا اديت واجبى .

... شىء غريب ان يقال ، وفى هذه الفترة بالذات ، ١٩٧٨ اننى لست محاميا ادافع عن هذه الفترة اوتلك ، وانما انا انسان اشهد بواقع ، وانا لااتنصل ولااعيب فى احد ولكنكم تريدون محاسبتى عن فترة بذاتها . سبعة اشهر توليت فيها الوزارة واننى اقول لكم اقرأوا ذكرياتى السياسية التى تنشر كما كتبتها دون ان يتناولها قلم الرقيب . والتى كان الرقيب قد طلب منى حين تقدمت لنشرها فى

ديسمبر، شيئا مكتوبا يرفع لمقام آخر، وعاد بعد يومين فاتصل بى وقال « لقد امرت بان تنشر ذكر ياتك دون حذف كلمة او حتى « شولة » .

وقمت بنشر هذه الذكريات لابهدف الاثراء من ورائها ، فلم اكسب منها شيئا . ولكن بهدف تسجيل خواطرى فى هذه الفترة . وانني استأذنكم ، ان لم يكن لديكم مانع قبل ان اودعكم ، ان اودع امانة المجلس عشر نسخ باقية لدى كى يقرأ من يريد من حضراتكم عن حقيقة هذا الانسان الذى يراد ان يقال أنه افسد . ترى هل افسدت ام احسنت ؟ هذا هو المطلوب منكم .

ولذلك ، حتى لا اثقل على حضراتكم فانني اريد ان التقى مع الاخ الاستاذ حافظ بدوى فى ان الرسالة التى تليت عليكم اليوم ليس الهدف . أخذ الرأى عليها ، وانما الهدف منها اخطاركم بان اجراء ناقصا لم يستكمل . ان كان قد استكمل فرحبا ، مع شكركم جميعا ، من يصوت لاسقاطى فك اسرى ووضع عن عاتقى واجبا كنت اكافح فى سبيل ادائه — لن الومه ابدا — سأحمل له فى قلبى كل اكبار وكل احترام ، ومن لا يزال يحسن الظن بى فشكره مضاعف لانني لم افسد وانا معكم فى المجلس ولم افسده قبل ذلك ، ولهذا حرصت على ان آتى هنا لتسمعوا منى ، وانتم مشكورون على هذا الصبر الطويل ان استمعتم . لا اقول دفاعا عن نفسى فانني لست متهماً بشئ ولست آخر من يتكلم ، وانما انا انسان اتيحت له فرصة لان يسجل فى مضبطة المجلس : انتصروا على انفسكم بان تتأملوا كثيرا فى الطلب المقدم لاسقاط عضويتى — لان اسقاط مثلى قد لا يؤذينى فى مشاعرى ، وانما ثقوا اننى احمل لكم حبا لا ينمحى . وهذه العشرة ان اردتم الا تطول ، فلست انا المفارق ، وانما انتم الكارهون وانتم الساخطون ، ومع ذلك لا الومكم ابدا على شئ ، وانما بيدكم الحل .. ان كرهتم وجودى بيدى اعفيكم من مجلسى هذا . وهذا شرف لى وشرف لكم . وتستطيعون ان تؤجلوا وهذا حق لكم ، لان الرسالة التى تليت عليكم اليوم لم يكن الهدف منها اخذ الرأى النهائى ، وانما الهدف منها ، كما قال أخى حافظ بدوى ، اخطاركم بان هناك اجراء ناقصا استكمل ولكن لم نطلع عليه بعد .

ان فى يدنا الحساب ، ولا اقول ذلك خوفا ولا اشفاقا ابدا .. ابدا .. اننى خجل ان اقول لكم انه عندما ذهبت الى المهندس سيد مرعى رئيس المجلس واخطرته بتنازلى عن ربع مكافأة العضوية طلب سيادته محرر جريدة الاهرام واخبره اننى

تبرعت بربع المكافأة .. فقلت له ان هذا ليس تبرعا .. ان كلمة تبرع هذه تؤذيني . قلت ، وكتب الاهرام ، ساهم ببعض مايجب عليه ولو انني ، واكاد اسمي احدكم ولكن لا اسميه ، حين كتبت فى الصحف بعد ان دخلت المجلس بايام بضرورة خضوع مكافأة العضوية للضريبة ربت على كتفي زميل عزيز يجلس الآن امامي وسألني ما اذا كنت قد قلت هذا الكلام وكان ردى عليه بالايجاب .

فقال لى :

« كيف ذلك ونحن نطالب بزيادة المكافأة » .. فقلت له « من انتم الذين تطلبون الزيادة ؟ فقال : نحن العمال والفلاحين » ..

قلت له :

« هل بلغ مستوى العمال والفلاحين ، وهم الاكابر واصل البلد ، المائة جنيه التى يحصل عليها العضو هنا فى المجلس ؟

اذا بلغ مستواهم المائة جنيه فلكم حينئذ ان تطالبوا بزيادة المكافأة » .

وكان رده على باننى اقول ذلك لان لدى ارضا وكذا وكذا . وقلت له مستعد ان اكتب له مالدى من ارض او بيت .

( ضجة ) .

**العضو محمد خليل حافظ :**

ان كل الاعضاء من العمال والفلاحين لم يطالبوا بزيادة المكافأة وارجو ان يذكر السيد العضو اسم الشخص الذى طلب هذه الزيادة .

**العضو عبد الفتاح حسن :**

اننى لم اقل ان كل العمال والفلاحين يطالبون بزيادة المكافأة .

**العضو محمد رجب السعدى :**

اننى ارجو من الزميل الاستاذ عبد الفتاح حسن ان يذكر اسم الشخص الذى قال له انه يطالب بزيادة المكافأة فنحن العمال والفلاحين ارفع من ان نطلب مثل هذه الزيادة .

العضو عبد الفتاح حسن :

ان هذه المسألة تعتبر فرعية ، واقول ، دون استجداء لرضاكم ، اننى لا اذم العمال او الفلاحين بل اننى خادم لهم . وقد تحدثت منذ قليل عن جهدى المتواضع فى تشغيل عمال القناة سنة ١٩٥١ ، فلست انا الشخص الذى اعير العمال والفلاحين ، بل اننى دائما اشيد بهم ، و بالنسبة للواقعة التى اشرت اليها انما جاءت فى مقام ان البعض يستقل مكافأة العضوية ....

( ضجة ) .

هل يأذن لى السيد رئيس الجلسة ان اذكر الاسم .

رئيس الجلسة :

ان الامر متروك للسيد العضو.

العضو عبد الفتاح حسن :

ان الشخص الذى قال انه يستقل المكافأة لم يقل ذلك تأذيا وانما قال ذلك لان اعباء العضو قد تزايدت وليس هناك عيب فى ذلك .

رئيس الجلسة :

ان احدا لم يقدم الى الآن طلبا بز يادة مكافأة العضوية .

( ضجة ) .

العضو عبد الفتاح حسن :

أرجو أن يفسح الاخوة الزملاء صدورهم لاستماع النقطة الاخيرة التى أود التحدث فيها . لقد جئت الى مجلس الشعب نتيجة انتخابات بعد أن توافرت فى شخصى شروط العضوية . وحين يقال ان شرطا من هذه الشروط قد فقد ، وبالتالى ينبغى اسقاط عضويتى فهناك كلام كثير يمكن أن يقال فى هذه المسألة . فيمكن أن يقال مثلا : هل اسقاط العضوية يعتبر جزاء ؟ واذا كانت الاجابة نعم فهل يمكن أن يكون الجزاء يأثر رجعى أم لا ؟ أننى لا أر يد أخوض بكم فى هذا البحر وانما فقط أقول لكم لا تأخذوا الرأى اليوم على الاخطار الذى جاءكم من اللجنة التشر يعية ، لان أخذ الرأى عليه معناه ، بطر يقة مقنعة ،

الموافقة على التقرير مقدما بانطباق المادة الرابعة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي علي ، وبناء عليه يكون الامر بعد ذلك مجرد اجراء تكميلي ، وأنزهكم من أن يحدث هذا .

أنني أتفق مع أخي حافظ بدوي فى أنه أخطركم ، وحسبه هذا الاخطار ، ولكم بعد هذا أن تستعملوا الحق المخول لكم فى الدستور وتنفيذ أحكام اللائحة الداخلية للمجلس فى المواد من ٣٠٩ الى ٣١٥ لتتخذوا فى شأني ماتشاؤن ، شاكرا على الحالين فضلكم ولا أستطيع أن أنكر أنكم أفسحتم صدركم لي . وبناء عليه فانني أرى أن يؤجل نظر الموضوع الى أن تتخذ الاجراءات الواجبة ، وشكرا . (تصفيق) .

**حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :**

لقد استمعت طويلا للسيد الاستاذ عبدالفتاح حسن فى كلمته ، وأود هنا أن أوضح نقطة مهمة فى سبيل مسيرتنا الديمقراطية . أن مايجرى اليوم هو تنفيذ قواعد أقرها الشعب .

حقا ، أنه عندما استشارني الاستاذ عبدالفتاح حسن فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب نصحته بالا يتقدم للترشيح وذلك لاعتبارات كثيرة لن أفصح عنها كاملة وانما سأحتفظ بالجزء الاكبر منها لنفسي ، ذلك ، أنه مع تقديري لشخصه ، الا أن المسار السابق لثورة ١٩٥٢ وما كنا فيه قبل ١٩٥٢ من متاهات حزبية ، ولا أزيد على ذلك ، أودت أو كادت أن تؤدى بالبلد حينذاك مما اضطر شعب مصر الى أن يثور بطليعته الثورية فى القوات المسلحة ليقضي على النظام السائد قبل ١٩٥٢ بهدف اقامة العدل والحق والبرهان .

كنا فيا مضى نتكلم عن الفقر والجهل والمرض ، وكانت هذه سمة العهد قبل ١٩٥٢ أن احترامي موفور لزميلي وأخي الكبير عبدالفتاح حسن ، ولكننا نتكلم هنا فى عموميات عن سمة عهد مضى بما كان فيه ، والى أمل وتطلع الى غد بآمال عملاقة لما نصبو اليه وماتريد أن نكون فيه . لكل هذا كانت نصيحتي لاخي الكبير بألا يتقدم لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، وليس ذلك لعيب فى ذاته وانما تخوفا من عودة الى ماض ، عودة حزب كان له ماله وعليه ماعليه ، لهذه المعاني كلها كانت نصيحتي لاخي الكبير الاستاذ عبدالفتاح حسن ، وأنا بهذا قد

افترضت ما ليس فى البشر ، افترضت فيه ماليس فيه ، افترضت فيه بحكمته وسنه وخبرته ، أنه أكثر منى تحملاً وقدرة على وزن الدليل ولكننا بشر.

فوجدته المرة تلو المرة ، أصر نتيجة ضغط المحيطين به كما حدث فعلا بعد تشكيل الوفد الجديد وماجرى فى هذا الحزب ، ليس الامر أمر فرد ، وانما رأى مجموع ورأى معاشرة مع مجموعة فيها الشتات من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، وفيها ظروف كثيرة جدا أدت الى ما انتهى اليه الحزب الجديد بنفسه و بقراره ، وليس لنا دخل فى هذا ، وانما هو قرار الشعب مصدر السلطات الذى أصدر الدستور ، والذى قام بالاسفتاء الذى يعتبر فى حكم الدستور. فالشعب هو الذى أدان ذلك ووضع من القواعد والحدود مايجب الالتزام به .

وليسمح لى أخى العزيز .. العزيز فى قلبى وفى فكرى ووجدانى .. أن أقول أن السياسة عقل وليست عاطفة . لقد كنت مع زملائى أعضاء حزب مصر منذ لحظات ، وتوجهوا الى بأسئلة كثيرة كنت واضحا فى الاجابة و واضحاً فى أنه مع اعزازى الكبير وحبى الكثير للاستاذ عبدالفتاح حسن كأخ أكبر لى ، الا ان للسياسة مسارا ولمصلحة مصر مجالا هو فوق الجميع ، ولهذا فان ما وصل اليه الاستفتاء ليس شجبا لفرد بذاته ، وانما تصحيح لمسار حتى لا يرتد الى ماض سحيق ثرنا عليه ونبذناه . حقا هناك بعض الامثلة للمخلصين ولكنها لافراد ، والشواذ فى القاعدة لا يحكم عليهم ولا يحكم بهم ، انما الاساس هو الجو العام ، ولقد اقتضى الجو العام حينذاك من شعب مصر أن يثور بطليعته الثورية عن طريق القوات المسلحة ليصحح المسار ولا ردة الى الوراء ، ومن هذا المنطلق كان رجائى وليست نصيحتى فقط .

كان رجائى لاخى الكبير عبد الفتاح حسن ألا يتقدم لانتخابات مجلس الشعب . وفى هذا المقام لابد أن نذكر الفضل لذويه ، لقد كان اصرارى نابعا منى ، كابن للاستاذ عبدالفتاح حسن ، وكأخ أصغر له كصديق ، كصهر كمصير عائلى واحد . ولكن مصلحة مصر فوق عائلتى وفوقى وفوق أبنائى .

( تصفيق ) .

ما كنت أريد أن أتكلم فى هذه الجلسة ، ولكن الحديث جرنى جرا الى الرد والى الايضاح ، ولابد أن أذكر الفضل لذويه .. ان صاحب الفضل فى الرأى فى أن يعود الأستاذ الكبير عبدالفتاح حسن للعمل فى مجال البرلمان والسياسة هو السيد ممدوح سالم . اسمحوا لى أن أقول لكم هذه الرواية بتفاصيلها .

فلقد استدعانى السيد ممدوح سالم صباح يوم من الايام لمقابلته فى المساء ، وكان رأيي هو ألا يتقدم الاستاذ عبدالفتاح حسن لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، وسألنى السيد ممدوح سالم عن سبب معارضتى أنا وأبناء السيد عبدالفتاح حسن فى ترشيحه لانتخابات مجلس الشعب وكان ردى أن من صالحه أن يتفرغ لعمله وهو أسمى عمل ، ألا وهو الدفاع عن الحق ، فالمحامى المدافع عن الحق يقدم الغوث دائماً لكل مظلوم . وقد برز الاستاذ عبدالفتاح حسن فى هذا المجال ونجح فيه نجاحا كبيرا والحمدلله . ولكنى قلت للسيد ممدوح سالم حينذاك ان أخشى ماأخشاه أن يتقدم السيد عبدالفتاح حسن وطبيعى العمل له معقبات وله آمال وله مسار ، قد يضطر فى يوم من الايام ونحن مقبلون على الديمقراطية بأوسع أبوابها وأرحب أجوائها ، أن يعاود مرة أخرى التفكير فى حزب الوفد القديم . وكان رد السيد ممدوح سالم « أن السيد عبدالفتاح حسن نوع من الرجال فريد لن يعود للماضى ، ولن يحدث ماحدث لاسلافه فى حزبه من قبل ، أرجوك ، هذا رجل يعمل فى السياسة قبل أن تولد فكيف يتأتى لك أن تتحكم فيه ؟ فقلت معاذ الله .

أننى لا أسمح لنفسى بهذا ولكننى قدمت له النصح من واقع حبى ومعزتى له ، وهذا رأيى ومازالت متمسكا به ، بل قلت للسيد ممدوح سالم . « اننى أتوقع أن تأتى أنت بالذات يوماً شاكيا ونادما على هذا الرأى » .

وليسمح لى أخى الكبير أن أعرج قليلا الى ما جرى فى هذه التجربة وما كنت أريد أن أفتح الحديث فيها فلقد أفتى الشعب وهو صاحب الحق ومصدر التشريع بل مصدر الدستور.

لو رجعنا قليلا الى الوراء نجد أن التصرف عموما قبل التفكير فى قيام حزب الوفد الجديد يختلف تماما عن التفكير بعد قيام حزب الوفد الجديد ولقد طرحت على ساحة هذا المجلس أحاديث ثنائية

فأسمحوا لى أن أطرح حديثا ثنائيا جرى عند التفكير فى قيام حزب الوفد الجديد فقد قلت لزميلى العزيز أنه ليس من صالح حزب الوفد بتراثه أيام سعد ، وليس من صالح مصر وقد تغيرت الاجواء والظروف ، بل حتى مسالك السياسة تغيرت تماما ، وكان من رأيه . — وهذا تقدير أعتز به — أن ما يريدونه أو ما نصل اليه أنما أنصتوا الى ، وبالهوادة قلت له ليس هناك تشنج أنما هو تفكر هادئ وعمل

بناء للديمقراطية فى مصر ، ولهذا وجدت أن الحديث أختلف تماما . أحاديث هذه المجموعة من الزملاء الاعزاء كانت قبل قيام حزب الوفد الجديد تختلف كليًة فى أسلوبها ومنهجها عنه بعد قيام حزب الوفد الجديد ــ لوعدنا قليلا الى موضوع « عاشور » ووجدنا أن السيد الزميل عبدالفتاح حسن يكاد يقول بهذا اللفظ ، هنا فى هذه القاعة « ان لو كان الامر بيدى لكنت أسبق من المجلس فى اجرائه » .

وفى حديث ثنائى بينى و بينه فى غرفة مكتب الاستاذ الدكتور جمال العطيفى سمعت منه ما أراح ضميرى ، ولكن ماذا جرى بعد ذلك ؟ فقد قيل ان رئيس الحزب سيحضر من الأسكندرية توا وحضر واجتمعوا ثم سمعنا فى اللجنة التشريعية ــ ورئيسها وأعضاؤها موجودون معنا ــ بعد عودة الزملاء من اجتماع حزب الوفد أن أحدهم قال .

وأستطيع أن أحدده بالاسم وهو موجود معنا فى هذه القاعة « برافو ياشيخ عاشور » « برافو » لانه أراد أن ينال من رمز مصر ، « برافو » لانه أراد أن يمزق علم مصر ، ولم يقدر ، وفى هذه اللحظة تذكرت كلمتى لاخى الكبير عبدالفتاح حسن وتذكرت كلمتى لاستاذى ورئيس حزبى السيد ممدوح سالم حين قلت له « سيأتى اليوم الذى تندم فيه على هذه النصيحة » ولهذا لم أتعجب ــ عند مناقشة موضوع عاشور ضد من ؟ وضد خطأ من ؟ ضد حق مصر وزمز مصر وعلم مصر ، ثم عندما كان رأى حزب الاغلبية هو الراجح لم يتحمل أعضاء الوفد الرأى المرجوح هذا ، ووقف السيد عبدالفتاح حسن وطلب من زملائه أعضاء حزبه الانسحاب من الجلسة .

لقد تعودنا هذا الانسحاب من غيره ، أما أن يكون الانسحاب منه فهذا شيء كبير ينسحب احتجاجا على رأى الاغلبية أيا كان رأى الاغلبية ! اننا هنا فى دولة ديمقراطية وليسمح لى السيد عبدالفتاح حسن لان ما بينى و بينه احترام موفور، ولكن السياسة عقل وليست عاطفة . فلو تتبعنا أيضا ما دار فى هذه القاعة من بعض التجاوزات ونحن دائما كزملاء يحدث ما يحدث بيننا ، والاقدر منا هو الرابح وهو الراجع الذى يسموعن أى خطأ .

ولهذا فهل ماجرى من ممارسة فى هذه القاعة كانت ممارسة ديمقراطية ؟ لقد جرى فى هذه القاعة ما لم نسمع به أبدا . بل قيل لى فى اللجنة التشريعية من أحد

الزملاء وهو الدكتور حلمي مراد انه فى فرنسا سبق أن قالوا ليديجول عبارات غير لائقة فرددت عليه بقولى ان فرنسا لها طابعها أما هنا فنحن بلد له عراقة ٧٠٠٠ سنة ولنا أخلاقيات .

ولنا أصول تعودناها ونشانا عليها من ٧٠٠٠ سنة وعلينا هنا أن نرعى كلمة العيب ولكن ازاء ما جرى كان لابد أن نصل الى قرار الاستفتاء ، هذا هو رأى الشعب وذلك خفاظا على مسار الديمقراطية ، حفاظا على الامن والامان ، حفاظا على الحب والسلام ، نبذا لكل دعوات الماضى بما لها وبما عليها من .

ولكن لو كان الماضى كما تصورته فى كلمة رئيس الحزب المنحل فى نقابة المحامين أوفى دائرة الجمرك بأن الماضى كان ورديا ، فلماذا اثار شعب مصر ؟

لقد كان هذا الشعب قبل عام ١٩٥٢ شعب الحفاة العراة ، ولكن بعد عام ١٩٥٢ نحن نعيش أحلى أيام الجهاد من نصر وانتصار ، بحب وأمان فى دولة العلم والايمان .

( تصفيق )

**رئيس الجلسة .**

بعد البيان الذى استمعنا اليه من السيد الاستاذ عبد الفتاح حسن والذى أوضح فيه الموضوع ايضاحا ، فى اعتقادى أنه لا إيضاح بعده .
( مقاطعة من السيد العضو عادل عيد « لائحة » ) .

أمامى الان اقتراح موقع عليه من ٧٨ عضوا ، باسقاط العضوية عن السيد عبد الفتاح حسن لان الحالات الواردة فى المادة ٩٦ حتى ولو كانت فيها مسائل قانونية ولابد أن تأخذ طريقها الى التنفيذ عن طريق المواد ٣٠٩ ومابعدها من اللائحة ، وحقيقة فان هذا يعتبر أخطارا لحضراتكم وللسيد العضو عبد الفتاح حسن ، فاللجنه قالت ان هناك اجراء ناقصا قد استكمل ، ولذلك فاننى أقترح على حضراتكم أن تعود الرسالة ومعها هذا الاقتراح — وهو الاجراء المتمم الذى كان ناقصا — الى اللجنة التشريعية مرة ثانية لتتخذ اجراءاتها طبقا للمواد ٣٠٩ ومابعدها من اللائحة الداخلية للمجلس .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أغلبية ) .

واسرع حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية واجتمع بلجنته وبعد يوم واحد كان تقرير اللجنة التشريعية جاهزا ... وفى الجلسة التى عقدت فى هذا اليوم ورأسها الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس بدأ أعضاء المجلس مناقشة التقرير . (١)

**وبدأ المناقشة العضو أحمد ناصر فقال :**

ان موضوع اسقاط العضوية عن السيد النائب عبدالفتاح حسن ، الذى يناقشة المجلس اليوم مخالف للدستور ، فالمادة ٩٦ من الدستور تقضى بأنه لا يجوز اسقاط عضوية احد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار ، اوفقد احد شروط العضوية اوصفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها ، او أخل بواجبات عضويته ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس باغلبية ثلثى اعضائة .

والمادة ٣٠٩ نت اللائحة الداخلية للمجلس تنص على انه« فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٩٦.من الدستور يقدم اقتراح اسقاط العضوية للرئيس كتابه ...« ولوعدنا ياسياده رئيس الجلسة لتقريرا اللجنة التشريعية لوجدنا انها لم تستند الى سبب من الاسباب الثلاثة التى ينص عليها الدستور والذى اقسمنا جميعا على احترامه ، وبذلك لا نستطيع القول بأن السيد عبدالفتاح حسن فقد الثقة والاعتبار او انه فقد احد شروط العضوية التى انتخب على اساسها ، واذا كان القانون الجديد قد استبعد بعض الأفراد من الاشتغال بالعمل السياسى فهذا لايسرى على الماضى .

والسيد عبدالفتاح حسن قد انتخب عن دائرة بسيون محافظة الغربية فاذا ماأسقطنا عضويته فاننا نكون قد حالفنا اللائحة والدستور .

**العضو كمال سعد :**

لقد جاء بتقرير اللجنة التشريعية أسماء السادة الاعضاء لم يوافقوا على اسقاط العضوية عن الاستاذ عبدالفتاح حسن على سبيل الحصر ، ولما كنت لم اوافق على أسقاط العضوبية اثناء اجتماع اللجنة التشريعية واسمى لم يذكر فى التقرير ضمن الذين لم يوافقوا ، لذلك ارجوأن يثبت بمضبطة الجلسة اننى لا اوافق على اسقاط العضوية ولقد ابديت ذلك صراحة فى اللجنة .

---

(١) نص التقرير بملحق الوثائق من الكتاب

العضو الدكتور محمود القاضي .

انه لمن اشق الامور على النفس انه لثالث مرة يناقش هذا المجلس خلال دورتي انعقاده اسقاط العضوية عن اربعة من الاعضاء ، ومن اشق الامور على النفس ان نبدا تصحيح الديمقراطية كما يقال بأسقاط العضوية عن اعضاء منتخبيه انتخابا شعبيا وجماهيريا حقيقيا ، لقد ذكرت اللجنة التشريعية ان قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ينطبق على السيد عبد الفتاح حسن ، وهذا قول خاطئ كما قلنا في اللجنة التشريعية وأكرر قوله الان لان القانون قال كل من تسبب في أفساد الحياة السياسية قبل ٢٣ يوليو سواء أكان ذلك بالاشتراك في الوزارة أم في الاحزاب ، فلابد ان يكون قد تسبب في افساد الحياة السياسية ، وقد تكلم هنا السيد عبد الفتاح حسن ونشر صفحاته جميعا وليس بها اطلاقا ما يشيرا و يؤيد انه قد تسبب في افساد الحياة السياسية ، ولا نستطيع ان نقول ولا يستطيع منصف أن يقول : ان كل من تولى العمل السياسي قبل الثورة قد أفسد الحياة السياسية ، فلقد كان منهم اناس شرفاء وكان منهم اناس خدموا مصر قدرا ما أتاحته لهم الظروف ، ولكن هناك اناس افسدوا وصدرت ضدهم احكام من محكمة الثورة لانهم افسدوا والقانون ينطبق عليهم رغم اعتراضي على هذا القانون نفسه ، فمن رأيي انه قد تجاوز حتى مبادىء الاستفتاء نفسها وايضا خالف مبادىء الدستور، ومازال هذا هو رأيي وسأظل اسعى لالغاء هذا القانون الذي اعتقد انه يشكل قيدا على الممارسة الديمقراطية ، وعلى ايه حال فالاستاذ عبد الفتاح حسن كان وزيرا قبل الثورة وكانت هناك قواعد تنص على ان هناك اشخاصا معزولين وحتى هذه القواعد نصت على ان كل من تولى الوزارة ، فالقواعد القديمه اذن كانت تقول : كل من تولى الوزاره ، فلو كان القانون أو الاستفتاء الحالي يقصد الى ذلك ما قال كل من تسبب ولكن كان يقول : كل من تولى الوزارة أو مركزاً قيادياً في الاحزاب و ينتهي الامر و يعزل هؤلاء جميعا ، لقد كان هناك عزل قبل ذلك وانتهى وكنا نفخر بأن العزل قد انتهى وكان السيد رئيس الجمهورية أيضا يفخر بأن العزل انتهى ، وكنا سعداء بأن الظروف ستترك جميع الزهور لتتفتح كما يقولون ، ودخل الاستاذ عبد الفتاح حسن الانتخاب بعد ان استوفى شروط الترشيح جميعها وهي أن تكون سنه ثلاثين سنه و يكون مصري الجنسية ، وان يكون مقيدا في جداول الانتخاب وان يكون قد ادى الخدمة

العسكرية والاستاذ عبدالفتاح حسن كان مستوفياً لكل هذه الشروط ، واذا قبل ان الدستور يقول ان العضوية تسقط اذا مافقد الثقه والاعتبار أوأخل بواجبات العضوية ، أو اذا فقد صفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها ، وهذا ليس له علاقة بما نتكلم فيه ، او نقول اذا فقد احد شروط العضوية ، أننا ليس لديتا شروط عضوية ، اقول لحضراتكم ان العديد والكثير من دستاتير العالم ، وليس كلها تشمل بعض شروط العضوية .

والموجود عندنا فى قانون مجلس الشعب شروط الترشيح وهذه الاجراءات يستوفيها الانسان قبل ان يرشح نفسه وقد استوفاها الاستاذ عبدالفتاح حسن وتقدم للترشيح اذن ما معنى النص فى الدستور: اذا فقد احد شروط العضوية ، مثلا مصرى الجنسية انتخب وهو مصرى الجنسية واذا حدث اثناء عضويته بنفسه وباختياره أن تجنس بجنسية اخرى يكون قد فقد احد شروط العضوية ولكنى أقول واكرر لان بعض الاخوه الاعضاء لم يحضروا اجتماع اللجنة التشريعية واننى شخصيا لم احضر الاجتماعات كلها ان القانون يقول احد شروط الترشيح وليس شروط العضوية ومن شروط العضوية ان تكون سنة ثلاثين سنة فاذا افترضنا اننا عدلنا قانون مجلس الشعب وقلنا ان من شروط الترشيح .

ان تكون سن النائب ٤٠ ، ٥٠ سنة فهل معنى ذلك ان كل من هو أقل من الخمسين يكون قد فقد احد شروط العضوية وتسقط عضويته وهذا ممكن ونحن فى الفصل التشريعى السابق عدلنا قانون مجلس الشعب مرتين مرة فى عام ١٩٧٢ ومره فى عام ١٩٧٦ وكانت تعديلات جوهريه واساسيه وكثييره منها فى شروط الترشيح ولو أخذنا بهذا المبدأ كان يجب ان يسقط المجلس عضويه عدد كبير من اعضائه فى الفصل التشريعى الماضى .

اننى لا استطيع ان أفهم ، فلو كان مثلاً ارتكب جريمه وحكم عليه من محكمة جنايات يكون قد فقد الثقة والاعتبار، وبناء على هذا الحكم بحذف من جداول الانتخابات ، والقانون يشترط ان يكون مقيدا فى احد جداول الانتخاب وهو مازال مقيدا فى احد جداول الانتخاب وسيظل مقيدا حتى ديسمبر لان جدول الانتخاب لا يحذف منها شئ ولا يضاف اليها شئ الا خلال ديسمبر من كل عام .

فجداول الانتخاب بحكم القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ ــ على ما أذكر ــ لايجوز عليها حذف او اضافه الا فى ديسمبر من كل عام .

اذن هو مقيد الان وسيظل مقيدا وهذا هو شرط الترشيح وحتى بعد مواعيد التظلم التى تقدم بعد شهر ديسمبر لانه بعد ذلك يحذف أو يضاف ، فهناك تظلمات واعتراضات فلو سلمنا جدلا وهذا مالا أسلم به ابدا بأنه فقد الشرط الذى يشترط أن يكون مقيدا فى احد جداول الانتخاب واننى اقول أنه مقيد بحكم القانون ، اما اللجنة فقد ذكرت أنه فقد شرط التمتع بالحقوق السياسية لانه غير مقيد فى جداول الانتخاب واكرر انه مقيد ، وار يد ان اعرف هل تغير القانون ؟ ثم نقول انه لاينطبق على فلان وتسقط العضوية ، هل هو فى هذه الحالة فقد الشرط ؟ اننى اقول انه لم يفقد ، بل انه أفقد احد شروط العضوية ، فاذا سلمت أنه فقد ــ ولكنه افقد ــ اذن فعليك أن تعدل القانون وانتم حزب الاغلبية تملكون هنا العدد الكافى ، لذلك يمكنكم ان تعدلوا القانون .

اننى لا اتكلم عن مبادىء الاستفتاء التى تقول أن الناس الذين افسدوا الحياة السياسية قبل الثورة ليس لهم الحق فى العمل السياسى واوافق على ذلك فاذا خلت دايره لأى سبب من الاسباب وتقدم احد الاشخاص الذين ينطبق عليهم هذا القانون للترشيح امنعه ، لكن النائب الذى انتخب لايمكن ولا أستطيع منعه .

للساده الزملاء لا ار يد ان استرسل كثيرا فى المسائل القانونية ولكنى اقول : ان النائب فى هذا المجلس وخصوصا اذا كان معارضا مهمته شاقة يعلم مقدار صعوبتها كل من مارس العمل السياسى وقبل ذلك يعلم الله مقدار هذه الصعوبة وهى مهمة من اجل الوطن ومن اجل صالح البلاد .

ايها الزمــــلاء :

أن النائب يجب أن يشعر أنه يقف على ارض صلبة لا تميد تحت قدميه كل يوم ولايمكن ان نقول : ان اسقاط العضوية بهذه البساطة يجعل الارض التى يقف عليها النواب المعارضون صلبة بل اقول ان مثل هذه الاجراءات تزلزل هذه الارض تحت اقدامهم ، لقد قلت فى اللجنة التشر يعية ــ وسمحت لنفسى ان اتكلم بالنيابة عن كل اخوانى المعارضين ــ ان مسالة اسقاط العضو ية فى مجلس الشعب

لم تصبح تهديدا لأى نائب من أفراد المعارضة بل كما قال الاخ عبدالفتاح حسن ان الذى يصوت ضده فهوينزع عن كاهله وعن كتفيه عبئاً ثقيلا ، فلم يصبح هذا الامر يهدد أى نائب من نواب المعارضة بأى صوره من الصور، بل كما قال الاخ عبدالفتاح حسن هورفع للحمل الثقيل الذى نشعر به .

**السادة الزمـــــلاء :**

لايمكن لأى منصف أن يقول : ان وضع القوانين لفصل النواب يمكن ان يسهم فى دعم الديمقراطية ، لان أساس الديمقراطية راى الأغلبية ورأى الاقلية ، والمعارضة لكى تكون صادقة شر يفه قو يه فى عملها مخلصة مؤمنة ، يجب أن تشعر كما قلت انها تقف على ارض قو ية وصلبة .

لقد قيل ان المعارضة تجاوزت ، وقيل ان المعارضة تعطل أعمال المجلس ، واننى اقول ان هذا لم يحدث ، ولم تحاول المعارضة ان تعطل اعمال المجلس ، بل لقد اسهمت فيها بما يرضى الله والضمير ، واسهمت فى عمل المجلس واثرته واغنته ، فكيف يستطيع هذا العدد الصغير ١٠ أو٣٠ عضوا من المعارضة ان يعطلوا أعمال المجلس رغم انهم لايضعون جدول الاعمال ، وهم لا يقفلون باب المناقشة ، ولا يفتحون باب المناقشة فى اى موضوع من الموضوعات .

ان كل ماأثارته المعارضة فى هذا المجلس كان موضوعات حقيقية ولها اساس ، واثبتت الاجراءات ـــ حتى الحكومة ـــ بعد ذلك انها موضوعات جاده ، وان المعارضة كانت على حق وعلى صواب ، فمثلا موضوع هضبة الاهرام اثيرفى هذا المجلس ثم قررت الحكومة بعد ذلك الغاءه ، كما اثيرعن طر يق المعارضة مشروعات وامور اخرى كثيرة لاأول لها ولا آخر اثرتها المعارضة ، امور جدية ولايمكن ان تقصد منها الا وجه الله .

ان ماتفعلونه الان من محاولة لاسقاط عضو ية عضوفى هذه الجلسة اخشى أن يكون دليلا على أن حزب مصر صاحب الاغلبية الساحقة يضيق صدرا بالمعارضة .

فالحكومة لها اجراءات تستحق النقد ولها بعض الاجراءات تستحق التاييد ، ونحن دائما نعارض مايستحق المعارضة ، ونؤ يد مانراه يستحق التاييد فى احوال كثيرة ، ولكن لاأحد ينكر أن الحكومة فى سياستها مايستحق النقد وما يستحق التأييد وسيبقى هذا مابقى الانسان .

يقال : ان هذا ضد النظام ، لا يوجد تعارض بين نائب معارض فى هذا المجلس وبين النظام ، ان كل نواب المعارضة جزء من النظام .

اننى من هذا المكان اتوجه بنداء للسيد رئيس الجمهورية باعتباره حكما بين جميع السلطات لقد جلس السيد رئيس الجمهورية مع العديد من فئات الشعب ، مع الصحفين المصريين والاجانب ، ومع اساتذه الجامعات ، وقبل ذلك مع طوائف لا أول لها ولا أخر فى مناسبات عديدة .

واننى أرجو أن يقيم السيد الرئيس محمد انور السادات حوار مع اعضاء المعارضة فى هذا المجلس ، وفى هذا الحوار سيسمح لنا أن نبين تماما اننا كنا وسنظل امناء على رسالتنا الوطنية ، وعلى واجبنا فى هذا المجلس

طالما بقينا هنا — او من يبقى منا هنا — واجبنا فى المعارضة الشريفة القوية الشجاعة من اجل الحفاظ على ثورة ١٥ مايو سنه ١٩٧١ وعلى مبادئها فى الديمقراطية والحرية من اجل مصر .

ولذلك ارجوكم ايها الساده الا توافقوا ابد على اسقاط العضوية سواء بالنسبة للسيد العضو عبد الفتاح حسن أو السيد العضو أبوالعز الحريرى ، وشكرا .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

يعرض علينا الان تقرير خطير يتعلق باسقاط العضوية عن احد الزملاء ، واقول : انه تقرير خطير لانه يتعلق بأمر خطير ، وهو اخراج احد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين من هذا المجلس الموقر ، وهو امر لا يجوز ولا ينبغى ان نقدم عليه الا عند الضرورة القصوى وبتحرج شديد ، ومع الحذر والتدقيق فى التطبيق من حيث الدستور والقانون والملاءمه .

ولا اريد ان اطيل عليكم ، لذلك سوف اختصر كلامى فى نقطتين ، الاولى : هل اسقاط العضوية المعروض علينا الان لكى نوافق عليه صحيح وجائز دستوريا وقانونا ؟ .

والنقطة الثانية : هل من الملائمه السياسية ومن مصلحه البلاد العليا ان نوافق — حتى لو كان هذا جائزا — على اسقاط العضوية فى هذه الظروف التى تجتازها البلاد أم لا ؟ اولا ) من حيث الدستور والقانون ، من المفروض ان اسقاط العضوية محكوم بالمادة « ٩٦ » من الدستور ، وتنص هذه المادة على عده احوال

لاسقاط العضوية ، وقد وردت هذه الاحوال فيها على سبيل الحصر ، ومن بينها فقدان شرط من شروط العضوية وهو ما استندت اليه اللجنه التشريعيه فى تقريرها ، ونجد ان شروط العضوية الواردة فى الدستور تحيل الى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنه ١٩٧٢ الخاص بمجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنه ١٩٧٦ واذا رجعنا الى المادة المذكورة نجدها تنص على ما ياتى « مع عدم الاخلال بالاحكام المقرره فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومعنى ذلك ان أحكام تنظيم مباشرة الحقوق السياسية تعتبر شرطا بالاضافة الى ما هوات » يشترط فيمن يرشح لعضويه مجلس الشعب الشروط الاتية ..

اذن فان هذه الشرروط مطلوبه حسب نص القانون عند الترشيح لان النص « يشترط فيمن يرشح » يفهم منه ان العبره بتوافر هذه الشروط عند الترشيح بمعنى انه اذا حدث تعديل او اضافه الى هذه الشروط بعد تمام الترشيح واكتمال الاجراءات وانتخاب العضو، ودخوله الى مجلس الشعب ، وبذلك ولا يجوز ان تطبق على الاعضاء انا الموجودين ، واذا رجعنا الى المادة(٢) من قانون مباشره الحقوق السياسية رقم٧٣ لسنه ١٩٥٦ الذى تحيل اليه المادة الخامسه من قانون مجلس الشعب ، نجد ان المادة الثانيه من القانون المذكور تنص على ان يحرم من مباشره الحقوق السياسيه فئات معينه واردة على سبيل الحصر فى سبعه بنود ، وبناء على ذلك فان السيد العضوعبدالفتاح حسن قد قام بترشيح نفسه عن دائرة بسيون فى الانتخابات العامة الماضيه وكانت جميع شروط الترشيح المطلوبه متوافره فيه ، وقد نجح فى الانتخابات التى اجريت ، وأصبح عضوا فى هذا المجلس واستمر معنا طوال دوره الانعقاد الاول وطوال دور الانعقاد الحالى وبعد ذلك صدر القانون رقم٣٣ لسنه ١٩٧٨ ، الذى ينص على شروط جديده لعضويه مجلس .

الشعب ، من بينها الشرط الوارد فى الماده الرابعه من ذلك القانون وهو انه : « لا يجوز ان يمارس حقوقه السياسيه كل من تسبب فى أفساد الحياه السياسية بالوسائل الواردة فى هذه الماده »

وبناء على هذا فاننا أمام شرط جديد أضيف الى ما كان قائماً من شروط وقت الترشيح لعضويه مجلس الشعب ، فهل ينطبق هذا الشرط على أعضاء المجلس الحاليين أم لا ؟ اذا قلنا انه ينطبق هذا الشرط على أعضأء المجلس الحاليين ، فمعنى ذلك اننا نطبق هذا القانون بأثر رجعى ، لان الواقعة التى يجب ان تتوافر عندها

شـروط الـتـرشـيـح هى وقت الترشيح ، أى اذا فقد العضو شرطاً من الشروط التى كـانـت قـائمـة اوقت ترشيحه فيا بعد ، أما النص على شرطا جديد ، فهذا مبدأ خطير يـتنافى مع روح الدستور وما أعطاه لاعضاء المجلس الشعب من حصانه برلمانية والا لاضـيـف كل يوم شرط جديد لعضويه مجلس الشعب لكى يخرج به أحد الاعضاء الذيـن لاتـوافـق عـليهـم الاغلبية ، و يصبح مبدأ خطيرا ان يخرج فى كل يوم عضو معارض لا يرتاح اليه من جانب الاغلبيه البرلمانية ، وأننى لاأتكلم بالنسبة لمجلسنا فقط ، ولكن من أجل تأصيل المبادئ الدستورية والديمقراطية ، اذ من المطلوب منا فى الاسـابـيـع الـقـادمـه ان نـتـحدث ونؤصل الممارسه الديمقراطية ، واذا كان من الممكن ان يضاف فى أى وقت شرطا جديد لاسقاط العضوية عن عضو معارض ، فـان المسـالـه تـعـتبر بـالـغة الخطورة ولن يكون هناك وجود للمعارضة لان أعضأها سـيـصـبـحـون مـهددين بالخروج من المجلس بين لحظه واخرى بسبب أصدار قانون جديد يضع شرطا يؤدى الى خروج عضو معين من المجلس ، هذا أمر خطير خاصه اذا لاحظنـا ان الحـرمـان مـن الحقوق السياسية عقوبه تبعبه فى القانون الجنائى ، لانهـا ليست مساله مدنيه ، ومعنى أنها عقوبه تبعية أنها تطبق فى العادة تبعا لعقوبة أصليه ، مثل عقوبه الحبس أو السجن أو الاشغال الشاقة أو الغرامه .

ولـكـن فى الـقـانـون رقـم٣٣ لـسنه ١٩٧٨ يعتبر الحرمان من الحقوق السياسية عقوبه أصليه

وهـى تحـرم المـواطـن مـن مـبـاشـره حقوقه السياسية وقد نص الاعلان العالمى لحقوق الانسان على حق المواطن فى المشاركه فى اداره شئون بلاده ، و يتضمن ذلك حـق الـتـرشـيـح وحق النيابة عن المواطنين و بناء على ذلك حتى لو نص فى القانون رقـم٣٣ لـسـنه ١٩٧٨ على ان يطبق على الاعضاء الحالين فان ذلك يعتبر أيضا أمرا غير جـائـز طـبـقا للمادة ١٨٧ من الدستور التى نصها : « لاتسرى أحكام القوانين الاعـلـى مـا يقع من تاريخ العمل بها ، ولايترتب عليها أثر فيا وقع قبلها ومع ذلك يجـوز فى غير المـواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقه أغلبية أعضاء مجلس الشعب . ان الحرمان من الحقوق السياسيه عقوبه أى أنها تعتبر مادة جنائية فـلا يجـوز حـتـى لـلـمـجـلـس ان يـقـرر تطبيقها باثر رجعى ، لان ذلك يكون مخالفا للـمـادة١٨٧ مـن الـدسـتـور ، ومـا أقـوله فى هذا الصدد ليس بجديد ، بل ان تقرير اللـجـنـه نـفـسـه يـعترف ان هذه الشروط مطلوبه عند الترشيح ، وقد ورد فى بدايه

الصفحه(١٣) من التقرير ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضويه مجلس الشعب أى أنه شرط للترشيح أما اذا أضيفت شروط جديده لم تكن قائمة فهذا يعتبر تطبيقا للقانون باثر رجعى هو أمر غير جائز بالنسبه لاعضاء مجلس الشعب المنتخبين وهو أيضا أمر غير مقبول ومرفوض دستوريا لانه يقع فى نطاق المسائل الجنائية .

أما النقطه الثانية من حيث التطبيق القانونى فهى ان الماده الرابعه من القانون رقم٣٣ لسنه ١٩٧٨ المطلوب تطبيقها ، تنص على من تسبب فى أفساد الحياه السياسيه قبل ثوره ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتميا الى الاحزاب السياسيه ، عد الحزبين الوطنى والاشتراكى او عن طريق الاشتراك فى قيادة الاحزاب المذكوره ، وكما ذكر السيد العضو الدكتور محمود القاضى ، فان هذه الماده تتطلب توافر شرطين :

اولها : افساد الحياة السياسيه .

والثانى : ان يكون ذلك عن طريق الاشتراك فى الوزاره منتميا الى حزب سياسى .

أو أن يكون من القيادات الحزبية ، ولايمكن القول بأن افساد الحياة السياسية مسئولية مفترضة فى كل من اشترك فى الوزارة قبل الثورة ، والا لما كان هناك معنى لان ينص فى المادة المذكورة على عباره « على ان يكون من تقلد الوزارة منتميا الى احزاب سياسية » ان معنى هذا النص أن هناك تفرقه بين الوزراء المنتمين الى احزاب سياسية وبين الوزراء المستقلين أو الحزبين ، ولو اخذنا بأن المسئولية مفترضة ــ ونعلم جميعا أن المسئولية الوزارية مسئولية تضامنية ــ فكان ينبغى أن ينطبق افساد الحياة السياسية على الجميع سواء كانوا حزبين أو مستقلين ، ولكن مما يدل على ان القانون قد قصد الى هذه التفرقة انه نص على من افسد الحياة السياسية ثم ثبت عليه أنه كان يتولى الوزارة كسياسى حزبى فليس كل من اشترك فى الحكم قام بأفساد هذا الحكم .

ومما يدل على ذلك أيضا أن المشرع بالعبارات التى أوردها فى ذلك المادة لايمكن أن يكون قد قصد اللغو، ولو لم يكن المشرع يطلب اثبات الافساد السياسى ، لما كان هناك داع للاشارة الى افساد الحياة السياسيه وكان يمكنه الا يذكر كما حدث فى قوانيين اخرى أى أنه لم يكن هناك داع لذكر عبارة من تسبب

فى الافساد السياسى اذا كان المشرع لم يقصدها لان قوانين العزل السياسى الصادره قبل ثورة التصحيح فى ١٥ مايوسنه ١٩٧١ كانت تنص على من تولى الوزارة فقط ، ولم ترد بها عباره من افسد الحياة السياسية ، اذن لابد هنا من اثبات توفر هذا الشرط .

ولو ان الامر كان يقتضى مجرد الاشتراك فى الوزارة لما كان هناك داع لان يأتى بيان من المدعى العام الاشتراكى ، يحدد من تنطبق عليهم المادة الرابعة من القانون المذكور و يعتبر بيان المدعى العام الاشتراكى قرارا ادار يا يجوز الطعن فيه امام القضاء الادارى وهذا ماصرحت به الحكومة اثناء مناقشة ذلك القانون فى المجلس ـ باعتباره قرارا ادار يا والا كانت هذه المسألة مطبقة بقوة القانون ، ولا داعى فيها لصدور قرار من المدعى العام الاشتراكى يجوز الطعن فيه قضائياً ، وقد رفع السيد العضو عبدالفتاح حسن ـ كما اعلنا فى هذا المجلس دعوى امام القضاء الادارى للطعن فى قرار المدعى العام الاشتراكى بانطباق المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ عليه ، وسوف تنظر هذه الدعوى غدا الثلاثاء ١٩٧٨/٦/٢٧ ، وقد أودع السيد العضو عبد الفتاح حسن أمانه المجلس صحيفه الدعوى المرفوعة .

و بناء على دلك من ناحية تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، و بصرف النظر عن الرأى فى مدى دستور ية ذلك القانون ، فان النص لا ينطبق على حالة العضو عبدالفتاح حسن للاسباب الا تية :

(اولا) لم يقدم الى المجلس مايثبت انه أفسد الحياة السياسية ، سواء عن طر يق أحكام قضائية أو أحكام من محكمة الثورة ، أو نسبة قرارات وزار ية صادره منه ، تعتبر أفساد للحياة السياسية .

(ثانيا) انه يجر معه أى تحقيق لا ثبات أنه أفسد الحياة السياسية ، و بذلك هنا ركن أساسى ينقص لكى يطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن حكم المادة الرابعة من القانون المذكور .

وكذلك فمن الناحية الدستور ية لا يجوز أن يطبق هذا القانون على اعضاء مجلس الشعب الحاليين ، وألا فأن ذلك يعتبر ماساً بحصانتهم البرلمانية ، و يعتبر أيضا تطبيقا للقانون بأثر رجعى فى مسألة عقابية جزائية جنائية ، لا يجوز طبقا للمادة ١٨٧ من الدستوع أن تطبق فيها القوانيين بأثر رجعى .

أنتقل بعد ذلك الى الحديث عن الملاءمة ، فمن حيث الملاءمة السياسيه نجد اولا ان هناك دعوى قضائية امام محكمة ، وليس من المصلحة ، أن يتخذ المجلس قرارا باسقاط العضوية الان واننى اتساءل ماذا سيكون الموقف ، لو أصدر القضاء حكما بأن قرار المدعى العام الاشتراكى مخالف للقانون ، حيث لم يثبت على السيد العضو أفساد الحياة السياسية . وخاصة اننا نقول أن الافساد مفترض ، وقد يطلب القضاء ــ المختص بتنفيذ القانون ــ اثبات الافساد السياسى فاذا يكون موقف مجلس الشعب ؟ اليس من الملاءمة أن يؤجل النظر فى هذا الموضوع حتى نستبين رأى القضاء فى هذا الامر ، وخاصة ان ذلك سيؤدى بنا الى الملاءمة السياسية الثانية اذ يسيطر على القرارات فى هذا المجلس حزب مصر العربى الاشتراكى ، والاستاذ عبد الفتاح حسن فى حزب معارض له ، والتحرج هنا يأتى ــ ونحن كقضاه نفصل فى تطبيق قانون على أحد الزملاء ــ من أننا يجب الا نندفع فى اسقاط العضوية ، وخاصة أن العطلة البرلمانية ستبدأ غدا أو بعد على الاكثر واننى اتساءل فيم العجلة فى اسقاط العضوية ولم لا ننتظر حتى صدور الحكم القضائى ، وحتى لا يتهم حزب مصر باستغلال اغلبية لاصدار قرارات هذا المجلس واسقاط عضوية الخصوم السياسين أو احد اعضاء المعارضة ؟

أما الملاءمة السياسية الثالثة فتصل بالحوار الذى يدور لتاصيل الديمقراطية أننى اتساءل هل يمكن أن يكون هذا الحوار حرا ، والرأى صريحا ، وخاصة أن رئيسنا أنور السادات يدعو الجميع لابداء ارآئهم بصراحة فى التاصيل الديمقراطى ، وهل يمكن ذلك ونحن نشعر بأن هناك اسقاط للعضوية عن اعضاء مجلس الشعب ، وعقوبات توقع ؟ فكيف يبدى المواطن العادى رايه ــ وانا لا اتكلم فى هذا عن نفسى فسوف ابدى رأيى على أى الاحوال ــ وهو يرى ان الاعضاء مجلس الشعب تسقط عضويتهم فى هذه الفترة أليس من المستحسن ان تؤجل هذه الاجراءات حتى تبدى جميع الاراء ؟ لذلك اقترح وقف العمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ طوال فترة الحوار ، والا ينطبق هذا القانون على كل من أبدى رأيه صراحه لأن معنى سر يان هذا القانون أنه لن يبدى أى مواطن رايه الا بما يتمشى مع الآراء المطلوبة والتى لايمكن تأويلها بحيث تندرج تحت العبارات العامة التى تضمنها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ . ففى هذه الفترة من الملاءمة السياسية يجب الا ننظر الى اجراء يؤدى الى نوع من الترويع السياسى أو الحجر على حرية الرأى .

الملاءمة الاخيرة هي أن الرئيس انور السادات يعمل بكل جهده فى معركتين : الاولى تحر يرا الارض ، والثانية تعمير البلاد وهاتان المعركتان يتعارض معهما كل اجراء يبدو ولوفى الظاهرة ــ انه غير ديمقراطى ، لان تحر ير الارض وخاصة نحن نعبىء الرأى العام العالمى الى جانبنا ، وامر يكا تشن حر باً بارده ضد الاتحاد السوفيتى بسبب حقوق الانسان وممارسة الديمقراطية وحر ية الرأى فيه ، وفى نفس الوقت تطلب من الولايات المتحدة الامر يكية ان تمارس ضغطها على اسرائيل لحل النزاع العر بى الاسرائيلى ، ولكى نكسب الرأى العام العالمى الى جانبنا لابد ان يتضح لهم اننا دَولة ديمقراطية ، هذا بالاضافة الى واجبنا نحوة الدول العر بية التى نعتبر بينها دولة رائدة ، وكل عمل أو أجراء يتخذ فى مصر يكون له صداه فى البلاد العر بية الاخرى ، ان كان خيرا أو شرا ، لذلك ولمعاونة السيد رئيس الجمهور ية فى حل قضية تحر ير الارض نرجوا ان نوقف جميع الاجراءات التى قد تتخذ صورة الردع او القمع أو العقاب ، وخاصة تلك التى تتعلق بالحياة السياسية .

أما عن قضية التعمير فان الاستثمارات العر بية والاجنبية لن تاتى الى مصر ، ولا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى دون الاستقرار السياسى والحر ية السياسية ، ودون هذا لن يطمئن رأى المال العر بى والاجنبى .

لذلك فاننى اناشد الاخوة الاعضاء ان يرجعوا الى ضمائرهم وان يترووا باسم المصلحة العامة وليس بدافع من حز بية أو رغبة فى تحقيق نصر سياسى فى المحيط الحز بى ولكن مراعاه للمصلحة العليا للبلاد هل ينطبق الدستور انطباقا دقيقا وهل القانون يفسر فى المجلس بشكل يختلف عن تفسيره امام القضاء ؟

(ثالثا) هل من الملاءمة السياسه وطنيا واقتصاديا ان نبت فى هذا الامر اليوم وفى هذه الجلسة قبل بدء العطلة البرلمانية غدا . لاشك ان الامر يرجع الى ضمائرنا جميعا ، ولا اقول كما قال السيد الزميل عبدالفتاح حسن : انه سيأتى زمان غير زماننا يحاسبنا على ما نفعل ، ولكننى اقول أننا سنحاسب فى هذا الزمان وفى هذا المكان عن كل فعل نأتيه يضر بصالح البلاد ، والله أكبر والسلام عليكم ورحمة الله .

**العضو حافظ بدوى (رئيس اللجنة التشريعية)**

اقول للسيد الدكتور محمد حلمى مراد، نحن نعلم اننا ستحاسب وسيحاسبنا ــ يحاسب كل انسان ــ تاريخنا و بلدنا وقيمنا، وامامنا دائما النص الدستورى سيادة القانون، اساس الحكم فى الدولة ولا أريد أن اطيل فكل كلمة قالها السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد، وكل عبارة ذكرها السيد العضو الدكتور محمود القاضى اليوم قيلت فى اللجنة التشريعية منهما واستأثرا بكل وقتها وشكرا لهما على ذلك. والرد على كل كلمة قيلت، وعلى كل رأى سمعناه وارد فى تقرير اللجنة ولكننى احب فى عبارات موجزة ان أصحح بعض النقاط.

(اولا) المدعى العام الاشتراكى لم يرسل تقريرا ولم يصدر قرارا ولا يملك ان يكتب تقريرا أو يصدر قرارا بشأن عضو فى مجلس الشعب، فأعضاء المجلس طبقا لمواد الدستور من المادة ٩٣ الى المادة ٩٦ انما يختص بشئونهم مجلس الشعب وحده وليس هناك من سلطة اخرى تملك ان تفصل فى صحه العضوية أو بطلانها أو اسقاطها. فالقول أو الزج باسم المدعى العام الاشتراكى أو بتقريره ارجو ان يبتعد عن اذهاننا.

(ثانياً) ماسمعته من السيد العضو الدكتور محمود القاضى حينما ذكر ان المعارضة مضطهده فاننى اقول ــ وقد زاملته منذ سنة ١٩٧١، وارجو الا يتأثر من ذلك اخوانى المعارضون ــ انه لم يجتهد معارض ولم يتحدث معارض ولم يستجوب معارض ولم يساءل معارض ولم يستأثر بالمعارضة أكثر من الدكتور محمود القاضى طيله سبع سنوات، ولا اعتقد ان احد ساءله أو ذكر له كلمة واحدة. فالدكتور محمود القاضى دائما اول المعارضين ــ واذكر له ذلك، فهو اول من قدم استجوابا باسمه ١٩٧١ ــ سواء كنا متفقين فى الرأى أو مختلفين ــ فانه لم يضهد فى يوم من الايام ودائما الحديث كله حب وود واحترام.

واحب ان اقول ان المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية هى التى قننت المعارضة فى مجلس ١٩٧١ وهى مطبقة الى الان. فقد جعلت للمعارضة رأياً بحيث اذا كان عدد المعارضين نصف عدد المؤيدين فيكون للمعارضة مقرر خاص، فالمعارضة فى مجلسنا قررناها وثبتناها وكان ذلك قبل الاحزاب وجاء اعلان قيام الاحزاب مؤيدا بأن مجلس الشعب يريد معارضة. وبأن قائد الشعب يريد معارضة ويريد الراى الاخر.

(ثالثا) ما أثير حول المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٨ من أنه لم يثبت افساد سياسى وهذه نقطة اساسية ارجوان تكون واضحة امامنا فهذه المادة تنص على انه «لايجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى حق من الحقوق او الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية ..... اذن اذا ما تحقق الشرطان لانبحث عن شيء أخر، هكذا القانون، وأى قول غير هذا يخالف القانون، اذا تحقق شرطان:

الأول: ان يكون قد تقلد منصب الوزارة.

الثانى: ان يكون ذلك بصفته الحزبية فاذا ماتوافر هذان الشرطان فلا نبحث عن اى امر اخر وقد توافر وصدق على ذلك السيد الاستاذ عبد الفتاح حسن اذا انه كان وزيرا وكان منتميا الى حزب سياسى.

(رابعا) ماذكره السيد العضو الدكتور محمود القاضى بخصوص ان أى تعديل فى جدول الانتخاب لا يتم الافى ديسمبر، عجبا! ان الذى يتغير و يتبدل فى ديسمبر هو ما يحدث باراده الشخص، اذا ما اراد ان يغير موطنه الانتخابى، اما الذين يفقدون شرط التمتع بالحقوق السياسية فهؤلاء تحذف اسماؤهم من الجدوال الانتخابية فورا. ان النيابه العامة ملتزمه طبقا لنص الماده السابعة من قانون مباشرة الحقوق السياسية والتى تنص على «تقوم النيابه العامه، بابلاغ وزارة الداخلية بالاحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها، ويجب ان يتم الابلاغ فى جميع الحالات خلال ١٥ يوما من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم النهائيا».

أذن فان من يفقد شرطا من شروط التمتع بالحقوق السياسية، سواء بحكم قضائى لوبنص قانونى، لابد ان يرفع اسمه فورا من جدوال الانتخابات.

نقطة أخرى، فقد ذكر الاستاذان الفاضلان اليوم - كما ذكرا طويلا من قبل - ان قانون ٣٣ لسنه ١٩٧٨ لا ينطبق على عضو حالى، واقول عجبا كذلك! اننا نخالف ماتعارف عليه الناس ونخالف أحكام القانون الصريحه، فلا اجتهاد أبدا مع وضوح النص، ان أى مواطن اذا اصدر ضده اى حكم قضائى يفقده الثقة والاعتبار، فان هذا الحكم ينفذ فورا، والحكم انما اساسه القانون. فما بالنا، والقانون امامنا، و ينص على من كان كذا وكذا يحرم من مباشرة الحقوق

السياسية ، فهل يمكن ان يكون هناك اجتهاد مع صراحة هذا النص اعتقد لا .

و يقال ان القانون يجب ان يطبق فورا ، وله اثر مباشر وهذا يعنى العمل بالقانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسميه ولقد نشر القانون ٣٣ لسنه ١٩٧٨ ، فى الجريده الرسمية فى ٣ يونيه ١٩٧٨ كما هو ثابت بتقرير اللجنة — اذن فلسنا فى حاجه لاثبات فساد الحياه السياسيه مادام قد توافر الشرطان ، ولسنا بحاجه الى ان نقول ان القانون لا ينفذ الا فى دور انعقاد جديد للمجلس ، لاننا نتحدث عن القانون .

ولقد جاء نص صريح فيه وافق عليه المجلس واصدره بالعمل بهذا القانون من تاريخ نشرة فلابد ان يطبق من تاريخ نشره .

وعلى ايه حال كل ما قيل — واكرر كل ما قيل — عليه رد فى التقرير المعروض على حضراتكم وماذكرت الا قولا موجزا موضحا انه لا حاجه بنا ابدا الى ان نثبت فسادا فى الحياة السياسيه ولا حاجه بنا الى ان نقول : ان الشرط غير متوافر ، والامور واضحه والتقرير المعروض واضح وهو وإن كان طويلا ، الا أننى اوجزت ذلك فى النقاط التى ذكرتها ، تحيه ، وشكرا .

**السيد العضو مصطفى كامل مراد :**

لاشك اننا نبت فى امر له خطورته واهميته ، حيث انه من اهم الامور التى يتعرض لها المجلس فى حياته السياسيه ، بل هو جزء من تاريخ التطور الديمقراطى الذى نمر به بعد ثورة التصحيح . ان الاستاذ عبدالفتاح حسن الذى نبحث امر اسقاط العضوية عنه ، لو رجعنا الى البيانات التى ارفقت بمذكرة اللجنه التشريعية نجد انه من مواليد ١٩٠٧ أى انه فى الثانية والسبعين من عمره وانه قد صدر ضده حكم من محكمه الثورة بالسجن لمده احد عشر عاما ، وانه حرم من حقوقه السياسية قبل ثوره التصحيح ، وان كا ماينطبق عليه من شروط فى قانون حمايه الجبهة الداخليه والسلام الاجتماعى انما هو شرط توليه الوزاره قبل ثوره ١٩٥٢ منتميا الى احد الاحزاب السياسية . ولكن لم يرد أى ذكر فى تقرير اللجنه الى أنه شارك فى افساد الحياه السياسيه باى شكل او بايه صوره كانت ، وانما تقرير اللجنه منصبا على هذا الشرط فقط ، وهو توليه الوزارة منتميا الى حزب الوفد الذى كان موجود قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ولكن اذا انظرنا الى العمل البرلمانى لهذا العضو المحترم لوجدنا انه فى خلال حياته البرلمانيه التى امتدت دورتين كان الى المؤيد اقرب منه الى المعارض بالنسبه للحكومه وانه كان رصينا فى كلامه متئدا فى نقده ، وهذه حقيقه وانه كان قليل النقد كثير التابيد ، اى ان سلوكه كعضو فى هذا المجلس كان سلوكا حكيما متزنا يتمشى مع خبرته السياسيه الواسعة وسنه الكبير فهو فى الثانية والسبعين من العمر .

وصدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولا شك ان هذا القانون قد صدر لحمايه الجبهه الدخلية بعد الاستفتاء الذى تم ، وهو حق مطلق للسيد رئيس الجمهورية ، يستفتى الشعب فيما يعن له من أمور سياسية مهمه وقد تم الاستفتاء ، وصدر القانون وهو واجب الاحترام ، وواجب التطبيق ايضا .

حقيقه ان ذلك القانون ينطبق على الاستاذ عبد الفتاح حسن دون شك ولكن ينطبق عليه فى جزئيه واحده وهى مشاركته فى الوزاره ، ولا ينطبق عليه اى نص اخر من النصوص التى تضمنها القانون ، بالاضافة الى ان الاستاذ عبد الفتاح حسن لم يفقد اى شرط من شروط العضويه فى مجلس الشعب فهو لم يفقد مثلا صفه العامل او الفلاح ، ولم يات بافعال يحاسب عليها تفقده الثقه والاعتبار ، كما انه لم يخل بواجباته البرلمانية اخلالا جوهريا .. فهو لم يفقد اى شرط من هذه الشروط جميعا .

ولكن شرطا واحدا فقط من هذا القانون هو الذى ينطبق عليه . لقد خول القانون ايضا للسيد الرئيس الجمهورية الحق فى ان يستثنى ، وقد استخدم السيد الرئيس بالفعل هذا الحق واستثنى من ساسه ما قبل الثوره الاستاذ إبراهيم عبد الهادى والاستاذ محمد صلاح الدين وكانا يشغلان مناصب وزاريه فى احزاب سياسيه .

ورغم ان القانون ينطبق انطباقا واضحا على الاستاذ عبد الفتاح حسن ، كما ذكر السيد حافظ بدوى رئيس اللجنه التشريعية ، واقول رغم ان القانون ينطبق عليه انطباقا واضحا الا ان الافساد غير موجود ، كما انه لا ينطبق عليه اى نص اخر من النصوص الواردة فى القانون لذلك فاننى ارى ان حاله الاستاذ عبد الفتاح حسن بحكم سنه ــ ونحن نعلم ان كبر السن ان كنت مصيبا ، يعفى من تطبيق عقوبه الاعدام اذا كان المتهم قد تجاوز سنا معينه ــ حاله تستدعى ان نرفع امر

السيد الزميل الأستاذ عبدالفتاح حسن الى السيد الرئيس انور السادات لعله يستخدم حقه فى هذا الشان. وارى ان سلوكه فى هذا المجلس ونجاحه فى انتخابات حره مباشرة وتمثيله لشعب مصر، كلها امور تشفع للاستاذ عبدالفتاح حسن. فلم ياخذ اى منا عليه اثناء ممارسته لعمله البرلمانى مايؤخذ من خروج على مالوف او خروج على القواعد العامة بل اقول انه كان متزنا وكان حكيماً فى كل ماكان يتكلم به وانه كان الى التابيد اقرب منه الى المعارضه.

ولذلك فاننى ارى انه، وان انطبق القانون عليه بما يوجب أسقاط العضويه عنه، الا انه انطباق يسمح لنا بان نرفع الامر الى السيد رئيس الجمهورية لعله يتخذ فيه قرارا، وبذلك نكون قد انصفنا وقلنا قوله حق بالنسبه لزميل زاملنا فى هذا المجلس وعاصرناه جميعا ويعرفه كل منا حق المعرفة، وكل ما فى الامر شاءت الظروف انه كان وزيرا فى حزب شرعى فى ذلك الوقت وتولى الوزاره لبضعه اشهر، وبالتحديد سبعه اشهر.

ثم كانت الثورة وكانت التعديلات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والجذرية التى تمت فى البلاد .. وكاى ثورة وطنية تريد ان تحمى نفسها اتخذت من الاجراءات مايحقق لها التأمين.

ولذلك فاننى، مرة اخرى، اقترح ان يرفع المجلس الامر برمته الى السيد الرئيس لعله يتخذ فيه قرارا، خاصه انه قد سبق لسيادته ان اتخذ قرارا بشان وزيرين سابقين ممن تولوا الوزاره فى ظل الاحزاب.

ان اسقاط العضويه عن عضو من الزملاء أمر عسير على النفس وغير محبب الينا وعلينا دائما ان نتروى حتى ولو كانت القوانين تنطبق، حتى ولو كانت موادها تنص على الاسقاط، وعلينا ان ناخذ الامر بشكل اوسع واعم مستعرضين تاريخ حياه هذا الزميل والفترة التى تولى فيها الوزاره بضعه اشهر فى وزاره الوفد ـــ وعن نفسى فاننى لااعلم ان الاستاذ عبدالفتاح حسن كان وفديا ضليعا بل انه انضم الى حزب الوفد فى اواخر ايام هذا الحزب قبل ثوره يوليو سنه ١٩٥٢ وكان سلوكه فى هذا المجلس سلوكا طيبا محمودا، وكان متكلما بارعا، دقيقا فى لفظه وفى عبارته وفى تعبيره، ثم انه تجاوز السبعين من العمر وهذا ايضا امر يجب ان نضعه فى الاعتبار لاننا دوله تحترم السن وتحترم الخبره السابقه وتحترم التجربه السياسيه الطويله.

ولذلك أرجو من حضراتكم ان تتر يثوا فى اسقاط العضةيه وان يرفع الامر برمته السيد الرئيس لعله يتخذا قرارا ، وشكرا .

**العضومحمد عبد الغفار السودانى ( المقرر) :**

( ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنهمسئولا ) .

( صدق الله العظيم )

نحن اليوم فى مجال تاريخى تكلم من تكلم ، وعرض وجهه نظره من عرض ، هذا حق له طبقا للدستور . ولكن الحق كذلك لاعضاء هذا المجلس حين يدلون برأيهم بعد قرار اللجنه التشر يعيه . لقد اتفق ثلاثه ممن تكلموا على بعض النقاط واختص احدهم بشئى واختص الاخير بثلاثه اشياء . اما المتفقون الثلاثه فهم الاخ احمد ناصر والدكتور محمود القاضى والدكتور محمد حلمى مراد .

لقد اتفقوا جميعا على ان اسقاط العضو يه عن السيد عبد الفتاح حسن تطبيقا للقانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ يعتبر امرا مخالفا للدستور . عجبا لذلك !

ثم يذهبون فيما ذهبوا اليه الى ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ لاتنطبق على الزميل الاستاذ عبد الفتاح حسن ، واستسمحكم فى هذا اللفظ لانه مازال حتى هذه اللحظة زميلا لنا فى هذا المجلس . النقطة الثالثه التى اتفقوا عليها هى ان الشروط الجديده فى هذا القانون يجب الاتنطبق على الاعضاء الحاليين فى هذا المجلس او فى هذا الدور التشر يعى هذه هى النقاط الثلاث التى اتفقوا عليها . وقد اجاب السيد رئيس اللجنه التشر يعية عن كثير منها . ويحسن الا اتكلم هنا عن الدستور بنفس ، ولكننى ، احتراما للدستور ، ساردد هنا كلام السيد العضو المطلوب اسقاط عضو يته لأبين لماذا نحترم الدستور يادكتور محمود القاضى . و ياأخ أحمد ناصر او يادكتور حلمى مراد ، ولماذا نعمل نصوص الدستور بدلا من أهدار نصوصه .

يقول السيد العضو لقد جئنا ، ياحضرات السادة ، الى مقاعدنا ، وقد قرا كل منا ، ولا جدال فى ذلك ، مواد الدستور وعلمنا بما فيه وقبلناه . وكان اولى بمن ياتى ان يقسم اليمين على احترام الدستور ان يخشى الله او يتقيه فلا يحضر الى هذا المكان والا يتقدم الى الانتخابات اصلا لانه يعلم انه اذا نجح فى ظل الحر يه والديمقراطيه فسيئودى اليمين على احترام الدستور ومن بين مواد الدستور الماده التى ستتشرف

بعرضها الان وهى المادة(٩٦) من الدستور واى حدث ابلغ من هذا الحدث واى تصايح بمعصيه الله اكثر من هذا حين لا نحترم نصوص الدستور.

لقد قيل كلام فى مضبطه جلسه ١٢ فبراير سنه ١٩٧٧ ولم يعد هذا الكلام ملكا لصاحبه وانما ملك للتاريخ وللازمان ، ولقد صفقنا كثيرا لهذا الكلام ونحن لا ندرى ـــ واستسمحكم عذرا فى هذا اللفظ ـــ لان هجوما كان يجرى ونحن لاندرى كيف كان يدبر هذا الهجوم . ولقد تناول تقرير اللجنه التشريعيه المادة ٩٦ من الدستور الخاصه بشروط اسقاط العضويه وساعود اليها تفصيلا فيما بعد . أنهم يقولون بعدم انطباق المادة الرابعه من القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ ويجتهدون فى تفسير عباره « تسبب فى افساد الحياه السياسيه » .

ومن يرجع الى النص يجد فيه الكفايه وانه لا يحتاج الى تفسير . فالنص يفترض شيئا و يضع له شرطان سواء انطبق على خمسه اعضاء من هذا المجلس او على عشرة اعضاء او أكثر ـــ فالنص يقضى بعدم جواز الانضمام الى الاحزاب السياسيه أومباشره .

الحقوق او الانشطه السياسيه لكل من تسبب فى أفساد الحياه السياسيه قبل ثوره ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ . وفى هذا يحدد النص سبب الفاسد حتى المفسرون فى اوجه اختلاف او اجتهاد . لقد وضع النص التفسير الحقيقى فلماذا نذهب الى تفسير اخر . وشرط التسبب فى الافساد واحد من اثنين لا ثلث لهما . الشرط الاول ، وكان المشروع حكيمنا حين وضع هذا النص كلاما لا لغوفيه ، وهو الاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتميا الى الاحزاب السياسيه التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم وضع بعد ذلك الشرط الثانى ، والشرطان واضحان لا مجال للاجتهاد فيها . واقول انه لو كان الاخ عبد الفتاح حسن موجودا معنا الان لقال بنفسه « اعملوا نصوص القانون » فهو محام يدافع عن احترام القانون حتى لا يهدر القانون فى دوله مابعد عام ١٩٧١ التى نحتمى فيها جميعا بالدستور والقانون . اقول لو كان الاخ عبد الفتاح حسن موجودا بيننا الان لطالبنا نحن بتطبيق المادة الرابعه عليه .

ولسوف اتعرض لنقطة اخرى أبين فيها لماذا كان نص المادة حصيفاً ؟

- ان النص حصيف لانه ربط افساد الحياه السياسيه قبل ثوره يوليو ١٩٥٢ بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتميا الى الاحزاب السياسيه . وكان يمكن

يجعل الفساد لمن يتولى المنصب الوزارى فقط ولكنه قرن ذلك بشرط الانتماء الى الاحزاب السياسيه ، بمعنى انه لو كان هناك وز ير مستقل قبل عام ١٩٥٢ لما انطبق عليه هذا النص . وهذا يوضح ان النص حكيم وحصيف لان الاحزاب السياسيه فعلت فيا مضى وسيحاسبها الله على ما فعلت ان كان خيرا فخير وان كان شرا فشر .

الامر الثالث الذى اتفق عليه الاعضاء الثلاثه ان الشروط الجديده لا تنطبق على عضو مجلس الشعب الحالى . فكيف ذلك ؟ ان الكثير هنا من رجال القانون و يعملون ما يسمى بالاثر المباشر لتنفيذ القانون ، فالقانون عندنا ينشر فى الجر يده الرسميه ينص فى احدى مواده على كيفيه تنفيذه ولابد ان يشمل النص هذا الشرط ، وقد شمل النص فعلا هذا الشرط وهو ان يعمل به من تار يخ نشره — وهم يقولون ان هذا يتعارض مع الدستور واقول ان الماده (١٨٧) حرصت كل الحرص على ان يكون نفاذ مواد القانون اعمالا للنص ، اى من تار يخ العمل بها لا أكثر ولا أقل .

هذا النقاط الثلاث التى اتفق عليها ثلاثتهم . ولقد أبدى الاخ محمود القاضى خوفه على المعارضه ، واننى اقول انه لا مجال لهذا التخوف ابدا .
انـنـا جميعا ابناء مصر ، لكنها أحزاب سياسيه تعمل للصالح العام ، وهذا هو المطلوب فاذا كان هناك خوف على المعارضه ، فلقد قام حزب مصر فى اجتماعات اللجنه التشر يعيه بتصحيح ما قام به المدعى الاشتراكى بشان الاخ فاروق متولى ، حيث قال ان النص لا ينطبق عليه بالرغم من انه لم يكن من جزب مصر ، وانما من المعارضه . اين الخوف اذن ؟ ولماذا هذا التخوف اذا كانت النوايا المتبادله السليمه ، والنوايا الطيبه ؟ يجب الا نشك ابدا فى نوايا حزب مصر فى يوم من الايام .

وعندما ياتي لالفاظ عر بيه فيستشهد بالمبنى للمجهول و يقول ان النص يقول من فقد هناك و يقارن بين من فقد ومن افقد ، فان هنا اساتذه فى اللغه العر بيه يعلموننا كيف يبنى الفعل للمجهول او يبنى للمعلوم ، كل ما هنالك هو اننى احذف الفاعل من وسط العباره العر بية ، فسواء تم الفقد من صاحبه او افقد صاحبه ، فالمعنيان يستو يان ،ولا يجب ابدا الارتكان الى تفسير ضعيف حول هذا اللفظ .

لقد سمعنا عن انهيار دستورى ونهيار ديمقراطى ، فهل عندما نص الدستور يكون فى ذلك هدم وإنهيار دستورى ؟ ابدا ، ان اعمال النص والقاعده القانونيه السليمه الواضحه خير من اهداره ، فليراجع كل صاحب قول قوله ، وما اختلف فيه الدكتور حلمى مراد عن زملائه ــ وهو استاذ فاضل ــ هو انه وضع اربع نقاط يختلف فيها عن بقيه ماقالوه ولن ارد على هذه النقاط الا من واقع هذه الاوراق الرسميه التى تعيش امامنا ، فهذه اوراق للتاريخ ولابنائنا من بعدنا ، ولابناء مصر على طول الاجيال ، يتحدثون و يفتخرون بما هو موجود لا ظلم ولا تظالم ولا حقد ولا تحاسد ، ولا بغض ولا تباغض ، ولكنه اعمالا للقانون .

النقطه الاولى يتساءل فيها : هل من الملأمة السياسيه اسقاط العضويه ؟ وهذا السؤال ياحضرات الاعضاء ، ونحن شاكرون له انه هو الذى دفع بهذا السؤال ولم به احد . ولن أرد من عندى ، ولكن ارد على الملأمة السياسيه التى يتسأل عنها سيادته من منبر اخر ومن منطق اخر ، لن اقول كلاما من عندى أيضا لان الكلام للتاريخ . ان أحوال هذا الزمان ان كان هناك تندرعليه فان اى تندر يكون على ما قبل عام ١٩٥٢ ، فتعالوا نسمع معا بعض هذه النصوص ، « أكاد أقسم به لاننى أعتقد أنى مصدق عنكم بغير يمين » وهذا كلام الاستاذ عبد الفتاح حسن حيث قال « ان الاحزاب السياسيه الماضيه لم تكن سيئه ، فقد قامت باعمال طيبه واخرى سيئه ، اما الاعمال الطيبه فنذكرها ونحمدها ، والاعمال السيئه نذكرها حتى نتلافاها » .

ان خيط الديقراطية الان يحتاج منا الى ما قاله صاحب هذه الدعوة اليوم ، وكذلك فان الاخطاء السياسيه التى حدثت يجب الا تحدث أبدا فى يوم من الايام مرة ثانيه بعد ثورة ١٩٥٢ و بعد ثورة ١٩٧١ ، فهو الذى قال ذلك ولم أقله ، ان هذا الاستاذ يستند الى ما قاله الرئيس محمد انور السادات فى تصحيحه فعلا للمسار الديمقراطى أصحاب ذلك الزمان قالوا ان هناك فسادا ، ونحن اليوم مطالبون بان نقنن شيئا لنمنع هذا الفساد ما فى هذا من شك ، ولا فى هذا تضليل ، ولكننا نستند الى ما قالوه ، تعالوا معى ، حينما يتكلم وهو يحكى عن هذا الزمن ، لست أنا الذى أدافع عن هذا الزمان ولكننى سأقول كلامه.« حينما أتكلم فى مناخ الحريه أقول رايى بصدق ولو خالف ، وحين يكون لى راى فى تنظيم الاحزاب السياسيه أقوله ، وقد يخالفنى فيه البعض ، وأنزل على راى الاغلبيه فنحن نعيش فى جو ديمقراطى

حقيقي واقعي ، والذى يتجاهله و يتنكر له انما أخشى ان اقول ان على عينيه غشاوة أو عصابة و ينبغي أن يرفعها ليرى و يرى ليعرف طريقه » هذه هى الديمقراطية التى نعيشها اليوم ولا تحتاج منا الى دفاع عنها ، ولكن كل ما حدث للملأمة السياسيه التى يطلبها الزميل و يتساءل عنها اليوم ، هوفى اسقاط العضويه أو بقائها ، نحن لا نتحدث ابدا عن سلوك شخص من الناس ولا عن افعال شحص من الناس ، ولا نتعرض لزيد أوعبيد او للأخ عبدالفتاح حسن ، ولكننا نتعرض لواقعه واحده ، هى واقعه تطبيق القانون ، تطبيق القانون الذى يجب ان يطبق مع ان احترامنا للدستور لا ياتى الا من تطبيق مواد الدستور ومواد القانون .

هناك نقطه أخرى ، يقول فيها الاخ عبدالفتاح حسن رفع دعوى أمام محكمه القضاء الادارى ، له ذلك ، وليس لنا عليه معقب ، فهوحر يذهب الى المحكمة الدستوريه ، أو يذهب الى محكمة القضاء الادارى ، ليرفع دعواه أنى شاء واينما شاء ، لا نعارض .

فى ذلك ، ولكن هل نجعل من ذلك قيدا على حصراتكم ؟ وهل يكون فى هذا الطلب قيد على اعضاء مجلس الشعب ؟ هل نجعل من هذا العمل الذى قام به فرد قيد علينا نحن هنا فى هذه القاعة المقدسه ؟

هذا مجال وذاك مجال ، ولكن صاحب الكلام يقول « كيف نفعل لو قال القضاء غير ذلك » ؟ اقول ، اننى هذا اليوم اطبق القانون ، واطبق نصاورد فى القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ ، هذا الذى جعل الاختصاص الاصيل لصاحب الدعوى الحقه ، هومجلس الشعب ، أى اننا نحن أصحاب الحق فى ان نطبق عليه أولا يطبق ، نقول ما نقول طبقا للقانون .

وهناك أوراق اللجنه التشريعية ، والمراجع لها يجد بها اكثر ، ونجد فيها المراجع القانونية لكل شئ ، إلا ان الاخ الدكتور محمود اقاضى قال : انهم غيروا بعض الشروط فى عام ١٩٧٢ ، ولكن هذه الشروط لم تطبق على كثير من أعضاء المجلس ، اقول له ، نعم فالدستور ايضا يقضى بذلك ، ولا خيارلنا نحن اليوم ، ذلك لان الدستور فى الماده ١٨٧ قد جعل لمجلس التعب الحق فى ذلك ، ولوينكر على مجلس الشعب فى غير المواد الجنائية ان يعمل ارادته وان يفعل ما يشاء ، فنحن نشترط شروطا معينه طبقا للقانون . ونعرف فى أى مكان انها واجبه التنفيذ ، بالاثر المباشر الفورى ، ولكن اذا كان هناك راى للمشروع ان اراد الا يطبق

النص من هذا الوقت ، فقد كان عليه انْ يحدد ذلك . ولكن النص واضحا ولم يات فيه شئى عن ذلك فان هذا الكلام لا يعنى ولا يسن ، وليس هنا مجال ولكننا فى مجال تطبيق القانون .

النقطه الثالثة : فى الملأمة ، نجد انه يتكلم عن الدعوى المرفوعه امام القضاء وليس عن الملأمة . ثم يقول هل من الحق أن تسقط العضو يه عن خصم سياسى ؟ اننا لا نتعامل مع بعضنا البعض على اننا فى خصومات سياسية ، أبدا ، والا كان هناك الظلم كل الظلم لاى تشر يع يخرج من هذا المكان المقدس . اننا لسنا فى خصومات سياسيه ياسيدى الزميل . ولكننا نكون فى خصومات اذا لم يطبق القانون واذا لم يحترم الدستور واذا لم يعمل النص الوارد ، ليس غير ذلك . أما اذا كان القول على أنه « هل من الاسلم ان تسقط العضو يه عن خصم سياسى ؟» لا ياأخى فهذا القول مردود ثم هنا من ينتهى الى ما أنتهى اليه و يقول مناديا أعضاء هذا المجلس الموقر و يناشدهم الرجوع الى ضمائرهم ، وليس بدافع حز بى أو نصر سياسى ، لا يازميلى الفاضل نحمد الله على ان لدينا ضميرا والضمير هو القانون ، وهو اعمال القانون وانت استاذ القانون . انت تناشدنى ان لم أعمل القانون ان أعمله وتناشدنى اذا أهدرت القانون أن أطبق القانون . وانت تناشدنى ان اقف معك اذا وضعت القانون فى المتاخف ولكن تناشدنى اذا كنت أطبق القانون فتتطبق معى أيضا القانون . هذه هى النقاط التى اختلف فيها القوم بعضهم مع بعض وهم فى دائرة واحدة .

وانـنـى استميحكم فى النهاية ياحضرات الزملاء فنحن لا نطالب بفرض قرار اللجنه التشر يعيه على حضراتكم ، ولكن نطالب بان نتجاوب فى تطبيق النص القانونى مع قرار اللجنه التشر يعيه الذى قرأ تموه والذى هو فى ضمائركم ، وان نحترم الدستور والقانون قلتَ هذا والامر لكم مفوض ، وشكــرا .
( تصفيق ) .

**رئيس الجلسه :**
**السادة الاعضاء :**

**وصلـنـى الان طلب مقدم من أكثر من ٣٠ عضوا يطلبون أقفال باب لمناقشه . وحسب نص الماده ٢٨٠ من اللائحة الداخلية أعرض هذا الاقتراح على حضراتكم .**

الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .
(أغلبية) .

**رئيس الجلسه :**

والان ، أعرض على حضراتكم اقتراحا تقدم به بعض السادة الاعضاء الذين تكلموا من المعارضة و يقضى بتأجيل التصويت على اسقاط العضويه ، فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .
(اغلبيه) .

**رئيس الجلسة :**

السيد الزميل مصطفى كامل مراد يريد أن يلجأ المجلس الى السيد رئيس الجمهورية وانني اعتقد ان هذا ليس من اختصاصنا هنا طبقا للدستور والقانون واللائحة ، وانه خارج عن نطاقنا أن نعرض مثل هذا الاقتراح على السيد رئيس الجمهورية .

**رئيس مجلس الوزراء :**

بالنسبة لاقتراح الاخ مصطفى كامل مراد . ففى الحقيقة أن السيد رئيس جزب الاحرار عودنا دائما فى كل ما يطرح على هذا المجلس من موضوعات قومية الى أن يميل الى جنوح فى الممارسة الديمقراطية ، اما أن يخرج من الجلسه أو يحاول دائما أن يقف موقف أنصاف الحلول .

لقد سبق للسيد الرئيس أن أعفى وأصدر قرارات عفو عن كل هؤلاء ، عندما كان محكوما عليهم بالسجن ، وكان من الممكن أن يبقوا فى السجن الى الان ، ثم صدرت قرارات عفوعنهم ، ثم منحوا كل حقوقهم السياسية ، بكل اسف ، لم يثوروا للحفاظ على الممارسة السليمة ومن أجل القاعدة الكبرى من هذا الشعب ، انما نتيجة لاغراض واتجاهات شخصية .

فبعد أن رجع السيد الرئيس الى الشعب ، و بعد ان قال الشعب كلمته لم يصبح هناك الا التزام المؤسسات السياسية بما قاله الشعب ، وقد كان لهذا المجلس الموقر شرف صياغة القانون بناء على المبادئ التى طرحت للاستفتاء ، فكل ما قيل بالنسبه للنواحى الدستورية أو القانونية ، فانّ من حق السادة الاعضاء أن يقولوه ، ولكننا بصدد تطبيق القانون ، ولسنا بصدد أشخاص بذاتهم ، ولسنا بصدد نظرة

حزبية ، كما قال البعض ، نحن بصدد نظرة قوميه بالنسبه للممارسة الديمقراطية فى المستقبل وما حدده شعب مصر من استبعاد بعض العناصر عن الممارسة الديمقراطية فى المستقبل ، المعارضة بخير ، والديمقراطة بخير ، هناك المعارضة والديمقراطية ، أما القول بان نرجع للسيد الرئيس فى أمر من حق هذا المجلس أن يبت فيه ، فاننى أقول ، ان السيد الرئيس قد أصدر قرارته باستثناء بعض الشخصيات التى عملت فى السياسة فى الاحزاب قبل الثورة ، وكان للسيد الرئيس أن يستثنى ــ طبقا للقانون ــ من يرى استثناء ، فنحن الان فى صدد أخذ القرار بالنسبه لهذا الموضوع وفى تصورى أنه بعد الاستفتاء ، حكم الشعب على هؤلاء الناس وأسقطهم فى دوائرهم وسحب عنهم الثقة عندما وافق على المبادئ التى طرحت للاستفتاء قبل أن يسقط هذا المجلس عضويتهم .

(تصفيق) .

فالشعب فى دوائرهم يعلم أنهم ممن ينطبق عليهم هذا القول .

(تصفيق) .

فأرجو للسيد رئيس الجلسه أن يبدأ فى أخذ الرأى بالنسبة للموضوع المطروح وشكرا .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

(اولا) لقد تقدمت باقتراحى ومن حقكم الاقتراع عليه .

أما ماوصفنى به السيد رئيس مجلس الوزارء باننى أميل الى الجنوح فى المسائل القومية ، فهو خير من يعلم ، أننى أقف على أرض صلبه وأبدى رايى فى كل المسائل القومية وليس كما وصفنى ..

**رئيس الجلسة :**

ننتقل بعد ذلك لاخذ الرأى على اسقاط العضويه عن السيد العضو عبد الفتاح حسن طبقا للمادة ٣١٣ من اللائحة الدخلية للمجلس التى تنص على أن « يفصل المجلس فى اقتراح اسقاط العضويه بطريقة أخذ الرأى بالمناداة بالاسم . ويصدر القرار باسقاط العضوية باغلبية ثلثى أعضاء المجلس » فلينادى على الاسماء لاخذ الرأى طبقا لنص المادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية .

نودى على الاسماء
(ضجة/ وأصوات تعلو)

**العضو محمد دياب :**

ان الذى يحدث داخل القاعة هنا الان من جانب المعارضة ما هو الا تحد سافر، لن يكون من شأنه أن يوصلنا الى شئى أو الى نتيجة على الاطلاق، وأمثال هؤلاء هم الذين أفسدوا البلد، ويجب ان يكفوا عن هذا الذى يفعلونه .

**رئيس الجلسة :**

أرجو أن يهدا السادة الاعضاء جميعا حتى نتمكن من اتمام عمليه التصويت، وعلى كل من السادة الاعضاء الذى ينادى على اسمه أن يقول رأيه إذا كان موافقا أ غير موافق بصوت واضح . والان نعود لاستكمال عمليه التصويت .

وهنا عاد المجلس الى عملية أخذ الرأى ندأ بالاسم .

وخرج عبد الفتاح حسن من مجلس الشعب ولجأ الى مجلس الدولة حيث رفع الدعوى رقم ٣٢ق لسنه ١٩٥٣ وشرح فيها وجهه نظره من أن قرار المدعى الاشتراكى يعتبر قرارا ادار يا يجوز الطعن فيه أمام القضاء الادارى، وطالب بالغائه .. لكن المفاجأة كانت مذهله، فقد جل مجلس الشعب فى ١١ ابريل سنه ١٩٧٩ قبل أن يستكمل دوراته الخمس وذلك بعد أيام من توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس سنه ١٩٧٩ .

**لقد حقق مجلس الشعب للسادات ما يريده :**

- **وافق على قوانين حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .**
- **وافق على كل الاجراءات التى طلبها السادات لضرب المعارضة وتكميم أفواهها .**
- **وافق على فصل كمال الدين حسين والشيخ عاشور وعبد الفتاح حسن وأبو العز الحريرى (وهو العضو الذى سترد قصته فى الفصل التالى) .**

* وافق على اتفاق كامب ديفيد .
* وافق على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٧٩ .

« إننى حين اتكلم عن أبوالعز الحريرى ، فاننى فى الواقع أدافع عن كرامة مجلس الشعب وحصانة أعضائه ، أدافع عن السلطة التشريعية ، وأدافع عن الديمقراطية ، اليوم أبوالعز الحريرى فى سجن القلعة وغداً سيكون غيره وغيره .. »

**عادل عيد**

من دفاعه بمجلس الشعب مايو ١٩٧٨




## ابو العز الحريرى

كـان معروفا ان الدائرة سوف تدور ان اعضاء مجلس الشعب الاخر ين الذين يـتكلمون كثيرا ، والذين يكشفون ، والذين لا يملون من النقد والمعارضه .. وكان مـن الـضـروري التخلص منهم واحدا بعد واحد .. واذا عز الامر فيمكن التخلص منهـم بـضـر بـة واحـدة ..، ولـما كـانت هذه الامكانية الاخيرة صعبة التحقيق الى حدما .. فقد اختار السادات ان ياكل معارضيه واحدا واحدا ليسهل هضمه ..

وكـان الـدور قـد جـاء على الـعـضـو أبـو الـعـز الحر يرى ، وكان الحر يرى هو أضعف حلقة في سلسلة المعارضة .. ذلك لان اللواء نبوى أسماعيل وز ير الداخلية ومن اقرب المخلصين للسادات ، واشد المدافعين عنه وعن سياسته كان قد أخذ على عـاتـقـة تـصـفيه كل معارض للسادات ولهذا فقد جرى تلفيق قضية للعضو أبو العز الحـر يـرى لـعـب فيها أنـور حبيب المدعى الاشتراكى ــ صديق الساداتــ دورا مـشـهـودا عندما قرر التحفظ على أبو العز الحر يرى ، وقد استند المدعى الاشتراكى فى اجـراءاتـه ضـد عـضـو مجـلـس الـشـعـب الى « طبخة » جيدة قدمتها اليه وزارة الـداخـلـيـة .. و يـكـشـف هذه « الطبخة » مذكره المدعى الاشتراكى أنور حبيب المؤرخة فى ١٩٧٨/٥/٢٤ والتى قدمت بجلسه مجلس الشعب فى ١٩٧٨/٥/٢٧ .

وتقول الطبخة :

بـتـار يـخ ١٩٧٨/٥/١٦ أخـطرت مباحث أمن الدولة « فرع الاسكندر ية » الـنـيـابة العامة بضبط السيد أبو العز حسن الحر يرى عضو مجلس الشعب عن دائرة « كـرمـوز » مـتـلـبـسـا بـقـيـادة مـظـاهـرة عدائية قوامها حوالى مائتى شخص من الـيـسـار يـن المـتـطـرفين تجوب دائـرة قسم شرط الجمرك ، وانه وقت ضبطه كان يـسـتـعـمـل مـكـبـرا يدو يا للصوت و يردد هتافات عدائية ضد نظام الحكم القائم ويحـمـل مـعـه سـلاحـا ظـاهـرا . وأن الـشـرطة قامت بتوجيه النصح له للكف عن الـتـظـاهـر وصرف المتظاهر ين الا انه لم يمتثل فقامت بالقبض عليه وعلى تسعة من المشتركين معه فى هذه المظاهرة .

وقد باشرت النيابة تحقيق الواقعة ، وتحرر عن ذلك محضر الجناية رقم ٩ سنه ١٩٧٨ جنايات الجمرك الذى تضمن سؤال المتهمين جميعا وشهود الواقعة وقررت النيابة اخلاء سبيل السيد أبو العز الحريرى بضمان مالى قدرة مائة جنيه وان يحبس أربعه أيام على ذمه القضية ، واخلاء سبيل باقى المتهمين أيضا بضمانات مالية مختلفة . (١)

وبتاريخ ١٨/٥/١٩٧٨ ورد الى جهاز المدعى العام الاشتراكى كتاب السيد وزير الداخلية مرفقاً به مذكرة تضمنت أن السيد أبو العز الحريرى عضو مجلس الشعب داب على مهاجمة سياسة النظام الحاضر والقيادة السياسية وتوزيع المنشورات التى تحوى عبارات بهذا الخصوص مستغلا فى ذلك المعاناة الجماهيرية والمشاكل الاقتصادية التى تمر بها البلاد بهدف اشاعة البلبلة فى أوساط المواطنين وقيامه بعقد اجتماعات وندوات سياسية تهدف الى الاثارة ، وأخر هذه التصرفات ضبطه متلبسا فى ١٦/٥/١٩٧٨ بقيادة مظاهرة بدائرة قسم الجمرك بالاسكندرية مرددا فيها هتافات عائية من بينها «عايزين حكومة حرة ـــ العيشة بقت مرة ، ياحرية الاسياد ـــ عم الظلم والاستعباد ، ياشعب غيرغير ـــ العيشة بقت تحير ، يايسار سيرسير ـــ احنا جنودك للتغيير ، ارفع ارفع فى الأجور ـــ خلى الفقراء تشوف النور ، هزى ميزان العدل يامصر ـــ خلى الفقراء تهد القصر» .

وانتهى السيد وزير الداخليه فى كتابه الى طلب اتخاذ الاجراءات القانونية فى ضوء أحكام القانون رقم ٣٤ لسنه ١٩٧١ .

وقد باشر جهاز المدعى العام الاشتراكى تحقيق الوقائع سالفه الذكر وانتهى الى انه قد استقامت فى حق السيد أبوالعز حسن الحريرى دلائل كافية مستمدة من أقوال الشهود والاوراق المضبوطة على انه اتى أفعالا من شانها الاضرار بامن البلاد من الداخل ـــ تتمثل فى الجهر علانية لاثارة الفتنة وتحريض الجماهير ـــ واذاعته عن طريق مكبرات الصوت بالطريق العام دعايات مثيرة من شانها الحاق الضرر بالمصلحة العامة وكان ذلك فى تجمهر. الامر الذى من شانه ان يعرض السلم العام للخطر وكان ذلك فى زمن الحرب .

وقد أصدر السيد المدعى العام اللاشتراكى قراره فى ٢١/٥/١٩٧٨ بالقبض على السيد أبو العز حسن الحريرى والتحفظ عليه بسجن القلعة لمدة ستين يوما واخلاء سبيل باقى المتهمين بلا ضمان .

---

(١) أوراق مباحث أمن الدوله الخاصه بهذه الجنايه بقسم الوثائق

وبحسبان أن الاجراءات التى يتخذها المدعى العام الاشتراكى متصله باشخاص تنطبق فى حقهم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنه ١٩٧١ ــ على ماجرى عليه قضاء الحراسة وتامين سلامة الشعب من الاجراءات الجنائية .

فإنه إجابة على ما أثاره السيد أبوالعز حسن الحريرى عضو مجلس الشعب من أن أمر احتجازه لايتفق وصحيح القانون . فهو فى شقه الأول المتعلق بتمتعه ــ كعضو بمجلس الشعب ــ بالحصانة البرلمانية التى تستوجب استئذان المجلس قبل اتخاذ مثل هذا الإجراء قبله .

مردود بما هو جلى من استعراض الوقائع على النحو السابق بيانه أنه ضبط حال مقارفته الأفعال التى قامت الدلائل على ثبوتها فى حقه والتى تشكل الجناية المؤثمة بالمادتين ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات والمادة الثانية من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

وقد صح لدينا قيام الدلائل على صلته بالجريمة المتلبس بها وكفايتها لتوافر حالة التلبس حسبما عرفها القانون والتى من المقرر أنها حالة تلازم الجريمة ذاتها وأن تقدير مبلغ كفايتها إنما يكون تحت رقابة سلطة التحقيق نقض جلسة :

١١/٤/١٩٦٥ ق ٧٩ ص ٣٨٤ الـ١٦

١٤/١٠/١٩٦٨ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ الـ١٩

٥/٥/١٩٧٤ ق ٩٦ ص ٤٥٤ الـ٢٥

وإذا إستقام أن السيد العضو كان فى حالة تلبس بالجناية سالفة الذكر.

وكان نص المادة ٩٩ من دستور جمهورية مصر العربية يجرى على أنه «لايجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس» .

وكان اجماع الرأى على زوال الحصانة البرلمانية فى حالة ضبط الجريمة فى حالة تلبس ، إذ طالما ضبطت الجريمة متلبسا بها زالت عن العضو حصانته وأمكن اتخاذ كافة الإجراءات الجنائية قبله ، بما فيها رفع الدعوى عليه دون حاجة إلى استئذان المجلس .

وتجريد العضو من الحصانة فى هذه الحالة مرده أنه فى حالة التلبس تكون مظنة الكيد للعضو أو الخطأ فى التقدير ضعيفة الاحتمال ، كما أن معالم الجريمة تكون واضحة ، وتقتضى المصلحة وجوب السرعة فى اتخاذ الاجراءات قبل أن تضيع هذه المعالم.

بما يضحى معه منع السيد العضو، اتخاذ إجراءات التحقيق معه والتحفظ عليه قبل استئذان مجلس الشعب فى ذلك ، غير سديد .

أما ما أثاره السيد العضو خاصا بأنه وقد تولت النيابة العامة التحقيق معه فى الوقائع المنسوبة إليه فإنه ينحسر اختصاص المدعى العام الاشتراكى بالتحقيق فيها فهو مردود بأن مناط اختصاص المدعى العام هو قيام الدلائل الكافية على وقوع أفعال من تلك التى جعلها المشرع بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قواما لاتخاذ إجراءات التحفظ على الأشخاص وهو ما تحقق فى هذه الدعوى ــ بغض النظر عن وقوع جريمة من جرائم القانون العام كى تنهض النيابة العامة بمباشرة اختصاصها من عدمه .

ومن الاستعراض المتقدم يستقيم القول بأن ما تخذ من إجراءات مع السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى يتفق وصحيح القانون ...

ونهض العضو عادل عيد . وطعن فى مذكرة أنور حبيب وقال :

واقعة الزميل أبوالعز الحريرى واقعة خطيرة ، لا أعتقد أن لها سابقة فى حياة المجالس النيابية فى مصر.. قبض على الزميل أبوالعز الحريرى مساء ليلة انتخابات دائرة الجمرك فى ١٩٧٨/٥/١ . وقد علمت بواقعة القبض فور حدوثها ، ففى صبيحة اليوم التالى للواقعة اتصلت برجال الشرطة لأنبههم إلى صفة الحصانة فلم يستجيبوا ، وفى اليوم التالى علمت أن هناك تحقيقا يجرى مع الزميل أبوالعز الحريرى بواسطة رئيس نيابة غرب الإسكندرية ، فحضرت التحقيق واستمعت إلى أقوال الشهود من رجال الشرطة ، وتبينت ــ مما قالوا ــ أن الواقعة ملفقة للزميل أبوالعز الحريرى ، فلم تكن هناك مظاهرة خلافا لما قيل ، ولم تكن هناك مقاومة للسلطات ، ولم يصب أحد من رجال الشرطة ، ولم يكن هناك عدد يتجاوز العشرة أو الاثنى عشر شخصا وليس مائتين كما زعموا ، كل هذا كشفت عنه التحقيقات المستفيضة . وقد تناقض رجال الشرطة فيما بينهم تناقضا صارخا ، وأسفر التحقيق عن أن الواقعة لا تعدو أن الزميل أبوالعز الحريرى

**كـان يـطـوف بـدائـرة الجـمرك بصحبة مرشح حزب التجمع مع نفر قليل من أعـضـاء الحـزب ، يـدعون الناس لانتخاب ذلك المرشح بالطريق المألوف ،** وكـان مـع الـزميل أبوالعز الحريرى مكبر صوت يدوى يردد فيه بعض النداءات لم يـكـن مـن بينهـا ــ بـشهادة ماقيل فى التحقيقات ــ معظم ما جاء فى البيان الذى أدلى بـه الآن ، ولا أدرى مـن أيـن تـستقى وزارة الداخلية معلوماتها ؟ !! هل من تحـقـيـقـات النيابة أو من مصادر أخرى ؟ ! لقد كنت أودلو أن المذكرة التى تليت أمـام حـضـراتـكـم قد أرسلت من النيابة العامة القائمة على التحقيق ، أما مباحث أمن الدولة وهى الخصم والحكم فغير مقبول .

● ورد المهـندس مرعى رئيس المجلس قائلا ان المذكرة التى تليت على المجلس الآن مـن المـدعـى الـعـام الاشـتـراكـى وليست من مباحث أمن الدولة ، ردا على خطاب الأستاذ خالد محيى الدين .

**وواصل العضو عادل عيد :**

**أقـول لـقـد استقيت معلومات هذه المذكرة بخصوص الهتافات الواقعة المـنـسـوبـة لـلأخ أبوالعز الحريرى ، من معلومات مباحث أمن الدولة .** ولقد انتهى التحقيق مع السيد العضو أبوالعز الحريرى ثم جرت اتصالات تليفونية مطولة انتهـت بـأن أفـرج عنه بكفالة قدرها مائة جنيه وكان قرار النيابة قرارا غريبا لأننا بـصـدد أحـد أمـرين : إما أن تكون الواقعة ثابتة فيحبس أبوالعز الحريرى وإما أن تـكـون الـواقعة غير ثابته فيخلى سبيله !! لكن إذا كانت الواقعة ثابتة وغير ثابتة فى وقـت واحـد فـهـذا شىء غير مفهوم ، يؤيد ذلك الإفراج بكفالة مائة جنيه !! وغير المـفـهـوم أكثر أن عـضـو مجـلـس الـشعب يخلى سبيله بضمان قدره مائة جنيه ! وفى ظـنـى ــ وأعـتـقد أنه كذلك فى ظنكم ــ أن صفة عضوية مجلس الشعب أكبر من مـائـة جـنـيـه ، فـعـنـدمـا يخـلى سبيل عضو يخلى سبيله بضمان عضويته فى مجلس الـشـعـب ولـيـس بمـائـة جـنيه ، لقد ذكرت هذه الاعتبارات للسادة رجال النيابة بـالإسـكـنـدريـة ولـكـن لم يـستجيبوا . **إن الزميل أبوالعز الحريرى رفض دفع الـكـفالة وكان حصيفا فى ذلك ، لأنه يرى أن صفة العضوية أكبر بكثير من المـائـة جـنـيـه ، وكـان مـن المـفـروض أن تـكـتـفـى الـنـيابة للإفراج بضمان عضويته .**

وفى صباح يوم السبت مثلنا أمام القاضى للنظر فى تجديد الحبس ،[1] وتشرفت بالمرافعة عن زميلى أبوالعز الحريرى ، موضحا الكيد والزيف والتلفيق فى هذا الاتهام ، وكان قرار القاضى الإفراج عن الزميل فورا وبلا ضمان — وهذا للأسف ما أغفلته المذكرة التى أرسلها السيد المدعى العام الاشتراكى ، وبعد هذا كان من المفروض أن يخلى سبيل السيد العضو أبوالعز الحريرى من سراى المحكمة لكن للأسف سألنا فعلمنا أنه قد أرسل إلى القاهرة لسبب غير مفهوم ، وبعد يوم أواثنين علمنا أن السبب فى إرساله إلى القاهرة ليمثل أمام المدعى العام الاشتراكى ، وقد باشر سريعا السيد المدعى العام الاشتراكى مهمة الوصاية على هذا المجلس وأعضائه ، فباشر تحقيقا مع السيد العضو أبوالعز الحريرى ، لاأرى علام استندفيه ، ورأى بتقديره خلاف مارأت السلطة القضائية ، إذرأى المدعى العام الاشتراكى أن يحبسه ستين يوما ويحدد مكان السجن فى القلعة ، والقلعة مكان للحجز تشرف عليه مباحث أمن الدولة ولاتخضع لإشراف النيابة العامة .

السسيد رئيس المجلس ، حضرات الاخوة الاعضاء :

ما هذا الوضع الذى نواجهه ؟ زميل عضوفى مجلس الشعب يقبض عليه بعد أن تفتعل حالة تلبس ، ونحن نعلم أن افتعال حالات التلبس من أيسر الأمور ، وأن كثيرا من القضايا دأب رجال الشرطة على اختلاق حالات التلبس فيها حتى يتفادوا الاجراءات والقيود المتعلقة باستئذان النيابة فى الضبط والتفتيش ، فما أسهل أن ياتى شاهد أو شاهدان ليشهدا بانهم شاهدا فلانا يقول كذا أو كذا . . اذن فالجريمه متلبس بها وتكون الجناية التى بمقتضاها يعاقب مرتكبها بالمادة ١٠٢ من قانون العقوبات ، و يصبح هذا المتهم سواء كان عضوا فى مجلس الشعب أوفى غيره متهما و يقبض عليه ويحتجز حتى لورات سلطات التحقيق القضائية أن تخلى سبيله ، فهناك السيد المدعى العام الاشتراكى وهوجاهز دائما بتحقيقاته وقراراته ليضع من يتجاسر من أعضاء هذا المجلس تحت التحفظ و يرسله الى أين ؟.... الى سجن القلعة ، وعلى السادة الاعضاء أن يفهموا ماذا يعنى ذلك .

---

(١) الأستاذ عادل محمد عضومجلس السعب فى ذلك الحين ومحام قدير وقد تولى الدفاع عن العضو أبوالعز الحريرى امام القضاء .

السيد رئيس المجلس :

أن ماحدث للزميل أبو العز الحر يرى كل منا معرض له فى هذا البلد ، ومعنى هذا أن يدب الخوف فى نفوس أعضاء مجلس الشعب فيعجزوا عن أداء واجبهم ، ولا تنطلق أصواتهم بالنقد أو بتقويم الانحراف ، واذا وصلنا الى هذا فلن تكون هناك ديمقراطية ، وانما يكون هو حكم الفرد متخفيا وراء أشكال الديمقراطية .

ان المدعى العام الاشتراكى لم يكلف نفسه أن يتريث الى ان يرفع المجلس الحصانة عن السيد العضو أبو العز الحريرى ، ومنذ أسابيع قليلة أدان المجلس اجراءات المدعى العام الاشتراكى حين وضع أموال أحد السادة الأعضاء تحت التحفظ وليس شخصه ، وكان الزميل قد رفعت عنه الحصانه فى فصل تشريعى سابق بناء على طلب النيابة العامة ، ومع هذا فقد تكلمنا ولم نقبل هذا الوضع ، وقلنا لقد تجاوز المدعى العام الاشتراكى حدوده ، وعليه أن يصحح أجراءاته .

اليوم يتجرأ المدعى العام الاشتراكى — وقد رأى أمامه الضوء الأخضر — و يقبض على عضو بمجلس الشعب بعد أن حققت النيابة معه وأخلت سبيله بضمان مالى ، و بعد أن مُثل أمام القاضى وأخلى سبيله بلا ضمان ، من هو المدعى العام الاشتراكى ؟ كلا ... أنه موظف من موظفى هذه الدولة ليس بذى حصانه ولا حيدة ، وانما هو موظف يمارس عملا سياسيا بمفهوم الحزب الحاكم ، كيف نسلط هذه السلطة التى تعبر عن مشيئة السلطة الحاكمة ؟!!.

أن المسألة أخطر من أن يسكت عنها ، واننى حين أتكلم مدافعا عن أبو العز الحريرى فاننى فى الواقع أدافع عن كرامه المجلس وحضانة أعضائه ، أدافع عن السلطة التشريعية ، وأدافع عن الديمقراطية فى مصر ، اليوم أبو العز الحريرى فى سجن القلعة وغدا سيكون غيره من الأخوة الزملاء .

اثبتوا وجودكم ، أن المسألة أكبر وأخطر من أن تكون مسألة أبو العز الحريرى وحده ، أنها مسألة المجلس كله ، ومسألة الديمقراطية فى مصر ، وشكرا . والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

وأشار المهندس سيد مرعى الى أن النبوى أسماعيل يريد أن يلقى بيانا وفعلا تقدم وقال .

اذا كان ما حدث و وقع من السيد العضو أبو العز الحر يرى أمر مؤسفا حقا ، فان المؤسف أكثر منه أن يقف السيد العضو عادل عيد ليلقى بكلام غير موضوعى ، وأقول غير موضوعى لانه خالف الوقائع ، وتجاوز فى عبارات حينما ادعى أن القضية ملفقة ، وكانه بذلك قد أعتدى على حرمة قضائنا الذى تولى تحقيق هذا الحادث ، وأكثر من ذلك ، فقد تجاوز حينما قال أنه ممكن تلفيق مثل هذه القضايا ، وتلفيق حالات التلبس ، وقد نسى أننا نعيش اليوم فى ظل ثورة مايو بمبادئها وقيمها الشر يفة والعظيمة .

وصفق أعضاء حزب مصر « السادات » .

وهو الامر الذى — للاسف — لم يستوعبه البعض ، فثورة مايو الخالدة التى نعيش اليوم — ولحسن الطالع — عيدها السابع ، أرست قيما أنسانية عظيمة وشر يفه ، أرست الحر ية والديمقراطية بعد غيبة طو يلة ، أرسلت قيم الحق والعدل وسيادة القانون ودولة المؤسسات ، ولعل هذا المجلس بما يضمه من قيادات وطنية شر يفة وعظيمه ، انما هو تجسيد حى لثورة مايو ولدستور ثورة مايو الذى جاء هذا المجلس فى ظله ، ولعل هذا يجرنا أيضا الى أن نشير الى أن ما يحدث اليوم وما يجرى انما هو تاكيد لهذه المبادئ العظيمة والشر يفة ، واذا كان البعض قد فهم سيادة القانون والحر ية والديمقراطية على أنها فوضى فلابد أن يعرف أن سيادة القانون حق و واجب ، وأن هناك فرقا كبيرا بين الحر ية والفوضى ، و بين الحر ية وسيادة القانون و بين أن نعيش مجتمعنا فى غمرة الارهاب الفكرى الذى أراد البعض أن يفرضه علينا ، وأنا أقول هنا بضمير وطنى وأمام ممثلى شعب مصر العظيم ، ان هذا الذى تم فى دائرة الجمرك من أعمال لسيادة القانون أنما هو تجسيد حى لارادة حضراتكم جميعا ، وتجسيد لمبادئ ثورة مايو .

نعود الى الاحداث التى جرت فى دائرة الجمرك ، منذ أن أعلن عن خلو الدائرة وفتح باب الترشيح فيها وجدت عناصر مختلفة فرصتها لكى تنفث سمومها ، واذا كانت حر ية الترشيح مفتوحة للجميع — وهذا الامر ثابت اذا ما تتبعنا خط سير المعركة الانتخابية — فقد وجد كل اتجاه فرصته للنزول الى هذه الساحة .

حزب التجمع الوطنى التقدمى فى اجتماعاته ولقاءاته المفتوحة والمغلقة ، قال اننا لن نضمن ان نحصل فى هذه الدائرة على شئى ، ولكننا نراها فرصة لمواصلة تجر يح النظام ومهاجمة القيادة السياسية ، والتشكيك فى السياسات ، واثارة تلك المبادىء التى درجوا على أثارتها فى الفترة الأخيرة ، من أثارة للصراع الطبقى لتاليب الطبقات

ولتهديد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، وعليه فقد دفعوا فى هذه الانتخابات باحد عناصرهم للنزول فى هذه الدائرة ، و بدات التجاوزات منذ اليوم الاول فى صورة نشرات كلها سموم وكلها تشكيك وافتراء وتضليل ولوى للحقائق ، وقد نبهناهم فى رفق الى الاصول والقواعد التى يجب الالتزام بها فى المعركة الانتخابية حتى تكون معركة نظيفة وسليمة يحصل فيها كل مرشح على فرصته ، فلم يلق هذا آذانا صاغية لان لهم مخططا مرسوما ولابد أن يصلوا به الى نهايته ، واستمروا فى توز يع النشرات الزائفة والمضللة .

ومن منطلق سيادة القانون فقد عرضنا الامر على النيابة المختصة ، فاجرت تحقيقا وأمرت بحبس بعض هؤلاء المروجين ، وقررت الافراج عن بعضهم بضمان مالى ، ولكن السيد أبوالعز الحر يرى لم يقتنع بهذا ، و بدا يتصدر هذا العمل غير المشروع وغير الوطنى وأخذ يوزع بنفسه النشرات التى أدانها تحقيق النيابة ، وفى حديث ودى لى معه فى هذه القاعة وعلى مسمع من عدد من الاخوة الزملاء تكلمنا وتناقشنا فى هذا الموضوع مناقشة موضوعية وقلت له « يا أخ أبوالعز » أنتم ذكرتم فى اجتماعكم أنه ليس لكم فى هذه الدائرة شئ ، لان طابع هذه الدائرة طابع دينى وشعبى يمقت الشيوعية ، ولا يمكن أن يدين بها ، ولا يمكن أن يسير خلف هؤلاء الذين يتخذون من « لينين » الها ، ومن الشيوعية دينا ، ومن موسكو كعبة . . .
(تصفيق) .

قلت له كل هذا وقلت أيضا ولكنكم قررتم أشياء فى اجتماعاتكم المغلقة ، وانك تعلم الكثير الذى يقال حول هذا ، وحول صلة الحزب بالتنظيمات الارضية ، والتنسيق الموجود ، وعن دورك أنت بالذات ، فابتسم وكان هذا على مسمع من الاخوة الاعضاء ، وقلت له أيضا انكم تخطئوفى حق أنفسكم ، وحق وطنكم ، حينما تلجاون الى هذا العمل ، وخاصة بعد ان أتاحت لكم ثورة مايو العمل فى النور ، لكى تبتعدوا عن العمل فى الظلام وهذه فرصه . . . ولكنه ابتسم وقال أن هذه المنشورات سبق أن أصدرنا أكثرمنها فى اجتماعاتنا ، وفى نشراتنا السابقة ، وكان التهجم والخروج على القانون أصبح قاعدة ، وظنوا انه بالا هارب الفكرى يمكنهم أن يفرضوا على الاجهزة أن تعتبر أن كل خروج عن المسيرة الوطنية وعن القانون وعن السلام الاجتماعى وعن الوحدة الوطنية قد أصبح قاعدة ، والمؤسف أن قيادات حزب مصر الوطنية الحر يصة على القانون ، وعلى ثورة مايو أصبحت وحدها هى المتزمة بكل القيم والمبادئ السليمة ، واصبحت التجاوزات والخروج على القانون هومن الاقلية ،

فكأن الاقلية تريد أن تفرض الارهاب على الاغلبية ، وهذا أمر غير مقبول باى حال من الاحوال ، فالقانون موجود للجميع .
(تصفيق) .

لقد قلت للسيد أبو العز الحر يرى ان الفيصل بين كل مواطن واخر هو القانون — وهذا ما يجب ان نسلم به ونرتضيبه جميعا — فلقد حققت النيابة فى هذا الموضوع وقررت حبس بعض هؤلاء الاشخاص الذين يروجون هذه النشرات المضلله والتى تهدد سلامنا الاجتماعى ووحدتنا الوطنية ، وأكدت انه يمكنه الرجوع الى النيابة اذا كان يريد مواصلة توزيع هذه النشرات ، فلم يقتنع بهذا . وذكر عبارات وألفاظا لا أرى أن أكررها حينما قال : « نيابة أيه ، وتباع أيه ، أن النيابة تستطيع أن تفعل أى شئ ، فتحبس وتفرج على من تشاء ، وهذا قرار غير سليم ، ولماذا تامر النيابة بحبس هؤلاء الأشخاص .... الخ » .

أى أنه غير راض عن أجراءات النيابة ، ولا أى سلطة فى الدولة ، فليس هناك ما يرضيه غير المخطط لهم ، وهذا الشئ السليم من وجهة نظره ، وفيما عدا ذلك يعتبره خطا ، وخارجا عن القانون . استمر العضو أبو العز الحر يرى يوزع هذه النشرات فى الدائرة ، وقد قمت من جانبى بالاتصال بالمسئولين عن الامن وطالبتهم بضبط النفس ، ومتابعة الموقف لاننا نريد معركة انتخابية هادئة ، الى أن أصدر السيد العضو المذكور منشورا باسمه « لماذا أحمد مصطفى » ؟ تكلم فيه سطور عن المرشح وفى أكثر من صحيفة ونصف مهاجمة فى النظام وفى كل انجازات الثورة ، وعرض بهذا المجلس الموقر ، حينما ذكر موضوع الشيخ « عاشور » ووصفة بانه مذبحة للديمقراطية وعلق على هذا تعليقات ليست سليمة ، تدين القرار الذى صدر ضد الشيخ عاشور ، وغير ذلك من العبارات التى درجوا على ترديدها ، فكلها مخالفة للقانون ، مخالفة لقيمنا ، ومبادئنا لسيادة القانون ، ولاطار الديمقراطية والحرية التى نحرص جميعا على تأكيدها ، وعلى ممارسته نظيفة ، بعيدة عن الاحقاد ، و بعيدة عن المخططات التى ترسم ، و بعيدة عن أسلوب الاثارة الذى يستهدف ضياع كل مكاسبنا وفرض نظام مستورد علينا ، نظام طبقى لا يتناسب مع قيمنا الدينية ، والروحية ، ولا مع منجزاتنا ، أو تاريخنا أو مبادئ ثورة يوليو أو ثورة مايو ، نظام مستورد وطبقى يدور فى دائرة الشيوعية الدولية .

لم يمتثل السيد العضو أبوالعز الحر يرى لروح السماحة ، ولما يسلكه رجال الأمن من توفير المناخ الهادئ للمعركة الانتخابية ، ففى يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٨ — ليلة الانتخابات — وصلت معلومات بان هناك اتجاها لتدبير مسيرات ، وأن الشيوعيين سينتهزون هذه الفرصة باعتبارها آخر ليلة — و يدبرون لمظاهرة مثيرة ومهيجة ، ولا تمت للدعاية الانتخابية بأية صلة لا من قريب ولا من بعيد بما تحملة من شعارات وهتافات وغيرها — كما ثبت هذا — وأنها امتداد لنشاطها . وأكثر من هذا فان النشرات تظهر مدى المخطط والأسلوب ، تلك النشرات المسمومة التى كانت تطبع تحت ستار الدعاية الانتخابية فى دائرة الجمرك ، وكانت توزع فى جميع أنحاء الاسكندرية حتى قسم المنتزة ، لا لشيء الا للاثارة وتاليب كل شعب الاسكندرية ، وفرصة للتهجم على النظام ، وعلى قياداته ، وعلى الحكومة ، وعلى منجزاتنا ، من أجل لوى الحقائق ، والتشكيك فى كل شيء ولقد أخطرت سلطات الامن السادة المرشحين والسيد « أبوالعز الحر يرى » بان المظاهرات ممنوعة منعا باتا ، وحذرت ضمن ما حذرت مرشح حزب مصر نفسه ، وأكثر من هذا — وأثناء سير الدعاية الانتخابية — ألغت اجتماعات لمرشح حزب مصر ، وألغت سرادقات لمرشح حزب مصر ، كل هذا من منطلق أيماننا بان المعركة الانتخابية لابد أن تسير فى أطار متكافيء من جانب أجهزة الامن ، وأن يعطى كل مرشح فرصته ، وأن يتاح لكل منهم أن يقيم من السرداقات والمؤتمرات والجولات ما أتيح لغيره من تكافوء ، وقد أعلنت أجهزة الامن هذا ، و بصرت كل المرشحين ، وكذلك السيد العضو أبوالعز الحر يرى الى أن فوجئوا الساعة العاشرة ببلاغات تفيد بان هناك مظاهرة يقودها السيد العضو تضم نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ شخص ، ومن بينهم عدد كبير من العناصر الشيوعية من كرموز ومن دائرة الجمرك ومن غيرها . وكانت المظاهرة تهتف هتافات عدائية ، وأخذت المظاهرة تتصاعد و بدأت تتدخل فيها بعض العناصر الغوغائية . وانتقلت سلطات الأمن الى مكان المظاهرة وحاولت فى رفق وهدوء وموضوعية تبصير السيد العضو أبوالعز الحر يرى بعاقبة هذا الموقف وآثاره ، ولكنه ثار وأعلن أنه سيستمر فى تصرفه هذا . وأخذ يردد الهتافات فى وجه سلطات الامن ممسكا بجهاز تكبير صوت يدوى ، وكان مسلحا بسلاحه الشخصى الذى كنت قد رخصت له بحملة قبل ذلك بفترة . وظل السيد العضو يواصل هتافاته على مسمع من رجال الامن و يقول « هزى ميزان العدل يامصر ... خلى الفقراء تهد القصر ... يايسار سير سير ... أحنا جنودك للتغيير ... أرفع أرفع فى الاجور خلى الفقراء تشوف النور ... ياحر يه فينك

فيـنـك . . . يـاحـر يـة الاسياد عم الظلم والاستبداد . . . ياشعب غير غير العيشة بقت تحير . . . عـايـز يـن حـكومة حرة العيشة بفت مرة . . . مايهمكوش الحكومة لازم ناخد حـقـا بـالـقـوة . . . » وغيرذلـك من الهتافات . وحاول رجال الشرطة تبصيرة بعاقبة ذلك .

أن الـتـعليمات وخطة العمل التى نسيرعليها فى وزارة الداخلية تتم فى اطارسيادة الـقـانون ودولة المؤسسات ، وفى أطار الحفاظ على الحيدة بين جميع المواطنين ، وفى أطار الخـطـة المـوضـوعة ، فانه فى مثل هذه المظاهرة تتحرك الشرطة وتبصر القائمين بها بعافبة الامـر وتطلب اليهم الانصراف والكف عن الا ثارة والخروج على القانون ، على أن يتم هـذا الـتـبـصير بمنتهى الموضوعية والهدوء . فاذا حدثت استجابه من المتظاهر ين ينتهى دور الـشـرطـة عند هذا الحد ، وتتخذ الاجراءات القانونية العادية لا ثبات ماحدث . أمـا اذا حـدث تـصـعـيـد من جانب المتظاهر ين و وقع اعتداء على الشرطة ، فلابد أن يكون موقف الشرطة حاسما وحازما وأن تلقن مثل هذه العناصر درسا وهذا هوما يجرى عـلـيـه الـعـمل الان وماسيجرى عليه العمل مستقبلا . فنحن نكفل لكل مواطن مهما كـان مـوقـعـة فى مجـتـمـعـنـا ، الأمن والحيدة والامان على مصالحة بقلب مفتوح وفكر مـؤمـن ، أمـا اذا خـرج أى شـخـص ــــ مهما كان موضعه ــــ على القانون فسيطبق عليه القانون بمنتهى الحزم ، ولا خلاف على هذه السياسة ولا تراجع عنها أطلاقا . . .
( تصفيق )

ان أى تـصـعيد أومحاولة لتخر يب منشاتنا أو الاعتداء على رجال الامن سيقابل بـمنتهـى الـشـدة والـقـسـوة لياخذ القانون هيبته ، ولكى نعيش فى مجتمع نؤمن فيه بقيم الـديمـقـراطـيـة والحـق و بالعدالة وسيادة القانون . أما غيرذلك فامر مرفوض . فهناك قـنـوات شرعية نستطيع أن نعبر من خلاها عن كل مانود التعبيرعنه ، وأى خروج على هذا الاطار بالذهاب الى المساجد والنوادى ومخالفة القانون فسوف يوقع المخالقين تحت طـائـلـة الـقـانـون . واننى أقول ذلك ليكون معلوما للجميع أن أى خروج على القانون كااللجؤ الى التخر يب أواستعمال العنف أوالايتان باى فعل يشكل جريمه من الجرائم سـيـكـون الـفـيـصل فى الامر هو القانون ونيابة أمن الدولة والمدعى العام الاشترا كى ، وسـوف يتم كـل ذلـك فى أطـار الـدسـتـور والقوانين التى وضعت لتؤمن كل فرد على نـفـسـه ، وتـكـفـل حر يته فى التعبير وتحمى مصالحة وحقوقه كاملة . وهذا هوما يجرى عـليه العمل فعلا . أما الخروج عن هذا وتا كيد صورة من صور الارهاب الفكرى التى

عـمـد الـبعض الى ترسيخها فى الفترة الأخيرة ــ مستغلين سماحة الديمقراطية والرغبة الاكـيـدة لـدى الاغـلـبية ولدى القيادة السباسبة فى تحقيق المجتمع الديمقراطى مجتمع الحرية ــ وحدوث كل هذه التجاوزات والاخلال بالقانون الأمر الذى يحيل مجتمعنا الى فـوضـى تدب فيه عناصر التخريب والاضرار بمصالحنا ومسيرتنا فى وقت يبذل فيه الـقـائـد جهده وتبذل الحكومة كل جهودها من أجل استكمال مسيرة التحرير، ومن أجـل أيجـاد الحـلـول للـمـشـاكل التى كانت تلك العناصر المخربة سببا فيها ــ والتى سـجـلـهـا الـتاريخ عليهم وأدانهم فيها ــ أمر مرفوض . كما أن محاولة تعويق كل قرار يهـدف الى حل هذه المشاكل أمر مرفوض كذلك ، وسيواجه بالقانون . لقد ذكر السيد الـرئـيـس أن « للـديـمـقـراطـيـة أنـيـاب » وانـنـى أكـرر قول السيد الرئيس وأقول أن للـديـمـقـراطـيـة أنيابا وأن للقانون أيضا أنيابا يواجة بها كل الخارجين عليه . لقد وضع الـقانون من أجلنا جميعا . والقانون عملة ذات وجهين : حق ، و واجب . وليس معنى سيادة القانون أن تتحول الامور الى فوضى وأن يفعل كل شخص ما يحلوله وأن يتجاوز و يسـىء ـ لغيره من المواطنين أو يسىء الى النظام أو يسىء لمسيرة هذا الشعب ، فهذا أمـر غير مـقبول على الاطلاق . ولعل فيما نعيشه اليوم من الرجوع الى الشعب ، صاحب المصلحة الحقيقية والحارس الأمين الديمقراطية ولانجازاته ولثورة يوليو وثورة مايو ، أقول لـعـل فى الـرجوع الى الشعب فى هذه المرحلة وفى كلمة الاجماع التى قالها فى الاستفتاء الاخير خير دلـيـل على ان الـشـعـب لا يقبل هذه التجاوزات بعد أن أصبحت تهدد كل مكاسبنا وكل انجازاتنا .

وانـنـى أتـسـاءل : لـماذا كـل مـا حـدث مـن ذعـر عندما قرر القائد أن نرجع الى الـشـعـب ؟ أن مـن ذعـروا مـن قرار القائد ، وهو يعرفون أنفسهم جيدا ، ذعروا لانهم واثـقـون من ادانه الشعب لهم فى أكثر من مناسبة وفى أكثر من موقع ، وأن ما حدث فى دائرة الجمرك لخير دليل على ادانه كل هذه الدعاوى المشبوهة والعميلة التى تحاول أن تجـرنـا الى مجـتـمـع شيوعى يتنافى مع كل قيمنا وتقاليدنا ، وخير دليل أيضا على ادانه تـلـك الـدعـاوى الرجعية التى تحاول أن تعود بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو أقول مرة أخرى أن كلمة الشعب فى دائرة الجمرك التى أعقبها الاجماع فى الاستفتاء لاكبر دليل على ان هـذا الـشـعـب يقف بالمرصاد لهذه القلة الى تحاول الاساءة الى منجزاته والتى تحاول العبث بمقدراتنا .

( تصفيق )

اننا نعاني اليوم عديدا من المشاكل . فمن الذى كان وراءها وكان سبباً فيها ؟!

اننا نجد اليوم التشكيك فى كل انجاز تحاول الدولة أن تحققه ، وكاننا فقدنا وطنيتنا وأصبحنا نتمنى للمشاكل أن تزيد وأن تتعقد غير مبالين بمصلحة هذا الشعب . واننى أقول لامثال هؤلاء المشككين اتقوا الله فى وطنيتكم ، واتقوا الله فى شعب مصر ، الذى استأمنكم على أهدافه وعلى مسيرته والذى ينتظر منا جميعا أن نعمل يدا واحدة من أجل حل مشاكله وأن نترفع عن المصالح الشخصية وعن المزايدات وعن التشكيك فى اطار مخططات ترسم فى الخارج لتقضى على كل مقوماتنا . أن شعب مصر اليوم يتابع ما يجرى بأسى ، لقد قال هذا الشعب كلمته فى الجمرك وفى الاستفتاء ، وكنت أتمنى من هؤلاء المشككين أن يمروا على اللجان ليشاهدوا بانفسهم و يسمعوا ما كان يقوله الشعب وما طالب بنقله الى الرئيس القائد ، وليعلموا أن الشعب مدرك لابعاد كل ما يحاك حوله من محاولات تهدف أما لجرنا لمجتمع شيوعى أو للعودة بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو ، وتهدف الى القضاء على كل منجزاتنا وعلى المكاسب التى تحققت لعمالنا وفلاحينا وللمثقفين ولكل فئات الشعب .

لقد تدخلت الشرطة عندما أبلغت بالمظاهرة . و بدات بتوجيه النصح للمتظاهرين ومناشدة ضمائرهم ومعهم السيد العضو أبو العز الحريرى ، غير أن النصح لم يجد . و بدا المتظاهرون فى القاء الطوب على رجال الشرطة وأصيب نتيجة لذلك أحد الضباط واثنان من المخبرين — كما هو ثابت فى التحقيق — وانني آسف لما قاله السيد العضو عادل عيد ولا أعلم أين اطلع على التحقيق . . . ؟

**العضو عادل عيد :**

أنا الذى أسال : أين اطلع السيد الوزير على التحقيق ؟

**وزير الداخلية النبوى أسماعيل :**

أن صورة التحقيق موجودة لدى ، كما أنها موجودة لدى المدعى العام الاشتراكى ، وبها أكثر من خمسة عشر شاهدا تتفاوت شهاداتهم تبعا للوقائع التى حضروها وشاهدوها ، وكلها تتعارض مع ما ذكره السيد العضو كما أن صورة التحقيق موجودة ويمكن أن يطلبها المجلس الموقر .

لقد اعتدى المتظاهرون على الشرطة وهنا تدخلت الشرطة للقبض على متزعمى المتظاهرين ، وتم القاء القبض على عشرة أفراد منهم وكانت الشرطة حريصة على

البعد بالسيد العضو أبوالعز الحر يرى من أى أذى أثناء المظاهرة أقول هذا بامانه ، لا لشخص السيد العضو لان الشخص الذى يضع نفسه فى هذا الوضع ليس جديرا بالمحافظة عليه ، ولكن من أجل الحفاظ على صفته كعضو فى مجلس الشعب ، وإعزازا واحتراما منا لكل من هو عضو فى هذا المجلس عن اختلاف اتجاهاته وميوله الحزبية . أقول هذا بقلب مفتوح ، وهى حقيقة ثابتة يقدرها الساده الأعضاء .

لقد حافظت الشرطة على السيد العضو من أجل أيمانها الكبير بهذا المجلس ككل ولأنه يحمل صفة عضو المجلس . وكانت الشرطة حريصه على أن تجنبه الدخول فى غمار التعدى الذى حدث وكلفت مجموعة من رجالها لكى تحاول أن تبتعد به عم مكان الاشتباك حتى لا يتعرض لما يمكن أن يتعرض له أى شخص فى مثل هذه الظروف من تبادل الاعتداء بين المتظاهرين والشرطة ، ولقد أخطرت النيابة ومجلس الشعب على الفور بما حدث بأشارة تليفونية ، وأوصيت بعرضها لان الوقت كان متأخرا ، وعرضت فعلا وكانت تحوى ظروف ماحدث . أن واقعة السيد العضو واقعة تلبس وخروج صارخ وملموس على القانون فى أكثر من مادة سواء فى قوانين فبراير سنة ١٩٧٧ أو القانون العام مادة (١٠٢) مكرر التى تدين هذا الفعل وأقل منه . لقد كان فعلا صارخا للأسف وكان السيد العضو مصرا على مواصلة السير فى مخططه حتى نهايته ، فقد كانت هذه هى الليلة الأخيرة وليحدث مايحدث وليضيع مايضيع ، كما حدث فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير التى كان له دور فيها ، وكان هناك أكثر من شاهد عليه يوم ١٩ فى محاولة تصعيد عمليات التخريب فى الاسكندرية وظن أنها فرصه لكى يحقق مايريد ، وفاته أنه أصبح من الواضح أن مثل هذا الامر لا يمكن أن يتكرر بحال من الأحوال . أن ماحدث فى ١٨ ، ١٩ يناير من محاولات الفوضى والتخريب أمر انتهى الى غير رجعة . أقول ذلك من منطلق ثقتى فى أن كل جماهير الشعب نفسها ، الملايين الشريفة الوطنية ، ستكون فى مقدمة من يتصدر و يتصدى لهذه القلة العميلة أو المغرضة التى قد تحاول أن تخرب منجزاتنا ومسيرتنا ، كما أن الشرطة باعتبارها قطاعا وطنيا ومن منطلق التزامها الوطنى والوظيفى تسهر بعيون مفتوحة و يد طويلة وسلاح ماض ألا وهو القانون . أن سيادة القانون تتسع لمواجهه أى خروج عليه . وهذا أمر واضح ، وهناك خطط موضوعة لا يحتاج تطبيقها الرجوع الى ، كما أن هناك تعليمات منى لرجال الشرطة بتطبيق القانون وتنفيذ الخطط الموضوعة ،

وانني مسئول سياسيا وجنائيا ومدنيا عن كل مايترتب من نتائج وهذه التعليمات مكتوبة فى خطاباتى لضباط الشرطة ، ودائما أطلب اليهم التصرف ، طالما أنهم ملتزمون بالقانون ، لمواجهة أى أناس يحاولون الخروج على القانون و بالقدر الذى يصعدون به يكون تصعيد الشرطة فى مواجهتها الحاسمة والحازمة . أن القانون قائم وهناك قانون فبراير والقانون العام وكلها كفيلة بمواجهة أى خروج على النظام العام .

لقد أرادوا أن يحولوا انتخابات دائرة الجمرك الى فوضى قد تمتد أيضا لمناطق أخرى بالاسكندرية ، وحدث كل هذا تحت ستار الدعاية الانتخابية رغم أنهم يعلمون أنه ليست لهم فى هذه الدائرة المؤمنة المتدينه الوطنية شيء ، وكان هذا واضحا من خط سير المعركة الانتخابية ، وكان تقييم حزب الوفد نفسه أن المستقلين لن يدخلوا هذه المعركة . كما أن اليسار كون تحالفا ، ولا أجد داعيا للدخول فى مثل هذه التفاصيل الان .

لقد كانت فى هذا الموقف أمور كثيرة مؤسفة ومؤلمة ولدى الكثير مما يحيط بأبعاد هذه المعركة وغيرها من تحالفات ومايجرى وراء الكواليس وسوف يكون لذلك وقته المناسب . لقد تولت الشرطة مواجهة هذا التجمهر والاعتداء عليها بالقانون و بسيادة القانون ــ وتولت النيابة التحقيق واستمعت الى أقوال عدد كبير من شهود الواقعة واتخذت قرارها على النحو الذى تلى على حضراتكم فى المجلس . وعرض الموضوع على السيد قاضى المعارضات على الصورة التى نعرفها . ولعلمى بان المدعى العام الاشتراكى ــ بحكم الدستور والقانون ــ له اختصاصات فى كل مايتصل بالسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وتأمين سلامة الشعب ، فقد حررت له بما كان يجرى فى دائرة الجمرك قبل واقعة يوم ١٦ ، وأرسلت له نسخة من المنشورات التى يجرى توزيعها وماحدث من السيد العضو أبوالعز الحريرى ، ورغم أن النيابة قد أدانت فى تحقيقها المنشورات التى كان يقوم بتوزيعها وقامت بحبس من كانوا يقومون بتوزيعها ، فاننى لم أشأ أن أحيله للنيابة العامة بالمنشورات متلبساً بتوزيعها ، واكتفيت بان أحلت الموضوع الى المدعى العام الاشتراكى على أن يفحصه سياسيا بما له من سلطات قانونية وسياسية . لقد أدانت النيابة توزيع مثل هذه المنشورات وأحيل من كانوا يقومون بتوزيعها الى النيابة وتم أجراء التحقيق معهم وحبسهم . واذا كانت المسألة ، كما ذكر العضو عادل عيد ، تلفيقا أو رغبة فى الاساءة لا ممكن أن يحدث نفس الشيء مع السيد العضو أبوالعز

الحر يرى ، ولقبض عليه فى حالة تلبس وهو يقوم بتوزيع هذه المنشورات ولاحيل الى النيابة ، ونحن نعرف القانون جيدا وحالة التلبس ونعرف أبعادها وظروفها وشروطها .. نعرف كل هذا جيدا ، ونعرف أيضا سلطة النيابة العامة

وسلطة المدعى العام الاشتراكى ، نعرف كل هذا جيدا ونحفظه . فلو كانت المسالة رغبة فى ضبط العضو فقط متلبسا لامكن ذلك . ولكن سماحة الديمقراطية والرغبة الأكيدة فى أن تعالج الأمور بطريقة هادئة وأفساح المجال لكى تمر المعركة الانتخابية سليمة هادئة ونظيفة بقدر الامكان ، فلم نقبض على العضو ولم نرسله الى النيابة العامة ـ ولكن لأن المسألة تدخل فى تجمهر وفى تخريب وتصل الى هذا الحد من التجاوز الكبير كان لابد من أن يتدخل القانون و يؤكد وجوده وسلطته والا كنا مقصرين فى حق بلدنا حق مسئوليتنا ، وهو أمر نربأ بانفسنا عنه .

ولقد أخطرت السيد المدعى العام الاشتراكى بما يجرى فى دائرة الجمرك ، وعن المنشورات التى يوزعها السيد أبوالعز الحريرى بما فيها من تجاوز ، وطلبت من سيادته اتخاذ الاجراءات القانونية فى اطار ما هو متاح من سلطات واختصاصات ، ولما حدث هذا التجاوز الكبير أخطرته به أيضا ، وذكرته بالاحالة لاخطارنا السابق ، وامتداد لهذه التجاوزات حدث فى الدائرة ( كيت وكيت ) من قيادة التجمهر ، ومن مظاهرة عدائية بما تحمله من هتافات وما تحمله من أبعاد وأخطار ، ووضعتها تحت نظر المدعى العام الاشتراكى فأرسل لى خطابا يطلب فيه ضبط واخطار المتهمين بعد أن تنتهى النيابة العامة من التصرف معهم ، ونفذت له هذا القرار وأرسلت المتهمين ، وتولى التحقيق معهم ، واتخذ قراره فى ضوء ما يتيحه له القانون والدستور .

من هنا ـ أيها الاخوة والاخوات ـ يتضح لحضراتكم مدى حرص الشرطة على الالتزام بسيادة القانون و بالحياد ، وأكثر من ذلك سماحتها ومحاولتها اتاحة الفرصة بان تسير الامور فى جو هادىء بعيد عن الانفعالات ، ولكن ماذا نفعل والغير هو الذى يحاول فرض الارهاب الفكرى علينا و يصر على التجاوزات الصارخة والخروج على القانون لغرض فى نفسه ويحضرنى فى هذا الخصوص المثل القائل (يرضى القتيل وليس يرضى القاتل ) فالشرطة تلتزم بالقانون ، والغالبية من الشعب تلتزم بالقانون ، وبقيم الحرية والديمقراطية والأقلية تحاول فرض الارهاب الفكرى ، وتحاول أن تعبث بمقدراتنا وبمسيرتنا و بانجازاتنا ، وأن تقودها

الى مجتمع شيوعى بما تحمله من أرهاب وهدر لقيم الانسان وكرامته ، ولكل منجزاتنا وقيمنا الروحية أو العودة بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو، مجتمع الاقطاع والبورجعية والاستغلال ، وهذا ما كان واضحا للأسف فى سير المعركة الانتخابية فى دائرة الجمرك ، أقول أن تصرف الشرطة كان من منطلق القانون وسيادة القانون ، وأننا مع مبادىء ثورة مايو ومع مبادىء الاستفتاء التى أقرها الشعب من تاكيد ودعم الديمقراطية والحر ية السلمية والترحيب بالمعارضة الأمينة والمسئولة التى تستهدف وجه الوطن وتستهدق صالح الجماهير، وأننا من منطلق سيادة القانون سنعالج ونواجه كل أمورنا ، وأكرر ما قلت أقولها أمام ممثلى الشعب ، الذين نستمد منهم قوتنا ومواقفنا ، أننا فى التزام كامل بسيادة القانون و بالحياد وأتاحه الفرصة لكل صاحب رأى وحر ية التعبير فى الشارع ، وأنما أى خروج على القانون فباسم مصر و باسم مبادىء الثورة و باسمكم سنتصدى له بحزم وقوة وهدفنا فى هذا مصلحه شعب مصر وحماية منجزات شعب مصر .

وصفق أعضاء حزب مصر طو يلا .. وتكلم المهندس سيد مرعى رئيس المجلس فقال أن الطلب الذى تقدم به الاستاذ خالد محى الدين أصلا . والذى بموجبه دخلنا فى هذه المناقشة . والذى كان قد أرسل الى المدعى العام الاشتراكى وتلى على حضراتكم رد عليه الان . كان متضمنا اقتراحا باحاله الموضوع الى اللجنه المختصة ، لدراسته من كل جوانبه ، وهى اللجنه التشر يعية ولقد أعطيت الكلمة الى أحد الاعضاء المعارضين ، وكذلك أعطيت الكلمة الى وز ير الداخلية ليلقى بيانه .

فهل توافقون على أحالة الموضوع الى اللجنه التشر يعية على أن تتاح فرصة للسادة الأعضاء الذين يودون أبداء وجهه نظرهم أن يبدوها أمام اللجنه التشر يغية ؟

و وافق الاعضاء على ذلك لان اللحنه التشر يعية هى مقصله المعارضة دون نزاع .

كـان الـسـادات يجـد الجرأة دائماً لـيـقول لمجلس الشعب وهو ينظر فى أمر إسقاط عضوية أحد ممثلى الشعب .. كان يقول :

« لمشـاكـل الاشتراكية مزيد من الاشتراكية ، لمشاكل الديمقراطية مزيد من الديمقراطية .. !! »

من رسالة للسادات الى مجلس الشعب
فى ٢٤ يونيو ١٩٧٨

« لقد قلت رأيى ولست نادماً ، وانى نائب
هـذا الـشـعـب ، وان قـراركـم لـيـس إلا قـراراً
إدارياً يراد إخراجه فى صورة قرار برلمانى ليس
من صنعكم ، مملى على من سيتخذونه .. »

أبو العز الحريرى

جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨




# الحصانة البرلمانية المهدورة

□ فى الجلسة التالية ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨ عقد مجلس الشعب جلسة وكان البند الأول فيها هو قضية أبوالعز الحريرى ..

وبدأت وقائع الجلسة على النحو التالى

أخرج رئيس المجلس رسالة وقال انها وصلته من الرئيس أنور السادات وهى عن « الحقائق والوقائع التى أدت إلى تصحيح المسار الديمقراطى (!!) وحماية الجبهة الداخلية » .. وكان من الواضح أن هذه الرسالة تستهدف وضع مجلس الشعب فى جو معين .. وتوتر يؤدى إلى هدف يعرفه الجميع وهو « سرعة إسقاط عضوية أبوالعز الحريرى »

قال السادات فى رسالته الى رئيس مجلس الشعب :

كان حجر الزاوية فى ثورة[1] ١٥ مايو هو بناء مجتمع قوى متماسك ، قادر على الوفاء بالالتزامات القومية ، والتصدى لكافة التحديات التى يواجهها النضال الوطنى فى هذا المنعطف الدقيق فى تاريخه الحافل ..

ومنذ اللحظات الأولى التى حملتنى فيها جماهير شعبنا العظيم شرف المسئولية وأمانتها ، أخذت على عاتقى الدعوة إلى توفير جميع الضمانات والمتطلبات التى تكفل إنطلاق شعب مصر العربى الى آفاق رحبة من الانجاز والبناء وازالة كل السلبيات التى تعترض مسيرته .

وكنت فى كل هذا حريصاً على تحقيق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ككل ، لأن المجتمع ــ فى النهاية ــ هو جماع أفراد يؤمنون بقيم معينة ، و يدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد ، الذى كتب أنصع الصفحات فى تاريخ البشرية على امتداده ، وقدم للعالم رصيدا هائلا من الفكر والقيم السامية والمثل العليا والانجازات الرائعة .

ومن هنا كان إصرارى على وضع الضمانات والضوابط التى تجعل قلوبنا

---

١ ــ لم يطلق أحد لفظ « ثورة » على إنقلاب ١٥ مايو إلا السادات ثم تبعته الجوقة التى كانت تردد الحانه

مطمئنة إلى حاضر مصر ومستقبلها ، ونفوسنا واثقة من أن الأجيال المتتابعة من أبنائنا سوف تواصل حمل الرسالة فى ظروف مواتية للعمل الوطنى السليم .

وكان طبيعيا أن نتجه إلى تحقيق تلك الغاية القومية عن طريق أمرين : أولهما ترسيخ القيم المصرية الأصيلة وتنقيتها من الشوائب التى علقت بها نتيجة تراكمات طويلة متعددة . وثانيهما إرساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الأفراد — وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة — من التحرك كمجتمع رشيد ، يؤثر المصلحة العامة ، ويبتعد عن الأنانية والذاتية ، يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ، ويستأصل الحقد والكراهية ، يتمسك بكل ما هو إيجابى ويزيل كل ما هو سلبى ، يحقق التضامن والتكافل ، ويمنع الاستغلال والفرقة ، يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمى ، يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التى هى جوهر الوجود المصرى ذاته ، بحيث تبنى مصر الحديثة على أساس اللحاق بركب التطور العلمى الهائل الذى تم إحرازه فى ربع القرن الأخير ، وتصبح قادرة على الانطلاق إلى الآفاق اللانهائية فى المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها أو تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذى عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والإيمان .

ومن الحقائق الثابتة التى أعتز بها وأفخر ، أن جماهير شعبنا الواعى قد تجاوبت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق إلا من شعب بهذه العراقة والأصالة ، يستند إلى جذور تضرب فى أعماق التاريخ الإنسانى .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديمقراطية السليمة ، فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتتحمل المسئولية ، وأصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، وأرسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعى والسياسى ، بحيث يستطيع كل عضو صالح فى الجماعة أن يعرف موقعه ، ويفى بالتزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردى والجماعى المتاح والمطلوب فى مجتمع ديمقراطى حر ، وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التى تنال من جلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنا — والشعب معنا — حريصين على الحفاظ على التجربة وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أى مساس بما اعتبرناه جميعا أسس مجتمع مصر

الجديد ، وهى الاشتراكية ، والديمقراطية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .

وتذكرون أنني قلت أكثر من مرة إن العيوب التى قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا إلا إصرارا على المضى فى الطريق وتصميما على تحقيق هذا الهدف القومى الأسمى ، فقلت بالحرف الواحد « لمشاكل الاشتراكية مزيد من الاشتراكية ، لمشاكل الديمقراطية .. مزيد من الديمقراطية » .

ومضى الشعب فى مسيرته ، يعمق مفهوم الديمقراطية ويصححه ، وأخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديمقراطية الحقيقية ، البعيدة عن الزيف والاتجار بالشعارات .

غير أن فئة قليلة قد خرجت على هذا الاجماع الشعبى الجارف ، وحاولت أن تنخر فى بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى كل خطوة يخطوها الوطن إلى الأمام ، وحاولت هذه الفئة المضللة أن تتسلل إلى مكاسب الشعب فتختلسها ، وأن تنقض على إنجازاته فتهدمها ، وتهوى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت النقطة التى التقت حولها هذه الفئة هى الحقد على نجاح التجربة ، والرغبة فى الارتداد بالوطن إلى أيام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها فى محنة ، والقانون فى غيبة ، والعدالة بعيدة عن الأذهان ، والاقطاع سائدا ، والشعب معانيا ومقاسيا .

وإذ حاولت هذه الزمرة الانقضاض على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلا هشا تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا أن تركز هجمتها الباغيه على القيم التى تعصمنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التى نريد أن نجعلها علامة مضيئة على الطريق ، وحين تلاقت المصالح العفنة ، لم يعد هناك وازع يحول دون اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار فى مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التى تقوم عليها .

وحماية للتجربة الديمقراطية ، ومنعا من تشويه معالمها وصورتها ، ووضعا للحد بين الحرية والفوضى ، وبين الديمقراطية والعدمية ، وبين الرأى والتآمر ، وبين النقد الهادف وإطلاق السموم التى تهدف إلى تشكيك الشعب فى كل ماأنجزه ، وزرع اليأس فى نفوس أبنائه ، كان لزاما ــ والحالة هذه ــ ألا نتردد فى سلوك الطريق الذى يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامة الوضع أن هذا التخريب فى بنيان مصر كان يحدث فى فترة هى من أحرج الفترات فى تاريخنا ، فبعد أن خرجنا منتصرين من معركة العبور استرجعنا كرامة مصر والأمة العربية ، واجهنا ــ بنفس العزيمة والتصميم ــ معركة السلام التى لاتقل ضراوة وأهمية عن المعركة العسكرية ، والواقع أنهما وجهان لعملة واحدة ، فهما ــ معا ــ يهدفان إلى تحرير الأرض واستخلاص الحق ، ومن التفريط فى حق مصر وشعبها ألا نوفر لهما الاستقرار والأمان فى وقت نخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من إحساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم إذا استمرت ترزح تحت وطأة هذه الحملة من أقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها فى وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقد حرصت على أن يتم هذا العمل التصحيحى لمسار ثورة ١٥ مايو على أساسين :

أولا : أن يتحقق فى ظل سيادة القانون وبما ينسجم تماما معه فى نصه وروحه ، وحيث إن الدستور ــ وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة ــ هو أبو القوانين ومرجعها الأساسى ، فكان من المتعين أن تسير عملية التصحيح فى الإطار الدستورى السليم .

ثانيا : أن تشترك القاعدة العريضة لشعبنا فى هذا العمل ، لأن الشعب هو الهدف والأمل ، ثم إنه هو القادر على صيانة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين .

وإعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على الشعب تصورا للأسلوب الأمثل للتصدى لهذا التخريب بما يردعه و يبطل مفعوله ، دون أدنى مساس بالحرية والديمقراطية اللتين أعتبرهما حقا طبيعيا لارجوع عنه ولا مساومة فيه .

وتطبيقا للماده ١٥٢ من الدستور رأيت طرح الموضوع على الجماهير فى استفتاء عام ، يدور حول مبادىء ستة نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١) .

وفى يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت الارادة الشعبية بأبهى صورها ، إذ بلغت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٨٥,٤٪ من مجموع الأشخاص المقيدين بجداول الانتخاب .

---

١ ــ المذكرة منشورة بالقسم الثانى من هذا الكتاب « وثائق »

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقا لبيان وزارة الداخلية الصادر فى هذا الشأن أن المواطنين الذين مارسوا حقهم بلغ عددهم ٩,٣٨٥,٠٢٤ ناخبا ، قالت نسبة ٩٨,٢٩٪ منهم « نعم » مع الشرعية والديمقراطية والحرية ، وضد التخريب والعبث والاستهانة بأقدار الشعب .

إن كل هذا يعتبر إنجازا جديدا يضيفه الشعب بحسه التاريخى العميق ، إلى سجل إنجازاته على طريق الحرية والتطوير الديمقراطى ، لأن أعظم سياج للديمقراطية والحرية ، هو تنقية جوها من الشوائب التى تسىء إليها وتشوه صورتها بما يجعلها قرينة للفوضى ، وقناعا للتخريب والتشكيك فى قدرات الشعب ، وبابا للانقضاض على قيمه التى حافظت على بقائه صلبا متماسكا عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضع هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات الدستورية بالدولة .

والله يحمى وطننا الغالى ويرعى مسيرته المجيدة .

وصفق الاعضاء لرسالة السادات ، .. ثم بدأ الفصل التالى من المسرحية عندما قال رئيس المجلس أنه تلقى رسالة من المدعى الاشتراكى عن الجوانب السياسية والمسلك العام للسيد العضو أبوالعز الحريرى وفق ما استبان من التحقيقات التى أجريت بجهاز المدعى العام الاشتراكى (١)

وبعد أن قرأ رئيس المجلس الرسالة أعلن بعدئذ أنه تلقى الآن ــ وهو على منصة رئاسة ــ طلبا من أعضاء مجلس الشعب وموقع عليه من ٧٣ عضواً باسقاط العضوية عن العضو أبوالعز الحريرى .. وسألهم .. أى اعضاء المجلس ــ اذا ما كانوا يوافقون على إحالة .. الرسالة والاقتراح باسقاط العضوية .. إلى اللجنة التشريعية طبقاً للمادة ٣٠٩ ومابعدها من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ..

وصفق أعضاء حزب مصر ورفعوا أيديهم موافقين

**وهنا طلب الدكتور محمود القاضى الكلمة وقال :**

ان المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١) وهى المادة التى يمكن أن يستند إليها فى إحالة هذا

١ ــ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى من القوانين التى أصدرها السادات اثر إنتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير .. وملحقة بقسم الوثائق من هذا الكتاب .

الموضوع إلى اللجنة التشريعية ، تنص فى فقرتها الأولى على أنه :

« يجوز للجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنه من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قرارا بحرمان أى شخص من الانتماء للاحزاب السياسية ــ أى أن هذه اللجنة هى التى تصدر ــ اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى وفقاً لأحكام هذا القانون أنه أتى أفعالاً من شأنها إفساد الحياة السياسية فى البلاد أوتعريض الوحدة الوطنية أوالسلام الاجتماعى للخطر، أوقام بالدعوة أو. . . الخ ثم تأتى بعد ذلك الفقرة الثانية لتفسر الأفعال التى تعد من قبيل إفساد الحياة السياسية ، ثم بعد ذلك نجد أن الفقرة الأخيرة تنص على أنه واذا كان الأمر متعلقاً بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بابلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو. . »

**واستطرد د. محمود القاضى قائلا :**

ان أصل هذه الفقرة فى الاقتراح المقدم من بعض السادة الأعضاء والمحال إلى اللجنة التشريعية وكما هو وارد فى تقرير اللجنة المذكورة فى الصفحة رقم (١١) تنص على أنه « إذا كان الأمر متعلقا بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بابلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو لممارسة اختصاصة بشأنه » إما بالإذن برفع الحصانة عنه فى غيرحالة التلبس أوغيرذلك ، ولقد اقترحت أثناء مناقشة هذا الاقتراح بمشروع قانون فى اللجنة ، حذف عبارة « لممارسة اختصاصه بشأنه » .

ولقد وافقت اللجنة ، على ذلك ووافق المجلس أيضا . وإننى أقرأن هذا الحذف لم يكن عبثا . ولقد ورد بتقرير اللجنة السابق الاشارة إليه فى الصفحة رقم (٩) تعليقا على حذف هذه العبارة : إن ذلك تم على أساس عدم لزومها ولإحكام صياغة هذه الفقرة .

إننى أود أن أوضح المراحل التى استغرقها إعداد هذه الفقرة وإن النص القائم الآن يعتبر مجرد إخطار، أى أن المدعى العام الاشتراكى وفق حكم هذه الفقرة يبلغ مجلس الشعب بما هو منسوب لعضو مجلس الشعب . وإن اختصاص فحص وتقرير ماجاء بكتاب المدعى العام الاشتراكى معقود للجنة المنصوص عليها فى صدر المادة السادسة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وهى اللجنة المشكلة وفقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية . أى أنه إذا أصدرت اللجنة المذكورة قرارا بحرمان عضو

معين من أعضاء المجلس من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أوممارسة أى حق أونشاط سياسى وجب عندئذ على المجلس أن ينظر هذا الأمر. أما أن تعرض الآن وبهذه البساطة رسالة تتعلق بأمور معروضة على القضاء وهذا واضح من فحوى الرسالة حيث إن الأمر معروض على القضاء فى جريمة محدد رقمها وتاريخها، وإن القضاء بطبيعة الحال سيفصل فيها فإن هذا يعتبر غير منطقى.

إن القاعدة فى القانون الإدارى تجيز فصل الموظف ولكن يمتنع اتخاذ مثل هذا الإجراء إذا أحيل الموظف إلى المحاكمة التأديبية. أى الجهة الإدارية التابع لها الموظف يمتنع عليها اتخاذ إجراء الفصل إذا أحيل هذا الموظف إلى المحاكمة التأديبية.

فإذا كان الأمر المعروض علينا الآن محالا إلى القضاء وقد حققته النيابة العامة ووضعت له التكييف القانونى كما أنها أشارت فى قرار الاتهام إلى مواد القانون الواجب التطبيق، فهل يصح لنا أن ناتى الآن ونصادر على عمل القضاء؟ كما نفاجأ بطلب مقدم من ٧٣ عضوا يطالبون فيه بإسقاط العضوية! ــ هكذا بمنتهى البساطة ــ عن عضو مازال أمره معروضا على القضاء. إن هذا الطلب قد قدمه هؤلاء الأعضاء المحترمون قبل أن تتلى الرسالة التى قرئت الآن فقط وقبل أن يسمعوا بصفة مبدئية ــ حتى مجرد سماع ــ مضمون هذه الرسالة.

لقد عرضت هذه الرسالة الآن فقط ولم يسبق عرضها قبل الآن، كما لم تنشرها الصحف من قبل. لقد كان من الواجب علينا ــ حتى على فرض أننا سمعنا عنها ــ أن ننتظر مايسفر عنه التحقيق..

وضج أعضاء حزب مصر

لكن د. القاضى لم يعبأ بمحاولات إسكاته واستطرد.. أرجو من السادة الأعضاء أن يستمعوا إلى قولى فإن المجلس يبدى رأيه حول إسقاط العضوية عن أحد الأعضاء، وأرجو من السيد رئيس الجلسة أن يهيىء لى فرصة إبداء رأيى حيث إن هذا هو ثالث عضو يريد المجلس أن يسقط عضويته. أريد أن أتساءل أين هى الديمقراطية والضوابط الديمقراطية؟ إذا لم نكن نستطيع أن نستمع فى مثل هذه المناسبات غير السعيدة فمتى يمكننا أن نستمع..؟!

**رئيس الجلسة :**

ليتفضل العضو بالاستمرار فى حديثه ، وأرجو من السادة الأعضاء أن يهيئوا له فرصة الحديث حتى نسمع مايقول .

**العضو الدكتور محمود القاضى :**

... إننا حتى لو قرأنا رسالة المدعى العام الاشتراكى فيجب علينا أن نتمعن فيها وحتى إذا أحيلت إلى اللجنة التشريعية فيجب أيضا أن ننتظر حتى نعرف ما سيسفر عنه تقرير هذه اللجنة ، ثم بعد ذلك نقدم طلب إسقاط العضوية إذا كان هناك محل لذلك . إن هذا العضو قد انتخبته الجماهير فى معركة انتخابية عنيفة نعلمها جميعا وكان ذلك بأغلبية ساحقة وفى ظروف خاصة . لقد كان هذا العضو ممثلا لجانب العمال فى الدائرة التى يمثلها السيد رئيس حزب مصر . إذن فمن الواجب علينا أن ننتظر قليلا قبل اتخاذ أى إجراء . إن اعتراضى حول هذا الموضوع يتعلق بأمرين :

( أولهما ) أن حرمان أى شخص من الانتماء إلى الأحزاب السياسية وما إلى ذلك تختص بتحقيقه اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ، تلك اللجنة التى تشكل من أمين اللجنة المركزية رئيسا ووزير العدل ووزير التنظيمات الشعبية والسياسية ووزير الداخلية ثم ثلاثة مستشارين من رجال القضاء السابقين أعضاء . وعندما تحقق هذه اللجنة وتصدر قرارها بإدانة أحد الأعضاء — لاقدر الله — فإن الأمر بعد ذلك يكون للمجلس . معنى هذا أن الموضوع يجب أن يحال أولا إلى اللجنة المنصوص عليها فى صدر المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

لهذا فانى أطلب إحالة الموضوع الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وليس إلى اللجنة التشريعية فلا يصح أن يحال مثل هذا الأمر ومعه طلب إسقاط عضوية بهذه البساطة إلى هذه اللجنة

( ثانيا ) إنى اعترض أصلاً على إحالة طلب إسقاط العضوية ، كما انى أوجه عتاباً الى الاخوة الذين وقعوا على هذا الطلب دون أن يتبينوا « **أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين** » .

وهاج أعضاء حزب مصر ، الا أن رئيس المجلس طمأنهم بأن المجلس لن يأخذ برأى د . القاضى لأنه ـــ أى المجلس ـــ قد وافق فعلاً على إحالة رسالة المدعى الاشتراكى وطلب إسقاط العضوية إلى اللجنة التشريعية . .

**وطلب المستشار ممتاز نصار الكلمة فى اللائحة . .** فاعتذر أنه لم يكن حاضراً الجلسة من أولها لكنه تبين أن المجلس قد أصدر قراراً بإحالة الرسالة الخاصة بالعضو أبوالعز الحريرى إلى اللجنة التشريعية ، « والأمر الذى أريد أن أتساءل عنه ـــ وفقاً للائحة ـــ هل يجوز أن يحيل المجلس أمراً فى إسقاط العضوية إلى اللجنة التشريعية قبل أن يخطر العضو بالحضور أمام المجلس لسماع أقواله ؟ فالواقع أن اللائحة الداخلية للمجلس تمنع الاحالة إلى اللجنة التشريعية قبل أن يسأل العضو فى هذا الشأن ، ولهذا فاننى أردت أن أسجل هذا الأمر وأناشد المجلس أن يعيد النظر فى قراره . . »

**من بين الصفوف انبرى صوت أبوالعز الحريرى يطلب الكلمة .. وبدأها ببسم الله الرحمن الرحيم . . وقال :**

لاشك أن هذا هو الموقف الثانى للعام الثانى على التوالى ، ولقد رحبت فى العام السابق أن تحال أوراق التحقيق إلى القضاء ليقول كلمته ، وللأسف الشديد لم تحل القضية إلى القضاء ، ولم يعلن النائب العام التصرف فى القضية سواء بالحفظ أوبتحويلها إلى القضاء .

ان مثل هذا الاجراء فى حالة السكوت عليه إنما يؤثر على سمعة أعضاء المجلس بصرف النظر على أنها تتعلق بى أوبغيرى ، اننى أذكر للمجلس الموقر ان كل ما اتخذ من اجراءات كانت إجراءات ملفقة وليس لها أساس من الصحة على الاطلاق سواء فيما اتخذته وزارة الداخلية قبلى أوما اتخذه المدعى العام الاشتراكى ، أوفترة الأربع والعشرين ساعة التى تم حبسى فيها مابين ٢٠ مايوو بين مايقال أنه قرار من المدعى العام الاشتراكى الصادر فى ٢١ مايو بالقاء القبض على ، إذن هناك ٢٤ ساعة حبست خلالها دون سند من القانون لوإفترضنا أن الاجراءات التى تمت من قبل كانت صحيحة ولكنى أؤكد أن هذه الاجراءات لم تكن صحيحة المهم فى الأمر أن السيد العضوخالد محيى الدين قد تقدم برسالة للسيد رئيس المجلس أحيلت إلى اللجنة التشريعية وتقدم السيد العضومصطفى كامل مراد أيضا بطلب لحضور السيد المدعى الاشتراكى لمناقشته فى دستورية القرار الذى

اتخذه ، هذا بالإضافة إلى أن السادة الدكتور محمد حلمى مراد والمستشار ممتاز نصار والدكتور محمود القاضى وعشرين عضوا آخرين ، قد تقدموا بطلب آخر لنفس الغرض كما أننى قد تقدمت بطلب إلى السيد رئيس المجلس فيما يتعلق بما اتخذ من قبل كل من وزارة الداخلية والسيد المدعى العام الاشتراكى من إجراءات لتلاوتها فى المجلس وإحالتها إلى اللجنة المختصة ، ولكن السيد الدكتور جمال العطيفى أخبرنى أنه سوف يحيلها إلى اللجنة مباشرة وذلك بدلا من الانتظار.

وفى أواخر شهر مايو كانت اللجنة التشريعية بصدد دراسة الموضوع وفى إحدى جلساتها قررت تأجيل نظر الموضوع لعدم اكتمال النصاب القانونى للاجتماع ، ثم عقدت اللجنة بعد ذلك عدة اجتماعات أخرى وقد سألت الأستاذ حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية فى الاجتماع السابق للجنة الذى عقد يوم الثلاثاء الماضى عما تم فى هذا الشأن فقال لى سيادته إن أوراق التحقيق لم تصله بعد فقلت له اننى قد علمت من اللجنة صباح ذلك اليوم أن أوراق التحقيق قد وصلت لسيادتك ، فقال مرة أخرى إنها لم تصله بعد وحينما تصله ستقوم اللجنة بدراستها ، وتأكيدا لنفس الاتجاه والإجراءات غير الطبيعية التى تتخذ ضدى أيضا فقد حدث أنى توجهت يوم الثلاثاء الماضى إلى اللجنة المركزية لحضور الاجتماع الذى دعا إليه السيد رئيس الجمهورية ، فمنعت بالقوة من الدخول إلى الاجتماع كما منعت بالقوة أيضا من مغادرة المكان وطلبت من السيد العضو فاروق متولى الاتصال بالسيد الدكتور فؤاد محيى الدين وإبلاغه بالأمر وقد تفضل السيد الدكتور فؤاد محيى الدين مشكورا بالاتصال بالسيد وزير الداخلية الذى قال : إنه ربما يكون السبب فى منعى من الدخول هو عدم وجود « الكارنيه » معى ، فذهبت إلى مجلس الشعب فوجدت أن المسئولين عن الأمن لديهم علم بما حدث لى وطلب منى رئيس الحرس أن أجلس وأشرب مشروبا مثلجا حتى تهدأ أعصابى ، كل هذه الاجراءات إنما تتخذ لاستفزازى وفى نفس الوقت تعبر عن أن المسئول عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات لايعترف لا بالدستور ولا بالقانون ، بل إننى أكاد أقول إنه بمثل هذه الاجراءات يعمل على تشويه سمعة النظام ويزدريه ويحض الناس على كراهيته ، لأن هذه الاجراءات غير القانونية وغير الدستورية فى إجمالها لا تعنى سوى المعنى الذى ذكرته.

وإذا اتخذت مثل هذه الإجراءات ضدى بصرف النظر عن انتمائى لأى حزب من الأحزاب حيث إننى أمثل هذا المجلس ، و يشرفنى أن أمثل أمام القضاء عندما أخطىء ، وأن يحاسبنى المجلس حتى فى حالة خطىء وإنما أن أكون غير مخطىء وتتخذ ضدى إجراءات غير قانونية ، ثم يصمت المجلس عنها رغم أننى تقدمت بطلب لدراستها ومناقشتها ، فالأمر إذن يبدو غريبا جدا ، فلماذا لم يناقش هذا الموضوع ؟ ولماذا لم يأت تقرير المدعى العام الاشتراكى إلى المجلس لعرضه على السادة الزملاء قبل طلب إسقاط العضوية ، حتى يكون طلب مناقشة إسقاط العضوية ، أو إحالته إلى اللجنة ، أو رفض طلب إحالته إلى اللجنة يكون ذلك كله بناء على إدراك الإخوة الزملاء جميعهم لحقيقة الموقف ؟ الأمر الذى لم يتحقق بعد حيث إننى لم يحقق معى ، ولم أدل بكلمة واحدة لا أمام النيابة بالإسكندرية ، ولا أمام المدعى العام الاشتراكى الذى أصدر قراره بالتحفظ على لمدة ستين يوما ولا أدرى ماذا دعاه إلى إلغاء هذا القرار بعد ذلك رغم أننى كما ذكرت لم أدل بأقوالى إطلاقا فى التحقيق ، و بالتالى كيف يحال الموضوع إلى اللجنة دون أن يسمع الإخوة الزملاء أعضاء المجلس وجهة نظرى .

إن هذه العملية غريبة جدا ! ! إننى ارجو أن تؤجلَ إحالة الموضوع إلى اللجنة وأن يطبع التحقيق بالكامل وأن تنتهى اللجنة من مناقشة الطلبات المقدمة إليها و يعرض الموضوع على المجلس الموقر، وإننى أكرر مرة أخرى أنه يشرفنى أن أمثل أمام القضاء المصرى ، وأنه لا تعنينى العضوية إلا لسبب واحد يشرفنا و يعنينا جميعا وهو أن العضوية تمثل إرادة الناخبين الذين أتوا بنا إلى هنا ، وليست القضية هى قصية تمسك بمكان أوعدم تمسك به ، ولكن ما أريد قوله أن تكون الإجراءات سليمة لأن الذى أتبع معى من الممكن أن يتبع مع أى زميل من الزملاء ، لذلك فإننى أرجو المجلس الموقر أن يتدبر الأمر مرة أخرى لانها قضية تمس الجميع ولن تستمر الأمور على هذا الحال طويلا ، وقد يأتى الدور على غيرى وغيرى ، وشكرا .

رئيس الجلسة :

لقد استمع الأعضاء الآن إلى رأى العضو أبوالعز الحر يرى فى قرار الإحالة إلى اللجنة التشر يعية ، أما بالنسبة لما أثاره العضو ممتاز نصار من دفع حول ضرورة إخطار العضو قبل الإحالة ، فاننى أعتقد أن المادة التى أشار إليها سيادته لا تعطى فيما يتعلق بالجانب الزمنى تعاقبا ، ولكن التعاصر موجود فى نص المادة ، ومع ذلك ورغم أن المجلس قد اتخذ قراره فقد أتحت الفرصة للسيد العضو الدكتور محمود القاضى للتحدث حيث إن السيد العضو أبوالعز الحر يرى لم يكن حاضرا حينئذ ، وحينما حضر طلب الكلمة وأتحت له فرصة الكلام ، والآن الرأى للمجلس بعد أن استمع إلى الآراء التى أبديت فى هذا الموضوع ، فهل يوافق المجلس على فتح باب المناقشة فى هذ الأمر .

وثار الدكتور حلمى مراد وصاح فى الاعضاء : كيف يحدث هذا وهناك كلام خطير ذكره الأن العضو أبوالعز الحر يرى ولا يجب السكوت عليه فى مسائل تمس حرمة هذا المجلس ، وإلا نكون قد أهدرنا كرامة المجلس

وقال رئيس الجلسة انه يعرض الموضوع على المجلس وهو صاحب الحق فاذا كان ير يد فتح باب المناقشة مرة أخرى

و بالطبع لم يتحمس أحد من اعضاء حزب مصر ( السادات ) لفتح باب المناقشة مرة أخرى قبل إحالة الموضوع إلى اللجنة التشر يعية وقد أعاد رئيس الجلسة الاقتراح عدة مرات .. وأخيرا عرض رئيس الجلسة على الاعضاء إحالة الموضوع مع رسالة المدعى الاشتراكى وطلب إسقاط العضو ية إلى اللجنة التشر يعية .. وهنا رفع الاعضاء ايديهم بالموافقة ..

**وطلب د . حلمى مراد الكلمة ليتحدث فى اللائحة** ، فقال ان هناك نقطة لائحية ، وسوف أتحدث فى أمر ين

**الأول :** ان هناك طلبات قدمت من قبل إلى رئيس مجلس الشعب بشأن الاجراءات التى إتخذها المدعى الاشتراكى مع اعضاء مجلس الشعب مما يتنافى مع الدستور ، ونحن فى هذا لن نتكلم عن أشخاص أنما عن تأصيل المبادىء التى دعانا الرئيس السادات نفسه إلى تأصيلها حماية للمسار الديمقراطى ، فالمسالة الأولى أن المدعى الاشتراكى يمارس إختصاصه تحت رقابة مجلس الشعب طبقاً للمادة ١٧٩ من الدستور

وقد تقدمت بطلب ـ عندما طالعت فى الصحف أن أحد أعضاء مجلس الشعب قد وضع تحت التحفظ بقرار من المدعى العام الاشتراكى بعد الافراج عنه من القضاء ، وقلت أن هذا تجاوز من المدعى الاشتراكى فى ممارسة صلاحياته ، وأنه كان لديه نسخة من الوقت منذ أن أخطره وز ير الداخلية ـ النبوى اسماعيل ـ إلى أن اصدار القرار بالتحفظ لكى يعود إلى مجلس الشعب فى ذلك ، و يعتبر بذلك قد خالف الدستور وأنه يجب مساءلة المدعى الاشتراكى عن هذا التصرف ، ومثل هذا الطلب الذى تقدمت به تقدم به كل من الزميلين مصطفى كامل مراد ( رئيس حزب الاحرار) وخالد محيى الدين ( رئيس التجمع ) ولكن كل هذه الطلبات إستبعدت ولم ينظر فيها ولم يتخذ بشأنها أى أجراء ، ثم نفاجأ بأن الموضوع الذى نشكو بشأنه المدعى العام الاشتراكى يصل إلى هنا قبل أن ر يُبت فى صحة تصرف المدعى الاشتراكى هل هو تصرف سليم طبقاً للقانون والدستور أم لا .. ؟

**الثانى :** أن ماأثاره الآن العضو أبو العز الحر يرى أنه دعى لحضور إجتماع اللجنة المركز ية ثم منع بالقوة و يأتى إلى المجلس ولا يستطيع حضور اجتماع اللجنة المركز ية ، ان هذا التصرف يجب أن يحال إلى لجنة لتقصى الحقائق واجراء تحقيق ومساءلة : من اتخذ هذا الاجراء اذا كان ما حدث ثبت صحته و يعتبر مخالفاً للقانون وللدستور ؟ لأن مايمس أى عضو اليوم من المحتمل أن يمس عضو أخر من الاعضاء فى يوم آخر ، ولذلك فانه يجب ألا يمر هذا الموضوع بهذه السهولة لأن المجلس له كرامته وللاعضاء كرامتهم ، واذا كنا مدعو ين إلى مكان هو من صميم عمل اعضاء مجلس الشعب فماذا يحدث لو ذهبنا إلى مكان آخر فى دعوة عامة ، أو فى حفلة رسمية ، أو فى إجتماع عام .. فماذا يحدث لعضو مجلس الشعب ؟ لذلك فاننى أرجو أن يبت الآن فى هذا الموضوع ويحال إلى لجنة تتولى تحقيقه على وجه السرعة وتعرض نتيجته قبل مضى هذه الدورة .

**رئيس الجلسة :**

هناك استجواب مقدم لوز ير الداخلية فى هذا الموضوع من العضو خالد محيى الدين ، أما فيما يتعلق بالطلبات التى تقدم بها الأعضاء فيما يتعلق بالمدعى الاشتراكى ، فأرجو أن تعد اللجنة التشر يعية تقر يرها فى هذه الطلبات .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

تنص اللائحة الداخلية للمجلس على أن أى قرار قبل أن يصدر من المجلس لابد أن يسمع فيه رأى عضوين من المؤيدين وعضوين من المعارضين ، ولقد كنا نتوقع بعد أن أدلى الزميل أبوالعز الحريرى بكلمته أن يعقب على هذا الكلام عضوان ممن يؤيد وجهه النظر وعضوان يعارضان وجهة النظر وهذا مالم يحدث .

**رئيس الجلسة :**

لقد استمعنا إلى اثنين من المعارضين ولم نستمع إلى اثنين من المؤيدين .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

بعد كلام الأخ أبوالعز الحريرى لم نستمع إلى أى رأى مؤيد أو إلى أى رأى معارض ، وأود أن أقول : إن المجلس سيد نفسه لاشك فى ذلك ، وهو يملك محاسبة أعضائه ، ولكننى أتساءل ما الذى طالب به المدعى الاشتراكى فى تقريره حيث إننى لم أفهم ماذا يطلب ؟ فقد ذكر المدعى الاشتراكى فى هذا التقرير أنه يحيله إلى المجلس لاتخاذ إجراء ، فهل يطالب باسقاط العضوية أم برفع الحصانة عن العضو؟ إذ لا يتبين لنا من تقرير المدعى الاشتراكى إلا أنه يذكر وقائع معينة ، فليس فيه طلبات محددة فماذا إذن يطلب ؟ فهو جهة تحكيم ، إذن يكون طلبه منصبا على رفع الحصانة لكى يستطاع التحقيق مع العضو ولكنه لم يطلب رفع الحصانة وإنما هو يحيط المجلس علما بوقائع محددة وليس له مطالب معينة .

أود أن أقول : إننا قد تقدمنا بطلب باسم حزب الأحرار الاشتراكيين للسيد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وطلبنا فيه مساءلة المدعى الاشتراكى وذلك عن الإجراء الذى اتخذه ضد الزميل أبوالعز الحريرى فى الموضوع الذى اتخذت فيه النيابة قرارها وأفرجت عنه بكفالة كما أفرج عنه قاضى المعارضة بلا كفالة وإذا ما كان المدعى الاشتراكى يريد فى نفس الموضوع تحقيقا آخر فكان الأحرى به أن يخطر المجلس برفع الحصانة واجراء التحقيق ولكنه لم يفعل ذلك إلا عندما اتصل به السيد المهندس رئيس المجلس بناء على طلبنا ، والآن نريد أن نتخذ قرارا فى هذا الموضوع ونطلب أن يحضر المدعى الاشتراكى للجنة التشريعية حتى نسائله عن الاجراء الأول ثم نفهم منه ماذا يريد فى الإجراء الثانى .

كما أننى أتساءل كيف يمنع أحد أعضاء المجلس واللجنة المركزية من حضور اجتماع رسمى هو من صميم عمله ، ومن الذى يملك هذا الحق هل هو وزارة الداخلية

وهذا سؤال يستوجب أن نستدعى السيد وز ير الداخلية أمام اللجنة التشر يعية لكى نسأله لماذا فعل ذلك ؟ وما هى المبررات التى جعلته يقوم بهذا الإجراء ، ونقول هذا الكلام ونحن حر يصون كل الحرص على الحياة الديمقراطية فى مصر والسادة الزملاء يعلمون هذا تمام العلم كما أنهم حر يصون تمام الحرص على سمعة هذا المجلس ولا نبغى شيئا على الإطلاق ، كما أننى غير متحيز للسيد العضو أبو العز الحر يرى فانا لست معه أو ضده ، ولكنى أتكلم عن المبادىء العامة بالنسبة للمدعى الاشتراكى و بالنسبة لوز ير الداخلية ولذلك يجب أن يحضر كل منهما أمام المجلس لكى نسألهما لماذا فعلا ذلك فلا يوجد كبير عن المساءلة فى هذا البلد ، فكل وز ير مثل الآخر مسئول أمام المجلس عن تصرفاته ولنا الحق أن نستدعيه ونحاسبه ، ولقد سمعت كثيرا من الزملاء ومن أعضاء حزب مصر العر بى الاشتراكى بالذات بيدون فى غاية الاستياء من هذا الإجراء الذى تم من المدعى الاشتراكى ، وأيضا بالنسبة للسيد العضو أبو العز الحر يرى ، إذن فالمسألة يجب أن تؤخذ بموضوعية وبجدية فنحن لا نعترض على أى شىء ولكننا نر يد أن تكون الإجراءات سليمة حتى يظهر الإجراء أمام الرأى العام وأمام السادة أعضاء المجلس أنفسهم سليما وموضوعيا ومتخذا طبقا للدستور والقانون ، وشكرا .

**الدكتور فؤاد محيى الدين وز ير شئون مجلس الشعب :**

ليس هناك عضو يسعد عند احتمال إسقاط العضو ية عن عضو من الأعضاء وذلك تحت أية ذر يعة من الذرائع إلا لضرورات أخلاقية أو سياسية أو منهجية أو خيانة وطنية لا قدر الله ، ولكن الأمر فى كل الأحيان التى مررنا بها فى الماضى وفى مثل الحالة لابد أن يأخذ طبيعته وإجراءاته ومراحله اللائحية والقانونية الكاملة والتى نراها متوافرة حتى الآن فى حالة العضو أبو العز الحر يرى وكما علمت فإن اللجنة التشر يعية للمجلس سوف تجتمع الساعة السادسة مساء اليوم ويمكن للسيد العضو أن يدافع عن نفسه أمامها وسوف يتم التصو يت بطر يقة ديمقراطية ثم يعد بعد ذلك تقر ير والرأى فى النهاية للسادة أعضاء المجلس بما تمليه عليهم ضمائرهم فى مثل هذه القضية الاساسية والحيو ية ، كما أن الأمر الذى لا يقل خطورة فى تقديرى عن قضية العضو ، قضية اللائحة الداخلية للمجلس والتى تذبح فى كل لحظة فكل عضو يقول : لائحة لائحة ونحن منذ ساعة تقر يبا نتكلم فى اللائحة فى حين أخذ رأى المجلس مرتين على إقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع ، كما أنه بهدوء أعصاب شديد و بتقدير تام لأهمية الموقف استمعنا للسيد العضو ولثلاثة أعضاء يدافعون عنه وهذا أمر محل تقدير

ولا شك ، ثم هناك لجنة تشر يعية ستجتمع فى المساء ثم يجتمع المجلس غدا أوبعد غد وسوف نستمع فى هذه الجلسات إلى دفاع أكثر وأكثر عن السيد العضو ويجب ألا ندور فى حلقة مفرغة حول كلمة « لائحة لائحة » ثم نستمع إلى حديث فى موضوع أو فى موضوعات جديدة لا علاقة لها بأصل الموضوع ، ولذلك أرجو من السيد الدكتور رئيس الجلسة والسادة الأعضاء الانتقال فورا إلى جدول الأعمال الطبيعى لجلسة المجلس وذلك حتى ننتهى مما جئنا من أجله ، وشكرا .

**وتكلم العضو خالد محيى الدين فقال :**

لقد سبق أن تقدمت باستجواب للسيد وز ير الداخلية وذلك عن التصرف الذى حدث مع الاخ الحر يرى وكان المفروض أن يخطر وز ير الداخليه بهذا الاستجواب وقد أخطر بحكم أنه قد أعلن الآن فى المجلس وكان من المفروض أن يناقش هذا الموضوع ، كما أن صفة الاستعجال فى إجالة موضوع أبوالعز الحر يرى على المجلس لا أرى فيها أية وجاهة ورغم أن المجلس وافق على ذلك ، إلا أنه من حق المجلس أن يعيد النظر فى هذا القرار مرة أخرى فأى موضوع من حق المجلس أن يعيد النظر فيه خاصة وأن الموضوع يمس مستقبل الممارسة الديمقراطية فلقد قرىء تقر ير المدعى الاشتراكى ورغم إنه لم يناقش قدم الطلب الخاص باسقاط عضو ية أبوالعز الحر يرى وذلك قبل أن تناقش الموضوعات الأخرى وهى الخاصة باحتجاجه وهذا يعد مخالفة للدستور ولذلك فإننى أرجو اعادة الأمر للمجلس والتصو يت مرة أخرى ثم إحالة الموضوع بعد قراءة السادة الاعضاء للرسالة والتمعن فيها الى اللجنة التشر يعية .

**العضو أبوالعز الحر يرى :**

لقد ذكر السيد الدكتور السيد على السيد رئيس الجلسة فى تعقيبه على كلامى أننى قد أبديت رأيى فى الموضوع . إننى أقول إننى لم أبد رأيى فى شىء ، ولكننى تكلمت بشكل عام عن إجراءات حدثت ، إنما تقر ير المدعى الاشتراكى وتفصيل ما جاء به وتعقيبى على كل نقطة مما ذكرت فى التقر ير أقول :

إننى لم أعلم به حتى الآن رغم أنه مطلوب إسقاط عضو يتى ، ولقد طلبته من اللجنة التشر يعية فكان ردها إنه لا يوجد كما أن الدكتور فؤاد محيى الدين وز ير شئون مجلس الشعب وهويتكلم قال : إن الموضوع يتعلق بممارسات أخلاقية وسياسية ومنهجية و بخيانة وطنية ، والحقيقة لا أعلم إذا

كـان الـسـيـد الوزير قد قصد أن يضع ذلك فى وسط الكلام فيؤخذ الموضوع كأنه متعلق بى ؟ وأن هناك شيئا منه ينطبق على إننى أرجو لكى يكون قرار المجلس سلبيا لابد أن أطلع أولا على تقرير المدعى الاشتراكى ثم يتفضل المجلس بسماع رأيى فيه وبعد ذلك يقرر مايراه ، وإننى أرحب بأية إجراءات أيا كانت وأقول : إنه يجب ألا يحول الموضوع دون إبداء رأيى فيه ولا أعلم مافيه وأكون مثل من وقعوا على طلب إسقاط العضوية دون أن يعلموا شيئا عن التقرير .

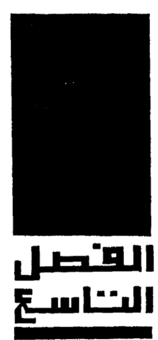
رئيس الجلسة :

إن إعادة عرض الاقتراح على السادة الأعضاء للمرة الثالثة مسألة غير سليمة من الناحية اللائحية ، وإننى أطلب من الأمانة العامة للمجلس أن تطبع رسالة السيد المدعى الاشتراكى وتوزع على وجه السرعة .

«للأمانة والتاريخ أرى أن هذه
الاجراءات موجهة ضد المعارضة اصلاً،
واسقاط عضويتي هدف سياسى يرى إلى
إسقاط وإسكات صوت المعارضة التى يمثلها
حزبنا، حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى»

**من دفاع أبوالعز الحريرى**

جلسة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ لمجلس الشعب



# الفصل التاسع

## المـــواجهـــه

« إننا جميعاً نعرف من هم الذين وضعونا فى هذا الوضع ، ومن هم السبب فيما نعانيه من مشاكل سياسية وعسكرية وإقتصادية .. »

أبو العز الحريرى

جلسة ٢٦ يونيو ١٩٧٨

إذا مـاتـسـرب الخوف داخـل مجـلس
الـشـعب إنتهى كل شيء ، يفقد الناس
الـثـقـة فى القوانين التى تصدرها لأنه ربما
يكون قد أصدرناها تحت ضغط الخوف

خالد محيى الدين

جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧

طبعت رسالة المدعى الاشتراكى و وزعت بالجلسة التالية لمجلس الشعب فى السادس والعشر ين من يونيوسنة ١٩٧٨ حيث تولى رئاسة الجلسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس نظراً لغياب المهندس سيد مرعى رئيس المجلس ، كما تغيب فى نفس الجلسة أيضا عدد من الأعضاء الذين أرادوا الا يقولوا رأيهم وكانوا من أعضاء حزب مصر . . وهم . .

١ ـــ د . جمال العطيفى .
٢ ـــ فكرى مكرم عبيد .
٣ ـــ توفيق عبده اسماعيل .
٤ ـــ د . ليلى تكلا .
٥ ـــ د . محمد ابراهيم دكرورى .
٦ ـــ د . محمد شامل أباظة .
٧ ـــ محمد عبد الحميد رضوان ( الذى أصبح وز يراً للثقافة فيما بعد )
٨ ـــ محمد مهدى شومان .

واعتذر رسمياً عن الحضور كل من : د . احمد أبواسماعيل ، أحمد فؤاد شتية ، داود عبوب داود ، فتح الله المراغى ، محمد مجدى الدين كشك ، المستشار ممتاز نصار ، د . مصطفى خليل .

ولم يحضر ـــ أيضا و بدون اعتذار .

١ ـــ سعد هجرس .
٢ ـــ أمر الله بليغ .
٣ ـــ صلاح أبواسماعيل .
٤ ـــ صلاح الطاوطى
٥ ـــ د . صوفى أبوطالب
٦ ـــ عبد الرحمن رسلان .
٧ ـــ عبد الفتاح حسن ( وقد أسقطت عضو ية فى نفس الجلسة كما سبق أن اشرنا )
٨ ـــ عو يس عبد الحفيظ .
٩ ـــ كمال أحمد . ( الذى قال أنه يمثل الناصر يين فيما بعد )

١٠ــ محمد بركات أبوسحلي .
١١ــ محمد خليل حافظ .
١٢ــ محمد ممدوح دراز .
١٣ــ محمود أبووافية .

وحضر ــ بالطبع ــ ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ومحمد نبوى اسماعيل وزير الداخلية وبقية الوزراء .. وكان الموضوع رقم (١) فى الجلسة هو الاقتراح باسقاط عضوية عبدالفتاح حسن وقد تم ذلك بنجاح كبير ــ كما سبق القول ــ ثم كان الموضوع الثانى هو الاقتراح باسقاط عضوية أبوالعز الحريرى وتقرير اللجنة التشريعية (١) عن هذا الموضوع .

وقال رئيس الجلسة بما أن تقرير اللجنة التشريعية قد وزع على الاعضاء فلاداعى لقراءته ، والمهم الأن هواتاحة الفرصة للاعضاء طالبى الكلمة .. وكان من الطبيعى أن يعطى الكلمة لصاحب القضية : أبوالعز الحريرى .

لكن أعضاء حزب مصر إعترضوا على اتاحة الفرصة للضحية للدفاع ، وصاحوا : إسكت ، لا تتكلم .. لا .. لا ..

وطلب د . السيد على السيد وكيل المجلس ورئيس الجلسة بالنيابة عن الاعضاء أن يلتزموا الصمت لاتاحة الفرصة لابوالعز الحريرى الا انهم إعترضوا طريق العضو ، بل حاولوا الاعتداء عليه .. وعلى الرغم من ذلك .. فقد تقدم أبوالعز الحريرى وشق طريقه ووصل إلى المنصة وأمسك بالميكروفون وبدا يتكلم ..

ووجه حديثه الى الاعضاء قائلا : أيها اللاخوة الاعزاء ، لاشك أن هذا الموقف لا يسعى اليه نائب إنتخب من الشعب وأقسم اليمين على احترام الدستور وفاء للشعب وحرصاً على النظام الذى تتحدد معالمه بالدستور ومواثيق ثورتى ٢٣ ، ١٥ مايو (٢) ولم اكن اتصور يوم السبت الماضى ان هذا الموقف الذى أقفه الأن سيحدث ، فقد حدث

(١) تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية أبوالعز الحريرى بقسم الوثائق من الكتاب .

(٢) هذه هى المرة الأولى التى يطلق فيها وصف « ثورة » على انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ من عضو بحزب التجمع ، اذ الواقع أن انقلاب مايو لاصلة له بالثورة ، فالثورة تعنى التغيير ، و١٥ مايو كان بداية الارتداد بالثورة ، إلى ماقبل الثورة ، الى المجتمع الطبقى ، وإلى مناطق النفوذ ، ولاشك أن ابوالعز الحريرى إستخدم هذا التعبير لوصف انقلاب ١٥ مايو بغرض إستمالة أعضاء حزب السادات إلى صفه .. ، فى الوقت الذى كان يعرف فيه اكثر من غيره ان خروجه من مجلس الشعب مقرراً .. « الكاتب »

مـن قـبـل أن اعـتـدى على وعلى كـرامة هذا المجلس وعلى الدستور وعلى القانون وألقى القـبـض علّى دون سند من دستور أو قانون وتقدم الاخ خالد محيى الدين بمذكرة الى رئيس المجلس يليت عليكم وأحيلت الى اللجنة التشر يعية لدراستها ، وأعلم أن الكثير مـنكم كان رافضاً للتحفظ على ، وهذا موقف مبادىء وانا أشكركم عليه ، كما تقدم الـزمـيـل مـصـطـفى كامل مراد بطلب التحقيق مع المداعى العام الاشتراكى ثم تلاه طـلـبـات أخرى مـقـدمـة مـن الاخـوة ، د . محـمود القاضى ، د . محمد حلمى مراد ، المـسـتشار ممتاز نصار ، واكثر من عشر ين عضواً بهذا المجلس للتحقيق مع المدعى العام الاشـتـراكـى فى الاجـراءات التى التى اتخذها قبلى ، ثم تقدمت انا بطلب إلى رئيس مجلس الشعب للتحقيق مع المدعى الاشتراكى ووز ير الداخلية فيما اتخذ من اجراءات ضدى تخالف الدستور والقانون وتمس كرامة هذا المجلس ، و بالتالى كرامة المواطنين الـذيـن إنتخبونا ، وقد تصورت أن المجلس سيبحث هذه الطلبات إلا اننى فوجئت يوم الـسـبـت بـأن المـدعـى الاشتراكى أرسل تقر يرا إلى المجلس ، وقد قرىء هذا التقر ير وقـبـل ان تـنـتهـى قـراءته ـــ ولم اكن قد حضرت بعد ـــ قدم ٧٣ عضواً من اعضاء هذا المجـلـس طـلـباً لاسقاط عضو يتى ، أقول ان هذا الطلب قد قدم قبل أن تستكمل قراءة تقر ير المدعى العام الاشتراكى .

وكـنـت اعتقد طبقاً للائحة والمتبع أن يقوم المجلس باحالة التقر ير أولاً إلى اللجنة التشر يعية لتدرسه وتوضح رأيها فيه فاذا ما إنتهت منه إلى أنه يتضمن مايثبت أن هناك مآخـذ تـؤخـذ على يـعـرض تقر يرهاـــ فى هذا الشأنـــ على المجلس ، ثم يتقدم الأخوة الاعـضـاء بناء على ماقد يكون قد إستبان لهم بطلب إسقاط العضو ية ، إلاّ أن ذلك لم يحـدث ولـسـت أدرى لمـاذا تـقـدم الإخوة الأفاضل بطلب إسقاط عضو يتى دون سند لهذا الطلب ؟ علام بنى هؤلاء طلبهم ؟ ! قبل أن تستبين الحقائق خاصة أنه يقال عنها مجـرد تحـقـيـقـات قـد تثبت صحتها وقد لا تثبت ، وفى الحالتين مطلوب منا أن نستبين الحـقـيـقـة لـكـى يـكـون رأينا مبنيا عليها . فى أثناء وجودى بسجن القلعة تقدمت الى المـسـئـولين عن إدارة السجن بطلب إرسال برقية على نفقتى الخاصة إلى رئيس المجلس لـكى يتلوها على حضراتكم لتعلموا موقفى وذكرت فيها بين ماذكرت أنى إزاء ما اتخذ حيالى من إجراءات منافية للقانون أضع الأمر أمام المجلس كى يتصرف فيه بما يحفظ للمجلس كرامته وهيبته وهيبة أعضائه ، وطلبت أيضا إلى المجلس الموقر أنه إذا ما رأى مـا اتخـذ قبلى من إجراءات كان سليما فله كامل الحق وأنا أوافق على أن ترفع الحصانة عـنى لتتخذ الاجراءات القانونية ، ولا شك أن كلا منا يرحب بأن يخضع للقانون لأنه

الفيصل النهائى حتى ولو كان هذا القانون معترضا عليه كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، لأن الحق الطبيعى لكل مواطن هو اللجوء للقضاء الذى هو الفيصل لكل شىء ، ولكن مما يؤسف له فقد حجبت هذه البرقية عن السيد رئيس المجلس ولم تصل إلى المجلس الموقر .

( وهنا تخلى السيد الدكتور على السيد رئيس الجلسة عن منصة الرئاسة ، وتولى السيد العضو سيد جلال أكبر الأعضاء سنا رئاسة الجلسة ) .

وحتى لا أطيل على حضراتكم ازاء ماحدث فإنى سأعرض الأمر باختصار ، إننا نرى أن القضية ليست ادعاءات قيلت أو وردت فى تحقيقات ولكن القضية الحقيقية هى قضية الديمقراطية فى مصر ، كيف تمارس ، وما حدود الممارسة ، ومن يرسم حدودها ، وهل الأغلبية هى التى تحدد حدود الممارسة الديمقراطية ؟ أن هناك حدودا عامة فى إطار النظام القائم على الجميع أن يلتزموا بها ، وذلك هو المطلوب ، أما أن يتولى حزب ما أيا كان هذا الحزب وأيا كان المكونون له تفسير تحديدات وخطوط الديمقراطية فإن ذلك يعنى فى النهاية أن تسير الأقلية التى قد تصبح أغلبية على ما يرتضيه حزب الأغلبية ، وقد تتحقق هذه الأغلبية بعضو واحد ، فقد يأتى يوم تكون الأغلبية ١٨١ عضوا والأقلية ١٧٩ عضوا ، وإذا أخذ بهذا المنطق لأصبح الأمر معوجا ، ولكن الدستور حدد خطوطا عريضة نلتزم بها جميعا ونرفض أن يخرج عليها أحد ، إذن فالنظام يتمثل فى الدستور والمؤسسات القائمة والقوانين الموجودة ، التى يجب أن نخضع لها جميعا ، وإنى للأمانة وللتاريخ أرى أن هذه الإجراءات موجهة ضد المعارضة أصلا ، وإنى أرى أن هدف إسقاط العضوية عنى هو هدف سياسى يرمى إلى إسقاط وإسكات صوت المعارضة التى يمثلها حزبنا حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ونحن لا نخفى معارضتنا لحزب الأغلبية ، وذلك أمر شرعى ، لا أعتقد أن هناك أحدا ينكر هذا أو يرفضه بالنسبة لنا فى أى مستوى من مستويات حزب مصر العربى الاشتراكى ، بيد أن القضية ليست قضية الاعتراف لكنها قضية الممارسة أصلا .

لقد عارضنا كثيرا فى المجلس وأيدنا ايضا أمورا كثيرة داخل المجلس ، وتشهدون حضراتكم أن معارضتنا كانت بناءة ، وقد اختلفنا فعلا وكان لكم حق الاختلاف معنا وحق اتخاذ القرار النهائى وهذا شىء طبيعى ، لأن القرار قرار الأغلبية الحزبية وهذا هو حقها الطبيعى والدستورى ، ولو كنا نتمتع بالأغلبية

كان سيقال إن القرار النهائى سيصبغ بصبغة الأغلبية وهذا ليس تطبيقا أو اجتهادا مصريا فحسب ، بل هو مطبق فى العالم أجمع كل مافى الأمر مطلوب من الناس أن تستمع إلى بعضها البعض وتقيس الأمور وتزنها ، وقد يقول البعض إن اعتراضنا داخل المجلس أو خارج المجلس على بعض القرارات أو القوانين التى تصدر هو خط ولكن ذلك ليس صحيحا ، فلقد أقر مجلس الشعب قانون الضرائب ، وكانت لنافيه وجهة نظر ثم تفضل السيد رئيس الجمهورية بإعادة القانون مرة أخرى فكان قراره بذلك اعتراضنا على قرار الأغلبية التى أصدرته ، وإن كان القرار أو القانون فى النهاية يحمل موافقة المجلس ككل بصرف النظر عن حجم المعارضة بالزيادة أو بالنقصان ، وفى عدد مجلة أكتوبر منذ أسبوع أو أسبوعين اعترض الأخ فايز حلاوة على القانون بعد إقراره مرة ثانية من هذا المجلس ، كذلك فإن الدكتور لطفى عبد العظيم ذكر فى مجلة الأهرام الاقتصادى أن قانون العدالة الضريبية لم يخرج من مجلس الشعب محققا لما أراده الشعب من هذا القانون .

إذن فحق الاعتراض أصلا إنسانى وطبيعى يتفق مع المصالح الطبقية التى تراها كل فئة أو مجموعة من الناس وليس فى هذا حساسية على الإطلاق ، ولقد كان لنا رأينا فى هذا وفى الإسكان وفى التعليم وفى الأجور ، وكل هذه القوانين وأعمال المجلس كلها تشهد بذلك ولانعتقد أنه كان بها خروج على المألوف ، وكنا نعتقد بذلك أننا نثبت ونطور منجزات ثورة ٢٣ يوليو العظيمة ونعتقد ولنا الحق أن هناك من أثروا ثراء فاحشا وأنهم يريدون السيطرة وأن الكثير منكم ، وتلك حقيقة ، يقف متصديا لهذا وهم الذين يريدون أن ينتكسوا بكل مابعد ٢٣ يوليو ولكى أكون منصفا فأنا لا أتحدث عن أحزاب لأن الطفيليين ليس لهم أحزاب حتى الآن وإن كانوا منظمين .

إذن فالمعارضة لم تكن أصلا للمعارضة ولكنها كانت معارضة بناءة ، لاننا كنا نرى أن القضية الوطنية لها مداخل يجب أن تتوفر أو شروط موضوعية يجب أن تتوافر لكى يمكن أن نحرر أرضنا وأن تعود فلسطين عربية كما كانت وأن تتحرر كل الأرض العربية وكانت هذه الأسس تتمثل فى بناء القوة الذاتية المصرية والقوة الذاتية العربية والتضامن العربى ، وأيضا التضامن العالمى مع كل القوى المعادية للاستعمار الذى يساند إسرئيل وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد عرضنا هذا وكان لنا رأينا فى المبادرة وقلنا فيها رأينا بشجاعة وإن كان قد

لامنا البعض وقتها إلا أننا قد تمنينا أن تنجح وألا يتضح أن رأينا كان مصيبا ، وبالتالى تحل الأزمة ، ولكن ربنا يسهل .

أيضا فإننا قد ناقشنا القضية الاقتصادية معكم كثيرا وقدمنا البدائل فى ردنا على بيان السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء سواء فى بداية الدورة البرلمانية فى العام الماضى أو فى هذا العام ، وطرح هذا الرد على المجلس الموقر ومن قرأه أو استمع إليه يعلم رأينا ، واشتركنا أيضا فى مناقشة قوانين الانفتاح وحذرنا وقتها من بعض التجاوزات فى الإعفاءات التى يعلن اليوم فى الصحف أنها ضارة ، ولكن القضية أننا لانستطيع التراجع فى بعض ما اتخذناه لكيلا تؤثر على سياسة الانفتاح ، وأشهد أن الأخ العضو سيد جلال الذى يراس الجلسة الآن كان له رأى أيضا عند مناقشة قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى وقد عارض بشدة أن تعطى الامتيازات التى أعطيت للأجانب دون المصريين ، وكان رأيه مصيبا ، لأن المصريين عليهم ضرائب كثيرة قبل الوطن ؛ عليهم أن يتحملوها كضرائب الدفاع والأمن القومى ... الخ ، ولا يتمتعون بامتيازات الأجانب .

بالنسبة للقضية الاجتماعية قلنا أيضا إن تفاوت الدخول يؤدى إلى تهديد السلام الاجتماعى ، ولقد قال السيد الرئيس أخيرا هذا الكلام عندما قال بأن هناك فوارق كبيرة بين الدخول ، إذن فنحن لم نأت بما هو شاذ . وبالنسبة لقضية الديمقراطية فلقد كان رأينا فى قانون الأحزاب والممارسة السياسية بشكل عام ، وكنا نطالب بأن نترك الممارسة السياسية مفتوحة لكافة الأحزاب ، وكافة القوى التى تريد أن تعمل فى النور، على أساس أن الصحافة القومية ، وما يمكن أن تمتلكه الحكومة أو حزب مصر من صحافة تستطيع بالحجة أن تقارع الحجة الأخرى وتعلن للناس المواقف الصحيحة من المواقف الخاطئة ثم يتخذ الشعب قراره بتأييد هذا أو ذاك ، وبالتالى تسير الممارسة الديمقراطية فى مجراها الصحيح ، إلا أن قانون الأحزاب صدر مخيبا لآمالنا وان كنا فى النهاية قد التزمنا بأن نعمل جميعا والتزمنا بمواثيق الثورة كلها .

( وهنا عاد السيد الدكتور السيد على السيد ، وتولى رئاسة الجلسة ) .

ولقد مضى عامان كنت خلالهما بينكم هنا ، لم أتغيب سوى ثلاث جلسات تقريبا ، كان معظمها بسبب أداء امتحانات أو خلافة فى الجامعة ، ولقد حضرت الجلسات ويشهد الإخوة الزملاء من أولها إلى آخرها محاولا أداء دورى بالكامل ،

ومحاولا الاشتراك قدر ما استطعت فى المناقشة ، أفيد واستفيد ، فلم أتخلى عن واجبى يوما إلى أن جاءت انتخابات قسم الجمرك التى ترتبت على إسقاط عضوية زميلنا السابق الفاضل الشيخ عاشور، ولقد قرر الحزب أن يدخل هذه الانتخابات ، وكلفت بأن أتولى المسئولية السياسية لانتخابات قسم الجمرك فى المنشية بالإسكندرية ، وبدأنا ممارسة نشاطنا السياسى بشكل عادى ليس فيه خروج على قانون أو احتجاج على أحد ، بل على العكس كنا دائما نعرض سياستنا ونطلب من الجماهير أن تبحث مع المرشحين الآخرين سياسات أحزابهم ، و يشهد بعض الزملاء هنا أنى كنت أناشد المواطنين دائما أن يختاروا من يقتنعون به حتى لو كان مرشح حزب مصر إذا أقنعهم بسياسة حكومته فعليهم أن يختاروه ، لأن القضية قضية برنامج وسياسة حزب وليست قضية أفراد إطلاقا ، والأخ محمد دياب موجود و يعلم أنه لم يكن بينى و بينه مايعكر صفو إنسان فى وقت من الأوقات ، وبالتالى كانت المعركة حزبية بين أحزاب تتنافس ، وهذا حقها الطبيعى ، إنها تطرح برنامجها السياسى على المواطنين لكى يختاروا ، وليس شرطا لمن يدخل انتخابات أن ينجح فى الانتخابات ، أنما العمل السياسى والحزبى هكذا ، كل واحد منا ــ وحضراتكم أعضاء فى أحزاب ، وكذلك الإخوة المستقلون ــ يسعى دائما لاكتساب المؤيدين له ، لو كان فى أسوان من سيؤيدنا لتوجهنا إليهم وناقشناهم ، وكذلك نفس الشىء بالنسبة للإخوة الذين من أسوان لأنه طالما أن الإنسان يمارس عملا سياسيا فإنه يمثل الشعب كله ، وله الحق أن يسعى للسلطة دائما شريطة أن يكون ذلك بالأسلوب الديمقراطى وهذه تكون عملية تغيير ديمقراطية ، حتى الدستور نفسه له الحق أن يغيره كما يشاء بشرط أن تتبع الإجراءات الدستورية والديمقراطية ، وليس فى هذا اعتراض من أحد ، لقد واجهتنا بعض المشاكل فى انتخابات الجمرك .

ولقد أصدر الأخ أحمد محمد مصطفى مرشح حزبنا فى الجمرك عددا من البيانات الانتخابية فقبض على الذين كانوا يوزعونها ، وتقدمت إلى السيد رئيس المجلس بطلب إحاطة للسيد وزير الداخلية حول هذه الإجراءات ونصح السيد رئيس المجلس وتفضل مشكورا بالاتصال تلفونيا بالسيد وزير الداخلية لكى يصفى الموقف بشكل ودى ، وقال لاداعى لأن نضيع وقت المجلس فى أشياء يمكننا حلها وديا فشكرناه على ذلك ، لأننا لانسعى لغير ذلك ، وإننى سوف أرد على الكلام الذى قاله السيد وزير الداخلية هنا لأنه قيل فى غيابى ولم أستطع أن أرد

عليه ، ولم أكن أرغب أن أرد عليه ، إلا أن الموضوع قد طرح جبرا وأصبح من الواجب على أن أوضح لحضراتكم حقيقة الموقف ، ولكى اختصر فسوف أرد على ماحدث فى الانتخابات من خلال ماقاله السيد وزير الداخلية .

السيد وزير الداخلية فى كلامه رد على الأخ عادل عيد عندما تحدث عن التلفيق وقال إن هذا اعتداء على حرية القضاء المصرى وحرمته ، وأنا أقول إن ماحدث من تحقيقات لم تشملنى لأننى رفضت الإدلاء بأى أقوال فيها لعدم اعترافى بالإجراءات التى أتخذت معى وهى كالآتى :

يوم ٥/١٦ سعينا منذ الصباح لإنهاء إجراءات الانتخابات فى اليوم التالى وهى اعتماد توكيلات المندوبين فى اللجان ، وتوكيلات المرشحين فى الدائرة بشكل عام ، ولقد واجهنا فى الحقيقة صعوبات وهنا بعض الأعضاء من حزب الوفد الجديد فى ذلك الوقت شاركوا معنا فى هذه المحاولة ، إلا إن الإخوة المسئولين فى الأمن وعلى رأسهم السيد مدير أمن الإسكندرية رفض أن يكون مندوب المرشح فى اللجنة إلا من اللجنة نفسها ، رغم أن القانون يقول بأنه من الدائرة ، ولقد تمت لنا الموافقة على هذا فى آخر اليوم ، كذلك قيل فيما يتعلق بوكلاء المرشحين لأنهم لابد أن يكونوا فى الأصل من الدائرة رغم أن القانون يقول بأنه يكون ناخبا فقط أى أنه من الممكن أن يكون من أى مكان لكل إنسان يكون أقل درجة منه فى المسئولية والقانون واضح فى هذا ، إلا أنه لم يتم أيضا الا تفاق على هذا واصر مدير الأمن على موقفه ، وبالتالى ضاع اليوم حتى الساعة التاسعة مساء ونحن خارجون من قسم الجمرك ، ولقد كنا نعلم بنية الأمن قبل الذين يساعدوننا ، وبالتالى كان قرارنا أنه حتى مسيرة التأييد التى ينظمها أى مرشح فى أى انتخابات ، والتى قمنا بها قبل ذلك كلنا فى انتخاباتنا عام ١٩٧٦ قررنا عدم القيام بها منذ الصباح حتى لانعطى الفرصة للآخرين للاحتكاك بنا ثم يقبض على الناس وتحرم فى اليوم التالى من أن تؤدى دورها .

فى الساعة العاشرة والثلث قابلنى السيد العميد محروس أبوغريب وقال إنهم قد أصدروا أوامرهم اليوم بمنع المسيرات ، ونرجوا عدم القيام بمسيرات اليوم ، فوافقناه على ذلك ورجوناه بأن يمنع باقى المرشحين من أن يقوموا بمسيرات ، فقال : « نسير كما كنا نسير كل يوم بأن نمر فى الدائرة بميكرفون يدوى بيستعمل من أول المعركة ، ولقد قال السيد مأمور القسم فى التحقيقات بأن الأحزاب الثلاثة

تستخدمه ، ونحن فى التحقيق أمام السيد رئيس النيابة مرت سيارة « داتسون » عليها ميكرفون يذيع دعاية للأخ محمد دياب ، وشىء عادى أن يحدث هذا ، والسيد العميد قال لنا إنه ليس لديه اعتراض طالما سنمشى مثل كل يوم ، و بعد عشر دقائق بالضبط ونحن فى شارع إسماعيل صبرى فوجئنا بقوات الأمن وقد عملت « كماشة » من الأمام والخلف وأخذت تضرب الناس وألقت القبض على نحو ثمانية أو تسعة أشخاص قالت إنهم كانوا مشتركين معى فى مظاهرة و بأننا كنا تسير ونحن نهتف هتافات عدائية ضد النظام ، و بالتالى قبضوا علينا . هؤلاء التسعة الأشخاص من بينهم شخص مجند كان سائرا فى الشارع كالمعتاد وتصادف وجوده فى هذه اللحظة فقبض عليه ، وكذلك شخص آخر حدث من الأحداث قبض عليه أيضا ، وأما الباقون فكان بينهم أثنان لاينتميان إلى الحزب بينما السنة الباقون كانوا اعضاء فى الحزب ، وهذا شىء طبيعى ، إذ إن أى نائب من حضراتكم عندما يسير حتى فى الوقت العادى فى دائرته يكون من حوله سبعة أو ثمانية أو عشرة أشخاص ، ممكن ، ومن الممكن أيضا أن أى نائب يكون واقفا ومعه اثنان أو ثلاثة أشخاص يتحدثون وهناك سبعة أو ثمانية أشخاص يمرون عليكم يكون لهم إشكال فيقفون معه فيكون حوله عشرة أو خمسة عشر شخصا . شىء طبيعى أن يكون حول نائب الشعب أشخاص لهم مشاكل وإلا ماهو عملنا ؟

قبض على الناس وغادرت مكان الحادث دون مقاومة لأحد ، واعترضت على الإجراء وقلت للإخوة المسئولين فى الأمن إننى سوف أتصل بالسيد مدير الأمن كى أناقشه فيما حدث فتقدم أحد ضباط المباحث وهو المقدم عادل طه محمد من ضباط مباحث مكافحة الضرائب وسار معى أنا والأخ المرشح أحمد مصطفى على أساس أننا نستقل تاكسيا وننتقل من بعد ذلك نرى السيد مدير الأمن كما نر يد ، وهذا الكلام مسجل فى التحقيقات التى وصلت إلى المجلس والتى طلبت أن تطبع وتوزع على حضراتكم كى تطلعوا عليها ، لكن للأسف الشديد لم تطبع هذه التحقيقات لأن الكلام الذى بها متناقض و يثبت أنه لم يكن هناك حالة تلبس إطلاقا ، والأخ عادل طه محمد يقول فى كلامه إنه بعد أن ألقت قوات الأمن القبض على هؤلاء السبعة أو الثمانية اصطحبت النائب والمرشح لكى يتوجه النائب لمنزله أو دائرته ، إننى أفهم أنه فى حالة التلبس لا أغادر مكانى إلا مقبوضا على لأنه لا يبقى لى امتياز فى هذه الحالة لأن امتيازى أو حصانتى عندما لا يكون هناك تلبس ، لكن عندما يكون هناك تلبس لا أغادر مكانى إلا مقبوضا على مع الذين

قبض عليهم ووضعوا فى عربة البوليس فورا ، لكن ما الذى سيمنعه إذا كان البوليس يقول إنه سيطر على الموقف و بالتالى ليس هناك مايمنع من أن أكون أنا أيضا موجودا .

ونحن فى الطريق ــ وهذا كلام المقدم عادل طه محمد لكى تكون الأمور واضحة ــ يقول فى التحقيق على لسانه بالحرف إنه وصلت له تعليمات ونحن نبحث عن تاكسى بأننى أركب أوأستعين بعربة مباحث كانت تمر لكى ننتقل من هذا المكان ونبتعد عنه نوعا ما ، وعندما وصلت العربة أمام قسم الجمرك جاءت إليه تعليمات أخرى ــ وهذا كلامه أيضا و بالحرف ــ أن يصطحبنى إلى القسم وبحجة التفاهم مع الناس الذين قبض عليهم ودخلنا معه لكننى فوجئت فى القسم بمحاولة إجبارية لانتزاع سلاحى منى . السيد وزير الداخلية قال إنه رخص لى سلاحى ، لابأس ، وهذا من حقى أن أستخدمه كترخيص لى لأننى أنا النائب الذى كنت سأقتل تحت رعاية البوليس والأمن المركزى الساعة الخامسة وعشر دقائق يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، قبل ا نْ أخطر السيد مدير أمن الاسكندرية بساعة ونصف والسيد محافظ الاسكندرية بأن مدرسة رأس التين التى سيتم فيها الفرز معبأة بأشخاص يحملون سيوفا ومطاوى وسناكى وطبنجات وشوما ، وناس أصلا خارجة على القانون ، وإننى أطلب الحماية فقال لى لأ ما أنت قلت كلاما كثيرا ضد السيد رئيس مجلس الوزراء أيام الانتخابات ، وعندما يحدث شىء اخطرنى ، وتحرر فى هذا اليوم مذكرة من السيد مأمور قسم كرموز ضد الأخ الذى حاول قتلى ولا اعرف أين ذهبت المذكرة ، فشىء طبيعى أننى أحمل سلاحى معى . جاءت بعد ذلك هنا قصة الفانلة التى ألبسها ، ولا أعرف لماذا تكتب هذه الفانلة فى التحقيق ، هل سأمشى دون حاجة أصلا أوإنه متوقعا أننى أسير دون فانلة ؟ أمال إيه ما هو أنا لازم أمشى لابس فانلة ، ولازم سلاحى يكون معى ، إنما هناك فارق بين إنك حامل سلاحك معك ، و بين إنك تستخدمه ، وتستخدمه ضد من ؟ لايمكن لواحد مثلى أن يستخدم سلاحا ضد المواطنين ، لكن صور الأمر للناس بأن واحد ماسك ميكروفون فى يد ، والسلاح فى اليد الأخرى وماشى يقول انتخبوا فلان ، و يضرب طلقة فى الهواء ، وإن السلاح محشو بسبع رصاصات ، هل يظن سأحمل سلاحا خاليا من الرصاص ؟ هذا شىء طبيعى ، وهذه فى الواقع مناقشات وكلام وارد فى التحقيقات لالزوم له إطلاقا .

في الساعة الثانية والنصف تم تحويلنا إلى النيابة ، والسيد المحامى العام قال لى سيادتك تجلس مع المتهمين ، وفى الساعة الثالثة والنصف بدأ السيد رئيس النيابة تحقيقه فأصر إصرارا عنيفا على أننى غير مطلوب ، وأنه علم بوجودى ، و بالتالى لابد أن أغادر القسم فأصررت على أننى أسجل الموقف ، وإننى حضرت إليه مقبوضا على وإن الإجراءات التى اتخذت معى إجراءات غير قانونية فقال لن أسجلها فتركته وقلت له السلام عليكم ، لكننى أثناء خروجى من باب المحكمة جاءنى الملازم سامى محجوب وقال لى بأن السيد رئيس النيابة يريدنى ، وعندما توجهت إليه قال لى سوف أسجل لك الكلمتين اللتين طلبت تسجيلهم وتفضل إحضر معنا التحقيق . لم يقل إنك مقبوض عليك ولا حاجة ، يعنى واحد بيقوللى لامقبوض عليك ولا حاجة ، و بيقوللى أنت غير مطلوب إطلاقا . فقعدنا فى التحقيق ، المقدم عادل طه محمد قال فى التحقيق بأن أنا بعد ا نُ مشى العميد محروس أبوغريب قبل القبض على الناس بعشر دقائق كنت أسير معهم ولم تصدر منهم أى هتافات عدائية ، أومعادية للنظام ، وهذا الكلام حرفى ومسجل فى التحقيق وموجود فى اللجنة التشريعية ، وأرجو مرة أخرى أن يوضع أمام نظر حضراتكم ، وإنه لم تكن هناك أية هتافات عدائية ، وإنه وقت أن جاءت قوات الأمن لم يقاوم أبوالعز الحريرى رجال الأمن وإننى أخذته لكى أحافظ على حياته و يعود لبيته ودائرته .

قيل فى التحقيقات عندما جاء السيد مأمور قسم الجمرك ، والإخوة ضباط المباحث الذين أحضروهم جزء منهم قال بأننا جئنا وسمعنا هتافات معادية ، لكن واحد بيسأله السيد رئيس النيابة وقال له هل سمعت هتافات فقال له أيوه فقال له من الذى كان يهتف فقال له مشفتش ، فقال له لماذا ؟ فقال له أصل أنا جيت من وراء المظاهرة أوالتى يقولون عليها مظاهرة و بالتالى لاأعرف من الذى كان يهتف فقال له أمال بتقول فلان الفلانى أبوالعز الحريرى ؟ فقال له أنا جيت من خلف المظاهرة ولم أرشيئا ، بعد ذلك أحضروا اثنين من المواطنين لكى يشهدا ، أحدهما بائع فاكهة قال أنا فعلا كنت واقف ووجدت مظاهرة كبيرة تمر ومعهم ميكرفون يدوى و يقولون : « شلتوا عاشور جبنا عزت » . طيب ده الشيخ عاشور لم يكن عضوا لدينا فى الحزب ، ولا مرشحنا اسمه عزت ، لكن هذه كانت نتيجة مرور أيضا للإخوة أعضاء حزب الوفد الجديد ومرشح حزب الوفد الجديد ، وأما الشاهد الثانى فقد قال : أنا معدى فوجدت بأن البوليس يقبض على ناس

فشيت ياعم ، وأنا ماليش دخل بهذه الأشياء ولا أعرف عنها شيئا . فقال له هل شاهدت أبوالعز الحريرى ؟ فقال له أنا لا أعرفه ، فقال له هل هو ده الجالس أمامك ؟ فقال له إننى أراه لأول مرة ، كذلك قالوا للشاهد الأول هل شاهدت أبوالعز الحريرى قال له لا أعرفه ، فقال له هل هو ذلك الجالس أمامك ؟ فقال له إننى أراه لأول مرة هنا ، كما قلت لحضراتكم السيد مأمور قسم الجمرك قال بأن الميكروفون تستخدمه الأحزاب الثلاثة .

لقد كان من المفروض بعد الاستماع لما قاله المقدم عادل طه محمد من أنه لم تكن هناك حالة تلبس ، أن يأمر السيد رئيس النيابة بالافراج عنى ، ولكن ذلك لم يحدث ، وبالتالى فإننى أتهم السيدين رئيس النيابة والمحامى العام فى الإسكندرية ــ ولا أتهم رجال النيابة جميعا ــ بأنهما منحازان ولا يمكن أن يكون حكمهما صادرا من ضميرهما ، إنما أملى عليهما من جهات أعلى .

إننى لم آت بمن يشهد معى ، ولنفترض أن جميع من قبض عليهم شهدوا لصالحى ، هناك ضابط المباحث الذى شهد وأكد ــ وهو الذى اصطحبنى قبل أن تأتى قوات الأمن للقبض على بعض المواطنين بناء على أن هناك مظاهرة ، إذ إن قوات الأمن لم تكن موجودة قبل إلقاء القبض على بعض المواطنين ــ بأنه لم تكن هناك هتافات معادية ولا حتى مقاومة من المواطنين ضد قوات البوليس ، ولكن كل ما هنالك أنه أراد أن يصطحبنى إلى منزلى أو إلى الدائرة ، ثم صدرت له التعليمات للذهاب بى إلى قسم الشرطة .

حدث كل ذلك دون أن تكون هناك حالة تلبس ثم فوجئت بصدور قرار غريب جدا من النيابة بالإفراج عن المقبوض عليهم ولا أدرى كيف يتم الإفراج عن مواطنين هددوا الأمن العام وارتكبوا جريمة كبرى ؟ حقيقة أن للنيابة الحق فى إصدار قرار بالافراج عن هؤلاء ورفع قضية ضدهم ، إن التهم الموجة إليهم تستحق الافراج عنهم بكفالة فضلا عن الإفراج عن عضو مجلس الشعب بالذات بكفالة قدرها ١٠٠ جنيه كما لو كانت عضوية مجلس الشعب لا تساوى غير مائة جنيه ، وهل نتوقع أن يفرط عضو مجلس الشعب فى عضويته ، و يترك دائرته ويهرب من البلاد ، ولا يمنعه من كل هذا إلا أنه دفع ١٠٠ جنيه كفالة ؟ لا شك أن تقديمى للمحاكمة أخف من هذا بكثير.

ولذلك فإنني رفضت دفع الكفالة لسببين ، حيث إنني اعتبرت أن الإجراءات التي اتخذت معي غير قانونية وغير دستورية ، و بالتالي فلست ملزما بالإدلاء بكلمة واحدة في التحقيق ولا بدفع كفالة ، وهذا هو السبب الأول .

أما السبب الثاني فإنني أعتبر أن دفع الكفالة يعتبر إهانة لعضويتي في مجلس الشعب ، ولمجلس الشعب أيضا ، وهذا مسجل حرفيا في التحقيق الموجود أيضا في اللجنة التشريعية .

ثم عرضنا على هيئة ثلاثية في المحكمة يوم ٢٠ مايو فأصدرت قرارها بالإفراج بلا ضمان ، فكان من الطبيعي أن نخرج من سجن الإسكندرية بعد صدور قرار الإفراج عنا .

لكن الذي حدث أنهم قالوا لنا : لا . وذلك بناء على استدعاء المدعي الاشتراكي لنا ، وأنا لا أدري على أي أساس تم هذا الاستدعاء . ثم بعد ذلك أفاجأ بالمذكرة التي أرسلها السيد المدعي الاشتراكي وتليت في الجلسة وسجلت بالمضبطة ، يصدر فيها قراره بالقبض والتحفظ لمدة ٦٠ يوما حدث ذلك يوم ٢١ مايو، وإنني أتساءل كيف يقبض على من يوم ٢٠ إلى يوم ٢١ وعلى أي أساس تم القبض على الرغم من وجود قرار هيئة ثلاثية من المحكمة بإخلاء سبيلي بلا ضمان ، هل كان السيد وزير الداخلية قد رتب هذا الأمر مع المدعي الاشتراكي ، و يعلم بأن قرار التحفظ سيصدر في اليوم التالي للقبض على ، أم أن ذلك كان تنبؤا بالغيب ، أو أنه نوع من تعمد الإهانة لمواطن عادي بصرف النظر عن عضوية مجلس الشعب ؟ إنني أعتقد أن هذه الإهانة تنصرف إلى المجلس الموقر أيضاء .

لهذا فإنني أتساءل : على أي أساس أحتجز في مبنى مباحث أمن الدولة بالقاهرة لمدة ٢٤ ساعة ؟ ولحساب من ؟ ومن أعطى هذا الحق للسيد وزير الداخلية ؟ لا الدستور ولا القانون يقران ذلك .

لقد رفضنا الإدلاء بأي كلام عند المدعي الاشتراكي استنادا للأسباب الدستورية والقانونية التي أبديناها أمام النيابة في الاسكندرية . وصدر القرار الغريب بالتحفظ لمدة ٦٠ يوما ، ثم صدر قرار أغرب برفع التحفظ فلا أعرف لماذا رفع التحفظ ؟ إذا كان هناك سبب أصلا للحفظ ؟ وإذا كان هناك سبب فكان يجب عليه ألا يرفعه قبل تقديمي للمحكمة للبت في الأمر أو انقضاء ٦٠ يوما .

لقد ذكر السيد وزير الداخلية فى كلامه أنه سبق أن حدث بينى وبينه حديث ودى وقال فى هذا الحديث (إن دائرة الجمرك لها طابع دينى وشعبى بمقت الشوعية لايمكن أن يسير خلف هؤلاء الذين يتخذون من لينين . إلاها ومن الشيوعية دينا ، ومن موسكو كعبة ) وأعتقد أن لدى من الشجاعة مايكفى للتصدى للسيد وزير الداخلية أوغيره كائنا من كان إذا شك فى عقيدتى الدينية أوفى وطنيتى ، وأسلوب الحساب كثير، والأقرب لى أن أتخذ الوسائل القانونية المتاحة لعضومجلس الشعب وألا أترك هذا الأمر يمر هكذا ، لأن عدم التصدى لمثل هذا الكلام يؤكد أننى رجل أقبل التشكيك فى دينى وفى وطنيتى وهذا مالا أقبله من أحد وإذا كان السيد وزير الداخلية يقول هذا الكلام وهو متأكد منه إذن لوجب عليه اتخاذ الاجراءات القانونية لحسم هذا الموقف ، حتى لا يكون من بين ممثلى الشعب فى هذا المجلس الموقر من يدين بالولاء لدولة أخرى ، وإلا لوعلم هذا وسكت عليه لاعتبر مقصرا فى أداء واجبه ولكان ذلك حنثا باليمين الذى أقسمه عندما تولى مهام منصبه .

على كل حال سامح الله وزير الداخلية ، وإننى لا أرد على هذا ولكن يكفينى أن أقول إنه مادام المجلس الموقر سمع مثل هذا الكلام وسكت عليه فقد شارك بطريقة أوبأخرى فى الموافقة على إهانة زميل من المجلس بصرف النظر عن اسمه ، وبالتالى فالإهانة ليست موجهة لى ولكن لمن قبلوها وأنا أعلم أنه لوتدارك الموقف وقتها أحد السادة الأعضاء لكن هناك موقف آخر .

السيد الوزير ذكر فى كلامه أيضا أننا نتخذ قرارات فى اجتماعات مغلقة ، ولا أعرف هل سيادته يتجسس عن طريق أجهزة الأمن على الأحزاب ؟ وإذا كان هذا يحدث ، فهل هذا يتفق مع القانون أويخالفه ؟ إننى أعتقد أنه مخالف للقانون ولا يصح أن يحدث .

السيد وزير الداخلية ذكر أن هناك تنسيقا بين حزب التجمع التقدمى الوطنى وبين التنظيمات الأرضية وإننى شخصيا لى دور فيها ، وأنا أرد على السيد الوزير:

إذا كان ذلك حقيقة فلماذا لم يتخذ السيد الوزير الإجراءات القانونية لحسم هذا الموقف ؟ ومن الذى منعه ؟ وكيف سمح بوجود تنظيمات أرضية يكون فيها تنسيق بين تنظيم علنى ، وأن يتولى هذا التنسيق أحد نواب الشعب وتقبل ذلك ؟ إننى أعتقد أن ماقاله ليس صحيحا . وإلا لماذا لم تتخذ الإجراءات القانونية ضدى ، أم أن هذا نوع من أنواع الاستهانة بالآخرين ؟ الأمر فى كلا الحالتين غير مقبول .

السيد وزير الداخلية ذكر أيضا أنه لم يصرح لى بتوزيع البيانات محل الخلاف ، وتقدمت بطلب إحاطة للسيد رئيس المجلس فى هذا الشأن . وأود أن أقول للسيد وزير الداخلية إنه سبق أن تحدثت مع سيادته فى هذا الأمر ثلاث مرات ، إحداها فى مكتب سيادته بالوزارة ، والمرتان الأخريان داخل قاعة المجلس إحداهما كان يجلس بجوار السيد الوكيل البرلمانى كمال الشاذلى ، والثانية كان يجلس فى المكان الذى يجلس فيه الآن السيد الوزير محمد حامد محمود .. وبناء على ذلك نشرت هذه البيانات فى الصفحة الأولى من جريدة الاهالى ، ومن حق السيد الوزير أن يقول لا ، وأنا أيضا من حقى أن أقول له إنه من المفروض أصلا أن تتابع وزارة الداخلية جريدة « الأهالى » التى كانت تستهلك ٥٠٪ من كمية الأوراق التى تستهلكها الصحف القومية أسبوعيا ، والتى صودرت مرتين ، مما يدل على أن وزارة الداخلية تعلم كل حرف ينشر بجريدة « الأهالى » . وهذا الكلام مثبت هنا . واعتقد أن السيد الوزير لوكان يعلم وقتها أن هناك نية مبيتة فى ذلك الوقت لاتخاذ إجراء معين لكان قد كذب هذا الخبر الذى يقول : « تقدم أبوالعز الحريرى نائب كرموز بطلب إحاطة عاجل إلى وزير الداخلية حول التدخل فى المعركة الانتخابية واقترح رئيس مجلس الشعب مناقشة الموضوع وديا مع وزير الداخلية بعد لقاء بين الوزير وأبوالعز الحريرى واكتشاف أن الدعاية هى صورة من برنامج الحزب الانتخابى الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ .. أكد الوزير أنه أصدر تعليماته بعدم التعرض لمن يوزعون منشورات الدعاية الانتخابية ، وبسحب بلاغات المباحث المقدمة للنيابة ، ورغم ذلك لم تتوقف حملات فض المسيرات » وكان هذا هو اعتراضنا .

كنت أرجو من السيد وزير الداخلية تكذيب هذا الكلام حينذاك ، والحقيقة الوحيدة التى وردت فى تقرير المدعى الاشتراكى أننى قابلت ضابط مباحث قسم الجمرك ، وكان يركب عربة ، وأوقفته وقلت له لقد تم الاتفاق مع السيد وزير

الداخلية على البيانين اللذين اعترض عليهما ، وسيوزعان ، وعلى هذا الأساس أعطيت له صورتين منهما لكي يبلغ السيد مدير أمن الاسكندرية بالموضوع ، ووزعت البيانات بعد ذلك ولم يقبض على أحد وهويقوم بتوزيعها . الآن يقال إن توزيع هذه البيانات خطأ .

ذكر السيد وزير الداخلية أنه سمح لنا بإقامة سرادقات للدعاية الانتخابية ، لكنه لم يسمح لنا إلا باقامة سرادقين فقط ، في حين أن السيد مرشح حزب مصر أقام خمسة سرادقات تقريبا ، ولم نعترض على ذلك وقلنا إن هذا من حقه حتى ولو حدث تجاوز بالنسبة لنا ، لأننا كنا نتمنى أن يتمكن الجميع من ممارسة حقوقهم .

قيل أيضا إنه كانت هناك شعارات نرددها فى المسيرة ، المسيرة لم يكن فيها شعارات تمس النظام ، إنما على سبيل المثال كنا نقول ( يايسار سير سير إحنا جنودك للتغيير) أو( زود الأجور خلى الفقراء تشوف النور) ولا أدرى ما الغريب فى هذا ، فبالأمس قال الدكتور فؤاد محيى الدين إن الحكومة زادت الأجور إذن فزيادة الأجور مطلب عادى وقد تمت الاستجابة له ، ما الضرر فى أن نرفع شعارا بهذا ؟

جاء فى المذكرة التى قدمها السيد وزير الداخلية للسيد المدعى الاشتراكى والتى تعتبر بمثابة بلاغ ( أننى تركت دائرتى وأمضيت نحو شهر ونصف شهر أقوم بدعاية لمرشح حزب التجمع الوطنى فى دائرة الجمرك ) . إذن فهذا اعتراض . ما الغريب فى أن أقوم بعمل دعاية لحزبنا ؟ وأدعو الناس لانتخاب مرشح الحزب ؟ هل المطلوب أن أقوم بالدعاية لمرشح حزب مصر ؟

إن هناك شعارات أخرى ملفقة بدليل أن السيد رئيس النيابة ــ وهذا مثبت فى التحقيق ــ عندما سأل أحد الإخوة ضباط المباحث ــ وكان الأخ عادل عيد حاضرا معنا التحقيق ــ عن الشعارات التى كنا نرددها وسمعها ، فظل يفكر طويلا ما يقرب من نصف الساعة ثم أجاب : « الشعارات التى سمعها مكتوبة فى التحقيق أو فى البلاغ المقدم لسيادتكم » كيف يمكن ذلك ؟ شعار سمعته ثم لا تستطيع أن تستبينه مرة أخرى !

السيد مأمور قسم الجمرك أيضا يقول بأنه سمع شعارات من بعيد فكلف أحد الضباط الذين معه بتسجيلها كما لو كان سيادته يقف بقوات الأمن بعيد السماع الشعارات ثم بعد ذلك يأتى لفض المظاهرات . كما يقال عليها . هذا أمر غريب

جدا . ورد فى كلام السيد وزير الداخلية ـــ وإننى أعتبر ماذكره تهديدا مستترا لبعض الناس التى تذهب للمساجد والنوادى ـــ بأنه لن يسكت على ذلك ، وأعتقد أن من حق أى فرد أن يذهب إلى المسجد أو إلى النادى لنشر آرائه و يتحدث طالما أن ذلك يتم فى حدود القانون ، لا أن تعتبر فرصة لتهديد الناس حتى يحجموا عن إبداء آرائهم .

أيضا يقول السيد وزير الداخلية إن ما حدث فى دائرة الجمرك خير إدانه للدعاوى العميلة والمشبوهة ، وعندما يقال مثل هذا الكلام أثناء نظر مذكرة مرفوعة ضدى ، معناه اتهام موجه لى ، وأنا أقول له : لوكانت لديك أدلة كان من المفروض أن تقدمها للقضاء . أنا لن أسمح لنفسى فى يوم من الأيام أن أتحدث بهذا الاسلوب ، لأننى لا أحب أن أوجه اتهامات لأحد ، أما إذا كانت القضية توجيه اتهامات كاذبة غير صحيحة فمن السهل توجيه اتهامات للغير ، ولكن من الصعب أن نلتزم ونثرى الديمقراطية ونشجع الناس على إبداء آرائهم ، حتى لوحدث تجاوز صغير ـــ أو كبير فإنه يمكن علاجه فليس فى ذلك غضاضة ، هذه طبيعة البشر لا يمكن الوصول إلى ما نريده مرة واحدة ، لابد من الخطأ والصواب ، وقد يكون الخطأ فى أول الأمر بنسبة عالية ، ولكن يمكن حسمه بالحوار .

السيد الوزير لمس « مربط الفرس » حينما اشار إلى أننى اشتركت فى أحداث يناير سنة ١٩٧٧ وقمت بقيادة إحدى المظاهرت ، وأنا أقول لسيادته : إننا لم نشترك فى هذه الأحداث وذلك ليس ضعفا ـــ لقد كنت أرجو من الحكومة أن تستكمل تحقيقاتها ، وأن تقدم نتيجة هذه التحقيقات التى تمت معى فى عام ١٩٧٧ إلى القضاء ليحسم هذا الموقف ـــ هل كنت مشتركا فعلا فى هذه المظاهرات أم لا ؟ لأن الخطير فى الأمر أن السيد رئيس الجمهورية ذكر فى حديث له فى جريدة عكاظ أن أحد أعضاء مجلس الشعب فى الاسكندرية كان يقود هذه المظاهرات .

إذن فيه معلومات وصلت بصورة أو بأخرى للسيد رئيس الجمهورية كنت أرجو قبل أن تصل ، أن تكون أكيدة ـــ والسيد وزير الداخلية عضو فى المكتب السياسى لحزب مصر ـــ لأن حدوث مثل هذا قد يثير الشكوك لدى الآخرين من خارج حزب مصر .

هل كان من ليس مرضيا عنه تثار ضده شكوك ؟ أنا لا أقول هذا الكلام دفاعا عن نفسى ، إنما أعتقد أن الكثيرين داخل حزب مصر يودون أن تكون

هناك أسس سليمة للمارسة الديمقراطية نستطيع أن نسير عليها ، لأن الأفراد زائلون ومصر باقية ، ولا يدرى أحد منا هل سيعيش إلى الغد أم لا ، فهذا أمر لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى .

هناك تركيز شديد جدا على كلمة « المنشورات » فى البلاغ المقدم إلى المدعى العام ، وأرى أن تكرار كلمة « المنشورات » لها مغزى سياسى ، والمقصود هو إيهام الناس أن هناك عملا سريا يمارسه حزب التجمع التقدمى الوطنى ، وهذا غير صحيح فجميع بياناتنا معلنة وموجودة ، تسمى إذن منشورات ؟ حتى جريدة الأهالى تصور دائما على أنها منشور ، وأعتقد أن ذلك لأجل لصق فكرة السرية بها .

عندما صودر العدد الاخير من « جريدة الأهالى » قال الدكتور عصمت سيف الدولة محامى الحزب فى دفاعه أمام المحكمة إن الفقرة (٧) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب التى تقضى « علانية مبادىء وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلاته وقيادته » . معنى ذلك أن عدم السماح بصدور « جريدة الأهالى » بما فيها من قرارات أو بيانات يحولها إلى عمل سرى قهرا دون إرادة الحزب الذى يقوم باصدارها ، لماذا يقوم الحزب بتوزيع منشورات سرية ، إننى لا أقبل إطلاقا ياسيادة الوزير أن يوزع بيان ثم تمر سيادتك فيوقف توزيع هذا البيان لأنه إما أن يكون بيانا قانونيا دستوريا وإما لا داعى لإصداره .

وعلى هذا الأساس تحدثت مع سيادة الوزير ، ولقد ذكر أنه لم يرض أن يقبض على وقت أن كانت معى هذه البيانات ، وإننى أتساءل لماذا ؟ لقد كنت أتمنى أن يتم ذلك منذ البداية بدلا من تركنا لنهاية المعركة ويتم القبض على أفراد آخرين ، وإذا كانت هذه البيانات غير قانونية فإننى كنت أتمنى من سيادة الوزير أن يفعل ذلك منذ البداية ، حتى يكون لمثل هذه الإجراءات معنى على الأقل ، . .

( أصوات تطالب السيد العضو بالدخول فى صلب الموضوع ) .

أنا ماشى . . . ماشى ، ومن حقى أن أعبر عن رأيى ، فهناك تقرير اللجنة وسأرد على ماجاء به ، وإذا كانت صدور حضراتكم قد ضاقت من سماع إنسان سيفصل . . فهذا موضوع آخر ، وإننى أرجو من حضراتكم أن تتسع صدوركم لى لأن هذا موقف تاريخى ، ويمكنكم أن تردوا على بعد ذلك بكلام يجعل القرار فى النهاية مبنيا على أسس و يستريح له الضمير ولذلك فإننى أرجو الا أمنع وألا أقاطع ، وأطلب من السيد رئيس الجلسة أن يمكننى من ذلك .

رئيس الجلسة :

أعتقد أنك متمكن جدا من الحديث ياأخ أبو العز .

العضو أبو العز الحريرى :

ولعلم حضراتكم فلقد حدث فى يوم ١٦ مايو عند الساعة العاشرة إلا الربع مساء أن اعتدى على أعضاء مجلس الشعب فى شارع فرنسا أثناء مسيرة تأييد عادية جدا لحزب الوفد الجديد ، فقد اعتدى على الزميل طلعت رسلان وأصيب ، كما أخذ السيد العضو أحمد ناصر « علقة كويسة » .
( ضحك ) .

وأظن أن ذلك يسعده جدا ، ولم يذكر عن ذلك أى شىء لافى تحقيق أو بلاغ ، وإننى أتساءل هل علم السيد رئيس مجلس الوزراء بهذه الواقعة أم لا ؟ .
( ضجة ) .

على كل حال — أيها الإخوة — إن قصة الأمن معى ليست قصيرة ، فلقد بدأت منذ سنة ١٩٦٨ أى قبل ثورة التصحيح — عندما إعترضت على قرارات الالتزام بقرار اللجنة المركزية فى انتخابات يناير سنة ١٩٦٩ ، والسيد المهندس عيسى شاهين موجود ، و يعلم وقت أن كان أمينا للاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ماذا حدث نتيجة إعتراضى على هذا الاجراء غير الديمقراطى فى سنة ١٩٦٩ ، لقد تم التحقيق معى بتهمة التحرك ضد قرار الفرض والإلزام الذى اتخذته اللجنة المركزية فى ذلك الوقت ، إن ذلك القرار أصبحنا جميعا ندينه الآن ، ولقد أصدر سيادته شخصيا قرارا بمنعى من

ممارسة النشاط السياسى بالأسكندرية إلى عام ١٩٧١ أو الى سنة ١٩٧٢ بعد ثورة التصحيح ، فى سنة ١٩٧٥ تم القبض على ــ كما ورد فى المحضر الذى أضيف الى التقرير الذى أعدته اللجنة ــ بحجة الاشتراك فى تنظيم شيوعى .

وإننى أرجو من السيد رئيس مجلس الوزراء بصفة شخصية أن يتحرى عن هذا ، لقد تم القبض على وظللت لمدة ٤٨ ساعة مابين سجن طره وسجن أبوزعبل ثم بعد ذلك جاءنى وكيل النيابة وقال لى إن الاتهام الموجة إلى هو أننى عضو فى تنظيم شيوعى وقال لى أعطنا بياناتك أو المعلومات التى عندك وذكر لى بأنه سيقابلنى خلال شهر ، ومضى الشهر ياسيادة رئيس مجلس الوزراء وأفرج القضاء عنا ، وللآن لم أواجه بدليل واحد إطلاقا ؛ ولاأدرى لماذا قبض على ؟ ! ولماذا أفرج عنى ؟ إن قصة الأمن معى طويلة وعندما جئت إلى هذا المجلس لم أتحدث عن تجاوزات الانتخابات .

وإننى أعلم أنه قد تمت الانتخابات بشكل عادى فى بعض الدوائر أوفى الكثير منها ، ولكن حدثت تجاوزات غير عادية فى دائرة كرموز خاصة بعد مانجح السيد رئيس مجلس الوزراء فى أول تصويت ، فلقد حدثت فى الأسبوع الأخير تجاوزات غريبة جدا ، ولعل السيد المهندس عيسى شاهين يتذكر تلك الاجتماعات التى عقدها مع العاملين فى الشركة الأهلية للغزل والنسيج ولكننا لم نتحدث فى هذا الموضوع لأننا كنا نستجيب أصلا للدعوة المطروحة فى ذلك الوقت بأن ينسى الناس كل شىء وأن نتعاون جميعا ، وهذا ما جعلنا لانتحدث عن تلك التجاوزات التى حدثت ، وإن معنى هذا ، ومما يؤكد أن النية كانت مسبقة أن المدعى العام الاشتراكى قد صدر عنه تصريح بتاريخ ٥/١٦ بأنه سيطلب رفع الحصانة عنى وعن السيد العضو علوى حافظ ، ولا أدرى لماذا بعد هذا الموضوع عن الأخ علوى حافظ ! وهل معنى ذلك أنه أصبح بريئا بعد أن كان مدانا ! المهم .

إن المدعى العام الاشتراكى يقول إنه تحفظ على بموجب المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ولكنى أقول إن هذا الإجراء خاطىء فى الأصل لأن المدعى العام الاشتراكى من الناحية الشكلية جهاز خاضع لمجلس الشعب ومجلس الشعب بالنسبة له سلطة أعلى ، وبالتالى ليس من حق المستوى الأدنى أن يحقق

مع المستوى الأعلى ، وإلا فإننى أشك فى أن يتم تحقيق من المدعى العام الاشتراكى مع أحد الأعضاء البارزين فى حزب مصر ، لأن المدعى الاشتراكى موظف عمومى يخضع لحكومة تملك الأغلبية فى المجلس ، و بالتالى فإنها تملك التأثير عليه ، ومن هنا تكون قراراته فى الأصل غير نزيهة ، إن المدعى العام الاشتراكى ليس له الحق فى أن يتدخل فى قضية عرضت على القضاء وصدر فيها حكمان أحدهما من النيابة والآخر من هيئة ثلاثية وانتهى الأمر ومازالت القضية أمام القضاء .

إن الأسس التى استند إليها المدعى العام الاشتراكى فى القبض على تستند إلى قانون الحراسات ، وأود أن أوضح لحضراتكم أن هذا القانون لا ينطبق على إطلاقا ، فأنا رجل فصل من عمله ، يعنى الحالة على الحميد المجيد والحمد لله ، وملابسى التى حضرت بها المجلس أول مرة هى التى أرتديها الآن وسوف أخرج بها أيضا ــ إن قصة الفانلة شهيرة ــ فما الذى أملكه أصلا لكى يقبض على بحجة تطبيق قانون الحراسة ؟ وما هو الجديد الذى طرأ على ؟

إن المادة الثامنة من قانون الحراسات من المفروض أن تجيز للمدعى العام الاشتراكى أن يتحفظ على أى إنسان إلى أن يتمكن من حصر ثروته أصلا ، كما أن هذه المادة كانت تجيز للمدعى الاشتراكى أن يتحفظ عليه فى هذه الفترة ويمنعه من السفر حتى لا يهرب ، وإننا لانعترض على ذلك ، ولكننى أتساءل ما الثروة التى أمتلكها حتى يقبض على ؟ لقد تم القبض على فيما يقال عنها إنها قضية أو تحقيق ؛ انتهى مستوى معين من القضاء وهو النيابة إلى حكم فيها كما انتهت الهيئة الثلاثية إلى حكم آخر؛ ومن الغرابة أنه مع السرعة أحيانا يغيب الذكاء فقط ولا يعنى ذلك أننى أقول إنه لا يوجد ذكاء ؛ لقد كان معى تسعة أفراد آخرون وأنا عضو مجلس الشعب ، نائب الشعب يتم التحفظ على لمدة ٦٠ يوما ؛ أما المواطن العادى المفروض أنه شريكى أصلا فى جريمة ــ لوافترضنا أن هناك جريمة ارتكبتها ــ يفرج عنه ؛ وإننى أتساءل كيف يتم الإفراج عن مواطنين عاديين و يتم التحفظ على عضو مجلس الشعب لمدة ٦٠ يوما ؛ المفروض فيه أنه لن يتهرب ؟ ولماذا أفرج عنى ؟

إن هناك ملابسات كثيرة جدا فى الموقف ، وأرجو ألا يؤخذ كلامى على أنى أناقش قضية شخصية ، فلو اعتبرت أن ماحدث فى هذا الوقت شىء شخصى كنت تقدمت باستجواب وتحدثت فى أول جلسة بمجرد حضورى من السجن ، ولقد سألنى البعض عن الأسباب التى جعلتنى لاأتحدث فى هذا الموضوع ؟ فقلت إن الموضوع لم يعد يمسنى شخصيا ، صحيح أنه قد وقع على ضرر مادى وبدنى وماشابه ذلك عندما احتجزت بالقوة . ولكنى أرى أن هذا الإجراء من حيث المبدأ يمس المجلس كله ، وبالتالى لم أتقدم باستجواب أوغيره لأن المجلس إذا تهاون فى ذلك فإنه يتهاون فى حق نفسه ، ... وإن كان فى النهاية موقف المجلس بهذا الشكل فإننى أعلن اعتراضى على موقف المجلس من المدعى الاشتراكى وانتهى من الموضوع ولاشأن لى به ، ولكن للأسف الشديد بدلا من بحث الطلبات التى قدمت للتحقيق مع المدعى الاشتراكى والسيد وزير الداخلية أفاجأ كمخرج من هذا الموقف الدستورى والقانونى الخاطىء بأن يقدم على وجه السرعة ، مايسمى بتقرير ــ وهو فى الواقع ليس بتقرير ولا شىء ــ إلى المجلس ، وقبل أن يستمع السادة الأعضاء إلى هذا التقرير أويروا مايحتويه أويناقشوه ، يقدم طلب بإسقاط العضوية عنى ويتحول البرىء إلى متهم ، وفى الواقع لم أر قبل ذلك لمثل هذا الموضوع أى سابقة دستورية أوقانونية فى العالم .

● يقول السيد المدعى العام الاشتراكى إنه لايوجد تعارض بين الإجراءات التى اتخذها وبين إجراءات النيابة طالما كانت هناك أدلة ، وإننى أريد أن يؤكد أحد من السادة الأعضاء الحاضرين أن الأدلة التى وردت فى التحقيقات التى لم أقل رأيى فيها أدلة ثابتة ، إن الدليل لايكون دليلا إلا إذا أثبت ، ولايثبت الدليل إلا بحكم قضائى ، ولوكان المدعى الاشتراكى قد أخذ هذا الموضوع فى الأصل على أنه موضوع سياسى كنا تحدثنا فيه على أساس سياسى ؛ ولكن هذا الموضوع قد طرح على القضاء ، وسيتخذ القضاء إجراءاته فيه ، وأنا لم أهرب ، إذن فالأدلة التى يقال عنها إنها قائمة هى فى الواقع ليست قائمة حتى الآن ولا يعتد بها قانونا .

لقد ورد بالتقرير شىء لطيف جدا ، فقد أراد أن « يسيس » الموضوع فقد جاء به أن المظاهرة كان يشترك فيها عدد من الماركسيين المتطرفين ، وتؤكد محاضر

المعلومات عنهم أنه قد صدرت ضد عشرة أفراد ــ أنا من بينهم ــ أحكام جنائية من محكمة أمن الدولة ، ولكنى أتحدى ، أن يثبت عليهم أحد ذلك . أوأن أحدهم صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة فى قضية شيوعية ، ولكن ما هى القضية ؟ إن الموضوع لكى يأخذ شكلا إعلانيا فلا بد أن يقال عن هؤلاء الناس إنهم شيوعيون ، وحتى هذه التهمة التى يفترض من قبل الآخرين أنها تهمة ، دستوريا ليست تهمة ، ولو قدر أن هناك شخصا شيوعيا فما شأنك به « وأنت ما لك وماله » ؟ لقد نص دستورنا على حرية الفكر والعقيدة ، إن دستورنا يقرر ذلك ، كما تقرره كل دساتير العالم ، فليس لك الحق فى الزج بمثل هذه الألفاظ أوالمسميات فى هذا الموضوع ، وفيما يبدو لى أن هناك محاولة مستترة لتطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على بحجة أن هناك ماركسيين وأنا رجل ماركسى ... الخ .

ومعنى ذلك أن يكون هناك مدخل خفى آخر أصلا لإخراجى من المجلس وتطبيق أحكام هذا القانون على ، لأنه لا يوجد ضدى دليل ثابت يؤكد ذلك ، ولو كنت كذلك لأعلنته وليس فى ذلك أى شىء ، ولكنى لست ماركسيا ، فيكون الداعى أوالمغزى إذن من تكرار « هؤلاء ماركسيون ماركسيون مثيرو الشغب ... مثيرو الشغب هو كما لو كان حقيقة أن الماركسيين مثيرو الشغب » ، وهذه قضية لا نستطيع أن نحسمها وإنما القضاء أصلا هو الذى سيحسمها ، وعلى كل حال سواء كان هؤلاء أوغيرهم فإن الشذوذ أحيانا لدى بعض الناس لا يقتصر على أشخاص معينين أواتجاهات معينة ، ولقد رأينا فى الفترة الأخيرة حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الدينية قيل عنها إنها اتجاهات متطرفة ... الخ ، يعنى عملية المقصود منها جمع ناس معينين لوضعهم فى مكان معين لكى يكون هناك نوع من الضغط الشعبى عليهم ، لقد جاء فى التحقيق أن البيانات التى تم توزيعها بها تعريض بالحكومة ، وإننى أرجو أن نرجع إلى المقالات التى كتبها كل من السادة أنيس منصور، وموسى صبرى ، وعلى حمدى الجمال ، خاصة فى الفترة الأخيرة عن حزب مصر من أنه جثة هامدة ، إن الكلام الذى يطرحه الآن على حمدى الجمال من ضرورة وجود حزب ثان كلام كثير، وإننى أرى أنه من حقى ومن حق غيرى الاعتراض على حزب معين من الأحزاب بصرف النظر عن الأشخاص المكونين له ، وقد تربطنا بالكثير أوبالقليل منهم علاقات ودية وتقدير

وما إلى ذلك ، ولكن الموقف السياسى موضوع آخر لا يمكن محاسبة أى شخص عليه طالما أنه لا يتعرض للنظام العام ، وإننى لا أعنى بالتعرض هنا ألا تكون هناك رغبة فى التغيير لا ، ولكن التغيير بالعنف أمر نرفضه ، وحتى لو كانت لدينا الرغبة فى تغيير النظام العام ـ بمعنى الدستور والقوانين وغيرها ـ متخذين فى ذلك الإجراءات الدستورية ، والديمقراطية ، أعتقد أن ذلك من حقنا الكامل ولا يستطيع إنسان أن يجادل فيه ، كما أننى لا أستطيع أن أجادل أحدا من حضراتكم فأنتم اليوم فى المجلس تغيرون أسسا كثيرة وليس فى ذلك أى شىء ، فعملية التطوير والزيادة أو التقليل هى تغيير، اليوم أسقطت عضوية الأخ عبد الفتاح حسن و يقال إن هناك أمورا جديدة قد طرأت على عضويته و بالتالى تسقط عنه عضوية المجلس ، فكل ذلك نوع من التغيير، ولكن هل قال أحد لا على ذلك ؟ إنك تتخذ إجراءات تعتبرها ديمقراطية وشعبية وأنت حر فى ذلك ، ولا أستطيع أن أقول إن هذا حقك أصلا وانت حر فى ذلك طالما كانت هناك الوسائل الدستورية ، ولكن كونى أعترض وأعتبر أن الاستفتاء غير دستورى وأن القانون الذى ترتب عليه غير دستورى فهذا أمر لن يغير شيئا فى الموقف ، لقد قيل : إن هناك تحقيقا سياسيا ، ولقد ذكر الدكتور صوفى أبوطالب فى حديثه أن شعار « يايسار سير سير احنا جنودك للتغيير» . وأرجو أنا أعلم أن هنا بعض الإخوة الأعضاء يريدون أن يدركوا الحقيقة تماما ، وأرجو ممن يدرك الحقيقة أن يوصلها بأمانة ، يقول سيادته إن كلمة تغيير تعنى استخدام القوة والعنف ، ياسلام ! ؟ يعنى عندما نقول مثلا إننا نريد أن نغير الوضع الاقتصادى . .

لقد قال السيد الرئيس إننى عندما أمر أرى أن هناك بعض الأفراد يقيمون عمارات وهناك ناس لا أعرف أين يجلسون ؟ يأكلون و يشربون وفى غاية السعادة وإننا نريد أن نعدل من وضع الاقتصاد المصرى من أجل القضاء على الفوارق التى يقال عنها إنها أصبحت رهيبة اليوم ، يعنى توجد فجوات بين الدخول ، فهل كلمة التغيير ـ تغيير هذا الوضع ـ لابد أن تكون بالقوة ؟ وهل أنت اطلعت على أفكارى ؟ وهنا تأتى أيضا الكلمة التى قيلت فى البيان الذى كنت قد وزعته عندما قيل إننى قلت إن الأغلبية تحاول أوتريد أن تحول مجلس الشعب إلى محكمة تفتيش ، فهذا الكلام يكون معناه ذلك ، وعندما تقول لى إن معنى كلمة التغيير هى أن يتم التغيير بالعنف وأنا لم أرتكب آى عنف فيكون معنى ذلك أنك تحاول

أن تفتش عن أفكارى ، فإذا كنت رجلا عنيفا فلماذا نزلت المعركة الانتخابية وأردت أن يأتى إلى هذا المجلس مرشح حزبى ؟ لأننى فى الأصل أريد زيادة عدد أعضاء الحزب الذى أنتمى إليه ، وعن طريق التعاون مع الآخرين يمكن إحداث التغيير، وقد أتعاون فى ذلك مع أعضاء حزب مصر، وبالتالى إذا زاد حجم المعارضة فمن الممكن أن يكون هناك تعاون .

( صوت يقول : فشر)

الأخ يقول « فشر» وهذا موضوع آخر، أعود فأقول إن هذا الادعاء يجهض الديمقراطية ويسىء إليها ، وإننى لا اعتقد أن الكثيرين هنا يوافقون على التفسير غير المعلن ، فكل إنسان يحاسب على ما يثبت ضده من أفعال ولكن لا يمكن محاسبته على نواياه التى تكمن داخله ، فلوفرض أنك نويت إرتكاب خطأ ولكنك تراجعت عنه لغفر الله لك ، هذا هو حكم الشريعة والرسول عليه الصلاة والسلام . يقول « أدرءوا الحدود بالشبهات » فبالنسبة لحدود الله إذا وجدت شبهة فعليك أن تدرأ هذا الحد بالشبهة ، أما كون أن نأتى هنا فى المجلس حيث يقول الدكتور صوفى أبوطالب فى اللجنة التشريعية وأعتقد أنه كان يعبر عن وجهة نظر موجودة داخل حزب مصر العربى الاشتراكى وهذا كلام معناه أننا نسعى إلى التغيير بالقوة ، وهذا الكلام فى حقيقة الأمر له معان كثيرة ، ولا أعلم ما إذا كان الكثيرون من حضراتكم يوافق على هذا الكلام أو يرفضه ؟ الله أعلم بهذا .

لقد قال السيد وزير العدل فى حديثه أمام اللجنة التشريعية :

إن المجلس الأعلى للقضاء فى بعض الأحيان يجرى تحقيقات وقد يتخذ بشأنها قرارات بالعزل أو الإبعاد أو خلافه ، وقد يتخذ قرارات أخرى مثل إقرار عدم الصلاحية ، هذا صحيح ولكن كيف يتم هذا ، وهل يكون بناء على مجرد القول أم بناء على وقائع ؟ فإذا كانت هناك وقائع فإن ذلك يكون ممكنا ، أما إذا لم تكن هناك وقائع فلا يستطيع أحد أن يفترض وقائع أخرى من عنده .

إن مدى الخطورة فى هذا ، أننى شخصيا إذا أخذت بهذا المنطق أستطيع أن آخذ أى كلمة لأى مسئول فى البلد مهما كان موقعه كبيرا أو صغيرا ، وبنفس

التفسير الذى ينطلق إلى أفكار الآخرين ظلما وعدوانا ، والقول بأن هؤلاء الناس يقصدون أن يفعلوا كذا أو كذا ، لأن معنى ذلك مثلا أن السيد رئيس الجمهورية لايتكلم مطلقا ، ولا السيد رئيس مجلس الوزراء ولانتكلم ، ولايتكلم أحد مطلقا ، فلماذا يؤخذ بهذا الكلام ؟ ولماذا تقدم لى هذا المنطق لأنه منطق غير سليم .

( أصوات ... كفاية بقى يا أبوالعز)

**رئيس الجلسة :**

أعتقد أنه قارب أن ينتهى .

**العضو أبو العز الحريرى :**

أيها الأخوة أعضاء المجلس :

يتضح مما سبق أنه ليس للمدعى العام الاشتراكى الحق فى إجراءاته ، وأن تقريره عديم القيمة أصلا ، وأن هناك جهة قضائية قد تولت الأمر، وأن التدخل فى شئون القضاء ممنوع طبقا للدستور، وأن الدستور قد كفل لى الحق فى اللجوء إلى القاضى الطبيعى ، بل وأرى شعارا مكتوبا خلف السيد الدكتور رئيس الجلسة يقول « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » وبالتالى فمن المفروض أن القانون هو الذى يحكمنا ، ولكن للأسف الشديد السيد المدعى العام الاشتراكى يناقض نفسه حينما قال : إن الأفعال التى أثبتها من وجهة نظره ونظر المباحث تخضع للمادة(١٠٢) مكررا من قانون العقوبات ، والمادة(٢) من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، فإذا كان هذا قانونا فإن مجال تطبيقه ليس حكما سياسيا ، لأن أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى يمثلون نحو ٣١٥ عضوا من أعضاء المجلس ، فلو أضفنا عددا مماثلا وأردنا أن نجرى مناقشة سياسية فيما حدث والاتهامات الموجهة ، فاننى أستطيع أن أحصل على قرار ضدكم بأن كلامى صحيح وكلامكم ومعارضتكم خطأ ، ومن الممكن أن يطبق عليكم القانون ، ولا يوجد أحد فى العالم قد طبق قانونا بتحليل سياسى ، وهذه هى الخطورة التى جعلت أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وأساتذة الجامعات والشعب كله يتخوفون من الصلاحيات الممنوحة للمدعى العام الاشتراكى ، إن سلطة التحقيق السياسى هذه مستحيل أن تتم إلا فى ظروف استثنائية ، وأن الظروف الاستثنائية لاتتفق مع الحديث عن الديمقراطية حاليا ، وأنه توجد مؤسسات ، وسيادة قانون ، و بالتالى من المفروض أن يكون الحكم النهائى هو القانون فقط ،

لأننى أمام القانون وأمام القضاء أوكل محاميا عنى ، وهذا المحامى يتفهم القانون أكثر منى بطبيعة الحال ، والنيابة العامة متفهمة للقانون ، وسوف تترافع والمحامى يدافع و يترافع أيضا ، وفى النهاية يقول القضاء قراره بنزاهة ، فلم العجلة إذن ؟ وماذا حدث ؟ ومن الذى حول كل الكلام إلى تحقيق سياسى .

و يقول الدكتور صوفى أبوطالب : إنه سوف يفترض صحة الكلام الوارد فى تقرير المدعى العام الاشتراكى ، وأنا أيضا سأفترض عدم صحة هذا الكلام الذى ورد بتقرير المدعى الاشتراكى ، طالما أن الموضوع موضوع افتراض ، فيكون من حقى ومن حق أى مواطن أن يقول كلاما آخر ، حتى الرأى بالنسبة للشىء الواحد من الممكن عند ملامستى له أن أقول إن درجة حرارته ٥٠٪ و يقول آخر بأزيد أوأقل من هذه النسبة ، إن الخلاف هنا موجود والحكم هو القضاء وليس أحد آخر ، وإلا فالمجلس له سابقة فى هذا فعندما قدمنا استجوابات فى أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ، فالمجلس اتخذ قرارا بأنه ممنوع الخوض فى تفاصيل الأحداث إلا بعد أن ينتهى القضاء من كلمته الأخيرة حتى لانؤثر على التحقيقات ، وحتى لانظلم أحدا لماذا أخذ بهذا الكلام فى استجوابات يناير وطرح اليوم وأمام إدعاء مكذوب أصلا يقال إننا نأخذ بالتحقيق السياسى ، هذه عملية غريبة ، فهل ، إذا ما رشح شخص فى دائرة خلت نتيجة أن أحد نواب هذه الدائرة فى مجلس الشعب قال كلمة أوكلمتين فأسقطت عضويته نتيجة ما قاله سواء أكان فيما قاله تجاوز أولا .

وإن كنا نعتبر أن فيها تجاوزا ولكن من وجهة نظرنا لا يرقى هذا إلى فصله ، فهذا موضوع آخر.

فهل من المعقول أن من يرشح نفسه يقول نفس ذلك القول لكى لا يصل إلى هذا المجلس ، تلك عملية ليس فيها نوع من التقدير أوالتخطيط ونحن أبعد عن هذا .

أما فيما يتعلق بالمجلس الموقر فإننى كنت أرجو و باختصار شديد أن يحقق المجلس فيما قدم له من طلبات ، وإنى أختصر كلامى ، وأرجو السادة الأعضاء أن يستمعوا لى لأن ماحدث أعتبره أصلا إهانات موجهة للمجلس لأن عدم التحقيق فيها يعتبر سكوتا حتى ولو قدر لى أن أترك مقعدى ، بصرف النظر عنى ككاتب فإن القضية قضية مبدأ فى الأصل ، فاذا اهين مواطن عادى ليس نائبا ثم علم المجلس بذلك ولم يحمه فبهذا يكون المجلس قد تخلى عن واجبه تماما .

فالقضية ليست قضيتى ، وإنما كنت أرجو المجلس أن يوقف كل هذه الإجراءات حتى يستكمل تحقيقاته و يستكمل القضاء تحقيقاته ، و يشرفنى تماما ــ وأكررها مليون مرة ــ أن أمثل أمام القضاء المصرى لأنه الفيصل بيننا ، ولكن المجلس قبل ألا يحقق فى هذه الاتهامات ، وطلبات التحقيق التى قدمت وقبل على نفسه أن تهان كرامة عضو فيه ، و بالتالى فهو مثله مثل أى عضو من المجلس ، و يصمت لا لشيء إلا لأن الإهانة موجهة من وز ير.

لقد منعت من دخول اللجنة المركز ية ، و يتصل الأستاذ خالد محيى الدين بالسيد الدكتور مصطفى خليل فيرد عليه أنه لاداعى لإثارة هذا الموضوع ، ثم اتصل بالسيد وز ير الداخلية فقال إن هذا الموضوع لادخل له به ، لأن رجال الأمن باللجنة المركز ية ليسوا تابعين له ، وانى أتساءل من يرأس إذن هؤلاء الناس ؟ وأيا كانت تبعيتهم حتى لوكانت لرئاسة الجمهور ية ، فهناك سيادة قانون يخضع له السيد رئيس الجمهور ية و يكرر سيادته ذلك دائما ، فإننى نائب عن الشعب وعضو يتى فى اللجنة المركز ية مبنية على أساس عضو يتى فى مجلس الشعب ، فكيف أمنع ؟ ولماذا ؟ إن هناك تكتيكا سياسيا وإن البعض قد تصور أننى كنت سأتكلم فى ذلك اليوم فلا داعى لهذا ، لأن هناك أشياء ممكن أن نتناولها فيما بيننا وهذا ليس بالكثير، أما كون أن تمنع نائبا من اداء واجبه الدستورى والقانونى ثم يقال بعدها إنه يخالف القانون ، فأين القدوة إذن ؟ حقيقة ينبغى أن أكون قدوة ، ولكن القدوة يزداد حجمها ومسئوليتها على المسئولين أنفسهم ، أما كون أننى امنع من دخول اللجنة المركز ية ، وأمنع حتى من مغادرة المكان إلا بعد ساعة عندما أبديت رغبتى فى الذهاب إلى المجلس فقيل لى بأن يكون للمجلس فقط ، وعند وصولى إلى المجلس قابلنى المسئولون فى الأمن يعرضون على أن أجلس لأتناول الشاى وأن أهدىء أعصابى ، وأن آخذ الأمور ببساطة .

فما الحكاية اذن ؟ وكيف يقبل المجلس الموقر أن توجه إهانة إلى نائب من نواب الشعب ، حتى ولوكانت هذه الإهانة موجة إلى مواطن عادى ، فأعتقد أنه كان من المفروض على المجلس الموقر أن يتلافاها ويجرى تحقيقا بشأنها .

إنه لم يتم أيضا الرد على الاستجواب المقدم من الأستاذ خالد محيى الدين ، وأرجو من المجلس الموقر أن يسمح لى باستعراض سر يع ..

( أصوات : الوقت يا رئيس الجلسة )

رئيس الجلسة :

كم سيستغرق السيد العضو فى هذا الاستعراض ، وهل سيكون فى حدود خمس دقائق مثلا ؟

العضو أبو العز الحريرى :

نحو ربع الساعة .

العضو مصطفى كامل مراد :

« يأخذ زى ما يأخذ » .

العضو احمد ناصر:

« للصبح ياسيادة رئيس الجلسة » .

رئيس الجلسة :

إن سؤالى للسيد العضو عن الوقت المتبقى حتى يفرغ من حديثه كان بينى وبينه ، وهل سيستغرق فى هذا مدة خمس دقائق مثلا ؟ فلماذا الغضب إذن ، وماذا يغضب السيد العضو أحمد ناصر، كما أنه لم يغضب منى عندما وجهت إليه هذا السؤال ، بل أجاب عنه .

العضو أبو العز الحريرى :

سوف أضع تحفظى على موقف السيد رئيس اللجنة جانبا ، فلقد طلبت منه أن يطبع التحقيق وأن يوزع ، فلم يطبع هذا التحقيق ، وللأسف الشديد أورد فى التقرير وهنا أقول رأيى فى التقرير لأن التقرير لم يأت بالحقائق ، ففى الصفحة الأولى منه أشار إلى أننى أبديت دفاعى أمام اللجنة التشريعية ، إلا أننى كنت أرجو أن يرد فى التقرير جزء منه إذ من الجائز أن يكون أحد الزملاء مثلا موجودا فى « الكافتيريا » الآن لتناول الشاى ثم يأتى عند التصويت ليعلن رأيه دون أن يدرى شيئا عما قلته أمام اللجنة التشريعية ، لأن التقرير لم يرد فيه ذلك ، هذا بالإضافة إلى التحقيقات التى أجرتها النيابة ، غير أن التقرير قد أورد مايلى :

استبان للجنة من مذكرة المدعى العام الاشتراكى المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ ، أنه بعد أن سرد سيادته الوقائع المنسوبة إلى السيد العضو أبو العز حسن الحريرى ، أورد أنه يتضح من هذه الوقائع الثابتة من التحقيقات ، مايلى :ـــ

(أولا) أن السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى قد عقد العزم على تدبير التجمهر والتظاهر الذى وقع يوم ١٦/٥/١٩٧٨ .

أى أن اللجنة قد سارت وراء فكرة «عقد العزم» ولم تسر وراء وقائع ثابتة ، وإذا كان رجال الأمن أنفسهم قد نفوا هذا ، كما أن هنا بعض أعضاء من المجلس سيدلون اليوم بشهادتهم أمام حضراتكم حول ما إذا كانت هناك مسيرة قد تمت من عدمه ، أما بالنسبة لى فقد قمت فى كرموز بعمل مسيرات فى الانتخابات ، و يعلم بعض الحاضرين هنا أنه ليلة الإعادة كان معى ٦٥ ألف مواطن فى مسيرة انتخابية ، ولكن من يأتى فى الانتخابات و يقوم بمسيرة يصل حجمها الى ٢٠٠ شخص كما يقال فهذا معناه دعوة الناخبين إلى إسقاطه لأن الإعداد للمسيرة يقتضى أحد أمرين وأرجو أن يكون هذا الكلام واضحا لدى السيد وزير الداخلية إما أن يكون هناك اتفاق سبق بشأنها مع الأمن وعندئذ يتم إجراؤها ، وهنا يقع على جهاز الأمن مسئولية حمايتها كما حدث بالنسبة للمسيرة فى انتخابات كرموز .

وإما أن يتخذ موقفا آخر و يكون من الطبيعى ــ الحالة هذه ــ الاصطدام مع رجال الأمن ، وإننا ضد هذه الفكرة لسبب واحد هو أننا لن نسمح فى يوم من الأيام مهما حاول الآخرون استدراجنا إلى ذلك ، فلن نسمح بأن تحدث تناقض بين الشعب ، و بين أفراد الشرطة لأنهم إخوة بل وأهل لنا ولا يمكن فى يوم من الأيام لمواطن شريف أن يسمح لنفسه بأن يحدث هذا التناقض ، و بالتالى فإن فكرة «عقد العزم» الواردة بالتقرير معناها أننى مصر على مسيرة ، ومعنى ذلك أيضا أنه لا قيمة إذن لوجود السيد مأمور قسم الجمرك ، وأن وجوده «تافه» و يكون وجود وزارة الداخلية «تافه» لو لم نستطع منع هذه المسيرة ، ولا أعتقد أن مثلى يكون غير مدرك لواجبه أو غير مدرك لحجم الاصطدام الذى يمكن أن ينجم مع قوات الأمن التى هى محل اعتزازنا ، وخاصة قوات الأمن المركزى المنتقاة من أناس من نوعية خاصة من المواطنين لتكون مستعدة ، والا كثر بل والأهم من هذا أننى أصلا ضد مثل هذه الفكرة ، وقد ذكرت فى كلامى أنه رغم الاستفزازات التى حدثت فى كرموز لم يسجل على فيها حادثة واحدة على الاطلاق ، ولم أكن بلا مؤيدين ولكن كل المؤيدين لى فى كرموز تحملوا كل ما تعرضوا له ولم يردوا إلا فى حالة واحدة لم أكن موجودا فى الدائرة وقتها يوم أن اعتدى على عمال الشركة الذين قاموا وقتها بالرد .

أيضا ورد فى التقرير أنه ثبت للجنة من خلال هذا الكلام أننى تصديت للأمن ، وإننى أؤكد لحضراتكم أنه إذا أحضرت أوراق التحقيق الآن من اللجنة التشريعية سوف يتلى حرفيا أقوال ضباط المباحث التى يستبان منها أننى لم أتصد للأمن مطلقا فاذا كان من قبض عليهم ٧أو٨ فليكن كما يقولون ــ ٢٠ أو ٣٠ أومائة ثم كيف نتصدى للأمن ! وهل هناك عداء بيننا وبين رجال الأمن حتى ولولم تعجبنى سياسة السيد وزير الداخلية أوالسيد رئيس مجلس الوزراء ! فإن جهاز الأمن لادخل له بهذا ، فهوجهاز يتلقى التعليمات حتى ولوافترضنا أنه قيل له بأن ينفذها خطأ ونفذها مثلما قبض على ، إن هناك وسائل أخرى للاعتراض على هذا ولايكون بالتصدى لأنه كان يمكننى أن أفعل هذا أثناء القبض على لأنه لاتوجد حالة تلبس ولكن هذا ليس هو الطريق ، لأن الطريق الآخر هو أن آتى إلى المجلس أوألجأ إلى القضاء وفى هذه الحالة أستخدم حقى الدستورى .

ذكر فى البند ثانيا من التقرير أننى قمت بإثارة الصراع الطبقى وتهديد الوحدة الوطنية ، ولاأعلم ماإذا كان هذا الكلام قد بنى على أساس طرحى لبرنامج الحزب ، ورأينا فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كنت أرى أن نهاية مايحدث الآن بل ومايجرى إنما هى تهديد للسلام الاجتماعى وإثارة للصراع الطبقى ، وقد نشر فى جريدة الأهرام منذ يومين أوثلاثة أيام تصريح لأناس فى البنك الدولى بأن الفجوات الاجتماعية فى مصر أصبحت رهيبة وقد نبه السيد رئيس الجمهورية فى حديثه الى هذا فى عيد العمال ، وبالتالى عندما أعترض على هذا وأوضح المدخل لتصحيحه فلا أكون بهذا مهددا للسلام الاجتماعى أومثيرا للصراع الطبقى لأننى مع سلمية الصراع الطبقى ولست مع السيد الدكتور صوفى أبوطالب فى قوله بأنه لايوجد صراع طبقى ، فأقول لالأن الدستور ذكر الطبقات بل ومواثيق الثورة كلها ذكرتها ، وهناك صراع بين الطبقات ، وهذا شىء طبيعى ، ولكن على كل إنسان شريف ومخلص لهذا البلد أن يسعى لأن يحل هذا الصراع سلميا كى نتمكن فى النهاية من أن نبنى بلدنا ، والمدخل الوحيد لذلك أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية يسمع فيها رأى الآخرين

ولعل السيد وزير الداخلية شخصيا يذكر أنه عند مناقشة موضوع التكفير والهجرة فى المجلس ، اعترضت على تحويل قضايا التكفير والهجرة هنا فى المجلس ، اعترضت على تحويل قضايا التكفير والهجرة أوقضايا الرأى بشكل عام إلى المحاكم العسكرية ، وطلبت من السيد وزير الداخلية طلبا محددا ولعله يرجع إلى المضبطة

لـيـجـد أن مـاقـلـتـه هو أن مثل هؤلاء الناس مهما اختلفنا معهم يجب أن نترك لهم الـفـرصة ليعبروا عن رأيهم حتى لانقع فريسة ، لأنه كيف تعرف الناس الصحيح مـن الخطأ ؟ وكيف يقال إنه عندما أبدى رأيا أهدد السلام الاجتماعي ، إذا كان هـذا تحـلـيـلا سـيـاسيا من الآخرين فأعتقد أن من حقى أن أرفضه ، أما إذا كان هذا ـ أيها الإخوة ـ حكما قضائيا فإننى أخضع له بترحاب .

وخـلاف ذلـك فـإنـنـى معترض عليه . أيضا وبتركيز شديد على مسألة الفانلة والمسدس ، ولا أعرف سببا لهذه المسألة .

يـقـال بأن محضر قسم شرطة الجمرك أحد الأدلة التى تستند إليها اللجنة ، وأنا أقول بـنـفـسى إن هذا نتيجة اتفاقى مع وزير الداخلية ، ولوكنت أعمل عملا عن مـشـروع ومـاشي فيه على الأقل ، فلا يمكن أن أذهب إلى ضابط المباحث ، وهو فى عـربـتـه ، وأوقـفـه ، وأعـطـيه نسخة من البيان وأقول له بأن السيد وزير الداخلية سـمـح بهـذا ، فـالعملية أصلا ليس فيها تفكير سواء منى أوممن هم معى وأعتقد أن الـنـاس الذين يعملون منشورات و بيانات و يصدرون صحيفة الاهالى أناس ليسوا على هـذه الـدرجـة ، وإنما على الأقـل على قـدر مـن الـذكـاء يستطيعون به مواجهة الأمور .

يقال أننا قلنا « حكومة فاشلة ... أزمة تموين » « لا يجتمع الجوع والذهب » « حـكـومـة فاشلة تساوى أزمة إسكان » « لا يجتمع العشش والقصور » حتى هذه الـشـعـارات لم تـردد فى قـسـم الجـمـرك لأننى شخصيا بعد أن قابلنى السيد العميد محروس أبوغريب رفضت أن يتولى أحد الكلام على الإطلاق ، وإننى الذى كنت أتـكـلـم وكـنـت أردد دعـايـة عـاديـة ، وإنما حتى هذه الشعارات لوقيلت لا تمس الـنظام ولكنها هى نوع من الاعتراض الفلكلورى على سياسة الحكومة ولنا الحق فى هـذا مـثـل أى واحد يقوم بعمل كاريكاتير ، وقد عملت كاريكاتيرات تقول بأن أعـضـاء مجـلـس الـشـعـب « يـنـطون » من فوق السور إن هذه كان من الممكن أن نـأخـذهـا كهذه ، وأعضاء مجلس الشعب من بينهم السيد رئيس مجلس الوزراء وهو مـنـتخـب والسيد وزير الداخلية وأنا والسيد رئيس الجلسة والثانى والثالث ، يعنى كان من الممكن أن تأتى بمن عمل هذا الكاريكاتير ونقول له إنك جعلت الحكاية شـامـلـة حـتـى رئـيس مجلس الوزراء ، إنما أعتقد أن السيد رئيس مجلس الوزراء لم

يقدم بلاغا فى ذلك الوقت لأن هناك أمورا يجب أن نتقبلها بلا حساسيات وهذه ليست الأصل الذى نتمسك به .

هنا ينتهى تقرير المدعى الاشتراكى عند عرض الأمر على المجلس فقط وبالتالى كان من المفروض على المجلس أن ينتهى فيه إلى بحث إمكانية إتخاذ إجراء قبل أن يتخذ القضاء مجراه .

الشعارات .. أنا أرجو أن أقرأها لحضراتكم لتروا ، هل هى صحيحة أم لا .. « عايزين حكومة حرة » ــ الكلام بتاع يناير محفوظ لدى ضباط المباحث ويكررونه مرة أخرى ــ والعيشة بقت مرة .. ياحرية فينك فينك .. ياحرية الأسياد .. وياشعب غيرغير .. ألخ . حاجات أصلا هى قديمة إنما تلفق اليوم .

النقطة الجديدة فى التحقيق يقال إن الناس الذين كانوا معنا ضربوا البوليس بالحجارة ، الأخ عادل عيد ــ ولا أعرف إذا كنتم ستصدقونه أم لا ــ كان معنا أثناء التحقيق ، والذى بدأ عند الساعة الثالثة صباحا واستمر حتى الساعة الخامسة مساء ، أى عند إغلاق صناديق الانتخابات تماما حتى إذا ما أفرج عن المحقق معهم فستكون الانتخابات قد تمت ، لم يذكر كلمة واحدة عن إصابة أحد من الأشخاص ، بالعكس الذين أصيبوا والذين أثبت الاعتداء الوحشى عليهم هم من بين المقبوض عليهم وبعد أن رحل المقبوض عليهم إلى مديرية أمن الاسكندرية وحجزوا هناك رغم أنه كان من المفروض أن يودعوا السجن لأنهم رفضوا دفع الكفالات ، أخذوهم الساعة ١٢ مساء وأحضروا لهم بعض الأشخاص ، أحدهم قال إنه ضرب وأصيب بالطوب وقدمت المباحث تقرير معلومات عن العشرة الأشخاص هؤلاء ( المقبوض عليهم ) ، وتقرير المعلومات ــ حتى تعلمون حضراتكم كيف تسير الأمور ــ يقول الآتى : ــ

السيد عبد المنعم محمود بكير تهمته أن « المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والمتعاطفين مع أعضائه الماركسيين » ولا اعرف . المتعاطفين كيف تكون . إذا كنت عطوفا عليك .. كيف تمسك هذا العطف بيدك .

فايق عبد الحليم الشاذلى ، المذكور من أعضاء حزب التجمع والمؤيدين لفكر أبو العز حسن الحريرى الشيوعى ، ياسلام .. كيف أثبت هذا ؟ وهل الذى يؤيد فكرى أصلا يصبح متهما ؟ إذا كنت قد انتخبت عن دائرة ، فكل الذين انتخبونى متهمون ! هل هذا معقول ؟ وهل إذا كان لى فكر فلك الحق أن تتدخل فيه ؟

السيد وزير الداخلية يقول فى كلامه أمام المجلس إن دائرة الجمرك دائرة متدينة ولن تنتخب امثالكم ، وليقل هل قال هذا الكلام أم لم يحدث وأقول له إن دائرة كرموز ليست أقل تدينا من دائرة الجمرك وأنا طالع منها ، وإذا قال إن دائرة كرموز هى دائرة غير متدينة فكيف انتخبت السيد رئيس مجلس الوزراء ، يعنى عملية ..

والله الحكاية « مبعككة » خالص .. ولكن المشكلة أنه .. اتخذ قرار أنه لازم نمشى ، فنقول كلمتنا وأمرنا لله .

وأيضا بالنسبة للأخ الأخر نبيل محمود منصور يقول عنه تقرير المعلومات « إنه على اتصال بسكرتيرية الحزب بالقاهرة » هذا عضو السكرتيرية المركزية ، ما المانع أن يكون معنا .

السيد رئيس مجلس الوزراء نزل دائرة الجمرك ، والسادة الوزراء نزلوا دائرة الجمرك وأعضاء حزب مصر كانوا موجودين يوم الانتخاب ، لماذا لا يكون أعضاء حزبنا موجودين بالدائرة ؟ هل عضوية السكرتيرية المركزية لحزب التجمع تهمة ؟ لماذا إذن لاتحلون الحزب إذا كان هذا الحزب من وجهة نظركم غير شرعى .

إننا موجودون رسميا ونمارس عملنا رسميا وفى نطاق القانون والدستور، هل من ينتمى للحزب يعمل فيه تقرير مباحث ، والمعلومات التى عندهم على أنه عضو فى الحزب ، والمعلومات التى عنده عن شخص آخر أنه يؤيدنى و يؤيد أفكارى !

**العضو عبد المنعم حسين :**

المباحث هيه كده .

**العضو أبو العز الحريرى ؟**

لا ، المباحث ليست هكذا ، لا ، أقول للسيد العضو عبدالمنعم حسين ما يهمنى ويهم الإخوة الموجودين أن صورة المباحث وهذه فى النهاية مهما اختلفنا ولو أضرنا منهم ، هذه بلدنا وأى قطاع من قطاعات الشعب يهمنا أن يكون موقفه بناء ، لأن هذه قضية ليست خاصة بى أو بالسيد العضو، و ينتهى ناس و يأتى ناس والحكم لايدوم ولسنا دائمين وسبحان مغير الأحوال ، عملية غريبة جدا ، فلا يجب أن نقول إنهم هكذا لا ، بالعكس . أقول لحضراتكم يعجبنى أن تتهمنى ...

**العضو عمر عزالدين أبوستيت :**

التقرير يتضمن معلومات .

**العضو أبو العز الحريرى :**

معلومات وهل المعلومات تقول بأنى عضو بالحزب ؟

**رئيس الجلسة :**

أرجو من السيد العضو أبو العز الحريرى الاستمرار لأن الساعة الآن أصبحت الرابعة ولقد قلت سنعرض عرضا سريعا .

**العضو أبو العز الحريرى :**

بالنسبة للتقرير المقدم عنى ، ولا أعرف هل للمباحث الحق فى أن تقدم عنى تقريرا أم لا ، وأنا عضو مجلس شعب ، عملية غريبة جدا أعضاء مجلس الشعب مراقبون زى التليفونات بتاعتنا ما هى مراقبة فعلا .

يقول التقرير مايلى تشير المعلومات المتوفرة لدى الفرع : أنه عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز، . وأنه عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى . إذا كنت تعلم هذا والحزب ممنوع فلماذا لا تأخذ إجراءات ضدى أصلا ؟ ولماذا تتركنى فى مكانى وتخالف القانون ؟

ثم يستطرد التقرير فيقول عنى « إنه عضو قيادى والمسئول السياسى بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالإسكندرية ، ثم يقول التقرير أيضا ، دأب المذكور على إثارة المواطنين وإشاعة البلبلة فى أوساطهم مستغلا معاناة القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية .. ومادام فيه مشاكل فأنا أقول رأيى ورأيى

بما أنه مخالف لرأيك فلازم يعتبر إثارة ، وأحيانا عندما أتكلم هنا يبقى فيه مولد كبير بالنسبة له والناس فى بعض الاحيان تضبق من الاستماع والتجربة أثبتت هذا .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

وكان يحدث هذا بالنسبة لى .

**العضو أبوالعز الحريرى :**

وكذلك كان هذا بالنسبة للسيد العضو مصطفى كامل مراد .

الشيىء الجديد الذى أعرضه على حضراتكم وأرجو أن أفاد فيه ، أن رئيس اللجنة التشريعية أضاف إلى التقرير بيانات جديدة لم تعرض على اللجنة التشريعية ، وطبعا وضعت فى التقرير ، وعندما لايعلم البعض أنها عرضت ، ونوقشت ، طبعا ممكن أن يأخذ الكلام على أنه كلام حقيقى ، و بالتالى فإننى أرى أن هذه البيانات طالما أنها لم ترد مع التحقيقات ولم تأت مع تقرير المدعى الاشتراكى فهو تحيز من السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية ، ولا أريد أن أقول إن هذه هى المرة الثانية بالنسبة لى شخصيا ، لأنه فى عام ١٩٧٣ كان رئيسا للجنة النظام فى الاتحاد الاشتراكى التى فصلت المئات ...

**رئيس الجلسة :**

وفصل السيد العضو أيامها .

**العضو أبوالعز الحريرى :**

نعم طبعا أنا فصلت منه أيامها ، وهذه هى المرة الثانية ، وليس فى هذا شيء ! .

لقد تضمنى تقرير اللجنة التشريعية بياناً يقول هذا البيان ما يلى

« بيان سياسى إلى جماهير شعبنا المناضل » .. بتوقيع « العامل أبوالعز الحريرى نائب الشعب ٢ كرموز » بمناسبة ذكرى عام على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وقد نص البيان المذكور عن أنه ( عام مضى على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كرد فعل سياسى واجتماعى فى شكل تظاهرات جماهيرية عفوية سلمية شاملة لمختلف المواقع الجغرافية والاجتماعية ، و يعترض طبعاً من وجهة نظر اللجنة على هذا البيان و يعترض على الكلام الذى قيل من أن الانتفاضة كانت رفضاً لقرارات

الحكومة والكلام الذى قيل هذا قاله حزب مصر نفسه فى الهيئة البرلمانية للحزب عندما رفض هذه القرارات يوم ١٩ يناير

( أصوات : هل تتجسس على الحزب )

**السيد العضو أبو العز الحريرى :**

لا إننى لا أتجسس على أحد ، ولكن أنتم الذين أعلنتم هذا وأعلنها محمود أبو وافيه سكرتير الحزب فى هذا الوقت ، والذى قال ان القرارات كانت خاطئة ، ورئيس الجمهورية يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٧٧ قال ليس هناك شيء ، والناس سليمة وكل مافى الأمر أن القرارات كانت مفاجأة والجبهة الداخلية سليمة ، ليس هذا فقط ، بل ان معى حكم محكمة أمن الدولة بحلوان برئاسة المستشار محمود رياض الزيدى و يقول فى الحكم نفس الكلام عن أحداث يناير ، وقالت المحكمة فى حكمها أذيع بيان الموازنة العامة مساء ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ متضمناً رفع أسعار العديد من السلع التى لا غنى عنها لجماهير الشعب ونشرته الصحف فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ وأياما كان الرأى من الناحية الاقتصادية فى هذه الاجراءات ومبرراتها ، يعنى الواحد ممكن يعتقد أن الاجراء الذى اتخذه اليه رئيس مجلس الوزراء فى هذا الوقت من الناحية الاقتصادية قد يكون صحيحاً أولاً ، انما كان يتعين أن يمهد له وتعد جماهير الشعب نفسياً بواسطة الاعلام والأجهزة السياسية لتقبل هذا الوضع ، الا أن هذا لم يحدث ، فكان الاذاعة بيان الموازنة بماحواه من رفع الأسعار فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه جماهير الشعب من الحكومة عكس ذلك ، رد فعل قوى على مختلف طوائف الشعب أثارت أعصابه ، فبدأت مجموعات من الطلبة والعمال فى صباح ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ تنتظم فى مسيرات تعبر عن اعتراضها عن سياسة رفع الأسعار وكانت تردد بعض الهتافات المعادية للحكومة إحتجاجاً على سياستها فى هذا الصدد ، وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رأيهم ، وأيا كانت غير مشروعة لأنها لم تتم من خلال القنوات الشرعية بالطريق القانونى ، انما مادفعهم إليها ماعانوه من خلال الفترة الماضية وتلك الصدمة التى أحدثتها قرارات رفع الأسعار فى وقت كانوا يأملون فيه بأن يحدث العكس ولم يكن هدفهم التخريب أو التدمير ــ بدليل ــ وحلوان وهى احدى قلاع الصناعة فى مصر وبها العديد من الصناعات لم يحاولوا المساس بأى من هذه المصانع أوبما كيناتها وهى تساوى الملايين من الجنيهات ، بل كان لهم من وطنيتهم .. وتلك شهادة للطبقة العاملة أنها فى نضالها وكذلك للمواطنين الشرفاء من الطلبة وغيرهم ، مع أننا اصلاً

نـديـن كـل محـاولة للتخر يب ، انما هذه شهادة ـ ماجعلهم يحولون بين وصول أى أيد مخر بة أومنحرفة إلى داخل مصانعهم أويلحق الاضراراً بما كيناتها .

أمـا مـاحـدث فى الـطرقات من اتلاف لبعض علامات المرور أوتقطيع الأشجار أورجـم للسـيـارات بـالحـجارة أوسد الطرقات بها فان ظاهره انه كان من فعل بعض الصبية وصغار الاحداث الذين لايقدرون مغبة أفعالهم .

وهـذا لـيس كلامى فقط ، لا ، هذا كلام محكمة أمن الدولة العليا فى حلوان التى قـدم إليهـا ٤٤ متهـمـاً بـرأت متهـم ٤٣ وحكمـت على متهـم واحـد بستة أشهر مع وقف الـتنفيذ ، اذا فهذا البيان الذى نشرتاه لايحوى سوى اعتراض على سياسة معينة وكان خـطـا مـنـا لـواعـترضـنـا على هذه السياسة فى الخارج ولم نقل رأينا هنا ، ولكننا كنا نـعـتـرض عليها هنا فى المجلس وكذلك فى الخارج ، وهذا هوعمل أى حزب سياسى ، وأنـا كـنـائـب فى المجـلس هذا هوعملى داخل المجلس وخارج المجلس ، وليس عملى داخـل المجـلس فقط لأنه لابد أن اكسب انصاراً ، لقد كونت حز باً لأصل إلى السلطة فى يـوم من الايام حتى لا أبقى معارضة هز يلة ، وإلا كان فكرى أساساً فكراً ضعيفاً ، و بـالـتـالـى لا أسـتـطـيع أن أستمر فيه ، ولكنى أعتقد أن فكرى سليم ويجب أن يسودَ بـالـطر يق الديمقراطى ، ومن حقى كنائب أن انشر فى أى مكان ، وأعقد ندوات كما أشـاء ، واطـالـب الناس بما أر يده ، لقد عقدت مؤتمراً حول مبادرة رئيس الجمهور ية والحـقـيـقـة لم يـكـن هـذا المـؤتـمر مدبراً لهذا الغرض ، بل كانت هناك ندوة وألغيت وتـدخـل وز يـر الـداخـلية فى هذا الوقت ، واتصل بمدير أمن الاسكندر ية وحد ميعاد الـندوه يوم١٨ نوفبر سنة ١٩٧٧ تقر يبا فكانت بالصدفة قبل مبادَرة رئيس الجمهور ية بـيـوم واحـد ، وقـلـت فى هـذه الندوة بيان حز بنا وأضفت اليه بعض الملاحظات من عندى ، واعتقد أن هذا حقى ولا يمنع احد من أن يبدى رأيه .

ان مـا اتهـم به وهوخطيرجداً هوانني تقدمت يوما إلى رئيس مجلس الشعب ببيان ولعل رئيس مجلس الوز راء قد شارك فى الايام الاخيرة فى ألاجتماعات التى تمت بين الرئـيـس والـرئـيـس الـغـيـنـى سـيكوتورى والجهود التى يبذلها رئيس نميرى لاعادة الـتـضـامـن الـعـر بـى وأنا كعضوفى هذا المجلس أحمل أمانة المسئولية والدفاع عن خق شـعـبـنـا فى مصر والأمـة الـعـر بية ـ تقدمت ببيان لرئيس مجلس الشعب كما سبق أن قـلـت وذلك قبل قطع العلاقات الديبلوماسية مع بعض الدول العر بية بيومين وطلبت أن يـعـلـن هـذا البيان داخل المجلس باسم حز بنا ونعتقد من تحليلنا السياسى أن هذا

البيان سوف يكون له صدى فى الأوساط العربية وتهدأ الأمور بدلا من أن تتطور إلى قطع العلاقات خلال يومين أوثلاثة ورجونا من السيد رئيس المجلس أن يسمح لنا باذاعة هذا البيان من المجلس على أنه بيان من الحزب قاله نائب ينتمى إلى هذا الحزب ، وأعتقد أن هذا كان يعتبر عملاً قومياً لا الام عليه ، ولكن وضع هذا البيان على أنه دليل إدانه وسأقرأ على حضراتكم جزءا مما ورد فى هذا البيان .

« أن أموراً خطيرة تجرى على الساحة العربية ، وفى مصر ، كما فى دول عربية أخرى ، تتصاعد حملات الكراهية المتبادلة ، وهو أمر بالغ الخطورة و يشعر حزبنا بالاسى ، و يشعر أيضا بالتوجى من النتائج التى قد تترتب على ذلك ، وهى قطع العلاقات ، ومن ثم ومن هذا المنطلق فان حزبنا يناشد كل القوى العربية المختلفة التى تشد الحبل حتى منتهاه وحتى القطيعة أن تتروى فيما تدعو إليه من خطى مثل المقاطعة وقطع العلاقات الديبلوماسية ، ومعنى هذا إننا كنا نرفض الفكرة التى قيلت فى طرابلس من مقاطعة الشركات المصرية فى التعامل التجارى أوقطع العلاقات ذلك أن خطى كهذه لا تفيد بل لعلها تشجع قوى تريد لمصر أن تنعزل عن دورها العربى الذى كما سبق أن قلت دورها المصرى الأصيل — ان بعض أجهزة الاعلام هنا وهناك تنفخ فى نيران العداوة بين الأشقاء وهو ما نحذر منه ومن نتائجه ، أننى باسم حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اعلن من فوق هذا المنبر تمسكنا المبدئى اننا لسنا مع أى محاولة للقطيعة أوقطع العلاقات لأن مثل هذه المحاولات لن تغير أحداً سوى هؤلاء الذين يروجون لمحاولات الحل السلمى . . . الخ

هل هذا البيان أُلام عليه ؟ يلام عليه نائب و يقدم كدليل اتهام . . و يدخل المجلس بطريقة خفية ولا أعرف هل سيقول لنا رئيس اللجنة كيف دخل هذا البيان الى المجلس وكذلك البيانات الاخرى وتضاف إلى التحقيق . . ؟

لقد طلبت من حضرته أن يضيف تحقيقات عام ١٩٧٧ إلى تحقيقات هذا العام حتى يتبين المجلس الكيد فى هذا الموضوع إلا أن سيادته لم يسمح بهذا .

الحقيقة إنى أرى أن القرار الذى سيتخذه المجلس اليوم سواء بالفصل أوباسقاط العضوية قرار سابق التحضير حيث بدأ الاعداد له منذ ١٩٧٦/١/٤ ، وانى اقول أن مصر هى التى ستبقى فى النهاية بتاريخها لشعبها العظيم . والحكم الأن ليس لكم وحدكم ولكنه لكم وللتاريخ

ولشعبنا ، وانى اعتقد أن قراركم الان هوثمن النشاط السياسى الذى قمت بـه خارج هذا المجلس وتحت هذه القبة ، واذا كان السيد وزير الداخلية له دور فى إتخاذ هذا القرار ، فانى أظن وقد يكون ظنى صحيحاً أن سبب ذلك يرجع إلى اعتراضى على موضوع شقق مدينة نصر التى حصل عليها لابن أخيه وحصلت عليه زوجته لشقيقتها .

**رئيس الجلسة :**

ان هذا الموضوع قدم بشأنه استجوابه ومقدم الاستجواب مازال عضواً بالمجلس .

**السيد العضوأبوالعزالحريرى :**

كما انى أقول أيضا أن من بين أسباب المطالبة باسقاط عضويتى إنى تقدمت باستجواب لرئيس مجلس الوزراء حول إنتهاك الدستور والقانون والاعتداء على حرية المواطنين ، وكان ذلك فى ١٩٧٨/٢/٨ وقيل وقتها إنه سينظر بعد مضى أربعة أسابيع وحتى الآن لم ينظر هذا الاستجواب ، كما إنى قد تقدمت أيضا بطلبات إحاطة فى العام الماضى وفى هذا العام حول ظروف الشركة الأهلية للغزل والنسيج ولم يرد عليها ، كما أن هناك أيضا بعض الأسئلة ترقى إلى مستوى الاستجوابات تتعلق بذهاب قوات مسلحة مصرية إلى زائير ، وأخرى تتعلق بتصرف الحكومة فى أجزاء من ميزانية الدولة دون الرجوع إلى المجلس . ان هذا يؤكد أن الاجراء الذى ستتخذونه ضدى انما هومدبر ومقصود وليس وليد اليوم ، انكم كمن يصدر حكماً قبل اجراء المداولة .

نقطة أخرى أود أن أوضحها وهى أن اللجنة قد ذكرت فى تقريرها أنها ترى اسقاط عضويتى لأنى قد أخللت بواجبات عضويتى ، وانى أقول رداً على ذلك ، انه لم تسجل على داخل هذا المجلس سلبية واحدة فى يوم من الايام ، كما انى لم اكن متلفظاً بالفاظ تستوجب المساءلة ، بل ان دورى مسجل . وانى لم أطلب من أحد أن يشهد على ذلك . كذلك فان إنطباق المخالفات التى ذكرت فى التحقيقات على يجب أن يكون مرده للقضاء وحده .

ان واجبـات العضو ية منصوص عليها فى الدستور وهى كما نفهمها حقيقة تتعلق بسلوكيات العضو داخل المجلس وان ما يحدث خارج المجلس محكوم بالمواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، من الدستور ، كما أنه يخضع فى ذات الوقت للمادة ٤٠ التى تقضى بأن المواطنين سواء فى الحقوق والواجبات ، واذا كان ما حدث منى خارج المجلس يعتبر من وجهة نظر البعض أياً كان موقعه ـ إخلالاً بالأمن أو يقع تحت طائلة القانون فانى كنت أرحب أن يحال ذلك إلى القضاء وانى فى النهاية يسعدنى أن أمتثل لحكم القضاء .

اما مايقال من أنه توجد بيانات ومظاهرات فان كل هذا كلام غير حقيقى ، ومرة أخرى أرجو من السادة الأعضاء أن يطلعوا و يتبينوا ما كتب وماقيل على لسان الخصوم أنفسهم ، ويحضرنى بهذه المناسبة حديث شر يف ...

(ضجة . أصوات .. اسكت يا كافر)

... لرسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام قال « خير شهداء أمتى رجل قام إلى حاكم ظالم فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله ذلك فى ذلك ، فذلك شهيد » ...

لقد قلت رايى ولست نادما ، وانى نائب هذا الشعب إلى إنتهاء كل هذا الفصل التشر يعى ، وإن قراركم ليس إلا قرارا إدار يا يراد إخراجه فى صورة قرار برلمانى ليس من صنعكم مملى على من سيتخذونه ، وشكرا .

**وزير الداخلية :**

لقد قلت فى مناسبة سابقة فى هذه القاعة ومن فوق المنبر إننا يجب أن نلتزم بشرف الكلمة ، وإنى اليوم اقول ذلك بصفتى مصر يا وطنيا قبل ان اكون حز بيا مسئولا .

لقد استمعنا جميعا إلى ماسرده السيد العضو ابوالعز الحر يرى ، وفى تصورى فإنى ارى نفسى متفقا معه فى نقطة واحدة وهى ان الذى نتحدث فيه اليوم إنما هو قضية الديمقراطية وقضية الممارسة الديمقراطية ، تلك القضية التى لم يستوعبها البعض ، ولم يعرف قيمتها بعض آخر ، وأراد بعض ثالث أن يحول هذه الديمقراطية إلى فوضى وارادوا أن يتنصلوا من تحمل المسئولية .

إن السيد العضو أبوالعز الحر يرى يلومنا على أنا تركنا له الحبل على الغارب ، وانى أقول له إن هذا القول لنا وليس علينا ، إن رغبتنا الأصلية والاكيدة هى أن

نتيح للممارسة الديمقراطية ولقيم الحرية والديمقراطية أن تسود وتستقر وترسخ فى مجتمعنا ، إننا نعرف قيمة ثورة مايو وقيمة مبادئها الشريفة ونحرص بشدة على أن تستمر وترسخ أيضا ، إن هذا هو الذى دعانا إلى أن نترك للسيد العضو ولقلة من أمثاله أن تحاول إشاعة الفوضى فى مجتمعنا وأن تفرض علينا الإرهاب الفكرى والصوت العالى .

إنى أرى ان القضية التى نتعرض لها إنما هى قضية إنفصام فى الشخصية ، وإنى فى هذا الصدد لا أقصد السيد العضو ولكننى أتكلم كلاما مجردا . إن ثورة مايو التى ولد فى ظلها حزب التجمع وأجريت فى ظلها أيضا انتخابات حرة نزيهة اشاد بها الجميع فى الداخل والخارج ، تلك الثورة التى تحقق كل يوم على أرض مصر ، الانجازات الضخمة والانتصارات العظيمة ، و يشهد بذلك العالم كله ، كما تشهد لها الملايين من أبناء مصر بكل الثقة والأمل والتأييد والتقدير ، هى ذاتها الثورة التى يحاول أعداؤها النيل منها الان .

كل ذلك قد يراه من يعانون من الانفصام فى الشخصية أنه ظلام واسوداد واضطهاد . إن هذه الرؤية المنحرفة هى نتيجة لمصالحهم الخاصة التى تعارض مصالح المجتمع .

إن هؤلاء يرون أن الإنجازات والانتصارات ما هى إلا خيانة وانحرافات ، مستغلين فى ذلك معاناة الشعب من بعض المشاكل والتراكمات . إننا جميعا نعرف من هم الذين وضعونا فى هذا الوضع ، ومن هم السبب فيما نعانيه من مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية . انهم اليوم يتباكون على الأحوال فى مصر و يستغلون هذه المشاكل و يزايدون بها .

لقد حدثت فى الفترة الأخيرة تجاوزات تهدد المسيرة الديمقراطية ، ونظرا لأننا نرغب فى إتاحة المجال للممارسة الديمقراطية ونرجو لها أن تنمو ، فقد رأينا أن ننظر إلى هذه التجاوزات نظرة محدودة ، وحاولنا أن نترفع عنها ، كما حاولنا أن نرشدها ، وكنا فى ذلك نأمل أن يدرك أصحاب هذه التجاوزات أبعاد الممارسة الديمقراطية حيث إن الديمقراطية تبنى بالأغلبية والأقلية معا . إن الأغلبية مطلوب منها أن تلتزم وعيها وقرارها ، كما أن الأقلية مطلوب منها أيضا التزامها ووعيها وتعاونها . ولكن ما العمل وما الحيلة ؟

لقد فقدنا هذا التعاون وها الالتزام وهذا الوعى الذى كنا ننتظره من بعض عناصر المعارضة أو الأقلية ، فقد أرادت هذه العناصر بالإرهاب أن تحول الأغلبية إلى أقلية عن طريق الصوت العالى والمزايدة والإثارة والمساومة .

وحتى لا أطيل — على حضراتكم فى هذا الوقت المتأخر — فسأختصر كلامى وأقصره على الأحداث الأخيرة التى حدثت بمناسبة خلو دائرة الجمرك وفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب عن هذه الدائرة . لقد دفع حزب اليسار بمرشحه أحمد مصطفى ، وكان تقدير حزب مصر أن هذا المرشح ليس له احتمالات النجاح ، إن هذا التقدير لا يقصد به التجسس كما ذكر السيد العضو ولكن أمن الوطن والمواطنين يستلزم منا أن ندرى ما يدور على أرضنا وذلك من خلال المشروعية وسيادة القانون ، إن الذى نعلمه و يعلمه غيرنا أن من بينهم من يقبض من الخارج و يقبضون من عيرهم .

أن هذا الإجراء ليس تجسسا ولكنه أمر مشروع حيث إن كل هذا قد تم فى إطار من المشروعية .

أعود مرة أخرى إلى موضوع الانتخابات فى دائرة الجمرك ، فقد دأب هؤلاء — تحت ستار الدعاية الانتخابية على حد قولهم — على مهاجمة النظام وتعريته وكشفه . وسار الحال على هذا المنوال منذ اللحظة الأولى . ورغبة منا فى إتاحة الفرصة أمام الديمقراطية فقد كنا نتغاضى عن كل هذه التجاوزات ، وكانت سلطات الأمن بالاسكندرية تتصل بى يوميا لتبلغنى بهذا الأمر ، وكنت أطلب منهم ضبط النفس وإتاحة الفرصة أمامهم رغم مافى ذلك من ظواهر صارخة . فقد وزعت بعض النشرات التى تحمل عبارات تخالف القانون .

وإيمانا منا بسيادة القانون كنا نعرض هذه الأمور على النيابة المختصة ، وقد قررت فعلا حبس بعض مروجى النشرات ، وقد أفرج عن بعضهم بضمانات مالية .

لقد اتصل بى السيد رئيس المجلس فى أحد الأيام الماضية وذكر لى أن السيد العضو أبو العز الحريرى يشكو من بعض تصرفات رجال الشرطه — وإن السيد العضو صادق فى هذه الجزئية — فى دائرة الجمرك فطلبت من سيادته أن يحدد لى هذه التصرفات حتى أتولى وضعها فى إطارها الصحيح إذا كانت بها أية تجاوزات ، وفعلا حضر السيد العضو وقابلنى وكان محور حديثه ضبط الشرطة لعدد

من موزعى النشرات ، فقلت له إننا جميعا نتفق على أن الذى يفصل بيننا هو القانون وسيادة القانون ، إن هذا الأمر يرضينا جميعا . وقلت له إننا نلجأ إلى النيابة ونعرض عليها هذه المسائل وإن هذا أكبر ضمان لنا جميعا ، وإذا كانت النيابة ترى أن هذه النشرات ليس بها تجاوزات فلن نتخذ أى إجراء ضد هؤلاء الناس وسنسمح لهم بتوزيعها .

أما وقد ظهر أن النيابة قد أمرت بحبس البعض وأفرجت عن البعض الآخر بضمان مالى وطلبت ضبط هذه النشرات وضبط كل من يحاول ترويجها ، فقد أصبح لزاما أن نقوم بهذا الواجب ، ولا يمكن بعد ذلك أن يقال إن فى هذا التصرف تجاوزا من رجال الشرطة .

لقد كرر السيد العضو فى هذه القاعة الحديث الذى دار بينى و بينه وكان هذا على مسمع من بعض الزملاء ومنهم السيد العضو كمال الشاذلى . فلقد قلت للسيد العضو أبو العز الحريرى أتحدث إليك بعيدا عن التحقيقات ، بعيدا عن الشرطة . نتحدث كمواطنين . لماذا تعملون تحت الأرض ، وقد أتيحت لكم فرصة كبيرة للعمل ؟ إنك تعرف معنى قولى وتعرف أننى أعلم الكثير. وقد كنت أنتظر من السيد العضو- مع إدعاءاته المتكررة بشجاعته . أن يجد من نفسه هنا فى المجلس الشجاعة الكاملة و يقول فعلاً أنه شيوعى ، وأنه يؤمن بالشيوعية وأنه عضو قيادى فى كذا وكذا وأن اسمه الحركى كذا . ورغم أنى اعرفه فقد كنت أنتظر منه وهو يدعى الشجاعة أن يقول ذلك . ولكنه الآن يتنصل من أنه شيوعى ، رغم أن هذه حقيقة يعلمها كل من بالمجلس ، بل ومن هم خارج المجلس . إن السيد العضو لم يسلم فى أى مرة من المرات التى وقف فيها يتكلم إلا والجميع يوجهون له هذا الاتهام وليس هذا أمرغريباً . ولا جديدا .

لقد وجهت له هذا القول أمام السيد الزميل كمال الشاذلى وابتسم ولم يرد ، وقال لى ... بس احنا ... المسألة يعنى ... وقلت له : إنكم فى اجتماعاتكم السرية قلتم إنها فرصة يجب أن نعرى فيها النظام والحكومة ونهاجم . وقلت له ، إن هذا الأسلوب غلط ، إنكم فى كل يوم تترددون فى أخطاء وتتورطون وتنزلون إلى الهاوية ، إن هذا - وهذه لم أقلها له - يعتبر أمية سياسية وليس عملا سياسيا حزبيا نظيفا . إن هذا هو تصورى نقلته إليه أمام السيد العضو كمال للشاذلى وغيره من السادة الأعضاء .

إننا فى مصر لا نعرف معنى الصوفية السياسية ، ولكنى أدرك وأعرف أن الأحزاب تسعى دائما إلى السلطة .

وقد ورد هذا على لسان السيد العضو. ولكن ما هو طريق السلطة ؟ هل تعتلى السلطة عن طريق الإرهاب والطرق اللاشرعية واللاوطنية ، أم يكون السعى إليها بالطرق الشرعية وعن الطريق السليم ؟ إن هذه النقطة هى محل الخلاف بل ومحل الخلاف بين القوى الوطنية فى مصر وغيرهم ممن يدعون الوطنية .

إنى أدرك أن كل حزب يتحرك ليصل إلى السلطة فى يوم من الأيام ، ولكن لابد أن يكون ذلك من خلال الطريق المشروع ومن خلال توسيع قاعدته . وليس من خلال التخريب السياسى والإضرار بالمصالح القومية والوطنية . إن الأمر بهذه الصورة لا يصبح عملا حزبيا ولا عملا سياسيا ولكنه عمل تخريبى . ويمكننى أن أقول إن هذا التحرك يتفق قلبا وقالبا مع تحركات القوى المضادة لنا فى الخارج حيث لاتجد من يردد إدعاءاتها سوى هذه العناصر. إن الجماهير حينما تحكم على أحد بأنه عميل أو أنه ليس وطنيا فإننا نجد أن هذا هو مجال عملنا و يقتضى منا أن نتدخل .

قلت له هذا الكلام ، وأضفت أنه يمكنه أن يقابل السيد وكيل النيابة المحقق و يعرض عليه وجهة نظره ، وخصوصا أنه قد ذكر لى أن الحزب سبق أن أصدر نشرات تحوى أمورا أمر من هذا ، فكأنما رسخ فى أذهانهم أن التجاوزات والإثارة والخروج عن النظام أصبح مبدأ وأساسا ، ونحن ملومون فى هذا ، ولا شك لأننا أتحنا لهذه القلة ولهذه العناصر أن تأخذ حريتها فى الحركة بما يتنافى مع ممارسة الديمقراطية السليمة ، ولكننا فى هذا ــ ولا نندم ــ كنا نتيح لهم الفرصة لعلهم يفيقون ، وعلهم يعرفون قيمة الفرصة الكبيرة التى أتاحتها لهم ثورة مايو العظيمة والشريفة ، التى ولدوا فى ظلها ، وتنكروا ولمبادئها ، ولكن للأسف اعتبروا أن التجاوزات والخروج والتهجم والتشهير والتجنى هو الأساس وهو المبدأ حتى إذا ما تحركت سلطات الدولة ومؤسساتها لتأخذ الخط القانونى السليم وفى إطار الشرعية وسيادة القانون ، يشكون من هذا و يعدونه تجاوزا . بعض هذه النشرات كان قد نقلها يوما السيد العضو وقام بتوزيعها على ركاب قطار السكك الحديدية الذى كان مسافرا به إلى الاسكندرية وإننى أتساءل : ما علاقة قطار السكك الحديدية بدائرة الجمرك ، وما علاقة المنتزه « وأبوقير» و بقية أنحاء الاسكندرية بدائرة

الجمرك التى كانت توزع بها هذه النشرات ؟ ولكن هذا تأكيدأن المسألة لم تكن دعاية انتخابية أو ممارسة حزبية ولكن كانت انتهازا للفرصة واستغلالا لها لضرب النظام ولضرب الديمقراطية ولتحقيق أغراض ومصالح خاصة امتدادا لكل التحركات التى درجوا عليها خلال السنة الأخيرة .

فى يوم ١٦ مايو وجدت سلطات الأمن أن هناك توترا فى دائرة الجمرك تحت ضغط قرب المعركة الانتخابية فى اليوم التالى ، فأصدرت تعليمات بتحذير جميع الأحزاب بما فيها حزب كصر بأن المظاهرات ممنوعة فى هذا اليوم ، وأن تنصرف الأحزاب إلى ترسيخ اتصالاتها بمندوبيها وممثليها استعدادا للانتخابات فى اليوم التالى ، وللأسف لم يستجب لهذه التعليمات سوى حزب مصر ، وألغيت له إجتماعات وسرادقات فى دائرة الجمرك وفى غيرها من المحافظات وكان يلتزم بالتعليمات ، ولقد أتيح لكل الأحزاب أن تمارس دعايتها الانتخابية سواء حزب الوفد الجديد أو حزب التجمع الوحدوى التقدمى أو حزب مصر ، وأكثر من هذا فقد حدث حينما قرر حزب الوفد الجدىد أن يقيم سرادقا بجوار ميدان سيدى المرسى أبو العباس ــ وأنا أذكر هذه الواقعة بايجاز على سبيل المثال ــ فإن بعض المواطنين الذين ينتمون إلى حزب مصر وإلى غيره من الأحزاب يرون أن حزب الوفد الجديد ليس له مجال كانوا ينوون الاعتداء على السرداق ، وعلمت أنهم قد احتلوا بعض العمارات وجهزوا الطوب « والمقاليع » وكان فى نيتهم الاعتداء على هذا السرادق وتحطيمه بمن فيه ، وقلت فى ذلك الحين إن هذا الأمر غير مقبول على الإطلاق ، ولابد أن قوات الأمن تؤمن هذه العمارات وتكفل الأمن والأمان لهذا السرادق ، ولهذا المؤتمر حتى يتم فى أمان وفى هدوء ، و يعلم هذا قادة حزب الوفد الجديد ، وقد اتصلت برئيس حزب الوفد الجديد وأخبرته بأن حفيده قد حضر إلى مدير ية الأمن وأعرب عن تخوفه من تعرض رئيس الحزب وسائر أعضاء الحزب الموجودين فى هذا السرادق لمشاكل واعتداءات ، واكدت له أننا سنكفل لهم الأمن ، فهذه مسئوليتى ، كما آخبرته بأن يذهب إلى السرادق و يعقد مؤتمره وهو مطمئن ، حدث هذا بالنسبة لانتخابات الجمرك .

أعلنت سلطات الأمن الأحزاب والسيد العضو أبوالعز الحر يرى بهذه التعلميات ولكن السيد العضو أبوالعز الحر يرى لم يبد استجابة ولم يرد بالإيجاب أو النفى وانصرف ، وكان ذلك عصر يوم ١٦ مايو ، وفى نحو الساعة العاشرة بلغ من بعض أفراد القوة التى تعمل فى الأطراف والدور يات أن هناك مظاهرة من نحو

٢٠٠ شخص ــ على ما علمت وعلى الوجه الذى علمتوه حضراتكم ــ وتهتف هتافات عدائية لاتفيد لانتخابات ولاتفيد المرشح ، وقد قرأت هذه الهتافات فى تقارير كثيرة وسمعتها ، ولوأردت أن أستعيدها أمام حضراتكم ما استطعت أن أرددها كما رددها السيد العضو. لأنها عبارات مؤلفة لا تقال من وحى اللحظة ولا يمكن اختلاقها ولكنها أمور مرتبة والسيد العضو يعلم ونحن نعلم أين تدرس هذه الأشياء وغيرها . وهذه الهتافات مذكورة فى أوراق التحقيق .

ولقد كانت التعلميات الصادرة لسلطات الأمن أنه فى مثل حالات التجمهر الخارجة عن النظام والأمن وغير المصرح بها بأى شكل أن تقوم هذه السلطات بتحذير وإنذار المسئولين عنها بهدوء و يرفق وهذه حقيقة ، وتعليماتى إلى رجال الأمن إبلاغ هؤلاء بأننا جميعا وطنيون وتهمنا مصلحة البلاد ولا يجب تكرار ماحدث فى مناسبات سابقة ، والا يجعلوا هناك تناقضا بيننا و بينهم ، وإذا كان لهم رغبة فى التعبير بوسيلة أو بأخرى حتى ولوكانت عن طريق مظاهرات بأن لهم مطالب أو غير ذلك ، فيجب أن يلتزموا بالتعلميات فإذا استجابوا كان بها وإذا لم يستجيبوا تحول النصح والارشاد إلى إنذار ، وفى حالة عدم استجابتهم أيضا يقوم رجال الأمن بتفريق هذه المظاهرات بكل الطرق السليمة ، وإذا ماحدث تعديات على الشرطة بالضرب بالطوب أو الزجاجات أو غيرها فالتعليمات فى هذه الحالة واضحة للشرطة أن تقابل هذا الأمر بمنتهى القوة والحزم و بلا هوادة مهما كانت النتائج ، وهذه تعليمات ثابتة وقائمة دون الرجوع إلى شخصيا ، ولقد ذكرت هذا فى جلسة سابقة أننى مسئول عن كل تصرفات الشرطة فى هذه الحدود مسئولية سياسية وجنائية ومدنية .

ولقد ذكرت هذا وأكرره الآن لأننى دائما أقول للسادة الضباط فى الاجتماعات المغلقة وفى أى اجتماعات أخرى . وتعليماتى دائما إلى الشرطة أن نتفانى فى خدمة كل مواطن ، وفى الوقت نفسه فإن أى عناصر تخرج على أمن هذا البلد داخليا أو على أمن المواطنين فى أموالهم وأرواحهم لا تأخذنا بهم مجاملة أو تردد أو هوادة ، وهذا كله يتم عن طريق القانون الذى نستطيع عن طريقة أن نكفل لهذا المجتمع أمنه وسلامته وأمانه ، ولقد حاولت قوات الشرطة أن تنصحهم فلم يقبلوا النصيحة فانذرتهم فلم يقبلوا الإنذار ، و بدأ ضرب الطوب فواجهتهم الشرطة وقبضت على عشرة من زعمائهم من بينهم السيد العضو والذى قال : إنه لم يكن يهتف وأن أحد ضباط الأمن يؤيده فيما قال فإننى أتسأل : طالما أنه يقول هذا

فلماذا إذن كان ممسكا بالميكرفون بيده ولماذا لم يتركه لغيره ليهتف به ، ثم فى مثل هذه المواقف « والظيطة » وكما تعلمون حضراتكم تختلف أدوار الضباط وشهادتهم ، فإذا كان السيد العضو قد تعرض لشهادة أحد الضباط مع مبالغته فيما جاء فيها فلماذا تناسى السيد العضو أقوال تسعة شهود آخرين ــ ولقد أرسلت التحقيقات إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب والمدعى العام الاشتراكى ــ وهم أوائل الشهود فى مكان الحادثة ، ولقد سبق أن ذكرت أن من المهام الأساسية للشرطة المحافظة على السيد العضو، ليس لشخصه ولكن لصفته وإكراما للسادة أعضاء المجلس الموقر الذى نكن له كل إحترام وكل تقدير نسجله له فى كل المواقف . هذا المجلس العظيم الزاخر بالقيادات الوطنية التى تعرف حدود مسئولياتها وتثرى الديمقراطية وتؤكدها .

وكما ذكرت فإنه كان هناك قوة من رجال الأمن مهمتها أن تجنب السيد العضو أى اعتداء أو أن يناله أى أذى ، وكانت وسيلتهم فى ذلك اللين والهوادة لأخذه بعيدا عن هذه المظاهرة ، رغم أنه كان يحمل مسدسا كنت قد وافقت على الترخيص له بذلك وهذا حقه ، ولكننى لا أفهم ما الداعى لأنْ يحمل السيد العضو مسدسه بشكل ظاهر أثناء مظاهرة أو جولة انتخابية ، وكان يمكنه حمله بطريقة غير ظاهرة ، ولكنها أمور كلها مرتبطة ببعضها البعض وتعطينا مؤشرا وتلقى ضوءا على حقيقة هذه العملية وما وراءها ، وبالفعل تمكنوا من الابتعاد بالسيد العضو حتى يجنبوه التعرض لأى اعتداء ، وكان بعد ذلك أن أخطرت النيابة وتولت التحقيق على الوجه الذى تم بواسطتها وبواسطة المدعى العام الاشتراكى وعلى الوجه الثابت فى التقرير الذى قرأته ، وتعددت أقوال الشهود فيه بالتفصيل وفى الوقائع .

إن السيد العضو ينعى على الشرطة أنها كانت تسبب متاعب لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وخاصة بالنسبة للمندوبين ، وكما تعلمون حضراتكم نظام المندوبين الذى لابد أن يكون المندوب مقيدا بالدائرة ، ولكن ماتم كان مخالفا لذلك ، فحزب الوفد الجديد ــ ولا أقول ذلك معرضا به ولكننى أذكر واقعة ــ أحضروا مندوبين من جميع أنحاء الجمهورية ، من بينهم السادة أعضاء مجلس الشعب وبعض قياداته فى المحافظات الأخرى ، وحزب التجمع أحضر بعض العناصر الشيوعية وطلبوا التصريح لهؤلاء بتوكيلات للعمل كمندوبين فى دائرة الجمرك . وإننى أتساءل إذا كانت هذه الأحزاب تريد الدخول فى معركة انتخابية وتبغى كسبها فكيف يكون ذلك وهى لاتستطيع أن تجد ٩٠ مندوبا من

أهل الدائرة للعمل باللجان ، ولقد أخبرتهم بأن القانون صريح فى هذا الشأن ، ولو كان مصرحا لى بالاستثناء لفعلت ولكن القانون ينص على آن يكون المندبون من نفس أهل الدائرة ، وفى اللجنة العامة للفرز طلب الدكتور نعمان خليل الحضور فأذنت له بذلك ورافقه أحد الضباط ، وأستأذن السيد رئيس اللجنة القاضى فى حضوره الفرز وأذن له بذلك فحضر اللجنة من أولها حتى نهاية الفرز ، وهو من أهالى القاهرة و يعمل استاذا فى جامعة القاهرة ، وقد وافقت على ذلك لأن هذه اللجنة كانت اللجنة النهائية والرئيسية فى عملية الفرز ولكى يتوافر لهم الاطمئنان .

ولكننا رغم ذلك نسمع هنا من العضو تشويها لموقف الشرطة ، وتشويها لموقف المحامى العام ، وتشويها لموقف رئيس النيابة ، وللجنة التشريعية ورئيسها ، إنها سلسلة متصلة من المغالطات والتجنيات ، والحرام بين والحلال بين ولكنها الرغبة الأكيدة فى فرض مايرو يدونه بالإرهاب و بالصوت العالى . وعندما يراد إعمال القانون يعارضون ذلك بحجة أن الممارسة الديمقراطية ليست كذلك و يعدون ذلك معاكسة وتجاوزات واضطهادات ، لقد أثار السيد العضو أن وزير الداخلية ــ الفاشستى كما يسمونه فى اجتماعاتهم كما يردد معهم هذا اذاعات دول الرفض وموسكو ــ قد أمر بحبسه دون مسوغ قانونى ، فى حين أننى أنفذ قرارات سلطات مختصة طبقا للدستور ، فقد طلب السيد المدعى العام الاشتراكى بعد انتهاء النيابة العامة من التحقيق مع السيد العضو أبوالعز الحريرى أن يرسل إليه لاستكمال التحقيق ، وأرسل لى أمرا صريحا بضبطه واحضاره ، وأنا هنا لا أدافع عن تصرفات السيد المدعى العام الاشتراكى فقد أثير هذا الموضوع فى المجلس وفى اللجنة التشريعية وثبت أن هذه سلطاته طبقا للقانون وللدستور ، وأن حالة التلبس الموجودة ومبرراتها وحدودها وأبعادها وقانونيتها حالة مستمرة لحين الفصل فى القضية .

إننى لم أتعرض لهذه المسائل القانونية ولم أفندها وفى المجلس الموقر عدد من الأخوة القانونيين يعلمون سلامة هذا ، ولكننى أتحدى أن يكون هناك أى إجراء يكون فيه تجاوز أو أن يكون غير قانونى أكون قد أتخذته كوزير للداخلية ، ولقد أثار السيد العضو واقعة أخرى وهى واقعة اللجنة المركزية ، ومن المعروف أن هناك أجهزة مختلفة تتولى حفظ الأمن فى مثل هذه المناسبات وكل منها له اختصاصه ،

وقد علمت بهذه الواقعة عند ما كنت موجودا داخل قاعة اللجنة المركزية حين أبلغنى أحد السادة الاعضاء بأن السيد أبوالعز الحريرى قد منع من الدخول فسألته عن السبب فأجاب لعدم وجود تذكرته معه قلت له من الممكن أن نخبر السيد الدكتور السيد على السيد وكيل مجلس الشعب على اعتباره أن السيد رئيس المجلس كان مسافرا بالخارج وكذلك السيد الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس، على أساس أن السيد الدكتور السيد على السيد يمكنه أن يستسمح القائمين على الأمن فى دخول السيد العضو وبعد دقائق من هذا وصل السيد رئيس الجمهورية إلى القاعة وكان فى تصورى أن هناك من أمكنه القيام بهذه المهمة، وكنت قد طلبت أيضا تبليغ موظفى اللجنة المركزية المسئولين عن التنظيم والإشراف على عملية الدخول إلى القاعة حيث أن هذه المهمة ليست من مسئولية الشرطة إطلاقا، وكنت أتصور أن أحدا قد أبلغهم بموضوع احتجاز السيد العضو أبوالعز الحريرى وعرفهم بشخصيته، ومن الممكن آن يستجيبوا فهذا حقهم، وخاصة أننى قد علمت بعد ذلك أن السيد العضو لم يكن يحمل بطاقة عضوية المجلس ولا حتى بطاقة شخصية، وأعتقد أن هذا مسئولية السيد العضو نفسه وليس خطأ المسئولين عن الأمن، فربما إذا تساهلوا فى هذا الأمر يدخل شخص آخر إلى هذا الاجتماع غير مرغوب فيه . ونكون بهذا الوضع نحن الملومين والمسئولين عن هذا .

إن السيد العضو تحدث وقال إن هذه الإجراءات تعتبر مساسا بالمجلس وبكرامته — وهذا الأسلوب نحن نعلمه جيدا — ونسى أن من وأجبه كعضو أن يكون قدوة وأن يحافظ هو على كرامة المجلس وكيانه من خلال تصرفاته حتى لا يتعرض لأى شىء من جانب أى مواطن أو من جانب الشرطة أو غيرها، وألا يتيح لنفسه فى ظل الحصانة البرلمانية أو عضويته لمجلس الشعب بأن يستغل هذا للإرهاب وأن يقيد الغير فى تنفيذ القانون . وهذا أمر غير مقبول وغير مستساغ ولا أعتقد أن حضراتكم تقرونه .

أما بالنسبة للمنشورات التى صادرتها وأمرت بحبس أصحابها، فقد تصدى السيد العضو بنفسه للقيام بتوزيعها فى دائرة قسم الجمرك، وأنا أقول هنا أمام السيد العضو أبوالعز الحريرى إننى قلت له أن يذهب لمقابلة السيد رئيس النيابة ويطلعه على المنشورات التى تحوى تجاوزات أكثر ذاكرا له أن هذه المنشورات قد وزعت قبل ذلك، كما أننى ذكرت له أن هذا العمل قد يخدم المحبوسين، فإذا سمح لك السيد رئيس النيابة بتوزيعها فأنا لا أمانع فى ذلك وسوف أعطى

تعليماتى للشرطة بمراعاة ذلك ، كما قلت له إنه لوقابلتك صعوبة فى الاتصال بالنيابة فعليك بالاتصال باللواء مرزوق بأمن الدولة وكن على اتصال به وسأكلمه لتسهيل مهمتك ، وليس لنا مصلحة فى إعاقة أى حزب عن ممارسة دعايته الانتخابية ..

وأعتقد أنه لايوجد وضوح أكثر من هذا ولا رحابة صدر أكثر من هذا ؛ ولكن هذه الأمور تنسى وتقلب الحقائق و يساء إلى الناس كما أن السيد العضو قد تكلم عن قصته مع الأمن عام ١٩٦٨ وأنا لست مسئولا عن هذا ، كما تكلم عن قصته مع الأمن فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وأنا لم أكن وقتها وزيرا للداخلية أو نائبا لوزير الداخلية ولكنى أعلم كل ماحدث وكانت كل تصرفاته اللاحقة حتى اليوم تؤكد دوره فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وإصراره على إقامة احتفال بذكرى مايدعيه أنه انتفاضة وطنية شعبية ، فى الوقت الذى يدينها قائد هذه الأمة وزعيمها والملايين من أبناء شعب مصر و يصفونها بأنها « انتفاضية حرامية » بينما السيد العضو ومعه قلة من العناصر الشيوعية يعتبرونها انتفاضية وطنية . وإنى أعتبر ذلك سقطة وزلة كبرى سقط فيها حزب التجمع كحزب ، وهناك بعض سقطات سقط فيها هذا الحزب سأذكرها وخاصة أن السيد رئيس الحزب موجود معنا الآن :

الخطأ الأول : حينما حدثت أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وكنت أنتظر منه أن يطلع على الجماهير وأن يقول لهم إن هذه القرارات نرى فيها معاناه للشعب وإننا لانقرها وإننا سنسلك الطريق السليم الشرعى لمواجهتها والتصدى لها ، وإننا نطالب الجماهير بأن تلتزم النظام والامن ولاتعمد إلى التخريب ، حيث إن هذه المؤسسات التى سيتم تخريبها هى ملك لهذه الجماهير.

ولكن ماحدث كان غير ذلك ، فقد كانت أول نشرات و برقيات صدرت عن حزب التجمع تحريضا للجماهير وإثارتها للانضمام إلى مظاهرات التخريب والاشتراك فيها . و بدلا من أن يدين التخريب انبرى للدفاع عن ٧٩ شخصا من الذين قبض عليهم من حزب التجمع فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير و بعضهم من قيادته ، ونحو ٢٠ شخصا من قيادات الحزب فى التنظيمات الشيوعية السرية التى ضبطت ــ غير القيادات الموجودة فيه ــ والذين أعرفهم بالاسم وهم يعرفونهم و يسمونهم قائمة الشرف وهم القيادات الموجودة والتى يقبض عليها ولكنها تدير أموره ، وكما قلت إنه كانت هناك فرصة وموقف وطنى أمام الحزب إذا كان فعلا

يعمل من أجل المصالح الوطنية والقومية أن يستغل هذه الفرصة و يأخذ موقفا وطنيا .

الفرصة الأولى : حينما حضر السيد الرئيس أنور السادات احتفال ذكرى افتتاح قناة السويس وطالب الاحزاب أن تطهر صفوفها وطالب حزب التجمع أن يأخذ موقفا من القيادات الشيوعية التى فيه بعد أن بدت التجاوزات والخروج عن المسيرة الديمقراطية .

لقد ظل السيد رئيس الجمهورية يرفع صوته فترة طويلة وأخذ يحذر و ينبه و يوعى بأبعاد الديمقراطية و بالفرص التى أمامنا و بالتجاوزات التى تجرى ومدى إظهار مصالحنا القومية الوطنية ، ولكن تورطنا وانزلقنا ونحن نقع أسرى فى مخطط معين ولايديولوچية معينة ولأفكار معينة ، كان يجعلنا نصاب بالعمى وتتصنع أننا نسمع هذه التوعية ، وهذه النداءات التى كان يوجهها السيد رئيس الجمهورية بهدف الوصول إلى هدف معين فمن ورائنا إذاعة موسكو وجبهات الرفض التى تجند كل أبواقها وإذاعاتها وصحفها ، والمثال على ذلك فى ذات يوم صدرت جريدة الأهالى بصورة صارخة جدا ، وهو عدد لم يصادر وخلال عملية الطبع و بعد أن تم طبع عدد كبير منها حدث عطل بالماكينة فتوقفت عملية الطباعة ، فتوهم المغرضون تحت ضغط عقدة الذنب وشعورهم أن العدد به تجاوزات وتجن كبير أن هناك اتجاها لمصادرة هذا العدد ، ولم يكن هذا موجودا . وإذا بنا نستمع لإذاعة موسكو فى صباح ذلك اليوم بأن جريدة الأهالى قد صودرت بالرغم من أنها كانت توزع فى ذلك الوقت فى الشوارع ، فقد تم إصلاح الماكينة واستكملت عملية الطبع ، فهل من المعقول أن نلغى عقولنا والمنطق ! ؟ فالنور امامنا واضح والشمس ساطعة ونعيش فى ضباب الشعارات والتجنيات والاصوات العالية هذا هو ما حدث فعلا .

والخطأ الآخر: عندما جاءت مبادرة السلام ورأينا كيف أجمع الشعب والملايين من أبناء مصر والعالم كله على الإعجاب بهذه المبادرة منذ اللحظة الأولى ، وإننى شخصيا قد خاننى تقديرى يوم عودة السيد رئيس الجمهورية من القدس فى ترتيب خدمات الأمن وفوجئت بطوفان من الجماهير، لم أعرف من أين جاء ؟ فقد ترك الأفراد منازلهم لاستقبال السيد الرئيس . وقد خاننى تقديرى فى إجراءات الامن ، فلم تكن على أى مستوى يحفظ الأمن ونظامه ، وكان هذا

الطوفان الذى أوقف ركب السيد رئيس الجمهورية فى الشوارع .. حدث هذا أكثر من مرة .. لقد كان سور الكلية الحربية الذى يتسم دائما بأنه مكان واسع لاستقبال الضيوف الأجانب مملوءا بالكتل البشرية .. بالرغم مما حدث فإننا رأينا إجماع الشعب من خلال إيمانه وثقته بوطنية الرئيس ، وهذه ليست مسألة عاطفية ، ولكنها مسألة موضوعية ، ومن خلال تجارب عديدة سابقة فقد مارسوها معه قبل عام ١٩٥٢ وخلال مراحل الثورة ، وتاريخ سيادته معروف ، لهذا خرجوا بكل ثقة لتأييد هذه الخطوة وبعد سماعهم لخطاب السيد الرئيس فى القدس وفى عقر دار إسرائيل يؤكد فيه الحق العربى هذا التأكيد الشجاع ، وبكل الثقة التى بهرت الجميع ، فقد كان ممكنا أن يقوم حزب التجمع بتوضيح وجهة نظره من هذه المبادرة مؤكدين مبادئهم وأنه ليس لديهم أى مانع أن ينضموا إلى أى جهد يبذل من أجل الوصول إلى المبدأين الأساسيين اللذين أجمعت عليهما الأمة العربية ومؤتمرات القمة بالانسحاب من جميع الأراضى المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ وحقوق شعب فلسطين وحقه فى دولته وتقرير مصيره ... إنهم مع أى خطوة توصلهم إلى هذه المبادىء دون تفريط ، وإننا نتمنى للسيد الرئيس التوفيق وعلى بركة الله .

ولكننا نحذر من أى خروج عن هذين المبدأين لأن أى خروج عن هذين المبدأين سنقف ضده ، وسيكون لنا منه موقف وهنا كان حزب التجمع الوطنى يحقق نجاحا خاصة فى القواعد الشعبية نتيجة لهذا الموقف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون قد ارتفع فوق مستوى المصالح الذاتية والإيديولوجيات المستوردة والمخططات التى ترسم لنا فى الخارج ونحن على دراية بها ، وسيجىء الوقت الذى ستعرفون فيه حضراتكم عنها الكثير من التفاصيل عندما يقف البعض فى قفص الاتهام بالقانون وسيادة القانون ، وسيجىء هذا الوقت لأنه كما يقول المثل العام « الحجر الداير لابد من لطه » وإذا كان السيد أبوالعز الحريرى يلومنا اليوم و يقول لماذا لم نفعل هذا .. وهذا .. فأقول لأننا ملتزمون بسيادة القانون ، فلا مجال للتلفيق ولا لمسائل صناعية ، فكل شىء يأخذ حده و وضعه القانونى السليم حتى تحين الساعة ، وهنا يعرف كل فرد حجمه وقدره ، فالوطنى يعرف نفسه ، والعميل أيضا يعرف نفسه ، إنما حينما تسقط الأجهزة التنفيذية والمطابع .. إلخ . ومن وراءها وتتكشف جميع الشبكات باسمائها الحركية ، كل هذا سيكون قريبا بإذن الله إننى أقوله ولا أخاف من قوله ، وكون أنهم يقلعون عن هذا فهو مكسب لنا لإننا بذلك نكون قد رددنا اناسا إلى الحظيرة وإلى الخط السليم ، ومن ثم فإنهم

يوم أن يستمروا فى غيهم و بغيهم وضلالهم هنا يكون القانون ، والإجراءات القانونية هى الفيصل ...

(تصفيق حاد) .

... هذه نماذج من السقطات والمزالق التى سقط فيها حزب التجمع الوطنى والسيد أبوالعز الحريرى .

لقد تكلم السيد أبوالعزالحريرى عن النشرات التى جاءت فى اللجنة التشريعية .. وإنى لفى دهشة لماذا هوغاضب من ورود هذه النشرات إلى اللجنة التشريعية وخاصة أنها حقيقية وصادرة عنه وصادرها رجال الشرطة ... إننى لا أود أن أكرر التجاوزات الموجودة فى هذه المنشورات .

وأحب أن أضرب لحضراتكم مثالا بسيطا : فالسيد أبوالعزالحريرى يقول فى كلامه إنهم يقولون إن حزب التجمع يسيرمع أحزاب أرضية ، والواقع أنه يعلم مدى صحة هذا كما أعلمه أنا شخصيا ، وقد قلت هذا فى الصحف وفى جريدة الأهرام وضربت بذلك أمثلة للنشرات التى تصدرمن الأحزاب السرية و بصفة خاصة من الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى وماتحتويه نشرات حزب التجمع وكل يوم يصدرون نشرات باسم طليعة يناير... طليعة نوفمبر... وعلى طوال الاثنى عشر شهرإن شاء الله سيصدرون الطلائع وسنضربها ونضبطها .. وأقول لحضراتكم مثالا بسيطا : فبعد المبادرة تم القبض على السيد وجيه يسرى الشربتلى مقررحزب التجمع الوطنى فى المعادى والسيد صبحى محمد صالح مقررالحزب فى الازبكية وعابدين فى خلية سرية شكلت فى إطار تعليمات صدرت إليهم من قيادة الحزب بتشكيل خلايا سرية ... إننى أقول هذا بوضوح ، ولدى الكثيرمن الوثائق على ذلك ، و بعد أن أعلن السيد رئيس الجمهورية مبادرته للسلام أصدروا منشورا باسم طليعة نوفمبر الثورية لتوزيعه على الجماهيريتهمون فيه القيادة السياسية بالخيانة الوطنية ... الرئيس السادات يتهمونه بالخيانة الوطنية !! و يطالبون الجماهير بالتحرك لإسقاط هذه القيادة الخائنة ، لقد قامت النيابة بالتحقيق وتم ضبط المطبعة التى يتم فيها طبع هذه المنشورات ، كما تم القبض على السيد أبوالفتوح مهدى أبوجبل مقررالحزب بإسنا وضبط أيضا وهويوزع كمية من المنشورات المماثلة وتتخذ نفس خط الهجوم على القيادة السياسية والتحريض لإسقاطها ، وتم استئذان النيابة وضبطت المنشورات

وهى موضوعة بالمظاريف بتوقيع لجان يناير الشعبية ( القضية ٧٣ جنايات إسنا ) كما تم القبض على السيد عبدالسلام عبدالحميد الشيخ — وتعرفه السيدة العضو نوال عامر — مقرر حزب التجمع فى دائرة السيدة زينب وآخرين وهم يوزعون منشورات شيوعية جميعها ضد النظام ( القضية ٣١٨ حصر تحقيق أمن دولة ) ، كما تم القبض على السيد محمد بكرى مصطفى مقرر حزب التجمع الوطنى بقنا ، أيضا مع عضوين آخرين هما ماهر أبوجبل ومحمد الصغير ، يشكلون خلية سرية فى ضوء توجيهات قيادة الحزب ، كما ضبطت معهم منشورات سجلت لهم — بالقانون ومن خلال الرجوع إلى النيابة — المخططات المضادة التى يرسمونها ، فما تفسير كل هذا ؟ ! القبض على كذا مقرر — وهذه مجرد أمثلة لأننى أتيت إلى المجلس ولم أحضر وثائق أو مستندات — القبض على هذا العدد من المقررين بعضهم ضبط وهم يوزعون نشرات والآخرون ضبطوا بالمطابع تحت هذه التنظيمات السرية طليعة نوفمبر وطليعة يناير .. ماتفسير هذا ؟ ومن المسئول عن هذا ؟ وما الذى اتخذه الحزب ، قبل هذه العناصر سوى أن الحزب قد وكل لهم محامين للدفاع عنهم والصرف عليهم وعلى أسرهم وتشجيعهم وتشجيع غيرهم على نهج ذات السبيل ؟ هذا أسلوب والتزام موجود فى التنظيمات الشيوعية السرية فى العالم كله لا يتخلون عن أى عنصر حتى بعد أن يقبض عليه حتى يظلوا قادرين على السيطرة على غيرهم .

القضية أيها الإخوة والأخوات ليست قضية السيد أبوالعز الحريرى لأنه خرق القانون خرقا ، وخرق الشرعية ، وأساء إلى الديمقراطية ، وأساء الى نفسه والى الصفة الكبيرة التى يحملها ونعتزبها ، فالقضية أكبر من هذا قضية النظام وأمنة وحرصنا جميعا على ثورة مايو وعلى قيم الديمقراطية والحرية وتأكيدها وارسائها وتنقيتها من كل الشوائب ومن كل العناصر التى تحاول أن تسىء إلى المسيرة وأن تعرقل جهودنا وان تضرب أثمن وأغلى وأعظم إنجازاتنا .

إننى لا أتعرض لمدى ثبوت الأدلة على السيد أبوالعز الحريرى التى أنا على ثقة منها من خلال التحقيقات الموجودة مع حضراتكم فمنها نستطيع أن نفسر لماذا أخلت النيابة سبيله وهو نفسه مندهش لهذا ، لماذا قررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة مائة جنيه رغم عملها أنه عضو مجلس الشعب ، إن ذلك نتيجة لما توافر لدى النيابة من أدلة .

إنني كما سبق أن ذكرت لن أتعرض للأدلة ومدى ثبوتها لأن هذه مسألة معروضة على حضراتكم فى التقرير، ولكننى أردت فقط أن ألقى بعض الضوء على بعض النقاط التى أثارها السيد العضو وأراد بها أن يطمس الحقائق ويجعلنا نعيش فى جو من الضباب والظلمة من خلال الصوت العالى ومن خلال رحابة صدر مجلسكم الموقر فى أن يتيح له الفرصة وهذا حقه وحقكم — وإننى أعتز بهذا ، وأترك لحضراتكم تقدير ما قلته .

نقطة أخيرة يهمنى أن أرد عليها لقد ختم الأخ أبوالعز الحريرى كلامه ونطق كفرا .. حقيقة نطق كفرا ... لقد قال إن وزير الداخلية يتخذ موقفا منه لأنه أثار موضوع الشقق . والواقع إن هذا الموضوع لم أتكلم فيه من قبل لأنه — فى نظرى — موضوع تافه ، وإنى أعرف قدر نفسى والناس تعرف قدرى ، وهذا هو رصيدى .. ثقتى فى نفسى وفى تصرفاتى وقدرتى على محاسبة الأفراد ، ذلك هو رصيدى الذى أعتز به .. لقد كان من السهل على أن أقوم كى أرد ولكن السؤال أو الاستجواب لم يكن موجها إلى وإنما كان موجها لوزير مسئول عن تصرفات المحافظ لأننا لا نجبره على التوقيع ، إننا كوزراء زملاء نتكلم معا فى أمور شتى ونستجيب لبعضها ونرفض البعض الآخر، فأحيانا عندما يحدثنى أحد الوزراء لنقل أحد الضباط أعتذر له ، فأى وزير يطلب شيئا من زميله يستجيب أولا يستجيب له دون أية حساسية .. وذلك من منطلق ثقتنا فى أنفسنا فليس هناك عقد بيننا .

لقد علمت بموضوع الشقة التى حصل عليها ابن شقيقى .

( ضجة وأصوات : لا داعى للرد .. لا داعى للرد .. ) .

لابد من الرد حتى تعرفوا مدى لوى الحقائق ، وهذا أسلوب ليس بجديد ، فهو يدرس فى الشيوعية ، فيغلفون أشياء فى صورة حقائق وهذا أسلوب يدرس و يعرف عنهم جيدا .. ولكن هناك من يعرف أكثر منهم الأسلوب الذى يعاملون به .

( تصفيق ) .

هذا أسلوب يعرفونه ويجب أن يعرفوا أن هناك من يعاملهم به ... القانون والشرعية فى كل الأمور..

لقد علمت بموضوع الشقة من جريدة الاحرار؛ فلقد لفت أحد الزملاء نظرى لهذا الموضوع .. فسألت نفسى إن لى شقيقين ، فمن يكون هذا الشقيق الذى حصل

ابنه على الشقة ؟ وفى ذلك الوقت اتصل بى شقيقى وهويعمل موظفا بمحافظة القاهرة .. وقدم أسفه على مانشر فى الجريدة لأنه زج بى فى هذا الموضوع ، فقلت له لقد قال لى أحد الزملاء عن هذا الذى نشر وقال لى أنه آسف لما نشر لأنه لادخل لى فى هذا الموضوع ، فسألته مستفسرا عمن حصل على هذه الشقة من أبنائه فقال إنه ابنى النقيب فلان بالقوات المسلحة .. وكرر أسفه على ماحدث رغم اننى لا أعلم عنه شيئا ، فقلت له « إنك عبيط » لأنك إذا حضرت الى أو حضر الى ابنك وقال لى ياعمى أنا ضابط بالقوات المسلحة حاربت فى معارك أكتوبر وأديت واجبى فضلا عن أننى متزوج حديثا ومرتبى محدود كما أن والدى أفنى عمره فى خدمة المحافظة مأمورا للضرائب العقارية ...

( تصفيق )

قلت له لوحضر إلى ابنك وقال لى ياعمى إننى سأتزوج ومحتاج إلى شقة وليس معى مبلغ الخلو والمحافظة لديها شقق ، فإننى سأرفع سماعة التليفون وأكلم السيد المحافظ وأقول له إن عندى أبن أخى ظروفه كذا فإن كان من المتاح له أن يحصل على شقة فأرجو أن تقدر ظروفه ، فالمحافظ يعطيه الشقة أو لا يعطيه وله الحق فى ذلك مسألة مرجعها إليه . إننى أوقع كل يوم على خطابات للسادة المحافظين وليس للسيد محافظ القاهرة فقط وللسيد وزير الاسكان لأننى أثناء الحملات التموينية التى قمت بها كنت التقى بمواطنين يشكون من عدم توافر مسكن لهم و يقدمون إلى طلبات للحصول على شقق فكنت أرفق بها خطابات منى للسيد وزير الإسكان أو للسيد المحافظ أقول له فيه « تقدم الى المواطن فلان الفلانى بطلب يلتمس فيه الحصول على شقة وفى بعض الأحيان أزيد على ذلك تزكية من جانبى بأن أقول إنه نظرا لظروفه الاجتماعية التى ألمسها ــ فقد رأيته رجلا مسكينا أمامى ــ أرجو أن يكون طلبه محل رعاية سيادتكم وأوقع عليه .

(تصفيق حاد ) .

إن السيد أبوالعز الحريرى لوتوجه إلى المحافظة أوإلى وزارة الاسكان لوجد كثيرا من الخطابات بهذا الشكل لأناس لا تربطنى بهم أى صلة ولا أعرفهم . وتحدى لوعثر على خطاب منى لأحد أقربائى ، أوأثبت أن مكالمة تليفونية تمت لأحد أقاربى فى هذا الشأن .

الله أعلم لو كان أحد من الحزب الذى ينتمى إليه السيد العضو فى المكان الذى نحن فيه ماذا كان يفعل ؟ . كان باع البلد ، إننى أقول هذا لأننى أعلم جيدا ( تصفيق ) كان باع البلد ، لقد أتهم وزير الداخلية فى اليوم الذى يواجه فيه الشيوعية ولى شرف مواجهتهم ــ وسأواجههم ، لقد قلت لقيادة حزب التجمع يوم أن ظلوا يرددون حتى يجعلوا الشعب أسير أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، إنكم إذا فكرتم فى أن تكرروا شيئا مما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير فلن أجلس على مكتبى وأواجهكم بالتليفون بلى إننى سأجرى وراءكم فى الشوارع بالرشاش .

( تصفيق ) .

سأترك المكتب وأجرى وراءكم كالخفافيش ، سأجرى وراءكم فى الشوارع بالرشاش ، إن ماتفكرون فيه وهم فنحن ليس لدينا عقدة مما حدث فى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ سوف أترك مكتبى وأتعقبكم بالمدفع الرشاش . ليست لدينا عقدة بالنسبة لما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير، لم يشكل هذا الحادث قيدا أو حاجزا على تصرفاتنا أو قراراتنا ، ولكننا عرفنا كيف تتربص بنا العناصر الشيوعية والأذناب الموجودة هنا وأسيادها فى الخارج و بالنظام المصرى وماذا يريدون به . وإننا نعلم أنه لو أتيحت لهم أية فرصة للخروج من جحورهم فسوف يفعلون ، ولكننا سوف نقطع رقاب الأفاعى وأقول لهم هذا .

( تصفيق ) .

إن كل جناية وزير الداخلية اليوم الذى يطارد الشيوعيين ــ وإننا جميعا نعلم أسلوبهم ــ هى أن ابن شقيقه حصل على شقة من محافظة القاهرة . والله هــذه مفخرة ، وأود أن أقول للسيد العضو إننى لو سمعت أحدا يسبنى فسوف أتغاضى عن هذه الإساءة ولن أحمل له فى نفسى ضغينة . أقول إننى أتغاضى عن الإساءة التى تمسنى شخصيا ، ولكنى لا أفرط فى اى أمر يمس النظام أو يمس الآخرين ، ولست أنا الذى أغضب من الكلام الذى قاله السيد العضو أو يقوله غيره فى مجلس الشعب . أبدا .

لقد ذكر السيد العضو أننى أخذت منه موقفا بسبب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وذلك بسبب الاجتماع الشيوعى الذى أراد السيد العضو أن يعقده فى الإسكندرية ، وأراد بذلك أن يتحايل على أجهزة الأمن ، ولما كنت على فهم لهذه اللعبة فقد تجاوبت معه ، ولقد أخبرتنى أجهزة الأمن بالاسكندرية أن حزب

التجمع بالأسكندرية ينوى عقد اجتماع بمناسبة افتتاح مقر جديد لهم ، مع العلم بأن هذا المقر حصل عليه الحزب منذ فترة طويلة ، وهذه حجة لعقد هذا الاجتماع للاحتفال بذكرى ١٨ ، ١٩ يناير ، وطلبت أجهزة الأمن عدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع ، وبينت لرجال الأمن أن موافقتى إنما ترجع للسبب الظاهرى المشروع ، وإننا أناس عصمتنا بيدنا ونقف على أرض صلبة ونثق فى أنفسنا ونستطيع التصرف ومواجهة أى موقف فى أى وقت ، فأيدينا لا ترتجف وبل أيادينا وسواعدنا قوية ، وأسلحتنا ماضية وهى القانون والقانون وحده .

( تصفيق ) .

لذلك وافقت على عقد هذا الاجتماع ، وبعد يومين من ذلك جاءتنى مذكرة من أجهزة الأمن بالإسكندرية تقول إنه بالإحالة إلى مذكرتنا السابقة وموافقتكم على عقد الاجتماع فرفق طيه تذكرة الدعوة الخاصة بهذا الاجتماع والذى قام بتوزيعها السيد العضو أبوالعز الحريرى ، ووجدت أنه يقول فيها صراحة إن هذا الاجتماع بمناسبة الاحتفال بذكرى ١٨ ، ١٩ يناير . ولذلك قررت عدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع . شلت يدى يوم أن أوافق على عقد اجتماع يعقده الشيوعيون فى مصر احتفالا بما يزعمون أنه انتفاضه وطنية . أقول ذلك ليس كوزير للداخلية وإنما كمصرى وطنى ، لا يمكن أن أسمح بذلك وطلبت من رجال الأمن أن يعلنوا حزب التجمع بعدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع مع إنذارهم بأنهم إذا حاولوا عقد هذا الاجتماع بالقوة فسوف يتحملون مسئولية ذلك ، وطلبت من أجهزة الأمن أنهم إذا حاولوا ، عقد هذا الاجتماع بالقوة واعتدوا عليكم « فاعطوهم علقة عمرهم ما كلوازيها » .

( ضحك ، وتصفيق ) .

قلت هذا ، أقوله أمام حضراتكم بالصوت العالى ، وهذا الذى سيحدث فى أى مناسبة ، أى واحد يحاول أن يتصدى للشرطة أو يعتدى عليها . فسوف يلقى التصدى الحازم . وبهذه المناسبة أود أن أقول : إننى زرت فرق الأمن المركزى بالإسكندرية ومنحت مكافأة شهر لجنود الشرطة الذين تصدوا بالضرب لمثيرى الشغب بدائرة الجمرك ، وقلت لجنود الشرطة هناك إنهم وهم يتصدون لمثل هؤلاء إنما يدافعون عن مكاسبهم ، وإنجازاتهم ، وإنتصاراتهم لأن العصا أو البندقية التى يحملها الجندى ليست رمزا إنما هى وسيلة للتعبير عن إيمان نابع من الداخل .

لقد حاول السيد العضو أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون لتعديل كادر الشرطة ونشرته جريدة الأهالى ، فهل السيد العضو حريص على الشرطة ؟ ! لقد كشف رجال الشرطة ماوراء هذا الاقتراح بمشروع قانون وقالوا إن هذا لايعنى بالنسبة لنا شيئا ، وإذا حاول السيد العضو أن يثير شغبا فسوف يرى مانحن فاعلون به .

إننى أؤكد أن السيد العضو لايستطيع أن يتحايل على الشرطة وبمثل هذا الاقتراح بمشروع قانون .

( ضحك . وتصفيق ) .

إنى أقول إن أصغر فرد فى الشرطة يفهم قدر مايفهمه السيد العضو مائة مرة ، ذلك لأن فكرة متحرر، ولكن السيد العضو يقع أسير أفكار معينة ، وهذا هو الفارق بين السيد العضو وبين رجل الشرطة . إن رجل الشرطة رجل متحرر وفكرة وطنى لكن السيد العضو أسير فكر معين وهدف معين يسعى إليه . أيريد السيد العضو أن يضحك على الشرطة ؟ إننى أعلم أن وثيقة العمار التى ضبطت فى الوكر الشيوعى وفى تقييم لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير، والعوامل التى حالت دون النجاح من تحقيق أهدافهم ، قالوا إنه لابد لهم من اختراق ألامن المركزى ومحاولة تحييده على حد تعبيراتهم ، وهذه هى وثيقة رسمية ضبطت فى الوكر الشيوعى بالعمار.

أقول إن هذه الوثيقة موجودة تحت يدى ؛ واكرر أنهم قالوا إنه لابد من اختراق الأمن وتحييده ، وإننى أؤكد أنهم لن يستطيعوا أن يحيدوا الأمن المركزى ، وأرجو أن يحاولوا ذلك حتى يروا مايجرى لهم .

( ضحك ).

إن رجال الأمن المركزى من أبناء مصر الشرفاء الوطنيين المرتبطين بالنظام وبالرئيس محمد أنور السادات يعيشون الانتصارات والإنجازات الكبيرة ، وإنهم ليسوا هؤلاء الذين يؤثر عليهم مروجو الاشاعات أو دعاة الفتنة أو من لا يؤمنون بقيمنا الدينية ، والروحية .

لقد حصل مرشح حزب التجمع بدائرة الجمرك على ٣٠٠ صوت فهل هذه هى الأصوات التى دخل من أجلها حزب التجمع المعركة الانتخابية بدائرة الجمرك ، لقد غضب السيد العضو عندما ذكرت أن دائرة الجمرك دائرة لها طابعها الدينى والشعبى وفعلا ؛ فلهذه الدائرة الطابع الدينى والشعبى .

لقد فعلوا مافعلوه حتى آخر يوم للانتخابات هناك دون أى تدخل من جانبنا ، وكان بيدى أن أجهض تحركهم هذا منذ أن بدأت المعركة الانتخابية ولكننى لم أفعل ذلك إلا فى آخر يوم عندما لاحظت أن الأمور قد زادت عن حدها وأصبح الموضوع يتعلق باستتباب الأمن ، وكما يقول المثل « ياللى انت رايح كتر من الفضايح واقلبها غم » أقول إن هناك أناسا خافت على محلاتها بهذه الدائرة فاضطرت إلى إغلاقها خشية من انتفاضة الحرامية ، ومع ذلك يقول السيد العضو إنه لم تكن هناك مظاهرات . أعود فأكرر أنه لوكان هناك نية سيئة بالنسبة لمرشح حزب التجمع أوغيره فى دائرة الجمرك لكنت قد تصديت للأمر منذ أول يوم من أيام المعركة الانتخابية . بل لقد قمت بحماية اجتماع لمرشح حزب الوفد الجديد ، وطلبت من مدير الأمن هناك حماية هذا الاجتماع من أى اعتداء . قلت ذلك عن عقيدة وإيمان لكى نتيح الفرصة لكل مرشح هناك .

لدى الكثير ولم أكن أعرف أننى سوف أتحدث فى جلسة اليوم ، وإلا كنت أحضرت معى الوثائق ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**رئيس الجلسة :**

الكلمة الآن للسيد العضو خالد محيى الدين .

( ضجة ) .

السادة الأعضاء :

لقد سمحت رحابة صدركم بالاستماع للسيد العضو أبوالعز الحريرى على مدى ساعتين من الزمن ، ولذلك أرجو أن تبقى رحابة صدركم كما هى حتى نستطيع أن نطبق اللائحة فنستمع الى اثنين من المؤيدين ، واثنين من المعارضين ، وأرجو أن يلتزم كل عضو بمدة معينة فى كلمته لا تزيد على عشر دقائق .

( أصوات : يكفي خمس دقائق فقط ) .

**السيد العضو أبوالعز الحريرى :**

لائحة .

رئيس الجلسة :

ماذا عن اللائحة ؟

السيد العضو أبوالعز الحريرى :

لو أذن لى السيد رئيس الجلسة أود أن أقول : إن الموضوع المعروض على المجلس الآن خاص بى شخصيا ، وقد ذكرنى السيد وزير الداخلية بالاسم أثناء كلمته ، و بالتالى فمن حقى أن أقوم بتصحيح وقائع وأعقب على كلمة السيد الوزير.

( ضجة ) .

و بالتالى وحرصا على وقت المجلس فسوف أنتظر حتى أستمع إلى كلمات الإخوة المؤيدين للتقرير حتى أستطيع التعقيب على كل ما قيل بايجاز. فهناك أمور لابد من التعقيب عليها وهذا هو حقى طبقا للائحة .

السيد العضو خالد محيى الدين :

لقد إستمعت بإمعان إلى كلمة السيد وزير الداخلية ، وكنت أود أن يكون رده على الوقائع التى ذكرها السيد الزميل أبوالعز الحريرى ، عن أحداث يوم ١٦ مايو الماضى والتى قبض عليه بسببها ، ولكن رد السيد الوزير قد خلا من دحض الكلام الذى ذكره السيد الزميل أبوالعز الحريرى ، ونقل الموضوع إلى حزب التجمع ، وحزب التجمع مستهدف فى هذه الأيام بثلاث تهم ومن حقى أن يستمع المجلس إلى ردى على هذه القضايا .

فالقضية الأولى تتمثل فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وما قيل عن موقفنا الخاطىء من هذه الأحداث ، فبدلا من القيام بتهدئتها اتهمنا بأننا قمنا بزيادتها اشتعالا . وردا على ذلك أستطيع أن أقول إن لدى المجلس هنا الوثائق التى وضعتها لدى أمانة المجلس يوم أن تحدث السيد ممدوح سالم وأودعت البيان الأول للحزب ثم البيان الثانى وصورة من المبرقة ـــ وأقول إنها مبرقة واحدة ـــ خرجت عن طريق الاتحاد الاشتراكى ، ولم يكن بها كلمة عن الإثارة ، وإننا نتحدى لأن المستندات موجودة بمكتب المجلس ، لقد أدنا التخريب ، وقلنا للمواطنين أن يحافظوا على المؤسسات العامة .

( أصوات : لم يحدث ذلك ) .

هل قرأتم البيان الصادر عن حزب التجمع ؟ أقول : إن أحدا لم يقرأه وأرجو ألا يقاطعنى أحد .

أعود فأكرر أننا أدنا التخريب وطالبنا المواطنين بالمحافظة على المؤسسات ، ولكننا كنا ضد القرار؛ حيث أرسلنا مبرقة طالبنا فيها أعضاء الحزب الاتصال بأعضاء مجلس الشعب لكى يرفضوا القرار داخل المجلس . هذا ماقلناه وأعتقد أنه عمل شرعى وليس خارجا عن الشرعية . مرة أخرى أقول لقد أدنا التخريب ولكننا نفسر الأحداث بالتفسير الذى نقتنع به .

إن محور القضية أن لنا تفسيرا ورأيا مخالفا لرأى الحكومة ، والاتفاق مع الحكومة من عدمه هذه قضية أخرى . وأود أن أشير إلى أنه إذا ثبت على أحد أعضاء حزب التجمع تهمة ضد الوطن أو ثبت عليه أنه منضم إلى تنظيم سرى إما بحكم محكمة وإما باعترافه الصريح فإن لائحة الحزب واضحة فى ذلك إذ تقضى بفصله ، وبهذه المناسبة ومنذ قيام حزب التجمع حتى الآن توجه اتهامات متعددة الى بعض أعضاء حزب التجمع ولكن لم يصدر على أى منهم حكم قضائى بالادانة ، وأؤكد للسادة الأعضاء أنه إذا ما أصدرت إحدى المحاكم حكما بادانة أحد أعضاء الحزب لانضمامه لأحد التنظيمات السرية فإنه سوف يفصل طبقا للائحة الحزب ، ولكن الحزب لا يستطيع التصرف تجاه عضو لمجرد انه قبض عليه فى تهمة لم يقل القضاء بعد كلمته فيها .

الأمر الغريب أن السيد وزير الداخلية قد تكلم عن حزب التجمع وارتباطه بالشيوعية فى حين أن السيد رئيس قلم مكافحة الشيوعة بوزارة الداخلية قد أدلى بشهادة أمام إحدى المحاكم العسكرية مبينا أن حزب التجمع الوطنى فى أهدافه أو تنظيماته لا علاقة له بالأحزاب الشيوعية السرية ، هكذا شهد رئيس قلم مكافحة الشيوعية الذى يتبع السيد وزير الداخلية ، وعلى الرغم من ذلك فإن السيد الوزير يقول إن حزب التجمع والأحزاب الشيوعية شىء واحد ، وهنا أود أن أقول إننا لسنا مسئولين عن الأحزاب الشيوعية السرية ، وإن الكلام المستمر عن أن حزب التجمع الوطنى هو امتداد للأحزاب الشيوعية كلام غير صحيح . ومع ذلك فإنه قد يكون من بين أعضاء حزب التجمع من ينتمون إلى الأحزاب الشيوعية السرية ، هذا أمر مؤكد . ليسو وحدهم الموجودين ضمن أعضاء الحزب ، ولكن يوجد أيضا من بين أعضاء الحزب من يعملون بأجهزة الأمن السرية ، وهذا أمر معروف ومعمول به فى معظم الأحزاب فى العالم .

أعود فأكرر أننى لا أستطيع أن أتصرف حيال عضو الحزب الذى يتهم بانضمامه لحزب شيوعى قبل أن يقول القضاء كلمته ذلك لإننا نحترم سيادة القانون ، والقانون الذى يحكم العضوية فى الحزب هو لائحته ، و بالتالى فإننا لا نستطيع فصل عضو من الحزب إلا إذا ثبتت إدانته بحكم قضائى ، وإننى أرجو السيد وزير الداخلية أن يدلنا على عضو بحزب التجمع قد ثبتت إدانته قضائيا بأنه عضو فى تنظيم شيوعى سرى ولم يفصل من الحزب .

ولكن السيد الوزير دائما يربط بين حزب التجمع و بين الشيوعية بقصد التمويه على العالم .

وإنى أقول : إن أساليب حزب التجمع هى من الأساليب الشرعية العلنية وإن حزب التجمع لم يصدر من يوم قيامه حتى الآن أية بيانات سرية وإذا قيل إن أحد أعضاء الحزب يعمل فى تنظيم شيوعى سرى فهناك القضاء وإذا ماثبتت إدانته فإنه سوف يفصل من الحرب ، مرة أخرى أقول : إننى أود أن يدلنى السيد وزير الداخلية على أن هناك عضوا من حزب التجمع قد صدر ضده حكم قضائى ولم يتم فصله من الحزب .

القضية الثانية : تتعلق بدفاع الحزب عن أعضائه المتهمين فى قضايا سياسية ، فمن الطبيعى أن يتصدى الحزب للدفاع عن عضو من أعضائه إلى أن تثبت إدانته ، وهذا أمر معروف فى جميع الأحزاب السياسية . وبهذه المناسبة أود أن أقول إن نقابة المحامين قد جعلت مجلس النقابة هو لجنة الدفاع عن الحريات وقد تبرع المحامون جميعهم بالدفاع عن المتهمين السياسيين وما دفعه الحزب فى هذا الشأن شىء لا يذكر ، وكان لزاما علينا أن نقوم بمساعدة أسر المتهمين ماديا لأن هذه مسئوليتنا ، ولذلك فإنى أتساءل : ما الجريمة الكبرى والخطأ الشديد الذى ارتكبه الحزب بمساعدة أعضائه المتهمين فى قضايا سياسية ؟

**السيد العضو سعد يسرى :**

من أين أتى الحزب بهذه الأموال التى تصرف على المتهمين وأسرهم ؟

**السيد العضو خالد محيى الدين :**

رغم أن هذه قضية أخرى إلا أننى أقول للسيد العضو إن الجهاز المركزى للمحاسبات يقوم بمراجعة حسابات الحزب .

أعود إلى موضوع حديثى فأقول : إن القضية الثالثة تتعلق بمبادرة السلام ، فيبدو أن محور العمل السياسى فى مصر يدور حول مطالبة الجميع بأن يكون رأيهم موافقا لرأى الحكومة . فبالنسبة للمبادرة فإن رأينا مخالف لرأى الحكومة وقد أعلنا هذا الرأى فى مجلس الشعب وكررناه فى الخارج وقلنا إنه لو نجحت المبادرة فسوف نعلن أننا كنا مخطئين وسوف نعترف بالخطأ لكن تقديرنا أن المبادرة لن تؤدى إلى السلام وسوف تزيد من تعنت إسرائيل ، وسوف تقسم الصف العربى ، وكل ماقلناه قد تحقق .

( أصوات : لا . لا . لم يتحقق ) .

على أية حال فإن القضية هى أنه مطلوب منا باستمرار أن نوافق الحكومة على كل ماتقوله ، ولكن فلنفترض أن ٩٥٪ من الشعب المصرى يؤيد المبادرة ، فهل معنى ذلك إلزام لنا بتأييد المبادرة وأنه لأبد أن نكون من ضمن المؤيدين ؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف نكون حزبا للمعارضة ؟ فإذا كان للحزب المعارض — وقد يمثل ١ ٪ من الرأى العام — وجهة نظر فمن حقه أن يطرحها ، وقد تثبت الأحداث صحة هذا الرأى ، وهذا أمر لا يعيب حزب التجمع فى وقوفه ضد المبادرة إنما هذا أمر يشرفه . إننا لم نأخذ موقفا متعنتا من المبادرة والدليل على ذلك أنه عندما عقد اجتماع الاسماعيلية واختلف السيد الرئيس مع بيجين وكنا نناقش وقتئذ بيان السيد رئيس مجلس الوزراء وقفت وقلت إنه لزاما على أن أحيي موقف الرئيس السادات لأنه رفض موقف بيجين وأصر على موقف مصر ، قلت ذلك رغم أننى رافض للمبادرة ، وهذا أمر ثابت فى المضبطة .

أود أن أقول إنه بالنسبة لقضايا الوطن والوطنية فإن أحدا لا يستطيع أن يقيم وطنية الآخر فالشعب هو الذى يقيم ذلك . أقول ذلك لأنكم منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن تقولون إننا خونة وعملاء للسوفيت وأصحاب أفكار مستوردة . فلماذا لم يلفظنا الشعب ؟

( أصوات : بل لفظكم الشعب ) .

لم يلفظنا أحد ، والدليل على ذلك أن جريدة الأهالى كانت توزع أكثر من جريدة حزب مصر وهذا دلالة على أن الشعب لم يلفظنا . إنكم تهاجمون

وتـقولون إننا عملاء للسوفييت ، وخونة إلخ . وهذا الكلام فقد معناه ، فإننا لم نـفرط فى شبر من الأرض ولا فى ثروة من ثروات الوطن ، ولم نتخل عن أى قـضيـة مـن قضايانا الوطنية ، وهذا هو معيار الوطنية ، ولكن إذا كان لدى فكر ورأى أعلنته .

وأفـرض أنـى قـلـت رأيا إن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ إنتفاضه شعبية وراديو مـوسـكـو قال ذلك هو حر يقول ما يقول ، ليست هذه قضيتى ، أنا قلت رأيا فى المبادرة أولا يـوم ١٦ راديو موسكو قال بعد ثلاثة أو أربعة أيام ، هذه هى مسئوليته هو . الدول الـعـربـيـة قـالـت رأيـهـا . الـسعودية عارضت المبادرة وقد تلوت بيان السعودية فى هذا المجـلـس ، هـذه الـقـضـيـة لاتهـمـنـا فى شىء ، فنحن نقول رأينا الذى نقتنع به ، إنما بـاسـتـمـرار الـشيوعيون ، حزب التجمع ، هل حزب التجمع والرئيس السادات وهو يـعـلـن هـنـا قـيـام المنبر قـال مـنـبر لـكل فصائل اليسار يعنى معترف أن اليسار ملىء بـالـفـصـائـل و بـيـتجمعوا وكنت أفهم أنكم ستفخرون وهذا النظام يفخر أن قام فى وسـطـه حـزب التجمع وجمع كل القوى اليسارية بعضها مع بعض لأول مرة فى حزب شرعى ، لماذا تريدون أن تهدموا التجربة ؟

**السيد العضو على الجمل :**

خطاب روما .

**السيد العضو خالد محيى الدين :**

مـاذا فى خـطـاب رومـا لـقد أطلعتم عليه ، بيان روما عرض هنا ، وقد عرض على اللجنة والسيد وكيل المجلس كان رئيس اللجنة واللجنة كانت موجودة . ماذا فى بيان رومـا ؟ الـقـضية هى موقف حزب التجمع من كل القوانين والإجراءات الموجودة فى الـبـلـد لم تتهم حزب التجمع بأى إجراء قانونى حتى الآن . ولو حدثت غلطة لقطعت الـرقاب ، ونحن نعرف ولكننا نعمل فى إطار الشرعية لأن فى غيرها لا نقدر أن نعمل . لـو كـنـا نـر يـد أن نـشتغل فى السر كنا ذهبنا واشتغلنا فى السر . أردت أن أوضح هذا الكلام أيها الإخوة .

مـوضـوع أبـو الـعز الحريرى كنا نود أن هذا الاجراء قبل اتخاذ قرار بطلب إسقاط الـعضوية يناقش التقرير فى عدة جلسات ونتأكد ونقرأ تحقيقات النيابة ، و بعد ذلك نـتـقـدم بـطلب إسقاط العضوية ، قد يكون هذا هو الإجراء الوحيد لكى نحترم سيادة

القانون ونحن أحرص الناس لاحترام سيادة القانون لأننا القوة الأضعف ، ولأننا لسنا أصحاب الصوت العالى ، لأنه من غير سيادة القانون لا نقدر أن نعيش ونحن أكثر الناس حرصا على سيادة القانون لأننا ليست معنا قوة الدولة لكن معنا قوة العقيدة والفكر وهذا حقنا ولن نخاف من شيء لا كلمة الشيوعية تخوفنا ولا شيء . وكل ما يخيفنا أن نفقد ثقة الناس والحمد لله لم نفقدها ولن نفقدها ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

**السيد العضو محمد أحمد عبد الشافى :**

القضية كما قلنا نحن نمر بمرحلة حساسة و يكفى أننا جلوس فى هذا اليوم منذ الصباح حتى الآن لكى نصحح من المسار الديمقراطى ونصل بمصر إن شاء الله إلى بر الأمان ، لابد أن تكون المنطلقات وطنية وأن تكون المعارضة فى هذا المجلس وخارج هذا المجلس الهدف الأول والأخير لها هو مصر ، وإذا شابت هذه المعارضة أية شائبة تتضمن المساس بالمكاسب الوطنية أو بالمسار الديمقراطى السليم أو بالنظام يجب علينا جميعا أن نرفضها ، نحن يجب أن نعترف أننا حينما دخلنا انتخابات مجلس الشعب فى ظل الدستور الدائم الحالى وهذا يعنى أننا مؤ يدون تماما لهذا النظام ومن دخل هذه الانتخابات وفى باطنه شيء مضاد لهذا النظام فإنما ارتكب خطأ كبيرا فى حق نفسه وارتكب خطأ كبيرا أيضا فى حق الذين انتخبوه لأنه ضللهم ، والذى حدث أننا بدأنا تجربة ديمقراطية حزبية هى مكسب كبير يجب علينا أن نحافظ عليه ويجب علينا الا نجهض هذه التجربة ، ويجب علينا أن نشجع الرئيس على الاستمرار فى ممارسة الديمقراطية لأنه يمكن ببساطة أن تنحرف الديمقراطية و ينحرف المسار و يغلق الباب . وتصبح الديمقراطية مطلبا وطنيا ، الشعب بدأ يتكلم أخيرا ما فائدة الاحزاب ، ماذا حققت لنا ؟ لأنه حدثت تجاوزات وأنا أعترف أنه قد حدثت تجاوزات ، ويمكن لهذه التجاوزات إذا استمرت أن تصل بنا إلى مكان سحيق لا نرجو لوطننا أن يصل إليه بواسطتها ، وحدثت تجارب فى الدول المحيطة بنا مثل أفغانستان ، من منا يتمنى أن تصل مصر إلى ما وصل إليه الحال فى أفغانستان ، فمن الممكن جدا — أيها الإخوة — أن يحدث هذا بعدم وضع ضوابط فى هذه المرحلة يجب علينا أن نستفيد من التجارب المحيطة بنا ولا يأخذنا الحماس الشديد لكى ننطلق فى ديمقراطية غير مخططة وغير مستهدفة للمصالح الوطنية العليا فى هذه المرحلة ، ويجب علينا جميعا أن نعلم أيضا أن العدو مازال يحتل جزءا كبيرا من أرضنا ، فيجب أن تكون الديمقراطية هدفها الأول والأخير تحرير الأرض وتصحيح المسار الاقتصادى .

الديمقراطية وسيلة وليست هدفاً ، الذى حدث أننى كنت أتمنى لإخوانى فى اليسار أن يعبروا بطريقة مصرية وطنية عن يسار مصرى وطنى ، وأنا قلت هذا الكلام للزميل خالد محيى الدين وأنا أحبه وأقدره ، والزميل أبو العز الحريرى ليس بينى و بينه خلافات ، قلت للأخ خالد محيى الدين كنت أتمنى أن تقول جريدة الأهالى فى مقالة واحدة فى يوم واحد رأيا مصريا مناهضا للاتحاد السوفيتى ، الاتحاد السوفيتى له موقف واضحة من المبادرة بالذات والتى قال عنها الأخ خالد محيى الدين إنها لم تتحقق ولم تنجح ، المبادرة إذ لم تنجح فى شىء فقد نجحت فى تحويل الرأى العام العالمى المعارض إلى راى عام عالمى مؤيد ، نعم المبادرة .

( تصفيق ) .

نقطة أخرى ، من ضمن منظمات الاتحاد السوفيتى ما كان يسمى بالمجلس القومى للسلام العالمى الذى استقال منه الزميل صبرى القاضى ، هذا المجلس القومى للسلام العالمى يكرس السلام وهو مؤسسة تابعة من الاتحاد السوفيتى ، وحينما يقوم الرئيس محمد أنور السادات بمبادرة اسمها مبادرة السلام ولا يؤيدها المجلس القومى للسلام العالمى يصبح مجلسا قوميا ليس للسلام العالمى ولكنه يتستر تحت كلمة السلام لبث البذور الهدامة فى المجتمعات ونحن اكتشفنا هذا وقمنا بحل هذا المجلس واثبتنا أن الاتحاد السوفيتى لا يؤيد السلام العالمى . ولكنه يؤيد الاندساس لكى يستغل ظروفا معينة فى بلد معين يدس فيه سمومه ، وكنت أتمنى من إخواننا فى اليسار أن يقفوا موقفا واحد مضادا للاتحاد السوفيتى ، إذا كان موقفه يتناقض مع مصالحنا القومية ولكن للأسف كانوا يرددون دائما رأى موسكو ، وأنا قلت أنا كنت أتمنى أن يقولوا شيئا ضد الروس حتى تنتفى عنهم شبهة أنهم يعبرون عن رأى مستورد فقال لى الزميل خالد محيى الدين أنا أتحداك أن تثبت أن جريدة الاهالى فى يوم من الايام أيدت موقفا وقلت له ليست المسألة مسألة تأييد ، المسألة أنك تعارض موقفا ترى من خلاله أن الاتحاد السوفيتى فى هذا الموقف يعارض المصلحة القومية لمصر حتى تنتفى الشبة عنكم ، ولكن للأسف الشديد ، وأنا كنت أقرأ جريدة الأهالى لعلى أجد فيها شيئا يؤكد ما يقولونه ولكن العكس كان هو الصحيح ، نأتى للموضوع المثار بالنسبة للسيد الزميل أبو العز الحريرى إخوانى الذين كانوا معى فى اللجنة ، والأخ حافظ بدوى رئيس اللجنة و بذكائه الشديد كان يعلم تماما أننى ضد إسقاط العضوية عن الزميل أبو العز الحريرى وأنا ضد إسقاط العضوية عن الزميل عبد الفتاح حسن

وكنت ومازلت أقول إن التهمة التى نسبها المدعى العام الاشتراكى للزميل أبوالعز تهم تافهة ولا تقوم على دليل .

كلام المدعى الاشتراكى كلام لا أساس له من الصحة . أنا أقول هذا من وجهة نظرى ونحن هنا قضاة فى هذا المجلس يجب أن يكون كل عضوا مناقاضيا وقاضيا متجردا ونحن نحكم اليوم على زميل بإسقاط العضوية أوعدم إسقاطها نحن قضاة للتاريخ ، أنا من وجهة نظرى حينما قرأت ما قاله المدعى الاشتراكى وأنا من قبل ذلك إستنكرت إجراءاته ضد عضو فى هذا المجلس يلقى القبض عليه والمجلس حاضر فانا ضد هذه التصرفات ، إننى قرأت منشورا انتخابيا وزع فى الاسكندرية فوجدت فيه فعلاً للأسف الشديد أن الذى كتبه يقصد أشياء بعيدة المدى فى أعماق الشعب المصرى ، هذا المنشور حينما قرأته تحدث فيه عن التجويع وأن الحكومة تعمل على تجويع الشعب ، تحدث فيه عن أشياء كثيرة . نحن هنا فى هذا المجلس نتحدث بهذه اللغة ، نتحدث ونتهم الحكومة فى هذا المجلس والحكومة ترد ، ونحن نتهم الحكومة باستمرار، وأنا سوف أستجوب الحكومة فى الدورة القادمة إن شاء الله فعليها إن تستعد . إنما حينما نتحدث إلى الجماهيرفى الشوارع يجب أن يكون الحديث مختلفا تماما لأن الحديث أمام الجماهيرفى الشوارع يكون دون ضوابط ، والشارع ليست له ضوابط ، فيجب علينا أن نكون عوامل مهدئة ومطمئنة للرأى العام فى الشارع ، ولكن أن نستغل الشوارع ـــ وفيها ما فيها ـــ بمثل هذه الألفاظ وهذا الكلام فهذا أمرلا يصح أبدا . أنا حقيقة انزعجت وأقول لوتكررمثل هذا المنشورأكثرمن مرة وسمح بتداوله بأكثرمن مرة يحدث فعلا فى الشارع السياسى شىء مضاد يفتت الوحدة الوطنية و يؤثر على السلام الاجتماعى و يزيد التصارع الطبقى فى المجتمع فى هذه المرحلة ، فأنا شخصيا تغيرت حقيقة والأخ أبوالعزالحريرى يعلم أننى لا أمالىء أحدا حقيقة .

( تصفيق )

أنا أعبرعن رأيى الشخصى أولا وأعتقد أن رأيى هذا ينسحب على زملائى أعضاء حزب الأحرارلأننا نرفض تماما الانتماء لغيرمصر ، ونرفض التناقض مع مصلحة شعب مصر ، وشعب مصر رفض الشيوعية ، وقد حكمنا بما يشبه الشيوعية عشرين عاما ووصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن ، فهى تجربة فاشلة وأنا أطالبكم ـــ أيها الإخوة ـــ بالأ يكون هناك يسارشيوعى بل يجب أن يكون هناك يساروطنى وتختارقياداته من العناصر الوطنية المخلصة ، وعلى حزب اليسارأن يطهرنفسه و يعلن إقصاء العناصر الماركسية منه حتى يستمروالا فليحل حزب اليساروشكرا لكم .

**رئيس الجلسة :**

تنص المادة ٢٨٢ من اللائحة الداخلية على أنه « لا يؤذن بالكلام فى أقتراح إقفال باب المناقشة إلا لواحد من معارضيه و واحد من مؤ يديه . وتكون الأولو ية فى ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام فى الموضوع الأصلى ، ثم يصدر المجلس قراره بإقفال باب المناقشة أوالاستمرارتلا فيها ، وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضر ين .

فإذا تقرر إنهاء المناقشة ، أخذ الرأى على الموضوع الأصلى » .

و وفقا لهذا النص نستمع الآن إلى السيد العضو الدكتور محمود القاضى حيث سيتكلم فى إقفال باب المناقشة ، ولأنه كان قد طلب الكلمة فى الموضوع .

**السيد العضو محمد رجب السعدى :**

لقد تحدث السيد العضو الدكتور محمود القاضى صباحا فى إسقاط العضو ية عن السيد عبدالفتاح حسن ، كما تحدث أيضا فى شأن إسقاط العضوية عن السيد أبوالعز الحر يرى ، و بالتالى يجب ألا يتحدث فى هذا الموضوع مرة أخرى .

( ضجة ) .

وليكن المتحدث أى شخص آخر غير السيد العضو الدكتور محمود القاضى .

**السيد العضو الدكتور محمود القاضى :**

إن ماذكره السيد العضو رجب السعدى لم يحدث ، و يبدو أنه كان متغيبا عن الجلسة لتناول طعام الغذاء .

**السيد وز ير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :**

إن الحديث الآن لا يتجاوز الكلام فى إقفال باب المناقشة ، ولا يجوز أن يتطرق السيد الدكتور محمود القاضى إلى الكلام فى الموضوع .

**السيد العضو الدكتور محمود القاضى :**

هذا كلام صحيح ، وأنا أعرف حدودى تماما ، وسوف أتحدث بايجاز أيضا ، طبقا للائحة .

( أولا ) أود أن أوضح إننى تحدثت حقا فى موضوع الاستاذ عبد الفتاح حسن ، وهذا تقر ير انتهت مناقشته . ونحن الآن أمام تقر يرآخر ، وقد طلبت الكلمة فى التقر ير ين منذ أمس ، ولعلنى كنت أول من طلب الكلمة فيها ، والآن سيادة رئيس

الجلسة يعرض اقتراحا بإقفال باب المناقشة الذى يجب أن يتحدث فيه اثنان : أحدهما من المعارضين والآخر من المؤيدين له بشرط أن يكونا من طالبى الكلمة . وعلى هذا الاساس ، ليس هناك مخالفة للائحة لأننى لن أتكلم فى موضوع أبوالعزالحريرى أو غيره .

لقد قال السيد رئيس الجلسة ، ووفقا للائحة ، إنه لا يجوز أن يطرح على المجلس اقتراح إقفال باب المناقشة إلا إذا كان قد تكلم فى الموضوع المعروض اثنان من المؤيدين واثنان من المعارضين على الأقل . وإننى هنا أود أن أختلف مع السيد رئيس الجلسة بالنسبة للسيد العضو أبوالعزالحريرى كمتكلم ، لأنه هو صاحب الشأن ولا يمكن اعتباره معارضا أو مؤيدا ، فهو شخص متهم بكثير من التهم و يراد إسقاط العضوية عنه .

**رئيس الجلسة :**

إذن ، فهو معارض للتقرير .

**السيد العضو الدكتور محمود القاضى :**

هذا أمر بديهى ، لأنه صاحب مصلحة ، ولكن السيد رئيس الجلسة يعلم ـــ أن الإنسان ليس هو أحسن من يدافع عن نفسه ، حتى ولو كان محاميا كبيرا . ولذلك فإننى أقترح أن يكون الأثنان المعارضان شخصين آخرين غير أبوالعزالحريرى ، وقد تكلم من المعارضين حتى الآن السيد العضو خالد محيى الدين بينما تكلم من المؤيدين السيد وزير الداخلية والسيد العضو محمد عبد الشافى .

ولذلك فإننى أقترح عدم إقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع ، والسبب فى ذلك هو أن الحقائق لم تظهر حتى الآن بالكامل ، حقيقة أن السيد العضو أبوالعزالحريرى تكلم ودافع عن نفسه ، لكن هل ثبتت الوقائع المطلوب إسقاط عضوية السيد أبوالعز الحريرى بسببها أم لم تثبت ؟ هل اتضحت نقاط الموضوع الرئيسية ؟ لابد أن تتاح لنا فرصة الحديث لإيضاح هذه النقاط .

إن الأستاذ عادل عيد قد حضر فى المحكمة للدفاع عن السيد ابوالعزالحريرى ، ولديه معلومات تخص الموضوع والتحقيقات ، وأنا شخصيا لدى شهادة عما شاهدته بعينى فى هذه الوقائع وأريد أن أدلى بها حتى تتضح الأمور أمام المجلس .

لقد أسقطنا ــ فى العام الماضى ــ عضوية أحد الأشخاص ، بينما نسقط العضوية بالجملة فى هذه الجلسة . فلا أقل ــ لذلك ــ من مزيد من الحديث ، ثم يقرر المجلس بعد ذلك مايشاء ، وأنتم أحرار ، فقط نتكلم أكثر حتى يبين الحق أمام المجلس ، وحتى تستريح ضمائركم ، وتكونوا مقتنعين بأن دفاعنا ليس على حق . إذ لا يمكن أن تسقط عضوية النواب بالجملة وبهذه الصورة وبهذه الطريقة وتضيقون صدرا بالاستماع . . يستحيل . . هذا لا يرضى الله أبدا .

وعليه ، أرجو يا سيادة رئيس الجلسة ألا يقفل باب المناقشة .

**رئيس الجلسة :**

وفقا للائحة ، يجب أن يتكلم أحد المؤيدين لإقفال باب المناقشة ، لذلك نستمع الآن للسيد العضو على الجمل .

**السيد العضو على الجمل .**

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الزملاء .

لقد سبق أن طلبت الكلمة لأعلق على تقرير اللجنة التشريعية الخاص بإسقاط العضوية عن السيد العضو أبو العز الحريرى . لكن الفرصة لم تتح لى حتى أتكلم فى هذا الموضوع ، ولكنها أتيحت لى الآن حتى أرد على السيد الدكتور محمود القاضى فيما ذهب إليه . فإنه لو تبين ماذكره السيد العضو محمد عبد الشافى ــ وأنا أؤيده فيما ذهب إليه ــ لتبين أنه حتى لو طرحنا تقرير المدعى العام الاشتراكى جانبا لوجدنا أن أبو العز الحريرى مدان أيضا .

**رئيس الجلسة :**

يجب أن يتكلم السيد العضو فى إقفال باب المناقشة .

**السيد العضو على الجمل :**

إننى أرد ، لأن السيد العضو الدكتور القاضى يقول إن الوقائع لم تظهر ، وإننى أقول إن هذه الوقائع قد ظهرت من بيان السيد وزير الداخلية أولا ، ومن تقرير اللجنة التشريعية ثانيا ، ومن المنشورات التى ضبطت وقدمت إلى اللجنة التشريعية .

ولذلك ، فإننى أؤيد إقفال باب المناقشة فى الموضوع وأن يؤخذ الرأى على إسقاط عضوية أبو العز الحريرى .

( تصفيق ) .

**رئيس الجلسة :**

لقد تكلم ووفقاء للائحة ــ فى اقفال باب المناقشة أحد المعارضين وأحد المؤيدين . وعلى ذلك يطرح طلب إقفال باب المناقشة . فالموافق من حضراتكم على اقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

( أغلبيه )

**رئيس الجلسة :**

والأن جاءنى اقتراح مقدم من العضو الدكتور محمد حلمى مراد يقضى برفع الحصانة عن العضو أبو العزالحريرى واحالته الى السلطة القضائية لاتخاذ ماتراه

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

**رئيس الجلسة :**

اذن يؤخذ الرأى الأن على ماتضمنه تقرير اللجنة التشريعية نداء بالاسم فلينادى على الاسماء .

ونودى على الاسماء .

**العضو محمد السعيد عبد الرحمن :**

يتوب الزميل أبو العزالحريرى عن الشيوعية و يعفى عنه

**رئيس الجلسة :**

أسفر أخذ الرأى نداء بالاسم عن الموافقة على إسقاط العضوية عن أبو العز الحريرى بأغلبية ٢٨٦ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً غير موافقين .

و بناء على ذلك يقرر المجلس إسقاط العضوية عن السيد أبو العزالحريرى وأعلن خلو دائرة قسم شرطة كرموز محافظة الاسكندرية .

والأن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، وعلى أن تعقد الجلسة القادمة الساعة العاشرة والنصف فى صباح غد الثلاثاء ٢١ من رجب سنة ١٣٩٨ هذا الموافق ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٨ م .

( موافقة )

**رئيس الجلسة :**

اذن ترفع الجلسة

( رفعت الجلسة الساعة السادسة والربع مساء )

« لقد قلت رأيي ولست نادماً ، واني نائب هذا الشعب ، وان قراركم ليس إلا قراراً إدارياً يراد إخراجه فى صورة قرار برلمانى ليس من صنعكم ، مملى على من سيتخذونه .. »

أبو العز الحريرى

جلسة ٢٤ يونيو سنه ١٩٧٨

# الفصل العاشر

## احمد فرغلى: التواطــــو..



ما أبعد الشقة بين برلمان ٧٦ و برلمان ١٩٧٩ ؟ فبرلمان ١٩٧٩ جاء بانتخابات صعبة ، ربما كانت تشبه إنتخابات صدقي ـــ جلاد الشعب ـــ وقد إستطاع النبوى اسماعيل وزير الداخلية أن يضمن للسادات بألا يتسرب الى المجلس أى عضو من المعارضين النشطين .. وهكذا جاء برلمان ١٩٧٩ خالياً من د . محمود القاضي ، أبو العز الحريري ، الشيخ عاشور .. كمال أحمد .. ، أحمد ناصر .. الخ .. وقد أصدرت المحاكم عدة أحكام تفيد أن إنتخابات ١٩٧٩ ليست فوق مستوى الشبهات ، ووصمتها صراحة بالتزوير والغش ..

وعلى الرغم من ذلك فقد حملت هذه الانتخابات الى مجلس الشعب عناصر جادة ونشطة .. ومن هذه العناصر كان الصحفي احمد فرغلي فقد أعلن أن الحكومة تدبر مؤمرات لتصفية عناصر المعارضة وأعضاء حزب التجمع باعتبارهم طليعة المعارضة .. ولم تكن الحكومة تنتظر فرصة أعظم من هذه .. ذلك أن احمد فرغلي كان قد بدأ يهاجم المهندس عثمان احمد عثمان وزير ما يسمى بالتنمية الشعبية بعد أن أصدر كتابه « تجربتي » وحاول فيه تجريح الزعيم جمال عبد الناصر والنيل من الناصرية ، ولم يجد المهندس عثمان احمد عثمان بداً من تقديم إستقالته إكتفاء بمنصبه في الحزب الوطني الديمقراطي .. وهو الحزب الذى قام على أنقاض حزب مصر .. وتولى رئاسته أنور السادات ، و يؤكد د . حلمي مراد وزملائه أن إسقاط عضوية احمد فرغلي كانت رداً مباشراً على الهجوم الذى وجهه احمد فرغلي لعثمان احمد عثمان وكتابه ..

وقد بدأت وقائع إسقاط عضوية احمد فرغلي فى مجلس الشعب فى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٨١ .. وكان الحال قد أصبح غير الحال .. ، فقد تغير رئيس الوزراء ، لم يعد ممدوح سالم رئيساً للوزراء ولا رئيسا للحزب الحاكم .. ، بعد أن أنشأ السادات الحزب الديمقراطي الوطني فهرول أعضاء حزب مصر وانضموا اليه ولم يعد فى حزب مصر ما يسمح له بأن يكون حزباً ـــ حتى للأقلية ـــ اذ لم يتبق فى الحزب غير أربعة

أوخمسة .. ، كذلك ظهر حزب العمل ودخل الحياة السياسية بزعامة ابراهيم شكرى .. واختفى حزب الوفد الجديد بعد أن أعلن إنسحابه إحتجاجاً على قانون الاحزاب الجديد الذى لم يعد يسمح للسياسيين القدامى بالعمل السياسى .. وهذا ما جعل من المستحيل أن يبقى فؤاد سراج الدين على رأس الحزب .. كما رأى الحزب أن القيود على تشكيل الاحزاب وصحفها تحول دون الممارسة الديمقراطية الحقة فاعلن إنسحابه فى بيان شامل(١) وتراجع حزب الاحرار الذى يتزعمه مصطفى كامل مراد فلم يعدله فى المجلس سوى عضو واحد .. ، وفقد رئيس الحزب نفسه مقعده فى معركة مريرة .. ، واستخدم نبوى اسماعيل وزير الدخلية كل مالديه من امكانيات فى البطش والارهاب لإخلاء الساحة نهائياً من المعارضين حتى انه هونفسه كان ضمن المرشحين ونجح بنسبة ٩٩,٩ ٪ كانتخابات وإستفتاءات رئاسة الجمهورية تماماً .. وجاء د. فؤاد محيى الدين نائباً لرئيس الوزراء مما رسأ لاختصاصات رئيس الوزراء .. ، أما رئيس مجلس الشعب فكان د. صوفى أبوطالب وهو شخصية جديدة على الحياة السياسية والبرلمانية ، كان من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .. ثم قفز إلى رئاسة جامعة القاهرة .. وغداة حل مجلس الشعب فى عام١٩٧٨ ، و بدء تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة السادات عكف على كتابة ما سمى « اشتراكيتنا الديمقراطية » ايدلوچية ثورة ١٥ مايو ، وقد نالت هذه الورقة اهتماماً كبيراً من السادات وأمر بطبعها وتوزيعها .. وصارت هذه الورقة دستوراً للحزب الوطنى الديمقراطى ، وقرر د. مصطفى خليل الامين الاول للجنة المركزية — وقتدئذ — طبع الورقة وتوزيعها على الاحزاب والمؤسسات السياسية لمناقشتها ... وقد أبدى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تخوفه من أن تصبح هذه الورقة أيدلوچية للمجتمع ككل تفرض عليه من فوق .. ولذا فقد أرسل الى د. مصطفى خليل ملاحظاته عليها فى بيان شامل تصل عدد صفحاته إلى ٤٠ صفحة (٢) .. كان هذا اذن هو رئيس مجلس الشعب الجديد (٣)

---

(١) البيان بقسم الوثائق من الكتاب .

(٢) مقدمة البيان بقسم الوثائق من الكتاب تحت عنوان ملاحظات عامة عن الظروف التى يمر بها الحوار.

(٣) أثارت الصحف قضية جمال السادات ابن السادات واتهمت صوفى أبوطالب بانه ساعده على النجاح دون إستحقاق ولم تعد الظروف فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب التى بدأت فى نوفمبر سنه١٩٨٣ صالحة لبقائه على رأس المجلس واستبدل بالدكتور كامل ليلة .

وقـد بدأ د . صوفي أبوطالب الجلسة بقوله أن يريد أن ينهى لأعضاء المجلس أنه قد وصلـه طلبى إحاطة عاجلان احدهما من العضو نصر عبدالغفور ( من الحزب الوطنى الديمقراطى ) وثانيهما من العضو ابراهيم شكرى ( رئيس حزب العمل )

وقال ان المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تنص على أنه يجوز للعضو أورئـيس احـدى اللجـان أن يطلب من رئيس المجلس الموافقة على الادلاء ببيان عن موضوع غير وارد فى جدول الاعمال اذا كان من الأمور الخطيرة ذات الاهمية العامه العاجلة

وقـال انـه اتـصـل بـاللواء نبوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات و وزير الداخلية فور وصول هذين الطلبين للاجابة عليهما .

وقـال د . صـوفـى أبـو طـالـب أنـه سيـعـرض أولاً الـطلب المقدم من العضو نصر عبد الغفور ثم يليه رد أو بيان اللواء نبوى أسماعيل

## أما طلب العضو نصر فنصه كما يلى :

«نـشرت بعض الصحف بيانات تتضمن وقائع عما دار فى المؤتمر الصحفى الذى عـقـده حزب العمل بالقاهرة يوم الأثنين الماضى وحضره ممثلو بعض وكالات الأنباء الاجـنـبـيـة ، وتعرض فيه بعض أعضاء مجلس الشعب لوقائع تتضمن تعريضا بنظام فى مصر واتهام الحكومة بأنها تدبر مؤامرات أغتيال لتصفية أعضاء المعارضة ومنهم السيد خـالـد محيى الدين الذى تعرض لمثل هذه المحاولة أثناء مؤتمر حزب التجمع الوطنى فى أسيوط ــ الفوصية ــ منذ شهرين .

فـا هـو مـدى صحـة هذه الوقائع التى أثارها هؤلاء الأعضاء فى المؤتمر الصحفى المذكور ؟ »

وطلب رئيس المجلس من العضو القاء بيانه عن طلب الاحاطه

### العضو نصر عبد الغفور جمعة :

مـن الأمـور مـا يمـكـن أن نـتـجـاوز عـنـه ، ومنها مالا يمكن أن نتجاوز عنه ، ومنها مـا يـسـتـوجـب المسـاءلة و بالسرعة الفائقة بمجرد صدورها ، مثل ما حدث مساء يوم الاثـنين المـاضـى ، فـما قـيـل فى مـؤتمر حزب العمل الاشتراكى بالقاهرة ــ ياسيادة رئيس المجلس و يا أيها الإخوة الاعضاء ــ أمر لا يجوز السكوت عليه ، فإننا نستمع الى الـكـثير مـن أحـزاب الأقلية ، وفى كل أسبوع تمتلىء صحفهم بما يمس أمورا كثيرة قد

نتجاوزعنها ، ولكنني توقفت عند مانشر وماقيل على لسان أحد الزملاء أعضاء مجلس الشعب ، ولولم يكن عضوا فى مجلس الشعب لما تقدمت بطلب الإحاطة فقد أثار هذا العضوأن هناك **محاولة لقتل السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع الوطنى بالذات ، وان خالد محيى الدين قد صرح بنفسه انه لا يعلم بهذه المحاولة** ، وان هذه المحاولة بدأت منذ شهر ين فى القوصية بمحافظة اسيوط ، ولا اتصور بحال من الاحوال ان يجلس نائب منتخب فى هذا المجلس ليقول امام الصحافة المصر ية والاجنبية ان الدولة المصر ية تفتك بالمعارضة ، فاين هى هذه المحاولات ؟ انى اتوجه بهذا السؤال الى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات و وز ير الداخلية ليبين لنا حقيقة الموقف وما اذا كانت تحدث أى مضايقات ، وليست اغتيالات ، اننا لسنا فى سور يا او العراق ، ولسنا فى دولة من الدول الشيوعية التى يسير فى ركابها بعض الذين يسمون انفسهم بالمعارضة . ففى هذه الدول سواء كانت اشتراكية او شيوعية حين يختلف احدهم مع النظام فى الرأى فانه ينفى الى سيبر يا او يزج به فى مستشفى للامراض العقلية لانهم فى هذه الدول لا يتصورون ان يكون هناك رأى مخالف أما هنا فى مصر فنحن فى بلد الحر ية والديمقراطية فى دولة تتشرف فعلا بانها بلد الديمقراطية والحر ية .

ويحدث صباح كل ثلا ثاء أن تخرج علينا جر يدة الشعب وفيها ما فيها من تهجم على السيد رئيس الجمهور ية بالذات وعلى كل مقدسات هذا البلد ، حتى أنهم يتهجمون على القوانين التى وافق عليها هذا المجلس بحضور هؤلاء ، وذلك على الرغم من أننا إذا وافقنا هنا فى هذه القاعة على هذه القوانين ، وقد لا أكون أوغيرى ضمن الموافقين عليها لسبب ما ، فأننا نوافق على القانونالذى نال موافقة الأغلبية ، لأن القانون بمجرد صدوره يستوجب التزامنا به سواء منا من وافق عليه أولم يوافق . فلا يليق أن يكون أحد الأعضاء حاضرا مناقشة موضوع من الموضوعات ثم يخرج الى الشارع ليقول إنه ضد هذاالكلام ، إنى لا أتصورهذا بأى حال من ألاحوال ، فإن القانون يكون ــ بمجرد موافقة هذا المجلس عليه ملزما للمصر يين جميعا سواء المعارضون منهم أوغير المعارضين ــ وهذه هى الديمقراطية الحقيقية . ولكن أية ديمقراطية ير يدون ؟ إننا ياسيادة رئيس المجلس و يا أيها السادة الأعضاء نقرأ الكثير . . .

**رئيس المجلس :**

أرجوأن يقتصر العضوفى حديثه على موضوع المؤتمر .

العضو نصر عبد الغفور جمعة :

إن حديثى فى حدود موضوع المؤتمر، فما قيل ياسيادة رئيس المجلس أخطر بكثير مما نشر، لأن ما نشر جزء مما قيل فى المؤتمر.

وكذلك ففى مؤتمر آخر عقد أمس بالمنصورة قيل كلام أخطر مما قيل فى مؤتمر يوم الاثنين.

فالذى يحدث إنما هو خطة مدبرة إذ يتردد ما يقال فى مثل هذه المؤتمرات فى معظم مناطق جمهورية مصر العربية، وإنى لا أتصور الهدف مما يقال إلا أن يكون لزرع الحقد والشر بين صفوف المواطنين وإشاعة التفرقة بينهم، وهذا أمر لا يجوز بأى حال من الأحوال، لأننا جميعا اتفقنا على أن يكون السلام الاجتماعى هو أساس مجتمعنا.

إذا كانت هناك محاولة لقتل خالد محيى الدين، فإنى أروى لحضراتكم كيف سمح لخالد محيى الدين، أن يشرح وجهة نظره فى ديمقراطية صحيحة يرضاها هو وغيره، وكنت أتمنى لو كان معنا الآن فى هذه القاعة لأذكره بالمؤتمر الذى عقدناه له فى شبين الكوم حين حضر هو ورئيس حزب الأحرار الأشتراكيين والسيد العضو كمال الشاذلى ممثلا للحزب الوطنى الديمقراطى، وأخذ كل منهم يشرح الدوافع التى دعت إلى تشكيل كل حزب من هذه الأحزاب، وفوجئت فى هذا المؤتمر الذى حضره أيضا أعضاء مجلس الشعب من محافظة المنوفية وحضره أيضا أعضاء المجالس المحلية الشعبية المنتخبة بجميع مستوياتها عن المحافظة والمراكز والقرى، فوجئت بأن السيد خالد محيى الدين قال كلاما فى منتهى الخطورة ورددنا عليه بكلام يعتمد على الوثائق والمستندات الصحيحة. فقد جرى الحديث فى مناخ هو قمة الديمقراطية وخرج خالد محيى الدين من المنوفية محاطا بالترحيب ولم يحدث أى شىء ولم يمس هذا الرجل بأى تصرف يسىء إليه.

إذن، فإن ما يقال من أن هناك حادث أغتيال، لا أتصور أن يكون، ولو حدث هذا فإنه يستوجب بالطبيعة و بالضرورة مساءلة أجهزة الأمن فى مصر. ولهذا أقول إن ما يحدث إنما هو تجريح لمصر وللوطنية الصادقة فى مصر، وهو قمة الافتراء.

وإننى أنتظر لأستمع إلى رأى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية فى هذا الأمر.

وأرجو أن يسمح لى الدكتور رئيس المجلس بالتعقيب، بعد أن ينتهى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية من بيانه، وشكرا.

( تصفيق ) .

**واتجه الى المنصة النبوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية :**

تحية تقدير وإعزاز أسجلها لحضراتكم فى هذه المناسبة وأيضا إلى الأخ العضو نصر عبد الغفور جمعة ، الذى عبر بطلب الاحاطة هذا الذى تقدم به عن رأى الزملاء أعضاء المجلس ، فقد تابعت فى الأيام القليلة الماضية تساؤلات واستفسارات واستنكارات بين عدد كبير من الإخوة والزملاء حول هذا الذى يجرى بأسم الحرية والديمقراطية السليمة وكى لا نذهب بعيدا عن موضوعنا فلنبدأ بخطاب الزعيم والقائد فى مناسبة العيد العاشر لثورة مايو أمام مجلسكم الموقر.

لقد تحدث السيد الرئيس كعادته بقلب مفتوح إلى جماهير الامة جميعها فى مناسبة عزيزة علينا جميعا ، وكما اعتاد أن يطرح قضايا العمل الداخلى والخارجى أمام الشعب من خلال مجلسكم الموقر إيمانا منه بأن الشعب هو صاحب الكلمة والقرار الأخير ، ومن بين ما تناوله السيد الرئيس قضية المعارضة والممارسة الديمقراطية فى وطننا ، وأدلى بوقائع كثيرة حول هذا الموضوع وما يجرى بأسم المعارضة و باسم الممارسة الديمقراطية ، ولعلها لم تكن هذه هى المرة الأولى التى تناول فيها السيد الرئيس هذا الموضوع ، فطالما حذر ونبه وشرح تصوره وفكره حول تمنياته وآماله حتى تنتج المسيرة الديمقراطية آثارها ونتائجها فى خدمة أهدافنا الوطنية والقومية ، وطالما تعرض للحديث عن هذا الموضوع ولم تكن هناك مناسبة أعظم وأجل من العيد العاشر لثورة مايو ليطرح هذا الموضوع بالتفصيل باعتبار أن ثورة مايو كانت الشرارة الأولى التى فجرت التحول الديمقراطى وأرست المبادئ والقيم الديمقراطية فى وطننا بعد غياب طويل ، وكان السيد الرئيس يستهدف أيضا من خلال طرحه لهذا الموضوع أن نراجع أنفسنا جميعا وأن نتكاتف من أجل أن ندفع مسيرة الديمقراطية فى مسارها الصحيح والسليم لخدمة أهدافنا كما أقول ، ولم يتعرض ولم يشر من قريب أو ببعيد لغير ذلك بل ، أكد أن هذا لا يعنى أن نكفر بالديمقراطية أو نرجع عنها ، فهذا أمر أكده الزعيم والقائد فى كل مناسبة ، بل على العكس ، فقد أكد سيادته أن هذا من أجل أن توجد معارضة قوية نقية من أية شوائب أو أحقاد ، وأكد كذلك أنه لا رجعة فى حرية الصحافة ولا عودة الى الإجراءات الاستثنائية ، أكد السيد الرئيس هذا كله رغم ما تردد فى الشارع السياسى أخيرا من أن هناك اتجاها لإلغاء الأحزاب ، وأكد السيد الرئيس أنه ليس هناك أى اتجاه من قريب أو ببعيد إلى هذا الذى أثير أو تردد .

ولكن ماذا حدث بعد خطاب السيد الرئيس ؟ كنا نرجو ونتمنى ونتطلع من خلال الرغبة الأكيدة فى خدمة وطننا و بالنوايا الطيبة ، والرغبة المخلصة للإسهام فى دفع المسيرة الوطنية باعتبار المعارضة جزءا من نظام الحكم أن نراجع أنفسنا وأن نعود إلى ضميرنا الوطنى ، فى وقفة مع النفس لنرى ماذا حدث فى الفترة الماضية ، ومايهدف إليه السيد الرئيس من وضع الصورة أمامنا جميعا من أجل أن نصحح المسيرة وأن نرشد حركتنا من أجل الشعب وآمال الشعب ، و بدلا من أن يحدث هذا سادت بعض الانفعالات والتشنجات حول هذا الذى ذكره السيد الرئيس ، و بدلا من أن نتجه إلى إصلاح بعض الأخطاء التى قد يكون وقع فيها البعض ونعرفها جميعا ، والتى أشار إليها الأخ نصر عبد الغفور جمعه ، فقد تمادينا فى كثير من الاخطاء ، وأنا أتكلم هنا أمام مجلس الشعب باعتبارنا أسرة واحدة ، وهدفنا الأول والاخير أن نعمل من أجل صالح الشعب وصالح مصر وأن نستثمر تلك الفرصة الكبرى التى أعطاها لنا الزعيم والقائد من أجل دفع مسيرة الديمقراطية باعتبارها المرتكز والمحور الرئيسى الذى يمكن من خلاله فى هذا المجتمع المفتوح ، و بالرأى والرأى الآخر أن نثرى مسيرتنا وأن نحقق آمالنا . وحين أقول ذلك لا أعنى أن تأكيد المسيرة الديمقراطية والمسار الديمقراطى السليم هو مسئولية المعارضة وحدها بل هو أيضا مسئولية حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية وكل جماهير شعب مصر ، ولكن هنا ونحن نتعرض لأحزاب الأقلية التى تقوم بالمعارضة من خلال وقائع وأمور ثابتة فإنما نضع الصورة كلها أمام حضراتكم فى ضوء ما أثاره السيد العضو مقدم طلب الإحاطة .

فماذا جرى بعد خطاب السيد الرئيس ؟

بدأ الأمر بعقد مؤتمر صحفى دعا إليه زعيم حزب العمل الاشتراكى ؟ ودعى إليه مراسلو الصحافة ووكالات الأنباء الأجنبية وكذلك عناصر من حزب التجمع الوطنى على رأسهم رئيس الحزب السيد خالد محيى الدين ، كما شهده الإخوة أعضاء المجلس من المستقلين ولنا على هذه المؤتمر من حيث الشكل ملحوظتان تتصلان بالموضوع :

**الملحوظة الأولى :** ونحن نلتقى من أجل أن نناقش خطاب السيد الرئيس ونعلق عليه فى قضية الديمقراطية وهى قضية داخلية تهم الأسرة المصرية كلها ولا تهم أحدا فى الخارج ، فهل غاب عنهم أن مصر اليوم قرارها بيدها ؟ وهل تملك قوى

كبرى أو صغرى أن تتدخل فى إرادة شعب مصر وهل تستعدى العالم فى الخارج على مصر من خلال هذا المؤتمر وما نطرحه فيه ؟

هل نشوه صورة مصر بهذا المؤتمر أمام الصحفيين الأجانب ووكالات الأنباء الأجنبية ؟ لحساب من هذا ؟ وحينما ننطلق فى الاتهامات ولوى الحقائق أمام الصحافة العالمية لتطير هذا إلى أعداء مصر فى الخارج ، فهل يستهدف من هذا تشويه سمعة مصر ؟ وهل سياسات مصر التى ينتهجها و يقررها و يأخذ الزمام فيها شعب مصر قرارات فردية ؟ حضراتكم هنا فى المجلس تناقشون كل القضايا والسياسات والقوانين سواء كانت خاصة بمجال العمل الداخلى أو الخارجى ، ولكن العالم كله يعرف مصر وقدرها وليس هناك من شك فى أنه سينظر إلى مثل هذا التصرف نظرة عدم تقدير ، فألابن حينما يشوه صورة أمه فلا أظن أنه يلقى أى تقدير أو أى احترام من أحد ، وهل كان مقصودا من دعوة المراسلين ارجانب أن يصل صوت أحزاب الاقلية فى مصر إلى جبهة الرفض وإلى الشيوعية الدولية التى تاخذ منا موقفا على مستوى الحرب ومخططات التخريب والاغتيال وتشويه كل إنجازاتنا فى الداخل أو سياستنا الخارجية ماذا يقصد هذا المؤتمر ؟ هل هو تقليد لمؤتمرات سبق أن عقدت تحت اسم أو آخر أو لافتة أو أخرى وطيرتها وكالات الأنباء واحتلت العناوين « والمانشيتات » الرئيسية فى صحف الرفض وإذاعات موسكو وجبهة الرفض كلها ؟ هل هذه هى صورة شعب مصر وهل الذين يدلون بهذه الأقوال هم الذين يمثلون شعب مصر كله ؟ هذا تجاهل ولا شك للجماهير والملايين من أبناء شعب مصر ومن حق هذه الجماهير أن تبدو وأن يبدو شعب مصر كله أمام العالم فى صورة مشرقة وهى الصورة التى يؤكدها العالم كله و يسجلها فى كل مناسبة ، وتعالوا لنرى العالم كله فى اخر مؤتمر كان فيه السيد الرئيس فى الخارج ولا يزال العالم يعيش أصداءه حتى الآن ، صورة مشرفة ومشرقة للمواطن المصرى وللشعب المصرى ولقائد مصر ، فا المقصود من دعوة هؤلاء ؟ هل المقصود هو الإساءة إلى مصر وتشويه صورتها ؟ هل المقصود هو الإساءة إلى مصر وتشويه صورتها ؟ هل المقصود هو استعداء القوى الموجودة فى الخارج ذلى مصر ؟ هل يتم توصيل هذا ليحتل و يشغل مساحات فى الصحف بالخارج .

إنه لا ينقصهم شىء فهم يكذبون و يلوون الحقائق ويختلقون أشياء وهمية ولا ينقصهم أن يزودوا بهذا الكلام ، أو التحدث بما جرى وماحدث فى هذا المؤتمر العلنى من أمور ، إنه أمر مؤسف حقا .

والملحوظة الثانية : أنه كان من الممكن أن يضم هذا المؤتمر حزب العمل الاشتراكى وهذا حقه ، أما أن يدعى له حزب التجمع الوطنى و بعض الإخوة الآخرين الذين ليسوا فى الحزب ، فهذه تشكيلة مختلفة فى أيديولوجيتها فى أفكارها ، فى عقائدها ، ولكنها التقت فى هذا الموقف ، أمر غريب ونحن نعلم والتاريخ يعلم وحضراتكم تعلمون آراء هؤلاء فى بعضهم و بعض ولا داعى للتعرض لها ، لأن كل هذا معروف لحضراتكم ، واليوم هل تتصور أن مثل هذا التكتل يمكن أن يسئ لمصر وللحزب الوطنى الديمقراطى حزب الأغلبية العملاق وللمسيرة الوطنية لوطننا ؛ وحينما ذكر السيد الرئيس أن عددهم لا يبلغ العشرين ، احتجوا ، نعم الذين يتزعمون هذا الخط لا يصل عددهم إلى عشرين ، وأستطيع أن أذكرهم بالاسم وأنتم جميعا تعرفونهم ، وكون أن هناك مجموعة من المتفرجين حضروا فهذه مسألة أخرى ، أما الذين يحملون لواء الإساءة والتشويه والتهجم على كل إنجازاتنا فهم معروفون بالاسم ولا يبلغ عددهم العشرين أبدا ، واليوم يأتى حزب العمل و يقف مع حزب التجمع الوطنى و يدعوه لحضور مؤتمراته ، وقد انطلق لعمل عدة مؤتمرات فى المحافظات فى الدقهلية والاسكندرية والبحيرة والزقازيق فى الأيام القليلة الماضية فى الـ٤٨ ساعة التى مضت والتعليمات صدرت. ، لحزب التجمع الوطنى كى يشارك ويحضر مقرروه وأعضاؤه هذه المؤتمرات من أجل المظاهرة ، وحملة التشكيك ، والهجوم يشتد وكل شخص يجد فرصة لينفث أحقاده فى مثل هذا التجمع .

**فاليوم يضع حزب العمل الاشتراكى يده فى يد حزب التجمع الوطنى ، فهل يلتقى معه على أفكاره التى نعرفها جميعا ونعرف لحساب من يعمل ؟ وهذا أمر غير خاف على أحد ، هل يلتقى حزب العمل معه ، مع أننا جميعا ننادى بالشريعة الإسلامية ، وقد حضر السيد العضو الشيخ صلاح أبو إسماعيل وتكلم عن الشريعة الإسلامية ، وقال نحن مع حزب العمل الاشتراكى عندما يرفع الشعارات و ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية فى برنامجه وأيديولوجيته لأن الشريعة الإسلامية هى السبيل لحل مشاكلنا ، فهل يلتقى حزب العمل اليوم مع حزب التجمع وهو الذى يتكلم فى جريدته عن نسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين و يقول عنها أنها الآفة فى مؤسساتنا ، وهذا وارد فى جريدة حزب العمل ، و يتغاضى**

عنه السيد خالد محيى الدين الذى يتزعم و يقول إن رصيدنا هو العمال والفلاحون ، فهل يلتقى اليوم مع حزب العمل الاشتراكى وهوهنا بأصابع حزبه والضربات القانونية التى وجهت إليه وكشفت عن عمالتة وربطت بينه و بين السوفييت والشيوعية الدولية للإضرار بمسيرتنا وهم موجودون فى السجن . وإننى أوجه عتابا للأخ ابراهيم شكرى ــ مع تقديرى له فى بعض المواقف ــ حيث إنه قد تكلم فى بعض المواقف عن نبيل الهلالى وأنه موجود فى المعتقل والعالم كله يسأل عنه وإننى أتسأل : ألا يعرف لماذا يقبض على نبيل الهلالى ؟ وهل لدينا الآن معتقلات يوضع فيها أحد ؟ لقد جاء الأخ إبراهيم شكرى اليوم يبحث عن نبيل الهلالى وهويعلم تاريخه ونشاطه و يعرف كل شىء عنه ، فهومضبوط فى قضيتين فى أسابيع قليلة ومتتالية ، والنيابة تحقق معه ومع آخرين لقيامه بالاشتراك فى تنظيم سرى يستهدف الإساءة لمصروقلب نظام الحكم وإثارة الجماهير والتشكيك لحساب السوفيت والشيوعيه الدولية فكيف يأتى الآن و يقول هذا الكلام ، كيف ذلك وحزب التجمع الوطنى يدافع عن تصفية المسلمين فى أفغانستان وما يجرى فيها كدولة إسلامية ؟ وكيف يضع يدة فى يده لعمل جبهة ضد النظام الوطنى المصرى وضد حزب الأغلبية ؟ هاتان هما الملاحظتان المتعلقتان بالشكل .

أما بالنسبة للموضوع : فاذا أثيرفى المؤتمر؟ قضايا قديمة ومستهلكة ومعادة ، وإننى لن أتعرض لنشأة الحزب وما أثيرفيه من ادعاء زعامات وتاريخه وسياسته ، وأقول لقد أثيرت قضايا مستهلكة كالموقف الاقتصادى ، والحرية ، والديمقراطية ، يتكلم عن الديمقراطية فى مصر ، فهل يستطيع أحد أن يقول إنه توجد فى هذه المنطقة من العالم وفى العالم العربى دولة بها ديمقراطية غيرمصر ؟ وهؤلاء الذين يتكلمون اليوم عن الديمقراطية : أين كانوا عندما كانت الديمقراطية غائبة عن مجتمعنا ؟ إن العالم كله يشيد بما يجرى فى مصر والموجود فى مصر ، ثم نأتى اليوم ونقول انه لا توجد حرية ولا توجد ديمقراطية وتوجد إجراءات استثنائية ، وقد تكلموا عن أنهم أصحاب الفضل فى إلغاء قانون الطوارئ ، فهل كانوا أصحاب الفضل فى إعلان ثورة مايو عندما فجرها الزعيم والقائد فى ١٩٧١ ؟ وهل كانوا أصحاب الفضل فى قرار طرد الخبراء السوفييت ؟ هل كانوا أصحاب الفضل فى حرب رمضان/ أكتوبر ؟ هذا القرار

التاريخى ، هل كانوا أصحاب القرار فى مبادرة السلام التى أيدوها أول الأمر ثم عدلوا عن رأيهم ؟ إن قانون الطوارئ موجود من عشر سنوات منذ ١٩٧١ ولم يستعمل فى أية حالة حتى الآن ، والغيت الرقابة على الصحافة بعد حرب ١٩٧٣ وصفيت الحراسات والمعتقلات منذ أول يوم ، وكنت أعرف عدد الآلاف الذين كانوا موجودين فيها وخرجوا منذ اليوم الأول لثورة مايو ولم يعد لدينا معتقل سياسى واحد ، ولا مكان لنضع فيه أى معتقل سياسى . وأثيرت فى المؤتمر قضية الشريعة الإسلامية والسيد العضو صلاح أبو إسماعيل يقول إنه حامى حمى الشريعة ، وإن بحث موضوع الشريعة يلقى طريقه إلى الحفظ فى أدراج مجلس الشعب ، فهل هذا كلام يقال أمام وكالات الأنباء الأجنبية والصحافة والأجانب ؟ وقد سبق أن استمعنا فى هذا المجلس إلى هذا الموضوع عندما أثير واستمعنا إلى رد السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب ومن الذى يعطل هذه الإجراءات وأين اللجنة التى يرأسها وأين اللجنة العامة التى تغيب عنها باستمرار ولا يحضرها لسفره إلى الخارج ؟ فكيف يأتى فى مؤتمر أمام الأجانب و يسئ لمجلس الشعب و يقول إنها وجدت طريقها إلى الحفظ فى أدراج مجلس الشعب ؟ وقد أثير موضوع الموقف الاقتصادى ، والعالم كله اليوم بالإحصائيات والمؤتمرات العالمية يشيد باقتصاديات مصر و بشائر الخير التى ظهرت فيها ، فهل يمكن أن يكون اقتصاد مصر « تعبان » ثم نعطى هذه الامتيازات وتحسين أحوال العاملين وآخرها ماتم فى عيد العمال فى أول مايو ، قضية أخرى مستهلكة وكيف نتكلم عن السلام وعن التطبيع وعن مياه النيل وهذا الكلام كله طرح أمام حضراتكم ، وهل هذا يحتاج إلى أن نتكلم عنه مرة ثانية ونفنده ؛ فلماذا يثار مرة ثانية أمام الأجانب ؟ وكذلك تكلموا عن أن المعارضة لا تأخذ فرصتها ، من قال هذا الكلام ؟ ونسأل كم ندوة وكم مؤتمرا وكم اجتماعا تعقده المعارضة فى مصر وأحزاب الأقلية ، أما عن حرية الصحافة التى يتكلمون عنها فقد صدر ١٠٨ أعداد من جريدة الشعب حتى هذه اللحظة ، على الرغم مما تحمله وما أشار إليه الأخ نصر عبد الغفور جمعة ، وكلنا نعرفه ونقرأه ونتقرر منه ، و يأتى الإخوة هنا و يتكلمون فى هذا الكلام باستمرار ، ورغم هذا لم يستصدر أحد أمرا من القاضى بمصادرتها ولا تعرض لها أحد فى شئ ، هذه هى حرية الصحافة التى يتكلمون عنها ، قضايا كلها مستهلكة وسبق أن بحثت وعرف رأينا ، والعالم يعرف رأينا فيها ، وليس فيها مجال لجديد ، وهى تعتبر رصيدا للنظام وليست ضد النظام وتعتبر من قبيل الإنجازات ،ألا يوجد إنجاز فى مصر يستحق الإشارة إليه ؟ . وهل شعب مصر شعب خامل ، شعب مستسلم نائم لا يحقق شيئا على أرضه يستحق الإشارة إليه أمام

الصحافة العالمية والأجنبية ولم يحقق أى شئ فى مجال من مجالات العمل الوطنى يمكن الكلام عنه ؟ وأكثر من هذا هناك وزارات موجودة وهى الجناح التنفيذى للحزب الوطنى الديمقراطى تعمل إعلانات بمبالغ كبيرة فى جريدة الشعب وهذا مصدر من مصادر دعم الجريدة ، والورق وما يدفع له من دعم .

وصالح مصر وأن نستثمر تلك الفرصة الكبرى التى أعطاها لنا

وأذكر أنه فى مره اتصل بى الأخ إبراهيم شكرى وقال لى إنه لا يجد ورقا للجريدة ولا يجد من يتصل به ليساعده فى ذلك . وقال لى إنه يكلمنى كأخ وصديق حتى نحاول إيجاد طريقة للحصول على الورق لأنه إذا لم يجد الورق فى الساعة التاسعة صباحا فإن الجريدة لن تصدر، فقلت له إننى سوف أفتح مخازن وزارة الداخلية وأى ورق فيها يمكن الافادة به سوف أرسله له وأصدرت أوامرى للمسئولين فى الوزارة .

( تصفيق ) :

وقد طلبته فى التاسعة صباحا وأخذت أتابع من الليل إلى الصباح حتى أطمأننت إلى أن الورق قد وصل إليه . وقد سألته عن الكمية التى تلزمه فأخبرنى أنه يلزمه ٥ أطنان من الورق ، وكانت عنده الكمية المطلوبة لإصدار الجريدة مع أننى أعرف ما فى الجريدة من تجاوزات تعودناها كل أسبوع ، ولكن إصرارنا على أن تستمر المسيرة الديمقراطية وأملنا فى أن تحدث تلبية لنداءات الضمير الوطنى ورغبة مخلصة فى دعم المسيرة والممارسة الديمقراطية السليمة ، وأن نكون دائما حسنى النية وألا نقف عقبة فى أى شىء ، الجريدة فيها تجاوزات كثيرة ولا أريد أن أثقل على حضراتكم فق قرأتموها ورأيتم ما فيها وهى معى ولكنى لا أريد أن أثقل على حضراتكم ، وقد تكلموا فى المؤتمر عما أثاره السيد الرئيس بشأن زيارة دمشق التى حدثت ، فهل الأسد ونحن نعرف ما يجرى فى دمشق من تنكيل وإبادة للشعب السورى ؟ فهل هؤلاء جديرون بأن نذهب ونلتقى معهم فى مؤتمر ونحن نعلم مقدما ما يوجهونه لمصر من شتائم و بذاءات ومخططات إرهاب كان آخرها الرجل الذى ضبطناه آتيا من الخارج ومعه عشرة كيلوجرامات من المفرقعات يضعها فى جهاز رأديو ودخل بها المطار لكى يحاول تشويه احتفالاتنا بعيد العمال ويحدث انفجارات داخل البلد ، وهذا كله باعترافاتهم ، التدريب فى سوريا ، ومنظمات إرهاب فلسطينية ، وتمويل ليبى ، وقبل ذكل بعدة أيام ضبطنا مجموعة أخرى أدخلت المفرقعات فى صورة صابون ، فبدلا

من عجينة الصابون وضعوا مفرقعات و وضعوا متفجرات بدل السجاير، فأفرغوا السجاير من الدخان و وضعوا بدلا منه مفجرات وغلفوها بالسيلوفان لكى تمر من الجمرك ودخلت البلد ولكن الله وفق وضبطت، وغير ذلك الكثير.

هؤلاء هم الذين ذهبوا لمشاركتهم ماذا فعلوا لقضية فلسطين ؟ وماذا سيفعلون ؟ وإلى ماذا انتهى المؤتمر؟ ثم هاجم الأسد مصر، وعندما أقول أو نقول هاجم مصر يقول البعض إن هناك فرقا بين مهاجمة مصر و بين رئيس مصر وسياسات مصر، فهل سياسات مصر متعلقة بشخص ؟ إن كل المؤسسات الموجودة ملك مصر، سياساتها ونجاحاتها وإنجازاتها الموجودة التى يشير بها العالم كله، ملك مصر وشعب مصر.

(تصفيق):

وقد تكلم أيضا خالد الفاهوم رئيس المؤتمر وهاجم مصر، الأخ إبراهيم شكرى فى كلمة قصيرة قال « إننى أتيت أمثل شعب مصر كله حقيقة لامجازا » من قال هذا ؟ لقد قال إنه يمثل شعب مصر كله حقيقة لامجازا، فمن قال هذا الكلام ؟ هل المجلس أعطى له إذنا ليذهب ويمثل المجلس ويمثل الشعب و بالتالى يكون ممثلا لشعب مصر، لم يقل أحد إنه ذاهب لكى يمثل شعب مصر حقيقة لامجازا، وقد قدموه على أنه زعيم المعارضة وأنه ممثل لوفد مصر وموجود فى المعارضة، ولايمكن أن يكون هذا هو وفد مصر فى مؤتمر مثل هذا، وماذا انتهى إليه المؤتمر من قرارات ؟ كما هى العادة وكما يعيشون من زمان : مزايدات وشعارات والنضال وكل ما نعرفه عنهم ولاداعى لأن إكرره أمام حضراتكم، لم يأت المؤتمر بجديد، ومن قبل أن يجتمع المؤتمر معروف نتيجته مقدما، وأى مؤتمر من هذه المؤتمرات عبارة ذن إناس يخفون فشلهم وإرهابهم الموجود فى دولهم ونظمهم المخلخلة وأقدامهم غير الثابتة والتى لاتقف على أرضية صلبة أمام شعوبها، يأتون كل حين و يقولون مؤتمرات و ينتخبون أعددا و يوسعون قاعدة المنتخبين، وأيضا شعارات النضال والأمبريالية ومصر خانت القضية و باعت القضية إلى آخر هذا الكلام الفارغ الذى نعرفه جميعا، هذا هو ما أثير فى المؤتمر الذى ذهبنا لنشترك فيه ثم نأتى ونداقع ونقول إننا لم نهاجم مصر ولكننا فقط هاجمنا أو هاجموا آمامنا قائد مصر وزعيم مصر ولم يهاجموا مصر، وزعيم مصر الذى يفنى من أجل شعب مصر، زعيم مصر صاحب قرار تحرير إرادتنا كلنا فى ثورة مايو، صاحب قرار تحرير الوطن فى حرب أكتوبر.

( تصفيق ) :

زعيم مصر صاحب قرار السلام ومبادرة السلام التى هزت العالم ، ولأول مرة يظهر أسلوب جديد فى إدارة الصراع فى المشاكل الدولية والعالم كله يشيد به و يعيش كل يوم انتصاراته وسنصل إلى نهاية الطريق بإذن الله ، يوجد البترول والأرض ، وأبريل ، موعد الإنسحاب الإسرائيلى النهائى ، قادم وكل هذا الكلام ، زعيم مصر الذى يضع رأسه على كفه ، وكل قرار من هذه القرارات قد يكلفه رأسه ، ثورة مايو تكلفه رأسه .

( تصفيق ) :

طرد الخبراء السوفيت يكلفه رأسه ، حرب رمضان ــ أكتوبر ــ ولايستطيع أحد فى حرب مهما كان مستعدا لها أن يعرف نتيجتها مقدما تكلفه رأسه أيضا .

مبادرة السلام ، ومطاردة الكلاب المسعورة التى تجرى وراءنا ، كان يمكن أن يتقوقع و يعيش على نصر رمضان ــ أكتوبر ولا يعمل أى شىء أبدا ، و يكفى أن يعيش على هذا الرصيد وهذه الإنجازات لسنوات كثيرة ، ولا يعرض حياته ورأسه للذين يطاردونه . كل من هب ودب من اغتيال ومؤامرات وغيره من أجل أن يضع نهاية لصراع مرير كلفنا نحو ٨٠ أو ١٠٠ ألف من زهرة شبابنا وأموالنا كلها ومواردنا ، و ياليت كان هناك الجديد الذى يقدمونه من أجل حل هذه المشكلة . فكيف يقال اليوم إنهم حينما يهاجمونه لايهاجمون مصر ؟ رمز مصر ، وزعامة مصر . العالم كله يرى مصر ممثلة فى الرئيس السادات وفى الزعيم السادات .

( تصفيق ) .

كل مصرى اليوم يذهب إلى الخارج يلقى الاحترام والتقدير لأنه يمثل السادات ، فكل مصرى يسافر إلى الخارج ينظرون إليه على أنه السادات .

واليوم أجروا إستفتاء فى الخارج كانت نتيجتة أن ترتيب الرئيس السادات كان الأول فى هذا الاستفتاء ومعنى مايدل على هذا .

( تصفيق ) .

هل أصالة شعب مصر والوفاء يدعو إلى الوقوف مثل هذه المواقف من هذا الزعيم العظيم بدلا من تقديم الكلمة المخلصة ؟ واليوم حينما تصدر جريدة المعارضة وتقول بالبلدى ــ كما نقول ــ ( برافو ) للحكومة ولكن كنا نتمنى كذا وكذا ،

وتذكر الإنجاز العظيم الذى تحقق ، وإننا مع هذا القرار مائة فى المائة ، ولوكنا فى الحكم لاصدرناه ، ولكن لنا ملحوظة أو رأى هو كذا وكذا ، فى هذه الحالة فإنهم كانوا سينالون تصفيق الناس . ألا يوجد إنجاز فى مصر يستحق الذكر؟ ألا يوجد عمل فى أى مجال من المجالات يستحق كلمة شكر أو ذكر أمام المؤتمر الصحفى ؟ ويمكن أمام المؤتمر الصحفى وأمام الأجانب أن يقال إنه مع تقديرنا لإنجازات كثيرة تتم فى بلدنا ــ وهى ملكنا كلنا ــ ونحن معارضة ــ والرئيس يقول إن بلدنا ملكنا جميعا ــ ولكن لنا رأى فى كذا وكذا .

بهذه الطريقة فإننا نكسب احترام الناس ، و يقولون عنا : إننا متحضرون وليس عندنا حقد أو مراهقة سياسية أو عدم خبرة بالممارسة الديمقراطية السليمة التى يجب أن ننتهجها . ولو تم ذلك فإننى أعتقد أن نظرتهم إلينا سوف تتغير تماما .

وفى هذا المؤتمر بالذات عندما سأل أحد الصحفيين عن البديل وعن الحلول ، رد عليه أحدذ الموجودين متهما إياه بأنه عميل ودسيسة وأمره بالخروج من المؤتمر .

فهل هذه هى الديمقراطية بينما يتكلمون عن الديمقراطية فى مصر؟ صحفى موجود ير يد أن يسأل سؤالا يخرج به من المؤتمر بنتيجة حيو ية أو إيجابية فيه ، لأنه فى هذه الحالة يقول ثم يتقد ثم يخرج بنتيجة إيجابية ، وهذا أمر يشكرعليه ، وكان يجب أن يستمع إليه وأن يطرح البديل لو وجذ هذا البديل ، بدلا من التشكيك والهجوم والتهجم ، وكان يجب الترحيب بهذا السؤال وطرح البدائل الموجودة ــ إن وجدت ــ وألا يقال له إن البديل هو النضال والتحر ير وتصفية إسرائيل بعدما احتار العالم كله فى هذا البديل ، ولم يجد سوى التعامل مع مقتضيات العصر وإدارة الصراع العربى الإسرائيلى بطر يقة واقعية من موقع القوة والنصر .

وقد وضعنا العالم كله أمام مسئوليات السلام كما سبق أن وضعته حرب أكتوبر أمام مسئوليات الحرب التى كانوا يسمونها حرب الزلزال .

وقد كانت أيضا مبادرة السلام صاعقة بالنسبة للعالم كله . فهل سنظل نسير وراء السوفيت ، وراء جبهة الرفض ووراء المزايدين ونأخذ نفس الخط .

إننى أشفق على أحزاب الأقلية التى تعتبر نفسها بوقا لموسكو فى القضايا التى ترددها بنفس الأسلوب و بنفس النهج ، نهج جبهة الرفض والشيوعيين .

هـذا الأسـلـوب وهـو أسلوب التهوين من إنجازاتنا ومكتسباتنا وانتصاراتنا إلى جانب ما حدث فى المؤتمر من السيد العضو أحمد فرغلى وكنت أود أن يكون معنا .

أمـا بـخصوص النقطة التى أثارها السيد العضو نصر عبد الغفور، بشأن موضوع تصفية المعارضة ، وتصفية أو اغتيال السيد خالد محيى الدين ، فلا شك ان هذا أمر غـريب وكنت أتصور أن يرد عليه نفس الموجودين فى المؤتمر، ورئيس حزبه كان عـلـيه أن يرد عليه ، وأن يرشد حركة أعضاء حزبه فقد حدث هذا أمام الصحفيين الأجـانـب ... وسـوف تـصـدر الصحف الأجنبية « بمانشيتات » بهذا المعنى إنهم يـريـدون تـصـديـر مـاعندهم إلينا ، وهذا مايجرى هناك . فمن هؤلاء الذين يتعاون معهم حزب العمل و يبارك اجتماعاتهم ؟

هـل هم الفلسطينيون ؟ إنهم يقومون بعمليات تصفية لبعضهم البعض وآخرها موضوع « عصام العطار وزوجته » .

هل هم السوريون ؟ إن هناك أيضا تصفيات تدور بينهم .

وهـناك مدن بأكملها معزولة إلى جانب شعب لبنان ، وفى تقديرى أنكم جميعا تـعـلـمـون أن أهالى زحله أرسلوا برقيات يستنجدون فيها بالسيد الرئيس لإنقاذهم مـن الـذى يجرى فى مـديـنـة زحـله من جانت السوريين ولعل من العجب فى هذه الـنـقـطـة ، أن السيد رئيس حزب العمل يطالب بأن نمد سوريا بالسلاح من أجل من ؟ ومن أجل ماذا ؟ .

ونحـن نعلم أن الاتحاد السوفيتى يمدها بالسلاح بالقدر الذى لانقدرعليه بحيث أصـبـحـت تـرسـانـة أسـلحة فى الوقت الذى كنا نتمنى أن نوجه هذه الأسلحة إلى ما يجب أن توجه إليه وليس إلى الشعب اللبنانى والفلسطينين والشعب السورى فى حـلـب وفى حـمـاة ... وقـد دخلت حماة بعد حلب فى الأيام الأيام الأخيرة عمليات السحل والإبادة الجماعية والضرب بالصواريخ والمدفعية ، يحدث ذلك فى حلب ، وقبلها اللاذقية ... فكيف يقال أو يطلب إعطاء سوريا سلاحا ؟ ولوأننا أعطيناها هـذا الـسـلاح لـكـنتم هـنـا الـيـوم فى المجلى أول المـهـاجين ، فـكيف نعطى سوريا السلاح ؟ هذا أمر غريب ، وعجيب أن يحدث هذا ...

وإلى جـانـب المـؤتمر وإلى جانب العدد الأخير الصادر من جريدة الشعب وهو إمتداد للأعداد السابقة .. كانت هناك انفعالات يرددها ــ والله ــ بعض أعضاء

حزب العمل الاشتراكى ، و يقولون إنهم ما كانوا يتصورون أن تصل الأمور لمثل وصلت إليه ، و يقولون بين بعضهم و بعض إنه كان يجب أن نقابل الموضوع بصدر وطنى و بضمير وطنى ونحاول أن نناقش الأمور، ولقد كان نتيجة هذا هو الزجر والسباب لقولهم هذا الرأى المتعقل . وكانوا يذكرون ذلك . ولم أكن معهم . ولكنهم يذكرون ذللك فى الشارع . و يقولون إلى أين نحن ذاهبون ؟ وإن اخوانهم الذين احتجوا على هذا من قبلهم وخرجوا من الحزب كانوا على حق فيه ومعنا هنا منهم الأخ أبو الوفا رمضان . ونحن نحييه . لأنه رجل اتخذ موقفا واضحا وصريحا . وقال إنه يترك حزب العمل لسببين :

أولهما : أن رئيس الحزب مسافر إلى سور يا .

وثانيهما : أن الحزب يتعاون مع حزب التجمع الوطنى وهذا أمر لم نتفق عليه وهو أمر خطأ أرى أنه ضد المصالح الوطنية .

( تصفيق ) .

وقد أرسلوا إلى الأخ أبو الوفا رمضان لمساومته على موقفه إلا أنه رفض لأنه رجل ذو موقف واضح . وشهد شاهد من أهلها . وقال أن ذهاب رئيس حزب العمل إلى دمشق خطأ وضد مصالحنا ومصالحم مصر كذلك لموقفه من حزب التجمع الوطنى ووضع يده فى يده ، ومعروف لمن يعمل حزب التجمع ولحساب من ؟ فهو يسيئ إلى المسيرة ولأهذافنا الوطنية والقومية ، و يريد أن يجرنا لمجتمع شيوعى لكى يحولونا إلى أفغانستان أخرى . فكيف نأتى ونضع يدنا فى يده ونشجعه وندعوه إلى كل مؤتمراتنا . هذا خط جديد لكى تقوم جبهة ظنا منهم أنها تهز النظام فى مصر وتهز الحزب الوطنى وتهز مسيرتنا .

وقبل ذلك خرجت مجموعة من أعضاء هذا المجلس لنفس هذه التصرفات ، وقد كانت هناك جماعة تر يد تأسيس حزب يسمى « حزب الأمة » وعلى ما أذكر فأن رئيس الهيئة التأسيسية للحزب المذكور يسمى السيد/على الدين صالح وقد أبرم عقد منقر الحزب بإسمه — على ما أظن — وذهبت معه مجموعته كلها التى كانت تر يد إنشاء الحزب الجديد لاتخاذ إجراءات شهره ، وقد أعلنوا جميعا انسحابهم من حزب العمل وليس للحزب الوطنى أى دخل ولا أى دور فى هذا إلى جانب إخواننا السابقين الذين خرجوا احتجاجا على بعض المواقف . وكانت كل هذه أمور تستدعى وقفة من الحزب وألا يقال عنهم إنهم كانوا عبئا على الحزب وأن

يتهجم عليهم وهم إخوة زملاء فى مجلس الشعب وإذا اختلفوا فى الرأى فلا يصح التهجم عليهم ووصفهم بأنهم كانوا عبئا على الحزب ... وفى تقديرى أنهم إذا كانو عبئا على الحرب فكان على الحزب أن ينظر فى فصلهم ، وقد تحدثوا فى المؤتمر فى جرائدهم عن عملية الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب التى تمت ووصفوها بأنها غير سليمة ، وهى قضية مستهلكة ونظرا لتفاهتها لم أرد عليها ، وهم يناقضون أنفسهم بأنفسهم ، فعلى حد قول السيد رئيس حزب العمل إن حزب الأغلبية راد أن يعطيهم ١١ أو ١٢ أو ١٣ مقعدا فى مجلس الشعب الحالى ولكنهم حصلو على أكثر من ٣٠ مقعدا ، فكيف تأتى هذا ؟ ولماذا هذا التناقض إذا لم تكن هذه الانتخابات تمت فى نزاهة وحرية ، لما حصلتم على هذا العدد من المقاعد فى مجلس الشعب ، وقد دخل بعضكم انتخابات الإعادة وحصل على أصوات .... (تصفيق) وقد ذكرتم بلسانكم أن الحزب الوطنى يريد أن يعطيكم أحد عشر مقعدا ، ولكنكم أصبحتم اكثر من ٣٠ عضوا بالمجلس ، فكيف وصلتم إلى هذا العدد وقد نجح مرشحون كثيرون لم يرشحهم الحزب الوطنى ، وهم من العناصر الوطنية ومنتمون للحزب الوطنى ولكن الحزب لم يرشحهم ليدخرهم لمواقف أخرى ، ولكنهم نجحوا فى الانتخابات ولم يكونوا مرشحين عن الحزب الوطنى ، ولو أن الحزب دخل الانتخابات بالقائمة لكان عليه أن يتمسك بهذه القائمة ، ولكن العملية مفتوحة للجميع ، وأنتم تدعون أنكم دخلتم معارك انتخابية شرسة .

وقد نجح بعضكم — كما تقولون — بالسلاح ، أى سلاح الذى نجحتم به ؟ وهل الديمقراطية تنجح بالسلاح ؟ وهل يمكن للسلاح الفردى أن يقد أمام الحكومة ، إذا كان عندها نية التدخل فى الانتخابات ؟ لقد قال الأخ **أحمد فرغلى إنه دخل معركة شرسة فى أسيوط وفى نقابة الصحفيين فكيف نجح فى الأنتخابات إذا كان هناك تدخل ؟ فى حين أنه يقول ويدعى أن هناك عداء مستحكما بين قيادات محافظة أسيوط وبينه ، وقد دخل الانتخاب عن بندر أسيوط ولو كان هؤلاء يريدون أن يتدخلوا وأسقطوه فى الانتخابات ولكنه نجح ونجح غيره فى دوائر كثيرة ، ثم نأتى اليوم ونسمع من كل مرشح لم تعطه الجماهير ثقتها حيث إن المعركة الانتخابية كانت تدور حول مبادرة السلام — وكل مرشح ليس مع السلام لم تنتخبه الجماهير.. — ثم يقال بعد ذللك أن الحكومة قد تدخلت فى الأنتخابات كأنها شماعة** . مثل التلميذ الذى لا يوفق فى الامتحان فيقول أن الأمتحان كان خارج المقرر، أو يقول إن ورقتة تغيرت بورقة

الآخرين (تصفيق) وبعد ذلك يجلسون فى كل مكان و يقولون إن الانتخابات كانت مزورة وكذلك الاستفتاءات وهذا إمتداد للأسلوب الذى كان يجرى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، نفس النغمة ونفس الأسلوب، فكلما نجح حزب يتهم بأنه قد زور الانتخابات ... من أيام صدقى ومن أيام الوفد ومن أيام السعديين والأحرار الدستوريين، كل هؤلاء، وفى تقديرى أن بعض حضراتكم قد عاصر ذلك.

**واليوم يتكلمون عن أنه ليست هناك ديمقراطية، فهل كانت هناك ديمقراطية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ حينما كانت الاعتقالات فى كل مكان؟** ثم إننى أريد أن اسأل هل يمكن أن توجد ديمقراطية فى وطن أرضه محتلة كما كان قبل ثورة يوليو؟ هل يمكن أن توجد ديمقراطية فى ظل بطش وارهاب موجود وأحكام عرفية ومعتقلات مفتوحة كما كان قبل ثورة يوليو؟ والسيد رئيس حزب العمل يقول.. إننى كنت فى المعتقل وأعرف ما كان موجودا أيامها هل يمكن وجود ديمقراطية فى بلد قرارها ليس فى يدها؟ واليوم ما هو المطلوب ديمقراطية أكثر من مجلس الشعب يقولون ما يريدونه، وكذلك يقولون ما يريدونه فى مؤتمراتهم و ندواتهم، واستطيع حصرها من يوم أن قام حزب العمل وصحيفتهم موجودة ولم يحاول أحد مصادرتها و فى بعض الاحيان لانحاول الرد عليها فى بعض المواقف.. إنه الأمن والأمان.

ولكن إذا كان هناك وفد من سوريا أراد أن يأتى إلى مصر ليحضر مؤتمرا كالذى حضرتموه... فهل كان يستطيع أن يرى الشمس أو يستطيع أن يعود إلى دمشق مرة أخرى؟ وإذا عاد فإذا يكون مصيره؟ هل كان يمكن أن يحدث هذا؟ فى تقديرى أنه ما كان ليستطيع أن يخرج من سوريا إطلاقا.. ونحن اليوم ليست لدينا قوائم.. ولانمنع أى شخص أبدا من الخروج من مصر إطلاقا.. ولوحدث هذا فى صحيفة بلد عربى... اتحدى أن يكون فى أى بلد عربى أو فى المنطقة أية صحيفة تصدر مثل صحيفة حزب العمل وما ينشربها... هل بعد ذلك لايكون عندنا ديمقراطية؟ وإلا فما هى الديمقراطية؟ الديمقراطية التزام ومسئولية وواجب قبل أن تكون حقا، الديمقراطية هى أن نحترم إرادة الأغلبية بعد أن نقول رأينا.

وكما يقول الأخ نصر عبد الغفور إن القوانين تصدر هنا بموافقة الأغلبية ثم يذهبون إلى الخارج للتشهير بها، وهذا يعتبر إساءة للناس الذين وافقوا عليها... هل هذا أسلوب الديمقراطية؟ لقد قالوا فى المؤتمر إن رئيس الحزب الوطنى

لايقابلنا بعد أن كان يقابلنا و يسمعنا وأخذنا معه فى القطار فى إحدى جولاته وزارنا فى بلدنا و باستمرار يوفر لنا الدعم وكل شيئ ، ولكن حينما تنحرف الأمور عن مسيرتها وأنتم هنا تناقشون السياسات وكل الأمور تأتى إلى المجلس سواء كانت مشروعات قوانين أو اتفاقيات دولية ، تناقش وتبدى الآراء حولها .. وإننى أعلم أن هناك الكثيرين من الحريصين على المسيرة الديمقراطية وعلى سلامتها وعلى أن يكون حزب العمل بالصورة التى نتمناها جميعا . تكلموا مع رئيس الحزب وهم إخوة وأصدقاء أعرفهم ، عن أن هذا ليس أسلوب الممارسة ، ولكن له أن ينتقد كما يريد ولكن عليه أن يقدم حلولا ، واليوم يتكلمون عن مشكلة الإسكان ويهاجمونها فى حين أننا نرى مدنا جديدة تشيد وتقام ، مدينة حلوان وفى الشهر القادم سوف يفتتح السيد الرئيس مدينة أخرى فى منطقة المرج والبركة ، حيث تم بناء ٢٤ ألف مسكن غير الذى يقام فى المحافظات . ماهى الحلول ؛ أم هى إثارة فقط للجماهير ومزايدة على معاناتها . ما هو الحل لمشكلة الإسكان ؛ ماهى الحلول البديلة للموقف الاقتصادى الذى يشيد بسيا ستنا فيه العالم كله ؛ كله تهجم ونقد وإثارة وتشكيك وهو أمر لانرضى عنه جميعا ، وأثق أن عددا من الإخوة الذين أعربوا عن عدم رضائهم عن هذا الأسلوب يرفضونه لأن هذا ليس هو الأسلوب السليم .

و بالنسبة لموضوع الأخ أحمد فرغلى الذى يقول إن لديه مايثبت أنه كانت هناك خطة لاغتيال خالد محيى الدين وإنى أتحداه أمام حضراتكم جميعا أن يقدم شبه دليل أو قرينة حول هذا الموضوع ، لأمر بسيط هو أن هذا وهم خيال ، ولايمكن أن يكون هناك مايثبت الخيال أبدا .

وإذا كان يدعى أن بينه و بين قيادات أسيوط مشاكل فكان من الأولى أن خططوا لاغتياله هو، (ضحك) لم يحدث هذا والذى حدث أن السيد خالد محيى الدين ذهب إلى أسيوط فى زيارة لحزبه وافتتاح مقر جديد له فى ساحل سليم فى ٢١ مارس على ما أذكر، وكانت تعليماتى واضحة ــ كما يحدث دائما ــ أن تتاح له كل الفرص ليتحرك فى أسيوط كما يشاء من ناحية الأمن وهذا أمر وإن كان متروكا للقادة المحليين ولكن لما رجعت لى أجهزة الأمن قلت إن هذا لأمر طبيعى وليس أول مرة يذهب إلى بلد لأنه يذهب إلى بلاد كثيرة وإننى أعلم أن هناك أماكن كثيرة لايطاقون فيها ولكن واجبنا أن نوفر لهم الأمن والأمان ذهب الرجل إلى أسيوط وقضى ليلة وذهب إلى ساحل سليم وعاد إلى القواصية ، وأثناء وجوده

بالقواصية قام بعض أئمة المساجد فى خطبهم بمهاجمة الشيوعية والالحاد وقالوا : هؤلاء أتوا إلينا فماذا يريدون منا ؛ وتجمع بعض الناس وهم نحو ٢٠ أو ٣٠ شابا خارج البيت الذى هم فيه وكانوا هم فى مثل هذا العدد ، وهتفوا بسقوط الشيوعية والإلحاد وفرقهم رجال الأمن وانتهى الموضوع دون إلقاء طوبة واحدة ، حدث هذا فعلا فى القوصية فقط .

وليس سرا أن أقول لحضراتكم إننى رجوت وأوصيت بعض الإخوة فى اسيوط أن نفتح قلوبنا ونعتبرهم ضيوفا عندنا وأنه لاداعى لأن تتعرض لهم ، وقالوا لماذا يحضر هؤلاء إلى بلدنا وما السبب فى حضورهم وقالوا ألايوجد عندنا رجال نحن ضد الشيوعية ونحن نعرف ماذا يفعل هؤلاء الناس وكيف يسيئون للبلد ولا يمكن أن نقبل هذا فقلت لهم أرجوكم لنكون كما نحن متحضرين وعلى فهم ، و يوجد معنا الآن أعضاء أسيوط وقد رجهوتهم أن تتاح الفرصة لهم ، وهذا رصيد لنا وليس ضدنا لأننى أعلم وعى جماهير شعبنا ونحن أقوياء بالرغم من أنهم يعيبون علينا أننا لسنا أقوياء ، فكيف ذلك ومن يقول هذا ، إذا كانت نتيجة الاستفتاءات الشعبية تثبت شعبية السيد الرئيس والتفاف الجماهير حوله بكل الثقة والتقدير من منطلق موضوعى وليس لمجرد العاطفة إن ذللك كله رصيد وإنجازات ، فكل يوم ترون مدى التفاف الجماهير حول الرئيس ، اليس هذا كله كافيا ليدحض قولهم بأن الشعب كله معارض ونتحدى أن يفوز فى الانتخابات .

ومن يعلم أنه اذا تمت انتخابات أخرى سليمة فقد لاتحصلون على عدد المقاعد التى حصلتم عليها حتى بعد أن انسحب بعض السادة الأعضاء . هذه هى قصة أسيوط ، وأعود وأكرر أننى أتحدى مع حضراتكم وأتحمل كل المسئولية لو ثبت أنه كانت هناك خطة لإغتيال خالد محيى الدين فى أسيوط لتنحيت عن موقعى كوزير للداخلية ، وها أنا أقولها أمام حضراتكم جميعا بمنتهى الوضوح .

( تصفيق ) .

فماذا يريدون أكثر من ذلك ، وإذا كانت هناك خطة فلماذا لم تتم لو كانت هناك خطة كان يمكن أن نقول نعم كانت هناك خطة ومنعناها واستطاعت أجهزة الأمن القضاء عليها مثلا ، ولكن لا يوجد مايدعو لعمل خطة أو إغتيالة فليس هذا أسلوبنا إطلاقا ، ولكن المسألة أنهم يريدون أن يمثلوا مصر بسوريا وليبيا حيث يقومون بتصفية أفرادهم و يقومون بالتعاون مع الإرهابيين فى أوروبا

لاغتيالهم والتصفيات مستمرة بين الفلسطينيين و بعضهم و بين سوريا ، هل يريدون تمثيل مصر بهم ، وهل هذا فخر وشرف لنا بأن ننسب لمصر أعمال التصفية الجسدية واغتيال المعارضة ، هل هذا من وجهة نظركم يعد فخرا ويخدم مصر وسمعة مصر ، فإذا كان يخدم سمعة مصر وأنتم ترون ذلك فأرجو أن تقولوا لنا ونحن نشكركم .

من الذى يقول مثل هذا الكلام فى ظل هذا المجتمع المفتوح والحرية الكاملة والاسلوب الديمقراطى الذى نعيشة ، و بدلا من أن يلومه رئيس الحزب و يقول له هذا الكلام عيب ولا يجب قوله ، يقول إنه سمع هذا الكلام من شهرين بيننا ، خالد محيى الدين نفسه يقول إننى اسمع هذا الكلام لأول مرة ومعنى ذلك أنه لم يشعر بشئ وذهب لأسيوط وأقام بها ثلاثة أيام ومعنا الآن الإخوة نواب أسيوط ، وهو يذهب إلى أماكن كثيرة بالرغم من أنه ليس له بها قواعد وإنما من حقه الذهاب والكلام ، وهو يقول كل مايردده السوفيت وجبهة الرفض ولايتعرض له أحد ، و بالرغم من ذلك يتكلمون و يقولون لا توجد حرية ولاديمقراطية ، وإننى أطمئن السيد العضو نصر عبد الغفور جمعة وأخفف من انزعاجه إذلا أساس من الصحة لهذه الواقعة إطلاقا ، وهى محض إفتراء ومزايدة وتشكيك و بضاعة رخيصة يمكن أن تستخدمها جبهة الرفض وأعداء مصر لتكون عنوانا لصحفها بأن مصر تخطط لاغتيال المعارضة وبهذا نتساوى مع ليبيا وسوريا والعراق وكل هذه الدول ، والعالم كله يعلم الحقيقة ولن يصدق للأسف فكل العالم المتحضر عندما يقرأ مثل هذه العناوين سيضحكون لأنهم يفهمون حقيقة زعامة مصر وأسلوب مصر وخططها وسياستها وأن هذا ليس أسلوبها ، لذلك كله أطمئن السيد العضو أن هذا ليس موجودا .

هذا موجز لما حدث من تصرف أحزاب الأقلية ، حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوطنى بعد خطاب السيد الرئيس ، فبدلا من أن يراجعوا أنفسهم اتخذوا هذا الموقف . نقطة أخرى يرددونها وهى أن الغضب على حزب العمل لأنه لم يقبل أن يكون مجرد معارضة شكلية أو مستأنسة ، وهذه عقدة تكلموا عنها كثيرا وكان حزب التجمع الوطنى دائما يركز عليها لكى يثير حزب العمل وقد نجح حزب التجمع فى ذلك وكان حزب التجمع يسير فى هذا الخط حتى يثيرهم فيخطئوا و يقف متفرجا عليهم ، ونجح فى أن يدفعهم إلى هذه النقطة حتى يثبتوا أنهم ليسوا

متعاونين مع حزب الأغلبية وهم بذلك ينسون أن المعارضة جزء من النظام وأن واجبها أن تتعاون بالرأى والنقد الموضوعى والحلول .

ولو قدم حزب المعارضة أو الشيوعيون حلا للقضية وكان حلا سليما يحل المشكلة لأخذنا به فورا ولشكرناهم ، لأن العائد لشعب مصر ، فقلبنا وفكرنا مفتوح لأى فكر يعود على شعب مصر بالخير، و ياليت أحدا منهم يتقدم بحلول للقضية .

وكذلك يقول إن خطاب السيد الرئيس جاء لكى يشغلنا عن حل مشاكل الجماهير، حزب التجمع الوطنى أو حزب العمل الاشتراكى سيحل مشاكل الجماهير! كيف ومتى . نرجو منه أن يقدم الحلول على صفحات جرائده حتى نشكره عليها جميعا . إن حل مشاكل الجماهير من شعارات حزبنا فحل مشاكل الجماهير إنجاز وعمل ، لكن المثل يقول « اللى على البرعوام » « واللى إيده فى الميه ومش زى اللى إيده فى النار» فمسئولية القرار وقيادة أمة وتغييرها والعيش فى عصر النهضة التى نعيشها مسئولية كبيرة لا تواجه بالشعارات والكلام .

ولقد أوصى الأخ إبراهيم شكرى ـــ وهذه نقطة أقولها له ـــ فى المؤتمر صحافة العالم العربى و الاسلامى وجميع أنحاء العالم أن تنشر أحداث هذا المؤتمر بالتفصيل ، كانت هذه توصيته لوكالات الأنباء الموجودة ، كما قال إن مشكلة مصر أنه لا يوجد بها حزب أغلبية قوى ، حتى أن أحد الموجودين قال إن رئيس الجمهورية يعقد كل يوم مؤتمرا حتى قال إنه ذهب للاجتماع بأشخاص يسمون التطبيقيين ، ومن هم التطبيقيون ، لا أحد يسمع عنهم شيئا .

كيف يتكلمون و يقولون ذلك ثم يقولون إنهم يبحثون عن مصالح الشعب ، وأحدهم يقول إن تمثيل ٥٠٪ من الفلاحين آفة ، وهذا ورد فى جريدة الحزب تعبيرا عن رأيه ، هل الـــ ٥٠٪ آفة .

**العضو الدمرداش البزه :**

لا لن نسمح بهذا أبدا هل العامل والفلاح آفة .

**النبوى اسماعيل :**

لقد ذكر السيد الدكتور حلمى مراد فى جريدة الشعب أن السيد ، الرئيس السادات يقول إنه يود أن يعمل الحزب فى التنمية الشعبية وتربية الدواجن وإنتاج

البيض و يترك الحزبية ، وإننى أتساءل إلى ماذا تهدف الحزبية والعمل السياسى ، ألا تهدف إلى خير ورخاء الشعب وأن توفر له العيش الكريم أم نكتفى بمجرد الشعارات وإلقاء الخطب والجدل العقيم والعودة إلى ما قبل ٢٣ يوليو.

**واعترض العضو ابراهيم شكرى وصاح :**

لائحة لائحة . وكان بذلك يشير إلى خروج النبوى اسماعيل عن اللائحة .

**رئيس المجلس :**

العضو طلب التعقيب وسيعقب على ذلك .

**النبوى اسماعيل وزير الداخلية :**

إنهم مازالوا غير مؤمنين ومقتنعين بأن العمل السياسى والحزب يستهدف حل مشاكل الجماهير ورفع المعاناة وتوفير الرخاء والعيش الكريم ، وإنما العمل السياسى فى نظرهم هو إسقاط وزارة أو تشويه النظام أو الإساءة لسمعة الوطن .

و يفخر السيد عضو الحزب حلمى مراد بأنه كان المعارض الوحيد فى مصر وقت أن لم تكن توجد معارضة أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، و يردد هذا باستمرار فى الأيام الأخيرة فى الشارع وفى كل مكان ، وسأذكر واقعة لم أكن أود قولها وإن كنت قد أشرت إليها دون ذكر أسماء ، ولكن معنا هنا عضو فاضل هو السيد حافظ بدوى الذى كان عضوا فى الوزارة التى كان السيد حلمى مراد عضوا فيها أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وأقول إنه لم يعارض وإنما فتح فمه فقط ، و يستطيع أن يقول لنا ماذا حدث ، و بعدما « أخذ مافيه اللازم » وتمت تنحيته جرى لكى يقبل يد الرئيس جمال عبدالناصر ولكنه نزع يده منه وقال له : إمش ياقذر.

**العضو ابراهيم شكرى :**

هذا كذب ، كذب ، ... ... ...

**رئيس المجلس :**

أرجو أن يوضح السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية هل هذا الكلام كان فى المؤتمر أم خارج المؤتمر؟

**النبوى اسماعيل وزير الداخلية :**

هذا يقال فى الشارع وفى كل مكان .

رئيس المجلس :

أرجو أن ينصب الكلام على ما دار فى المؤتمر.

النبوى اسماعيل :

أليست هذه هى التجاوزات ، وهذه هى الممارسة والمعارضة .؟

رئيس المجلس :

أرجو أن ينصب الحديث على مادار فى المؤتمر فطلب الإحاطة كان عما دار فى المؤتمر.

النبوى اسماعيل وزير الداخلية :

إننى لا أتكلم بعصبية أو تشنج ، و بدون عصبية وتشنج أتكلم ، ولدينا الحرية فى الكلام لكن ماذا سنقول أسلوب المعارضة أو أدعياء المعارضة يودون من ورائه أن نعود إلى ما كان عليه الحال قبل ثورة ٢٣ يوليو، الأمر الذى قامت من أجله ثورة يوليو وهذا الذى بدر من السيد العضو إبراهيم شكرى صورة ونموذج للذى كان يعيش فيه ، من إنفعالات وصدور عبارات غير لائقة ،ومن السهل أن أرد علية بعبارات أكثر منها ولكن واجبنا أن نتحمل هذه التجاوزات ، ونحن نتحمل منذ فترة طويلة ، ولكن واجبنا كمتحضرين ، أن نتمسك بأخلاقيات الممارسة الديمقراطية .

فرئيس حزب أو زعيم معارضة ــ كما يقول ــ يجب أن يضبط نفسه ، ويجب ألا يخطئ أو يسقط سقطة كالتى وقع فيها ، فلا بد أن يكون كلامه محسوبا ، وهو يقول إن كلامنا محسوب فأين ذلك ؛ إننى أذكر واقعة معينة ، وكان يجب أن يقول إنها لم تحدث ، وها هو أحد السادة الأعضاء كان وزيرا يجلس إلى جانب السيد حلمى مراد وهى واقعة يعرفها كل العالم ، وكان من الممكن ألا أقولها إننا نرد على أدعياء بطولة وكلام من هذا القبيل ، ولكن لابد للشعب أن يعلم ماذا كان يحدث و يعلم الحقيقة ، أما أن يقابل ذلك بما قيل فإننى أترفع عن الرد عليه وكان يمكننى الرد بأكثر من ذلك ولكننى سأتركه ، وسنتناول الأمور بموضوعية لأننا لا نفقد أعصابنا ولا نتشنج ، وانما نعلم كيف نتكلم بموضوعية .

من خلال هذا العرض نستطيع أن نستخلص بعض الحقائق منها أن مصر اليوم بحق واحة الديمقراطية فى هذه المنطقة من العالم (١) وتبدو هذه الحقيقة واضحة بالمقارنة بما يجرى من حولنا فى دول المنطقة ، كما تبدو هذه الحقيقة واضحة بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الأمر الذى يحاول البعض أن يجرنا إليه . إنهم يتحدثون عن ديمقراطية ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ينسون أن أحد أسباب قيام ثورة يوليو كان الفساد السياسى الذى ساد قبلها . إنهم يتحدثون عن ديمقراطية ما قبل ثورة يوليو و ينسون كيف كان الحكم يستغل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية لاعتقال الخصوم ومصادرة صحفهم بينما قامت فى مصر حالة طوارىء عشر سنوات كاملة ولم تستعمل قوانين الطوارىء .

مواقف مليئة بالخيانات الوطنية مثلما حدث فى حادثة ٤ فبراير كما تعرفون جميعا ، وكما حدث عندما كان المرحوم النقراشى يعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، وقامت المعارضة بطعنه من الخلف بحجة أنه لايمثل مصر . وكيف كان تحالف الملكية والإقطاع وسيطرة رأس المال . وكيف كانت الديمقراطية فى ظل الاحتلال البريطانى ؟

إن السيد الرئيس أنور السادات منذ تولى مسئوليته بدأ مسيرته الديمقراطية بتحرير الإنسان المصرى من الخوف والقهر بثورة مايو، هذه الانتصارات نعرفها ونعيشها جميعا ... أكتوبر وطرد الخبراء . أى ديمقراطية لإنسان لا يأمن على نفسه من البطش والاعتقال ؟ أى ديمقراطية فى وطن يتبع مناطق النفوذ؟ إن هؤلاء الذين يتمسحون بالديمقراطية و يتحدثون عن الحرية و يتوهمون أنهم أصوات الحق دفاعا عنها إنما يخدعون ببريق المظهر عن حقيقة الجوهر، فإذا كانوا كما يدعون فلماذا لم يتقبلوا بروح الديمقراطية ومفهومها خطاب السيد الرئيس الأخير، و يناقشوه بموضوعية بدلا من الصراخ والتشنج ؟ إذا كانوا كما يدعون يؤمنون بالديمقراطية فلماذا اختاروا أصدقاءهم وحلفاءهم الذين يرددون نفس الكلام الذى

---

(١) بعد ثلاثة شهور أى فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ اعتقل النبوى اسماعيل وزير الداخلية بأمر من السادات أكثر من ١٥٠٠ سياسى وصحفى وكاتب .. وفى ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ قتلته مجموعة خالد الاسلامبولى وهو جالس بين ضباطه فى إحتفالات حرب اكتوبر.

يرد إلى مصر من أعدائها مثل السوفييت ؟ ليبيا ، وحافظ الأسد ؟ أسألهم جميعا هل سمعتم عن مؤتمر صحفى يهاجم النظام السوفيتى أو السورى أو الليبى يعقد فى موسكو أو دمشق أو طرابلس ؟ هل سمعتم عن وفد معارض لنظام الحكم فى هذه الدول يخرج منها ليشارك فى مؤتمرات معادية ؟ أمام هذه الحقائق الواضحة أمام حضراتكم يصبح هذا التجاوز أمرا خطيرا لا يمكن السكوت عليه . وما هو السبب الحقيقى وراء إمعانهم فى هذه المغالطات والإثارات ؟ هل يهدفون أن يفقد الرئيس القائد صبره و يتخلى عن التزامه أمام مسيرة الديمقراطية ؟ هل يهدفون أن تفقد الجماهير إيمانها بالديمقراطية لتعود تلك النداءات التى سمعناها سنوات طو يلة تحت دعوى أن الوقت ليس مناسبا ؟ إذا كانت هذه أهدافهم فإنها لن تتحقق لأن تجاوزات المعارضة أو الذين يدعون المعارضة ، كما أعلن الرئيس لن توقف المسيرة الديمقراطية بحال من الأحوال ، كما أن الجماهير أصبحت على درجة من النضج والوعى والايمان بالديمقراطية بصورة لا تجعلها تتخلى عنها أو تكفر بها أو تأخذها بذنب أولئك الذين يسيئون اليها .

هل تهدف المعارضة بتجاوزاتها وتماديها أن تجرنا إلى قضايا فرعية تشغلنا عن البناء وعن حل مشاكل الجماهير ليجدوا المادة التى يشككون بها الجماهير و يزايدون عليها ؟ إذا كان هذا هو هدفهم فإن العمل الوطنى لن يتوقف عن البناء . ولن ينشغل عن أهدافه القومية ولن تتوقف الجماهير عن مسيرتها نحو التقدم وهى قادرة على أن تعزل عن مسيرتها كل من يعترض تقدما . إن العمل الوطنى لايزال يعطى فرصته الأخيرة لكل من ير يد ان يعود إلى الحق ، و ينصرف عن الهدم و يشارك فى البناء .

إن مصر فى عهد السادات تملك من السماحة والرحابة مالا يجعلها تغلق أبواب العودة أمام الراغبين فى العمل والممارسة السليمة كما فعلت ذلك مع الصحفيين المصر يين فى الخارج وهذا من منطلق الثقة والقوة والايمان بالنفس و بالانجازات .

إن الحكم فى مصر بمقدار مايملك من سماحة ورحابة يملك من اليقظة والوعى ومن القوة والحسم مايمكنه من مواجهة الذين يتصورون الحر ية والديمقراطية فرصتهم للاثارة والهدم نحن مسئولون عن تأمين مسيرة المعارضة فى حر ية اجتماعاتها وحر ية صحفها ونشاطاتها طالما ألتزمت فى ذلك بحدود القانون

ومبادىء مصر وقيما . إننا لن نقع فى أى وقت تحت ارهابهم الفكرى لاننا نثق فى انفسنا وفى سلامة مسيرتنا وأمانة التزامنا بالحرية والديمقراطية . أخاطب ضمائرهم وأقول لهم إن العمل الوطنى يعنى كل الجدية وروح المسئولية لبناء السلام والرخاء ولابد أن يكون عملنا من أجل الديمقراطية على نفس المستوى ممارسة بكل النضج والوعى والالتزام بعيدا عن العبث والمراهقة فى مرحلة لاتحتمل إلا كل ماهو جاد وحق وصدق .

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لحل مسئوليتنا خلف القيادة الرشيدة للرئيس المؤمن محمد أنور السادات ، وشكرا لحضراتكم .

( تصفيق حاد ) .

**رئيس المجلس :**

طلب العضو إبراهيم شكرى التعقيب على بيان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحيث إن السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد تناول فى حديثه السيد العضو إبراهيم شكرى بالاسم فيكون من حق السيد العضو التعقيب طبقا لنص المادة رقم ٢٧٩ من اللائحة الداخلية للمجلس التى تقضى :

« يجوز دائما طلب الكلام فى أحد الأحوال الآتية :

أولا ــ الدفع بعدم جواز المناقشة فى الموضوع المطروح ، لتعارضه مع الدستور.

ثانيا ــ توجيه النظر إلى مراعاة أحكام قانون مجلس الشعب ، أو أحكام اللائحة الداخلية للمجلس .

ثالثا ــ تصحيح واقعة محددة مدعى بها أو الرد على قول يمس طالب الكلام .... إلخ » .

**العضو ابراهيم شكرى :**

عندما حضرت اليوم إلى المجلس لحضور الجلسة ، علمت قبل دخولى القاعة أن هناك طلب إحاطة مقدما يتعلق بواقعة معينة ومحددة تتصل بما قاله السيد العضو أحمد فرغلى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل فى مقر الحزب ، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو توضيح وجهة نظر حزب العمل حول ما قاله السيد رئيس الجمهورية بالنسبة لحزب العمل والديمقراطية و بعض الأوضاع التى تتصل بنشأة الحزب وكيفية تكوينه .... إلخ .

وفى الحقيقة إن سكوت الحزب وعدم الرد على ما جاء بحديث السيد رئيس الجمهورية يوم ١٤ مايو ١٩٨١ أمر يضر بالحزب كما يضر ببعض النواحى التى نحرص عليها والتى تعد من أساسيات مسيرتنا الديمقراطية السليمة .

ولذلك فقد دعونا وكالات الأنباء الأجنبية ولم تكن هذه الدعوة مقصورة عليهم فقط ، وإنما وجهت الدعوة أيضا إلى جميع المشتغلين بالعمل الصحفى سواء المشتغلون فى الصحف القومية أو فى وكالات مصرية ، و بطبيعة الحال وجهت الدعوة إلى مكاتب الوكالات الأجنبية المختلفة سواء الغربية منها أو الشرقية .

وقد دفعنا إلى تعميم الدعوة إلى هذا المؤتمر الصحفى أن ما قاله السيد رئيس الجمهورية كان قد نشر فى جميع الصحف وأذيع على الهواء فى وسائل الإعلام المختلفة وعلمت به جميع الدنيا .

ومما سبق يتضح أن موضوع المؤتمر لا خلاف عليه .

**والحقيقة اننى دخلت القاعة لحضور الجلسة وكنت مهيئا نفسيا للاستماع إلى هذه الواقعة ، ولقد وضعت تصورا معينا سأسرده فى نهاية حديثى بالنسبة لهذه الواقعة ، كما تقدمت فى نفس الوقت إلى السيد الدكتور رئيس المجلس بطلب إحاطة موجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية متعلقا بواقعة أخرى حدثت منذ يومين فى المنصورة تتلخص فى محاولة اعتداء وتهجم على اجتماع لحزب العمل فى داخل مقر الحزب هناك ، وللأسف الشديد أن الذى كان يقود هذا الاعتداء السيد محمد الجوجرى عضو مجلس الشعب ، وكذلك السيد محمود العسكرى عضو مجلس الشورى .**

ولقد تضمن طلب الإحاطة المقدم منى بالحرف الواحد ( إننى أحيط السيد نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية بهذه الواقعة علما منى بمدى حرصه على أن يكون هناك أمن ) كما أننى عندما تقابلت معه قبل دخولى الجلسة قلت له إننى أعلم أنك لا ترضى بأى بديل عن الأساليب الصحيحة وتوفير المناخ الذى يمكن به استتباب الأمن ، ذلك لأن وجهة نظرى أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يهمه هذا الأمر خاصة أن ما حدث بالنسبة للواقعتين الأولى وهى

الخاصة بالمؤتمر الصحفى ، والثانية التى ذكرتها الآن تهمان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وكان يمكن أن ينحصر الحديث الذى دار بيننا حولها وكان يمكن أيضا أن نصل فيها إلى نتائج طيبة تجعلنا جميعا نفخر بكل المؤسسات الموجودة على اعتبار أن كل مؤسة تؤدى واجبها ، وعند حدوث أى خطاء فى الممارسة يمكن أن يقع منى شخصيا أو من أى شخص آخر سواء كان من الحزب الوطنى الديمقراطى أو حزب العمل يمكن تلافيه وتصحيحه .

وفى الحقيقة لقد دهشت للغاية عندما استمعت إلى حديث السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، خاصة المقدمة الطويلة لحديثة والتى كانت نوعا من الاستعراض للممارسة الديمقراطية كلها وكذلك عن طريقة مايجب أن يفعله حزب العمل أو المعارضة ، و بالرغم من أن حديثه عن واقعة محددة إلا أنه قد سمح لنفسه أن يتحدث عن واقعة أخرى متعلقة بأوراق الصحف ... إلخ ، وذكر إننى قد اتصلت به للعمل على تيسير توفير ورق الصحف .

وأود فى هذا المجال أن أذكر صحة هذه الواقعة . لقد تعاقد حزب العمل مع إحدى دور الصحف التى لديها أوراق صحف ، وقام الحزب بدفع ثمن هذا الورق بالكامل ، إلا أنه اتضح لنا بعد ذلك أن هناك تراخيا فى تسليم هذا الورق وليس لدى الحزب نقود أخرى يدفعها ثمنا لهذا الورق ، وكدت أشعر أن الحزب قد وقع فى مأزق ، أو عملية نصب حيث إن دار الصحيفة كانت قد حصلت على ثمن الورق ورفضت تسليمه لنا ، فلمن ألجأ ؟ بطبيعة الحال أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية هو الشخص الذى يمكنه أن يصحح الواقعة قبل أن تلحق ضررا سواء بنا أو بغيرنا . لذلك فقد اتصلت به وشرحت له الواقعة ، فقال لى « اطمئن » وإنه سيقوم بعمل مايجب ، وفعلا اتصل بهذه الدار، وجعلها تسلم لنا الورق قبل فوات الأوان ، وتقدمنا بالشكر إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية (1) .

إذن ، فالموضوع ينحصر فى مجرد واقعة محددة ولم تكن بالصورة التى عرضها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ......

---

1 ـ إذن فواقعة فتح مخازن وزارة الداخلية لمد جريدة الشعب بالورق كما قال النبوى اسماعيل وزير الداخلية واقعة مختلفة تماماً .. وكل ما فى الامر انه توسط لدى الدار التى لديها الورق لتوفى بالتزامها .

( ضجة من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى الساداتى )

**رئيس المجلس :**

أود أن أسترعى انتباه السادة الأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو إبراهيم شكرى .

**العضو ابراهيم شكرى :**

... لقد ذكر السيد نائب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أنه على استعداد لأن يفتح مخازن وزارة الداخلية و يعطى منها ورقا لحزب العمل ، وهذه وقائع أحددها .وأشكره ليها . ولكننى لا أقبل محاولة تلوين بعض الوقائع وتصويرها بألوان معينة ، قد يكون فى ذلك براعة فى التلوين أو التصوير ، ولكن اذا ما أضرت بنا هذه البراعة فلابد أن نوضح الحقائق .

ولقد تحدث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى . ولقد أطال فى هذا الموضوع ، وذكر أننى ممثل للشعب المصرى ، أو إننى رئيس للمعارضة .

والحقيقة أن موضوع « زعيم المعارضة » هذا لم أتحدث فيه هناك ، كما أنه ليس من المعقول أن أتحدث وأقول إننى زعيم المعارضة . وحقيقة ما حدث هو أننى قلت فيما يتعلق بتمثيلى للشعب المصرى ، « إننى جئت بصفتى ممثلا للشعب المصرى » من منطلق الدستور الذى يعتبر أن أى عضو عندما ينتخب لا يمثل دائرته فقط ، . إنما ... ...

( ضجة ) .

كما هو معروف دستوريا أن أى عضو عندما يتحدث لا يتحدث بصفته ممثلا لدائرته . لكن بصفته ممثلا للشعب المصرى كله ... ...

( ومقاصعة ) .

**رئيس المجلس :**

أود أن استرعى انتباه السادةالأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو .

**السيد العضو ابراهيم شكرى :**

... أود أن أوضح نقطة مهمة هى أننا لم نذهب إلى دمشق من أجل حضور مؤتمر ، ولكن ما ذهبنا لحضوره هو اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر بمثابة برلمان للفلسطنيين والذى كان ينعقد فى القاهرة حتى عام ١٩٧٧ وكان السيد رئيس الجمهورية هو الذى يفتتح هذا الاجتماع ، كما كان يرحب به كثيرا فى مصر باعتباره تجسيدا لإرادة الشعب الفلسطينى ، وإننى أرى أنه بالفعل يعد ممثلا لجميع الفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم .

لقد وجهت إلى حزب العمل الدعوة لحضور هذا الاجتماع ، ولبينا الدعوة بالفعل ، إذن لم يكن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى أو لكى نضع أيدينا فى أيدى حافظ الأسد حتى يقال : إننا نساند هذه الأنظمة ، ولكن واقع الأمر هو أننا نساند القضية الفلسطينية . كما نساند أيضا منظمة التحرير الفلسطينية التى يمثلها هذا المجلس الوطنى ، الذى كان يحضر و يفتتح اجتماعاته السيد الرئيس أنور السادات ، وكانت اجتماعاته فى القاهرة حتى عام ١٩٧٧ ولم تتوقف إلا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، مما اضطرهم إلى عقد اجتماعاتهم فى دمشق على اعتبار أنها أقرب العواصم لتجمعات الفلسطينيين من حولهم سواء كانوا فى لبنان أو الأردن أو سوريا ... الخ .

خلاصة القول أن ذهابنا إلى دمشق لم يكن الهدف منه الاتصال بالنظام البعثى فى سوريا وأقسم بالله العظيم أننى لم أضع يدى فى يد أحد من البعث السورى أو الرئيس الأسد .

( تصفيق من المعارضة ) .

والواقع أننى لست فى حل من أن أقول بأننى كنت حريصا قبل ذهابى إلى دمشق وحضورى هذا الاجتماع وكان بعض المسئولين فى مصر يعلمون مسبقا بهذه الدعوة ولم يشجبوا فكرة ذهابى لحضور هذا الاجتماع ، ومن ثم فإن محاولة تضخيم ذهابى إلى دمشق لحضور اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى وتصويره بهذه الصورة التى عرضت أمر ليس به شىء من العدالة ، والحقيقة أننى قد أصبت بالدهشة أثناء استماعى لحديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مما حدا بى إلى التساؤل بينى وبين نفسى هل ماأسمعه حديث من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أم هو مجرد بيان من الحكومة لاستعراض مناقشة

الأوضاع التى من بينها الحلول والاقتراحات التى تقدم بها حزب العمل لحل مشكلة الإسكان ، وفى هذا المجال أود أن أقول بأننى على استعداد لبحث هذا الموضوع معه تفصيليا ، ولكننى أعتقد أن هذا الأمر ليس مجاله هذه الواقعة ، أما إذا كان القصد من طلب الإحاطة الذى قدم أن يقال عنا كل ما قيل ، أعتقد أن هذا الأمر ما كنت أتصوره أبدا .

ولكن إذا كان المراد أن يتحول طلب الإحاطة إلى مناقشة تفاصيل ماقيل فى ذلك المؤتمر ، و يقال أيضا إن هناك من سأل عن البديل ، وإن إبراهيم شكرى لم يقدم هذا البديل ، و يقال كذلك إنه طلب تقديم سلاح لسوريا والواقع أن هذا لم يحدث ، وإذا أراد أن يقول شيئا فلابد أن يقول ما حدث بالفعل .

لقد قلنا إن الموقف بالنسبة للبنان لايمكن تصويره على أنه متساو . بمعنى أن ننظر إلى كل من إسرائيل وسوريا نظرة واحدة بالنسبة للبنان وإن الاثنين متعادلان فى الموقف ، وإن النظام السورى يحاول أن يقوم بكذا وكذا ... ألخ .

ولكن هناك وقائع محددة فى هذا الشأن ، وهى أن هناك اعتداء اسرائيليا وهناك إسقاط لطائرات إسرائيلية ، وهذه هى بداية الأزمة . إذن سوريا لم تكن هى التى خلقت هذا الوضع من البداية .

لذلك عندما كنا نناقش هذا الأمر كنا نقول إن الالتزام العربى يستدعى أن يكون لمصر دور أكثر ، وأن نقوم ببحث هذا الموضوع ، و بالتالى فإننا لم نقل بإعطاء السلاح لسوريا لذبح الإخوان المسلمين بها . لا : إننا لم نقل هذا الكلام ، ولكن قلنا ماذا يمكن أن يكون فى حالة حدوث اعتداء إسرائيلى على سوريا . هذا هو الموقف الذى نتحدث عنه ، وهذا ماقلناه فى المؤتمر .

وقد كنت آمل عندما يقال عنا مثل هذا الكلام أن يكون دقيقا ، وإننى لا أرضى ، ولا كنت أسمح لنفسى أن أستمر فى الاستماع إليه دون مقاطعة مباشرة ، عندما ذكر سيادته أن أحزاب الأقلية أصبحت بوقا لما يتردد من دعاوى ضد مصر ...

( ضجة ) .

فلسنا نحن الذين نكون بوقا ياسيدى أبدا . ، لسنا بوقا لأحد . ، ولكن هذا المجلس وتراب هذا الوطن . ، ومصر ذاتها تعرف من يتحدث ، وقد كنت هنا فى

عـام ١٩٥٠ فى هذا المقعد ومن فوق هذا المنبر وحيدا أقاوم الملكية والإقطاع ... إلى آخره .

فلـسـت أنـا الـذى آتـى آخر الزمن وأكون بوقا . ، ومن يقول هذا الكلام . ، السيد النبوى اسماعيل ... لا ... لا ... لا يمكن أن يكون هذا .

كـذلك يصل الأمر إلى أن يذكر سيادته الواقعة التى انفعلت لسماعها . ، هذه الـواقـعـة التى تحدث فيها عن وزير سابق أمام هذا المجلس فى بيان كهذا ولم يذكر وقتهـا اسم صاحب الواقعة . وقد ظن بعض الاخوة أن المقصود بهذا ربما يكون فلانا أو عـلانـا مـن الـنـاس ، وقـد اسـتشهد بالسيد حافظ بدوى الذى قام وذكر أنه قد حـدثـت واقـعـة مـعـيـنـة وتفضل بسردها ، ولم يذكر الاسم ، ولم يكن لى الحق أن أتحـدث عـن شـىء لـيـس لـدى دليل على أنه قد تعرض بالاسم لشخصية عامة لها تاريخها ...

( ضجة ومقاطعة ) .

يـعـرف الـسـيـد رئـيـس المجـلـس قـدرهـا ، وكـان يعمل معه و يعرف أنه من الأشـخاص المعدودين من علماء مصر فى القانون وفى الاقتصاد ، وقد كان وزيرا فى وزارة سـابـقـة جـاء فى ظـل ظـروف صـعـبـة جدا واختاره الرئيس الراحل بالذات لمـعـالجـة الأمـور الـتى كانت قد تدهورت فى الجامعة حينذاك ، جاء به ليعرف منه الأسباب ثم اختاره عن يقين بأنه يمكن أن يكون نافعا [1] .

( ضجة ) .

إذن ، هذه واقعة ما كنت آمل أن يتم التعرض لها ...

**رئيس المجلس :**

أرجو من السادة الأعضاء الالتزام بالهدوء .

**السيد العضو ابراهيم شكرى :**

.. فليس من العرف أو التقاليد أو من أصول الحديث أن نتناول شخصا ليس موجودا بيننا ، ولا يتصل بالواقعة اتصالا مباشرا فهناك طلب إحاطة محدد ...

( ضجة ) .

---

(١) يقصد الدكتور حلمى مراد .

**رئيس المجلس :**

أرجو من السادة الأعضاء عدم المقاطعة وأن نستمع بهدوء .

**العضو ابراهيم شكرى :**

... فلم التعرض لواقعة ولشخص لا يتصل اتصالا مباشرا يطلب الإحاطة المقدم عن قول لأحد الزملاء هنا فى المجلس ، ومن حق صاحب طلب الإحاطة أن يستفسر عنه ، ومن واجبنا أن نستمع إلى كل ما دار بشأن هذا الموضوع ، أما أن نستشهد بواقعة حدثت منذ سنوات ونقول عنها إنها ليست لها علاقة ، فإننى أعتقد أن المقصود بهذا ليس إلا محاوله للتشهير ومحاولة لأثارة الغبار حول شخص معين لكى نتجه إلى أقوال أخرى . ونحن لسنا هنا لكى نناقش ما تم فى المؤتمر الصحفى ، وإننى لم أكن مستعدا للاستماع إلى هذا ، فقد كان هناك مؤتمر صحفى ، نعم .. والصحف لم تنشر ما دار فيه .. ليكن ذلك .. وإن شاء الله ستقوم صحيفة الشعب بنشره وتطلعون عليه بالتفصيل وتعرفون من حضره .. ولن أذكر أسماء حتى لا أقع فى مثل تلك الأخطاء التى حدثت كأن يقال إن ممثل الشيوعيين هو الذى كان موجودا .. لا .. هذا الكلام ومثل ذلك القول بأنه ممثل الشيوعيين لا يصح عندما يكون هناك حزب قائم ومعترف به ويحضر رئيسه لكى يقول لنا ــ ونحن فى موقف لا شك أننا هوجمنا فيه فى وضع يمكن أن يتعرض له الكثيرون ــ لستم وحدكم فى هذا الهجوم ، وأننا نرى أن هذه المسائل التى تقال يمكن الرد عليها وقد جئنا معكم لنقول إن موقفكم كان سليما ، أيضا عندما يحضر لذلك المؤتمر الأستاذ ممتاز نصار وأنتم تعرفونه جيدا ، ويحضره الأستاذ فتحى رضوان والشيخ صلاح أبو إسماعيل وكل منهم فى اتجاه ، وكل منهم له رأى . إذن ليس الموضوع كما يتم تصويره بأن الشيوعيين قادمون وزاحفون وقد احتلوا حرب العمل .. إلخ لا فالموضوع ليس هكذا .. الموضوع عبارة عن أصدقاء حضروا لنا واستمعوا لأقوالنا ، إذن محاولة تلوين الموضوع والكلام عن الشيوعيين . لم أكن أنتظره أو أتوقع أن يكون فى مثل هذه المناقشة ... كيف يدخل هذا الموضوع فى بيان يتعرض لمناقشة موضوع حزب العمل ، وأن حزب العمل انحرف وتوسع فى دعوته . وكون الرئيس السادات يتحدث فى هذا كرئيس للأسرة المصرية ورئيس للجمهورية ونحن نعرف قدره ودوره التاريخى على مدى أعوام وأعوام و يسمع لنفسه بمناقشة هذه الأمور بالنسبة لحزب العمل .. ولو أن لنا رأيا فى هذا ، لكن

لا أتصور أن يجىء السيد وزير الداخلية و يناقشنا كحزب سواء كنا أقلية أوغير أقلية وكيف نمارس عملنا .. وكيف « الله .. المسألة يعنى بقت حكاية .. يعنى سابت على بعضها كدة .. » هذا لايمكن ولايمكن أن تتم مناقشة طلب الإحاطة على هذا النحو أبدا ..

( ضجة ) .

لقد تحدث سيادته عن مشكلة الانتخابات وماجرى فيها ... إلخ ليس هذا هو موضوع طلب الإحاطة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

أرجو أن نلتزم الهدوء .

**السيد العضو ابراهيم شكرى :**

... أرجو أن نتحدث عن الواقعة التى كانت سببا فى طلب الإحاطة وقد حضرت المؤتمر المشار إليه وسمعت ماقيل فيه ، بل إننى سمعت هذا الكلام قبل ذلك بشهرين عندما كنت فى زيارة لمدينة أسيوط لأداء واجب العزاء للاستاذ أحمد فرغلى فى وفاة والدته وقد حكى لى أن الأستاذ خالد محيى الدين كان فى زيارة أسيوط وكانت هناك محاولات للاضرار به وأن الموضوع من فضل الله توقف عند حد فض المشاجرة التى أشار إليها السيد وزير الداخلية فى تصويره وذكر أن جماعة حضروا وهتفوا ضدهم لأنهم لايرغبون فى عقد ذلك الاجتماع وتم تفريقهم وخرج الرجل سليما تماما دون أى شىء ، ولم يقع عليه أى أعتداء ، ولكن بعد أن سافر سمعنا أنه كانت هناك خطة ونية مبيتتان ، ولم نقل فى يوم من الأيام إن الخطة كانت من الأمن أومن الحكومة .. فلم يحدث أن أحدا قال بأن الخطة كانت من الحكومة أو من الأمن أو من وزير الداخلية بالذات السيد النبوى إسماعيل .. لايمكن أن أتصور هذا ، وإننى ـــ رغم طريقة تناوله للموضوع الذى تحدث فيه ـــ لا أشك مطلقا أن يتخلى عن واجبه الأساسى وهو حفظ الأمن أو أنه لا يبطل كل تخطيط يمكن أن يكون فيه إساءة للأمن ، وقد كانت لنا واقعة قبل ذلك فى أسيوط عندما حاولنا عقد اجتماع صرح لنا به أمام قسم أول بندر أسيوط لدرجة أن باب القسم ذاته كان أمام السرادق مباشرة أى أننا فى حماية الشرطة ورغم ذلك حدث اعتداء وضرب

بالطوب ، وتكسير... إلخ ولم يتم عقد ذلك الاجتماع وشهد هذه الواقعة أكثر من شاهد يعتد بشهادتهم فقد كان معنا السيد المهندس محب استينو الذى كان معنا وشهد تلك الواقعة وسهرا ليلة طويلة حتى الصباح فى النيابة العامة للتحقيق فيها .

ولهذا فقد قلنا وقتذاك إن أسيوط بالذات يمكن أن يحدث فيها مثل ماحدث لنا ، ويمكن أن يتصور أن يكون هناك من حاول الاعتداء عليه فمثل هذا التصور موجود .

ولكن لم يقل أحد أبدا إن الحكومة هى التى تقوم بتدبير ذلك ، أو أن السيد نبوى اسماعيل هو الذى يدبر ذلك إنما الذى قيل أن هناك خطة . ولقد سمعت هذا الكلام قبل ذلك ، وطلب الاحاطة الذى سيناقش بعد ذلك تعرض لهذا الموضوع ، والحمد لله لم تتم خطة الاعتداء وقد يكون فى ذلك شهادة للشرطة وإننا نعرف طبيعة العائلات فى أسيوط وربما ـ يصرف النظر عن الأحزاب السياسية ـ تكون عائلة بعض أفرادها يقتنعون بحزب وبعضها يقتنع بحزب آخر ولكن المسألة لاتتعلق بالأحزاب فقط وإنما يمكن أن تكون مسألة عصبيات وكيف أن مجموعة منهم أحضروا بعض السياسيين وأن مجموعة أخرى أحضرت البعض الآخر فتحدث المعارك ، والحمد لله لم يحدث أى اعتداء عليه ، وأنتهى الموضوع بتفريق المتنازعين ويمكن اعتبار ذلك شهادة لكفاءة أجهزة الأمن فلا ينبغى أن يقال إننا قصدنا استغلال هذا الموضوع فى التشهير، وقد كانت بالمؤتمر وقائع كثيرة فلماذا التركيز على هذه الواقعة ، إننى أعتقد أنه ربما تكون فى إطار الصعوبات التى تواجه المعارضة فى مزاولة عملها ومن بينها أن تتعرض لمثل تلك الأخطار التى تعرضنا لها نحن فى أسيوط ، وقد كانت تلك الواقعة محل بحث النيابة لمدة ستة أشهر، وقد سمعت أن تلك القضية ستنظر، ولكن للاسف الشديد سمعت أنها حفظت منذ عشرة أيام فالموضوع أن هناك اعتداء وثابتا حدث ، وأن هناك تكسيرا وضربا .. إلخ .

ومع ذلك حفظت فى آخر الأمر، كذلك حدث أول أمس ونحن فى المنصورة أن تهجم علينا البعض وأن أحد الأشخاص دخل على الحاضرين لضربهم بالكراسى وهذا الكلام لايمكن أن يعقل أو أننا نرضى به أو نسكت عليه .

وعندما يقال إن ذلك تشهير فأننا نقول : لا ، وإذا كانت هناك مؤتمرات تقام ولايحدث فيها مثل تلك الأمور فان ذلك يعتبر شهادة لصالح الشرطة ، وقد قمت

بشكر وزير الداخلية قبل دخول القاعة على الاجتماع الذى تم فى مصر القديمة أول أمس وكان فى ميدان عام ، وكان يمكن لمرشح الحزب الوطنى أن يقوم بمظاهرة ويهدم لنا السرادق ولكن فى الواقع كان رجال الأمن موجودين وحافظوا على النظام وأدوا واجبهم ، إذن ليس الموضوع موضوع تشهير أو غيره بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وإننى أتعجب لأن موضوع طلب الاحاطة لم يكن بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وأرجو أن يكون واضحا بالنسبة لتلك الواقعة أنها ليست محاولة منا للتشهير أو أننا نستغل ذلك المؤتمر الصحفى للتشهير، وأرجو ألا يكون هذا هو التصور الحقيقى لنا ، ولو كان السيد الزميل أحمد فرغلى موجودا معنا الآن ــ وكنت أرجو أن يكون معنا ــ لتحدث هو بنفسه عن ذلك وربما تتاح له الفرصة فى وقت آخر، إذن عندما أقول إنه لم يكن يقصد التشهير، وأن من بين الكلام الذى قاله أنه قد يحدث هرج كالذى حدث بالنسبة لنا فى أسيوط أو يمكن أن يقع أعتداء كالذى كان مدبرا لخالد ، فلا يمكن أن يصور مثل هذا الكلام على هذه الصورة ولا ينبغى أن يفهم منه أننا نقصد التشهير وأن الحكومة لا تريد الحفاظ على الأمن ، لأن من مهامها أن تحفظ الأمن ، ومهمة السيد وزير الداخلية هى الحفاظ على الأمن .

أما مناقشة السياسات سواء كانت سياسات داخلية أو سياسات خارجية .. إلخ فاننى أعتقد أنها ليست موضوع المناقشة مع السيدوزير الداخلية مع احترامى الشديد لشخصه ، وشكرا .

( تصفيق من صفوف المعارضة ) .

**د . فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :**

أريد أن أتكلم من الناحية الدستورية ، حيث إننى إعترض دستوريا على إيراد واقعة التعريض بالسلطة القضائية فى حفظ القضية من عدمه لأنه ليس للمجلس أن يتعرض لهذا الأمر.

**رئيس المجلس :**

- لم يتعرض أحد للسلطة القضائية ...

**د . فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :**

... لقد ذكر العضو إبراهيم شكرى أن القضية قد حفظت ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يصر على أن يمثل شعب مصر فى الخارج رغم أنه سافر إلى دمشق بدعوة شخصية بصفته رئيسا لحزب أو عضوا فى حزب ؛ وليس موفدا من قبل مجلس الشعب .

إن النائب يمثل الشعب داخل هذه القاعة ، أما خارجها فهو لا يمثل إلا نفسه فقط ...

**رئيس المجلس :**

لقد قرر العضو إبراهيم شكرى أمامنا الآن أنه لم يكن ممثلا لمجلس الشعب أثناء زيارته لدمشق .

( ضجة ) .

**وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :**

... لقد قال بالحرف الواحد « أنا أمثل الشعب لأننى عضو فى مجلس الشعب وأمثل الشعب كله » ، أعود فأكرر أن النائب يمثل الشعب كله حينما يكون داخل هذه القاعة ، أما خارجها فهو لا يمثل إلا شخصه فقط ، وشكرا .

**رئيس المجلس :**

لقد أعلن العضو إبراهيم شكرى أمامنا الآن أنه لم يتحدث فى دمشق باسم مجلس الشعب .

( ضجة ) .

**وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :**

لقد قال فى دمشق « إننى أتيت بالنيابة عن الشعب المصرى لأننى عضو بمجلس الشعب المصرى ، وطبقا للدستور فان عضو مجلس الشعب يمثل الشعب كله » .

**رئيس المجلس :**

لإزالة اللبس حول هذه النقطة أرجو السيد العضو إبراهيم شكرى أن يوضح للمجلس عما إذا كان قد تحدث فى دمشق باسم الشعب المصرى أما باسمه

شخصيا و باسم حزب العمل الذى يرأسه .

**العضو ابراهيم شكرى :**

لقد ذهبت إلى دمشق وقلت إننى رئيس لحزب العمل ، وعضو فى مجلس الشعب وإننى منتخب عن الشعب ، وعندما يتحدث السيد الوزير و يقول إننى قلت :

**إننى أمثل الشعب المصرى ، فاننى أقول إنه إذا كانت النية تتجه إلى إسقاط عضويتى ، فهذا شيء آخر، ولكن عمليا فاننى منتخب وأمثل الشعب حقيقة ، وعليه فاننى حينما قلت : إننى عضو فى مجلس الشعب ، فهذه حقيقة ، فاننى منتخب كعضو فى مجلس الشعب ، ولكننى لا أمثل مجلس الشعب ككل .**

**رئيس المجلس :**

الآن و بعد ازالة اللبس الذى أحاط بكلام العضو إبراهيم شكرى فإنه طبقا لنص المادة ( ٢٧٩ ) من اللائحة الداخلية يكون للأستاذ حافظ بدوى حق التعقيب على ما ورد بشأنه أثناء حديث السيد العضو إبراهيم شكرى .

لقد كنا منذ ساعة مجتمعين باللجنة العامة للمجلس ، وليس هذا سرا ، وتحدثت أثناء هذا الاجتماع إلى السيد إبراهيم شكرى ، تحدثت اليه الحديث الذى يجب آن يوجه اليه ، وأن يركز عليه ، وقلت : إن هناك أسلوبا جديدا ، وإن هناك حدثا جديدا ، وإن هناك هدفا جديدا .

أقول ، وأكرر، أن الانسان الذى يحترم نفسه ، ويحترم مكانه ، ويحترم زملاءه لايصف أحدا منهم بأنه كاذب ، لأنه يعرف أن الذى يحدثه ــ أيا كان الذى يتحدث معه ، ــ وكما يقول ــ هو ممثل للشعب .

ولقد ذكرت له صباحا أننا هنا معا منذ عشرين عاما ، ونعرف بعضنا تماما .

**السيد الدكتور رئيس المجلس :**

لقد تحدث الآن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حديثا صادقا ولم أكن قد تحدثت بعد بكلمة واحدة . فإذا ببركان ثائر يخرج من هناك و يقول :

« حافظ بدوى كذاب »

لن أتسامح فى هذه الكلمة ، لأنك ...

**العضو ابراهيم شكرى :**

إننى قصدت الواقعة نفسها ، ولم أقصد السيد الأستاذ حافظ بدوى .

**رئيس المجلس :**

أرجو من الأستاذ حافظ بدوى أن يلتزم بماذكره فى بداية كلمته من الهدوء وعدم الانفعال .

**العضو حافظ بدوى :**

لا أعتقد أن أحدا بهذا المجلس وصف بهذا الوصف من انسان لايمكن أن أقول ... ، بماذا أصف هذا الانسان ، إن كانت سلاطة اللسان تجعل للانسان شيئا من الاحترام ، فلا يمكن أن تقوم هذه الدنيا .

ولكننى سألتزم بقولى ولن أخطىء ، ولكننى أحتفظ بحقى فى هذا القول الذى ذكره إنسان ووصفنى بما ليس فى ، وتجنى على ، ولم يكن لى حديث معه ، ولم يكن لى قول معه ، ولكنها نفسية ... ، أيضا لا أريد أن أستطرد فى القول لأننى أستطيع أن أتكلم مثله وأكثر، وهو يعرف ذلك ، ولكننى لن أتكلم إلا مهذبا ، ولن أتكلم إلا مؤدبا ، لأننى أعرف حق هذه القاعة ، وأعرف حق هذه الجماعة ، وعلى ذلك فإننى أحتفظ بحقى ، وأرجو اتخاذ مايمكن نحو حماية الأعضاء ، ولا يكون الكلام هنا كلاما أساسه السب والقذف والهجاء ، لأن هذه الألفاظ لو ذكرت فى هذه القاعة ، لقلنا إننا لسنا فى مجلس نيابى ، ولكن هذا المجلس له وقاره ، وله احترامه ، وله كيانه ، وله مقامه ، ومن لم يحفظ ذلك ، فلا يمكن أن يكون جديرا بأن يكون فى هذا المكان ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**رئيس المجلس :**

من المؤكد أن الكلام تحت هذه القبة يجب أن يكون لائقا بمستواها وتاريخها ، ولقد سمعت الآن من الأستاذ إبراهيم شكرى أنه لم يقصد فى حديثه السيد الأستاذ حافظ بدوى ، وإنما قالها كواقعةمجردة ، ولنسمعها منه مرة ثانية حسب مقصوده منها ، لأنه يزن أقواله ، كما أن السيد العضو حافظ بدوى يزن أقواله .

( ضجة ) .

العضو ابراهيم شكرى :

أود أن أوضح أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لم يحضر الواقعة التى أشرت إليها ، وإنما نقلها نقلا عن آخرين ، وربما أشار إلى أن من بين هؤلاء الآخرين أو أن الذى حدثه فى ذلك هو الأستاذ حافظ بدوى .

وقد حدث بالطبع بعد أن أثير الموضوع فى أول مرة أن همس بعض الناس أن المقصود بهذا هو الدكتور حلمى مراد . فقلنا : هذا الكلام غير معقول ، وذهبنا إلى الدكتور حلمى مراد فأكد لنا أن الواقعة مخالفة تماما لما تم تصويره على أنه هرولة منه إلى الزعيم الراحل لكى يستسمحة فيما أخطأه . وحتى لو حدث هذا فليس فيه ما يشين . والذى حدث هو عكس ذلك تماما ، والدنيا كلها تعرف أن الدكتور حلمى مراد قد أقيل من منصبه فى ذلك الوقت .

إذن ، لم يكن الأمر استسماحا ولا هرولة ، وهذا ما أكده صاحب الشأن نفسه ، ولذلك عندما أقول إن الواقعة كاذبة فإننى أعتمد على ما سرده لى صاحب الواقعة نفسه ، ولم أذكر حافظ بدوى . . . . .

( ضجة ) .

العضو حافظ بدوى :

معذرة إذا كان الإنسان يبدأ فى الحديث هادئا كما بدأ السيد إبراهيم شكرى . . يبدأ هادئا ثم يستمر فى الحديث تدريجيا ، و يتوالى الحديث فإذا ببركان ينفجر ، وإذا بألفاظ تقال هنا وهناك . ولقد سمعت من أحد الإخوة الذين كانوا معنا فى اللجنة العامة أن ألفاظا ماسة بى قد قالها ، ولو أننى لم أسمعها .

إذن ، ما قاله هنا لم يكن وليد الساعة ، ولكنه كان وليد نفس تفتعل غضبا ، ولكن مهما كان الغضب ، ومهما كان السبب فلا يمكن أن يوصف زميل بأنه كاذب . وأود أن أقول له : إن كنت تريد أن تبرز قوتك ، وأن تبرز فتوتك ، أو أن تبرز قوة اللسان فإن ذلك ليس مقبولا لأنك قلتها بالحرف ، وقد سمعها الجميع : حافظ بدوى كذاب . ليس كاذبا وأنت تعرفه وتعرف آباءه وأجداده .

**رئيس المجلس :**

ماعاش من يقول عن الأستاذ حافظ بدوى إنه كذاب . حاشا لله . والأستاذ إبراهيم شكرى نفسه قال : « إننى لم أقصدك بهذا ولم أقل هذا » فهل سنؤول كلامه ؟

( ضجة ) .

**النبوى إسماعيل وزير الداخلية :**

ما كنت أود أن أعلق على هذه الواقعة مرة أخرى فى إطار أننا أسرة واحدة وفى إطار محاولة رئيس المجلس أن ينهى هذا الموضوع بين الاخوة ، ولكن حينما قال إنه له يقصد الأستاذ حافظ بدوى ، وفى نفس الوقت فإن هذه الكلمة قيلت . فإذا كان لا يقصد حافظ بدوى فمن يقصد حتى نحدد الموقف ؟ هذه الكلمة قيلت ...

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

لقد قال إنه لا يقصد الأستاذ حافظ بدوى ولا السيد وزير الداخلية بطبيعة الحال ، وأكرر رجائى للسيد العضو إبراهيم شكرى أن يوضح الموقف .

**العضو ابراهيم شكرى :**

إننى مندهش لإصرار السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية . فإذا كنا نريد أن نحقق فيجب أن يحضر صاحب الشأن الذى تحدث عنه بالاسم . ثم يكون هناك كلام وهذا قال كذا وذاك قال كذا . والواقعة نفسها ليس لها أى صلة بالموضوع (١) .

**رئيس المجلس :**

نحن لا نتحدث عن هذا بل نتحدث عما بدر منك .

**العضو ابراهيم شكرى :**

لا شك أن الحديث الذى تناوله السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية بالنسبة للدكتور حلمى مراد فيه إساءة بالغة إليه ، وما كان يصح أن يتحدث عنه بالاسم ......

(١) كانت هناك محاولة لتلفيق اتهاماً للأستاذ ابراهيم شكرى لاسقاط عضويته ايضاً

( ضجة ) .

. . .وحديثه كان مرتكنا إلى قول آخر. وأكرر أن الواقعة ليست صحيحة وكاذبة إنما لم أقل شيئا عن حافظ بدوى . . . . . .

**رئيس المجلس :**

ولا وزير الداخلية ؟ أليس كذلك ، طبعا .

**العضو ابراهيم شكرى :**

إن السيد وزير الداخلية لم يكن حاضرا تلك الواقعة ، ولذلك أقول على لسان صاحب الشأن إن الواقعة غير صحيحة .

**رئيس المجلس :**

طبقا للائحة يريد الأستاذ ممتاز نصار التعقيق باعتباره كان حاضرا المؤتمر الصحفى ، فليتفضل .

**العضو ممتاز نصار:**

عندما استمعت إلى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية اعتقدت أنه سيتناول المسألة التى قالها الأخ أحمد فرغلى فى شأن محاولة الاعتداء على السيد/ خالد محيى الذين وهذه الواقعة لو اقتصر البيان عليها فهو حق من حقوق السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية باعتباره الأمين على الأمن فى ديارنا . ولذلك نلجأ إليه جميعا بإعتبارنا معارضين . وقد سبق لى أن التجأت إليه ولا أريد أن أذكر تفاصيل ما لجأت إليه فيه وقلت له إن هناك عددا من رجال الشرطة يتعقبنى كمعارض ، وأود أن أقرر هنا أنه بمجرد أن علم سيادته بذلك توقفت المراقبة أو التتبع نهائيا .

ولذلك كنت أرجو أن يقتصر الحديث على واقعة تتصل باختصاصه كوزير الداخلية انما جاء البيان موسعا . . .

( ضجة ) .

. . .أرجو أن تستمعوا لكلمتى فإننا نتكلم للتاريخ وللحقيقة .

إن ما قاله السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى شأن المعارضة وفى شأن ما قام به حزب العمل قد قام الأخ إبراهيم شكرى بالرد عليه فى هذا الصدد وإننى أؤازر

الأخ إبراهيم شكرى فى رده على بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية وهو أنه لا يدخل فى اختصاصه أن يتكلم فى أسلوب عام فى توجيه المعارضة ومايجب عليها أن تقوم به فى هذا الصدد هذه مسألة .

أما المسألة الثانية فلقد تكلم الأخ إبراهيم شكرى فى شأن دعوتى لهذا المؤتمر الصحفى ومن حق السيد إبراهيم شكرى كرئيس لحزب قائم ومعترف به أن يدعو لمؤتمرات صحفية لكى يحاول الرد على الاتهامات التى الصقت به وبحزبه هنا فى هذه القاعة ، وقد كنت أرجو أن ينتهى الأمر عند قيام الأخ إبراهيم شكرى برده فى هذا الصدد لا أن يتكرر الحديث مرة ثانية فيما يجب على المعارضة أن تسلكه وأن تقوم به فى هذا الصدد .

**ولذلك فإن أى حديث عن توجيه المعارضة إنما هو يعنى غير الديمقراطية ولا أقول ديكتاتورية فالمعارضة لا يمكن أن يرسم لها إطار عملها ولا يمكن أن يرسم لها تحرك معين تقوم به إلا صالح الوطن لأنه هو الذى يجمعنا جميعا أغلبية ومعارضة وإن الشعب هو الذى يحكم على المعارضة وليس غير الشعب حكما عليها فى هذا الصدد .**

**أما بالنسبة لبيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية فقد ورد فى بيانه بعض كلمات أحسست أننى المقصود بها لأن الأخ أحمد فرغلى فى المؤتمر الصحفى قال « أما دائرة البدارى فقد نجح فيها فلان لأن له أقارب يحملون أسلحة » .**

**لست بالذى يقول إنى أحارب الحكومة ولا يمكن لفرد مهما كبر شأنه أن يحارب حكومة وإنما الذى أقوله وأتمسك به أن أفراد دائرتى الانتخابية أصروا على انتخابى وعلى نجاحى وإليهم الفضل كل الفضل فى بقائى هنا وفى عودتى رغم أننا استهدفنا لحملات مسعورة بسبب أننا رفضنا معاهدة السلام فأكرر أنها مسعورة أريد بها إسقاط كل المعارضين وقد نجوت لوحدى ...**

رئيس المجلس :

أرى أن السيد العضو بدأ يخرج عن الموضوع فأرجو أن يلتزم فى كلمته بالموضوع المعروض وهو تصحيح واقعة معينة .

**العضو ممتاز نصار:**

... فيما يتعلق بالمؤتمر الصحفى فقد قبلت الدعوة لأسمع دفاع الأخ إبراهيم شكرى فيما أسند إليه و بعد أن سمعت دفاعه أحكم وأنا مرتاح الضمير وأشهد أنه برىء من كل التهم التى وجهت إليه وهذه أقولها للحقيقة وللتاريخ وشكرا.

(تصفيق من جانب المعارضة).

**العضو نصر عبد الغفور جمعه:**

لقد استمعت باصغاء تام للسيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية واطمأننت كل الاطمئنان برغم أننى كنت مطمئنا أصلا وغير منزعج كانزعاج بعض السادة الزملاء، لذلك فقد تقدمت بطلب الإحاطة حيث كان الاتفاق بيننا أن أتولى الحديث فى هذا الموضوع نيابة عنهم، نظرا لأن هذا الموضوع أثار بلبلة فى كل مكان ونتيجة لذلك فقد اجتمع بعض الزملاء لمعرفة حقيقة هذه الواقعة.

ولكن الأمر اختلف الآن خاصة بعد كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء، حيث أوضح سيادته بجانب الواقعة موضوع طلب الإحاطة أكثر من عشرين واقعة، وإننى أتساءل: ما الهدف من ذلك؟ هل المستهدف نظام الحكم! أم الحزب الوطنى؟! المستهدف أشياء غالية وقيم عظيمة نحترمها جميعا ونقدرها، كما ذكر الأخ حافظ بدوى أنه لا يجوز أن تقال كلمة واحدة ليست صحيحة تحت قبة هذا المجلس، أو أن يقول أحد كلمة ثم يرجع فى قولها، فلا يصح أن أقول إن فلانا كذاب ثم أعود فأقول إننى لم أقل مثل هذا الكلام، فمن الواجب عندما أقول كلمة أن أتحمل نتيجتها ولا حرج أن أعتذر إذا ما أخطأت.

نحن واثقون تماما أنه ليس هناك مخطط حكومى ولا أهلى، أما أن يقال إن هناك مخططا ولكن لا نعرفه، فإن مثل هذا الكلام لا يصح أن يقال فى مؤتمر صحفى يحضره صحفيون أجانب من الشرق والغرب، ثم بعد ذلك أدلى بكلام كاذب فيه أفتراء ولا سند له من الحقيقة، و بالتالى فهذا هو الكلام الكذب، بل ومن يقوله كاذب.

إننى أتصور أن المعانى الوطنية لا يجوز اللعب فيها، ومن الممكن أن نتلاعب فى مسائل تنفيذية وسياسة ... ... إلخ.

من الممكن أن نأخذ ونعطى مع بعض واللعبة السياسية معروفة كالشمس فى الشارع السياسى ، هذا الحزب يلعب مع حزب آخر ولكن المسائل الوطنية والمسائل القومية لا يجوز اللعب بها بأى حال من الأحوال ، ولهذا أجرم الكلام الذى قاله الأستاذ أحمد فرغلى ، ولا يجوز أن ينتسب هذا العضو إلى هذا المجلس ، المجلس الشريف العظيم لا يجوز أن ينتسب اليه عضو يقول أمام صحافة أجنبية إن هناك مؤامرة فى مصر ضد خالد محيى الدين لأنه رئيس حزب معارض .

إن خالد محيى الذين يعارض منذ وقت طويل ولم يمسسه أحد بسوء ولم يحاول أحد الاعتداء عليه ، ثم يقولون : إن هناك مظاهرة حدثت ، وليكن ... هناك مواطنون ضدكم ، أتعتقدون عند نزولك بلدا ما أن يخرج الأهالى لاستقبالكم بالتصفيق ؟؟ لا ... فهناك من يكون معكم ومن يكون ضدكم . ومن هم معكم معروفون كالشمس قلة حاقدة معروفة بالعدد بل بالاسم ...

**العضو ابراهيم شكرى :**

لا أقبل هذا . ربما كانوا قلة ، ولكنها ليست حاقدة .

**العضو نصر عبد الغفور جمعه :**

إجلس ياإبراهيم لا تتكلم هذا الكلام ؛ إجلس يارجل ، إجلس وتعلم السياسة أولا ...... إجلس .

إننى أقول ــ ياسيادة رئيس المجلس ــ الذين معهم ......

**رئيس المجلس :**

لقد تعود المجلس ــ ياأستاذ نصر ــ على استعمال ألفاظ معينة ليس بها تجريح ......

**العضو نصر عبد الغفور جمعه :**

إننى مصمم وواثق ......

**رئيس المجلس :**

أرجو العضو ألا يعمم موضوع القلة الحاقدة ، قد تكون وراء البعض وليست وراء حزب العمل .

**العضو نصر عبد الغفور جمعه :**

أوافق . لا حزب عمل ولا غيره إننى أقول إن البلد كله يعلم ، فأنا لا أقول كلا ما من عندى ، ولا أقول عدد أصوات حزب العمل ، لا .

إننى أقول إن الحقيقة واضحة والشارع السياسى موجود ، وأعضاء حزب العمل يتحدوننا فى صحفهم ، و يطالبوننا بالنزول إلى الشارع السياسى ، نحن جميعا نعمل فى الشارع السياسى ، هل نحن نجلس على الكوبرى السياسى ؟ نحن فى الشارع السياسى نعيش فى دوائرنا ونتحداهم أن ينزلوا إليها لمعرفة من معهم ومن ضدهم وهذه الأمور أساس لقياس الديمقراطية ، ولنسمح لهم بالكلام ولن نتكلم معهم ، ولا يعتدى عليهم أحد ، لكن إذا وجد بينهم من يحركه أو يثيره الشيوعيون ، وأنا أركز على كلمة الشيوعية بالذات لأن مثل هذا الكلام لا يرضى عنه المواطنون ولا يتحملونه ، خاصة إذا كان هناك من يقف بالمساجد و ينبه إلى أن هؤلاء الزائرين هم أصلا شيوعيون نحن لدينا حساسية ضد الشيوعية عندما تذكر كلمة الشيوعية فى الريف بل فى مصر كلها .

إن المواطنين المصريين لديهم من كلمة الشيوعية حتى ولو تخفى هؤلاء تحت مسمى الاشتراكيين وليس الشيوعيين .

لقد بدأ المواطنون يدركون أن الشيوعى يتوارى وراء كلمة الاشتراكى . كل هذا الكلام معروف .

إننى أقول برغم كل الظروف التى نراها ، إن القاعة يجب أن تكون بمنأى عن كل كلام لا يجوز صدوره من أى عضو هنا فى المجلس سواء كان من حزب الأغلبية أو من حزب الأقلية ويخطىء فى حق الوطن ، فلا بد أن يكون هناك أسلوب لمحاسبته وما هو هذا الأسلوب ؟

لقد اتفقنا يا سيادة رئيس المجلس على أنه توجد لائحة داخلية للمجلس قام الأعضاء بإعدادها وتمت الموافقة عليها مادة مادة و بالإجماع وبها أن كل من يسىء للوطن أو يتصرف تصرفا شائنا فإنه يحال إلى مكتب المجلس ، وعلى هيئة مكتب المجلس إما أن تبرئه وإما أن تحيله إلى لجنة القيم التى تجتمع وتعد تقريرها بشأنه ، وهى مشكلة من رؤساء اللجان وغيرهم وبها الاحتياطات والضمانات الكافية ، وتسمع كلام العضو المحال إليها ، كل هذا لكى تقرر ما تراه بشأن ما ارتكب .

والـذى يـقـول عـن مصر إنها تتآمر ضد المعارضة ، فأنا أقول إن هذا خيانة ، خيانة وطـنـيـة ، لا يجـوز الـسـكـوت عـليها ، ولابد أن يقدم العضو الذى قال هذا للمحاكمة الوطنية بواسطة لجنة القيم .

وإنـنى هنا لا أقصر كلامى على السيد العضو أحمد فرغلى فقط ، ولكن هذا يتطرق إلى أى عـضـو من أعضاء المجلس سواء كان فى الداخل أو الخارج ، وإذا صح أن السيد الـعضو إبراهيم شكرى سافر إلى الخارج وتحدث بكلام يشتم منه أن به مساسا بالوطنية المـصـريـة أو بـالـقـيـادة المـصـريـة أو بـزعـامـة مصر ، فإننى أقول هنا يجب أن يقدم لمحاكمة ...

**رئيس المجلس :**

لقد وضحت وجهة نظر السيد العضو نصر عبد الغفور .

**العضو نصر عبد الغفور جمعة :**

معى مستند بخط السيد العضو إبراهيم شكرى وأود تلاوته أمام المجلس ...

**العضو ابراهيم شكرى :**

إقرأه .

**العضو نصر عبد الغفور جمعه :**

أود أن أقـول إن الـذى يـضـيق بالمعارضة أو حتى إذا رأى شخصا يختلف معه فإنه يتهـمـه بـأقـذع الألـفـاظ ، والـورقـة الـتى معى هى بخط السيد العضو ابراهيم شكرى وتتضمن ألفاظا من أقذع ما يمكن ضد زملائة النواب .

**وفى نهـايـة كـلـمـتى مازلت أصمم على رأيى بإحالة السيد العضو أحـمـد فـرغـلـى بهـذه الواقعة إلى لجنة القيم بالمجلس ، لترى ماتراه بشأنها وكذلك مكتب المجلس ، وشكرا .**

**رئيس المجلس :**

الآن ، السيد العضو أحمد فرغلى غير موجود ، وقد قال السيد العضو نصر عبد الغفور إن الواقعة المتعلقة بالسيد العضو أحمد فرغلى هى من اختصاص هيئة مكتب المجلس .

وفى ضوء هذه المناقشة ، وحيث إننا نجتمع حاليا فى اللجنة العامة لمناقشة أمور معينة يوميا ، وقبل أن أطرح الأمر على حضراتكم ، أود أن أقول إن عظمة الديمقراطية فى أى شعب وفى أى مجلس ألا تضيق الأغلبية ذرعا بالمعارضة ، وأن تلتزم المعارضة الموضوعية وتحترم الأغلبية ، وهذا ما يجب أن نضعه دائما فى أذهاننا ونحن نتحدث .

ولنستمع الآن إلى تعقيب من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، فليتفضل .

**اللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية :**

إن لى تعليقا موجزا على ضوء ما ذكره السادة الأعضاء ، فلقد استمعت إلى تفسير من الأخ إبراهيم شكرى عن بعض الوقائع وأتمنى مخلصا أن ينعكس ذلك على علاقاتنا جميعا فى الممارسة بالنسبة لحزب التجمع .

**ولكن أود أن أضع تحت نظركم أن التنسيق مع حزب التجمع لم يكن وليد خطاب السيد رئيس الجمهورية الأخير، بأعتبارهم معارضة أرادوا أن يتدبروا مواقفهم مع بعضهم البعض ، ولكنه تنسيق وتدبير قديم يرجع إلى عدة أشهر طويلة مضت ، فكان هناك تنسيق بالنسبة لمعرض الكتاب الإسرائيلى وصدر بيان مشترك ، وكان هناك تبرع من السيد خالد محيى الدين بمبلغ ٤٠٠ جنية لصالح جريدة الشعب ، وكان هناك تبادل للكتابة فيكتب أحد من حزب التجمع فى جريدة الشعب ، ويكتب أحد من جريدة الشعب فى نشرة التقدم التى يصدرها حزب التجمع ، وهم أحرار فى هذا .**

ولكننى أردت أن أوضح أن التدبير لم يكن نتيجة للخطاب الأخير لرئيس الجمهورية ، كما أن التنسيق ليس من أجل ما أثير أو وجه للمعارضة ، ولكنه تنسيق مضى عليه بعض الوقت .

وفيما يتعلق بالواقعة التى أشرت إليها ، ففى الحقيقة إننى لم أذكر اسم الدكتور حلمى مراد حينما أثير هذا الموضوع فى مناسبة سابقة ، ولكن لماذا ذكرت اسمه اليوم ؟ لقد ذكرت اسمه ... ، وقد قال السيد العضو إبراهيم شكرى أنه شخصية عامة ، واننى معه فأى شخصية عامة تتحمل أن تثار أية أمور تتصل بمواقفه السياسية خصوصا

إذا كان وزيرا . . . ، فهذه ملك للشعب ، وملك للممارسة ، وقد ذكرت اسمه نظرا لسلوكه غير الديمقراطى ، ولإساءاته للحزب الوطنى ولنا جميعا فهذا يأتى من شخص — فى كل الظروف وتحت كل الظروف — يكون صاحب مبدأ . أما اليوم فى جو الحرية والديمقراطية وهو آمن على أنه ليس هناك اعتقال ، وعلى أن الرئيس السادات فتح لنا الممارسة من أوسع أبوابها ، ثم يتهجم بهذا الأسلوب ، وإننى أتساءل أين كان فى هذه الأيام ؟ ولن أتعرض لأسانيد هذه الواقعة ، وقد قلت إن السيد حافظ بدوى كان موجودا أثناء هذه الواقعة ، والكلمة قيلت من السيد العضو إبراهيم شكرى و يكفى أنه اعتذرعنها للأستاذ حافظ بدوى ، وإننى لن أرد عليه إلا فى حدود أخلاقيات الممارسة ، ولكننى أقول له — بأمانة — إذا كنت فى إطار تراجعك عنها وتمييعها ، إنك تقصد أن توجهها إلى ، فهذا أمر لابد أن أقف عنده مرة ثانية بكل الوضوح ، فهذه الواقعة لا تمر . . .

**العضو حافظ بدوى :**

أنا معك .

**النبوى اسماعيل :**

لايمكن ان تمر الواقعة ؛ وقد أعطيت السيد حافظ بدوى الفرصة لكى يرد عليها بعد أن رفع يده طالبا الكلمة فور أن بدرت منه ، ولكن التلاعب بالألفاظ وهو يتراجع و يقول إنه لم يقصد السيد حافظ بدوى ثم يقف بعد ذلك ، فهذا أمر غير مقبول ، ولا يمكن أن يمر ، وكان من الممكن أن أتركها تمر ، ولكن لابد هنا — كما ذكر الإخوة — إنه فى إطار الاسرة يمكن لأحدنا أن يخطىء ، ولكن لابد أن تكون الأمور واضحة فأنت مخطىء وللطرف الاخر الحرية فى الرد عليك بالأسلوب المناسب ، وفى إمكانى أن أرد على السيد العضو إبراهيم شكرى بصفتى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بأسلوب . ويمكننى أن أرد عليك بصفتى زميلا فى هذا المجلس بأسلوب ، وأسلوب يرضينى ، وكل هذا فى إطار القانون .

**فيمكننى كعضو فى هذا المجلس أن أوجه إليك أفظع السباب وأكثر من هذا ، وكوزير داخلية توجد سيادة القانون ، وإننى أصر على أن يتخذ المجلس إجراء مع السيد العضو إبراهيم شكرى ، أما أن تمر الواقعة ثم يتراجع عنها أمام المجلس و يقول إنه لم يقصدها وهذا حسن ، ولكن يقول إنه لا يقصد الأستاذ حافظ بدوى فقط و يقف عند**

هذا ، فهذا لا أقبله ... ، وإننى هنا والأستاذ حافظ بدوى ونحن جميعا ، فما يمس أحدنا فإنه يمس الجميع كزملاء وإخوة وأسرة ، ولكننى لا أسمح أن تعلق بالأذهان إنه كان يقصدنى على الاطلاق لا من قريب ولا من بعيد ، ولا يمكن أن أسمح بها تمر بأى حال من الأحوال ، وليكن هذا واضحا ، وإننى انتظرت حتى تأخذ المناقشة مجراها ولم أرد عليه وقتها إننى فهمت أن الأستاذ حافظ بدوى سيرد عليها فورا لأنه رفع يده ، ولكنه لكى يتخلص من مأزقه مع الأستاذ حافظ بدوى لجأ إلى تمبيع الأمور، وإننى أردت أمام المجلس إذا كان السيد العضو إبراهيم شكرى يقصد أن يوجه لى كلمة كاذب ، فإن لى معها وقفة وشأنا ولن أدعها تمر بحال من الأحوال ، وإننى فى انتظار رأى السادة الأعضاء ورأى المنصة ، وأحتفظ بحقى فى التعليق عليها .

أمر آخر ، وهو يتعلق بما قاله السيد العضو أحمد فرغلى ، الذى قال بالحرف فى المؤتمر الصحفى وقد سمعه الصحفيون جميعا ، والذى قال عنه السيد العضو إبراهيم شكرى إنه لم يقصد به الحكومة ، فقد قال السيد العضو أحمد فرغلى الآتى :

« لماذا حاول محمد عثمان محافظ أسيوط اغتيال خالد محيى الدين فى القوصية ، وعندى ما يثبت أن هناك محاولات لأغتيال السيد خالد محيى الدين » والسيد/ محمد عثمان محافظ (١) ، وجزء من الحكومة ، والسيد العضو أحمد فرغلى لم يطلق الواقعة على علاتها ... ، بأن هناك اغتيالا من أفراد أو أشخاص ولكنه ذكر بالنص الآتى « لماذا حاول محمد عثمان محافظ أسيوط اغتيال خالد محيى الدين فى القوصية وعندى ما يثبت أن هنال محاولة لأغتيال خالد محيى الدين » والسيد محمد عثمان محافظ أسيوط زميل وعضو فى النظام والحكومة وليس معنا هنا ليرد عن نفسه ، فهذه العبارة قيلت على مسمع ومرأى من الصحافة المحلية والعالمية ، وقد قصدت أن أوضح هذه النقطة أيضا .

---

(١) محمد عثمان محافظ أسيوط السابق ـــ كان رئيساً للجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى اثر انقلاب مايو ١٩٧١ وأصدر قراراً بابعاد عدد كبير من الصحفيين والكتاب عن صحفهم وهو من أخلص مجموعة السادات .

وإذا كان السيد العضو إبراهيم شكرى انفعل وهاج حينما تعرضنا للواقعة الخاصة بالسيد حلمى مراد ، فلماذا لا يتحرك حينما تصدر من السيد حلمى مراد أمور تعف عنها النفس واللسان .. وهذه الأمور عندى وقائعها كاملة وهى تتصل بالنظام وقائد النظام وأكثر من هذا ... ، فلماذا لا يتحرك و ينفعل و يقول له على الأقل كلمة عيب ، الذى يحدث منه ؛ وخصوصا أن زملاء له بالحزب اعترضوا على هذا ومنهم من ترك الحزب لهذا السبب ؛ واليوم نلاحظ أنه ينفعل و ينسب لزميل فى المجلس كلمة كذاب أو كذب ولا يتحرك ليقول للسيد حلمى مراد عيب أن يقال هذا الكلام فى حق النظام وقائد النظام ؛ ومسيرتنا .. ، وهذه النقطة أردت أيضا أن أشير إليها وأكتفى بهذا القدر من التعليق ، ومازلت أعلق تحديد موقفى من الكلمة التى ذكرت ... ، وفى حق السيد حافظ بدوى ... ، ولابد أن تكون الأمور محددة و واضحة ، وهذا أيضا حق المجلس ، وأتركها لسيادتكم وشكرا لحضراتكم .

(تصفيق) .

**العضو ابراهيم شكرى :**

بخصوص الحديث عن الواقعة التى ذكر فيها اسم الدكتور حلمى مراد ، فاعتراضى هو على ورود هذه الواقعة كلية ، فهذه الواقعة ليست متصلة بطلب الإحاطة لا من قريب ولا من بعيد ، وهى واقعة استشهد بها مرة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات و وزير الداخلية فى محاولة منه — دون ذكر الاسم — لهز صورة شخص ، وأن هذا الشخص له أوصاف وطريقة ... إلخ ، كل هذا دون أن يذكر الاسم ، ولسيادته الحق فى أن يتكلم وأن يصور المسائل بالطريقة التى توصل المعانى التى يريدها ، ولكن عندما يذكر أسماء ، أعتقد أنه ليس من تقاليد المجالس أن نأتى باسماء أشخاص لا يوجدون معنا ونحاول أن نتكلم عنهم ، ونضطر أن نتكلم وندافع عنهم ، كما أنه يتحدث عن واقعة معينة و يقول بأننى قلت إنه ليس حافظ بدوى ، فيكون شخصا ثانيا فقصدك أنا ، بالرغم من إنه لم يكن موجودا فى أثناء حدوث هذه الواقعة ، إذن فالرواية نقلت اليه من حافظ بدوى ، أو من غير حافظ بدوى ، والمجلس به أكثر من ٢٥ وزيرا ، وممكن هذا من تقارير أو من أى كلام أو من مصادره الكثيرة ، وممكن يكون هذا ... ، إنما الواقعة كما وردت سمعت من صاحبها أنها غير صحيحة كما جاء فى حديث سيادته ...

**رئيس المجلس :**

يا أستاذ إبراهيم شكرى ، نحن لسنا بصدد الواقعة ، بل نحن بصدد ما بدر منك من ألفاظ لا يجوز أن تقال تحت هذه القبة .

**السيد العضو ابراهيم شكرى :**

الواقعة التى استشهد بها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية غير صحيحة ، ولا يصح أن تأتى بسيرة شخص غير موجود فى المجلس ...

**رئيس المجلس :**

ليس هذا ما نتحدث عنه ، ولكنك استعملت الفاظا أثناء انفعالك .

**العضو ابراهيم شكرى :**

إننى لم أقصد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية ولا السيد حافظ بدوى .

**العضو محمد عبد الحميد رضوان :**

- إننى أخشى أن ننزلق إلى منزلق خطر جدا ، ويجب ألا ننزلق وألا نصل إلى ما وصلنا إليه ، ويحكمنا فى خصوص إدراج طلبات الإحاطة ومناقشاتها المادة (١٩٦) من اللائحة الداخلية للمجلس والتى تنص فى فقرتها الثانية على أنه « وللمجلس أن يقرر إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة لبحثه وتقديم تقرير عاجل عنه » .

فبعد إدراج الإحاطة فى جدول الأعمال وقبل الأسئلة مباشرة يدلى العضو الذى قدم الطلب ببيان ويجيبه الوزير فى إيجاز ولا تجرى المناقشة فى الموضوع إذا تمت الاجابة عنه فى نفس الجلسة .

وما تم فى طلب الإحاطة الذى نحن بصدده اليوم ، هو أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية تناول حديثا حول طلب الاحاطة الذى تقدم به السيد الأخ نصر عبد الغفور وشرح فيه بعض النقاط ، وهذه النقاط لها من الأهمية ، وهى أيضا تتصل بحديث السيد رئيس الجمهورية فى ١٤ مايو، واتصالها واجب ، والممارسة هنا فى مجلس الشعب تتخذ الآن صورة ما كان يجب أن نصل إليها بأى حال من الأحوال، فالمعارضة دائما تأخذ الكلمة ، ودائما توضح وجهات

النظر الخاصة بها فى داخل هذه القاعة وتحت هذه القبة بكل الحرية و بكل الإصرار على أن توضح كل مايعن لها من آراء ، ونحن نستمع إليا ومن واجبنا أن نستمع إليها ، ومن واجبهم أيضا أن يستمعوا إلينا ، كل هذا فى إضار يحكمه الدستور واللائحة الداخلية وكذلك يحكمه قانون حماية القيم من العيب ، وأيضا تحكمه قوانين كثيرة يجب ألا تغيب عنا ونحن نمارس تحت هذه القبة ، ويجب أن تكون ممارستنا جميعا متصلة بالقواعد و بالقوانين وأيضا بالأخلاق ، وما دار هنا اليوم أخشى ــ وأكرر ــ أن ينزلق بنا إلى منزلق خطر ، ولا نريد أن نذهب أغلبية أو معارضة ــ إطلاقا ــ إلى هذا المستوى ، ولا نتفق مع ما وصل إليه الأمر سواء من جانب الأستاذ إبراهيم شكرى أو من جانب الإخوة الموجودين هنا والذين تناولوا بالحديث الأخ إبراهيم شكرى ، لا نريد أن نصل إلى هذا المدى بمجلس الشعب ، فالقانون والدستور واللائحة كلها رسمت الطريق جليا واضحا ، فالسيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أدلى فى بيانه ببعض التصريحات التى صدرت من بعض أعضاء المجلس خارج هذه القبة وخارج المجلس ، وهذه التصريحات تناولت النظام وما ورد فى خطاب السيد الرئيس محمد أنور السادات ، وتناولت أيضا بعض أفراد هذا النظام وهذه الحكومة ، والدستور والقانون والائحة رسمت الطريق لكى يحاسب كل إنسان على مايصدر منه ، و بناء عليه ياسيادة رئيس المجلس فنحن كأعضاء فى هذا المجلس قد رسمت لنا لائحتنا الداخلية فى أكثر من موقع ، ورسم لنا القانون ، قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية السلام الاجتماعى ، قد رسما لنا الطريق الذى يجب أن نسلكه فيجب أن نتبع الأسلوب والسلوك اللذين رسمهما لنا القانون .

لدينا سيدى رئيس المجلس لجنة القيم بالمجلس وهى التى تملك أن تحاسب كل عضو يخرج أو يشذ عن نظام هذا المجلس ، أو عن قيم هذا المجتمع أو عن دستور هذا الوطن أو أى قانون من قوانين البلاد ، إن أحكام اللائحة قد رسمت الطريق وحددت الإجراء لمحاسبة أى عضو ، حيث ستعد تقريرا فى شأن ذاك العضو ، يتضمن قول المجتمعين وآراءهم ، ثم يعرض هذا التقرير على المجلس الموقر وله عندئذ القول الفصل ، فيما ينسب إلى أحد الأعضاء من انحراف .

لكل ذلك أرجو وألح فى الرجاء أن يحال هذا الموضوع إلى مكتب المجلس أو إلى اللجنة العامة للمجلس لبحثه واتخاذ الإجراء المناسب فى هذا الشأن سواء بمواجهة

الأعضاء الذين وردت أسماؤهم فى حديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، أو من ورد ذكرهم فى طلب الاحاطة . وأن اللجنة العامة قادرة على اتخاذ القرار المناسب ، وأنها ستعرض على المجلس الموقر نتيجة قرارها ، كما أقترح إقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع ، وشكرا (١) .

**رئيس المجلس :**

لقد استمع المجلس الموقر إلى طلب الإحاطة وما أثير حوله من موضوعات والردود التى قيلت بشأنها ، والتعقيبات التى دارت حولها .

ونظرا لما أثير فى أثناء المناقشة من موضوعات تتعلق بالممارسة الديمقراطية وأمور تتعلق بسلوك بعض أعضاء مجلس الشعب . وأود أن أوضح فى هذا الخصوص أن كلامنا حريص على تعميق وتأكيد الديمقراطية ، و بقاء المعارضة ودعمها .. إن هذه أمور أساسية لا بد أن نضع لها ضوابط عامة تحدد مسلكنا فى أثناء ممارسة الأمور اليومية ، خاصة بعد أن انتقلنا من النظام الشمولى إلى النظام الديمقراطى القائم على تعدد الأحزاب .

إننا يمكن أن نواجه ببعض الأخطاء تحدث هنا أو هناك ومن واجبنا تصحيح هذه الأخطاء وأن نسير قدما نحو تعميق الديمقراطية .

وإعمالا لما اقترحه السيد العضو محمد عبد الحميد رضوان فهل توافقون حضراتكم على إحالة طلب الإحاطة والموضوعات التى أثيرت بشأن المناقشات والتعقيبات التى دارت حولها ، إلى اللجنة العامة للمجلس لبحثها وتقديم تقريرعنها ، وخاصة أنها تختص بمناقشة الموضوعات العامة والأمور المهمة ، وأعتقد أن هذا الموضوع من بين الأمور المهمة فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

ورفعت الجلسة على أن تعقد مرة أخرى للنظر فى هذا الموضوع عندما تضع اللجنة العامة تقريرها .. وفى جلسة ٨ أغسطس سنة ١٩٨١ أتمت اللجنة العامة وضع تقريرها وفيه طلبت إحالة الأمر إلى اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية وذلك للنظر فيما هو منسوب من مخالفات قانونية إرتكبها العضو احمد فرغلى عضو مجلس الشعب عن دائرة قسم أول شرطة أسيوط وقد إختارت اللجنة

(١) عين السيد محمد عبد الحميد رضوان ــ بعد ذلك ــ وزيراً للثقافة فى حكومة السادات .

السيد محمد رشوان محمود وكيل مجلس الشعب مقررا فى الجلسة التى عقدها المجلس فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٨١ ([١])

وعقدت الجلسة فى السابعة و٤٥ مساء اليوم المذكور (١٢/٨/١٩٨١) .. وتولى رئاسة الجلسة د. صوفى أبوطالب رئيس المجلس .. وحضر الجلسة أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ( حزب السادات ) كما حضر الحلسة د. فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء .. وفكرى مكرم عبيد السكرتير العام المساعد للحزب .. واللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية ..

وكان الموضوع هو إسقاط العضوية عن العضو احمد فرغلى :—

و بدأ محمد رشوان فى قراءة تقرير اللجنة المشتركة ([٢]) الذى إنتهى فيه الى موافقة اللجنة على إسقاط العضوية ( وافق على إسقاط العضوية من اللجنة ٣٨ عضوا واعترض ثلاثه هم : د. حلمى الحديدى ، المستشار ممتاز مصار، السيدة الفت كامل )

**ولم يحضر احمد فرغلى لمرضة ووجوده فى مستشفى الأمل بجاردن ستى ولذا فقد أرسل الى رئيس المجلس يقول : نظرا لوجودى بمستشفى الأمل أحيط سيادتكم علما بمرضى حيث علمت أن اللجنة المشتركة أعدت تقريرها لعرضه على المجلس وحيث أن لائحة مجلس الشعب تستلزم حضورى لابداء دفاعى .**

فى مواجهة هذا التقرير، وحيث اننى لا أستطيع مغادرة المستشفى وفقا لتعليمات الأطباء (٣) فأننى أوكل وأفوض الزميل المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب لابداء الدفاع عنى

---

(١) أختير السيد محمد رشوان وزيراً فيما بعد .

(٢) نص التقرير بقسم الوثائق الكتاب

(٣) قرر الدكتور حمدئ السيد أستاذ القلب بجامعة القاهرة ونقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب أن مرض احمد فرغلى مرض خطير وقد تمتد خطورته الى حدوث إنفعالات مضاعفة اذا حضر الجلسة ..

و بدأ المستشار ممتاز نصار دفاعه أمام مجلس الشعب فقال :

فى الواقع ، كنت قد طلبت التأجيل أمام اللجنة المشتركة لإتاحة الفرصة للزميل أحمد فرغلى أن يبدى دفاعه كاملا إذ إنه مريض ، وقد رفضت اللجنة ذلك ، ولا يمنع مانع من أن أعيد هذا الطلب أمام المجلس الموقر بكامل هيئته لأنه صاحب الرأى الأول والأخير فى هذا الشأن ، ولذلك أطالب — قبل أن أبدى أى دفاع — المجلس الموقر أن يتكرم بالموافقة على طلب التأجيل لمرض الزميل ولكى يتمكن من إعداد دفاعه كاملا وخاصة أن أحد الزملاء أعضاء اللجنة الدائمة وهو الدكتور حمدى السيد قد أبدى الرأى فى اجتماع اللجنة المشتركة بأن هذا المرض الذى وصفه الدكتور المعالج الذى تولى الكشف هو مرض خطير فى ذاته وقد تمتد خطورته إلى حدوث انفعالات مضاعفة إذا حضر السيد الزميل و واجهه المجلس بهذه الاتهامات ، ولذلك فإننى أطلب من المجلس الموافقة على طلب التأجيل ، و بعد ذلك أستطيع إذا قبل المجلس هذا الطلب أن أنهى للزميل بأن يعد دفاعه كاملا فى هذا الصدد والأمر متروك للمجلس الموقر وهو صحاب الرأى الأول والأخير فى هذا الشأن ، ورفض اللجنة المشتركة لهذا الطلب لا يحول بينى و بين تكرار هذا الطلب الآن أمام المجلس مجتمعا ، ولذلك أناشدكم الموافقة على طلب التأجيل ليستكمل الزميل دفاعه وخاصة بعد أن تبين أن الاتجاه من اللجنة المشتركة هو أن الفصل أو إسقاط العضوية هو الجزاء المعروض على حضراتكم ولذلك فإن العدالة ، تقتضى أن يمكن أى متهم من استكمال دفاعه مهما كانت الأسباب ولا يوجد ما يضير الموقف من التأجيل ، والتأجيل يحقق مصلحة عليا وهى تمكين عضو فى مجلس الشعب شأنه ليس أقل من أى مواطن يستطيع أن يدفع أمام المحكمة وأمام أى اتهام يوجه إليه بطلب التأجيل للمرض ولأنه لم يتمكن من الدفاع عن نفسه بهذه الصورة التى وجد عليها والتى سجلها الدكتور صاحب الاختصاص الأصيل فى هذا الشأن ولذلك أنتظر قليلا لكى يبدى المجلس رأيه فى طلب التأجيل .

**محمد رشوان :**

إن من حق السيد رئيس المجلس أن يعرض هذا الاقتراح على المجلس الموقر ، ولكن الأخ الفاضل المستشار ممتاز نصار تعرض لما أبداه السيد العضو الدكتور حمدى السيد من رأى طبى ، وقد كانت اللجنة حريصة كل الحرص على إتاحة كل الضمانات ، فلم يكن المجلس متعجلا فى اتخاذ قرار بإسقاط العضوية على زميل من

الزملاء ، فكثير من الإخوة الأعضاء شاركوا بالعضوية فى مجالس متعددة ، وكان إسقاط العضوية لا يستغرق نظره أكثر من أسبوع أو أسبوعين على الأكثر.

إن الضمانات والاجراءات التى تمت فى هذا المجلس بشأن هذا الموضوع بدأت منذ يوم ٢٤ مايو ١٩٨١ أى منذ نحو ثلاثة أشهر وقد أعطى طبيب المجلس للسيد العضو أحمد فرغلى إجازة لمدة ثلاثة أيام وكان ذلك يوم السبت ١٩٨١/٨/٨ ، وقد استدعينا طبيب المجلس للمناقشة والشهادة ، وله ضميره ، وقسمه الذى أقسمه على احترام مهنته ، ماذا قال لقد قال : إننى أستغرب ، لأننى أقوم بالكشف على أعضاء كثيرين وقال : إنه لأول مرة فى حياته يطلب منه عضو من أعضاء المجلس إجازة لمدة ثلاثة أيام ، لأنه فى العادة يطلب الكشف أو دواء أو التحويل إلى إحدى المستشفيات ، وقال : بأنه يعمل طبيبا منذ ٣٥ سنة وأنه يزاول مهنة الطب منذ مدة طويلة ، وأنه يشغل مدير عام الشئون الطبية بالمجلس ، وأنه لأول مرة فى حياته يطلب منه أحد الأعضاء إجازة لمدة ثلاثة أيام فوافق على ذلك ، وأنه لا يعرف السبب فى طلب هذه الإجازة ، وليس لدى الطبيب سوء نية فى ذلك .

وفى الساعة الثامنة من صباح اليوم ١٩٨١/٨/١٢ قام نفس الطبيب بالتوجه إلى السيد الزميل أحمد فرغلى بالمستشفى وقام بتوقيع الكشف الطبى عليه وقياس ضغط الدم ، ووجد أن ضغط الدم — على ما أذكر — ١٣٥ على ٨٠ ، وقد عبر عن ذلك كتابة بأن ضغط الدم طبيعى ، كما قام بقياس درجة الحرارة فوجدها عادية ، ودارت مناقشة فنية — وأنا لا أدعى لنفسى أننى أفهم فى الطب ، ولا يستطيع أحد أيضا أن يدعى أنه يفهم فى الطب إلا إذا كان طبيبا — وكان الأمر المهم فى اللجنة أن توجه أسئلة محددة ، وعلى ما أذكر فإن السيد الدكتور حمدى السيد قال إن هذا الضغط لو ارتفع فإنه يؤثر على المخ ، فقال له طبيب المجلس إن هذا ليس مرضا عضويا — وأنه مع احترامه للسيد الدكتور حمدى السيد كما أنه نقيب الأطباء وأنه يقدره — فإن له فترة زمنية تربو على ال ٣٥ سنة فى مهنة الطب ...

**العضو احمد يونس :**

إنه غير مختص ، كما أن الدكتور حمدى السيد أستاذ وعالم من علماء الطب .

**محمد رشوان ( المقرر)**

إننى أتحدث عن واقعة ذكرت على لسان أحد الزملاء ، وهذا لا يقلل من كفاءة وعظمة عالم من علماء الطب وهو السيد الدكتور حمدى السيد ، ونحن نعلم جميعا أنه

رجل فاضل وعلى خلق ، وذلك حتى لا نزايد على بعضنا البعض .

وقد سألنا الطبيب الذى قام بتوقيع الكشف الطبى على السيد أحمد فرغلى والذى كنا نناقشه حيث إن السيد الدكتور حمدى السيد لم يقم بتوقيع الكشف الطبى عليه ، ومن غير الممكن قيام أحد المحامين بالدفاع عن قضية مالم يطلع على أوراقها فالذى كان يتحدث هو الطبيب الذى قام بالكشف على السيد العضو، وأقسم بالله أنه لو خطر فى ذهنى ذلك لطلبت من السيد الدكتور حمدى السيد القيام بتوقيع الكشف الطبى على الزميل ، ولكن فى نفس الوقت من الناحية الشكلية ربما يكون هذا غير مقبول أن يقوم سيادته بالكشف على عضو من الأعضاء محال إلى لجنة تحقيق ، وقد قال الطبيب الذى قام بالكشف إن حالة السيد العضو طبيعية ، وإنه يتحدث بصورة عادية وهادئة جدا ، وإنه فى المرة الأولى كان منفعلا بسبب إبلاغه بقرار اللجنة العامة ، وإنه من الممكن أن يرتفع ضغط الدم لأى إنسان عند حدوث أى إنفعال ثم يعود إلى حالته الطبيعية بعد ذلك ، وذكر أن حالته طبيعية ويمكنه الحضور أمام اللجنة ، ثم إنه انتقل من منطقة الهرم إلى موقع المستشفى والمسافة بينهما تصل إلى نحو ٢٠ كيلومترا ، بينما لاتزيد المسافة بين المستشفى والمجلس عن كيلومتر واحد ، وبالتالى فإن هذه المسافة لاتشكل أية خطورة على صحته إذا ما انتقل من المستشفى الموجود فى جاردن سيتى إلى المجلس . هذا جزء من المناقشة التى دارت ، وللأمانة فهذا ليس شاملا ، لأن هذه المناقشة دارت على مستوى عال ، ثم طرحت الأمر على الإخوة الزملاء فى اللجنة ، ويصل عددهم إلى نحو ٤١ عضوا وهم من قيادات وزملاء وأعضاء المجلس ، فهذه اللجنة المشتركة مشكلة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وأعضاء اللجنة العامة ، وقد كنت إلى جانب رئاستى للجنة منظما لها ، لا أبدى رأيا فى اللجنة ولكن أستوضح وأسأل وأنظم المناقشة والرأى فى النهاية للجنة المشتركة ، ولم يسبق أبدا أن فصل عضو من المجلس عن طريق لجنة مشتركة فى المجالس السابقة ، بل إن الأمر كان يقتصر على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولكن هذا الموضوع عرض على لجنة مشتركة من اللجنة العامة التى يبلغ عدد أعضائها نحو ٢٧ عضوا بالإضافة إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وقد طرحت على اللجنة ما سمعوه من طبيب المجلس ، وما ذكره السيد العضو الدكتور حلمى الحديدى ، وما قاله السيد العضو الدكتور حمدى السيد ، وإن اللجنة استمعت إلى وسائل الإخطار، وهل فى هذا تحايل أم لا ؟ وهل هناك مرض أم لا ؟ وإن اللجنة لها أن تقرر

ماتراه ، فهل نسير فى الإجراءات طبقا للائحة أم لا ؟ وقد وافق ٣٧ من أعضاء اللجنة المشتركة على السير فى هذه الإجراءات ، واعترض أربعة أعضاء أى أن أخذ الرأى الذى تم كان قانونيا ، والأمر ياسيادة رئيس المجلس للمجلس الموقر، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس قيادة مؤمنة ، وله ضميره الوطنى و يعلم واجبه تماما ،وشكرا ياسيادة رئيس المجلس .

**العضو الدكتور حلمى الحديدى :**

لقد قدمت لأمانة المجلس طلبا من الزميل أحمد فرغلى يطلب فيه تأجيل الجلسة لأسباب مرضية ، ولأنه داخل المستشفى ، ولأنه لم يستعد للدفاع عن نفسه ، ولم يشر إلى هذا الطلب إلى الآن ، وأرسلت إلى السيد رئيس المجلس خطابا ردا على ما أرسله المجلس إلى السيد العضو من إخطار بالحضور إلى جلسة المجلس الآن وكتب السيد الموظف وهو مدير عام فى الأمانة العامة هنا بخط يده ما شاهده ورآه ، وأرسلته إلى السيد رئيس المجلس وأرجو إطلاع المجلس على ذلك ، وشكرا .

**رئيس المجلس :**

لقد أحلت هذا الخطاب إلى السيد الأستاذ محمد رشوان رئيس اللجنة المشتركة .

**محمد رشوان ( المقرر)**

لقد وصلنى الإخطار قبل دخولى اللجنة ، ومدلوله يقول :

إنه استلم الأصل ، وإنه كان بوده أن يحضر الليلة ، ولكن من الممكن أن يحضر غدا صباحا ، هذا هو مضمون الكلام الذى وصلنى ، بمعنى أنه على استعداد للحضور صباح الخميس ، وقد تكلمت معه مكالمة تليفونية وتحدث معى ، وللأمانة هذا هو ما وصلنى من الكلام .

**العضو خالد عبد العال حماد :**

لقد تحدث السيد الزميل ممتاز نصار، ومعروف أنه رجل قانون ، ودائما يدافع ، وله الحق فى الدفاع أكثر عن زميل غائب ، كما تحدث السيد الدكتور حلمى الحديدى إلا أننى أعرف أن السيد الزميل أحمد فرغلى قوى البنية ، وصحته على ما يرام ، ونحن نلتمس كل شىء ، وصحيح أن المرض قد يأتى مفاجئا ، ولكن ونحن نرى حتى فى الانتخابات الحزبية أنهم يقومون بنقل المواطنين الذين يعانون مرضا بواسطة السيارات

أو الركائب ، ولذلك فقد كان من الممكن أن يحضر السيد العضو إلى المجلس ، و يبين أنه مريض ، وفى هذه الحالة سوف نكون جميعا إلى جانبه ونقوم بز يارته ، لأنه من الواجب الأدبى علينا ز يارته كزميل فى مجلس الشعب ، فليست المسألة مسألة حزبية ولكننى أنظر إلى الوضع الآن على أنه استهانة . استهانة بمجلس الشعب ، واستهانة بكرامة العضو، وكرامة هذا المجلس ، وكرامة هذا المجلس فى شخصه .

**رئيس المجلس :**

والآن ، أعرض على حضراتكم طلب العضو ممتاز نصار تأجيل نظر التقرير، فالموافق من حضراتكم على هذا الطلب يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

**رئيس المجلس :**

إذن ، فالموافق على نظر تقرير اللجنة المشتركة الآن يتفضل برفع يده .

( أغلبية ) .

**رئيس المجلس :**

إذن ، ليتفضل العضو ممتاز نصار بإلقاء كلمته .

**العضو ممتاز نصار:**

نزولا على قرار المجلس بنظر التقرير فى هذه الجلسة ورفض طلب التأجيل ، أبدأ حديثى بالقول إن الاتهام الذى وجه إلى السيد العضو أحمد فرغلى من لجنة القيم ومن اللجنة العامة ، ومن اللجنة المشتركة هو اتهام ظالم ولم ينصف ، لا الدستور، ولا القانون ، ولا اللائحة .

قيل إن ما أسند إلى أحمد فرغلى يتجافى مع أحكام الدستور، ومع القيم ، والتقاليد والأخلاق و . . و . . إلخ مما ورد فى التقرير.

ولذلك ، فإننى أعود إلى الدستور وأقول إن الباب الثانى من الدستور، وهو الباب الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ، قد تضمن الفصل الأول منه ، المقومات الاجتماعية والخلقية ، وقد نصت المادة (٧) على ما يلى : « يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى » فهل ما أسند إلى أحمد فرغلى فيه مساس بالتضامن الاجتماعى ؟ والمادة (٨) تنص على « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » فهل أخل أحمد فرغلى بهذا المبدأ ؟

ثم تجيء المادة (٩) التي اعتمد عليها في الرد على أثناء دفاعي أمام اللجنة المشتركة وتنص على : « الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للاسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقة داخل المجتمع المصرى » .

فهل ما أسند إلى أحمد فرغلي يمس الدين والأخلاق والوطنية ؟ هل ذكر أحمد فرغلي أن هناك إشاعة ؟ هل تكون الجرم المنصوص عليه في المادة (٩) من الدستور؟ وهكذا كل مواد الدستور الواردة في الباب الثاني من المادة (٧) إلى المادة (٣٩) ليس لأحمد فرغلي فيه أي جانب من المساءلة ، ولا يوجد نص يجعل أحمد فرغلي مسئولا بالإستناد إلى أي نص من هذه النصوص .

أضافت اللجنة مسألتين ، وقالت إن أحمد فرغلي أخل فيهما بواجبه كعضو في المجلس عندما قال أمام اللجان إنه لم يخطر للحضور أمام هيئة المكتب ،وقد ثبت في التحقيق الذي أجرته لجنة القيم أنه أخطر ، في هذه الحالة أعود إلى ما أثبت في هذا الصدد في تقرير لجنة القيم الذي وافقت عليه اللجنة العامة ، والذي أقرته بعد ذلك اللجنة المشتركة ففي الصفحة رقم ٢٤ ورد ما يلي :

« أثار السيد أحمد فرغلي في أقواله باللجنة أنه لم توجه إليه الدعوة للحضور أمام مكتب المجلس ، وأنه لم يعرف عن اجتماع مكتب المجلس للاستماع إليه سوى من جريدة الأخبار» .

وقد كان على اللجنة أن تتحقق من هذا الدفع الشكلي حيث تبين لها أن السيد العضو أحمد فرغلي مصطفى قد أخطر بموعد اجتماع مكتب المجلس بخطابين متتاليين :

الخطاب الأول برقم ٧٠ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٨١ موجه من الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب إلى السيد العضو أحمد فرغلي يخطره فيه باجتماع مكتب المجلس في الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ٢٦ مايو ١٩٨١ ، لسماع أقواله .

والخطاب الثاني برقم ٧١ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١ في اليوم التالي ، موجه من السيد المستشار إبراهيم الشربيني أمين عام المجلس أرفق برقية أعتذار أرسلها العضو عن عدم حضور جلسات المجلس ، مع استعداده للحضور أمام اللجنة في الموعد الذي تحدده ، وقد أخطره الأمين العام بأنه قد تحدد يوم ٢٦ مايو لسماع أقواله أمام مكتب المجلس .

والذى يمكن أن يقال تعليقا على ما رأته اللجنة التى تقول : إن فى ذلك إستهانة واعتداء على كرامة مكتب المجلس ، وأنا لا أرى فى ذلك استهانة ، لأن المعول عليه هو أن يكون قد استلم الإخطار أحمد فرغلى شخصيا ، وأنه يغفل الحقيقة و يقول إننى لم أخطر ، ولكن الذى اطلعت عليه ، والذى أطلعنى عليه السيد رئيس اللجنة المشتركة أن الذى تسلم الإخطار هم أشخاص آخرون لا أعرف مدى صلتهم بأحمد فرغلى ، فهل يمكن أن يقال إن الإخطار لأحمد فرغلى ، هو إخطار يدل على أنه تسلم الإخطار شخصيا وأنه يقرر غير الحقيقة وأنه يستهين بهيئة المكتب ، أرى أن هناك تجاوزا كبيرا فى هذا الصدد من اللجنة ، تجاوزا لا يمكن قبوله لا يمكن للمجلس أن يطمئن إليه .

النقطة الشكلية الثانية كما تقول لجنة القيم هى أن السيد العضو يقول إننى أبديت وجهة نظرى فيما قلت بصفتى عضوا فى نقابة الصحفيين ، واللجنة تقول إن فى ذلك إهانة للمؤسسات الدستورية وللأجهزة البرلمانية ، ونسى أنه عضو مجلس الشعب وفرضت اللائحة فى المادة ٣٧٧ التزاما عليه بألا يقوم بأعمال ضد الوحدة الوطنية وضد ، وضد ... ، يعنى أن هذا الذى أثبتته اللجنة فى تقريرها ينطوى على تعسف ولوى للنصوص فلا يمكن قبوله ولا يمكن لعدالة أن تقره على أى وجه من الأوجه . هذا عن الدستور .

أما عن القانون فإنى أقول هل ما اسند إلى أحمد فرغلى انطوى على تجاف للقانون وعلى مخالفة للقوانين القائمة وأنه أقسم اليمين هنا على احترام القوانين . وسأبدأ حديثى بقانون العقوبات ، فالمادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات لها أركان معينة ولابد فيها من قصد جنائى عام وقصد جنائى خاص ، أى أن يتعمد بأن يكون لديه ركن العمد ، لأن النص يقول « من أذاع عمدا » وعلى ذلك فلابد من توافر الدليل ، كل الدليل على ثبوت العمد ، وأنه يقصد البلبلة ، فماذا نقول فى هذا الصدد أكثر مما قاله الشاهد حسن عاشور الذى يعمل مندوبا فى جريدة الأهرام ، إذ قال ، وهذا الذى قاله حسن عاشور ينفى وجود القصد الجنائى لدى أحمد فرغلى بكل المقاييس ؛ ففى صفحة ٢١ يقول حسن عاشور إن أحمد فرغلى حضر و وجد خالد محيى الدين فى مواجهته وأنه قال ما قاله بطريقة عشوائية ، فلم يقل حسن عاشور إن أحمد فرغلى اسند إلى الحكومة أو أى مسئول فيها أية واقعة فيما أسند إلى أحمد فرغلى من أنها تدبر اغتيال خالد محيى الدين ، حسن عاشور هذا أكد وقرر ما يؤكد صدق أحمد فرغلى فيما رواه ، فلم يسند لأحمد فرغلى أنه قال شيئا يمس الحكومة و يسند إليها أمر تدبير اغتيال خالد محيى الدين أو غير خالد محيى الدين ، فإذا كان هذا الشاهد ، وقد قدم على أنه شاهد

اثبات ينفى وجود أى قصد جنائى لدى أحمد فرغلى ، فهل يقال بعد ذلك إن أحمد فرغلى توافرت لديه أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات ، ومهما يكن من أمر فإن الذى يقرر تكييف العقوبات وتكييف الجرائم ونظرها والاختصاص فيها هو السلطة القضائية صاحبة الأختصاص ، قد يقال إن المسئولية الجنائية قد يترتب عليها مسئولية تأديبية ، إنما المجال فى ذلك إن يكون الفعل ينطوى على وجهين من أوجه المساءلة ، إنما الواقعة واحدة ولها وجه واحد ، ولا يتصور فيها أن ترتب مسئولية مزدوجة بكل المقاييس ، و بذلك تكون رواية أحمد فرغلى قد تأيدت من أقوال حسن عاشور.

وهناك نقطة أساسية وجوهر ية علمتها وتحققت منها بعد حضورى اللجنة ، هذه الواقعة هى محضر اللجنة العامة ، لأن اللجنة العامة كان اجتماعها باطلا بطلانا مطلقا ، وكل ماترتب على الباطل فهوباطل ، محضر اللجنة العامة باطل ياسادة ، لأننا لو قرأنا المادة ( ٢١ ) من اللائحة الداخلية للمجلس ، لوجدنا أنها تنص على : « تشكل اللجنة العامة فى بداية كل دور انعقاد سنوى عادى برئاسة رئيس المجلس وعضو ية كل من :

أولا : الوكيلين .

ثانيا : رؤساء لجان المجلس .

ثالثا : ممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب .

رابعا : خمسة أعضاء يختارهم مكتب المجلس ، على أن يكون من بينهم عضو واحد من المستقلين إذا كان عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس عشرة أعضاء على الأقل .

و يدعى الوزير المختص بشئون مجلس الشعب لحضور اجتماعات هذه اللجنة أثناء نظر المسائل المبينة فى المادة (٢٣) من هذه اللائحة فيما عدا ما ورد فى البند ( رابعا ) »

وإذا رجعنا إلى البند ( رابعا ) من المادة ٢٣ نجد أنه ينص على ما يأتى : « الموضوعات التى تحيلها لجنة القيم إلى اللجنة طبقا لأحكام هذه اللائحة ... » ولا يجوز لوزير شئون مجلس الشعب أن يحضر اللجنة التى يطرح عليها تقرير لجنة القيم ، والذى علمته أن إثنين من الوزراء ، هما الأخ فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب والسيد المستشار حلمى عبد الآخر وزير شئون

مجلس الشعب حضرا اجتماع اللجنة العامة ، وهذا الحضور باطل ويجعل المحضر والاجتماع باطلين ، وكل ما يترتب على ذلك فهو باطل أيضا طبقا للقانون ، هذا ما أردت أن أسجله الآن وأقوله لحضراتكم .

أقوال أحمد فرغلى أيضا فى صفحة ٢٩ من تقرير لجنة القيم هى « وعندما وقع نظرى على السيد رئيس حزب التجمع وكان جالسا ضمن الحاضرين تذكرت ، فذكرت الشائعة التى بلغتنى بصورة مضخمة عند زيارتى للقوصية وهى محاولة التصدى له والاعتداء عليه ، فذكرتها له على مسمع من الموجودين باعتبارها من الأفعال المشابهة لما تعرض له حزب العمل قبل ذلك » وجاء فى المذكرتين المقدمتين لمكتب المجلس ،لا يتصور أن مصر فى عهد السادات تلجأ إلى مثل هذه الأساليب التى تلجاء إليها دول أخرى ، إنه وهو يتحمس للديمقراطية وأنه لا يختلف اثنان أن مصر فى السنوات الأخيرة مضت وسارت بعض الخطوات التى لا تنكر على طريق الديمقراطية ، أحمد فرغلى فى هذا القول ـــ حتى على أسوأ الفروض فهو يريد أن يعترف بأن عصرنا هو عصر ديمقراطى وقد سرنا خطوات وفى ذلك ما يكفى لكى يبرر حسن القصد من جانبه و ينتفى به القصد الجنائى الذى أسند إليه . و يكون عندما يأتى أحمد فرغلى و يقول إننى لم أقصد الإساءة إلى أحد ولا إهانة أحد من المسئولين ولا اعتداء على الديمقراطية فى بلادنا ، و يأتى و يقول ... ، لماذا لا نصدقه كما صدقنا غيره فى مناسبات أخرى ؟ ، وإنى فى هذه المناسبة أستشهد بما جاء فى تقرير لجنة تقصى الحقائق فى موضوع قريب ، وهذا التقرير عرض فى مضبطة المجلس رقم ٥١ يوم ١٣ مايو سنة ١٩٨١ ، وجاء فى تقرير لجنة تقصى الحقائق ، ومن المسلم به فقها وقضاء أنه لا يسوغ إفتراض سوء القصد بمجرد نشر وقائع رددتها الشائعات طالما أن ظروف الحال توضح أن الكاتب لم يستهدف التشهير بأحد ، إذ لم يقم دليل لدى اللجنة تطمئن إليه لنفى الإيضاحات التى ذكرها فلان .. إلخ هنا يمكن أن نقبل الإيضاح الذى يقوله فلان لأنه من الحزب الوطنى ونأتى بعد ذلك لعضو فى حزب العمل ونقول له لا نقبل منك هذا الكلام وإنك مؤثم رغم ما تقول به من نفى لما أسند إليك ، نريد أن نصدقة ونقول إن العدالة تقتضى إعمال المساواة .

العدالة تقتضى إجراء المساواة بين كل الأفراد فى شأن المحاكمات .

ثم بعد ذلك نأتى إلى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية التى اتخذت منه اللجنة دليلا يؤيد الاتهام ، أنا على العكس من هذا ، فبيان

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، هو فى الواقع ينطوى على نفى لأى قصد جنائى لدى أحمد فرغلى ، إذ جاء فى مضبطة المجلس رقم (٥٢) فى ١٩٨١/٥/٢٣ ما يأتى بلنص ...

**المقرر:**

ما رقم الصفحة ؟

**العضو ممتاز نصار:**

لا أتذكر رقم الصفحة لأن المضبطة ليست معى لأننى نقلت ما سأذكره منها فقط دون أخذ رقم الصفحة « إنه أثناء وجوده بالقوصية قام بعض أئمة المساجد بمهاجمة الشيوعية والإلحاد ، وقالوا . إن هؤلاء أتوا إلينا فماذا يريدون منا ؟ ، وتجمع بعض الناس وهم عشرون أو ثلاثون خارج البيت الذى هم فيه ــ وكانوا فى مثل عدد الذين كانوا هم مع خالد محيى الدين يعنى عشرون أو ثلاثون ــ وهتف الأولون بسقوط الشيوعية والإلحاد ، وفرقهم رجال الأمن وانتهى الموضوع دون إلقاء طوبة واحدة ، حدث هذا فى القوصية فقط ، وليس سرا أن أقول لحضراتكم إنى رجوت وأوصيت بعض الأخوة فى أسيوط أن نفتح قلوبنا ونعتبرهم ضيوفا عندنا ، ولا داعى لأن نتعرض لهم ، فقالوا لماذا يحضر هؤلاء إلى بلدنا وما سبب حضورهم ؟ وقالوا ألا يوجد عندنا رجال ضد الشيوعية ؟ ! ونحن نعرف ماذا يفعل هؤلاء الناس ؟ وكيف يسيئون للبلد ولا يمكن أن يقبل ذلك ؟ ، فقلت لهم أرجوكم ، أرجوكم ، السيد وزير الداخلية يرجوهم ، يرجو هؤلاء المتحمسين الذين يريدون التعرض لخالد محيى الدين ومن معه باعتبارهم فى نظرهم أنهم ملحدون يرجوهم وزير الداخلية حتى يدعوهم و يسكتوا و يتركوهم وشأنهم ، فإذا كان مثل ذلك يرد على لسان وزير الداخلية المسئول عن الأمن يعنى أن الإشاعة التى قالها أحمد فرغلى ... لم يكفر، وناقل الكفر ليس بكافر، إذا كان ذلك يبرر لأحمد فرغلى أن يطلب من حضراتكم الرحمة والعدل والعدالة ، فإنه يكون محقا فيما طلب .

· هذه الوقائع جميعها التى أسندت إلى أحمد فرغلى لا تقوم على أساس ، وقد جرمته اللجان الثلاثة ، مع أن المشرع فى اللائحة أعطى انضباطا كاملا وضمانات للأعضاء ، ولكن اللجان الثلاث أهدرت هذه الضمانات وحكمت فى مخالفة بالإعدام ، وهو أمر لا يمكن لضمير فى هذه البلاد أن يقبله .

هذا ما أردت أن أسجله فى هذا الشأن ، وشكرا لاستماعكم .

( تصفيق من المعارضة ) .

**محمد رشوان ( المقرر )**

كنت أود ألا أعقب على ما تفضل به السيد العضو ممتاز نصار إلا أنه أورد أمورا تمس عمل اللجنة وإجراءاتها فيجب أن أتعرض إليها .

وأول هذه الأمور: أن السيد الزميل المستشار ممتاز نصار وصف تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية بأنه تقرير ظالم .

ثم أخذ بعد ذلك يستشهد بأقوال الشاهد حسن عاشور الثابتة فى تقرير لجنة القيم .. فكيف أستشهد بتقرير ظالم ؟ ! إما أن نأخذ التقرير كله على أنه حجة وتمت الموافقة عليه بطريقة شرعية وإما أن نتركه كله .

والامر الثانى وهو الخاص بالإجراءات : وهنا أذكر الأخ المستشار ممتاز مصار أن اللجنة كانت فى غاية الدقة فى تطبيقها للاجراءات وشرحها خطوة بخطوة .

أما فيما يتعلق بموضوع إرسال خطاب من مكتب المجلس للسيد العضو أحمد فرغلى أو عدم إرساله ، فقد تناقشنا فى هذا وطلبت من سكرتيرية اللجنة إحضار صور الخطابات المرسلة والموقع عليها بالاستلام وقد اطلع عليها ، وقلت له إن الذى وقع باستلام الخطاب هو ابن أخت السيد العضو أحمد فرغلى ، ولكن قوله إنه لا يعرف هو أمر غير حقيقى ولقد قلت له ذلك والتواريخ موجودة وختم المجلس موجود ووثائق المجلس محترمة فى الوقت الذى نحن فيه من ثلاثة أشهر نوقع ، لم نكن بعد حققنا معه فى لجنة القيم ولم يكن لدينا أية فكرة عما حدث ولم نأت بالأدلة والمستندات ، ومن هذا يتضح أن سوء النية غير متوافر وهذه نقطة أردت أن أوضحها .

والأمر الثالث هو استفسار السيد العضو عن : هل اللجنة مطمئنة إلى أن الاجراءات التى اتخذها كل من مكتب المجلس ولجنة القيم واللجنة العامة صحيحة ؟ أود أن أقول إنها صحيحة وعندى الخطابات واطلعته على التوقيع فى الصباح وتأكد من سلامتها وقد أبدى ملاحظة شكلية ثم تنازل عنا .

ولقد وافقنا فى التقرير بأن الإجراءات سليمة ، ثم متى يكون للنقطة التى أثارها السيد العضو أهمية وهى أنه ترتب على الخطأ فى الاخطار عدم تمكن السيد العضو أحمد فرغلى من الحضور لابداء دفاعه ولكنه حضر فأصبحت النقطة الشكلية

لاترتب أى نوع من أنواع إهدار حق العضو فى الدفاع عن نفسه .

وهذه النقطة انتهينا منها وليس لها أى دخل وأطمئن الإخوة الزملاء أننى لم أر فى حياتى أن أتيحت فرصة الدفاع لعضو من الأعضاء معروض مساءلته تأديبيا من المجلس مثل هذه الفرصة ، وأعتقد أن الإخوة الأعضاء الذين كانوا معنا فى المجلس فى سنة ١٩٧١ ، سنة ١٩٧٦ يعلمون ذلك .

وقد أتيحت له الفرصة ثلاثة أشهر متصلة اتخذت فيها الإجراءات ، فإذا كانت لجنة القيم مغرضة لما ذكرت فى تقريرها كلمة « عشوائى » فهل نحن ظالمون أو مغرضون ؟ إن الظالم هو الذى ينكر الشهادة ، لإننى سألت السيد العضو ممتاز نصار سؤالا قلت له فيه هل حضرت مؤتمر حزب العمل فى ١٨/٥/١٩٨١ قال نعم حضرته من أوله إلى آخره ، فقلت له وأعتقد أنك تكلمت ، فقال نعم ، فقلت له إننى سأوجه لك سؤالا لك الحق فى أن تجيب عنه أو أن تعتذر لأننى أقدر الزميل ممتاز نصار ولا أريد أن أحرجه وسألته السؤال الآتى :

هل سمعت ــ بدلا من سؤال حسن عاشور و بديع العظمة وغيره من الصحفيين ــ السيد العضو أحمد فرغلى وهو يردد الكلام الذى اثبتناه فى التقرير؟ .. قال الحقيقة إننى كنت مشغولا فى الحديث مع جارى ولم أسمع شيئا . فقلت له ياأخ ممتاز، لقد تكلم السيد العضو أحمد فرغلى فى الميكرفون ورد السيد خالد محيى الدين ، ثم سأل الصحفيون الأجانب السيد خالد محيى الدين ، ثم حدثت مشادة بين أبو الفضل الجيزاوى و بين بديع العظمة . فهل لم تسمع كل ذلك ؟ ! . . .

إن أى شخص حينما يحضر « مشادة » من أبسط الأمور أن يسأل ما هو سبب « المشادة » « ولم يرد . . .

**العضو ممتاز نصار:**

لقد ذكرت لك أننى لم أسمع .

**رئيس المجلس :**

أود أن أسترعى نظر السيد العضو ممتاز نصار إلى عدم المقاطعة .

**المقرر:**

لذلك أقول للسيد العضو ممتاز نصار وهو يؤدى واجب الدفاع .. هذا حقك .. لا أنقص من قدره شيئا أقول له قول الله سبحانه وتعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا » .

فالشهادة حتى على الوالدين وهو له ضميره وأنا أثق فيه ، إذن ما كان للأستاذ ممتاز نصار أن يتعبنا ونلجأ لشهادات وهو كان موجودا وهذا أمر يقدره المجلس ولا أريد أن أوجه المجلس من خلال كلمة أو أخرى .

أما بالنسبة لما نشرته جريدة الوطن الكويتية نقلا عن وكالات الأنباء .. فهل نحن الذين قلناه ؟ أو تحايلنا ! ! أو زورنا برقية لكى ترسل من مصر للكويت وتنشر ! ! شككنا فى بديع العظمة ! أو شكسكنا فى حسن عاشور أو فى البرقية التى جاءت نقلا عن وكالات الأنباء وأرسلت بالتلكس أو بوسائل الاتصالات المباشرة ونشرت فى الصحف العربية .. هل نحن أيضا الذين أدخلنا هذا وظلمنا أم أن هذا أمر طبيعى موجود ؟

إن تقرير المسئولية الجنائية من عدمه لا يحجب تحريك المسئولية التأديبية وقد قلنا فى التقرير إنه قد يكون هناك فعل واحد من مواطن يرتكبه و يترتب عليه ذنب تأديبى .. السلطة المختصة من حقها أن توقفه .. وهذا تأديب فى نفس الوقت تتحرك دعوى جنائية ودعوى تعويض مدنى .

والأمر الرابع : أن السيد العضو ممتاز نصار قد استشهد بتقرير لجنة تقصى الحقائق وقد رفضه .. فلماذا يستشهد به ؟ ولقد رفض أيضا كتاب المهندس عثمان أحمد عثمان فلماذا إذن يستشهد به ؟

إننى لا أدعى لنفسى أننى من رجال القانون المتخصصين .. ولكن القانون ذوق وتذوق وثقافة ، وكلنا نقرأ ، فالسيد الدكتور فؤاد محيى الدين طبيب ولكنه اليوم أكثر علما فى السياسة وفى القانون وفى الحكم وفى أشياء أخرى ، فلا مانع إذن من أن ندلى بالرأى فى مسائل قانونية .. والعبارة التى استشهد بها السيد العضو والواردة فى تقرير اللجنة وهى « ومن المسلم به فقها وقضاء أنه لا يسوغ افتراض سوء القصد بمجرد نشر وقائع لتوضيح أن الكاتب » . . .

هـذا أصله منطوق حكم من أحكام محكمة النقض خاص بتشهير أحد الكتاب بـشخص من الاشخاص كتب هنا بصدد التشهير بنظام الحكم والحكومة و بالدولة وتـشو يـه صـورة الـديمـقـراطـية فى مصر ، ونرسل هذا لصحف دول الرفض لتكتبه وتـنـشـره وكـالات الأنـبـاء ، فـالـقـيـاس هـنـا ياسيدى الفاضل غير وارد تماما ، فالاستدلال والقياس هنا خطأ .

ولـقـد تـكـلـم السيد العضو ممتاز نصار عن المعوقات الأساسية للمجتمع وتكلم عـن المـواد ٧ ، ٨ ، ٩ من الدستور، ولا أعرف لماذا لم يتكلم السيد العضو عن المادة (١٢) مـن الـدستور ومواد الدستور متكاملة ، ربما تكون تز يدا ولكننى أضعها أمام المجلـس الموقر وأمام السيد العضو ممتاز نصار وهو رجل قانونى ضليع أجله واحترمه وتنص على أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ،. والتمكين للتقاليد المصر ية الأصيـلـة ، وعـلـيه مراعاة المستوى الرفيع للتر بية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والـتـراث الـتـاريخـى لـلـشـعـب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى ، والآداب العامة . وذلك فى حدود القانون .

وتـلـتـزم الـدولـة بـاتباع هذه المبادىء والتمكين لها » فعضو مجلس الشعب يمثل الأمة وحمايتها ورعاية الأخلاق .. فهل الإشاعة تعتبر من ضمن الأخلاق ؟ ! وقلت إنهـا إشـاعـة ولم يـنـكـر ذلك .. فقد ذكر لى أننى لم أقل أن هذا حدث وإنما إشاعة سمعتها .. أى أن السيد العضو أحمد فرغلى ذكر أنها إشاعة . فهل الاشاعة مقبولة ، والله سبحانة وتعالى يقول :

« والْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ » .

ولعن الله من يرددها والملعون يخرج من رحمة الله ومن رحمة رسول الله صلى الله عـلـيه وسلم ؟ ولقد سألناه عن معنى الإشاعة ؟ فقال إنها شيء لا وجود له أصلا . أى أن الـسـيـد الـعـضـو رغـم أنه قال إنها اشاعة إلا أنه عاد يقول إن فيها شيئا من الحـقـيقة ، ولماذا الاستدلال ببعض كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووز ير الداخلية دون الاستدلال بكل الكلام ؟

فـلقد كان حديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء شاملا وهو ممثل للحكومة و يـعـرض صـورة مـن صـور الـديمقراطية والسلام الاجتماعى والمكاسب والأرضية التى تكسبها الحكومة والدولة والشعب كل يوم نحو الديمقراطية تحت قيادة الرئيس والزعيم محمد أنور السادات .

فحينما يذكر السيد نائب رئيس مجلس الوزراء أنه يتحرك حينما يسمع أن هناك مؤتمرا حزبيا لحمايته . وأيضا وأنا أمين الحزب الوطنى فى القاهرة كان يطلب منى السيد إبراهيم شكرى فى الوقت الذى يعقد فيه حزب العمل مؤتمرا فى أحد مناطق القاهرة عدم مساس أو تعرض أعضاء الحزب الوطنى للمؤتمر . فقلت له أنا عندى فى القاهرة لامساس بأعضاء أى حزب و يشهد بهذا الأخ إبراهيم شكرى .

وهذه هى سياستنا وأخلاقنا أما تصرف شخص من الصعيد ونحن نعرف أن طبيعة الصعيد قبلية . فهذا موضوع آخر .

ولقد شكر السيد إبراهيم شكرى رجال الأمن فى نفس كلمته التى رد بها على السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لكنه ترك الواقعة عندما تحدث بالنسبة لموضوع السيد العضو أحمد فرغلى الذى يقول إن لديه مايثبت أنه هناك خطة لاغتيال خالد محيى الدين .

ولذلك كان يجب أن يستشهد بكل هذا الكلام كاملا .

السادة الأعضاء :

**العضو حافظ بدوى :**

إن الموضوع الذى أمامنا فيه نقاط لايمكن أن تحتاج إلى جدل ، ولايمكن أن تحتاج إلى مناقشة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية .

أولا : لقد أخذنا وقتا طويلا فى موضوع الإخطار وفى غير الإخطار ، ومالنا تذكر ذلك ونحن نعلم أن أولى بديهيات القانون أن الإخطار ــ حتى ولو كان باطلا ــ فإن حضور المعلن اليه يصحح بمجرد الحضور ، فما بالنا إذا كان للإخطار صحيحا وقد حضر المعلن ووقع بنفسه .

إذن هل يمكن أن نجادل فى ذلك ؟ !

ثانيا : من حيث الإجازة ثلاثة أيام فقد حصل على الأيام الثلاثة ، ثم ــ وهذا هو المهم ــ جاء تقرير الطبيب وذكر قولا واضحا وهو الرجل الفنى المختص حيث ذكر أن الحرارة طبيعية وأن النبض طبيعى ، وأن الرجل يمكنه أن يأتى إلى هنا دون أية خطورة عليه . فهل يمكن بعد ذلك أن نقول إن العذر مقبول ؟ !

هـذه واقعة ــ لعل الأخ العضو لم يذكرها ، ثم ــ ونحن جلوس فى اللجنة ومعنا الـزمـلاء ممتاز نصار والدكتور حلمى الحديدى والإخوة الزملاء جميعا ــ وجاءنا من الخارج أحد الأعضاء ، وأعتقد أنه الأخ « المراسى » .

ونحـن نـعـرف قيمته ورجولته وشهامته وقال لقد صعد معى فى المصعد الآن أو قبـل الآن بـقـلـيـل الأخ الـعـضـو أحمد فرغلى ، وعلى أية حال سواء كانت الواقعة صحيحة أو غير صحيحة فإننى شخصيا لابد أن أصدق الأخ « المراس » .

ولـكـننى أذكر الواقعة فقط ، وعلى أية حال فقد ذكر الطبيب أنه أخطَر الأخ أحمـد فـرغلى فى حينه ــ بأن حرارته طبيعية ونبضه طبيعى وأنه يستطيع أن يذهب إلى المجـلـس دون أية خطورة ، ومع ذلك فإنه لم يأت إلى المجلس وكنا نرجو أن يأتى حتى يتكلم ، ومع ذلك فهل العذر مقبول أم لا ؟

إذن فـالإخـطـار لا نـتـكـلـم فـيـه والعذر لا نتكلم فيه ولكننا سنتكلم فى نقطة إجـرائية أخرى وهى ما ذكره الأخ ممتاز نصار وحسب أنه وقع على صيد ثمين حينما ذكر أن هناك بطلانا فى الإجراءات وإن مابنى على الباطل فهو باطل وهو مايتعلق بحـضـور الـسادة الوزراء اجتماع اللجنة المشتركة إذا كانوا قد حضروا فإنه من حق الـوزيـر أن يحضر أيـة لجـنة دون أية دعوة ولكن اللائحة اشترطت فى اللجنة العامة بـالذات أن يدعى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، ولكنه يستطيع أن يحضر أية لجنة دون أن يدعى دون أن يكون هناك بطلان ، ولكن اللائحة حتمت أن يدعى فيما عدا البند ( ٤ ) فلا يتحتم أن يدعى ولكنه يمكن أن يحضر.

وعلى أية حال إذا كان قد حضر إجتماع اللجنة أحد الوزراء فإن ذلك يعتد به إذا كان له صوت وكان صوته مؤثرا ، ولكن ذلك لم يحدث لأن عدد أعضاء اللجنة ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون عضوا ولم يعترض على هذا إلا عضوان أو ثلاثة .

نـقـطـة ثـالـثـة : وهـى ثـبـوت الواقعة ، نلف وندور ، ونأخذ إخواننا ، ــ وكما ذكـرت إبـتـداء ــ إلى متاهات بعيدة لنجعل الأمر غامضا ومبهما ولكنه واضح . . . هل بعد الاعتراف من دليل ؟ .

لـقـد سـئـل السيد العضو أحمد فرغلى ، فاعترف أكثر من مرة أنه ذكر القول إن هـناك إشاعة تقول بأن هناك محاولة لاغتيال خالد محيى الدين وذكر بالنص « لقد كـنـت آتيا فى القطار وجلست بجوار أحد القضاة فأخبرنى بأن قضية الاعتداء على

حزب العمل فى أسيوط قد حفظت ، وحينا وصلت إلى المؤتمر وشاهدت السيد خالد محيى الدين ، تذكرت الواقعة فقلت إن هناك إشاعة تقول إن هناك محاولة لاغتيال السيد خالد محيى الدين . هذا اعتراف . وهو اعتراف لابد أن يكون صحيحا والاعتراف سيد الأدلة مادام لم يقع تحت ضغط أو إكراه أو وعد أو وعيد . وهى الشروط التى يعرفها الأخ الفاضل العضو ممتاز نصار، إننى لا أريد أن أذكر أقوال الشهود لانهم قالوا عبارات واضحة ولكننى اكتفى فقط بأن أقول للأخوة الأعضاء إن الأخ أحمد فرغلى قد أعترف أكثر من مرة بأنه ذكر القول . من هذا يتبين أن واقعة الإخطار صحيحة و واقعة إلا ثم الذى قررناه فيها صحيحة و واقعة البطلان غير صحيحة وأن الواقعة المسندة للعضو مؤكدة و بأشياء كثيرة أخرى يمكن أن أعددها ولكنها مذكورة بالتقرير.

وأخيرا نأتى إلى الواقعة وإننا نقول دائما إن عضو مجلس الشعب له قيمته فى أيه بقعة من بقاع مصر... يشار إليه دائما بالبنان ... فيكون له كيانه .. وهيبته وكلمته واحترامه ومقامه ... فإذا ما قال قولا فلابد أن يسمع ، إنه ليس إنسانا عاديا ولكنه يتميز بمقام سام ، لأنه يمثل الأمة ، فإذا ما ذكر قولا فلابد أن يؤخذ هذا القول بتقدير واعتبار ونحن ومعظمنا من القرى وقد تكون مثل هذه الاشاعة فى قرية و يقال إن هناك محاولة لاغتيال فلان فتخرج القرية التى منها هذا الشخص فتكاد تدمر القرية الأخرى و يكون الخراب و يكون الدمار فما بالنا بمن يقول إن هناك اشاعة باغتيال خالد محيى الدين . إنها إساءة من الناحية الشخصية وهى إساءة إلى الدولة كلها لأنها تؤكد لمن يسمع هذه الإشاعة ، وحتى للصحف الأجنبية والرافضة وغير الرافضة ، أن مصر تصفى المعارضة وأن مصر تقتل الديمقراطية وأن مصر تقتل هذه القيم التى جعلتها موضع إحترام . ومن يقول ذلك ؟ إن الذى يقول ذلك هم نواب الشعب ...

إذن فهذا الأمر له أثره ، وله خطره ، ويمتد فى كل الارجاء شرره ... إذن فهنا يمكن أن يقال إن هذه الواقعة ثابتة بالاعتراف ، المهم هنا البحث . نحن لا نبحث فى قصد جنائى أو فى جريمة يختص بها القضاء الذى قد يختص بالفصل فى جريمة معينة ورغم ذلك تختص بالفصل فيها السلطة التأديبية أو تجرى بشأنها مساءلة برلمانية .

ومن هذا تبين أنه لايوجد شىء يحجب العمل البرلمانى عن ممارسة اختصاصه ... إن لنا اختصاصا واضحا ، وما قامت لجنة القيم التى إستحدثت فى

هـذه الفـتـرة إلا لـكـى تـبرز هذا الاختصاص الواضح كى تحفظ حقوق أعضائها وكـرامتهم وهيبتهم وتحفظ للوطن قدره ، أى أنها ليست ضد أعضاء المجلس . . . هل الأمـر الـذى حـدث يمـكـن أن يـفترض فيه حسن النية أو ماذا يمكن أن نتصور من هـدف لهـذا الـقـول ؟ فـا هـو الهـدف ؟ لـنا أن نضع أمامنا تصورات ثم نتخير منها الهدف حتى يبين حسن النية من سوء النية .

(تصفيق) .

**السيد العضو مختار هانى :**

التهـمة المسندة إلى السيد الزميل أحمد فرغلى ثابتة من تقرير لجنة القيم كما هى ثـابـتـة مـن بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكما هى ثابتة مـن الجـرائـد الأجنبية التى نشرت هذه الواقعة ، جريدة الوطن الكويتية وجريدة أخـرى كـويـتـيـة ورد ذكرها بالتقرير ، أقول أمام هذه الأدلة بالإضافة إلى أقوال الـشـهـود وإن كـان الـسـيـد الزميل الدكتور حلمى الحديدى قد جرح بعض هؤلاء الـشهود إلا أننى أبادر فأقول إن تقدير أقوال الشهود مسألة موضوعية تخضع للاقتناع وأنـا شـخصيا عندما استعرضت أقوال هؤلاء الشهود اقتنعت يقينا بصحتها ، فلو أنه حـدثـت مـشـادة بين أول هـؤلاء الشهود وأحد أعضاء حزب العمل ، فليس معنى هـذا أن يـتـجـنـى هـذا الـشاهد على أحد آخر غير ذلك الذى حدثت معه المشادة ، وذلـك أن تـلك المشادة كانت بين السيد بديع العظمة والسيد أبو الفضل الجيزاوى ولم تـكـن بين الـسـيـد بـديـع الـعظمة والسيد العضو أحمد فرغلى ، ولهذا لايمكن أن يـتـسـرب الـشك إلى صحة هذه الأقوال ولا يمكن أن يقال إن هذا الشاهد متحامل على السيد الزميل العضو، وبالتالى إنى أعتقد بصحة هذه الشهادة .

وبـالإضـافـة إلى كـل ماذكرت وفوق ذلك كله اعتراف السيد الزميل العضو بنفسه أنه قال هذه العبارة وأنه إنما قالها على سبيل ترديد لإشاعة فهل يمكن مع هذا أن نـقـول إن قـصـدا لـيس فى نية السيد الزميل العضو؟ لا وألف لا . فالدليل على تـعـمـد تـرويـج هـذا القول وارد فى أقواله نفسه إذ أقر أنه سبق أن قال هذا لبعض زمـلائـه مـن أعضاء الحزب وللسيد المهندس رئيس حزب العمل وهذا بالقطع قبل هـذا المؤتـمر، إذن فليس قولا عشوائيا كما ورد خطأ فى أقوال أحد الشهود وإنما هو قـول مـبـيـت قـول تـروى قـائله قبل أن يقوله وبالتالى يكون القصد ثابتا ويكون الـعـمـد ثـابـتـا ، أمـا تـسـاؤل السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار هل فى هذه الواقعة

خروج على القيم الدينية والأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادىء الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى طبقا لأحكام الدستور والقانون واللائحة ؟ فإنى أقول لسيادته ماذا يكون بعد اتهام النظام بأنه يصفى معارضيه ؟ أليس فى هذا تهجم على قيم أساسية سياسية وردت فى المادة (٥) من الدستور التى تقضى بأن النظام السياسى فى مصر يقوم على تعدد الأحزاب ، فلو صحت هذه المقولة هل يقوم تعدد الأحزاب وحكومة حزب الأغلبية تعمل على تصفية معارضيها أقول إن فى هذا وحده تهجما واضحا وأكيدا على مبدأ سياسى أساسى من المبادىء التى تضمنها الدستور.

كذلك إذا وقف العضو فى جمع من الناس فيه مصريون وأجانب وقال قولا يؤدى إلى تجريح النظام وواجهة الدولة أليس فى هذا خروج على القيم الأخلاقية ؟ أليس من المفروض فينا نحن نواب الشعب أن نكون صادقين فى كل ما نقول ؟ ! أليس من المفروض فينا نحن نواب الشعب ألا نطلق قولا قبل أن نتأكد من صحته ؟ أليس من المفروض فينا نحن نواب الشعب ألا نتحدث إلا بما نثق به ونعتقده يقينا لأن هذا ينزل من نفوس الجماهير منزلة الصدق والتصديق .

إذن ، ففى هذه الواقعة خروج على القيم الأخلاقية والمبادىء السياسية الأساسية للمجتمع ، فاذا أراد سيادته أن يعرف كيف أن ذلك فيه خروج على القيم الأخلاقية ، فأرجو أن يراجع معى نص المادة ٩ من الدستور التى تقضى بأن « الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية ». وسبق أن بينت أنه ليس من الأخلاق أن يفترى المرء على دولته وعلى نظامه والمادة ١٢ من الدستور تقضى بأن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ... »

ثم فوق ذلك كله ، فإن فى هذا خروج أيضا على القانون ، فالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، بشأن حماية الجبهة الداخلية ، قضت بتجريم هذا الفعل ولو كان ترديد الشائعات كاذبة ، وكما سبق أن بينت أن المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، تجرم هذا الفعل وسبق أن أوضحت أن القصد الجنائى متوافر كما أسلفت البيان .

فمن كل هذا يبين بجلاء أن السيد العضو لا يمكن على الإطلاق أن يفلت من حكم المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية والتى تنص على أن : « تختص لجنة القيم بالنظر فيما ينسب إلى أعضاء المجلس من مخالفات تشكل خروجا على القيم الدينية

أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادىء الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، وذلك كلة طبقا لأحكام الدستور أو القانون أو هذه اللائحة » .

إذن ، فهذه الفعلة تنطبق عليها بلا جدال أحكام اللائحة ، و ينطبق عليها ماورد فيها من أحكام بشأن لجنة القيم وماتم من إجراءات ، وأود أن يأذن المجلس فى ختام حديثى هذا ، أن أعرض للدفع الذى تفضل زميلى الأستاذ ممتاز نصار بإبدائه ، والذى دفع فيه ببطلان أعمال اللجنة العامة استنادا إلى المادة ٢١ من اللائحة ، ولو رجعنا إلى تلك المادة فى فقرتها الأخيرة التى استند إليها سيادته لوجدنا أنها تنص على « و يدعى الوزير المختص بشئون مجلس الشعب لحضور اجتماعات هذه اللجنة أثناء نظر المسائل المبينة فى المادة (٢٣) من هذه اللائحة فيما عدا ماورد فى البند ( رابعا ) » .

وأود أن أسترعى النظر إلى أن اللائحة لم تتضمن شرطا لصحة انعقاد اللجنة العامة إلا ماورد فى الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) وتنص على : « ولايكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها . ومع مراعاة ماورد بشأنه نص خاص تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين » .

إذن ، فشرط الصحة الوحيد لصحة إنعقاد اللجنة العامة أن يحضر أغلبية أعضائها ، أما نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ ، فكما يقول رجال القانون لا جزاء على مخالفة فى اللائحة ، و بالتالى فلا يمكن على الإطلاق أن أصف هذا العمل بالبطلان والنصوص جميعها خلو من نص يسعفنى لهذا ، اللهم إلا نص شرط صحة الحضور لأغلبية الأعضاء .

إذن ، فأعمال اللجنة العامة صحيحة ، وكل الاجراءات التى اتخذت صحيحة .

وأرجو من المجلس الموقر أن يتفضل بالموافقة على تقرير اللجنة المشتركة .

**العضو الدكتور حلمى الحديدى :**

**« قَالَ رَبِّ إِشْرَح لِى صَدْرِى ، وَيَسِّرْلِى أَمْرِى وَأَحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِى يَفْقَهُوا قَوْلِى »**

**( صدق الله العظيم )**

نحن نعرض اليوم كما ذكر الإخوة من قبل لموضوع جد خطير، وليس وجه

الخطورة فيه الجريمة أو الذنب أو الخطأ ، ولكن وجه الخطورة فيه ماينطوى عليه إجراؤكم وقراركم فى الداخل وفى الخارج على مصر وعلى الحزب الوطنى الديمقراطى وعلى الأحزاب الأخرى لا على العضو المعنى فقط ، تحدثت طويلا فى اللجنة المشتركة ولكنى أقول لكم بحق أيها الإخوة لم يكن هناك من مستمع ، تحدثت وكنت أناشد الضمائر والقلوب والعقول ، لايعنى أن يفصل عضو أويبقى ، فالمجلس ككل له مدة محدودة طالت أم قصرت وكلنا بصورة أو بأخرى بعد عامين أو ثلاثة أو أقل سنصبح غير أعضاء فى هذا المجلس ، إذن ، فليست القضية قضية عضوية ولا قضية عضو واسمحوا لى أيها الأخوة أن أسترجع بعض الإجراءات دون إسهاب أو تكرار، هيئة المكتب رأت أن تحول الموضوع إلى لجنة القيم ، ولجنة القيم تتدارس الموضوع ، تطلب الشهود ، تجلس لاستماعهم ، قبل الاستماع طعنات فى شهادة اثنين من الشهود قبل أن أستمع إليهما ، لاأعترض على أشخاصهما ولا تجريح لأحد منهما ، ولكن التزاما بمبدء الحياد والعدالة ، وقلت إن الأخ الأستاذ بديع العظمة رجل حدثت بينه وبين أعضاء المؤتمر المجتمعين مشادة ، وربما به غضب ، ولاتقبل شهادة غاضب ، وللشبهة نعيد هذه الشهادة ، وكان أولى بالعدل والعدالة أن نرد هذه الشهادة .

الشاهد الثانى ، كما ذكرت فى لجنة القيم وكما ذكرت اليوم فى اجتماع اللجنة المشتركة موظف صغير تحت التمرين فى مؤسسة أخبار اليوم الذى يرأس مجلس إدارتها من تعرفونه ، تهجم على العضو المذكور وأثار الناس وأثار كل شىء ، له رأى واضح معين فى هذا الموضوع ، والشاب صغير فى مقتبل حياته ما زال يعمل تحت التمرين وينتظر أن يثبت ، لهذا حماية له وحماية لعدم وجود شبهة ، وإقرارا للحق والعدل طلبت إلغاء هذا الشاهد من قائمة الشهود .

والشاهد الثالث ، ذكر بما لايدع مجالا للشك — وهو شاهد إثبات وليس شاهد نفى — أنه أحس وهو صحفى أنه لم يكن هناك على مايبدوا ترتيب لأن يحضر أحمد فرغلى هذا المؤتمر المذكور أو أن يتحدث فيه ، وذكر ملاحظة أخرى مهمة أن المجاملة فى نظر الشاهد كانت الأساس الذى دفع الزميل أحمد فرغلى لأن يقول ما قال ، تحدث الأخوة الزملاء حديثا عظيما سواء فى المجالات القانونية أو غير القانونية .

وتحدثوا جميعا وذكروا كلمة الواقعة ويمرون عليها مر الكرام دون أن يقولوا أو يحددوا ما هى الواقعة ، هل الواقعة كما عرضت على المجلس ، أم الواقعة كما ذكرتها جريدة الأخبار ، أم الواقعة كما ذكرها العضو وذكرها الشهود ، ألفاظها مختلفة ، حدودها مختلفة ، ولذلك أود أن أعيد ذكر الواقعة كما ذكرت على لسان الشهود ، الشاهد بديع العظمة الوحيد من الشهود هو الذى قرر أنه سمع الأستاذ أحمد فرغلى يقول إن هناك سرا خطير سأذيعه لأول مرة وهو أن هناك مخططات لإغتيال خالد محيى الدين فى القوصية ، والبدارى ، وأشار فى حديثه ، وفى كلامه إلى أن هذا منسوب إلى السيد محافظ أسيوط ..

الشاهد الثانى ، وهو السيد خيرى نور الدين الصحفى بدار أخبار اليوم يقول جاء دور الأستاذ أحمد فرغلى وقال سأذيع سرا لأول مرة وأن هناك مخططات لاغتيال خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وهذه المخططات كانت خلال زيارته لأسيوط و بالتحديد فى القوصية والبدارى ودهش جميع الحاضرين ، فسئل بالتحديد هل ورد ذكر اسم مسئول بمحافظة أسيوط ، وهذا السؤال وجهه إليه السيد رئيس اللجنة ، فقال خيرى ، الأستاذ فرغلى قال ما معناه أن الحكومة تضيق الخناق على المعارضة ، سئل هل جاء ذكر اسم محافظ أسيوط فأجاب أن الأستاذ فرغلى قال ما معناه إن الحكومة تضيق الخناق على المعارضة ، سئل ثانيا هل ذكر أسماء بعض المسئولين على أنهم كانوا وراء حادث الاعتداء على خالد محيى الدين ، تنظر ماذا قال خيرى ، للأمانة لم أسمع .

الشاهد حسن عاشور من مؤسسة الأهرام قال لم أسمع ، والعبارة التى قالها من واقع المحضر ، أن خالد محيى الدين ذهب لحضور مؤتمر فى محافظة أسيوط وأن هناك مجموعة كانت تتحرش به وتريد اغتياله ، إذن لم تكن هناك حكومة ولم يكن هناك محافظ ولا مسئولين ولا نظام ، مجموعة تخطط لاغتيال شخص ، أنا أردت أن أقول لحضراتكم ما هى العبارة التى نمر عليها جميعا ونقول العبارة ، الواقعة ، فقط أردت أن أقول ما هى الواقعة ، الأخ أحمد فى لجنة القيم سئل ، فقال أنا سمعت الإشاعة ورددتها ، إن هناك محاولة للاعتداء على السيد خالد محيى الدين ، وأنا هنا لاأجتزىء الشهادة ولا أريد أن أجتزىء الشهادة وأحترم كل ما يقال كلا وجزءا ، ولهذا أستخلص من شهادة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، ما يعنينا فى هذا الموضوع وليس إجتزاء وليس على مبدأ لا تقربوا الصلاة وننسى وأنتم سكارى .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ذكر فى بيانه هنا أنه كانت هناك محاولة من بعض الأشخاص عددهم عشرون أو ثلاثون تجمهروا حول بيت خالد محيى الدين أو البيت الذى ينزل فيه خالد محيى الدين ، ولكن لم يحدث أى شىء لأن البوليس تدخل وفرقهم .

إذن ، فهناك أساس للواقعة قانونا وأنا لست ضليعا فى القانون ولا أفهم فيه ، لكن كما ذكرت فى الصباح مهمتى أن أحترم القانون فقط .

هناك إذن أساس لهذه الشائعة وليست مفتراة وليست كذبا ، وأن ترددها بالصورة التى رددها أحمد فرغلى أن هناك محاولة الاعتداء ليست الجريمة البشعة التى نجتمع من أجل إدانة صاحبها بهذه الصورة هذا المساء .

إننى مع احترامى للجنة القيم ولرئاستها وأعضائها يبدو لى أنها لم تستشعر فى تقريرها ــ ولم أكن حاضرا عند اعداد هذا التقرير أن هذه الجريمة لا تكفى لما هو مقصود للسيد العضو أحمد فرغلى ، فاضافت إلى ذلك ثلاث جرائم أخرى ، الجريمة الأولى هى أن السيد العضو قد أهان المجلس بعدم حضوره إلى اللجنة عندما دعته للحضور أمامها ، ولن أتعرض لموضوع الاخطارات لأن الموضوع ببساطة يتلخص فى أن العضو أخطر ولم يصله الاخطار ــ على حد قوله ــ ومع ذلك فقد حضر أمام اللجنة لأنه علم من مصدر آخر بدعوته للحضور امامها ، وقال إننى حضرت احتراما للجنة ، وإننى أحكم ضمائركم هل يعتبر هذا إهانة للجنة ، واحتقار للمجلس ؛ واعتداء على القيم والدستور! ؟

الجريمة الثانية هى أنه عندما سئل السيد العضو فى اللجنة عن حقيقة الواقعة المنسوبة اليه قال إننى حضرت المؤتمر بصفتى صحفيا ؛ فاعتبرت اللجنة ذلك إهانة للمجلس ، وأن هذه فى حد ذاتها تعتبر جريمة ثانية .

الجريمة الثالثة هى أنه عندما تساءل السيد العضو عن أسباب تحويله إلى لجنة القيم باعتبار أنه سبق أن سئل أمام مكتب المجلس ، فاعتبرت اللجنة هذا التساؤل أهانة لها وجريمة ثالثة .

وإننى لن أتعرض للنواحى القانونية وتفسيراتها ولا للنواحى الإجرائية ما تم فى شأنها ، ولكن ــ كما قلت ــ سأحكم ضمائركم وعقولكم ، وأن يكون الله شاهدا وشهيدا علينا جميعا ، وأذكركم بقول الله عز وجل ،

( وَلاَ تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ )

( تصفيق من المعارضة ) .

**العضو ابراهيم شكرى :**

أتحدث اليكم اليوم وانتم مجتمعون بكامل عددكم فى حشد لم أشهده من قبل إلا فى المناسبات الكبرى التى يحضرها السيد رئيس الجمهورية والتى غالبا ما تحدث حينما يكون معنا أخوة آخرون ولكننا نملأ القاعة اليوم دون أن يشاركنا أحدا .

وإننى أتحدث اليكم على الرغم من أننى أعلم أن حديثى ربما لايجد طريقة إلى قلوبكم ، لأننى قد شاهدت منذ بدء بحث هذا الموضوع الكثير من الإجراءات والكثير من التحركات التى لم أشهدها فى وقائع أخرى .

فلقد ذكر السيد المقرر أنه لم تكن هناك عجلة لبحث هذا الموضوع ، وأنه قد أخذ بالفعل أكثر من شهرين ، والواقع أن هذا صحيح لأن الموضوع عندما بدأ ، بدأ بداية لايمكن أن أتصور أن تنتهى لما انتهت إليه ، فقد بدأ الموضوع بطلب إحاطة وجهه أحد الزملاء الأعضاء عن واقعة نشرت فى إحدى الصحف ، وتفضل السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالإجابة عن طلب الإحاطة ، ولم يكن هناك سابقة لأن تذكر أقوال أو أحاديث قيلت فى أحد دور الأحزاب ، و يؤتى بشهود أو بوقائع معينة هنا أو هناك بعيدة كل البعد عن نشاط المجلس أو أن العضو الذى نسبت إليه هذه الواقعة كان فى وفد برلمانى أو حتى فى الهيئة البرلمانية هنا فى المجلس ، ولو أن الواقعة التى نسبت إلى السيد العضو قد تمت فى مؤتمر صحفى عقد هنا فى المجلس لاعتبر ذلك إهانة للمجلس ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر متحدثا بصفته عضوا فى مجلس الشعب ، لكن الذى حدث كان نشاطا حزبيا خالصا أخذ كثيرا من الوقائع وكانت هذه الواقعة المنسوبة إلى السيد العضو من بين تلك الوقائع ، وقد تحدث عنها زميلى السيد العضو الدكتور حلمى الحديدى بصدق واوضح أنه لم تكن هناك واقعة معينة يمكن أن يسأل عنها السيد العضو أحمد فرغلى ، وهنا أستطيع أن أؤكد أنه لم يكن هناك مايمكن أن يسمى بواقعة بحيث تصل إلى تلك النتيجة التى وصلت إليها الآن .

لقد ورد فى التقرير المعروض على حضواتكم كلام منسوب إلى نصه كما يلى :
« ورغم أن السيد رئيس حزب العمل أعطى الكلمة أكثر من مرة فى ذات الجلسة فإنه لم يتعرض لهذه الواقعة مع العلم أنه كان رئيسا للمؤتمر الصحفى الذى دعا إليه » .

والواقع أن هذا الجزء من التقرير لا يطابق الحقيقة ، لأنه إذا ما رجعنا إلى مضبطة الجلسة الثانية والخمسين التى نظر فيها طلب الإحاطة لوجدنا أننى قد تحدثت كثيرا عن هذا الموضوع ، وليسمح لى السيد رئيس المجلس بأن أتلو على حضراتكم ما قلته فى هذه الجلسة عن تلك الواقعة ، فقد قلت ما يلى :

« أرجو أن نتحدث عن الواقعة التى كانت سببا فى طلب الإحاطة وقد حضرت المؤتمر المشار إليه وسمعت ما قيل فيه ، بل إننى سمعت هذا الكلام قبل ذلك بشهرين عندما كنت فى زيارة لمدينة أسيوط لأداء واجب العزاء للأستاذ أحمد فرغلى فى وفاة والدته وقد حكى لى أن الأستاذ خالد محيى الدين كان فى زيارة أسيوط وكانت هناك محاولات للإضرار به وأن الموضوع من فضل الله توقف عند حد فض المشاجرة التى أشار إليها السيد وزير الداخلية فى تصويره وذكر أن جماعة حضروا وهتفوا ضدهم لأنهم لا يرغبون فى عقد ذلك الاجتماع وتم تفريقهم وخرج الرجل سليما تماما دون أى شىء ولم يقع عليه أى اعتداء ، ولكن بعد أن سافر سمعنا أنه كانت هناك خطة ونية مبيتتان ، ولم نقل فى يوم من الأيام إن الخطة كانت من الأمن أو من الحكومة .. فلم يحدث أن أحدا قال بأن الخطة كانت من الحكومة أو من الأمن أو من وزير الداخلية بالذات السيد محمد نبوى إسماعيل .. لا يمكن أن أتصور هذا ، وإننى ـــ رغم طريقة تناوله للموضوع الذى تحدث فيه ـــ لا أشك مطلقا أن يتخلى عن واجبه الأساسى وهو حفظ الأمن أو أنه لا يبطل كل تخطيط يمكن أن يكون فيه إساءة للأمن ، وقد كانت لنا واقعة قبل ذلك فى أسيوط عندما حاولنا عقد اجتماع صرح لنا به أمام قسم أول بندر أسيوط لدرجة أن باب القسم ذاته كان أمام السرادق مباشرة أى أننا فى حماية الشرطة ورغم ذلك حدث اعتداء وضرب بالطوب ، وتكسير .. إلخ ، ولم يتم عقد ذلك الاجتماع وشهد هذه الواقعة أكثر من شاهد يعتد بشهادتهم فقد كان معنا السيد المهندس محب استينو الذى كان معنا وشهد تلك الواقعة وسهرنا ليلة طويلة حتى الصباح فى النيابة العامة للتحقيق فيها » .

ولهذا فقد قلنا وقتذاك إن أسيوط بالذات يمكن أن يحدث فيها مثل ما حدث لنا ، ويمكن أن يتصور أن يكون هناك من حاول الأعتداء عليه فمثل هذا التصور موجود .

ولكن لم يقل أحد أبدا إن الحكومة هي التي تقوم بتدبير ذلك ، أو أن السيد نبوى اسماعيل هو الذى يدبر ذلك إنما الذى قيل إن هناك خطة . ولقد سمعت هذا الكلام قبل ذلك ، وطلب الإحاطة الذى سيناقش بعد ذلك نعرض لهذا الموضوع ، والحمد لله لم تتم خطة الاعتداء وقد يكون فى ذلك شهادة للشرطة وإننا نعرف طبيعة العائلات فى أسيوط وربما ـــ بصر النظر عن الأحزاب السياسية ـــ تكون عائلة بعض أفرادها يقتنعون بحزب و بعضها يقتنع بحزب آخر ، ولكن المسألة لا تتعلق بالأحزاب فقط ، وإنما يمكن أن تكون مسألة عصبيات وكيف أن مجموعة منهم أحضرت بعض السياسيين وأن مجموعة أخرى أحضرت البعض الأخر فتحدث المعارك ، والحمد لله لم يحدث أى اعتداء عليه ، وانتهى الموضوع بتفريق المتنازعين ويمكن اعتبار ذلك شهادة لكفاءة أجهزة الأمن فلا ينبغى أن يقال إننا قصدنا استغلال هذا الموضوع فى التشهير ، وقد كانت بالمؤتمر وقائع كثيرة فلماذا التركيز على هذه الواقعة ، إننى أعتقد أنه ربما تكون فى إطار الصعوبات التى تواجه المعارضة فى مزاولة عملها ومن بينها أن تتعرض لمثل تلك الأخطار التى تعرضنا لها نحن فى أسيوط ، وقد كانت تلك الواقعة محل بحث النيابة لمدة ستة أشهر ، وقد سمعت إن تلك القضية ستنظر ، ولكن للأسف الشديد سمعت أنها حفظت منذ عشرة أيام فالموضوع أن هناك اعتداء ثابتا حدث ، وأن هناك تكسيرا وضربا .. إلخ . »

أى أننى قد تعرضت للموضوع تفصيلا ، وقلت إن التصور الذى يمكن أن أكون قد تصورته عن هذه الواقعة ، وإن لم يكن هناك تدبير من جهة الحكومة أو من جهة معينة بل إننى استبعدت هذا تماما ، وقلت ذلك أمام حضراتكم وهو مدون بالمضبطة التى سبق أن أشرت إليها .

كما أن التصور الذى صوره السيد نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية لهذا الموضوع أنه كان هناك بالفعل نوع من التجمهر عند زيارة السيد خالد محيى الدين ، وأنه كانت هناك هتافات عدائية وأيضا كان هناك تحريض فى بعض المساجد . . . إلخ .

فعندما حضر السيد العضو أحمد فرغلى هذا المؤتمر لم يكن يعلم بالوقائع التى تمت

فيه لأنه لم يحضره منذ بدايته ولم يكن يعرف الأشخاص الذين حضروا هذا المؤتمر ، ولم يكن يعلم أن هناك صحفيين أجانب يحضرون هذا المؤتمر ، وعندما دعوته للحديث فى المؤتمر قلت بالحرف الواحد : « إننى أقدم لكم أحمد فرغلى عضو مجلس نقابة الصحفيين لكى يتحدث إليكم » .

أى أننى بالفعل أنا الذى دعوته للحديث فى هذا المؤتمر بصفته عضوا فى نقابة الصحفيين وليس بصفته عضوا فى مجلس الشعب عن دائرة مركز أسيوط وهذا يؤكد ما ذكره السيد العضو أحمد فرغلى أمام لجنة القيم من أنه تحدث فى هذا المؤتمر بصفته عضوا فى نقابة الصحفيين ، ولقد تم هذا المؤتمر فى جو كنا نشعر فيه أن هناك نوعا من الإجراءات فيها تضييق على المعارضة ، وهذا هو التصور الذى كان موجودا ، و وجود السيد خالد محيى الدين معنا فى هذا المؤتمر ذكرنى بهذه الواقعة أو بهذا الكلام الذى حدث .

وأؤكد لكم أن الكلام الذى قيل لم يكن بصورة يمكن أن تؤخذ على أنها شيىء جدى ، بل إنها قد أخذت من الجميع بلى أنها نوع من الترفيه ، والدليل على ذلك أن السيد خالد محيى الدين بشحمه ولحمه كان موجودا معنا فى المؤتمر معززا مكرما ، وقيل فى وجوده أنه كانت هناك إشاعة تقول إن هناك تدبيرا معينا لإيذاء السيد خالد محيى الدين ، وهذا التصور ممكن حدوثه كما أنه مثبت فى شهادة السيد حسن عاشور الصحفى بجريدة الأهرام ، وهذا ثابت وقال إنه لم يكن قولا مقصودا ، وما قاله قولا عشوائيا ، وإنه لم يكن أبدا متصور أنه يقصد نوعا من التشهير . . . إلخ

أما أن يقال إن بعض الأجهزة الأخرى فى الدول الرافضة أخذت هذا القول ونشرته ، وأرادت أن تشنع علينا به . . إلخ ، فالكثير من المسائل تشهر بها دول الرفض وصحفها وليست هذه الواقعة بالذات ، فقد تختلف الوقائع عن بعضها . . إلخ .

إذن فالموضوع لا يمكن أن يؤخذ به زميل لنا ، وإننى حينما أتحدث عن زميل لا أتحدث عنه لأنه عضو فى حزب العمل وقد ينقص به حزب العمل أو يزيد ، فهذه مسألة غير واردة ، لكننى أتحدث عنا جميعا كمجلس بحيث يكون لنا معيار ومقياس عادل للحكم على الأشياء ، فمعنى أن نقول إن هذا الدفاع عن السيد العضو أحمد فرغلى لا يقبل ، وكان على السيد العضو ألا يقول ما قاله ، إن عليه أن يتحوط فى قوله وخاصة أن أحد الشهود فى شهادته قال : « أعتقد أنه قال هذا لتحية السيد خالد محيى الدين » .

وعلى ذلك فإننا لا نقبل منه هذا الكلام ، ولا نقبل أن يكون هذا نوعا من التحيز ، ولا نقبل منه كلاما فى الإمكان أن يكون له أكثر من مدلول ، ولا نقبل منه هذا الكلام لأن الواجب يحتم عليه أن يكون أكثر حيطة بصفته عضوا فى مجلس الشعب ، و بصفته أيضا عضوا فى نقابة الصحفيين ، وعليه أن يضع فى تقديره أن أى كلام منه يمكن أن يؤخذ بمدلول معين ، وفى الإمكان أن يقول البعض مثل هذا الكلام .

ولهذا يمكن القول إنه مهما دافعنا عنه فإن هناك أمرا يمكن إدانته به ، وهو أنه لابد أن يكون هناك احتياط فى الكلام أكثر من ذلك .

و بناء عليه فإنه يستحق أن يطبق عليه جزاء من الجزاءات التى نصت عليه لجنة القيم أو التى أعطيت بدرجات معينة ، حيث إننا نعيش فى تجربة وفى ممارسة ، وهى تخضع بالدرجة الأولى للخطاء والصواب ، ولا يمكن أن يتصور أن كل تصرفاتنا ستكون صحيحة مائة فى المائة ، وكذلك فإن تصرفات بعض أعضاء الحزب الوطنى لن تكون سليمة مائة فى المائة ، وليس أدل على ذلك مما قاله الزميل عبدالله على حسن بشأنى حين تعرض لى أثناء مناقشة موضوع مجلس نقابة المحامين ، والذى تعرض فيه إلى مسائل لم تكن موضوعية ونستخلص من هذا أنه لابد أن يكون هناك خروج فى الممارسة وقد تكون هناك أخطاء .

**إلا أنه لا يمكن أن يكون جزاء المخالفة هو الإعدام كما قال السيد الزميل ممتاز نصار فى هذا المجلس ايضا وكان لكم مايؤمن التقدير للمصلحة العامة بغض النظر عما هو منسوب إلى العضو الذى نتحدث فى شأنه لقد كانت لنا سابقة عندما ناقشنا موضوع كتاب السيد عثمان أحمد عثمان ، وكان هذا النقاش وكان هذا الحديث موضع حديث العالم كله وكان تعليق دول الرفض وغير دول الرفض ، وتحدثوا كيف أنه فى مصر يحاولون أن يشوهوا سمعة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وذمته المالية وأولاده .. إلخ ، وقيل كلام كثير ولكن عندما جاء السيد المهندس عثمان أحمد عثمان وقال إننى لم أقصد هذا الكلام ولم أقصد أن أطعن فى ذمة جمال عبد الناصر أو أن أنتقص من كرامة أولادة قبلنا وقبلت لجنة تقصى الحقائق هذا الكلام ، قبل محمد حسن درة هذا الكلام وأشاد به ، وذكرنا الشىء الطيب للرجل على أساس أن المقصود ليس محاولة لتأكيد شىء ما أو**

**محاولة لتأكيد خطأ شخص ما رغما عنه بالقول أنك تقصد ، ايضا عندما قدم التقرير للمدعى العام الاشتراكى بالنسبة لرشاد عثمان وكان فى التقرير أشياء كثيرة ، ولكن كانت وجهة نظر المجلس واضحة بينة وهى ألا ترفع الحصانة البرلمانية عن رشاد عثمان ولكن يسمح للمدعى العام الاشتراكى بسؤاله فقط عما ورد بهذا التقرير ، إذن فهناك معيار محدد يجب أن نأخذ به لكى لا يوصف هذا المجلس بأنه لا يكيل بكيلين فى الجزاءات ، وبحيث لا يقال إن للمجلس وجهه نظر معينة فيما إذا نسب شىء لعضوينتمى لحزب الغالبية تختلف عن وجهة نظره إذا ما نسب نفس الشىء لعضوينتمى لحزب آخر فى الأقلية .**

فى نهاية الأمر ــ أيها الإخوة ــ أقول إنها فترة طالت أو قصرت ستكون خارج هذه القاعة ولكن كل فعل اتخذناه فى هذه القاعة سوف ينسب الينا ، فإذا ما كان فعلنا طيبا سينسب الينا أننا حكمنا حكما طيبا عادلا ، وإذا لم يكن الرأى العام راضيا عن حكمنا فإنه سيوصم هذا الفعل ، وارجو أن تقدروا هذه الظروف إذا كان لديكم حرص على سمعة مصر حقيقة .

واللجنة نفسها قالت إنه كان يجب على أحمد فرغلى ألا يعطى الفرصة لأعداء مصر لكى يتحدثوا عنها بشىء غير طيب من أن أحزاب المعارضة تحارب وتصفى ، ولكن ماذا أقول إذا ما قررتم ــ لا قدر الله ــ أن تسقطوا العضوية عن أحمد فرغلى ، ماذا يمكن أن يقال عن هذا التصرف فى الخارج ؟ هل سيقال إن هذا فى صف الديمقراطية ، هل سيقال إن فى هذا تمكينا لأحزاب المعارضة فى القيام بدورها ، وإن عدد أعضاء حزب العمل ال ١٤ أصبحوا ١٣ ؟ كل هذا لا يمكن أن يكون بحال فى صف الديمقراطية وفى صف مصلحة مصر وسمعتها التى نحاول أن نجعلها سمعة طيبة وكبيرة لكى نرفع رأسنا فى المنطقة بوصف أنه توجد لدينا ديمقراطية نحاول أن نرسى قواعدها على أسس سليمة ، هذا التصرف إذا ما اتخذ ــ لا قدر الله ــ لا يعتبر بحال تأكيدا للديمقراطية أو لدور المعارضة إننى فى كلامى لم أنف تماما أن أحمد فرغلى كان عليه أن يكون أكثر حيطة فيما قال ، ولذلك أقول إنه إذا ما قررتم أى جزاء آخر غير الفصل فإن الأمر يعتبر متوازيا مع الذى اقترف ، مهما كان رأى هؤلاء الذين يرون أن الأمر يستحق الفصل من المجلس .

إن إسقاط العضوية عن أى عضو شىء كبير، لأن هذا العضو مهما قلتم عنه قد حاز ثقة الشعب فى دائرته الانتخابية وإنه نجح بهذه الثقة ، وإسقاط العضوية لا قدر الله بمثابة نزع هذه الثقة وهذا جزاء كبير لا يمكن أن نتجه اليه إلا إذا كان الفعل كبيرا يستوجب هذا .

ولذلك أدعو الله لكم ولى أن يوفقنا إلى ما يخدم الديمقراطية وما يخدم الشعب وما يجعل مصر بالفعل صورة مضيئة فى المنطقة العربية التى نريد أن نحقق لها كل تقدم ، وشكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق من المعارضة ) .

**العضو عبد الله على حسن :**

أستأذن حضراتكم فى ألا يكون حديثى على ما كان فى جلسات سابقة وإنما نتحدث عن ما هو كائن والكائن اليوم أن القضية المعروضة ليست قضية نائب معارض وليست قضية معارضة ، فالمعارضة ، أقامها الرئيس أنور السادات بعد ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، ولم تكن هناك معارضة وإنما كان والحق يقال ، حكما شموليا وليست القضية المعروضة الآن قضية رأى ولا قضية الرأى الآخر ، فنحن نعلم جميعا أنه لم يكن قبل ثورة التصحيح إلا رأى ورأى واحد ، وليست قضية الديمقراطية والحرية ، فالحرية والديمقراطية ما تأكدت على أرض هذا الوطن إلا بعد التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، ونحن نتفق جميعا على أن هناك فرقا كبيرا بين الحرية وبين الفوضى ، ونتفق جميعا فى أن الأمر قد اختلف وأصبح الأمر المعروض هو التجاوز ، أصبح المعروض هو استغلال مناخ الحرية والديمقراطية ، فهل هذا الاستغلال مقبول ؟ وهل هذه التجاوزات فى مصلحة مصر وشعب مصر إن القضية المعروضة أن أحد الزملاء وهو الأخ أحمد فرغلى تحدث فى مؤتمر صحفى وبإقرار الجميع فإن هذا المؤتمر الصحفى حضره الكثير من الأجانب ومراسلو وكالات الأنباء الأجنبية وإنهم طيروا لصحفهم ولوكالاتهم ما حدث فى هذا المؤتمر .

ما الذى حدث ؟ أو ما الذى قيل فى هذا المؤتمر ؟ وهل الذى قيل يتفق والمصلحة الوطنية أم أن الذى قيل فيه تطاول على مصر وعلى شعب مصر وعلى قيادات الحكم الوطنى فى مصر ؟ ونحن نعلم وكذلك الكثير من الإخوة النواب يعلمون أن هناك خلافا قديما بين الأخ أحمد فرغلى وبين السيد محمد عثمان اسماعيل محافظ أسيوط وقيل إن الأخ أحمد فرغلى كان راغبا فى أن يكون أحد

مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات الماضية وكان المحافظ له رأي آخر، أي أن القضية كانت خلافا بينهما واستمر هذا الخلاف، فهل من الجائز وهناك خلاف في الرأي أو أن هناك خلافا حول الأشخاص أن يأتي نائب في مؤتمر صحفي ويحاول أمام العالم كله أن ينسب إلى الشخص المعارض له جريمة التحريض على القتل وهي جريمة عقوبتها الأشغال المؤقتة والمؤبدة. فهل من المقبول إذا اختلفت مع مسئول في الرأي أو مع زميل في الرأي أن أقول إن محمد عثمان اسماعيل يحرض على قتل فلان أو يسعى إلى قتل فلان فليس كلامي دفاعا عن محمد عثمان اسماعيل وليس هذا الحديث دفاعا عن محافظ أسيوط وإنما هو دفاع عن الرأي والرأي الآخر وما ينبغي أن تكون عليه المعارضة، فانا إذا اختلفت مع محمد عثمان اسماعيل فهذا شأنه وإنما لا يجوز في مؤتمر تدعى إليه كافة وكالات الأنباء أن يقال إن محافظ أسيوط وهو رجل مسئول يحرض على قتل فلان، وهل من الجائز أن يقول أحمد فرغلي في هذا المؤتمر الصحفي إن الحكم في مصر يحاول تصفية المعارضة بالاغتيالات؟ أي أخلاق تلك التي يتحدثون عنها وأي معارضة تتكلمون عنها، فهل المعارضة هي التحريض على جرائم القتل ونسبتها إلى أشخاص لا يعرفون عنها شيئا. هذا هو ما حدث في هذا المؤتمر، فهل ما حدث يتفق والمسئولية السياسية؟ هل يتفق والأمانة الوطنية؟ هل يقال في جميع الصحف العربية المعارضة لمصر إن الحكومة المصرية تصفي وتحاول اغتيال رجال المعارضة في مصر. هذا القول نشر في جميع الصحف العربية، وأنا الذي أقوله، إن هذا الذي قيل في هذا المؤتمر الصحفي ليس حديثا مرسلا وإنما هو حديث عمدي مقصود، فعلوم أيضا أن هناك مؤامرات خارج مصر تشجع عليها دول الرفض وتشجع عليها الأحزاب المناوئة لمصر وتشجع عليها حزب البعث العراقي و يشجع عليها حزب البعث السوري و يشجع عليها الحكومة الليبية والقدافي وأنهم يقيمون حلفا غير مقدس يضربونه حول مصر لحصار مصر وأن هذا الحلف يحاولون إقامته من الداخل من أشتات فمن يقال لهم معارضة هو حلف غير مقدس إذا حضره خالد محيي الدين المعروف بماركسيته، وإذا حضره محمود القاضي الذي قال عن المعارضة إنها معارضة مستأنسة، وإذا حضره فلان، تجمع هذا الشتات وتجمعوا بمختلف أفكارهم المختلفة لينسقوا إقامة جبهة كما يقولون في مؤتمراتهم.

إنهم يريدون فى هذه الفترة الدعوة إلى جبهة وطنية ، تعارض نظام الحكم ، وإن هناك جبهة وطنية فى خارج مصر بقيادة سعد الدين الشاذلى وآخرين لمعارضة نظام الحكم فى مصر فهى حلقة يقوم بها المغرضون والحاقدون ضد مصر بتشجيع من دول الرفض التى تمدها بالأموال وتصدر لها صحائف خارج مصر صحيفة ٢٣ يوليو التى تصدر فى لندن ويحررها محمود السعدنى وصحف أخرى يمولها القذافى وتصدر الصحف ويحاولون تهريبها إلى مصر ثم ينسقون فى الداخل لإقامة جبهة وطنية تتحالف مع هذه الجبهة لضرب مصر ، فالذى حدث فى المؤتمر الصحفى بكل المعايير هو تشهير بمصر وتنسيق بين خصوم مصر فى الداخل والخارج .

وأقول بالصدق كله إننا إذا إتخذنا قرارا بتطبيق أحكام القانون واللائحة ضد هذا العضو فإننا بهذا نؤدى خدمة جليلة لا لمصر فحسب وإنما لحزب العمل الاشتراكى لأن لهذا القرار أثرا فى ترشيد العمل السياسى فى الحزب وتنقية له من هذه الشوائب ليبقى الحزب خالصا لله ولمصر.

( تصفيق ) .

أيها الأخوة الأعزاء :

إننى لا أريد أن أشط فى الحديث ، ولو كان الأمر موضوع رأى وموضوع معارضة لهان الأمر ، وإنما الأمر أكبر من ذلك بكثير ، وإن كثيرا من الناس سواء خارج مصر أو داخل مصر يدبرون لمصر أمرا خطيرا و يتعاونون ضد مصر ، إن هناك دولا وحكومات تتفق ضد مصر وتحاول ان تشترى من لا ضمائر لهم فى مصر ليتعاونوا معها ضد مصر و ينسقوا معها ضد مصر وليتحالفوا معها ضد مصر ، ولنقرأ الصحف العربية التى تصدر ، ولتقرأوا بابا فى جريدة السياسة بقلم محمود السعدنى عنوانه « ليس إلا » فى كل عدد يصدر كله تحريض على إقامة جبهة فى مصر ضد النظام ، كله تطاول لاقامة جبهة معادية ضد النظام ، فالذى قيل فى هذا المؤتمر قيل بقصد أن يسمع فى الخارج وليس لخصوم مصر فى الداخل فقط ، إننا نحن هنا ، إننا معكم لكى نقاوم الحكم معكم ، إننا نستطيع أن ننسق معكم ، ليس الأمر امر هفوة أو امر خطأ لو كان خطأ بالنسبة للرأى لهان فكل يوم فى هذه القاعة تصدر أخطاء واخطاء مقبولة تنشر فى الصحف وفى جريدة حزب العمل آراء وآراء وتجاوزات وتجاوزات ولم يقل احد إن بعض الناس غير وطنيين ، إننى أقول للتاريخ ان هناك فى حزب العمل قيادات وطنية تحب مصر وفية بعض القيادات

التى تحب السادات ، وان هذه القيادات سيسمع صوتها يوما ، وستقول رأيها يوما لتعلن بجمعها كله انها مع مصر ومع السادات ، وستقول يوما إنها ضد كل القيادات التى تنحرف داخل حزب العمل وخارجة ليبقى الأمر كله لله ، وليبقى الأمر كله للسادات ، واشكركم . ووقفة متحدة من أجل مصر ووقفة متحدة من اجل السادات وخلفه ولن نتهاون ولن نتردد ولن نخاف ، إنهم ــ لاقدر الله ــ إذا حكموا هذا البلد سيعلقوننا فى المشانق ، إنهم يقولون فى كل لحظة وفى أماكنهم الخاصة انتظروا سنفعل لكم مانفعل إنهم يتخذون من الديمقراطية ستارا ليحكموا لاباسم الشعب ولكن باسم حفنة من الاجانب اعداء مصر اعداء الشعب ، وفقكم الله وإننى فى الختام أؤيد التقرير المعروض على حضراتكم ، وشكرا .

**العضو حسن أبو هيف :**

لقد تندر السيد رئيس حزب العمل فى بداية كلمته بأن القاعة ممتلئة بالأعضاء .

وهذا كما قلت يعد تندرا .. وإننى أقول له لماذا تتندر ياسيدى ! ؟ .. إنه يقول إن هذه القاعة تمتلىء بالأعضاء عندما يحضر إليها السيد رئيس الجمهورية فقط وفى المناسبات الأخرى ، وإننى أقول نحن فى كل وقت جنود للرئيس .. انتم تهاجمو الحكومة .. انتم تتهمونها بالاغتيال .. فمن هو رئيس الحكومة .. ! هو رئيس الجمهورية ، ونحن جميعا جنود له .. ونحن جميعا فداء لهذا الوطن وفداء لمن يمثلون باخلاص هذا الرجل الذى افتداكم بحياته .

وإننى أتساءل : مامصير هذا الرجل إذا لم تنجح ثورة ٢٣ يوليو؟ بل إننى أقول ماسبب قيام الثورة واستقامتها ؟ .. لأنها لم ترق دما .. لقد أبقى الله هذه الثورة وحماها لأنها لم ترق دما .. ومع ذلك يتهم حزب العمل الحكومة بالاغتيال وإراقة الدماء .. هل هذا يجوز أيها الإخوة والزملاء .

( اصوات : لايجوز) .

إن الرجل وهو رئيس الحكومة لايعتقل أحدا .. فهل بعد ذلك يجوز أن تتهم الحكومة بالاغتيال .. كيف يجوز ذلك ؟

وإننى بهذه المناسبة أقول إنه منذ نحو ٢٥ سنة فى حى اللبان بالاسكندرية كان الناس فى هذا الحى دائمى السباب والشجار بعضهم مع بعض الأمر الذى جعل من هذا الحى حيا لايطاق ، فجاء أحد القضاة وكان قاضيا حكيما وحازما إذ

كان يحكم على من يسب غيره أو يضربه ضربة خفيفة بالحبس ولا يفرج عنه إلا بعد دفع غرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ جنيه ، فوجدنا أنه بعد فترة زمنية تتراوح من شهر إلى شهرين لم يعدّ أحد يعتدى على أحد بالسب أو الضرب .. ثم عادت الأمور إلى حالتها وأكثر بعد أن نقل هذا القاضى . إننى أقصد بسرد هذه الواقعه أن أقول إن القضاء ، قضاء ردع ، وأنتم اليوم قضاة يجب أن تردعوا .. وأضم صوتى إلى صوت زميلى الذى قال لأعضاء حزب العمل أفيقوا لأنفسكم .. فأنتم أناس كلكم وطنية .. أفيقوا ولتكن المعارضة معارضة نزيهة .. أفيقوا لذلك .. وإنى أتوجه بسؤال لحزب العمل ما السبب الذى من أجله يحضر الشيوعيون والموتورون كل اجتماع يعقده حزب العمل ؟

( تصفيق ) .

وما هو قصدكم من وراء ذلك ؟ أنتم تقولون إن معارضتكم معارضة بناءة . وإنى أقول إن المعارضة البناءة لابد أن تقوم ، وإنى أتساءل من الذى فتح لكم صدره ؟ ، ومن الذى رفع الرقابة على الصحف ؟ إن الصحافة تتكلم كما تشاء .. وهذه هى الحرية بأجل معانيها .. إذن يجب أن نستعمل هذه الحرية فى حدودها القانونية طبقا للدستور والقانون .. فلا تسيئوا إليها ياسادة .. فأنت إذا اتهمت الحكومة أيها الزميل ممتاز نصار وأنت فى مركز الدفاع بأنها ستغتال أو يشاع أنها ستغتال كيف تتهم الحكومة وأنت تعلم أنها حكومة من ؟

( ضحك ) .

**رئيس المجلس :**

أود أن أسترعى نظر السيد العضو إلى أن السيد العضو ممتاز نصار لم يتهم الحكومة بذلك ، بل إن الذى اتهمها هو السيد العضو أحمد فرغلى .

**العضو حسن أبو هيف :**

إن السيد العضو ممتاز نصار يتهم الحكومة باسم موكله .. هل تتهم الحكومة التى يرأسها رجل السلام فى العالم .. ولست وحدى الذى يطلق عليه ذلك بل إن العالم أجمع هو الذى أطلق عليه ذلك .. العالم أجمع شهد لرئيسنا المحبوب بأنه أعظم رجل ظهر فى هذا القرن ، يحمى السلام ، ويحمى الأمن والاطمئنان ، هذا الرجل الذى استضاف شاه إيران فى الوقت الذى لفظه العالم أجمع . هذا الرجل الذى

تنعم بلده بالأمن والأمان .

الإخوة الزملاء ، أستأذنكم فى أن أقول وأنتم شهود على ما سأقول .. فمصر الآن تنفرد فى سائر أنحاء العالم عن جميع الدول قاطبة بأنها بلد الأمن والأمان .. بلد الأمن والنظام .. لماذا ؟ لأن لها رئيسا ساهرا وتحت يده رجال ساهرون على الأمن .. ساهرون على النظام .. ونحن رياضيون وطوال عمرنا ونحن نزور بلاد العالم وقد رأينا أثناء سيرنا فى هذه البلاد جرائم الخطف والقتل والسرقة ولا يتمكن المسئولون من الإمساك بالقاتل أو الخاطف أو السارق .. فهل سمعتم عن حدوث مثل ذلك فى بلادنا ؟

(تصفيق) .

إذن حرام عليكم أن تتهمونا ، ولماذا تتهمون البلد الآمن المطمئن الذى يستتب فيه النظام التفكير فى الإغتيال .. اغتيال ، لماذا ، ومن أجل ماذا تفكر فى الاغتيال .. إن البلد فيه نظام وأمن ، والأمن مستتب والقانون محترم . ولولا أن السيد رئيس الجمهورية .. لولا أن هذا الرجل يطمئن إلى نفسه و يطمئن إلى نظامه و يطمئن إلى شعبه لماذهب بقدميه إلى القدس فى إسرائيل .. كيف ذهب إلى هناك ، ومن أى موقع ؟ .. من موقع القوة .. ومن موقع الشجاعة .. ومن موقع الأمن .. لقد ذهب ليرفع راية السلام الذى حصل من أجله على الجائزة الكبيرة .. فهل بعد ذلك تتهمونه أنه ضد السلام ! ؟ وتتهمون الحكومة بمحاولة الاغتيال .. حرام .. هذا عبث .. هذا حرام .. لايمكن أن نسكت على مثل ذلك .. إننى أود أن أقول إن عضو مجلس الشعب يجب أن يكون قدوة ، ويجب ألا يرتكب أى خطأ أيا كان فى أى مكان وزمان ، ويجب أن يتصف بالصفات الحسنة لأنه يعد مثلا يضرب للشعب جميعه ، . فما بالنا وأن الفاعل الآن فى قضيتنا الحالية متهم بأنه يتهم الحكومة بالاغتيال .. وهذه أقصى تهمة توجه إلى البلد الآمن المطمئن فى العالم أجمع وتنزل بنا من أعلى عليين إلى هذه المهاترات التى نشرتها الصحف ، ولذلك أطلب منكم أيها الأخوة الزملاء أن تتخذوا قراركم الحاسم العادل . والرأى لله ولكم .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

لقد تحدث حتى الآن أربعة من المؤيدين للتقرير، وثلاثة من المعارضين له والآن ، ورد إلى طلب موقع عليه من أكثر من عشرين عضوا يطلبون إقفال باب

المناقشة .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة فى هذا التقرير؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس :**

والآن ، إعمالا لحكم المادة ٣٨٣ من اللائحة الداخلية للمجلس يؤخذ الرأى فى تقرير اللجنة على إسقاط العضوية نداء بالاسم ، فلينادى على الأسماء .

( نودى على الاسماء (٤) ) .

**رئيس المجلس :**

أسفر أخذ الرأى النهائى نداء بالاسم عن : ٢٧٩ موافقا ، ١٧ غير موافقين ، ٥ ممتنعين .

( ولم يبد السيد الدكتور صوفى أبوطالب رأية لكونه رئيسا للجلسة ) .

والآن ، فإن الذى أبدى رأيه بالموافقة على التقرير أكثر من ثلثى عدد الأعضاء وبالتالى يقرر المجلس إسقاط العضوية عن السيد أحمد فرغلى مصطفى وإعلان خلو المكان فى دائرة قسم أول شرطة أسيوط .

وهكذا أسقطت عضوية أحمد فرغلى من مجلس الشعب ولم يسدل الستار على ديكتاتورية السادات إلا فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

القسم الثاني

# الوثائق

# تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن اسقاط عضوية

كمال الدين حسين



**جاء فى نص تقرير اللجنة التشريعية :**

١ ــ أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ الى اللجنة التشريعية الاقتراح المقدم من أكثر من خمس أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف عضو المجلس دائرة بنها لدراسته على وجه الاستعجال ، وعلى أن تقدم تقريرها فى شأنه الى المجلس بجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ .

وقد أخطر السيد رئيس المجلس بكتابة المؤرخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ السيد العضو المذكور باقتراح باسقاط العضوية عنه وبما قرره المجلس فى شأنه وموعد انعقاد اللجنة التشريعية لنظره و بتاريخ الجلية المحددة للنظر فى تقرير اللجنة ، وذلك اعمالا لنص المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب .

٢ ــ تدارست اللجنة الموضوع بجلستها المعقودة مساء يوم ١٢/٢/١٩٧٧ ولم يحضر السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف هذا الاجتماع .

٣ ــ وقد تدارست اللجنة المناقشات التى دارت بجلسة المجلس صباح يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ بشأن البرقية التى أرسلها السيد العضو الى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، بمناسبة اصدار القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ . وتدارست نص البرقية المذكورة والاقتراح باسقاط العضوية محل البحث ، كما استعادت اللجنة نصوص الدستور، وقانون مجلس الشعب ، واللائحة الداخلية للمجلس .

٤ ــ وقد استبان للجنة أن المادة (٤٧) من الدستور قد نصت على أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشرة بالقول أو الكتابة او التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون » كما قضت بأن « النقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى » .

كما حظرت المادة (٩٨) من الدستور مؤاخذة أعضاء مجلس الشعب على ما يبدونه من الافكار والاراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .

ومقتضى هذه النصوص أن نظامنا الدستورى يكفل للمواطنين عامة ولاعضاء مجلس الشعب حرية الرأى والنقد البناء فى حدود القانون ، وأنه لا حساب على ما يبديه أعضاء المجلس من أفكار أو آراء أثناء مباشرتهم لواجبات العضوية فى جلسات المجلس أو فى اجتماعات لجانة .

بل ان الدستور قد أجاز بصريح نص المادة (١٣٢) منه لمجلس الشعب أن يناقش بيانات رئيس الجمهورية التى يلقيها أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة أو عن رأى موضوع آخر ، وهو حق لم يكن مقررا من قبل فى الدساتير السابقة .

وفى الوقت الذى يكفل فيه الدستور حرية الرأى والحوار والمناقشة الديمقراطية بما فى ذلك النقد البناء ، فان اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ــ والتى يستقل بوضعها ، لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه طبقا للمادة (١٠٤) من الدستور ــ قد حتمت أن تتم هذه الممارسة للديمقراطية ولحرية الرأى فى نطاق احترام القيم والمبادىء التى أرسلها الدستور. وأوجبت على اعضاء المجلس ان يلتزموا فى مناقشاتهم وفيما يبدونه من آراء بهذه القيم والمبادىء ونصت على ان عليهم ان يمارسوا مسئولياتهم فى التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية وفقا لما تمليه مصالح قوى الشعب العاملة ، وحظرت أن تتضمن المناقشات الديمقراطية والحوار الحر الذى يدور فى اجتماعات المجلس اولجانه ان تتضمن عبارات الاعضاء أو كلماتهم فى ممارستهم الحرة لواجباتهم أيه عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالاشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة ( المواد ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٥٦ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة ) ــ واذا كان الامر كذلك فانه يكون محظورا من باب أولى أن تشكل عبارات العضو او كلماته عبارات معاقبا عليها ، والاساس فى هذه المبادىء ان الديمقراطية الحقة تقوم على الحوار الحر الذى يقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل والفكرة بالفكرة و يبرز المحاسن والمساوىء بعبارة لائقة عفيفة و بأسلوب واضح

غير ملتو ولا منحرف بحيث تنبلج الحقيقة و يظهر وجه الصواب فى اى موضوع و يبدو الدليل واضحا وقاطعا على القرار السليم مرتبطا بأسبابه قائما على سنده مبررا بالمصالح العامة للشعب .

فالحقيقة ليست بنت التهويل والتشهير والمبالغة والاسفاف بل هى بنت البحث الهادىء والنظر العميق الثاقب والتفكير المتأنى والقول العفيف الكريم ، فالادب فى المناظرة والصدق فى المساجلة هما الكفيلان ببلوغ الرأى السديد فى اى أمر من الامور، وليس أبلغ دليلا على سلامة تلك القواعد الحاكمة للحوار والمناقشة الهادفة الى الخير العام والساعية الى تحقيق مصالح الجماهير من قوله تعالى فى محكم كتابه العزيز ( وجاد لهم بالتى هى أحسن )

و( ادع الى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه ) .

٥ ــ أستعادت اللجنه الماده (٣٧) من الدستور التى حددت المسئوليات القوميه الجسيمة التى يتحملها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدوله ، والتى جعلته مسئولاً عن السهر لتأكيد سيادة الشعب ، واحترام الدستور وسيادة القانون ، وحمايه الوحده والمكاسب الاشتراكيه ورعايه الحدود بين السلطات لضمان تأديه كل منها لدورها الوطنى فى النطاق الذى حددته أحكام الدستور ــ كما استعادت اللجنة أحكام المادة (٧٤) من الدستور التى قضت بمنح رئيس الجمهورية ــ فى سبيل تمكينه رئيسا للدولة من مواجهة هذه المسئوليات الجسام ــ سلطة لاتخاذ الاجراءات السريعة اللازمة لمواجهة أى خطر يهدد سلامة الوطن أو الوحدة الوطنية أو قيام مؤسسات الدولة باداء دورها الدستورى فى خدمة مصالح الشعب .

وقد تبين للجنة من ذلك ومن باقى أحكام الدستور ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة الذى اختاره الشعب ، ورمز الوحدة الوطنية الذى تتجسد فى كرامة الامة ، والحكم بين السلطات الذى يحمله الدستور مسئولية الحفاظ على مصالحها القيمة العليا والسهر عليها ، وهو ان كانت تصرفاته فى شئون الدولة قابلة للنقد والمناقشة الموضوعية البناءة الا ان ذلك لا يجوز ان يخرج على ما يجب احاطته به كرمز للدولة من هيبة وتوقير واحترام .

وقد استبانت اللجنة إن السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف قد استغل فرصة اعلان بيان السيد الرئيس عن استخدامه كرئيس للدولة لسلطاته

المقررة فى المادة (٧٤) من الدستور واصداره القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة الاخطار المحدقة بالوطن والتى كشفت عنها أحداث الشغب والتخريب التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير الماضى للنيل من شرعيه الدستور وشرعيه المؤسسات الدستوريه للدوله والمساس بالهيبه والاحترام الواجب لها ولرئيس الدوله ، و بأسلوب ينطوى على الطعن والتشهير والاساءة والاهانه .

٦ ــ وقد عمد السيد العضو الى اثبات العبارات الجارحه وغير اللائقه التى تضمنت كل ذلك فى برقيه أرسلها الى رئيس الدوله وهويعلم انها بحكم طبيعتها نتدأول بين العديد من الاشخاص بل لم يكتف بذلك وانما أرسلها فى ذات الوقت الى رؤساء تحرير الصحف قاصدا الى نشرها ، وقد تم نشرها بالفعل .

وقد استبان للجنة أنه بصرف النظر عما انطوت عليه عباراتها من جرائم تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان السيد العضو قد قصد بتحريرها واذاعتها ، ونشرها على هذا النحو، النيل من هيبة الدستور، والافصاح عن ازدرائه ، والتشكيك فى شرعيته ، وشرعية نظام الحكم بكل مؤسساته الدستوريه والتطاول على رئيس الجمهورية وعدم احترام ذكرى رئيس الجمهورية السابق ، واتهام الحكومة بالتزوير سلفا ، لاهدار الثقة فيها ، والتحقير من شأن الشعب ومن شأن دوره الدستورى فى حكم نفسه رغم كونه مصدر السلطات جميعها وصاحب السيادة وذلك رغم ان السيد العضو قد وصل الى مقعده بمجلس الشعب ممثلا للامة فى ظل أحكام هذا الدستور الذى أقسم اليمين على احترامه .

بل ان السيد العضو قد تعمد كتابة هذه البرقية واذاعتها ونشرها بعباراتها النابية عن اللياقة والاحترام الواجب للرئيس ولمؤسساتها الدستوريه وبما انطوت عليه من قذف واهانة تصل الى درجة الجريمة طبقا لاحكام قانون العقوبات فى وقت تعرضت فيه الامة لفتنة خطيرة موجهة الى الجبهة الداخلية وفى ظروف يجب أن تكرس فيها الجهود لتحرير الارض اما سلما أوحربا ، ومن ذلك ترى اللجنة ان ما ارتكبه السيد العضو فى هذه الاونة أمر من شأنه فقدان الثقة فى الشرعية الدستورية على نحو يفتقر الى المسئولية التى يجب ان يتحلى بها عضو مجلس الشعب .

٧ ــ واستنادا الى ماسبق جميعه فقد خلصت اللجنة الى ان البرقية التى ارسلها السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف الى رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ من

فبراير سنة ١٩٧٧ سواء من حيث ما انطوت عليه من عبارات أوفيا صاحبها من ملابسات وظروف تتصل بأهم القضايا التى تشغل أعماق كل مواطن ــ تنطوى على امتهان بالغ للقيم والتقاليد والاساليب الدستورية السديدة ، وتمثل عدوانا على دستور الشعب ، ورئيسه المنتخب فى زمن أزمة وفتنة ، الامر الذى ترى معه اللجنة أن ما ارتكبه السيد العضو تحريره واذاعته ونشره للبرقية سالفة الذكر، يعد خروجا جسيما على واجباته كعضو يمثل الشعب وعدوانا جسيما على حق الوطن والمواطنين ، بأسلوب غير لائق لا يتفق مع واجبات العضوية ، ومقتضيات السلوك البرلمانى وهو الذى وقع هذه البرقية واصفا نفسه فيها بأنه النائب عن الشعب .

٨ ــ ورغم اجماع اللجنة على ان ما وقع من السيد العضو يعد خطأ جسيما فى أداء واجباته كنائب عن الشعب فأن أقلية من أعضائها تمثلت فى كل من السادة الاعضاء ( ممتاز نصار عادل عيد ، أحمد ناصر ، حسن عرفه ) قد اتجهت الى ان اسقاط العضوية عن السيد/ كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف يمثل أشد جزاء يجوز أن يوقعه مجلس الشعب على أى عضو من أعضائه وأنه قد يكون من المناسب ــ وما وقع من العضو من مخالفات جسيمة يشكل جرائم جنائية ــ أن يقدم للمحاكم الجنائية عن هذه الجرائم بعد رفع الحصانة عنه على أن يتخذ المجلس قبله الاجراءات النظامية واللائحية المناسبة استنادا الى ما يصدر ضده من أحكام قضائية .

الا ان أغلبية اعضاء اللجنة لم يوافق على هذا الرأى استنادا الى انه وان كانت الافعال التى اقترفها السيد العضو قد تنطوى على جرائم ، فان المطروح ليس مساءلته جنائيا عنها ولكن محاسبته عن السلوك الذى تم عنه هذه الافعال وينطوى على الخروج على واجبات العضوية وهو ما يملكه المجلس استنادا الى صريح ما تنص عليه المادتان (٩٦ ، ١٠٤) من الدستور من استقلال المجلس وفق لائحته الداخلية فى اتخاذ الاجراءات النظامية المناسبة عن المخالفات المسلكية لواجبات العضوية .

٩ ــ وبناء على ما سبق جميعه وتطبيقا لحكم المادة (٩٦) من الدستور ولاحكام المواد (٣٠٩) وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس وللاسباب الواردة فى هذا التقرير فقد وافقت اللجنة على اسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف لاخلاله الجسيم بواجبات عضويته ، وتوصى اللجنة المجلس بتقرير ذلك .



تقرير
اللجنة
التشريعية
بمجلس
الشعب
عن
اسقاط
عضوية

# الشيخ عاشور



فيما يلى تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح باسقاط العضوية من الشيخ عاشور عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمرك بالاسكندرية .. ، وقد وزع التقرير على الصحافة وأعضاء مجلس الشعب .

**قال التقرير:**

١ ــ أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ الى اللجنة الاقتراح المقدم من أكثر من خمس أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد/ عاشور محمد نصر عضو المجلس عن دائرة الجمرك بمحافظة الاسكندرية لدراسته على ان تقدم تقريرها الى المجلس فى أقرب جلسة .

وقد اطلعت اللجنة بجلستها المعقودة مساء يوم ٢١/مارس سنة ١٩٧٨ على محضر مضبطة المجلس صباح ذات اليوم وتدارست ماثبت فيها من مناقشات واقوال ، كما تدارست تقرير هيئة مكتب المجلس المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨ عما بدر من السيد العضو بجلسة المجلس والطلب المقدم باسقاط العضوية عنه ، كما اطلعت على نصوص الدستور ، وقانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية للمجلس .

٢ ــ تبين للجنة أنه قد صدر عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر خلال انعقاد جلسة المجلس صبيحة يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ أثناء مناقشة السياسة التموينية ، عدة عبارات تمس المجلس كما صدر هتاف بسقوط السيد/ رئيس الجمهورية ، فقرر المجلس احالة ما بدر من السيد العضو الى هيئة المكتب للنظر فيه ، فعقدت اجتماعا لهذا الغرض وقدمت تقريرا للمجلس تضمن أن هيئة المكتب قد استمعت الى نص تسجيل العبارات التى وردت على لسان العضو اثناء انعقاد الجلسة المذكورة ، والى ما جاء فى اقوال السادة اعضاء حزب الوفد الجديد

الذى ينتمى اليه من استنكار لما بدر منه من أقوال ، والى ماذكره بعض الاعضاء شجبا واستنكارا لها — كما راجعت هيئة المكتب ماطالب به السادة الاعضاء والسيد وزير شئون مجلس الشعب من اتخاذ الاجراءات التى تنص عليها الدستور واللائحة الداخلية للمجلس قبل السيد العضو لما وقع منه .

وبناء على ماسبق ، وعلى تقدم أكثر من خمس اعضاء المجلس لرئيسه ، أثناء انعقاد هيئة المكتب ، باقتراح باسقاط العضوية ، عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر ، تأسيسا على الدستور — فقد انتهت هيئة المكتب فى تقريرها سالف الذكر الى التوصية بأن يتخذ المجلس قبل العضو الاجراءات التى عليها المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبناء على ذلك فقد وافق المجلس — بعد عرض تقرير هيئة المكتب عليه — على احالة الاقتراح باسقاط العضوية عن السيد العضو تطبيقا لاحكام المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية على النحو سالف البيان .

٣ — عقدت اللجنة اجتماعها الاول لنظر طلب اسقاط العضوية مساء يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ — واعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة (٦٩) من الدستور التى تقضى بان حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ، وتحقيقا لمقتضى حكم المادة (٣١٢) من اللائحة الداخلية للمجلس التى تقرر للعضو المقدم طلب اسقاط العضوية عنه حق الاشتراك فى مناقشات اللجنة والمجلس بشأنه وتمكينا للسيد العضو من تقديم مايراه من أقوال أو ايضاحات أو دفاع أمام اللجنة عما نسب اليه واتاحة الفرصة له لمتابعة مناقشاتها بشأن طلب اسقاط العضوية عنه ، فقد قررت تأجيل نظر الموضوع الى اجتماع تال تعقده مساء يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٨ .

وقد أخطر السيد العضو كتابة بموعد هذا الاجتماع والغرض منه فحضر بنفسه حيث أبدى ماشاء من أقوال وايضاحات ودفاع أمام اللجنة على النحو الثابت فى محضرها .

٤ — استعادت اللجنة المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول ، أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك كوسائل التعبير ، فى حدود القانون . وما قضت به هذه المادة ، من أن النقد الذاتى ، والنقد البناء ، ضمان لسلامة البناء الوطنى .

كما استعادت ماتنص عليه المادة (٩٨) من الدستور من أنه :

**« لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الاراء والافكار فى أداء أعمالهم فى المجلس أوفى لجانه » .**

وترى اللجنة أن بمقتضى هذه النصوص يكفل نظامنا الدستورى للمواطنين كافة ولاعضاء مجلس الشعب خاصة فى ممارستهم لاختصاصاتهم الدستورية ، من أفكار ، أوآراء ، فى جلسات المجلس أوفى اجتماعات لجانه ، تعبيرا عن الرأى ودفاعا عن المصالح العامة للقاعدة الشعبية التى يمثلونها بل ان الدستور قد أجاز بصريح نص المادة(١٣٢) منه ، لاعضاء مجلس الشعب مناقشة بيانات رئيس الجمهورية التى يلقيها أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، أوأى موضوع آخر وهو حق لم يكن مقررا من قبل فى الدساتير السابقة .

**وفى الوقت الذى يكفل فيه الدستور، حرية الرأى والفكر وحرية الحوار والمناقشة الديمقراطية بما فى ذلك النقد الذاتى والنقد البناء ، وبما يخوله لاعضاء مجلس الشعب من حقوق دستورية فى ممارسة الرقابة على السلطة ومايمنحه لها من حق ترشيح رئيس الجمهورية ، ومناقشة بياناته .**

فان القسم الدستورى الذى أوجبت المادة (٩٠) من الدستور على عضو المجلس حلفه قبل مباشرة عمله ينص **على أن يقسم بالله العظيم على أن يلتزم بأن يحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن يراعى مصالح الشعب ، وأن يحترم الدستور والقانون .**

كما أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى يستقل بوضعها بارادة اعضائه الحرة لتنظيم أسلوب العمل فيه ، وكيفية ممارسته ـ كمؤسسة دستورية لوظائفه . واختصاصاته ، طبقا للمادة(١٠٤) من الدستورـ قد حتمت أن تتم مباشرة اعضاء مجلس الشعب لواجباتهم ، ولاختصاصاتهم الدستورية وأن تجرى ممارستهم للديمقراطية ، ولحرية الرأى والفكر، فى اجتماعات المجلس ولجانه فى نطاق احترام الاسس الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم ، والقيم والمبادىء التى أرساها الدستور لتنظيم المجتمع وضمان الحقوق العامة والخاصة للمواطنين وأوجبت على اعضاء المجلس باعتبارهم القدوة التى تمثل الشعب ، مباشرة مسئوليتهم فى التشريع ، والرقابة ، وفى غيرها من الانشطة البرلمانية الاخرى التى يقومون بها ، وفقا لما تمليه عليهم مصلحة الشعب ، ومايستلزمه ذلك من احترام قداسة الدستور، وسيادة القانون ، وهيبة المؤسسات الدستورية للدولة وكرامتها

وقد حظرت احكام هذه اللائحة ان تتضمن المناقشات الديمقراطية والحوار الحر الذى يدور فى اجتماعات المجلس أولجانه ، **أوأن تتضمن عبارات الاعضاء ، وأقوالهم ، أوكلماتهم ، فى ممارستهم الحرة لواجباتهم ، واختصاصاتهم الدستورية أية عبارات غير لائقة ، أوفيها مساس بالاشخاص ، أوبالهيئات ، أوبالمصلحة العامة .**

( المواد ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة الداخلية ) .

٥ ــ وفضلا عن هذه النصوص والاحكام ، فان التقاليد البرلمانية والعرف الدستورى ، يحتمان أن يحاط المجلس ، باعتباره مؤسسة دستورية تتكون من ممثلى الشعب المصرى المعبرين عن ارادته ، بالتوقير ، والهيبة والاحترام ، و يتفرع على ذلك ضرورة احترام نظام الجلسة طبقا للائحة الداخلية للمجلس ، واحترام الدستور والنظام الذى تتضمنه هذه اللائحة وخاصة فى تنظيم المناقشات التى تتم داخل المجلس ولجانه ، واحترام الاسس الدستورية لنظام الحكم الشرعى الذى يمثله رئيس الدولة وسائر المؤسسات الدستورية المعبرة عن السيادة الشعبية ، كل منها فى نطاق اختصاصها الدستورى والذى يمثل مجلس الشعب بينها الركن الركين للديمقراطية والشرعية ، وسيادة الدستور، والقانون .

**فمن المبادىء المسلم بها فى نصوص الانظمة الداخلية لبرلمانات العالم وفى العرف الدستورى والتقاليد النيابية أن عضو البرلمان ، وهويتمتع بشرف النيابة عن الآمة ، يجب أن يراعى فى كل تصرفاته وأفعاله وأقواله سواءَ داخل البرلمان أوخارجه ، مايقتضيه هذا الشرف من التزام فهوحيث يوجد ، وأينما يكون ، داخل الوطن أوخارجه ، ينظر اليه باعتباره نائبا عن الامة يرفرف فوق هامته ، شرف تمثيلها والنيابة عنها ، وهذا يحتم ان يكون سلاحه فى كل مايصدر عنه الفكر السليم ، وسنده الرأى السديد ، ووسيلته التعبير الموضوعى العف الكريم وسياجه التقدير الواعى لثقل المسئولية وشرف النيابة عن الشعب ، الذى يعد النائب قدرة له فى التصرف والسلوك والحديث .**

وليس ثمة جدال فى أنه يتفرع حتما و بالضرورة على ما سبق ، أنه يجب أن ترتفع المناقشات والاقوال التى يدلى بها عضو مجلس الشعب ممثل الجماهير تحت قبة المجلس الى المستوى الرفيع الذى يحتمه التمثيل الصحيح للسيادة الشعبية ، لامة

عريقة فى الحضارة والقيم والتقاليد .

**واذا كان الامر كذلك ، فانه يكون محظورا أن تشكل العبارات أوالاقوال التى تصدرمن أى عضوبمجلس الشعب ازدراء ، أوامتهانا ، أواهانة للدستورا ولرئيس الدولة أولمجلس الشعب أولنظامه الداخلى أولرئيسه وأعضائه ، أولاية مؤسسة دستورية أخرى فى الدولة ــ ويكون الحظرمن باب أولى اذا شكل ذلك جريمة يعاقب عليها القانون .**

٦ ــ والاساس فى كل ماسبق ذكره من المبادىء والاحكام ، أن الديمقراطية الحقة بماتكفله من حرية الرأى ، وحرية الفكر ، وحرية النقد تقوم فى جوهرها على الحوار الموضوعى الحر ، الذى يقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، والبينة بالبينة ، والذى يدحض الفكرة بالفكرة و يبرز المحاسن ، والمساوىء ، لاى قرار أوفعل أوتصرف ، بعبارات موضوعية لائقة باعضاء مجلس الشعب ، ممثلى السيادة الشعبية ، و بأسلوب واضح غيرملتو ، ولا منحرف ، **بحيث تجلى الحقيقة ، و يظهر وجه الخطأ ، والصواب ، وتعلو المصلحة العامة للشعب ظاهرة فوق هامات الجميع فى أى موضوع محل مناقشة . فهذا الاسلوب وجده هوالذى يير الطريق لممثلى الشعب ، تمكينا لهم من اتخاذ القرار الصحيح والمناسب ، وتعبيرا عن الارادة الحرة والصادقة المحققة لمصالح الجماهير.**

**٧ ــ وترى اللجنة أنه ، لامراء فى أنه يوجد فرق شاسع ، بين ابداء الرأى ، وعرض الفكر ، والمناقشة الديمقراطية ، والحوارالحر السليم الذى تحميه وتقدسه احكام الدستور ، وتحظر مؤاخدة اعضاء مجلس الشعب عليه ، اذا ماأبدوه أومارسوه فى اداء اعمالهم فى جلسات المجلس اوفى اجتماعات لجانه ، مهما كان نوع هذه الافكاروالاراء ، وبين اطلاق القول ، والهتاف على عواهنه ، بما قد يتضمنه ذلك من اهانه واذراء للدستورأوللمؤسسات الدستورية أوللهيئات والاشخاص العامة ، أوبما ينطوى عليه ذلك من خارج القذف والسب للاشخاص ، أومن تحريض على الفتنة والخروج على احكام الدستوروالقانون والنظام .**

فالرأى هو ، التعبير الموضوعى والعفيف ، عن التحبيذ ، أوالرفض لقرار ، أولاجراء أولتصرف معين وذلك بناء على أسباب واقعية وموضوعية ، تبرر النتيجة التى يعرضها .

والفكر هو العرض العقلى المنطقى الهادىء الرزين لمبدأ أونظرية أوفكرة علمية أودستورية أوسياسية أواقتصادية .. الخ بما يقوم عليه من اساس وبما ترتبه من نتائج فى حياة الجماعة والافراد .

وشتان بين ترديد الهتاف والقاء القول غير المسئول دون ضابط أوالتزام بقاعدة أواحترام لنظام ، و بين ابداء الرأى والفكر اللذين يمثلان أشرف واغلى ما كرم به الله الانسان ، عندما علمه مالم يعلم ، ومنحه نعمة العقل وحمله لله فيه ، يعمر و يطور الحياة و يرتقى بنفسه وبها ، الى تحقيق العدل ، والمساواة ، والرفاهية ، والسلام .

فالحقيقة التى يعبر عنها الفكر ، والمصلحة العامة التى يساندها الرأى ، ليست بنت التهويل والتشهير ، والمبالغة ، وترديد الهتافات غير المسئولة خاصة اذا كانت مما يعاقب عليه القانون وانما بلوغ الحقيقة وتحقيق الصالح العام يكونان دائما نتيجة البحث الهادىء ، والنظر العميق الثاقب والتفكير المتأنى والمناقشة بالقول الواع الموضوعى المدعى بالحجة والدليل ، فى صيغة عفيفة وكريمة . فالادب فى المناظرة ، والصدق فى المساجلة هما الكفيلان ببلوغ الفكر الصحيح النافع والوصول الى الرأى السديد الثاقب ، فى أى أمر من الامور .

وليس أبلغ دليل على سلامة تلك القواعد الحاكمة للحوار ، والمناقشة الهادفة الى الخير والنفع العام ، والساعية الى تحقيق مصلحة الشعب من قوله تعالى فى محكم تنزيله العزيز :

( ادعى الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) .

( جادلهم بالتى هى أحسن ) .

**٨ ــ ولما كان الدستور قد نص صراحة على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، المختار من الشعب فى الاستفتاء العام بناء على ترشيح مجلس الشعب ، ورمز الوحدة الوطنية الذى تتجسد فيه كرامة الامة ، وهيبة الدولة ، فهو الحكم بين السلطات ، والذى يحمله الدستور مسئولية الحفاظ على المصالح القومية العليا للشعب ، و يضح على أمانة السهر عليها .**

ورئيس الجمهورية رغم موقعه فى قمة سلطات الدولة ليس فوق الدستور أوالقانون ، فتصرفاته فى شئون الدولة و بياناته المتعلقة بسياساتها العامة قابلة للمناقشة الموضوعية والنقد البناء فى حدود الدستور والقانون الا أن مناقشة ونقد

بيانات رئيس الجمهورية من السياسة العامة للدولة وتصرفاته فى شئونها العامة، يجب أن يتم فى اطار الاساليب الدستورية والقانونية المقررة لذلك ولا يجوز ان تخرج هذه المناقشة أوهذا النقد بأى وجه، وعلى أيه صورة عما يجب أن يحاط به رئيس الجمهورية كرمز للدولة، وكرئيس للشعب من هيبه، وتوقير واحترام، يليق بكرامة وعزة للشعب الذى اختاره لرئاسته.

واذا كان ذلك صحيحا فانه فى غير مجال مناقشة تصرفات اوبيانات رئيس الجمهورية ـ يكون واجبا من باب أولى احاطة رئيس الدولة عندما يرد قول عنه، بكل مايقتضيه منصبه من هيبة وتوقير، واحترام، كرمز للسيادة الشعبية، وكعلم خفاق باسم مصر، **وكل ذلك ليس امتيازا شخصيا لرئيس الدولة، ولكنه مستمد من هيبة كيان الامة. والسيادة الشعبية التى يرمز اليها فور أن تضعه الارادة الحرة للمواطنين فى قمة سلطات الدولة المعبرة عن الشعب.**

٩ ـ وحيث أنه قد ثبت للجنة من مطالعة مضبطة مناقشات المجلس بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٧٨ ومن أقوال السيد العضو/ عاشور محمد محمد نصر أمامها أنه أثناء مناقشة السياسة التموينية وقف السيد العضو للكلام بدون اذن من السيد رئيس المجلس، فطلب منه الجلوس اعمالا لاحكام اللائحة الداخلية، فقال العضو احتجاجا على لذلك أنه سوف يغادر القاعة، ثم أردف ذلك بقوله **(ده مش مجلس شعب، ده مسرح شعب) فعرض السيد رئيس المجلس على الاعضاء احالة احتجاج العضو، وعدم التزامه بأحكام اللائحة الداخلية، والعبارة التى وصف بها مجلس الشعب بهذا الوصف الى اللجنة المختصة فوافق المجلس على ذلك، كما وافق على اخراج العضو من القاعة لما بدر منه اعمالا لحكم المادة (١٥٨) من اللائحة.**

وعند ذلك اندفع العضو الى الهتاف قائلا (يسقط أنور السادات)، وعندما استفسر منه رئيس المجلس مستنكرا كرر الهتاف ذاته، الامر الذى أهاج الاعضاء وأثارهم وانطلقت هتافاتهم بحياة الرئيس محمد أنور السادات مختلطة بأصوات الاستنكار العام لما بدر من العضو.

ثم تحدث السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد عندما عاد النظام الى الجلسة باسم الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد قائلا بالنص « يؤسفنى أن ينفعل أحد الزملاء الاعضاء انفعالا غير طبيعى، و يتفوه بألفاظ لا يمكن أن نقبلها أويقبلها

أحد ولعل العضو يراجع نفسه الان فيا قاله ولايعتبر هذا الا تصرفا فرديا ... الخ » .

كما ذكر السيد العضو علوى حافظ عضو حزب الوفد الجديد أنه يتحدث بكل ألم وحزن وأنه لايستطيع أن يخرج الكلمات التى تعبر عن معانى الاسى الذى انتابه من مجرد سماع هذه الكلمات فى الوقت الذى يستعد فيه نواب الشعب للممارسة فى جلسة من الجلسات التاريخة فى موضوع من أهم الموضوعات التى تهم الشعب وهو موضوع الغذاء والاسعار كما قال بالنص « كنت أتصور ونحن نتبادل الرأى فى اطار الديمقراطية السليمة التى اتى بها بعد غيبة طويلة الى هذا الوطن المناضل الشجاع ابن مصر المخلص محمد أنور السادات أن الوفاء هى الصفة التى تلازم كل مواطن مخلص محب لوطنه وأن واجب الوفاء والعرفان بالجميل ليجعل من ألسنتنا وقلوبنا ومشاعرنا كل التأييد والحب والمساندة والسعى وراء الاتجاه السليم بهذا الوطن نحو السلام والامن الغذائى ودعم الديمقراطية السليمة والحريات وسيادة القانون وكل كلمة من هذه جميعا تعنى أنور السادات ، لهذا فاننى لا أستطيع أن اقول أكثر مما قاله رئيس المجلس أن لجنة من المجلس تحقق وتصدر قرارها فورا » .

وقال السيد العضو عبدالفتاح حسن نائب رئيس حزب الوفد الجديد أنه كعضو فى المجلس « يأبى أن يمس مجلس الشعب الذى يتشرف بعضويته فكل مساس به يلحق أيا منا كما يلحق سائر الاعضاء .. وأنا معكم فى أن كل مساس بالمجلس هو مساس بأشخاصنا ومؤسساتنا وانه لايجوز أن ينزلق لانسان مهما كان الامر بمثل هذا الذى سبق أما العبارة الاخرى التى سمعناها فانها عبارة أرجو أن يساءل عنها .. ما الذى اقحم رئيس الدولة على لسان العضو بمثل هذه العبارة التى لانقرها بل نستنكرها ولوكان فى استطاعتى وأنا فرد فى حزب الوفد الجديد لا أملك أكثر مما يملكه غيرى وان كنت نائبا لرئيس الحزب ، ان كنت أملك اتخاذ اجراء فورى لاتخذته أمامكم قبل أن تتخذوه أنتم .... أيمكن أن يبرر أن يهتف هذا الهتاف فى مجلس الشعب هتاف لايقبل ، لا أظن أن أحدا يقره ونحن فى مثل هذه الظروف بل لوكنا فى ظروف عادية ماسمحنا لاحد أن يتفوه بمثل هذا الهتاف ليستظل بحماية ، حماية أن كل قول يصدر أو كل رأى يصدر داخل مجلس الشعب يحمى ، نعم يحمى ان كان رأيا .. فالرأى او القول يحمى داخل المجلس حتى تكفل الحصانة للعضو أن يقول مايشاء من رأى ، ولكن هذا ليس رأيا وانما هو قول

لشخص بداله أن يقوله ، سيحاسب عليه هنا ، وهناك وسنكون أسبق منكم فى محاسبته » .

ونتيجة لما وقع من السيد العضو فقد رفعت الجلسة ، وتم عرض الامر على هيئة المكتب والسير فى اجراءات نظر طلب إسقاط العضوية المقدم ضد العضو لما بدر منه على النحو السالف بيانه .

١٠ ــ ولما كان السيد العضو قد اعترف أمام اللجنة ، بما هو ثابت فى مضبطة المجلس ، وأضاف أنه ليس صغيرا لكى يعتذر عما قاله ، وذكر تبريرا لما بدر منه ، بأنه يعانى منذ تم انتخابه عضوا بالمجلس من عدم عناية الجهات المختصة بتحقيق شكاوى المواطنين التى تقدم بها واهمال هذه الجهات بحثها ، واهانها مما كان مدعاة له لتقديم سؤال لوزير الداخلية ، وانه قدم عددا من الاسئلة وطلبات الاحاطة لم يتم ادراجها فى جدول أعمال المجلس ، كما أنه لا يمكن من الكلام فى جلسات المجلس للقضاء عليه سياسيا بسبب ما سبق أن قاله فى المؤتمر القومى أمام الرئيس السابق للجمهورية فى سنة ١٩٦٨ وذكر السيد العضو كذلك أمام اللجنة أنه كان قد قدم استقالته من عضوية المجلس ، لكنه رأى ارجاءها للمساهمة فى قيام حزب الوفد الجديد الذى ينتمى اليه ، وأنه غير حريص على عضوية المجلس ، وانه ألقى الهتاف الذى صدر عنه ضد رئيس الجمهورية كقنبلة أراد بها كما قال بالنص أن ( أنبهه وأحذره .. الخ ) لانه يقدره باعتباره صاحب الفضل فى المناخ الديمقراطى الذى أتاح له عضوية المجلس .

١١ ــ ورغم أن المعروض على اللجنة هو الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر ، فقد تقدم الى اللجنة السيد العضو المستشار ممتاز نصار ، باقتراح رأى فيه الاكتفاء باستنكار ما وقع من السيد العضو ، فى ضوء دفاعه الذى ابداه أمام اللجنة وذلك بصفة أصلية وطلب احالة ما ارتكبه السيد العضو الى القضاء مبررا ذلك بأنه لا يسوغ أن يكون ما وقع من العضو اعتداء على المجلس فيكون المجلس هو المجنى عليه والحكم فى ذات الوقت .

وقد طلب السيد العضو ممتاز نصار اثبات اقتراحه فى تقرير اللجنة . كذلك فقد اقترح السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد بصفته الشخصية أمام اللجنة التجاوز عما بدر من السيد العضو بعد أن أبدى دفاعه وأوضح تبريرا لذلك أن العضو لم يقصد بما قاله المعانى التى قدم من أجلها الاقتراح باسقاط العضوية عنه

لان قصد العضو هو الذى يجب حسابه عليه ، فقد نفى العضو أن يكون قصده من عباراته المعانى التى بنى عليها طلب اسقاط العضوية عنه .

ولم يوافق على الاقتراح المقدم من السيد المستشار محمد ممتاز نصار سوى مقدم الاقتراح ، كذلك لم يوافق على الاقتراح المقدم من السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد سوى خمسة من أعضاء اللجنة وطلبوا اثبات رأيهم فى تقريرها وهم السادة : كمال سعد ، أحمد ناصر ، البهنساوى وزيرى بهنساوى ، عويس عليوه ، حسن عرفه .

١٢ ــ ولا تجد اللجنة أى سند فى المادة ٦٩ من الدستور أو فى أعمالها التحضيرية ، ولا فى نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، ولا فى لائحة المجلس الداخلية ولا فى المبادىء العامة للدستور والقانون لما أبداه السيد العضو ممتاز نصار ، من أن المجلس لا يملك النظر فى اسقاط العضوية عن العضو لما بدر منه فى حق المجلس باعتباره مجنيا عليه .

« فسلطة المجلس وحده واختصاصه بكل شئون اعضائه ثابته بنصوص الدستور فى تقرير كل مايتعلق بهذه الشئون » .

فالمادة (٩٣) من الدستور رغم أنها ناطت بمحكمة النقض تحقيق الطعون فى صحة العضوية قد نصت صراحة على أن المجلس هو المختص بالفصل فى صحة عضوية الاعضاء ، وبمقارنة هذا النص بالمادة (٩٦) من الدستور فانه لم يرد بها اى نص يحتم تولى أية سلطة أخرى غير المجلس التحقيق أو الحكم قبل ان يصدر المجلس قراره باسقاط العضوية عن اى من اعضائه بسبب فقد الثقة والاعتبار او فقد احد شروط العضوية او صفة العامل او الفلاح التى انتخب العضو على اساسها ، او بسبب الاخلال بواجبات العضوية .

كذلك فان المادة (٩٧) من الدستور تجعل المجلس هو المختص بقبول استقالة اعضائه والمادة (٩٩) قد ناطت به او برئيسه فى غير ادوار الانعقاد اصدار الاذن برفع عن اى عضو اذا وجدت المبررات لاتخاذ الاجراءات الجنائية ضده .

ومجلس الشعب هو وحده المختص بالمحافظة على النظام داخله و يتولى رئيسه طبقا للمادة (١٠٥) من الدستور .

والمجلس وحده هو الذى يضع لائحته الداخلية لتنظيم اسلوب العمل فيه

وكيفية ممارسته لوظائفه طبقا للمادة (١٠٤) من الدستور.

واساس ذلك كله ان للمجلس سلطة مستقلة فيما ناطه به الدستور من اختصاص في الرقابة والتشريع واقرار الخطة العامة والموازنة العامة للدولة طبقا للمادة (٨٦) من الدستور بما يتفرع عن ذلك من استقلاله بتنظيم عمله، ووضع نظامه الداخلي، والفصل في صحة أعضائه وقبول استقالاتهم، ومحاسبتهم عن المخالفات التي قد يرتكبونها في ادائهم لواجباتهم.

واللجنة ترى أنه وأن كان من المسلم به أنه قد تصدر أحكام من القضاء ضد أحد اعضاء مجلس الشعب، تدينه بفعل يفقده الثقة والاعتبار، أو يتضمن اخلالا جسيما بواجبات عضويته، الامر الذي يلتزم معه المجلس في هذه الحالات باحترام الحجيه المقرره قانونا لهذه الاحكام ــ عند اصداره قرارات بشان العضو المحكوم ضده ــ الا أن وقوع أفعال من العضو تتضمن أخلالا بواجبات عضويته سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه أو يترتب عليها فقده الثقة والاعتبار ووصول ذلك الى علم المجلس يحتم عليه أعمالا لمسئوليته قبل اعضائه أن يتحقق من ثبوت وقوع هذه الافعال ونسبتها الى السيد العضو وصحة تكييفها الدستوى والقانوني واتخاذ مايراه من قرارات في هذا الشأن طبقا لاحكام الدستور والقانون واللائحة الداخليه وذلك دون انتظار، لصدور حكم بشان مثل هذه الافعال من القضاء، الذى في غير حالة التلبس لا يستطاع اتخاذ اية اجراءات جنائية قبل العضو حيالها الا باذن مسبق من المجلس أو رئيسه بحسب الاحوال.

ورغم أن المجلس هو المختص وحده بمحاسبه اعضائه نظاميا على النحو المذكور استنادا الى الاسس الدستوريه واللائحيه السابق بيانها حتى ولو كان ما هو منسوب الى العضو يتعلق بالمجلس أو برئيسه أو باحد أعضائه ــ فان المجلس وان كان الدستور واللائحة الداخلية قد ألزمه بتحقيق دفاع العضو عند نظر الاقتراح بطلب اسقاد العضوية عنه فانه وهو المؤسسة الدستوريه المشكلة من نواب الشعب والمختصة بالتشريع له وحمايه مصالحه العامة بالرقابة على السلطة التنفيذية ليس محكمة بما تخضع له المحاكم من أحوال الرد والتنحى، وحتى بالنسبة لما هو مثار البحث فان المشرع قد ناط برئيس المحكمة وبالمحكمة في قانوني الاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية المحافظة على ضبط الجلسة وادارتها وتوقيع العقوبة على من يخل بها، كما ناط بالمحكمة باقامة الدعوى على المتهم والحكم فيها اذا ارتكب جناية أو جنحة في الجلسة (المواد ٢٤٤ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية

والمواد ١٠٤ ومابعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية ) .

١٣ ــ وترى اللجنة بناء على نصوص الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس والمبادىء والاسس العامة السابق ذكرها فى هذا التقرير أن ماوقع من السيد العضو وهو مااعترف به واصر عليه أمامها ، بعد اهانة لمجلس الشعب اذ انطوت عباراته على إنحدار بمستوى المجلس من موقعه الرفيع بين المؤسسات الدستورية للدولة ، كممثل للسيادة الشعبية ، وصاحب الولاية الدستورية فى التشريع والرقابة فى البلاد ، الى مستوى لايتصور أن ينحدر اليه فى وصف مجلس الشعب مواطن عادى غير مسئول .

كما أن مابدر من العضو من أخذ للكلمة بدون اذن من رئيس المجلس واعتراض على النظام ، واستهتار بأحكام اللائحة الداخلية للمجلس قد وقع ليس فقط بالمخالفة للائحة وانما حدث بصورة غير لائقة ، وغير مسئولة ، وعلى نحو لايسوغ أن ينزلق اليه عضو بمجلس الشعب . هذا فضلا عما يتم عنه ذلك من رفض العضو وانكاره لمجلس الشعب كمؤسسة دستورية تمارس وظيفتها واختصاصها فى ظل الدستور بطريقة ديمقراطية ، وماوصم به المجلس وأعماله بعدم الجدية عندما اعتبر ذلك كله مسرحية فى مسرح وليس عملا برلمانيا ديمقراطيا يتم تحت قبة المجلس النيابى الممثل للامة كما يظهر من عدم قبوله الانصياع للنظام الداخلى للمجلس ، المتمثل فى الائحته الداخلية واهداره لكل قواعد النظام فى الجلسة بدون أى مبرر يقتضى ذلك بأى حال من الاحوال ، عدم اعتداده بهذه اللائحة التى وضعها ممثلو الشعب لتنظيم عملهم المسئول فى النيابة عن الامة بمجلس الشعب .

١٤ ــ ولاشك أنه ممايدعو للاسى والاسف ، أن السيد العضو قد اندفع بدون اية مقدمات ، أومبررات معقولة من سياق المناقشة التى كانت تجرى بالمجلس يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ و بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الحياة البرلمانية ، الى التطاول على السيد رئيس الجمهورية ، رمز الدولة ورئيس السلطة التشريعية فى البلاد ، وعلم الوطن الذى رفعه الشعب فى قمة السلطات الدستورية وذلك عندما انطلق فجأة يلقى قنبلته الصوتيه ، كما عبر عنها أمام اللجنة فى صورة هتاف بسقوط رئيس الدولة ، حيث استنكر ذلك أعضاء المجلس ، وطالبوا بمحاسبته واتخاذ الاجراءات الدستورية واللائحية ضده لما وقع منه ، وقد ارتكب السيد العضو ذلك بطريقة فضلا عما فيها من انكار للدستور والشرعية ، وخروج على كافة التقاليد والاعراف

البرلمانية ، فانها تنبوعن التفكير غير السليم وتنم عن دعوة للفتنة ، وتحريض سافر على الفوضى ، واطلاق الهتاف الذى القاه العضو ينطوى على المخالفات السابق ذكرها لواجبات العضوية ومقتضياتها وهو مع ما وصف به مجلس الشعب الذى يتشرف بعضويته يشكل جرائم معاقب عليها قانونا . ولا يحتاج الامر فيما يتعلق بما ثبت من عبارات وصف بها العضو مجلس الشعب وهتافات رددها ضد السيد الرئيس الجمهورية فى جلسة علنية بمجلس الشعب الى قصد خاص يتعين ثبوته أو التحقق منه لمسألته وحسابه عما اقترف من اثم .

١٥ ــ وترى اللجنة أن التفسير الغريب الذى أدلى به العضو لتبرير مسلكه الشائن فيما ارتكبه فى حق رئيس الجمهورية ، وفى حق المجلس ورئيسه وأعضائه ولائحته ونظامه الداخلى ، لايمكن لعقل مستقيم أن يقبله فلايمكن أن يتصور أن بسقوط رئيس الدولة باسمه تحت قبة مجلس الشعب ، فى جلسة علنيه ، يكون تنبيها وتحذيرا لرئيس الجمهورية ولمصلحته ، أو للفت النظر لما يعانيه السيد العضو مما ذكر فى أقواله أمام اللجنة ، فليس السبيل الى عرض المعاناه التى زعمها سواء تعلقت بشخصه أو بغيره على السيد الرئيس ، هو العدوان أو الاهانة والهتاف بما يعد جريمة معاقبا عليها قانونا .

كما أن السيد العضو باعتباره نائبا فى المجلس يعلم علم اليقين ، أن الدستور ذاته قد حدد صراحة وضع رئيس الجمهورية فى مواده وموقعه بين السلطات وعلاقته بكل منها ، وقد رسم الدستور ونصوص قانون مجلس الشعب الطريق الدستورى والنظامى السليم الذى يمكن بمقتضاه محاسبة أى عضو بالحكومة عما يبدر منه ، من قول أو فعل بحكم منصبه يخالف الدستور أو القانون وقد نظمت وسائل الرقابة البرلمانية المختلفة على أعضاء الحكومة لمحاسبتهم عن كل ما يصدر عنهم أثناء مباشرتهم لوظائفهم من سؤال ، واستجواب ، وطلب احاطة بل ان الدستور قد منح النائب فى المادة (١٠٩) مثله فى ذلك مثل رئيس الجمهورية ، حق اقتراح القوانين لمعالجة المشاكل التى يتعين لعلاجها تعديل القوانين القائمة أو الغاؤها وقد كان للسيد العضو أن يلجأ الى أى من الوسائل الدستورية والشرعية للاعتراض والمحاسبة على ما يصدر من أقوال أو تصرفات من أى من أعضاء الحكومة أثناء ممارستهم لمسئولياتهم سواء داخل المجلس أو خارجه .

١٦ - كما أن ماذكره السيد العضو من اهمال السلطات المختصة لشكاوى المواطنين التى قدمها اليها ، وما لحقه من اهانة من بعض المختصين فى هذه الجهات عندما طلب منهم تحقيقها . أمور لوصحت لما كان مقبولا منه أن يزعم عجزه كما قال أمام اللجنة وهو النائب الممثل للشعب ، على أن يحرك بالاساليب الدستورية والقانونية مسئولية هذه السلطات عما ينسبه اليها فى نطاق المشروعية وسيادة القانون سواء داخل مجلس الشعب من خلال الوسائل البرلمانية المختلفة التى كفلتها نصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس على النحو السالف بيانه ، أوعن طريق تحريك المسئولية المدنية والجنائية لهذه الجهات بواسطة سلطات التحقيق والمحاكم المختصه ، ليس ذلك فقط بل أن السيد العضو كان يمكنه لوصح مازعمه أن ينشر شكاواه و يبدى رأيه ، و يبلغ من يرى ابلاغه من السلطات بكل ذلك من خلال الحرية التى يكفلها نظامنا الديمقراطى .

١٧ - وانه لمن المؤسف أن يتذرع العضو أمام اللجنة تبريرا لما ارتكبه بأنه ممنوع من الكلام فى المجلس ، وهو يتمتع بالحصانة البرلمانية ، وحقه فى الكلام داخل جلسات المجلس ولجانه المختلفة تكفله أحكام الدستور ، وقانون المجلس ولائحته الداخلية ، بل ان الحرية المكفولة له تمكنه اذا صح مايدعيه أن يعلن رأيه ، واعتراضه ، ونقده وأن يوصل الى كل السلطات فى الدولة شكواه .

وترى اللجنة أنه من الواضح لكل ذى عقل سليم أنه لاصلة على الاطلاق بين ماذكره العضو من معاناة فى التعبير عن نفسه فى جلسات المجلس و بين مابدر منه فى حق رئيس الجمهورية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تبين للجنة أن ماقدمه السيد العضو من أسئلة وطلبات احاطة يتعلق بأمور غير عامة وهى مقيده بأرقام مسلسلة وتسبقها مئات الاسئلة وطلبات لاحاطة المقدمه من زملائه قبله تنتظر دورها فى الادراج بجدول أعمال المجلس .

كما تبين للجنة من المطالعة لمضابط المجلس أن العضو قد تحدث فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى برنامج الحكومة وقد قال فى هذه المضبطة بالنص فى بداية حديثه ( أنا حاقد بطبيعة المجتمع الذى أعيش فيه والحقد مرض وأنا مريض[1] .... الخ ) كما تحدث فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ ، طالبا سماع شكاوى

---

(١) مضبطة الجلسة السادسة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ص ٢٣ .

بعض المواطنين خارج المجلس(٢) . كما تحدث فى ١٦ يناير سنة ١٩٧٧ أثناء مناقشة أحداث بيلا(٣) ، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ تحدث عن موضوع الاسئلة المقدمة لوزير الصحة عن المستشفيات العامة والعلاج فيها(٤) .

وفى ١٩ من يوليو سنة ١٩٧٧(٥) عرض شكواه من معاملة رجال الشرطة بالاسكندرية فى موضوع أحد أصحاب المحلات العامة على المجلس حيث انتهى الى الموافقة على دراسة هيئة مكتب المجلس لما أثاره وما اقترحه السيد وزير شئون مجلس الشعب من دراسته مع السيد وزير الداخلية والعضو لما ضمنه شكواه أمام المجلس .

١٨ — وترى اللجنة أنه تأسيسا على كل ماسبق فانه لايتصور على أى اساس معقول يقبله المنطق السليم ، أن يسمع أحد استماعا حسنا لمن تبدر منه الاقوال ، والهتافات التى صدرت عن السيد العضو ، فلايمكن لمن يفعل ذلك وخاصة اذا كان عضوا بمجلس الشعب ، أن يطمئن أحد الى حسن تقديره ، أويثق فى سلامة عرضه للامور وقد تجاوز بأسلوبه غير الطبيعى — فيما قال وما هتف به فى المكان والزمان اللذين ارتكب فيهما ذلك — كل حد معقول أومقبول بأى معيار سليم .

١٩ — ويزيد من جسامة ما ارتكبه السيد العضو فى حق وطنه وحق الشعب الاصيل الكريم الذى شرفه بالنيابة عنه ، أن هتف الهتاف المذكور آنفا فى جلسة علنية أمام كل ممثلى الشعب وأجهزة الصحافة والاعلام الداخلى والخارجى ، فى وقت تناضل فيه مصر وتحارب أشرس وأشد معاركها ضراوة تحريرا للارض العربية ، واقرارا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتحقيقا للسلام العادل فى الشرق الاوسط ، فضلا عن نضالها لحل المشاكل الداخلية ، وبينها مشكلة الامن الغذائى والتموين والاسعار التى كانت موضع المناقشة أثناء ماصدر عنه وما بدر منه .

فقد وجه السيد العضو هتافه الى الرئيس محمد أنور السادات الذى لايعد رئيسا للدولة فحسب ، بل زعيم أمة وقائد شعب ، ومناضل حرب وسلم ، شهد التاريخ

---

(٢) مضبطة الجلسة الرابعة عشرة فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ ص ٧ .

(٣) مضبطة الجلسة الخامسة عشرة فى ١٦ يناير سنة ١٩٧٧ ص ٣٦ .

(٤) مضبطة الجلسة الرابعة والستين فى ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ ص ٣١ .

(٥) مضبطة الجلسة الثالثة والسبعين فى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٧ ص ٣ ، ص ٤ .

بنضاله منذ صباه ، وسجل بتضحياته اسمى قيم الحياه ، وكان دائما نموذجا للمصرى ، الذى يقدس الوطن وتراه فتح للحرية بابها ، واوسع للديمقراطية رحابها ، وأكد لمصر حقها واعلى فى الدنيا شأنها .

حقق للقانون سيادته ، واعاد للقضاء قدسيته ، وسجل للوطن عزته وكرامته ، فقد أغلق المعتقلات ، وأرسى دولة المؤسسات ، وكتب لمصر الاصيلة فى مبادئها وقيمها وتقاليدها وحبها أنصع الصفحات . وكانت بطولته الكبرى فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث عبر بقواتنا المسلحة إلى النصر ، الذى رفع رؤسنا وحقق آمالنا ، وجعل لنا القوة التى تخشى وتهاب ويحسب لها الف حساب وحساب .

الزعيم المنتصر الذى بادر من موقع القوة بعرض السلام العادل من منطلق الحضارة العريقة التى يمثلها شعبنا ، فكان بطل السلام العالمى الذى أثار اعجاب كل شعوب الارض فتركزت ابصارها عليه وعلى وطنه الذى يعمل من أجل تحقيق السلام .

أنور السادات الذى عاش فى قلوب شعبنا انسانا قويا فى ايمانه ، وقائدا منتصر فى حرية وسلامه .

وبناء على ماسبق جميعه — وتطبيقا لنص المادة ٩٦ من الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس — يكون السيد العضو عاشور محمد نصر قد أخل اخلالا جسيا بواجبات عضويته بما ثبت قبله ومابدر منه على النحو السالف ذكره ، ومن ثم فقد انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراح المقدم من أكثر من خمس اعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد العضو.

وترجو اللجنة الموافقة على ماارتات .

رئيس اللجنة التشريعية
( حافظ بدوى )

# تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن إسقاط عضوية

عبد الفتاح حسن



بشأن الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء بأسقاط العضوية عن السيد/عبدالفتاح حسن عضو مجلس الشعب عن دائرة بسيون قسم شرطة بسيون بمحافظة الغربية بناء على انطباق وأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام والاجتماعى .

١ ــ احال المجلس بجلسة المعقودة فى ١٩٧٨/٦/١٣ الى اللجنة التشريعية كتاب المدعى العام الاشتراكى رقم ٣٣ ط والمؤرخ ١٩٧٨/٦/٧ والموجه الى السيد رئيس المجلس والمرفق به بيان اسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقد تضمن هذا البيان اسم السيد عبد الفتاح حسن تحت رقم (٢) (اسم عضو مجلس الشعب حاليا . تولى وزارة الشئون الاجتماعية منتميا لحزب الوفد القديم) .

كما أحال المجلس بذات الجلسة رسالة السيد العضو عبدالفتاح حسن المورخة ١٠ يونيو سنة ١٩٧٨ والموجهة الى السيد رئيس المجلس بشأن ماتضمنه بيان السيد المدعى العام الاشتراكى عن انطباق حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

وقد عقدت اللجنة التشريعية اجتماعا بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٨ لبحث مدى انطباق القانون (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو/عبدالفتاح حسن وانتهت فى هذه الجلسة الى التحقق من انطباق احكام المادة الرابعة من

القانون المذكور على حالة السيد العضو عبدالفتاح حسن ووجهت رسالة الى المجلس مؤرخة ١٩٧٨/٦/٢١ تتضمن بلاغه بما إنتهى إليه رأيها فى هذا الشأن — حيث نظرها المجلس بجلسته بتارخ ٢٤/ من يونيو سنة ١٩٧٨ ، و بناء على ماورد بها من رأى اللجنة انه يترتب على انطباق المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو، وجوب تطبيق احكام المادة (٩٦) من الدستور على حالته لفقده احد شروط العضوية نتيجة حرمانه من مباشره حقوقه السياسية — فقد تقدم عدد من السادة الاعضاء باقتراح اسقاط العضوية فى ذات الجلسة السالف بيانها الى اللجنة لدراسته واعداد تقريرعنه للمجلس وقد حضر هذه الجلسة السيد العضو عبدالفتاح حسن واخطر بالاقتراح باسقاط العضوية عنه وابدى وجهة نظره بشأن رساله اللجنة آنفة الذكر بشأن الاقتراح المذكور.

وقد أرفق بالرسالة والاقتراح الأوراق التالية:

- الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء باسقاط العضوية عن السيد عبدالفتاح حسن .

١ — كتاب السيد المدعى العام الاشتراكى ومرفقاته .

٢ — رسالة السيد العضو عبدالفتاح حسن الموجهة الى السيد رئيس المجلس .

٣ — بيان بالوزارات التى تقلدها عبد الفتاح حسن قبل ثورة يوليو١٩٥٢ .

٤ — اخطار السيد العضو عبدالفتاح حسن بموعد اجتماع اللجنة .

وقد عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ لنظر الاقتراح المذكور باسقاط العضوية ، حضره ممثلا للحكومة السادة :

١ — الدكتور فؤاد محيى الدين ، وزير شئون مجلس الشعب .

٢ — الاستاذ محمد حامد محمود ، وزير الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

٣ — المستشار احمد ممدوح عطية ، وزير العدل .

٤ — الاستاذ محمد حلمى عبدالاخر، وكيل الوزاره لشئون مجلس الشعب .

١ — وقد دعت اللجنة السيد العضو الى حضور هذا الاجتماع لابداء مايراه من دفاع أو أقوال وذلك اعمالا لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة (٩٦) من

الدستور من كفالة لحق الدفاع فى اى مجال اصاله أو بالوكالة لاحكام المادة (٣١٢) من اللائحة الداخلية للمجلس . ولم يحضر السيد العضو الاجتماع وكان قد ابدى وجهه نظره فى المجلس بالجلسة الصباحية بشأن مدى انطباق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ عليه موضحا انه يتعين ان يتوفر بالنسبة اليه شرط إرتكابه مايفسد الحياة السياسية بالاضافة الى شغله احد المناصب الوزارية او الحزبية الواردة فى المادة الرابعة منه ولم يرتكب مما يمثل افسادا للحياة السياسية خلال توليه الوزارة ـ كما انه ذكر انه اقام دعوى امام محكمة القضاء الادارى لالغاء قرار المدعى العام الاشتراكى بانطباق القانون المذكور على حالتة ومحدد لها جلسه قريبة امام المحكمة و يتعين على المجلس انتظار ما ينتهى اليه القضاء فيما هو معروض عليه .

٢ ـ تدارست اللجنة احكام الدستور والقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية . والقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب واحكام اللائحة الداخلية للمجلس وكتاب السيد المدعى العام الاشتراكى سالف الذكر والبيان المرفق به والكتاب الموجه من العضو الى السيد رئيس المجس والمورخ ١٩٧٨/٦/١٠ بصدد ما انتهى اليه المدعى العام الاشتراكى بشأنه ـ وكذلك الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو والمحال الى اللجنة من المجلس وما عرضته اللجنة على المجلس فى ١٩٧٨/٦/٢٤ بشأن مدى انطباق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على السيد العضو.

٣ ـ وقد استبان للجنة مما سبق انه قد ورد اسم السيد العضو عبدالفتاح حسن فى بيان المدعى العام الاشتراكى عمن تقلدوا مناصب وزارية لاحزاب سياسية عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى ( مصر الفتاة ) فيما قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ـ وذلك تحت رقم (٢) و باعتبار أن السيد العضو عبدالفتاح حسن قد تولى وزارة الشئون الاجتماعية منتميا لحزب الوفد القديم ـ وقد ورد فى كتاب السيد العضو السالف ذكره بأنه قد تسلم يوم ١٩٧٨/٦/٧ من السيد الاستاذ المدعى العام الاشتراكى رسالة بأن الحظر الوارد بالمادة (٤) من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ يشمله .

وذكر العضو بالنص أن ذلك التبليغ من المدعى العام الاشتراكى له ( كان تأسيسا على البيان الوارد لسيادته من وزارة الداخلية وأمانه مجلس الوزراء باننى

تقلدت منصب الوزارة فى الفترة السابقة على ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ) .

كما ذكر السيد العضو أنه بطبيعة الحال ( لن يتظلم لمجلس الشعب من القرار المشار اليه لان سبب التظلم لابد وان يستند الى المجادلة بشأن تقلد المنصب المشار اليه وهو امر غير وارد ، وان كانت مجادلتى قائمة و باقية بالنسبة للقرار المذكور والذى اعتقد انه لم يوفق الى الصواب فى شأن تطبيق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ وهذه المجادلة بعيدة عن اختصاص مجلس الشعب ) .

وقد ارسلت اللجنة الى السيد العضو كتابا بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ يدعوه الى الحضور فى جلستها الاولى التى ناقشت فيها مدى انطباق احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على حالته الا انه رفض استلام كتاب اللجنة ولم يحضر اجتماعا كما انها ارسلت لسياته كتابا بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ ، لحضور اجتماعها الثانى لنظر طلب اسقاط العضوية عنه ، ولكنه لم يحضر.

وقد تبين للجنة من الاطلاع على اقتراح اسقاط العضوية عن السيد العضو عبدالفتاح حسن ــ ان هذا الطلب قد قدمه اكثر من خمس الاعضاء الى رئيس المجلس بالنيابة فأحاله المجلس الى اللجنة التشريعية بجلسته المعقودة صباح ١٩٧٨/٦/٢٤ ــ وقد اسس الاعضاء اقتراحهم على اساس ان أنطباق المادة الرابعة من القانون المذكور على السيد العضو يترتب عليها حرمان من حقوقه السياسية وهو شرط لازم طبقا للقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ولاحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشره الحقوق السياسية للترشيح لعضوية مجلس الشعب وللاستمرار فى التمتع بهذه العضوية وان فقد هذا الشرط يعد من الحالات التى تحتم اسقاط العضوية طبقا للمادة (٩٦) من الدستور ولاحكام اللائحة الداخلية للمجلس .

٤ ــ ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى تنص على انه (لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق والانشطة السياسية لكل من تسبب فى أفساد الحياة السياسية قبل ثوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية الى الاحزاب لسياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ و بالاشتراك فى قيادة الاحزاب او ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى حزب مصر الفتاة ..... الخ .

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون باسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى .

ولصاحب الشأن خلال عشره أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ان يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد احد المناصب المشار اليها فى الفقرة الاولى و يبت المجلس فى التظلم بأغلبية اعضائه مع مراعاه حكم المادة (٩٦) من الدستور بالنسبة لاعضاء المجلس .

٥ ــ ولما كان نص الماده الرابعه المذكوره قد حدد صراحه صور الافساد السياسى قبل ثورة٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ التى يترتب على تحققها فى الشخص سريان الحظر المقرر فيها وذلك حين اورد النص عباره ( سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتميا الى الاحزاب السياسيه التى تولت الحكم قبل ٢٣من يوليو سنه ١٩٥٢ أوبالاشتراك . . ) وذلك بعد عباره ( لايجوز الإنتماء الى الاحزاب السياسيه أومباشره الحقوق أوالانشطه السياسيه لكل من تسبب فى افساد الحياه السياسيه ) حيث يتبين مما سبق أن المشرع قد وصف الافساد للحياه السياسيه قبل ثوره ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ بأنه يتحقق بمقتضى صريح النص فيمن تولى الوزاره بصفته الحزبيه أوبالاشتراك فى قياده الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزبين المذكورين بالنص ، و يؤكد ذلك ويحسمه ان الفقره الرابعه من الماده المذكوره قد حددت أن مجال تظلم ذوى الشأن الى مجلس الشعب هو مجرد نفى تقلدهم احد المناصب الحزبيه اوالوزاريه المشار اليها فى الفقره الاولى ــ اى عدم توليتهم الوزاره بصفتهم الحزبيه أوتوليتهم قياده الاحزاب واداره شئونها على النحو الوارد فى الفقره المذكورة .

ولا يعقل ان يكون حكم الفقره الاولى من الماده انفه الذكر مشروطا لتحققه بثبوت أفساد الحياه السياسيه على شخص ممن تولوا الوزاره بصفتهم الحزبيه أوتولوا قياده الاحزاب وادارتها قبل ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ فى ذات الوقت الذى يقصر المشرع فى الفقره الرابعه من ذات الماده المتظلم على مجرد ثبوت تولى منصب مماورد ذكره فى الفقره الاولى ــ وذلك مالم يكن التفسير السليم لهذه الفقره هو أن مجرد تولى المنصب هو ذاته إفساد للحياه السياسيه قبل ٢٣من يوليو سنه ١٩٥٢ فى تطبيق احكامها وليس ثمه مناط اخر لسريان حكمها بأى وجه من الوجوه

وحيث انه تبين للجنه ان سيادته قد عين وزيرا للدوله بمرسوم ملكي صادر فى ٢٤ من يونيو سنه ١٩٥١ ، ثم عين وزيرا للداخليه بالنيابه بمرسوم صادر فى اول يوليو سنه ١٩٥١ كما عين وزيرا للشئون الاجتماعيه بمرسوم فى ٢٤ من سبتمبر سنه ١٩٥١ وقد شغل هذه المناصب الوزاريه بصفته عضوا بحزب الوفد وفى حكومه الحزب المذكور.

ولما كان السيد العضو عبدالفتاح حسن قد اقر بكتابه سالف الذكر المرسل للسيد رئيس المجلس بواقعه شغله منصب الوزاره بصفته الحزبيه كما ورد بكتاب المدعى العام الاشتراكى على النحو السالف ذكره وهى الواقعه التى يتحقق معها بشأنه وصف الافساد للحياه السياسيه قبل الثوره ، و يترتب على تحقق ذلك كله فى شأنه انطباق الحظر الوارد فى الماده الرابعه من القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ انف الذكر.

وحيث أنه بناء على ذلك فأن مقتضى حكم هذه الماده طبقا للفهم القانونى السليه لاحكامها ان كل منتميا الى احد الاحزاب السليم التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ـــ فيما عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى ـــ وتولى منصبا قياديا فيها اوتولى منصب الوزاره بصفته الحزبيه ـــ يحرم من مباشرة اى حق اونشاط سياسى فأن كان من تقلد المنصب الوزارى الوزارى اوالقيادى الحزبى عضوا بمجلس الشعب فانه يتعين اتباع ماتقضى به احكام الماده (٩٦) من الدستور فى شأنه .

٦ ـــ ولما كانت الماده (٩٦) من الدستور قد حظرت على غير المجلس فى احوال الوارد فيها و بالاغلبيه الخاصه التى حددتها النظر فى اسقاط عضويه عن احد الاعضاء وكان ذلك بسبب فقده احد شروط العضويه وقد ورد ذلك بالفقره الاخيره من الماده الرابعه والفقره الاخيره من الماده السادسه من القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ ومن ثم فأنه طبقا للاوضاع والاجراءات المقرره بلائحته الداخليه بتقرير ما اذا كانت تنطبق على اى عضو من اعضائه أحكام القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهه الداخليه والسلام الاجتماعى واتخاذ الاجراءات المترتبه على ذلك من حيث أسقاط العضويه عنه وذلك بناء على مايترتب على ذلك من فقده احد شروط العضويه وذلك كله وفقا لحكم الماده (٩٦) من الدستور سالفه الذكر.

ولاشك فى انه يعد من نافلة القول فى هذا الصدد ذكر ان القاعده المقرره فى الماده(٩٦) من الدستور من حيث اختصاص المجلس دون غيره باسقاط العضويه عن احد اعضائه فى الاحوال الوارده فيها ومنها فقده لاحد شروط العضويه ـ أمر مقرر دستوريا اعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات بما يستتبعه من استقلال المجلس كسلطه تشريعيه، لشئون اعضائه وليس ماتضمنته الفقره الاخيره من الماده الرابعه والفقره الاخيره من الماده السادسه فى القانون رقم(٣٣) لسنه١٩٧٨ فى هذا الصدد الااحكاما فرعيه كاشفه عما تقرره وتحتمه احكام الدستور بشأن استقلال المجلس بشئون اعضائه و بينها اسقاط العضويه عنهم .

٧ ـ وحيث أنه لم يرد فى الدستور نص صريح بأن تتولى سلطه اخرى بحث مدى فقد احد أعضاء المجلس لشروط العضويه واصدار قرارات اواحكام بنتيجه ماتجريه فى هذا الشأن و بالزام المجلس بما يصدر عنها و بعدم البت فى اى اقتراح باسقاط العضويه بسبب فقدان احد الشروط قبل صدور الحكم اوالقرار من السلطه المختصه .

وذلك فى ذات الوقت الذى يبين من مقارنه هذا الوضع بمانصت عليه الماده(٩٣) من الدستور صراحه على اختصاص المجلس بالفصل فى صحه عضويه اعضائه .

والقول بأنه مادام قد أثير الامر امام القضاء فأنه يتعين أنتظار ماسوف يسفر عنه حكمه فى هذا الشأن يعد امرا لاسند له من نصوص الدستور فيما لوكان ثمة دعوى مرفوعه من السيد العضو بالفعل ولايتفق القول بذلك مع الحكمه المقرره من اجلها فى الماده(٩٦) اختصاص المجلس بموافقه ثلثى اعضائه وحده باسقاط العضويه على احد اعضائه اذا كان ذلك بسبب اخطاء مسلكيه تفقد العضو الثقه والاعتبار، أوتتضمن إخلاله بواجبات عضويته وهى مايتمتع بالنسبه اليها المجلس بسلطه التقدير بالنسبه لتكيف الوقائع التى تثبت قبل العضو وتحديد الجزاء لمناسب لها، اواذا كان ذلك بسبب اسباب قانونيه ترتب فقدان العضو احد شروط العضويه اوصفه العامل اوالفلاح التى انتخب على اساسها حيث لايتمتع المجلس بالتقرير الذى له فى النوع الاول، و يتعين عليه انزال حكم الدستور والقانون باسقاط العضويه بمجرد فقد العضو للشرط اوالصفه التى يحددها القانون الخاص بذلك .

وتوضح اللجنه انه من المسلمات تفريعا على استقلال المجلس بشئون اعضائه ان الدساتير واللوائح البرلمانيه الداخليه فى مختلف دول العالم تقرر باتفاق ــ كما هو مقرر فى الدستور المصرى وفى اللائحه الداخليه لمجلس الشعب ــ مبدأ سلطان المجلس على مسلك اى عضو من اعضائه يقع فعل منه يمس الكرامه اوالاعتبار أويفقده الثقه والاعتبار وولايه المجلس النيابى وحده فى مباشره اختصاصه بشأن أسقاط العضويه أوالعزل عن المنصب النيابى كجزاء مسلكى عما يكون قد بدر من العضو وذلك انتظار لما قد تسفر عنه التحقيقات والاحكام القضائيه الخاصه بالوقائع المنسوبة الى العضو وذلك مالم ير المجلس ذاته ذلك لعدم خطوره ما هو منسوب الى العضو اولانه يستحيل بالاجراءات الائحيه التوصل الى الحقيقه بشآن ما هو بالفعل منه الا بعد انتهاء الاجراءات الجنائيه المتعلقه بها لعدم امكان توصل المجلس باجراءاته اللائحيه الى اليقين بالنسبه الى حقيقه ما وقع من العضو من مخالفات مسلكيه .

كذلك فانه من المقرر ايضا سلطه المجلس واختصاصه وحده بشأن النظر فى العضويه ومدى استمرار بقاء العضو اذا فقد احد الشروط اوالصفه التى انتخب على اساسها من الناحيتين الدستوريه والقانونيه ــ سواء تم ذلك نتيجه صدور حكم يفقده احد الشروط اوبعد التحقق طبقا لاجراءات اللائحه الداخليه والبحث دستوريا وقانونيا بمعرفه اللجنه المختصه من فقده احد الشروط القانونيه ، وبناء على نص فى القانون يترتب عليه عدم توفر شروط العضويه اوفقد العضو نتيجه تطبيقه الثقه والاعتبار مثل قانون مباشره الحقوق السياسيه اوالقانون رقم (٣٣) لسنه١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهه الداخليه والسلام الاجتماعى ــ ومن ثم فليس ثمه سند بدون نص صريح فى الدستور أوالقانون لتعطيل سلطه المجلس ومباشرته لاختصاصه الدستورى فى هذا الشأن على أساس انتظار الفصل فى دعاوى مرفوعه ذات علاقه بها .

وبناء على ما سبق جميعه ترى اللجنه وان كان من المسلم به استقلال السلطه القضائيه بالفصل فى الدعاوى التى ترفع امام المحاكم باختلاف انواعها ودرجاتها طبقا لصريح نصوص الدستور وبصفته خاصه المادتين (١٦٥ ، ١٦٦) منه ، فإن ذلك لاشأن له باستقلال المجلس بالبت فى الشئون المتعلقه باعضائه طبقا لنص الماده (٩٦) من الدستور وعلى اساس التطبيق السليم لاحكامه واحكام القوانين واللوائح دون تعليق ذلك على صدور أحكام مسبقة من القضاء .

٧ــ وحيث انه اثار السيدان العضوان ( ممتاز نصار ــ والدكتور حلمى مراد ) امام اللجنه فى هذا الصدد انه لايجوز أن يتضمن القانون شروطا للعضو يه أوأحكاما تتعلق بهذه الشروط مما يجعل أعضاء مجلس الشعب فاقدين لاحد الشروط اللازمه للعضو يه اذا نص على سر يان الاحكام الجديده عليهم كما حدث بالنسبه للقانون رقم(٣٣) لسنه١٩٧٨ انف الذكر لما فى ذلك من مخالفه للدستور واهدارا لاستقرار العضو يه وحصنتها وذهبوا فى رايهم الى انه بناء على ذلك لا تسرى الماده الرابعه من هذا القانون الاعلى من يتقدم للترشيح فى المجلس بعد نفاذه ليس على اى عضو منتخب بالفعل و يتمتع بالعضو يه فى المجلس .

فان اللجنة ترى انه لما كان القانون المذكور قد نص على سر يانه من تار يخ نشره فى الجر يدة الرسمية فى المادة الخامسة عشرة منه وقد تم هذا النشر فى ٣ من يونيو١٩٧٨ ــ ولقد نصت المادة (١٨٧) من الدستور على انه (لا تسرى القوانين الاعلى مايقع من تار يخ العمل بها ، ولا يترتب فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة اعضاء المجلس ) .

٨ــ ولما كان لم يرد فى الدستور بالنسبة لشروط العضو ية بمجلس الشعب او صفة العامل والفلاح التى ينتخب الاعضاء على اساسها اى نص دستورى يحظر المساس بها او تعديلها خلال الفصل التشر يعى أو بالنسبة للاعضاء المنتخبين بالفعل فى المجلس وذلك باعتبار ان هذا الشرط تحدده القوانين سواء قانون مجلس الشعب او قانون مباشره الحقوق السياسه او غيرها طبقا لنص المادتين ( ٨٧ ، ٨٨ ) من الدستور وهى قابلة للتعديل فى اى وقت بارادة السلطة التشر يعية و وفقا لمقتضيات الصالح العام وفى حدود المبادىء التى يقررها الدستور بل ان الماده (٩٦) من الدستور قد نصت صراحه على ان هذه الشروط قابلة للتعديل وتعديلها يرتب أسقاط العضو ية عن عضو مجلس الشعب اذا لم تتوفر بعد تعديلها بالاحكام الجديدة التى تتضمنها القوانين التى تصدر فى هذا الخصوص حيث تنص المادة (٩٦) من الدستور على ان من بين احوال اسقاط العضو ية ( فقد أحد الشروط العضو ية أو صفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها ... ) .

واذا يحدد القانون طبقا للمادتين (٨٧) ، (٨٨) من الدستور هذه الشروط فان فقد العضو لاحد شروط العضو ية كما يكون لسبب واقعى ، يكون لسبب قانونى هو عدم توفر الشروط القانونية كلها او عدم توفر الصفة القانونية اللازمة على النحو الذى يضمنه القانون المعدل بعد انتخابه عضوا بالمجلس .

---

(١) الجر يده الرسميه العدد ٢٢ مكرر.

ولا خلاف فى انه يتعلق سريان القانون بأثرة المباشر بالآثار القانونية التالية لنشر القانون مباشرة ولا تمس احكامه فى هذه الحالة أية اثار قانونية سابقة لها يرتبعها المركز القانونى للعضو بصفته عضوا بمجلس الشعب .

فالقانون الذى يعدل شروط العضوية و يترتب عليه فقدها او فقد بعضها او عدم توفر ما استلزم من شروط جديده تزيد عما كان مشترطا فيمن هو عضو بالمجلس لا يمس صفه العضوية فيما سبق تاريخ نفاذه من آثار دستورية أو قانونية لهذه العضوية فى كل مجال ، وانما يلحقها و يؤثر فيها من تاريخ نفاذه .

فالمشروع الدستورى لم يورد صراحه لى نص يفيد تثبيته او تحتيمه دستوريا ثبوت شروط العضوية أو صفه العامل الفلاح كما سبق ذكره فى تاريخ معين اوخلال الفصل التشريعى او حظره جواز تعديلها او تسويتها بأثر مباشرة او بأثر رجعى بنص فى القانون فى الحدود المقرره دستوريا لذلك بالنسبة للاعضاء الحاليين يؤكد ما سبق انه عندما شاء المشرع مثل هذا الحكم فى الدستور نص عليه صراحه كما هو الشأن فى الاحكام المتعلقة بتحديد مرتب رئيس الجمهورية حيث نصت المادة (٨٠) من الدستور فى فقرتها على انه ( ولا يسرى تعديل المرتب اثناء مده الرئاسه التى تقرر فيها التعديل ) .

٩ ــ وبناء على ما سبق جميعه فقد وافقت اللجنة على انطباق احكام الماده الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ انف الذكر على السيد عبدالفتاح حسن عضو المجلس وهو ما سبق ان اخطرت اللجنة المجلس به فى ١٩٧٨/٦/٢٤ .

١٠ ــ وبناء على ما انتهت اليه الجنة فيما سلف ذكره من انطباق حكم المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو/عبدالفتاح حيث انه لا خلاف فى انه طبقا لاحكام البند (٢) من المادة الخامسة من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب سيتعين ان يكون المرشح مقيدا إسمه فى احد جداول الانتخاب والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون ... الخ ) .

ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضوية مجلس الشعب شرطا يتم انتخاب العضو على اساسه ولما كان طبقا لصريح نص المادة (٩٦) من الدستور الذى يقضى بأن من بين حالات اسقاط العضوية ان يكون العضو ( قد فقد احد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على

اساسها ) يتعين الا يفقد العضو اى شرط من الشروط اللازمة للعضوية طول مدة تمتعة بها .

ولما كان بناء على ما سبق يتعين استمرار تمتع العضو بحقه فى مباشرة الحقوق السياسية طبقا للدستور ولاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حتى يستمر متمتعاً بعضوية المجلس .

فأنه يترتب على فقدان العضو لهذا الشرط الاجراءات اللازمة لاسقاطها طبقا للمادة (٩٦) من الدستور وفقا للاجراءات المنصوص عليها اللائحة الداخلية للمجلس .

وتأسيسا على ماتقدم يكون ماسبق للمجلس احالته الى اللجنة من بحث مدى انطباق احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد العضو الاستاذ عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من حرمانه من حقوقه السياسية الامر الذى يفقده شرطا من الشروط اللازمة لاستمرار العضوية بالمجلس يعد المشكلة الدستورية او القانونية الاولية الجوهرية التى يترتب على البت فيها بالضرورة الفصل فى مدى صحه وسلامه استمرار العضوية وهو ماسبق ان عرضت اللجنة على المجلس رايها ١٩٧٨/٦/٢٤ ومن ثم فأن الاقتراح الماثل المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو بسبب انطباق المادة لرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ عليه يرتبط ارتباطا اساسيا وجوهريا بذلك ، و بالتالى فأن هذا التقرير قد ضمنته اللجنة بالتفصيل بحثها ورايها وسندها فى انطباق قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن وعن الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عنه لهذا السبب من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

١١ ــ ولما كان الاقتراح باسقاط العضوية الماثل مقدما طبقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩) ومايعدها من اللائحة الداخلية للمجلس ــ وقد أستوفى هذا الاقتراح الاوضاع الشكلية المقررة .

وحيث انه قد قام هذا الاقتراح على اساس ان انطباق احكام المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو ــ يفقده حق مباشرة الحقوق السياسية ــ و بالتالى فانه يعد فاقد احد شروط العضوية النصوص عليها فى قانون مجلس الشعب ومباشرة الحقوق السياسية ومن ثم فانه يتعين طبقا للمادة (٩٦) من

الدستور اسقاط العضوية عنه ولما كان الاقتراح المذكور قد قام على سند سليم من حيث الواقع وحكم الدستور والقانون ـــ حيث ليس ثمه خيار او تقدير للمجلس اعمالا لذلك فى اسقاط العضوية عمن يفقد احد الشروط اللازمة للتمتع بها على النحو السالف بيانه .

وبناء على ذلك فقد انتهت اللجنة الى انطباق احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن وحرمانه من الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى حق او نشاط سياسى نتيجة لذلك وقبول الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء باسقاط العضوية لهذا السبب من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

ولم يوافق على ما انتهت اليه اللحنة طالبا اثبات اعتراضهم بالاسم السادة الاعضاء المستشار ممتاز نصار، د . حلمى مراد ، احمد ناصر ـــ بهنساوى وزير بهنساوى .

واللجنة تعرض تقريرها على المجلس ترجو للاسباب الواردة فيه الموافقة على ما انتهت اليه من انطباق احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من اثار من حرمانه من الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة اى حق او نشاط سياسى واسقاط عضوية مجلس الشعب عنه .

رئيس اللجنة التشريعية
حافظ بدوى

## الأوراق المرفقة بتقرير اللجنة التشريعية

١ ـــ طلب إسقاط العضوية

٢ ـــ رسالة المدعى العام الاشتراكى فى ١٩٧٨/٦/٧

٣ ـــ بيان بأسماء من تقلدوا مناصب وزارية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

٤ ـــ رسالة عبد الفتاح حسن الى رئيس مجلس الشعب فى ١٩٧٨/٦/١٠

٥ ـــ الوزارات التى تقلدها عبد الفتاح حسن قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

٦ ـــ رسالة رئيس اللجنة التشريعية فى ١٩٧٨/٦/٢٤

٧ ـــ رسالة أمين عام مجلس الشعب فى ١٩٧٨/٦/٢٥



السيد المهندس رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة ، و بعد

١ ـــ بناء على الرسالة الواردة من المدعى العام الاشتراكى والتى تليت بالمجلس بجلسه اليوم متضمنة ان السيد/ عبدالفتاح حسن عضو المجلس من بين من تنطبق عليهم احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى بصفته قد شغل منصب الوزير بصفته الحزبية فى غير الحزب الوطنى والاشتراكى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

و بناء على ماتقضى به المادة المذكورة من أنه يحرم من مباشرة اى حق او نشاط سياسى كل من ينطبق عليهم أحكام هذه المادة ومنها حاله السيد/ عبدالفتاح حسن .

ولما كانت الماده الخامسه من القانون رقم (٣٨) لسنه ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب تقضى بان من بين الشروط الترشيح لعضويه المجلس أن يكون اسمه مقيدًا بأحد جداول الانتخابات والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون . ولما كان القيد بجداول الانتخاب لايتم طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ بتنظيم مباشره الحقوق السياسيه لمن ليس محروما من هذه الحقوق طبقا للقانون .

٢ ـــ و بناء على ماتقضى به الماده (٩٦) من الدستور بأنه تسقط العضويه باغلبيه ثلثى أعضاء المجلس عن العضو الذى يفقد احد شروط العضويه كما ان اجراءات طلب اسقاط العضويه طبقا لاحكام الماده (٣١٤) اللائحه يجب ان تبدأ بتقديم اقتراح باسقاط العضويه لاحد الاسباب المحدده فى الماده (٩٦) من الدستور بطلب مقدم من خمس اعضاء المجلس فاننا نطلب اسقاط العضويه عن السيد العضو عبدالفتاح حسن .

برجاء اتخاذ الاجراءات الواردة فى المواد (٣٠٩) ومابعدها من اللائحه الداخليه للمجلس

مقدموا الطلب أعضاء مجلس الشعب

جمهور يه مصر العربيه

المدعى العام الاشتراكى

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحيه طيبه و بعد .

بتاريخ ٣ يونيو سنه ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهه الداخليه والسلام الاجتماعى . ونص فى الفقره الثالثه من الماده الرابعه منه على أن يخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسه عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون بيان باسماء من ينطبق عليهم حكم الفقره الاولى منه .

وانطلاقا من هذا الالتزام ، فقد طلب الجهاز من السيد/ وزير الداخليه موافاته ببيان باسماء كل من تقلد منصب الوزارة قبل ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ منتميا الى حزب سياسى ، عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى ( حزب مصر الفتاه ) وكذا كل من تولى الاحزاب السياسية

عدا الحزبين المذكورين ـ مناصب الرئيس او نوابه او وكلائه او السكرتير العام او السكرتير العام المساعد او أمين الصندوق او عضوية الهيئه العليا للحزب ـ وكذلك كل من اشترك فى قيادة الحزب او ادارته .

وقد افادت وزارة الداخليه جهاز المدعى الاشتراكى باسماء الذين تقلدوا منصب الوزاره على النحو المشار اليه كما وردت بيانات من الامانه العامة لمجلس الوزاره ، تتضمن تفصيل التشكيلات الوزارية الحزبيه فى الفقره المذكوره .

وحيث أن الواضح من نص الماده الرابعه أنها اوردت قيدا مؤداه عدم جواز الانتهاء الى الاحزاب السياسيه او مباشره الحقوق او الانشطة السياسيه بالنسبة لكل من تقلد المناصب الوزارية منتميا الى حزب سياسى غير الحزبين المشار ليها ، وكذا كل من اشترك فى قياده الاحزاب وادارتها على النحو الموضح تفصليا بالنص .

وبناء على البيانات الوارده من وزاره الداخليه وامانه مجلس الوزاره السابق الاشاره اليها فانه يكون قد إستقامت فى حق السادة الوارده أسماؤهم فى البيان

المرفق العناصر القانونية التى تدعو الى تطبيق حكم المادة الرابعه من القانون ، الامر الذى يقتضى اخطار سيادتكم باسمائهم .

هذا وقد تم اخطار السادة المشار اليهم بفحوى ما تقدم طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعه من القانون٣٣ لسنه١٩٧٨ .

واتشرف بان ارفق لسيادتكم طى هذا البيان المنصوص عليه فى القانون

وتفضلوا بقبول اسمى واجبات الاحترام ،،،

١٩٧٨/٦/٧

المدعى العام الاشتراكى

( انور حبيب )

## بيـــان
## بأسماء من تقلدوا مناصب وزاريه منتمين لآحزاب سياسيه
## عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكى (مصر الفتاه)
## قبل ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢

١ ــ السيد/محمد فؤاد سراج الدين .
تولى وزارات الزراعه ، المواصلات ، الداخليه منتميا احزب الوفد القديم كما عمل سكرتيرا لحزب الوفد القديم .

٢ ــ السيد/عبدالفتاح حسن محمد ــ محام وعضو مجلس الشعب حاليا .
تولى وزارة الشئون الاجتماعيه منتميا لحزب الوفد القديم .

٣ ــ السيد/ابراهيم فرج مسيحه ــ محام
تولى وزارة الشئون البلديه والقرو يه منتميا لحزب الوفد القديم .

٤ ــ السيد عبدالمجيد عبدالحق ابراهيم سليمان ــ محام
ولى وز يرا للدوله منتميا لحزب الوفد القديم .

٥ ــ السيد/ابراهيم عبدالهادى المليجى .
رئيس الحزب السعدى ــ وتولى رئاسه الوزاره منتميا لحز به .

٦ ــ السيد/حامد زكى مصطفى ــ محام .
ولى وز يرا للدوله منتميا لحزب الوفد القديم .

٧ ــ السيد/محمد زكى عبدالمتعال سيد ــ محام .
تولى وزاره الماليه منتميا لحزب الوفد القديم .

٨ ــ السيد/محمد صلاح الدين احمد عثمان ــ محام .
تولى وزاره الخارجيه منتميا لحزب الوفد القديم .

١٩٧٨/٦/٧

المدعى العام الاشتراكى
(أنور حبيب)

عبدالفتاح حسن محمد .

* مواليد ١٩٠٧/١/١٠ بسيون ـــ غربيه .
* محامى ـــ عضو مجلس الشعب عن دائره بسيون ( حزب الوفد الجديد ) .
* وزير وفدى سابق .
* كان وزيرا للشئون الاجتماعيه بوزارة مصطفى النحاس فى الفترة من ١٩٥١/٦/٢٤ الى ١٩٥٢/١/٢٧ .
* اصدر مجلس قيادة الثوره قرارا بحرمانه من حقوقه السياسيه .
* سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقه ١١ عاما سنه ١٩٥٧ فى قضية عاطف نصار ( شروع فى قلب نظام الحكم ) وأفرج عنه صحياً فى ١٩٥٩/٧/١٧ .
* اعتقل فى ١٩٦٩/٨/٣١ لنشاطه الحزبى وافرج عنه فى ١٩٧٠/١١/١١ .
* حالياً نائب رئيس حزب الوفد الجديد .

يقيم ١٣ شارع ابراهيم نجيب ـــ جارد سيتى .

## بسم الله الرحمن الرحيم
## رساله السيد/ عبد الفتاح حسن

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحيه طيبه و بعد فأتشرف بأن انهى الى سيادتكم بأننى تسلمت بعد ظهر اليوم الاربعاء ١٩٧٨/٦/٧ من السيد الاستاذ المدعى العام الاشتراكى قرار بأن الحظر الوارد بالماده(٤) من القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ يشملنى تأسيسا على البيان الوارد لسياته من وزاره الداخليه وامانه مجلس الوزراء بأننى تقلدت منصب الوزاره فى الفتره السابقه على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واضاف سيادته انه اخطر مجلس الشعب بفحوى ماتسلمته .

واننى بطبيعة الحال لن اتظلم لمجلس الشعب من القرار المشار اليه لان التظلم لابد وان يستند الى المجادله بشأن تقلد المنصب المشار اليه ، وهو امر غير وارد وان كانت مجادلتى قائمه و باقيه بالنسبه للقرار المذكور الذى أعتقد انه لم يوفق الى الصواب فى شأن تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨ وهذه المجادله بعيده عن اختصاص مجلس الشعب .

وارجو ان تتقبل منى اصدق الشكر لما لمسته منكم خلال الفتره التى مارست فيها واجبى كعضو بمجلس الشعب .

وامل الايكون لديكم مانع من ان تنقلوا اليى جميع الساده اعضاء مجلس الشعب اطيب تحياتى مقرونه بالشكر لمن لايزال يحسن الظن بى ، ومقرونه بأخلص الامانى بألايتاخر اليوم الذى يتحقق فيه لغيرهم اننى جدير ايضا بإحترامهم أيا كانت المواقع والاراء .

**وبقى أن أرجوكم فى اصدار امركم بعدم تحويل وماهو باق ومستحق لى من مكافأة برلمانية أومقابل حضور الجلسات الى حسابى الجارى فى البنك الاهلى المصرى لعدم المطالبه بذلك مستقبلا .**

وأسال الله تعالى أن يجنب الوطن العزيز كل خطر، وأن يقي بلادنا الغالية من كل سؤ، وأن يحقق لها أقصى ما تصبوا اليه من آمال .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السبت ١٠ يونية سنة ١٩٧٨

عبد الفتاح حسن
المحامى

## الوزارات التى تقلدها السيد/عبد الفتاح حسن[1] محمد فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

### مرسوم بتعيين وزير الدولة

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ بتأليف الوزارة وعلى المراسيم الصادرة فى ١٧/يونيه ، ٩ يوليه ، نوفمبر سنة ١٩٥٠ و بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هوات :

مادة ١ ــ عين عبد الفتاح حسن باشا الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه وزير دوله .

ماده ٢ ــ على رئيس مجلس الوزاراء تنفيذ هذا الموسيوم .

صدر بالبخت الملكى فخر البحار فى ٢٠ رمضان ١٣٧٠ (٢٣ يونيه سنه ١٩٥١)

( ٢٤ يونيه ١٩٥١ )

( ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ )

فاروق صاحب الجلاله

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )

مجلس الوزراء (الداخليه بالنيابه)

اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقده فى اول يوليو سنة ١٩٥١

القرارات الا تيه :

انابه حضره صاحب المعالى عبد الفتاح حسن باشا وزير الدوله عن حضره صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين باشا فى تولى اعمال وزاره الداخليه اثناء تغيب معاليه فى الخارج .

---

(١) كتاب النظارات والوزارات المصرية الصادر من وزارة الثقافة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص ٤٩٣ وما بعدها .

## مرسوم بتعديل تاليف الوزارة

نحن فاروق الاول ملك مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٢ يناير سنه ١٩٥٠ بتأليف الوزاره وعلى المراسيم الصادرة فى ١٧ يونيه ، ٩ يوليه ، ١١ نوفبر سنه ١٩٥٠ ، و بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسمنا بما هوات :

ماده ١ — عين عبد الفتاح حسن باشا وز ير الدوله ....وز يرا للشئون الاجتماعيه .

ماده ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر راس التين فى ٢٢ ذى الحجه ١٣٧٠ ( ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ )

فاروق

بامر صاحب الجلاله

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )

السيد العضو عبد الفتاح حسن .

بعد التحية

بناء على قرار المجلس الصادر بجلسة اليوم الموافق ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ باحاطة طلب اسقاط العضوية عنكم طبقا للمادة (٩٦) من الدستور والمواد (٣٠٩) وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس وذلك لانطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى عليكم .

أرجو الاحاطة بأنه قد تحدد لاجتماع اللجنة التشريعية تمام الساعة السادسة من مساء اليوم الموافق ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ بمقر اللجنة بالمجلس للنظر فى هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٧٨/٦/٢٤

رئيس اللجنة التشريعية

حافظ بدوى

السيد الاستاذ عبد الفتاح حسن

عضو مجلس الشعب

تحية طيبة ــ و بعد ..

أرجو التفضل بالاحاطة بأن تقرير اللجنة التشريعية بشأن الاقتراح المقدم من بعض السادة أعضاء المجلس باسقاط عضوية المجلس عن سيادتكم قد تحدد لنظره جلسة اليوم الموافق ٢٥ من يونيو ١٩٧٨ فى تمام الساعة السادسة والنصف مساء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٨/٦/٢٥

أمين عام مجلس الشعب

( المستشار ابراهيم الشربينى )

تقرير
اللجنة
التشريعية
بمجلس
الشعب
عن
اسقاط
عضوية

أبو العز الحريري

١ ــ احال المجلس بجلسته المعقودة صباح يوم ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ الى اللجنة التشريعية مذكرة السيد المدعى العام الاشتراكى المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ والموجهة الى السيد رئيس المجلس بشأن الافعال التى ارتكبها السيد/ ابو العز حسن الحريرى عضو المجلس عن دائرة قسم كرموز بمحافظة الاسكندرية فى يومى ٢٥ ابريل ، ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ .

كما احال المجلس فى ذات الجلسة الى اللجنة الاقتراح المقدم من ــ بعض أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد العضو لانطباق نص المادة (٩٦) من الدستور عليه لاخلاله بواجبات العضوية بناء على ما هو منسوب اليه فى مذكرة المدعى العام الاشتراكى انفة الذكر.

وقد اخطر رئيس الجلسة فى ذات الجلسة السيد العضو بالاقتراح المقدم باسقاط العضوية عنه ــ وقد ادلى السيد العضو فى الجلسة المذكورة بدفاعه وأوضح رأيه فيما وردت فى مذكرة المدعى العام الاشتراكى بشأنه والاقتراح المقدم بشأن اسقاط عضوية المجلس عنه ــ كما اخطرت اللجنة السيد العضو بالموعد الذى حددته لدراسة الاقتراح باسقاط العضوية عنه فى مساء يوم ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ وكذلك بنسخة من مذكرة المدعى العام الاشتراكى آنفة الذكر.

وقد اجتمعت اللجنة فى الموعد المحدد وحضر اجتماعها ممثلا عن الحكومة السادة :

| | |
|---|---|
| ١ ــ الدكتور فؤاد محيى الدين | وزير شئون مجلس الشعب |
| ٢ ــ الاستاذ محمد حامد محمود | وزير الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والمب |
| ٣ ــ المستشار احمد ممدوح عطية | وزير العدل |
| ٤ ــ الاستاذ محمد حلمى عبد الاخر | وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب |

كما حضر هذا الاجتماع السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى وأبدى دفاعه بشأن ما هو منسوب اليه و يصدد الاقتراح باسقاط العضوية عنه .

٢ ــ تدارست اللجنة أحكام الدستور والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ، وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، وأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية ــ كما تدارست ما ورد بمذكرة المدعى العام الاشتراكى المؤرخة ٢٠/٦/١٩٧٨ ، والتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة فى التحقيق المقيد برقم ٩ لسنة ١٩٧٨ قسم الجمرك ، والواردة رفق كتاب السيد المستشار وكيل وزارة العدل لشئون مكتب الوزير المؤرخ ٣١/٥/١٩٧٨ .

٣ ــ استبان للجنة من مذكرة المدعى العام الاشتراكى المؤرخة ٢٠/٦/١٩٧٨ ، أنه بعد أن سرد سيادته الوقائع المنسوبة الى السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى ، أورد أنه يتضح من هذه الوقائع الثابتة من التحقيقات ، مايلى :ــ

أولا : ان السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى قد عقد العزم على تدبير التجمهر والتظاهر الذى وقع يوم ١٦/٥/١٩٧٨ بالاسكندرية بقسم الجمرك تحت قيادته بحجة الدعاية الانتخابية لمرشح حزبه ورغم تنبيهه من سلطات الامن المسئولة الى خطر التجمعات والمظاهرات فى هذا اليوم فقد قام بتدبير المظاهرة وقيادتها على النحو السالف بيانه ورغم محاولة المسئولين عن الامن العام بعد فترة وجيزة من بدء التظاهر بنصحه للكف عن الاستمرار فيما بدأه فأنه أبى ذلك وسار بالمظاهرة متحديد بذلك كل نصح ورغم ما تؤكده الظروف من عواقف وخيمة لها قد تكدر السلم والامن العام ورغم ما فى النصح من أبعاده عن قيادة تظاهر قد يؤدى تطوره الى تهديد الارواح والاموال و يعد إخلالاً جسيما لا تحمد عقباه ــ بينما هو بصفته عضو فى مجلس الشعب مسئول غن التشريع وحماية سيادة القانون والعمل على توطيد الامن والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية كما انه رغم ذلك قد تصدى لرجال الامن فى ادائهم واجباتهم وفض المظاهرة والقبض على متزعيمها .

ثانيا : ان التجمهر الذى قاده السيد العضو على النحو السالف بيانه لم يكن له هدف يتصل بالمعركة الانتخابية ذاتها . بل كان هدفه كما هو ظاهر من

الهتافات التى ترددت فيه والطريقة التى سارها اثارة الصراع الطبقى والتشكيك فى السلطات الشرعية المسئولة فى الدولة والتعريض بها والنظام الاشتراكى الديمقراطى و يتعمد التحريض على الفتنة وتهديد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية مستترا بالدعاية الانتخابية التى لاصلة بينها البتة و بين واقعة التظاهر وما تردد خلالها من هتافات وما بدر من العضو من أفعال وتصرفات .

وذلك كله فى الوقت التى يلتزم فيه بصفته عضوا بمجلس الشعب و بصفته عضو فى حزب سياسى طبقا للدستور وقانون الاحزاب السياسية بمراعاة الشرعية وسيادة القانون والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومن واجبه لهاتين الصفتين حماية كل ذلك لا التعريض و به والتحريض عليه .

بل انه بهاتين الصفتين مسئول عن دعم وتعميق الاشتراكية ــ الديمقراطية بالوسائل الشرعية المسئولة بعيدا عن الاساليب التى تثير الفتنة والاضطراب أوتحقق المناخ الخطير للعنف والانهيار الديمقراطى .

ثالثا : ان خروج السيد العضو على رأس مظاهرة تضم عديدا من الماركسيين المتطرفين مرتديا فانلة و يتمنطق بمسدس محشو بسبع طلقات ومرددا بواسطة مكبر الصوت الهتافات السالفة الذكر ومتعرضا لرجال الشرطة والامن بعد تكرارهم النصح والتنبيه له يعد مسلكا لايتفق واخلاقيات الممارسة الديمقراطية من نائب عن الشعب ، و يتنافى مع الحكمة والوقار السياسى الذى يقتضيه شرف النيابة عن الامة ، ويخرج عن حدود السلوك الحريص الرزين والمسئول الذى يتقيد به عضو مجلس الشعب والذى يدعوه التزامه به الى الابتعاد دائما عن كل مظنة تترتب نتيجة تواجده فى مواقع الشغب أومواطن الاثارة والاضطراب وتضعه فى احتمالات الخطر أوالمخاطرة بالاصطدام فى الطريق العام ــ وسط عناصر لا يؤمن من شرالدساس المغرضين بينهم : برجال الامن العام وهو ممثل الشعب المسئول بين المسئولين عن توطيد أمنه وأنه صاحب الولاية الشرعية طبقا للدستور فى محاسبة السلطات القائمة على الامن العام عن أى خلل أوتقصير فى أدائها لمهامها ومسئولياتها فى هذا السبيل .

رابعا : أورد السيد المدعى العام الاشتراكى فى مذكرته انه قد تضمن المحضر المؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ بمعرفة رئيس مباحث قسم الجمرك انه شاهد السيد العضو وهو يقوم بتوزيع منشورات تزكية انتخاب مرشح حزب التجمع الوطنى التقدمى عن دائرة الجمرك وكان العضو مرافقا لهذا المرشح وقد تقدم الى محرر المحضر بنفسه لمعرفته له وسلمه منشورين مطبوعين يتضمنان قذفا فى نظام الحكم فأخذهما رئيس المباحث وسلمهما لمباحث أمن الدولة وعنوان أول هذين المنشورين (حكومة فاشلة ــ أزمة تموين ــ لا لمجتمع الجوع والذهب) وعنوان ثانيهما (حكومة فاشلة ــ أزمة اسكان .. لا لمجتمع العشش والقصور).

وكلا المنشورين ينطويان على عبارات مثيرة حول احتلال اسرائيل لسيناء والازمة الاقتصادية ومعاناة الجماهير.

وانتهى السيد المدعى العام الاشتراكى فى مذكرته الى انه لما كان السيد ابوالعز حسن الحريرى عضوا بمجلس الشعب فانه بناء على ماتضمنته مذكرته من وقائع منسوبة اليه يعرض أمره على المجلس الموقر ليرى بشأنه مايراه وفقا لاحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

٤ ــ وقد استبان للجنة من الاطلاع على المذكرة انفة الذكر وعلى تحقيقات النيابة العامة السالف الاشارة اليها عن واقعة التظاهر التى تضمنتها مذكرة المدعى العام الاشتراكى انه قد تمت مقابلة بين السيد العضو والسيد اللواء مساعد فرقة (ب) أمن الاسكندرية والسيد مفتش فرقة الوسط بالاسكندرية بقسم شرطة المنشية فى يوم ١٦/٥/١٩٧٨ واقر العضو بأنه ينتوى تنظيم مظاهرة تأييد مرشح حزب اليسار سوف تضم حوالى أربعمائة شخص فأبلغه السيد اللواء بأن التعليمات صريحة فى منع التظاهر ليلة الانتخاب لتهيئة المناخ الامنى المناسب لاتمامه فى هدوء وحتى لايتعرض الامن العام للخطر نظرا لوجود أكثر من مرشح فى الدائرة فضلا عن شدة الكثافة السكانية فيها وماقديترتب على التظاهر والتجمهر من عواقب يزيد منها احتمال اندساس بعض عناصر الشغب التى قد تؤدى الى احداث من شأنها تهديد الارواح والاموال على غرار ماوقع فى يوم ١٨، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧، الا أن العضو لم يرد بما يفيد اقتناعه بما عرض عليه وأبلغ له من مساعد فرقة (ب) بمديرية الامن بمحافظة الاسكندرية بحضور السيد مفتش فرقة الوسط.

وبعد هذه الواقعة تلقى مأمور قسم الجمرك بلاغا فى ١٩٧٨/٥/١٦ من الشرطة السرية بوجود مظاهرة يقودها السيد العضو أبوالعز حسن الحريرى قوامها مائتا شخص تسير بشارع فرنسا وانه يردد هتافات عدائية للنظام مستخدما آلة تكبير صوت يدو يه و يردد المتظاهرين خلفة هذه الهتافات و بينهم عدد كبير من الماركسين المعروفين فانتقل المأمور الى مكان المظاهرة ومعه قوة من رجال الشرطة فشاهد بنفسه السيد العضو يقود المظاهرة مرتديا فانلة و بنطاقة مسدسا ويمسك بآلة تكبير الصوت و يردد هتافات عدائية لنظام الحكم من بينها ( عاوزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة .. ياحرية فينك فينك ياحرية الاسبادعم الظلم والاستبداد .. يا شعب غير غير .. العيشة بقت تحير .. يايسار سير سير احنا جنودك للتغيير ) .

فطلب المأمور من السيد العضو الكف عن الهتاف وفض المظاهرة فلم يقبل ذلك واستمر فى ترديد هتافات اخرى أشد اثارة منها ( ارفع فى الاجور .. خلى الفقراء تشوف النور .. هزى ميزان العدل يامصر .. خلى الفقرا تهد القصر ) ثم بدأ المتظاهرون يلقون الحجارة على قوة الشرطة فقبضت على تسعة منهم فحاول السيد العضو منع القوة من القبض عليهم . ونظرا لخشية استخدامه سلاحه الذى يحمله فى هذه الظروف ، فقد تم ضبطه واقتياده مع المقبوض عليهم الى القسم لعرضه على النيابة العامة .

وقد شهد فى التحقيقات بما سلف ذكره صاحب مكتب استيراد وتصدير وموسيقى بائع فاكهة ، كما اعترف بعض المقبوض عليهم بالتظاهر مع انكارهم لعبارات الهتاف ونفى بعضهم المشاركة فى التظاهر ، أما السيد العضو فقد امتنع عن الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه من النيابة العامة معتمدا على الاحتجاج بحصانته البرلمانية .

٥ ــ تبين للجنة من الاطلاع على تقرير مفتش مباحث أمن الدولة بالاسكندرية المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٧ والمرفق بتحقيقات النيابة العامة سالفة الذكر بشأن المقبوض عليهم بواقعة التظاهر آنفة الذكر أنهم من الماركسيين ومثيرى الشغب وذوى النشاط اليسارى الملحوظ بحزب التجمع الوحدوى التقدمى وبينهم من سبق القبض عليه أوتفتيش مسكنه لنشاطه الشيوعى فى قضايا أمن الدولة الدولة العليا ، وان التقرير المذكور قد نسب الى العضو انه قد دأب على

اثارة المواطنين واشاعة البلبلة فى أوساطهم مستغلا معاناة القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية فى محاولة منه لاستقطاب أكبر عدد منهم لصالح الحركة الشيوعية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الذى ينتمى اليه وكان يعلن دائما اثناء تجوله بدائرة الجمرك والمنشية الانتخابية ان مروره وحضوره للدائرة ليس من أجل الانتخابات ولكنها فرصة مواتية لهم ( أى الشيوعين ) للتحرك لتقويض النظام وتعريته وكشف خياناته وانحرافاته .

كما تبين للجنة من الاطلاع على المنشورات التى أشارت اليها مذكرة المدعى العام الاشتراكى وتقرير مباحث أمن الدولة آنف الذكر أنها عبارة عن خمسة منشورات تجتزء اللجنة من كل منها بعض ماتضمنه من عبارات اكتفاء بارفاقها بالتقرير وذلك على النحو التالى :

أ ـ منشور بعنوان ( بيان سياسى الى جماهير شعبنا المناضل ) بتوقيع العامل أبوالعز الحريرى نائب الشعب كرموز بمناسبة ذكرى مرور عام على احداث ١٨ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وقد نص البيان المذكور على أنه ( عام مضى على احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كرد فعل سياسى واجتماعى فى شكل تظاهرات جماهيرية عفوية سلمية شاملة لمختلف المواقع الجغرافية والاجتماعية والسياسية ردا على قرارات الحكومة برفع الاسعار قبل عرضها أوموافقة مجلس الشعب عليها رغم امتلاك الحكومة لاغلبية المجلس ( ٨٥٪ ) ، وأمام اصداء الجماهير اجبرت هذه الاغلبية على اصدار بيان برفض حكومتها التى ارادت مباغته الجماهير مستخدمة اسلوب الخداع بالحديث عن تثبيت الاسعار والعلاوة الاستثنائية والاوهام التى علقتها على جنة الانفتاح الاقتصادى وزيارة نيكسون فكانت انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير رفضا جماهيريا لاجمالى السياسات الخاطئة لحزب مصر وحكومته ولكل أنواع الاستغلال الاقتصادى والعبث السياسى والاجتماعى بعد أن تصورت حكومة الرأسمالية الطفيلية أنها قادرة على ممارسة ذلك بوسائل الارهاب الامنية المتعددة والمحاكم الاستثنائية وسلطات رئيس الجمهورية غير المحدودة وتحويلها لمانسميه تجاوزا بالصحافة ووسائل الاعلام القومية الى أجهزة تعتيم أعلامى وتصديها لاتجاهات الفكر العقلانى والتخلى عن التزامها بمواثيق ومنجزات ثورة يوليو الاجتماعية والعمالية ... الخ ) .

( ان انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير هى رفض لسياسة كانت ومازالت تتمثل فى

الاخذ بسياسة الانفتاح التجارى الفوضوى الاستهلاكى الطفيلى والاستثمار الاستهلاكى والعمل لتصفيه القطاع العام تحت دعوى انهاء الشركات الخاسرة وتمليكها للعاملين والاحلال والتجديد والتغاضى عن الادارات الفاشلة للشركات وألغيت المؤسسات العامة وأعلنت الحكومة أنها ستعدل قانون الشركات لتتمكن من استكمال مخططها ورفعت شعار التوازن بين القطاع العام والخاص مخالفه بذلك أهم منجزات شعبنا ـ انهت العصر الذهبى للرأسماليه الوطنيه المنتجه بان تركتها للمنافسة الاجنبية فى ظروف غير متكافئة و برز الاحتكار التجارى يسيطر على السوق و يفرض أرباحه الاستغلاليه التى وصلت ٣٠٠ : ٥٠٠٪ وتركت ثروات الوطن وعرق وجهد أبنائه نهبا للاجانب والخضوع لسياسه وشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية والمتمثلة فى ـ الغاء الدعم ـ الغاء القطاع العام بدعوى تحريره ـ التحكم فى تحديد ميزانية القوات المسلحة ـ تعديل المناهج التعليميه بالاضافة الى شروط الاتفاقيات والقروض وقوانين الاستثمار التى تلغى السيادة المصريه والحق الدستورى لمجلس الشعب فى الرقابه والتشريع ـ وألغيت عمليا قانون الكسب غير المشروع والسماح بالحسابات السرية فى البنوك ، فجعلت من بعض المشاريع ومؤسسات الانفتاح دولة داخل الدولة وقبلت الحكومة رهن ممتلكات الدولة مقابل بضعة ملايين من الدولارات وفى هذا مصادرات لحق الشعب المصرى فى اختيار طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل و ينهى الدور القيادى لمصر على المستوى القومى والعالمى .... الخ .

و يستطرد البيان الى أن يذكر تحت عنوان :

**الجانب الاجتماعى .**

سادت الرشوة والفساد ( واللهو الغير برىء ) والسوق السوداء والاستفزاز الاجتماعى والفراغ الفكرى والسياسى لدى الشباب وانتشرت الاميه السياسيه ونما العنف الفردى والجماعى ورسخت البيروقراطية وقل احترام العمل المنتج و برزت دعاوى خبيثة لهدم منجزات ٢٣ يوليو بحجة تصحيح بعض اخطاء الممارسة أو اختلاف المنهج مع عبد الناصر وأهدرت الديمقراطية عندما قننت الاجراءات الاستثنائية بدعوى الانتقال الى الشرعية الدستوريه وابقت الحكومة محاكم امن الدولة ومحاكم المدنيين عسكريا والحبس المطلق ، واجرت استفتاء

فبراير ١٩٧٧ من طرف واحد وحاولت ارهاب المعارضة باسقاط عضوية المجلس عن كمال الدين حسين امام تحدى الجماهير لها وعدلت قانون ممارسة الحقوق السياسيه لمنعه . من دخول المجلس ثانية ، وحاولت نفس الشيء عندما طالبت برفع الحصانه عن العامل ابوالعز الحيرى نائب كرموز لتواجده بين ناخبيه . وادخلت المحافظين فى حزبها بدلا من تركهم محايدون أو اختبارهم بالانتخاب ولم تعدل الدستور ليسمح بقيام نظام جمهورى برلمانى يحدد مسئوليه رئيس الجمهوريه ورئيس الوزارء ولم تلتزم اجهزة الامن بالحياد تجاه خصوم الحكومة السياسين ، وطاردت القوى الوطنية والتقدميه بدعوى العمل لقلب نظام الحكم . وفرضت وصايتها على الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية ( كان آخرها التدخل فى انتخابات الجامعات ) وسيطرت على ماتسميه تجاوزاً بالصحافة ووسائل الاعلام القومية فلم تقرأ أو تسمع رايا معارضا فى اتفاقيتى فصل القوات واحداث يناير واستفتاء فبراير والمبادرة تغيبا للحقيقة عن الجماهير ( أغلاق الطليعة والصحف الطلابية ) وابقت عمليا الرقابة على المطبوعات رغم التغنى بالغائها دائما وغيبت التفسير الصحيح لمفاهيم الوطنيه . الاسلوب العلمى حتميه الحل الاشتراكى ـ وتراجع دور مصر فى قيادة حركة عدم الانحياز والحياد الايجابى وانتقلت الحكومة من إختيار العداء للاستعمار الى مواقف متهاونه معه بدلا من الارتباط والتحالف والتدعيم لحركات التحرر انتقلت الى التخلى عنها والعمل ضدها أحيانا ( أنجولا زائير) وفى هذا تاثيرا للنظم المعادية لحريه شعوبها . وطرحت لاول مرة امكانيه التعايش مع النظم الصهيونية والعنصرية مخالفة بذلك كل ما أجمعت عليه شعوب العالم .

**القضية الوطنية :**

كان لانعكاس الوضع الطبقى وسيطرة البرجوازية اثره فى حجم ونوعية قرار الحرب وفى كيفية استثمار نتائج حرب اكتوبر ٧٣ مما ادى الى اجهاض هذه النتائج سياسيا واقتصاديا وعسكريا رغم الاداء القتالى للجندى المصرى فى اطار الامكانيات المتاحة له كان رائعا .

ب ـ بيان صادر من السيد العضو وتوقيعه عنوانه ( حول الاعلان عن زيارة السيد رئيس الجمهورية لاسرائيل ) وقد احتوى على بيان حزب التجمع الوحدوى التقدمى الصادر فى ٦/١١/١٩٧٧ بهذا الشأن مضافا اليه تعليق من السيد العضو

ابوالعز الحريرى تضمنه وصف الزيارة بأنها ( ... مهينة للشعب المصرى فلم يسبق فى التاريخ أن سعى المعتدى عليه الى المعتدى بلا شروط ) . و( هذه النتيجة المؤسفة هى امتداد للسياسة الخاطئة التى كان من ابرز معالمها اتفاقية فصل القوات الاولى والثانية ومحادثات الكيلو ١٠١ وبالرغم من ذلك فان الصحف ووسائل الاعلام المصرية لم تنشر رأيا واحدا معارضا لهذه الزيارة .

وانه يرى ( أن السياسة الداخلية والخارجية وما اقترنت به من اجراءات استثنائية وغير ديمقراطية للحريات والصحافة توجت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وتحويل قضايا الرأى للمحاكم العسكرية والانهيار الاقتصادى وزيادة وحدة التفاوت الطبقى لصالح الرأسمالية الطفيلية والتراجع عن انجازات يوليو بحجة تصحيحها والانعزال عن القوى التقدمية والاشتراكية قد أدى الى حرمان مصر من مقومات التحرير سلما وحربا ) وان ( من معظم الدول العربية وعلى رأسها السعودية قد استنكرت الزيارة لتناقضها مع قرارات مؤتمر قمة الرباط حيث حدد المؤتمر الاهداف والوسائل وهذه الزيارة لم يتفق عليها ) .

وأن ( قيام رئيس الجمهورية بها إعتراف بالعدو وماذا يبقى بعد أن يحيى العلم الاسرائيلى ولقد تم ذلك دون موافقة مجلس الشعب وهذا مخالف للدستور وذلك يلغى دولة المؤسسات ) .

وان ( البيان الصادر عن هيئة مكتب مجلس الشعب اليوم لا يعبر عن رأى المجلس الذى لم يناقش و يوافق على الزيارة وقد سجل حزبنا رفضه التام لها ) .

جـ ـ منشور بعنوان ( بيان قدمه نائبنا ابوالعز الحريرى لمجلس الشعب حول تردى العلاقات المصرية العربية ) وهو موقع من السيد العضو بصفته نائبا بمجلس الشعب عن دائرة كرموز وقد تضمن انه قدم هذا البيان ( للتحذير المسبق من تدهور العلاقات المصرية العربية قبل ان تقطع مصر علاقاتها مع الدول العربية الخمس يوم الاثنين ٥/١٢/١٩٧٧ واعتذار للسيد رئيس المجلس ( مجلس الشعب ) بأن اللائحة لا تسمح ) .

د ـ منشور معنون ـ ( حكومة فاشلة = ازمة اسكان لا لمجتمع العشش والقصور ) وموقع من احمد مصطفى مرشح حزب التجمع الوطنى عن دائرة الجمرك وقد تضمن بالنص مايلى ( اخى المواطن .. هل ترضيك احوال البلاد والى متى تقف متفرجا عليها ، ان معظم فئات الشعب المصرى تعانى من ازمة طاحنة تشمل

اهم مجالات الحياة ... اقتصادنا القومى ارهقه سؤ التدبير وأنعدام التخطيط فبينما الغلاء يلتهم كل امل فى المستقبل والديون الخارجية بفوائدها الباهظة تلتهم قوت الشعب ، والاحتكارات الرأسمالية الدولية وجماعات المغامرين والنصابين تتربص بنا و بثرواتنا القومية ، الصناعة الوطنية تنكمش وتواجه الكساء والخدمات تتدهور.. وقيمة العمل والجدية تتوارى لتحل محلها قيم المظهرية والفهلوه والكسب السريع والانانية والرشوة والاختلاس صارت ظواهر عامة ) .

أخى المواطن :

ان الذين يحتكرون ثروة مصرهم وقلة قليلة يعرفون الطرق جيدا للمحافظة على امتيازاتهم وهم يريدون ان يظل بين ايديهم احتكار السلطة واصدار القوانين ومراقبة تنفيذها وان تظل الاغلبية لهم فى مجلس الشعب .

وـ منشور بعنوان ( لماذا احمد مصطفى مرشحا للجمرك والمنشية ) وموقع من السيد العضو بمناسبة انتخابات الدائرة المذكورة .

**(ان الحكومة قد فرضت هذه المعركة بعد مذبحة من مذابح الديمقراطية والاعتداء على الدستور والقانون ومحاولة حزب الحكومة ان يحول مجلس الشعب الى محكمة تفتيش وهكذا فاز حزب الحكومة بالبطولة العالمية فى التخلص من مدافعيه سواء بوسائل الامن المتعددة والاستخدام غير الموضوعى للقانون بتلفيق القضايا للمواطنين والنواب من غير حزبها . ولعلها ارادت ان تضيف الى بطولتها العالمية فى رفع الاسعار وتجويع الشعب بطوله اخرى وادت سياستها الى فقدان الاستقلال السياسى والاقتصادى واصبحت اسرائيل ترتب الاوضاع فى المنطقة بما يحقق مصالحها ومصالح الاستعمار وآخر ما كان متوقعا وما لم يحدث فى العالم هو التخلص من معارضيها من نواب الشعب و باسقاط العضوية والتهديد آخذه بمنطق رجل الامن الفاشل (اضرب المربوط يخاف السايب) داخل وخارج مجلس الشعب . وهكذا لم يكن ما قاله الشيخ عاشور ليصل الى مستوى الاتهام المتكرر من وزراء وحكومة حزب الوسط للنواب والمواطنين بالخيانة والعمالة ) .**

**من أولى بالفشل .. الشيخ عاشور.. ام ممدوح سالم ؟**

لقد طالبت بفصل ممدوح سالم من المجلس فى جلسة مساء ١٩٧٨/٣/٢٨ لانه اهان الشعب ونوابه فى الجلسة التى فصل فيها حزب الوسط الشيخ عاشور. حيث قال: بالحرف ان البعض هنا يضع نفسه فى نفس الخندق الذى يقف فيه اعداء الامة.

وهكذا اتهم نواب الامة بالخيانة والعمالة ورغم مطالبتنا بفصله الا ان المجلس الاغلبية الوسطية وتحرك ساكنا وايضا سكت رئيس المجلس على اهانة نواب الامة.

وبسؤالنا المطروح:

هل حكومة ونواب حزب الوسط مواطنون من الدرجة الاولى وفوق الدستور والقانون وما عداهم من النواب والمواطنين من الدرجة الثانية ويخضعون للتطبيق الخاطىء للقانون؟

٦ ــ ذكر السيد العضو فى اقواله امام اللجنة انه كان فى مظاهرة انتخابية فى شارع آخر غير ما ورد بتقرير المدعى العام الاشتراكى وان قوات الامن قد حاصرتها من الامام ومن الخلف ولم تستطع ان تقبض الاعلى تسعة افراد وهذا يدل على انه لم يكن عدد المتجمهرين اربعمائة شخص وأقربان فى التقرير الخاص بالمدعى العام الاشتراكى سالف الذكر واقعة صحيحة هى كتابته وتوزيعه المنشور الخاص بانتخابات دائرة الجمرك والمشار اليها فى البند(١) فيما سلف بيانه وقد اقر بذلك بعد ان تلى رئيس اللجنة ما جاء بهذا المنشور ــ وذكر السيد العضو انه قد وزعه بعد الاتفاق مع وزير الداخلية ــ باعتباره منشورا حزبيا وقد ذكر السيد وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية انه قد استفسر من السيد وزير الداخلية عن هذه الواقعة فنفى له حدوث ايه موافقة منه على توزيع المنشور المذكور بل ان حقيقة ما حدث انه ابلغ السيد العضو ان المعركة فى الدائرة الانتخابية هى فى حقيقتها بين حزبى الوسط والوفد الجديد والحزب الذى ينتمى اليه السيد العضو داخل المعركة الانتخابية وهو يعلم انه خاسرها بقصد ان يستخدم المعركة الانتخابية للاثارة، وأضاف السيد العضو أن البيانات التى كان قد سلمها لضابط المباحث كانت باسم مرشح حزبه وليس به سوى ما هو وارد فى برنامجه الحزب الذى ينتمى اليه وان البيان الذى يقر بتحريره وتوزيعه سالف الذكر هو بيان حزبى بتضمن رأيه

فى اسقاط عضوية الشيخ عاشور من مجلس الشعب وانه فى الصراع الحزبى يجوز استخدام العبارات الواردة فى المنشور للتعبير عن رأى الحزب ومعارضته .

وذكر العضو انه ليس ثمة مايسأل عنه اذا ماحمل سلاحه المرخص فى ظروف المعركة الانتخابية بالدائرة ، وان كافة الاحزاب السياسية الداخلية فى هذه المعركة الانتخابية تستخدم الات تكبير صوتية من النوع الذى يعمل بالبطارية وليس فى ذلك مايستوجب المساءلة ، وان النيابة العامة كانت منحازة ضده فى اجراءاتها وتحقيقاتها والقرار الذى اتخذته بصدد اتهامه قرار سياسى ، وانه عندما نبه بانه محظورة السيرات ، ذكر بأنه سوف ياتزم بذلك على ان تمنع المسيرات الخاصة بمرشحى الاحزاب الاخرى فى الدائرة ، وذكر بالنسبة للهتافات التى وردت فى تقرير المدعى العام الاشتراكى ان هتاف ( يا يسار سير سير اجنا جنودك للتغير) هتاف عادى ليس فيه أيه مخالفات اذا الطبيعى ان يهتف انصار الحزب مثل هذا الهتاف .

وذكر السيد العضو انه لايجوز للمجلس اتخاذ اجراء قبله الا بعد ان يفصل القضاء فيما هو منسوب اليه من اتهامات .

استعادت اللجنة وثيقة اعلان الدستور التى يقسم عضو مجلس الشعب طبقا للمادة(٩٠) منه على احترامه ، واستبان لها انها تقضى بان جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن الى ايمانه العميق والمعتز بشرف الانسان والانسانية هى التى تعهدت باسم الله و بعونه ان تلتزم الرى غير ما حد و بدون قيد اوشرط ببذل كل الجهود لتحقيق الاهداف العليا للوطن التى يكون حجر الزاوية فيها تحقيق الحرية للانسان المصرى وادراك الحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الاعلى وحماية سيادة القانون باعتبارها ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ولكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت ، والالتزام بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة باعتبارها ليست سبيلا للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى ولكنها فى هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام امان يصور وحدة القوى العاملة فى الوطن وتحقيق ازالة المتناقضات فيما بينها بالتفاعل الديمقراطى .

كما استعادت اللجنة المادة الاولى من الدستور التى تقضى بأن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة

والمادة ــ الثالثة التى قضت بأن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها و يصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور والمادة الرابعة التى نصت على أن « الاساس الاقتصادى لجمهور ية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذو يب الفوارق بين الطبقات » .

والمادة السابعة التى نصت على أنه « يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى » .

والمادة (٦٠) التى تقضى بأن « الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن » .

وقد استبان للجنة من مجموع هذه النصوص ان كل مواطن ومن باب اولى لوكان يتشرف بعضوية مجلس الشعب نائبا عن الامة و يقسم على الالتزام بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة ونبذ الصراع الطبقى وصيانة الوحدة الوطنية والعمل من أجل تدعيم وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل والهادف الى تقر يب الفوارق بين الطبقات وتنمية التضامن الاجتماعى بين كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومراكزهم الاقتصادية والاجتماعية ، وقد رددت هذا الالتزام بالنسبة لاعضاء مجلس الشعب أحكام المواد(٢) و(٣) و(٤) و(١٧) من اللائحة الداخلية للمجلس التى حتمت أن يلزم الاعضاء فى ممارستهم لواجباتهم ومسؤلياتهم صراحة بما تمليه مصلحة تحالف قوى الشعب العاملة وحماية المبادىء التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى وليس هذا الالتزام مقصورا بنص اللائحة على أدائهم لواجباتهم ومسؤليتهم وفى أجتماعات المجلس وأجتماعات لجانه وأنما يشمل هذا الالتزام مسلكهم وتصرفاتهم خارج المجلس .

٨ ــ وترى اللجنه أنه ليس ثمه سند لما اثير أمامها من أن عبارات السلام الاجتماعى « والوحدة الوطنية » وتحالف قوى الشعب « العاملة » والنظام الاشتراكى الديمقراطى « عبارات ليس لها مدلول دستورى أوقانونى محدد وأنما هى عبارات تستخدم بمعنى فى السياسة وغير واضحة المعالم و بالتالى فأن الحساب والمسؤلية عما قد يقع من أعضاء المجلس أوغيرهم بالمخالفة لها تقوم على معالم غير معروف لها أسس منضبطه وأن ذلك يمثل خطرا على الممارسة الديمقراطية وحر ية النقد والرأى سواء بالنسبة لاعضاء المجلس إذ يحد من نشاط المعارضة وهى ضرورة

من ضرورات الحياه الديمقراطية التى لاتقوم الأعلى أساس حرية أبداء الرأى المعارض .

ولكن اللجنه ترى أن هذا الزعم لاسند ولا أساس له .

فقد سبق لمجلسكم الموقر أن وافق على تقرير اللجنه التشريعيه عن القانون الخاص بالاحزاب السياسية والذى صدر برقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م ، وقد تضمنت المذكرة الايضاحية لهذا القانون بالنص أن المقصود بصفة عامة فى أحكام المشرع بالنظام الاشتراكى الديمقراطى النظام الذى حدد ملامحه أحكام الدستور وهو النظام الذى يرفض أنفصال الحرية عن الاشتراكية و يقدس الحقوق والحريات العامة المقررة كاركان للديمقراطية فى أحكام الدستور والقانون ولا يستخدم الاجراءات الاستثنائية الافى حدود الدستور والقانون وفى حالات الضروره التى تقضيها المصالح القومية العليا للوطن والمواطنين ، و يعمل من خلال خطة شاملة للتنمية على أن يؤدى القطاع العام ، كما يؤدى القطاع الخاص دوره الاقتصادى والاجتماعى فيها فى ظل المشروعية وسيادة القانون و يلتزم كذالك بكفاله توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لكافة المواطنين و يضع مظلة شاملة للتأمينات الاجتماعية تشملهم جميعا تحقيقا للتضامن والتكافل الاجتماعى و يوفر فرص العمل و ينظم الحد الادنى للاجور وساعات العمل وعلاقات العمل بما يكفل منع الاستغلال وتوفير مستوى معيشة كريم للعاملين .

وهو النظام الذى يكفل حماية المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين ويحافظ عليها ممثلة من حيث الاشتراك فى الادارة والارباح وضمان العدل السياسى وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية على نحو يكفل ــ عدم سيطرة الاقلية ممثلة فى الاقطاع ورأس المال على الحكم وعلى الحفاظ على نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب وكافة المجالس الشعبية و يقوم على دزلة المؤساسات وعلى سيادة القانون والشريعة الشرعية وعلى حماية الحريات العامة والحقوق الخاصة للمواطنين .

كذالك فأن المقصود بالوحدة الوطنية أن يلتزم الحزب بأحترام النظام الاساسى للدولة والمقومات الاساسية للمجتمع . كما حددها الدستور دون أخلال بالديمقراطية وبحرية النقد والرأى والصحافة وكافة وسائل الاعلام التى تكفلها وتقدسها نصوصه .

وتقوم هذه الوحدة الوطنية على أساس ضرورة أعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال الوطني والتحرري وأفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة وطائفة أوفئة أجتماعية .

وقد أوردت هذا التعبير أوالتفسير أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢م بشأن حماية الوحدة الوطنية وبمقتضى ذلك يلتزم الحزب بعدم أصدار قرارات أوممارسة نشاط من نشاطاته بما يهدد الوحدة الوطنية فحمايتها واجبة عليه ومن ثم فأنه تعد من الافعال المكونه للجرائم التى يعاقب عليها القانون الوحدة الوطنية محرمة على الحزب السياسى كما تعد الافعال التى تؤدى حتما الى أحداق أثار الافعال المعاقب عليها محظورة كذلك ومن ثم لا يسوغ أن تؤدى السياسة الحزبية أوتصرفات أوقرارات الحزب فى أثارة فتنة على أساس طبقى أوطائفى أوفئوى أوجغرافى أوتشمل على نقد السياسة العامة المعلنة للدولة القائمة على الوحدة الوطنية أوللتأثير بأية وسائل غير مشروعة على مؤساستها السياسية والدستورية فى أتخاذ قرار بشأنها كما يكون محظورا على أعضاء الحزب السياسي أوقيادته الاذاعة أوالنشر أوالترويج عمدا لاخبار أو بيانات أوأشاعات كاذبة أومغرضة بقصد إثارة النزاع والخلاف بين مختلف فئات تحالف قوى الشعب العاملة على نحو يؤدى الى تهديد الوحدة الوطنية .

كذلك فأنه مما يدخل فى نطاق الاعمال والتصرفات المتعارضة مع الوحدة الوطنية قيام حزب من خلال قياداته وأعضائه بالتحريض بأحدى وسائل الاعلان فى الصحف التى يملكها أوبالهتاف والصياح فى المظاهرات التى ينظمها فى الطرق أوالاماكن العامة أوبتوزيع النشرات والمنشورات و بصفة عامة و بأى وسائل من وسائل العلانية التى تضمنها قانون العقوبات فى المادة (١٧١) منه على أمر من الامور السابقة وهى أمورا وتصرفات أونشاطات أوقرارات للحزب من شأنها تفتيت الوحدة الوطنية وتهديد سلامة الجبهة الداخلية للوطن .

والمقصود بتحالف قوى الشعب العاملة صيغة التحالف بين الفئات المكونة لهذا التحالف وفض النزاعات والتحالف والخلافات بينها بطريق ديمقراطى مع التحالف والتضامن فى سبيل المصالح القومية المشتركة وهى الصيغة التى أرتضاها الشعب وأصبحت منصوصا عليها فى الدستور ولا يمكن المساس بها فى ظل أحكامه ونصوصه الحالية و بصفة خاصة المادة (٥) منه ، ومن ثم فأنه من غير الجائز للحزب السياسى أن يعمل و ينشط لتدمير الايمان الشعبى بفكرة وصيغه تحالف قوى

الشعب العاملة أولتدمير التحالف ذاته وأثارة الفتنة والكراهية والبغضاء بين فئات التحالف .

والمقصود بالسلام الاجتماعى أحترام الحزب فى نشاطه وقراراته وتصرفاته المشروعة وسيادة القانون ــ وعدم خروجه فى ممارسته الحزبية فى أى من هذه الامور عن الاساليب الشرعية والسلمية والديمقراطية وعدم بثه لكاراهية والحقد بمايثير الفتنة بين فئات تحالف قوى الشعب العاملة ويهدد بعنف ودموية الصراع فلا يسوغ أن يعمد الحزب الى الدعوه الى أستخدام العنف أويعمل على أنشاء تنظيمات عسكرية أوشبه عسكرية بطريق مباشر أوغير مباشر أويعمد الى الدعوة الى برامج أوحلول لمشاكل الجماهير من شأنها أثارة القلق والاضطراب الشعبى والاجتماعى على نحو قد يؤدى الى إختلال الامن والنظام العام .

والمقصود بعدم تعارض مبادىء وأهداف الحزب و برامجه مع الوحدة الوطنية ــ والسلام الاجتماعى ... الخ . ان لايكون ثمه تناقض حتمى ومخل بينها و بين بعضها والمقصود بالمبادىء النظرية والايدلوجية السياسية التى يتبناها الحزب والمقصود بالاهداف الحزبية بصفة رئيسية الهدف الرئيسى للحزب وهو الوصول الى ثقة الناخبين والحصول على الاغلبية فى الانتخابات وفى مقاعد مجلس الشعب و بلوغ السلطة بالاسلوب الديمقراطى لتحقيق الاهداف الاخرى للحزب والتى يضمنها برنامجه الذى يحدد أولويات هذه الاهداف ونطاق كل منها ورؤيته بشأن الامكانيات اللازمة ــ لتحقيقها والوسائل التى سوف يلتزمها فى تنفيذها .

كما استندت اللجنة الى المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على أن « حرية الرأى مكفولة ، ولكل أنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة التصوير أوغير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون » وما قضت به هذه المادة أيضا ، من أن النقد الذاتى والنقد البناء ، ضمان لسلامة البناء الوطنى .

وكذلك مانصت عليه المادة (٩٨) من الدستور من أنه :

« لايؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أوفى لجانه » .

وترى اللجنه أنه بمقتضى هذه النصوص يكفل نظامنا الدستورى للمواطنين كافة ولاعضاء مجلس الشعب خاصة ، فى ممارستهم لواجبات النيابة عن الامة ، حرية أبداء الرأى والفكر ، والنقد البناء ، فى حدود القانون ، وأنه لا يؤاخذ أعضاء

مجلس الشعب على مايبدونه فى ممارستهم لاختصاصاتهم الدستورية ، من أفكار، أوأراء فى جلسات المجلس ، أوفى أجتماعات لجانه ، تعبيرا عن الرأى ودفاعا عن المصالح الهامة للقاعدة الشعبية التى يمثلونها ، بل أن الدستور قد أجاز بصريح نص المادة(١٣٢) منه ، لمجلس الشعب مناقشة بيانات رئيس الجمهورية التى يلقيها أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، أوعن أى موضوع أخر، وهو حق لم يكن مقررا من قبل ذى الدساتير السابقة .

وفى الوقت الذى يكفل فيه الدستور، حرية الرأى والفكر وحرية الحوار والمناقشة الديمقراطية ، بما فى ذلك النقد الذاتى والنقد البناء ، وبما يخوله لاعضاء مجلس الشعب من حقوق دستورية فى ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية ومايمنحه لهم من حق ترشيح رئيس الجمهورية ، ومناقشة بياناته .

كما أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى يستقل بوضعها بارادة أعضائه قد حتمت أن تتم مباشرة أعضاء مجلس الشعب لواجباتهم ولاختصاصتهم الدستورية وأن تجرى ممارستهم الديمقراطية ، ولحرية الرأى والفكر فى أجتماعات المجلس ولجانه أوفى خارج المجلس ، فى نطاق أحترام الاسس الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم ، والقيم المبادىء التى أرساها الدستور لتنظيم المجتمع وضمان الحقوق العامه والخاصة للمواطنين ، وأوجبت على أعضاء المجلس ، بأعتبارهم القدوة التى تمثل الشعب ، مباشرة مسؤلياتهم فى التشريع والرقابة وفى غيرها من الانشطه البرلمانية الاخرى التى يقومون بها وفى أنشطتهم السياسية أوتصرفاتهم أوسلوكهم خارج النطاق جلسات المجلس ولجانه ، وفقا لما تمليه عليهم مصالح الشعب ، وما يستلزمه ذلك من أحترام قداسة الدستور، وسيادة القانون، وهيبة المؤسسات الدستورية للدولة وكرامتها . وقد حظرت أحكام هذه اللائحة أن تتضمن عبارات الاعضاء ، وأقوالهم أوكلماتهم فى ممارستهم الحرة لواجباتهم وأختصاصاتهم الدستورية أولنشاطتهم السياسى أيه عبارات غيرلائقة ، أوفيها مساس بلاشخاص ، أوبالهيئات ، أوبالمصلحة العامة .

(المواد ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة الداخلية)

٩ــ وفضلا عن هذه النصوص والاحكام فأن التقاليد البرلمانية والعرف الدستورى يحتمان أن يحاط بالمجلس ، بأعتباره مؤسسه دستورية تتكون من ممثلى الشعب المصرى المعبرين عن أرادته ، بالتوقيروالهيبه والاحترام ، و يتفرع عن ذلك

ضرورة التزام الاعضاء بأحترام الاسس الدستورية بالنظام الشرعي الذي يمثله رئيس الدولة وسائر المؤسسات الدستورية المعبرة عن السيادة الشعبية ، كل منها في نطاق أختصاصها الدستوري ، والقانون في كل عمل أونشاط يقومون به سواء داخل المجلس أوخارجه .

فمن المبادىء المسلم بها في نصوص الانظمة الداخلية لبرلمانات العالم وفي العرف الدستوري والتقاليد النيابية أن عضو البرلمان ، وهويتمتع بشرف النيابة عن الامة ، يجب أن يرعى في كل تصرفاته وأفعاله وأقواله سواء داخل البرلمان أوخارجه ، مايقتضيه هذا الشرف من التزام ، فهوحيث يوجد ، وأينما يكون ، داخل الوطن أوخارجه ، ينظر اليه بأعتباره نائبا عن الامه يزفرف فوق هامته شرف تمثيلها والنيابة عنها ، وهذا يحتم أن يكون سلاحه في كل مايصدرعنه الفكر السليم ، وسنده الرأى السديد ، ووسيلته التعبير الموضوعي العف الكريم ، وسياجه التقدير الواعي بثقل المسئولية وشرف النيابة عن الشعب ، الذي يعد النائب قدوة له وهو بأعتباره قدوة يجب أن يتحلى بالحكمة والوقار السياسي والحرص الذي يبعده عن كل مظنه وربيه وليس ثمة جدال في أن يتفرع حتما وبالضرورة على ماسبق ، أنه يجب أن ترتفع المناقشات والاقوال والبيانات والتصريحات التي يدلي بها عضومجلس الشعب ممثل الجماهير تحت قبة المجلس أوخارجه الى المستوى الرفيع الذي حتمه التمثيل الصحيح للسيادة الشعبية ، لأمه عريقة في الحضارة والتقاليد والقيم .

وأذا كان الامر كذلك ، أنه يكون محظورا أن تشكل العبارات أوالاقوال التي تصدر من أي عضو بمجلس الشعب أهدار للمبادىء الاساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي الديمقراطي أوإزدراء ، أوأمتهانا ، أهانه للدستور أولرئيس الدولة أولمجلس الشعب أولنظامه الداخلي أولرئيسه وأعضائه ، أولأية مؤسسة دستورية أخرى في الدولة — ويكون الحظر من باب أولى أذا شكل ذلك جريمة يعاقب عليها قانونا .

١٠ — والاساس في كل ماذكر وسبق ذكره من المبادىء والاحكام ، أن الديمقراطية الحقه وماتكفله من حرية الرأى ، وحرية الفكر ، وحرية النقد تقوم في جوهرها على الحوار الموضوعي الحر الذي يقرع الحجة بالحجة ، والدليل ، والبينة بالبينة ، والذي يدحض الفكره بالفكرة ، ويبرز المحاسن والمساوىء لأى قرار

أوفعل أوتصرف ، بعبارات موضوعية لائقة بأعضاء مجلس الشعب ، ممثلى السيادة الشعبية ، وبأسلوب واضح غير ملتو ولا منحرف ، بحيث تنجلى الحقيقة و يظهر وجه الخطاء والصواب ، وتعلو المصلحة العامة للشعب ظاهرة فوق هامات الجميع ، فى أى موضوع محل المناقشة . فهذا الاسلوب وحده هو الذى ينير الطريق لممثلى الشعب، تمكينا لهم من أتخاذ القرار الصحيح والمناسب ، وتعبيرا عن الارادة الحرة والصادقة المحققة لمصالح الجماهير.

وترى اللجنه ، أنه لامراء فى أنه يوجد فرق شاسع ، بين أبداء الرأى ، وعرض الفكر ، والمناقشة الديمقراطية ، والحوار الحر السليم ، الذى تحميه وتقدسه أحكام الدستور وتحظر مؤاخذة أعضاء مجلس الشعب عليه ، أذ مأبدوه أومارسوه فى أداء أعمالهم فى جلسات المجلس وفى أجتماعات لجانه ، مهما كان نوع هذه الافكار والاراء ، والنقد المباح فى النشاط والعمل السياسى للعضو بالنسبة لأى عمل أوقرار يصدر عن السلطة التنفيذية و بين أطلاق القول ، والهتاف على عواهنه ، بما قد يتضمنه ذلك من أهانه وأزدراء للدستور أوللمؤسسات الدستورية أوالهيئات والاشخاص العامة ، أوبما ينطوى عليه ذلك من جارح القذف والسبب للاشخاص ، أومن تحريض على الفتنه والخروج على أحكام الدستور القانون والنظام . أثارة للصراع الطبقى وتهديد للوحدة الوطنية وأهدار للسلام الاجتماعى بالتشكيك فى كل تصرفات وكل فعل وكل قرار يصدر عن أى مسؤل فى أى موقع ليحمل المشاركة فى أمانة العمل الوطنى فى أى موقع .

١١ ــ ولا تجد اللجنة أى سند فى المادة(٩٦) من الدستور أوفى أعمالها التحضيرية ، ولا نصوص القانون رقم٣٨ لسنة ١٩٧٢م فى شأن مجلس الشعب ، ولا فى لائحة المجلس الداخلية ولا فى المبادىء العامة للدستور والقانون لما أبدى أمام اللجنه ، من أن المجلس لايملك النظر فى أسقاط العضوية عن العضو لما بدر منه بالمخالفة لواجبات عضويته لأن الجانب الجنائى فيما هو منسوب اليه معروض أمام القضاء .

فسلطة المجلس وحده وأختصاصه بكل شئون أعضائه ثابته بنصوص الدستور فى تقرير كل مايتعلق بهذه الشئون .

فالمادة (٩٣) من الدستور رغم أنها ناطت بمحكمة النقض تحقيق الطعون فى صحة العضوية قد نصت صراحة على أن المجلس هو المختص بالفصل فى صحة

عضوية الاعضاء وبمقارنه هذا النص بالمادة(٩٦) من الدستور فأنه لم يرد بها أى نص يحتم تولى أية سلطة أخرى غير مجلس الشعب التحقيق أوالحكم قبل أن يصدر المجلس قرارا بأسقاط العضوية عن أى من أعضائه بسبب فقد الثقة والاعتبار أوفقد أحد شروط العضوية أوصفة العامل أوالفلاح التى أنتخب العضو على أساسها ، أوبسبب الاخلال بواجبات العضوية .

كذلك فأن المادة (٩٧) من الدستور تجعل المجلس هو المختص بقبول استقالة أعضائه والمادة(٩٩) قد ناطت به أوبرئيسة فى غير أدوار الانعقاد أصدار الاذن برفع الحصانة عن أى عضو أذا وجدت المبررات لاتخاذ الاجراءات الجنائية

ومجلس الشعب وحده هو المختص بالمحافظة على النظام داخله و يتولى ذلك رئيسه طبقا للمادة(١٠٥) من الدستور.

والمجلس وحده هو الذى يضع لائحته الداخلية لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه طبقا للمادة(١٠٤) من الدستور.

وأساس ذلك كله أن المجلس سلطه مستقلة فيما ناطة به الدستور من أختصاص فى الرقابة والتشريع وأقرار الخطة العامة والموازنة العامة للدولة طبقا للمادة(٨٦) من الدستور بما يتفرع عن ذلك من استقلاله بتنظيم عملة ، ووضع نظامه الداخلى ، والفصل فى صحه عضويه أعضائه وقبول أستقالاتهم ، ومحاسبتهم عن المخالفات التى قد يرتكبونها فى أدائهم لواجباتهم

واللجنه ترى أنه وأن كان من المسلم به أنه قد تصدر أحكام من القضاء ضد أحد أعضاء مجلس الشعب ، تدينه بفعل يفقده الثقة والاعتبار، أويتضمن إخلالاً جسيما بواجبات عضويته ، الامر الذى يلتزم معه المجلس فى هذه الحالات بأحترام الحجية المقررة قانونا لهذه الاحكام ــ عند أصدار قرارات بشأن العضوــ الا أن وقوع أفعال من العضو تضمن إخلالا بواجبات عضويته سواء داخل مجلس الشعب أوخارجه أويترتب عليها فقده الثقة والاعتبار، ووصول ذلك الى علم المجلس يحتم عليه عليه أعمالا لمسؤليته قبل أعضائه ــ أن يتحقق من ثبوت وقوع هذه الافعال ونسبتها الى السيد العضو وصحة تكييفها الدستورى والقانونى وأتخاذ مايراه من قرارات فى هذا الشأن طبقا لاحكام الدستور وقانون المجلس واللائحة الداخلية ، وذلك دون أنتظار لصدور حكم بشأن مثل هذه الافعال من القضاء الذى فى غير حالة التلبس لا يستطاع أتخاذ أيه أجراءات قبل العضو حيالها الا بأذن مسبق من

المجلس أورئيسة وبحسب الاحوال .

ورغم أن المجلس هو المختص وحده محاسبه أعضائه نظاميا ومسلكيا على النحو المذكور أستنادا الى الاسس الدستور يه واللائحية السابق بيانها فأن المجلس وأن كان الدستور واللائحة الداخلية قد الزماه بتحقيق دفاع العضو عند نظر الاقتراح بطلب أسقاط العضو ية عنه فأنه هو المؤسسه الدستور ية المشكلة من نواب الشعب والمختصة بالتشر يع له وحمايه مصالحه العامه بالرقابة على السلطة التنفيذية لايمكن أن يتوقف ممارسه لاختصاصاته الدستور ية فى شئون أعضائه ومحاسبتهم مسلكيا عما قد يبدر منهم من مخلفات لواجبات العضو يه داخل المجلس أوخارجه على ماتنتهى اليه سلطة أخرى ولوكانت السلطة القضائية وليس ثمه سند للقول بأن مباشرة المجلس لسلطته الدستور ية فيه مساس بأى وجه بالاستقلال الذى يقرره الدستور فى ذات الوقت للمحاكم على أختلاف أنواعها ودرجاتها فى ممارسة ولايتها القضائية بالنسبة للمنازعات التى تفصل فيها .

ولما كان الثابت من مساق الوقائع السابقة والواردة فى مذكرة المدعى العام الاشتراكى آنفه الذكر ومن أقرار السيد العضو أبوالعز حسن الحر يرى أمام اللجنة أنه قد قاد وأشترك فى تجمهر ومسيرة فى ١٦/٥/١٩٧٨م بالاسكندر ية بمناسبة الانتخابات فى دائرة الجمرك وكان يسير متمنطقاً بمسدس محشو بالطلقات و يردد هتافات من خلال مكبر الصوت أعترف ببعضها أمام اللجنه وأنكر البعض الاخر الذى يؤ يد ترديده له مع أفراد التجمهر والشهود فى التحقيق الذى أجرته النيابة العامة وقد نظم التجمهر وقاده رغم نصح رجال الأمن له بعد القيام به وعدم الاستمرار فيه حرصا على الامن العام وذلك قبل قيامه بذلك أوبعد قيامه بقيادته ، ولم يتقبل النصح وأعرض عنه سواء قبل التجمهر أوخلال قيادته له وقد تبين أن متزعمن هذا التجمهر المقبوض عليهم التسعة من العناصر ذات النشاط الماركسى أواليسارى المتطرف و بينهم من سبق القبض عليه مرات فى قضايا تمس أمن الدولة وقد أنتهى الامر به الى تعرضه للقبض عليه بأمر النيابة العامة مع التسعة المذكور ين بأعتباره متلبسا بأرتكاب جريمة تجمهر من شأنه تعر يض السلام العام للخطر وأثارة الفتنة فى زمن الحرب ، وقد بقى مقبوضا عليه لرفضه سداد الكفالة التى علقت النيابة العامة الافراج عنه على سدادها حتى تم الافراج عنه من قاضى المعارضات .

وترى اللجنه أن ما هو ثابت قبل العضو فى هذا الصدد ينطوى على أخلال بواجبات عضويته التى تفرض عليه عدم أرتكابه أى فعل من شأن الاخلال بالامن العام وبالبعد عن المواقع التى قد تعرضه لخطر القبض والتحقيق والحبس الاحتياطى ، وترى اللجنه أنه لا شبه فى أن الواحد فى مظاهرة أومسيرة فى الظروف التى تم فيها ذلك بل قيادته لها كما هو ثابت بعد من الامور التى يدرك كل شخص حسن التقدير ففيه ما قد يتمخض عنه من تطور الاحداث الى تهديد الارواح والاموال حتى ولو كان التجمهر ليس له ذات الاهداف والظروف التى تم فيها بالنسبة للسيد العضو والاشتباك مع رجال الشرطة وقوات الامن والتعرض للمسؤلية وللمسأله وذلك كله يدل دلالة ظاهره على أن السيد العضو لم يقدر لنيابته عن الامة الحصانة الواجبة لها ولم يحط هذا الشرف بالرعاية والحصانة والحيطة والحكمة الواجبة وهو المسؤل بصفته عضو مجلس الشعب عن التشريع وحماية سيادة القانون ، ودعم كل ما يحقق الأمن العام والسلام الاجتماعى .

كذلك فأن اللجنه ترى أن ما بدر من العضو من هتافات لاصلة بيتها وبين المعركة الانتخابية والدعوة الى المرشح الذى ينتمى الى حزبه بمثل تعمدا مقصودا للاثارة والتحريض مما يهدد السلام الاجتماعى والوحده الوطنية وذلك بالمخالفة لواجبات والتزامات عضويته التى يفرضه عليه الدستور ولائحة مجلس الشعب وقانون الاحزاب السياسية ويزيد الامر سؤ بالنسبة لما وقع منه حمله لسلاح ظاهر فى دائرة بلغت قمة قلق سكانها أقصى مدى لها فى وقت قصير سابق على عملية الانتخابات أذبذلك الذى فعلة فى تلك الظروف بمثل إستفزازاً مضافا الى التظاهر وما صاحبه من هتافات وماتثيره من تواترات الأمر الذى يتوقع معه كل منصف أحتمال التعرض لصدام بين المتظاهرين ومنافسيهم فى الانتخابات على نحو ما يهدد الاموال والارواح بصورة لايحمد عقباها .

كذلك فإن كتابة السيد العضو للمنشورات المشار اليها فى هذا التقرير وتوزيعها أوتوزيعه لما كتبه مرشح حزبه من منشورات على النحو السالف ذكره بما أحتوته من عبارات تصور أن كل تصرف فى الشئون الداخلية أوالخارجية للدولة يتم لحساب الاجانب والمستغلين وعلى حساب مصالح الجماهير الشعبية وأن سلطات الدولة كلها لاتحترم الدستور والقانون ولا يصدر عنها اى تصرف أوقرار سليم بل أنها كافة ينحزفيها الفساد وتحكمها الرشوة وتحركها الخيانة لثورة ٢٣ يوليو

سنة ١٩٥٢ ولقضية حرية الوطن وأستقلاله ولحقوق المواطنين وكرامتهم وأن هذه السلطات والمسؤلين عنها لاهم لهم الا استغلال الشعب والبطش به والعبث بمقدراته فمجلس الشعب الذى يتشرف بعضويته يراه قد تحول الى محكمة تفتيش والحكومة حكومة فاشلة وهى سبب أزمة التموين وأن المجتمع هو مجتمع جوع والذهب والعشق والقصور، كل ذلك يؤكد تعمده أثارة الصراع الطبقى وأثارته المتعمدة للجماهير وأهانته للمؤسسه الدستورية التى ينتمى اليها ورفضه لتحالف قوى الشعب العاملة والتضامن الاجتماعى والوحدة الوطنية وتهديده السلام الاجتماعى الامر الذى يعد بناء على ما سبق إخلالاً جسيما بواجبات عضويته مما يتعين معه أسقاط العضوية عنه طبقا لاحكام المادة (٩٦) من الدستور.

ولما كان ذلك، وكان الاقتراح المقدم بأسقاط العضوية محل البحث قد أستوفى أوضاعه الشكلية التى حددتها أحكام اللائحة الداخلية للمجلس فى المواد (٣٠٩) ومابعدها كما أنه يقوم على أساس سليم من الناحية الموضوعية كما هو ثابت قبل السيد العضو من أخلال جسيم بواجبات عضويته .

فأن اللجنة قد أنتهت الى الموافقة على أسقاط العضوية عن السيد العضو أبو العز حسن الحريرى لاخلاله أخلالا جسيما بواجبات عضويته وقد عارض فيما أنتهت اليه السادة الاعضاء ( ممتاز نصار وحسن عرفه وكمال سعد )

وترجو اللجنه المجلس الموقر بالموافقة على ما أنتهت اليه للاسباب السالف بيانها .

رئيس اللجنه التشريعية
( حافظ بدوى )

تقرير
اللجنة
التشريعية
بمجلس
الشعب
عن
اسقاط
عضوية

أحمد فرغلى

اللهم أرنا حقا وارزقنا حسن اتباعة وأرنا الباطل باطلا وارزقنا حسن اجتنابه واجعلنا يا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء والزميلات :

أحال مكتب المجلس بجلسته التى عقدت مساء السبت **٨ أغسطس ١٩٨١** تقرير اللجنة العامة التى عقدت فى نفس اليوم بشأن الواقعة التى نسبت للسيد العضو أحمد فرغلى ومضمونها أنه أعلن فى مؤتمر صحفى بمقر حزب العمل حضره مندو بو الصحافة الاجنبية والمحلية ووكالات الأنباء مساء الاثنين ١٨ مايو١٩٨١ بأن لديه مايثبت أن هناك خطة لاغتيال خالد محيى الدين فى القوصية وأن لديه مايثبت أن هناك محاولات لاغتيال خالد محيى الدين .

وقد ناقشت اللجنة العامة التقرير المرفوع اليها من لجنة القيم **بتاريخ ٢٧ يوليو١٩٨١ والذى** تضمن أنه ثبت للجنة العامة من مراجعة الاوراق ومضبطة جلسة المجلس المعقودة صباح السبت **٢٣ من مايو سنة ١٩٨١** وتقرير لجنة القيم أن العضويتهم الحكومة بوضع خطة لاغتيال السيد خالد محيى الدين وتصفية المعارضة ، وأن هذا الاتهام قد أعلنه فى اجتماع حزبى عام دعا إليه حزب العمل وحضره مندوبو الصحافة الأجنبية .

وأن اتهام العضو للحكومة لايتصل بعمله البرلمانى من قريب اوبعيد وأن الاتهام ثابت بيقين من أقوال الصحفيين الذين حضروا هذا الاجتماع ومانشرته الصحف الأجنبية .

وانتهت اللجنة العامة فى تقريرها إلى أن ماصدر من العضو يقع تحت طائلة المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات ويمثل تهديد السلام الاجتماعى ، الأمر الذى يتجافى مع الاحترام الواجب للدستور والقانون ، ومن ثم يعد خروجا على واجبات العضوية حسبما ورد فى المادة ٣٧٠ من اللائحة الداخلية .

وقد وافقت اللجنة العامة بالأغلبية على أن الأدلة قد تضافرت على ثبوت الواقعة المنسوبة للسيد العضو وأنها تستوجب مساءلته ، طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية للمجلس وإحالة الأمر إلى مكتب المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وتنص المادة ٣٤ من الائحة الداخلية على مايأتى :

« إذا انتهت اللجنة العامة بأغلبية أعضائها إلى أن ماثبت قبل العضو من مخالفات من الجسامة بحيث قد تستدعى إسقاط العضوية عنه ، أحالت الأمر بتقرير إلى مكتب المجلس ليقرر إحالة العضو الى لجنة مشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية .. » .

المستندات التى وضعت أمام اللجنة :

١ ـ مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثانية والخمسون بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨١ التى تضمنت طلب إحاطة من السيد العضو نصر عبدالغفور جمعه .

( ونصه ) :

« نشرت بعض الصحف بيانات تتضمن وقائع دارت فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل بالقاهرة يوم الاثنين الماضى وحضره ممثلو بعض وكالات الأنباء الخارجية وتعرض فيه بعض أعضاء مجلس الشعب لوقائع تتضمن تعريضا بنظام الحكم فى مصر واتهام الحكومة بأنها تدبر مؤامرات لتصفية أعضاء المعارضة »

وقد تضمنت مضبطة الجلسة إجابة السيد محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن هذا الطلب ونفى نفيا قاطعا الاتهامات التى أذاعها السيد العضو أحمد فرغلى فى المؤتمر الصحفى والواردة فى صدر التقرير والتى رددها فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل فى ١٨/٥/١٩٨١ كما تحدى سيادته السيد العضو أن يقدم دليلا واحدا على صحة إدعاءاته لأن ما أعلنه السيد العضو فى المؤتمر الصحفى لحزب العمل يعتبروهم خيال .

٢ ــ محاضر هيئة المكتب بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٨١ ، ٢٨ مايو ١٩٨١ ، ٦ يونيه ١٩٨١ والتى انتهت بموافقة هيئة المكتب على إحالة العضو للجنة القيم .

٣ ــ المذكرتان اللتان قدمهما السيد العضو للسيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٨١ .

٤ ــ تقرير لجنة القيم المرفوع للسيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ ٢٧ يوليه ١٩٨١

٥ ــ صورة مما نشر عن هذه الواقعة فى جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٢ ، تحت عنوان :
« المعارضة تتهم الحكومة بتدبير اغتيالات لتصفيتها » .

٦ ــ صورة مما نشر فى جريدة الرأى العام الكويتية ، تحت عنوان :
« ماهى قصة محاولة اغتيال خالد محيى الدين »

٧ ــ تقرير اللجنة العامة بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٨١ .

## الإجراءات

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات الأعضاء

١ ــ إعمالا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من اللائحة تسلم العضو أحمد فرغلى بتاريخ ١٩٨١/٨/٩ دعوة من رئيس اللجنة وقع عليها بالعلم تطلب منه الحضور الساعة الواحدة ظهر الإثنين ١٩٨١/٨/١٠ بمقر لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وطلبت منه اختيار أحد اعضاء مجلس الشعب لمعاونته فى الدفاع أمام اللجنة ووقع السيد العضو على هذه الدعوة بالعلم .

٢ ــ بعد توقيعه بالعلم على الإخطار الأول بساعة واحدة فى ذات اليوم بتاريخ ١٩٨١/٨/٩ سلم العضو لمكتب السيد الدكتور رئيس المجلس اعتذار عن الحضور فى الميعاد السابق توضيحه نظرا لأنه مريض ومصرح له بإجازة لمدة ثلاثة أيام وحول السيد رئيس المجلس هذا الاعتذار لرئيس اللجنة المشتركة .

٣ ــ حضر السيد العضو إلى مكتب رئيس اللجنة المشتركة بعد استلامه الإخطار الأول بساعتين وفى ذات اليوم بتاريخ ١٩٨١/٨/٩ وسلم رئيس اللجنة لسيادته دعوة للحضور أمام اللجنة المشتركة الساعة ١٢ ظهر الثلاثاء ١٩٨١/٨/١١

وقد أشر السيد العضو على هذا الخطاب بأنه حصل على إجازة مرضية لمدة ثلاثة أيام وسيحضر فى حالة شفائه يوم الثلاثاء وإذا تعذر فسيحضر يوم الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ .

٤ ـ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨١ ( الأربعاء الساعة ٨ صباحا ) أرسلنا إخطارا آخر للسيد العضو مع السيد وفيق عبد العزيز المدير العام وعضو الأمانة العامة بالمجلس لتأكيد الإخطار السابق الذى وافق فيه على الحضور أمام اللجنة يوم الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ وبالسؤال عن السيد العضو بمنزله اتضح أنه انتقل إلى مستشفى الأمل بجاردن سيتى صباح نفس اليوم ( الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ الساعة السابعة صباحا ) .

٥ ـ انتقل السيد وفيق عبد العزيز الموظف بالمجلس بصحبة السيد الدكتور فاروق محمد بيومى المدير العام للشئون الصحية بالمجلس إلى مستشفى الأمل بجاردن سيتى حيث تم الآتى :

(أ) وقع السيد الدكتور فاروق بيومى الكشف على السيد أحمد فرغلى وأرسل إلى رئيس اللجنة التقرير التالى :

السيد وكيل مجلس الشعب ، بعد التحية :

فى الساعة الثامنة صباح يوم ١٢/٨/١٩٨١ قمت بالتوجه لزيارة السيد العضو أحمد فرغلى بصحبة السيد وفيق عبد العزيز بمستشفى الأمل بجاردن سيتى وقد انتقلنا لفحصه بالمستشفى المذكور حجرة رقم (١) وجدنا أن حالته الصحية متحسنة على العلاج السابق وصفه واصبح ضغط الدم فى الحدود الطبيعية والحرارة طبيعية مما يسمح له بالحضور إلى المجلس وقد أخطرناه بذلك .

(ب) عند قيام السيد وفيق عبد العزيز بتسليم الاخطار المشار إليه فى البند ٤ للسيد العضو أحمد فرغلى رفض التوقيع بالعلم وأفهمه أنه لم يستعد للدفاع كما أنه لا يستطيع الحضور للمجلس أو التصرف إلا بعد الرجوع لآخرين .

## أجتماعات اللجنة

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء :

١ ـ اجتمعت اللجنة المشتركة فى تمام الساعة الواحدة ظهر الاثنين ١٠/٨/١٩٨١ ووافقت على الدعوة الموجهة للسيد العضو أحمد فرغلى .

٢ ـ اجتمعت اللجنة الساعة ١٢ ظهر الثلاثاء ١٩٨١/٨/١١ ولم يحضر السيد العضو، ووافقت اللجنة على مناقشة الإجراءات التالية :

أولا ـ عرض السيد رئيس اللجنة الإجراءات التى تمت بشأن الواقعة التى نسبت للسيد العضو أحمد فرغلى على المستويات الآتية :

(أ) هيئة المكتب .
(ب) لجنة القيم .
(جـ) اللجنة العامة .
(د) اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

ودارت مناقشة حول سلامة ومطابقة الإجراءات لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، وقد وافقت اللجنة بالإجماع على أن جميع الاجراءات التى اتخذتها هيئة المكتب قانونية ومطابقة لأحكام اللائحة . وقد أبدى السيد المستشار ممتاز نصار ملاحظة شكلية ثم تنازل عنها .

ثانيا ـ دارت مناقشة عما إذا كانت الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلى تخضع للمساءلة البرلمانية ومايترتب عليها من اتخاذ إجراءات تأديبية نحو العضو فى اطار الدستور والقانون .

وقد اشترك فى مناقشة هذه الجزائية كل من الدكتور كامل ليلة ، المستشار ممتاز نصار، الأستاذ مصطفى غباشى ، الأستاذ مختار هانى .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع فيما عدا ثلاثة أعضاء من أعضائها على أن ما ارتكبه السيد العضو يمثل إخلالاً بواجبات وظيفته مما يرتب فقد الثقة والاعتبار وأنه يخضع للمساءلة البرلمانية طبقا لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة التى أناطت بلجنة القيم بالمجلس النظر فيما ينسب للأعضاء من مخالفات تشكل خروجا على القيم الدينية أوالاخلاقية أوالاجتماعية أوالمبادىء الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى وذلك طبقا لأحكام الدستور أوالقانون أواللائحة .

وكذلك المادة (٣٧٠) من اللائحة التى لاتجيز للعضو أن يأتى أفعالا داخل المجلس أوخارجه تخالف أحكام الدستور أوالقانون أواللائحة .

وقد بنى السيد العضو المستشار ممتاز نصار اعتراضه على أنه إذا بدر من العضو مخالفة قانونية يكون المختص بالمساءلة عنها هو القضاء وليس مجلس الشعب وأنه

لايوافق على تقرير لجنة القيم .

وقد تم الرد عليه بالآتى :

١ ــ إن المساءلة البرلمانية التى تتولاها السلطة التشريعية بالنسبة إلى أعضائها لاتخل بالمسئولية الجنائية أوالمدنية طبقا للمادة(٣٧٧) من اللائحة وأن الفعل الذى يرتكبه المواطن يمكن أن ينشأ عنه أحيانا ذنب تأديبى تقوم به السلطة الإدارية وجرم جنائى وتعويض مدنى تختص به السلطة القضائية فى آن واحد .

٢ ــ ان وجود جرم جنائى لايحجب حق مجلس الشعب فى المساءلة البرلمانية وتوقيع العقوبة التأديبية .

٣ ــ إن توجيه السيد العضو الاتهام إلى الحكومة لم يكن فى داخل المجلس ولا فى إحدى لجانه ولا فى عمل برلمانى يتصل من قريب أوبعيد بعمل المجلس .

وما جاء على لسان السيد العضومن عبارات الاتهام ثابت بيقين من أقوال الصحفيين الذين حضروا هذا الاجتماع ومانشرته الصحف الأجنبية ولايغير من الأمر فى شىء ماذكره السيد العضومن أن ماردده فى مؤتمر حزب العمل ، عن محاولة الحكومة اغتيال السيد خالد محيى الدين كان مجرد إشاعة سمعها .

فمع افتراض ان ماذكره هو إشاعة وليس له من عمل فيها إلاأنه رددها ، فإتيان ذلك يكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات حيث تنص الفقرة الأولى من المادة١٠٢ ( مكررا ) منه على أن : « يعاقب بالحبس و بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولاتجاوز مائتى جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أوبيانات أوإشاعات كاذبة أومغرضة أوبث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أوإلقاء الرعب بين الناس أوالحاق الضرر بالمصلحة العامة » .

ولا شك فى أن اتهام عضوبمجلس الشعب ، الحكومة ، بتدبير اغتيال رئيس حزب معارض بل حتى مجرد ترديده إشاعة كاذبة فى هذا الشأن يؤدى إلى تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة فضلا عن مساسه بالسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، و يزيد من جسامة المسئولية فى هذا الشأن أن يقع ذلك من عضوبمجلس الشعب المفروض فيه أنه يتحرى الدقة و يتوخى الصدق فيما يقول وأن يلقى بهذا الاتهام فى مؤتمر حزبى حضره ممثلو الصحافة الأجنبية والمصرية ونقلته وكالات الأنباء إلى الخارج ونشرته بعض

الصحف فى البلاد العربية ولا شك أن ماصدر من السيد العضو يقع تحت طائلة قانون العقوبات . ويمثل تهديدا للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، الأمر الذى يتجافى مع الاحترام الواجب للدستور والقانون ، ومن ثم يعد خروجا على واجبات العضوية حسبما ورد فى المادة ٣٧٠ من اللائحة الداخلية .

## إجراءات سير اجتماعات اللجنة المشتركة
## عند عقد الجلسة الثالثة

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

عرض السيد رئيس اللجنة الإجراءات التى تمت لدعوة العضو أحمد فرغلى للمثول أمامها والثابتة فى صدر تقرير اللجنة والتى انتهت بتوقيعه بالعلم وإقراره أنه سيحضر أمام اللجنة ظهر الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ ، ونظرا لأنه سبق له أن قدم طلب إجازة مرضية بثلاثة أيام منحها له الدكتور فاروق بيومى مدير عام الشئون الطبية بالمجلس ، فقد قام نفس الطبيب بتوقيع الكشف الطبى عليه الساعة الثامنة صباح الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ وقرر سيادته فى تقرير كتابى أن « حالته تحسنت على العلاج السابق وصفه بمعرفتنا وأصبح ضغط الدم فى حدوده الطبيعية والحرارة طبيعية مما يسمح له بالحضور فى المجلس » ، وقد أخطرناه بذلك فى حينه .

كما قرر نفس الطبيب أمام اللجنة أن حالة السيد العضو طبيعية وأنه لا يوجد خطر فى حضوره إلى المجلس وأن ارتفاع ضغط الدم السابق كان نتيجة انفعال ولا يعتقد أنه نتيجة مرض عضوى .

وقد وافقت اللجنة بالأغلبية على استمرار النظر فى عملها حيث إن العضو تخلف عن الحضور للمرة الثانية دون عذر مقبول ، وأن تستمر فى مباشرة إجراءاتها طبقا لنص المادة (٢٨) من اللائحة .

وقد وافق على السير فى الإجراءات ٣٥ عضوا ، واعترض أربعة أعضاء .

## ثبوت الواقعة

تأكدت اللجنة بعد المناقشة من صحة ثبوت الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلى من خلال الأدلة الآتية :

( أولا ) ما أثبته السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فى الجلسة الثانية والخمسين عند نظر طلب الإحاطة المقدم من السيد العضو عبد الغفور

بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٣ أن أقوال سيادته تضمنت :

« بالنسبة الموضوع الأخ فرغلى الذى يقول إن لديه مايثبت أنه كانت هناك خطة لاغتيال السيد خالد محيى الدين ، فإنى أتحداه أمام حضراتكم أن يقدم شبه دليل أوقرينة حول هذا الموضوع لأمر بسيط هو أن هذا وهم خيال ولا يمكن أن يكون هناك مايثبت الخيال أبدا » .

وأضاف سيادته : أنه كان من الواجب على السيد رئيس حزب العمل أن يقول له الكلام ده عيب ولا يصح قوله .

ورغم أن السيد رئيس حزب العمل أعطى الكلمة أكثر من مرة فى ذات الجلسة فإنه لم يتعرض لهذه الواقعة مع العلم أنه كان رئيسا للمؤتمر الصحفى الذى دعا إليه .

( ثانيا ) اعترافة أمام لجنة القيم ، فقد ذكر السيد العضو أمام لجنة القيم أنه أثناء حضوره إلى القاهرة تصادف جلوسه بجوار أحد القضاة الذى أبلغه بحفظ التحقيق الخاص بالاعتداء الذى وقع فى مؤتمر حزب العمل فى محافظة أسيوط وأن ذلك القول قد ترك فى نفس أثرا جعله يتحدث فى المؤتمر قائلا بأن هناك إشاعة عن نية الاعتداء على خالد محيى الدين ، ولا ريب فى أن ذلك يعتبر اعترافا كاملا بصحة إسناد الواقعة إليه .

( ثالثا ) هناك اعتراف آخر ذكره السيد العضو، أمام لجنة القيم ، حينما سئل عن تعريف الإشاعة من وجهة نظره ، فقال « إن فى تقديره أنه لا توجد إشاعة إلا إذا كان فيها جانب من الصحة » ( ص ١٠ و١١ من تقرير الجنة القيم ) .

وقد لاحظت اللجنة أن ما أذاعه السيد العضو فى المؤتمر الصحفى لم يكن انفعالا منه حيث إنه قرر أمام لجنة القيم أنه ذكر هذه الواقعة لبعض زملائه والسيد العضو إبراهيم شكرى قبل عقد المؤتمر وهذا اعتراف أنه رددها فى أكثر من موقع فضلا عن إذاعتها فى مؤتمر صحفى عام حضرته وكالات الأنباء الأجنبية .

( رابعا ) مانشرته الصحف الأجنبية وعلى سبيل المثال ماورد فى جريدة الوطن الكويتية فى ١٩٨١/٥/٢٢ وهو اليوم السابق لبيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وتضمن المقال ما يأتى :

( أذاعت وكالات الأنباء أن المعارضة تتهم الحكومة بتدبير اغتيالات لتصفيتها

وقد اتهم السيد أحمد فرغلى عضو مجلس الشعب عن حزب العمل الحكومة بتدبير مؤمرات اغتيال لتصفية المعارضة ) .

ثم أضافت نفس الصحيفة :

( ان السيد عضو مجلس الشعب وجه اتهامه للحكومة فى مؤتمر صحفى عقده السيد إبراهيم شكرى زعيم الحزب ، وقال أحمد فرغلى إن هذه المؤامرات تصنعها الحكومة وقد بدأت بمؤامرة لقتل السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع بالرصاص والسكاكين فى مدينة القوصية ) فضلا عما نشرته جريدة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨١/٥/٢٩ تحت عنوان :

( ماهى قضية محاولة اغتيال خالد محيى الدين ) .

( خامسا ) ماقرره السيد بديع العظمة ، ونصه مايلى :

س : هل كان بالمؤتمر الصحفى صحفيون أجانب ؟

جـ : نعم والأستاذ أحمد فرغلى قال ، أنا سأذيع عليكم سرا خطيرا سيذاع لأول مرة وهو أنه كان هناك مخطط لاغتيال السيد خالد محيى الدين وذكر الأستاذ خيرى نورالدين أيضا مايلى :

« جاءدور الأستاذ أحمد فرغلى وفى بداية الكلمة حيا الموجودين وقال سأعرض عليكم بعض التساؤلات أوالاستفسارات وسأعلن سرا سأذيعه لأول مرة وهو أن هناك مخططات لاغتيال خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وهذه المخططات كانت خلال زيارته لأسيوط وبالتحديد بالقوصية والبدارى »

( ص ١٨ من تقرير لجنة القيم ) .

وقرر السيد حسن عاشور أنه عندما جاء ذكر واقعة محاولة اغتيال السيد خالد محيى الدين قال إن السيد أحمد فرغلى قالها بشكل عشوائى ( ص ٢٠ من تقرير لجنة القيم ) .

وقد وافق سبعة وثلاثون عضوا من الحاضرين على أن الواقعة المنسوبة للسيد أحمد فرغلى صحيحة ، وأعترض على ذلك ثلاثة أعضاء وهم :

السيد المستشار ممتاز نصار ، والسيد الدكتور حلمى الحديدى السيدة ألفت كامل .

بعد أن استعرضت اللجنة أعمال لجنة القيم واللجنة العامة والإجراءات التي قامت بها هيئة المكتب والمناقشات التي دارت في اللجنة المشتركة .

ومن مراجعة الأوراق ، تبين لها أن السيد أحمد فرغلى عضو مجلس الشعب اتهم الحكومة بوضع خطة لاغتيال السيد خالد محيى الدين وتصفية المعارضة وأن هذا الاتهام قد اعلنه في مؤتمر صحفي عام دعا إليه حزب العمل وحضره مندوبو الصحافة الاجنبية والمصرية . وأن عبارات الاتهام التي وردت على لسان العضو ثابتة بيقين بناء على الأدلة التي سبق ذكرها في التقرير ولا يغير من الأمر في شيء اذكره السيد العضو من أن ما ردده كان مجرد إشاعة سمعها ، فمع افتراض أنها إشاعة فان ترديدها في اماكن متعددة كما ورد على لسان العضو في أقواله أمام لجنة القيم يكون مخالفة تقع تحت طائلة المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات ، فضلا عما ورد في القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي « يعد من قبيل إفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر نشر أو كتابة أو إذاعة مقالات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو إشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية » هذا فضلا عن المساءلة البرلمانية طبقا لأحكام الدستور والقانون واللائحة .

ولا شك أن اتهام عضو بمجلس الشعب الحكومة بتدبير اغتيال رئيس حزب معارض ، بل حتى مجرد ترديده إشاعة كاذبة في هذا الشأن ، يؤدى الى تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس ، فضلا عن مساسه بالسلام الاجتماعي ، و يزيد من جسامة المسئولية في هذا الشأن أن يردد ذلك عضو في مجلس الشعب يفترض فيه أن يكون قدوة حسنة وأن يكون مثلا في الأمانة الصدق وعفة اللسان وطهارة القول وتحرى الدقة في كل ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال لأنه بحكم موقعه النيابي ممثل الأمة في قيمها الدينية والحضارية وفي أصالتها وفي الحفاظ على مبادىء الحب والتعاون والسلام الاجتماعي .

وقد استبعدت اللجنة افتراض حسن النية لدى العضو حيث إنه كان فى إمكانه أن يتقدم بطلب إحاطة عاجل حول هذه الواقعة طبقا للائحة المجلس علما بأنه أشاد فى المذكرة التى قدمها للسيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ بأنه يسجل بكل تقدير بصفته نائبا معارضا رحابة الصدر التى لمسها من سيادته فى إدارة جلسات المجلس وتمكين المعارضة من الحديث فى الموضوعات وإفساح المجال للتعبير عن وجهة نظرها والديمقراطية فى إدارة الجلسات .

و يبين مما تقدم أن الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلى والتى ثبتت صحتها وجسامتها تستوجب المساءلة البرلمانية وإسقاط العضوية طبقا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور وأحكام المادة ٣٤ والبند الخامس من المادة ٣٧٧ من اللائحة الداخلية للمجلس .

وقد وافق ثمانية وثلاثون عضوا من أعضاء اللجنة المشتركة على إسقاط العضوية عن السيد أحمد فرغلى واعترض على ذلك كل من السيد المتشار ممتاز نصار والسيد الدكتور حلمى الحديدى والسيدة ألفت كامل .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء .

يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

« والْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ »

و يقول الرسول صلى الله عليه وسلم الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها

لقد أقسم أعضاء مجلس الشعب أن يحافظوا مخلصين على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وأن يرعوا مصالح الشعب وأن يحترموا الدستور والقانون .

قال الله سبحانه وتعالى :

« وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً »

والله نسأل أن يوفقنا جميعا إلى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته ،

# مذكـــرة
# ضــرب
# الوفـــد
# الجديــد

## حول تفسير المادتين ٩٦، ٩٨ من الدستور

مـن أقـدس ضـمـانات أعضاء النيابة فى عصرنا الحاضر، عدم مسئولية العضو عما يصدر عنه من أقوال فى المجلس ولجانه ، ورفع يد جميع السلطات والهيئات عن مؤاخذته بـسـبـب هـذه الاقـوال حـتـى لا يـكـون فى هـذه المؤاخذة ما يحول دون التعبير عن رأيه وأفكاره على الوجه الذى يرضى ضميره .

لذلك تقرر مبدأ عدم المسئولية هذا فى انجلترا ( مهد الحياة النيابية والبرلمانية ) منذ عام ١٦٨٨ وفيما عرف بوثيقة الحقوق .

وأقـرتـه الـثـورة الـفـرنـسية الكبرى فى عام ١٧٨٩ م ، ونصت عليه بعد ذلك جميع الـدسـاتير فى الـديمـقراطيات النيابية ، وسلمنا نحن به فى مصر منذ أكثر من مائة عام فى دستـور الخديو أسـمـاعيـل ١٨٦٦ م ، وأكدته المادة ١٠٩ من دستور ١٩٢٣ م بقولها ( لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بيدوته من الافكار والآراء فى المجلسين ) وفسره المغفور لـه سـعـد زغلول عندما كان رئيسا لمجلس النواب فى ٤ سبتمبر ١٩٢٦ م بقوله ( لا يصح أن يـؤخـذ أعـضـاء البرلمان عن أفكارهم ولا أقوالهم التى يبدونها فى المجلسين ، والبلاد الـتـى أسـتـعـرنـا عنها هذا النص تفسر ذلك بطريقة مطلقة ، تفسره بأنه لا يجوز مطلقا مـؤاخـذة أعـضـاء الـبـرلمان لا بصفة جنائية أو مدنيه ، لا أمام المحاكم الجنائية ولا أمام المحـاكـم المـدنـيـة ) ( أنـظر مجـلـس الشيوخ ــ تعليقات على دستور ١٩٢٣ م ــ الجزء الـثـانـى ــ ١٩٤٠ ــ تحـت المـادة ١٠٩ ص ٢٤٣٢ ) . وتردد هذا المبداء فى الدساتير المـتـتـالـيـة الـصـادرة عـقـب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م حتى أستقر نهائيا فى المادة ٩٨ من الـدسـتـور الحالى لجمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ م والتى تنص على انـه ( لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الآراء والافكار فى اداء أعمالهم فى المجلس أو لجانه )

ومن المعلوم أن رفع المسئولية عن النائب لايمتد الى الافعال التى يرتكبها كالاعتداء بالضرب داخل المجلس أو لجانه مع زميله أو أطلاق أعيرة نارية . ولكن الاعفاء من المسئولية يشمل كل ما يصدرعن النائب من قول كان نابيا أو مؤثما أى حتى ولو كان يشكل فى نظر قانون العقوبات قذفا أوسبا أو أهانة فى حق فرد من الافراد أو هيئة حكومية أو موظفا عاما أو شخصية رسمية أعلى . وهذا هو المعنى فى القول بأن هذه الحرية من الحريات المطلقة . طالما لم تجاوز حدود الاقوال الى الافعال .

والواقع أن هذا الاعفاء الذى يتمتع به عضو البرلمان لا معنى له أذا كان ما صدر عنه من قول سليما لايعاقب عليه القانون وأنما تتجلى أهمية الاعفاء وفائدته عندما يكون القول فاحشا أو مؤثما ، ومن ثم مستوجبا أصلا للمسئولية الجنائية أو المدينة . ومن أجل هذه الحالات بالذات شرع الاعفاء لحماية النائب من مجازاته جنائيا أو مطالبته بالتعويض المدنى .

و يؤيد الفقه الدستورى المستقر التوسع والشمول فى تطبيق هذا الاعفاء فيقول الاستاذ جوزيف بارتلمى أحد أئمة هذا الفقه فى فرنسا ما ترجمته ( أن مبدأ عَدَم مسئولية اعضو البرلمان عن اقواله فى المجلس أو لجان يشمل عنه ما يصدرمن سب أو قذف أو أهانة بكل الطيش والرعونة المتصور ين فى حق أى شخص ولو كان أجنبيا عن المجلس ولا يستطيع الرد على ما يوجه اليه فيه كما يشمل على ما يصدرعن النائب من أقوال يعتبرها قانون العقوبات تحبيذا للجرائم أو تحريضا للقوات المسلحة على الخروج عن الطاعة الخ ) ( أنظر مؤلفه فى القانون الدستورى ــ طبعة ١٩٣٣م ــ باريس ــ ص ٥٦٥ ، وليون ديجى ــ مؤلفه فى القانون الدستورى ــ الطبعة الثانية الجزء الرابع ــ باريس ١٩٢٤م ص ٢٠١ ، وأندرية هوريو مُؤلفه فى القانون الدستورى والانظمة السياسية ــ الطبعة الثانية ــ باريس ١٩٦٨م ــ ص ٧٧٩ ( و يظل هذا الاعفاء ملازما للنائب حتى بعد أنتهاء عضويته فى المجلس النيابى )

والعلة فى تقرير هذه الحرية المطلقة لعضو البرلمان هو ما أستقر فى الاذهان على ضوء التجارب الطويلة والمريرة أحيانا ، من أن فى أطلاق الحرية للنائب ليقول داخل المجلس أو لجانه كل ما يجول فى خاطره ، رغم ما قد يصاحب ذلك أحيانا من تجاوزات ، هو فى النهاية خير للصالح العام من تقييد هذه الحرية فتبحث لها عاجلاً أو آجلا عن مسالك أخرى أشد خطرا على المجتمع .

ولا يخفى أن بعض الحكومات حديثة العهد ، بالديمقراطية والحياة النيابية قد أضجرتها هذه الحرية المطلقة فسعت الى تقييدها فى الدساتير التى أتيح لها استصدارها من ذلك دستورنا الصادر فى عام ١٩٣٠م فى عهد وزارة المرحوم أسماعيل صدقى حيث أستعيض نص المادة ١٠٩ فى دستور ١٩٢٣م الذى كان يوفر الحماية الكاملة لعضو البرلمان فيما يصدر عنه أقوال فى المجلس ولجانه ، بنص جديد فى المادة ٦٩ من دستور ١٩٣٠م يجيز مؤاخذة عضو البرلمان عما يصدر عنه فى المجلس من قذف فى الحياة العائلية أو الخاصة لأى شخص كان ، أو من العيب فى ذات الملك أو فى أعضاء الاسرة المالكة . وعلقت المذكرة التفسيرية لدستور ١٩٣٠ على هذا التعديل بقولها ( ومما يرى تعديله آخذا عن بعض الدساتير . المادة ١٠٩ لاجازة مؤاخذة عضو البرلمان عن القذف فى المجلسين فى الحياة — العائلية أو الحياة الشخصية للافراد بقدر ما كان الهدف هو حماية الملك والاسرة المالكة من النقد أو اللوم او التطاول من جانب أعضاء أى من المجلسين تحت ستار الاعفاء الكلى من المسئولية )

ولقد سقطت الاسرة الماكلة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وألغى النظام الملكى فى ١٨ يونيو ١٩٥٣م ، وقررت الثورة فى مستهل عهدها ألغاء نصوص قانون العقوبات الخاصة بالعيب فى الذات الملكية ( المادة ١٧٩ عقوبات ) وما يتصل بها من جرائم شبيهة كجريمة التطاول على سند الملكية ، والطعن فى حقوق الملك وسلطاته ، وكجريمة توجيه اللوم الى الملك عن عمل من أعمال الحكومة ( المواد ١٧٣ و ١٨٠ عقوبات ) ولم يعد هناك أسرة أو شخص فوق القانون أو فوق متناول النقد وأصبح رئيس الدولة نفسه يختاره الشعب فى أستفتاء عام بناء على ترشيح مجلس الشعب لمدة ستة سنوات طبقا لاحكام المادتين ٧٦ و ٧٧ من الدستور . بل وأصبح لنواب الشعب فى مجلسهم و بناء على أقتراح ثلث أعضاء المجلس أتهام رئيس الجمهورية جنائيا على أن يصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثى أعضائه على الاقل و يترتب على صدوره وقف رئيس الجمهورية عن عمله لحين الفصل فى الاتهام .. ومن البديهى أن يسبق تحريك مثل هذه الاجراءات أستعراض شامل ودقيق لتصرفات رئيس الجمهورية وأعماله المشكو منها .

و بعبارة أخرى لم يعد شخص رئيس الجمهورية اليوم فى ظل الجمهورية بمنأى عن النقد بعكس الحال فى النظام الملكى السابق ، ولم يعد توجيه النقد مهما كان شديدا لما يصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات أو تصرفات ، يستتبع المؤاخذة الجنائية كما كان الحال فى ظل مواد قانون العقوبات الخاصة بالعيب فى الذات

الملكية أوتطاول على مسند الملكية وحقوق الملك وسلطاته ، أوبتوجيه الوم الى الملك عن عمل من أعمال حكومته : خطوة كبرى خطوناها ، فشتان فى الواقع بين الدساتير الملكية الوراثية التى تتفانى فى صيانة الذات الملكية وفى أعتبار الملوك فوق المسئولية استنادا الى أنهم يتوارثون الحكم اذ لايمارسون سلطتهم الا بواسطة وزارئهم ، و بين النظام الجمهورى الذى يتولى رئاسة الدولة فيه فرد من أفراد الشعب ولمدة معينة يعود بعدها الى صفوف شعبه كواحد منهم .

و يؤكد من ذلك و يعززه أن الطابع الرئاسى الغالب على جميع الدساتير المصر ية أبتداء من دستور يناير ١٩٥٦ وأنتهاء بالدستور الجمهورى الحالى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ يخول رئيس الدولة ( رئس الجمهور ية ) صلاحيات واسعة ومتعددة تجعل منه المحرك الرئيسى لاجهزة الدولة ، وتنص صراحة على أنه هو - بالاشتراك مع مجلس الوزراء الذى يختار أعضاءه و يعزلهم - الذى يضع السياسة العامة للدولة و يشرف على تنفيذها . وطبيعى أنه كلما أتسعت صلاحيات ومسئوليات رئيس الدولة ، كلما أتسع المجال للخطأ ومن ثم للنقد فالعصمة لله وحده . وتوجيه النقد لاعمال وتصرفات رئيس الجمهور ية أمر واقع ومألوف فى جميع جمهور يات العالم الحر حسبنا أن نذكر بما تعرض له الرئيس الامر يكى الا سبق ر يتشارد نيكسون من نقد ولوم شديدين داخل مجلس الكونجرس وخارجهما بسبب ماعرف بقضية و وترجيت مما أدى فى النهاية إلى حملة على الاستقالة . وجميع رؤساء الولايات المتحدة الامر يكية سواء كانوا من الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى يتقبلون النقد الذى يوجه الى أعمالهم أو تصرفاتهم سواء أكان من داخل الكونجرس أومن صحافة بلادهم .

ولا يختلف الامر فى ظل الجمهور ية الفرنسية الخامسة التى غلب على دستورها أيضا فى عام ١٩٥٨م الطابع الرئاسى ، فأعمال وتصرفات الجنرال ديجول ألورئيس للجمهور ية الخامسة وأعمال وتصرفات خلفه جورج بومبيدو و الرئيس الحالى فاليرى جيسكارد ستان تتعرض يوميا للنقد اللاذع داخل البرلمان الفرنسى وفى دوائر الصحف الفرنسية بل وفى وسائل الاعلام التابعة للدولة الفرنسية .

ومن ثم وخلافا لما يتصوره البعض خطأ لحداثة ممارستنا للحر ية السياسية ليست هنالك أيه مخالفة دستور ية أوخروج على الاعراف الدستور ية المألوفة والمتبعة فعلا فى الجمهور يات الرئاسية اذا ما ارتفعت أصوات داخل مجلس الشعب بنقد بعض أعمال وتصرفات رئيس الجمهور ية ورئيس الدولة . لقد عودنا الرئيس محمد أنور السادات

على أنه لا يضيق بمثل هذا النقد بل يشجعه و يستحثه من وقت لآخر أتباعا سنه الخلفاء الراشدين وعلى رأسهم الفاروق عمر بن الخطاب الذى نادى فى قوله بعد مبايعته خليفة للمسلمين : « لورأيتم فى اعواجا فقوموه » وأثلج صدره أن رأى فى قومه من يقول له : « والله لورأينا فيك أعواجا لقومناه بحد السيوف » اذا السلوك الاسلامى الرفيع والذى يمثل أروع مبادىء الديمقراطية ، بطبقة غيرنا اليوم وننساه نحن .

ومهما يكن أمر فأن الاحترام الواجب لشخص رئيس الجمهورية فى عصرنا كرمز حتى لشعبه ، وكشاغل لاعلى مركز فى الدولة ، يحتم أن دون أن يكون نقده وتصرفاته عند الاقتضاء ، فى حدود الادب واللياقة فأذا تجاوزهما شخص من الاشخاص الى السب أو القذف أو الاهانة عرض نفسه للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين العقوبات لمثل هذه الجرائم وأذا تجاوزهما عضو فى مجلس الشعب ــ داخل المجلس أو لجانه ــ فلا مؤاخذه عن ذلك جنائيا أو مدنيا نظرا للحماية التى تضفيها على العضو المادة ٩٨ من الدستور ولكنه يعرض نفسه للجزاءات التأديبية المناسبة الواردة فى لائحة المجلس الداخلية ذلك أن مجلس الشعب كغيره من المجالس النيابية فى سائر الدول لا يمكن أن يقف مكتوف اليدين أمام ما قد يصدر عن أعضائه من تجاوزت فعلية أو قولية . فأذا كان التجاوز فى القول وارد فى أستجواب مثلا أستبعد هذا الاستجواب وهو ما أستقر عليه الرأى منذ بدء الحياة البرلمانية عموماً فى عام ١٩٢٤م ( أنظر مجلس الشيوخ على دستور ١٩٢٣م ، الجزء الثانى تحت المادة ١٠٩ ، قرار مجلس النواب بجلسة ٢/١/١٩٣٩ ص٢٤٣٣ ــ ٢٤٤١ ) ، وهو ما تقرره اللائحة الداخلية للمجلس . وأذا كان التجاوز فى القول صادراً عن العضو فى المجلس أو أحدى لجانه ، كان للمجلس أن يقر شطب العيارات النابية أو المؤثمة من المضبطة ، وأن يمنع العضو من الاسترسال ولو أدى الامر الى أخراجه من الجلسة ، وللمجلس ان ينذره أو يوجه اليه اللوم ، وان يمنعه من الاشتراك فى اعماله للمدة التى يحددها . ولكن لا يصح أبا ان يكون الجزاء هو الفصل واسقاط العضوية وذلك للاسباب التالية :

أولا ــ لأن لاسقاط العضوية نصا خاصا فى الدستور هو نص المادة ٩٦ وهى لا تجيز اسقاط العضوية الا فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر وهى :

١ ــ اذا فقد العضو الثقة والاعتبار.

٢ ــ اذا فقد احد شروط العضوية اوصفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها .

٣ ــ اذا أخل بواجبات عضو يته .

على أن يصدر قرار اسقاط العضو ية فى جميع الاحوال باغلبية ثلثى اعضائه .

و واضح أن عباره « فقد الثقة والاعتبار» وعباره « الاخلال بواجبات العضو ية » المشار اليها لها معان محدده ومعلومة ففقد الثقة والاعتبار امر يتصل بأخلاقيات العضو وسلوكه فى المجتمع ، فيفقد الثقة والاعتبار من ينتهج سلوكا مشينا فى حياته الخاصة أو العامة كالاتجار فى المخدرات أو الادمان على تعاطى الخمور فى الاماكن العامة او استغلال النفوذ للإثراء غير المشروع أما الاخلال بواجبات العضو ية فأمر يتصل بمدى حرص العضو على الاضطلاع بالمهام الملقاه على عاتقة بوصفه عضواً بالمجلس . ولم يحدث قط فى الحياة النيابية لدى الدول الديمقراطية الحرة أن اعتبرت الاقوال التى تصدر عن العضو فى المجلس النيابى ولجانه مفقدة للثقة والاعتبار أو مخلة بواجبات العضو ية ( أنظر مؤلف العلامة الفرنسى لافر يير فى القانون الدستورى ــ الطبعة الثانية ــ بار يس ١٩٤٧ ص ٧٠٣، ٧٠٤ ) .

وحتى أذا قيل ان نص المادة ٩٦ من الدستور تحتمل التأو يل والتفسير ــ رغم وضوحها فى نظرنا ــ فلا يجوز ترك الامر هكذا بلا ضوابط فى شأن هام متعلق ببقاء العضو فى الملجس او فصله منه ، بل ينبغى الاهتداء ببعض الضوابط الموضوعية والمجردة عن الهوى لتجنب استخدام نص المادة ٩٦ الخاصة باسقاط العضو ية فى غير موضعه .

والضابط الاول اننا بصدد نص استثنائى لا يجوز الاضافة إليه والتوسع فى تأو يل وتفسير عباراته ، فالاصل ان الناخبين هم اصحاب الشأن فى اختيار نائبهم ولمدة معينة هى المدة المقررة للنيابة فى الدستور فلا يجوز اهدار إرادتهم باسقاط نائبهم واختصار مدة نيابته إلا سباب قو ية ملجئة لا محيص عن اعمال مفعولها .

والضابط الثانى هو وجوب التوفيق بين احكام المادتين ٩٦ و٩٨ من الدستور، فالمادة ٩٨ الخاصة بعدم مؤاخذة النائب عما يبديه من الاراء والافكار فى ادائه لأعماله بالمجلس ولجانه انما تقرر ضمانه اساسية كبرى لاغنى عنها استقرت منذ امد بعيد فى جميع الدساتير النيابية لضرورة حتمية هى ضمان استقلال اعضاء المجالس النيابية فى اداء واجبهم النيابى ومحاسبه السلطة التنفيذية على اعمالها وتصرفاتها ، ومن ثم ينبغى على كافة الجهات بما فى ذلك المجلس ذاته أن يمتنع عما من شأنه التأثير فى النائب وارهابه بطر يق مباشر أو غير مباشر، ان النائب لا يرهبه اللوم او الانذار او اخراجه من

الجلسة او حرمانه من الاشتراك فى اعمال المجلس لمدة معينة ، ولكن الفصل أو اسقاط العضوية شيء مغاير تماما يخشاه كل نائب ، فاذا ماتقرر الفصل من العضوية كجزاء يمكن أن يوقع على النائب عما قد يصدرعنه من اقوال فى المجلس ولجانه خلافا للمتبع فى المجالس النيابية فى الدول الديموقراطية ، برغم ان تلك الاقوال تفقده الثقة والاعتبار او تعتبر اخلالا بواجبات العضوية ، تحقق المحظور واصبح النائب مهددا فى ايه لحظة بالفصل لقوله يقولها لا ترضى الاغلبية او النقد شديد يبديه قد تنفعل له تلك الاغلبية ، ومن ثم يصبح النائب مترددا فى التعبيرعن ارائه وافكاره بالطريقة التى يرتاح لها ضميره ، و يفقد تلك الحرية التى اريد لها فى دساتير العالم الحر ان تكون مطلقة وكاملة ،

لذلك قرر رجال الفقه الدستورى الذين تناولوا فى بحوثهم هذا الموضوع الدقيق ان الفصل من العضوية لا ينبغى ان يكون الجزاء على مايصدر عن العضو فى المجلس ولجانه من اقوال مهما كانت نابيه أو موثمه ، وانه يكفى فى هذه الحالات توقيع الجزاءات التادبية الاخرى المنصوص عليها فى لوائح المجلس ( انظر المراجع السابقة وجروح فيديل ـــ مؤلفه فى القانون الدستورى ـــ طبعه ١٩٤٠ باريس ص ٤٠١ ـــ ٤٠٧ ) .

واذا ماعرجنا على حالة الشيخ عاشور نصر لوجدنا ان وصفه لمجلس الشعب بأنه تحول الى سرح هذا قول لا يجاوز ما يتوافر فى المجالس النيابية فى مجال الجدل الكلامى بين الاغلبية والاقلية ، بين حزب الحكومة واحزاب المعارضة خاصة اذا ماراعينا الظروف الملابسه التى اطلقت لسانه بهذا الوصف بل لعله اراد ان ينبه المجلس إلى مافى ادخال الخبز بطريقه مسرحية و بغير استئذان من المجلس من خروج على المالوف ومساس ما ينبغى للمجلس من توقيره .

اما عن هتاف العضو بسقوط رئيس الجمهورية ، فقد ذكر عند سماع اقواله امام اللجنة التشريعية بالمجلس مساء يوم ١٩٧٨/٣/٢٢ انه كان نتيجة لانفعال طارىء اثر قرار اخراجه من الجلسة وانه يكن لشخص رئيس الجمهورية الاحترام وانه لولا المناخ الديموقراطى الذى هيأه فى البلاد لما وصل الى عضوية المجلس لم يقصد الا استرعاء انتباه الرئيس الى الحالة التموينية السيئة فى البلاد والرغبة فى ترتيب لقاء للرئيس مع النواب .

واسقاط عضوية النائب من اجل التعبيرعن الرأى بمثل هذه الطريقة لا نجد له

نظيرا فى ايه دوله من الدول الديموقراطية النيابية ويخش ان يكون محل تعليقات غير مستحبة فى العالم ، خاصه وان عدم مسئولية النائب لم تظهر ابتداءا فى الحياة البرلمانية فى بريطانيا الا بقصد حماية العضو من المؤاخذة برغم التطاول على الذات الملكية وان كانت هذه المؤخذة لا تستبدل فى الدول الدكتاتورية حيث تكفى كلمة او همسة لا يرضى عنها الحاكم لكى يختفى صاحبها عن الوجود مؤقتا والى الابد سواء اكان عضوا برلمانيا او فردا عاديا وهو مالمسه الشيخ عاشور نفسه فى ظل العهد السابق على حكم الرئيس الحالى .

ثانيا ؛ ليس فى تاريخ حياتنا البرلمانية منذ عام ١٩٢٤ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سابقة واحدة سقطت فيها عضوية نائب البرلمان من أجل أقوال تفوه بها فى أحد مجلس البرلمان أو لجانه علما بأن المادة الخاصة باسقاط العضوية فى دستور ١٩٢٣ ( وهى المادة ١١٢ ) كانت أوسع مدى بكثير من المادة ٩٦ فى الدستور الحالى ، اذ لم تحدد حالات الاسقاط كما فى هذه الحالة الاخيرة ، بل بالقول ( لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع له .... و يصدر القرار ــ باغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء الذين يتألف منهم ( المجلس ) . ورغم هذه السلطة التقديرية الواسعة لم يسرف البرلمان فى استخدام سلاح اسقاط العضوية . فلم يطالب أحد باسقاط عضوية النائب عباس محمود العقاد عندما هتف فى مجلس النواب فى عام ١٩٣٠ بتحطيم أكبر رأس فى البلد اذا اعتدت على الدستور.

بل ولم يلجأ الى تلك المادة الخاصة باسقاط العضوية ــ على حد علمنا ــ الا مرة واحدة وعندما قرر مجلس النواب فى ١٩٤٣/٧/٢٢ و باغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ صوتا اسقاط عضوية الاستاذ مكرم عبيد نائب قنا . ولم يكن فصل الاستاذ مكرم من العضوية لاقوال ابداها فى المجلس او لجانه بل بسبب الكتاب الاسود الذى جمع عناصره وطبعه ونشرها سرا .

ولم يتناول قرار الفصل من العضوية الا الاستاذ مكرم عبيد وحده ، ولم يفكر احد فى اسقاط عضوية من تكتلوا معه فى موقفه بمجلس النواب وكان عددهم ١٧ نائبا ، رؤى الاكتفاء بفصلهم من عضوية الهيئة الوفدية . ورغم هذا فقد كان فصل الاستاذ مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب محل نقد شديد واعتبرها بعض اعضاء الوفد انفسهم مؤسفه .

ثالثا ــ ان طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور لما هو مسند اليه من اقوال بجلسة

٢١/٣/١٩٧٨ يعتبره حزب الوفد الجديد امرا بالغ الخطوره لانه اذا تم فسوف يحمل فى ثناياه تهديدا سافرا من جانب حزب مصر المسيطر على مجلس الشعب بأغلبيته الساحقة لكل من يجرؤ من احزاب المعارضة على رفع صوته بالنقد لاجهزة الحكم اذ يكفى ان ينفلت لسان العضو حتى عن غير قصد ونتيجة لثورة غضب او استفزاز مقصود ليصبح العضو الضحية الثالثة بعد كمال الدين حسين منذ حوالى السنه وقد ترددت اصوات فى قاعة المجلس عندئذ أنه لو اقتصر على ابداء رايه او اعتراضه على قرار رئيس الجمهورية ، فى المجلس او لجانه ، دون نشرها فى الصحف لما اسقطت عنه عضويته . وها هو ذا الشيخ عاشور لم يجاوز فى قوله قاعة المجلس ومع ذلك فهو مهدد بنفس المصير. فكيف تطمئن احزاب المعارضة لأداء واجبها بعد ذلك فى ظل تفسير حزب الاغلبية لنص المادة ٩٦ من الدستور هذا التفسير غير السليم والذى يمكن الاغلبية من استغلال تلك المادة ، أو بالاحرى من الانحراف بها عن مقصدها سلاحا تشهره الاغلبية من وقت لاخر فى وجه معارضيها ؟

وصفوة القول :

١ ــ ان الامر لا يتعلق بقضية نائب بعينه سواء أكان هو الشيخ عاشور محمد نصر او غيره بل بمبدا عام يجب أن يتعاون الجميع بنيه صادقة فى ارسائه وتحديد معالمه .

٢ ــ ان المادة ٩٨ من الدستور الخاصة بعدم مؤاخذه النائب عما يبديه من الاراء والافكار داخل مجلس الشعب او لجانه ، تشكل ضمانه دستورية كبرى لاغنى عنها ولا ينبغى المساس بها بأى حال .

٣ ــ ان النظره الى اقوال النائب خارج المجلس ولجانه حيث لا يتمتع بحماية خاصة تختلف عن النظرة الى اقواله داخل المجلس واللجان حيث الحماية مكفوله ، دستوريا و يستتبع ذلك وجوب المغايره فى الجزاء فان صح اسقاط العضوية فى الحالة الاولى ، فلن يصح فى الحالة الثانية لمساسه بتلك الحماية المكفوله .

٤ ــ ان تفسير الاغلبية للمادة ٩٦ من الدستور تفسيرا يرتب اسقاط العضوية على ما قد يصدر عن النائب من اقوال فى المجلس ولجانه برغم انها تفقده الاعتبار أو تعتبر اخلالا بواجبات عضويته ، امر جد خطير ترفضه المجالس النيابية الديموقراطية ويهدد الضمانات الدستورية الاساسية الواردة فى المادة ٩٨ من الدستور تهديدا سوف تنعكس اثاره حتما على سير الحياة النيابية والتجربة الديموقراطية فى مصر.

٥ ــ ان هناك من الجزاءات التأديبية الواردة فى لائحه المجلس الداخلية ( خلاف اسقاط العضوية ) مايكفى لردع التجاوزات فى الاقوال من جانب العضو داخل المجلس ولجانه ، دون المساس بالضمانه الآساسية المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من الدستور.

## لذلك كله

يرفض حزب الوف الجديد بشدة ما انتهت اليه اللجنة التشريعية لمجلس الشعب بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٨/٣/٢٢ من اقتراح اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور نصر عضو المجلس لما هو مسند اليه من اقوال بجلسة ١٩٧٨/٣/٢١




الاستفتاء

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية
# رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨
# بدعوه الناخبين الى الاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له ،

## قرار:

## ( المادة الاولى )

الناخبون المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخاب بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، مدعون للاجتماع فى مقار لجان الاستفتاء الفرعية المختصة وذلك لابداء الرأى فى الاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الواردة ببيان رئيس الجمهورية المرفق .

## ( المادة الثانية )

تجرى عملية الاستفتاء المشار اليها يوم الاحد الموافق ٢١ من مايو سنة ١٩٧٨ وتبدا من الساعة الثامنة صباحا وتنتهى فى الخامسة مساءا بالكيفية النصوص عليها فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

## ( المادة الثالثة )

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

## ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ ( ١٥ مايو سنة ١٩٧٨ )

محمد انور السادات

## المبادىء المطروحة للاستفتاء

لقد استمدت ثورة ١٥ مايو قوتها من ايمانها الكامل بحق المواطنين جميعا فى حياق قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور دائم يصون الحريات والحقوق ويحميها ولكنه و بنفس القدره يصون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ويحميها .

وقد سارت فى هذا المجال شوطا بعيدا وسريعا فأعادت لكل المواطنين حرياتهم وحقوقهم كاملة واتاحت لهم حق تكوين الاحزاب السياسية للمساهمة فى ارساء دعائم الديمقراطية وتحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى على اساس من الوحده الوطنية والسلام الاجتماعى .

بيد أن الأمر قد كشف فى الآونة الاخيرة عن ان بعض ذوى الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت الحياة السياسية فى الماضى سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بعدها او من ينتمون الى المنظمات تعمل ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى او من يعمدون الى أساءة استغلال الحريات التى كفلتها ثورة ١٥ مايو يتأهبون للانقضاض على الديمقراطية التى اكتسبها الشعب بعد حرمان طويل .

ولم يقتصر الامر على هذا الجانب من الخطورة بل تعداه الى مايمس مقدساتنا ويجرح عواطفنا ومشاعرنا الدينية فوجد من يحاول النيل منها او التشكيك فيها ولأن هذا الامر يتصل بمصالح البلاد العليا التى يتعين على رئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٥٢ من الدستور ان يستفتى الشعب فيها خاصة وان البلاد تمر بمرحلة حاسمة

تواجه فيها معركتى التحرير والبناء مما تعظم معه الحاجة الى الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وصلابة الجبهة الداخلية .

لذلك اعمالا للصلاحيات المخولة لنا بمقضى المادة ١٥٢ من الدستور.

رأيت أن استفتى الشعب على مايلى :

( أولا ) لا يجوز تقلد وظائف الادارة العليا للدولة او القطاع العام او الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات العامة والمهنية او الكتابة فى الصحف أو العمل فى ايه وسيلة من وسائل الاعلام أو فى اى عمل من شأنه التأثير فى الرأى العام لكل من يثبت انه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمبادىء . تتنافى مع احكام الشرائع السماوية أو تعرض بها .

( ثانيا ) لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو ممارسة اى نشاط سياسى :

١ ــ لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب وادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاة ) .

٢ ــ لكل من حكم بادانته فى محكمة الثورة ممن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واحيلو الى محكمة الثورة فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام وكذلك كل من حكم بادانته فى احدى الجرائم الخاصة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين او ايذائهم بدنيا أو معنويا .

٣ ــ لكل من يثبت ضده انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى للخطر.

سواء كان ذلك بالذات أو بالوساطة وسواء أكان ذلك ببصوره فرديه او من خلال تنظيم حزبى او تنظيم معاد لنظام المجتمع .

و يعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر او كتابه او اذاعة مقالات او اشاعات كاذبة او مغرضة يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة او التحريض على مايمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

( ثالثا ) الصحافة هى السلطة الرابعة للشعب وهى ملك الشعب وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

و يتعين عليها ان تلتزم بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك بميثاق الشرف الصحفى .

( رابعا ) يضع مجلس الشعب التشريعات المنفذة لمبادىء الاستفتاء بسن العقوبات المناسبة لكل من يخالف هذه المبادىء .

( خامسا ) يتولى المدعى العام الاشتراكى سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاى مخالفة للقوانين التى يصدرها مجلس الشعب فى هذا الشأن وله ان يتسعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية و يكون له فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقرره لسلطات التحقيق فى قانون الاحراءات الجنائية . وعلى المدعى العام الاشتراكى ممارسة سلطته اذا تبين له ثبوت دلائل جديه ان يقدم تقريرا مسببا وذلك الى مجلس الشعب .

( سادسا ) ينظر مجلس الشعب فى امر من يقدم ضده تقريرا من المدعى الاشتراكى وفقا لاحكام المبادىء السابقة و يكون قرار المجلس بأغلبية اعضائه اما بتأيد قرار المدعى الاشتراكى واما بتعديله اورفضه .

( سابعا ) تطرح هذه المبادىء للاستفتاء الشعبى خلال اسبوع من تاريخ نشرها .

رئييس الجمهورية
محمد أنور السادات

بيان
وزير
الداخلية
حول

## نتائج الاستفتاء (11)

## بيان السيد وزير الداخلية حول نتيجة الاستفتاء

الاخوة المواطنون : بالامس قالت الجماهير كلمتها الفاصلة ، واصدرت قرارها الحاسم ، بكل ماتملك من اصالة الوعي ، وحكمة الرأى ، وكما تعودت على امتداد تاريخها فى مواقف الحسم وقضايا المصير.

قالت الجماهير « نعم » للحرية المسئولة . وللديمقراطية السليمة ، وللمعارضة الامينة ، وصانت منجزاتها من حملات التشهير ودعاوى التشكيك بقيمها .

قالت الجماهير « نعم » رفضا للصراع الطبقي فى المجتمع الاسره الواحدة ورفض الانحراف والالحاد ، حيث اضاءت رسالات السماء ، ورفضا للاقطاع وللاستغلال ، بعد ان رسخت المكاسب الاشتراكية للملايين العريضة من الفلاحين والعمال والمثقفين .

قالت الجماهير « نعم » ادانه منها لمن افسدوا الحياة السياسية قبل ثورة يوليو وبعدها ومن فقدوا الانتماء لمصر وشعبها ، ومن حملوا اقلامهم بما يتنافى مع مسئولية الضمير الوطنى

قالت الجماهير « نعم » استمرارا لمبادىء وانجازات الثورة الام فى يوليو وامتدادا لقيم وانتصارات ثورة التصحيح فى مايو، وانطلاقات نحو مجتمع جديد ، يدرك ان الديموقراطية دعامة للبناء وليست ، معولا للهدم و يؤمن ان الحرية امن وكرامة وليست تخريبا وتدميرا .

قالت الجماهير « نعم » لمصر وطنا حرا ، لمواطنين احرار يبنون الحياة الكريمة ، و يعملون من اجل الرخاء الشامل ، ويخضون معارك التحرير والتعمير فى ظل السلام الاجتماعى ، وفى اطار الوحدة الوطنية .

ايها الاخوة المواطنون : لقد جاءت نتيجة الاستفتاء على قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ ، بشأن مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على النحو التالى :

١ ــ عدد الناخبين المدعوين لابداء الرأى ، وهم جملة الاشخاص المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخابات ، بالتطبيق لاحكام القانون ١٠,٩٨٣,٢٢٣

٢ ــ عدد من حضر منهم واشترك فى عملية الاستفتاء ٩,٣٨٥,٠١٤

٣ ــ عدد الآراء الصحيحة التى اعطيت .................... ٩,٣٦٢,١٣١

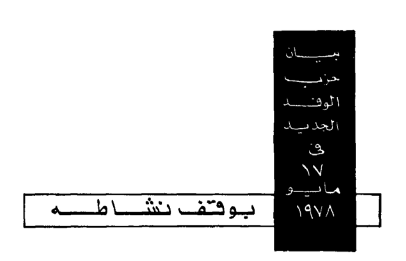
٤ ــ عدد الآراء الباطلة .................................... ٢٢,٨٩٣

٥ ــ عدد آراء الموافقين .................................... ٩,٢٠٢,٥٥٣

٦ ــ عدد آراء غير الموافقين .................................... ١٥٩,٥٧٨

٧ ــ النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين الى عدد الآراء الصحيحة التى اعطيت .................... ٩٨,٢٩٪

٨ ــ النسبة المئوية لعدد الحاضرين الى عدد الناخبين المدعوين .................... ٨٥,٤٪


بيان
حزب
الوفد
الجديد
فى
١٧
مايو
١٩٧٨
بوقف نشاطه

## تقرير اللجنة التشريعية
## بشأن مدى سريان أحكام القانون رقم (٣٣)
## لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى
## على السيد/فاروق السيد متولى عضو مجلس الشعب عن دائرة
## قسم شرطة السويس بمحافظة السويس

١ ـ احال المجلس بجلسته المعقودة فى ١٣/٦/١٩٧٨ الى اللجنة التشريعية كتاب «١» المدعى الاشتراكى (رقم٣٨خ و) المؤرخ ٨/٦/١٩٧٨ والموجه الى السيد رئيس المجلس والمرفق به بيان اسماء من حكم بادانتهم من محكمة الثورة فى قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب «٢» المدعى العام الخاص بمن شكلوا مراكز قوى، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والمتضمن ان السيد فاروق السيد متولى قد ورد اسمه ضمن المحكوم عليهم فى هذه الجناية وذلك لبحث الموضوع فى ضوء ما اثاره السيد العضو بمضبطه الجلسة من اعتراضات ودفوع على ادراج اسمه بالبيان انف الذكر.

**كما احال السيد رئيس المجلس الى اللجنة كتاب السيد العضو«٣» المؤرخ ١٣/٦/١٩٧٨**

**مرفقات :**

١ ـ كتاب السيد المدعى العام الاشتراكى رقم ٣٨/خوفى ٨/٦/١٩٧٨

٢ ـ منطوق محكمة الثورة فى الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الاشتراكى بشأن السيد العضو فاروق السيد متولى .

٣ ـ التظلم المقدم من السيد العضو فاروق السيد متولى .

حكم محكمة الثورة فى قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكى مضبطه مجلس الشعب ٢٤٨/٤ م ث ح ـ ص ٥٧٧ ومابعدها ص ٥٤٨ .

والمتضمن انه طبقا لاحكام الماده (٥٩) عقوبات فانه يعد قد رد اليه اعتباره قانونا ولا ينطبق عليه حكم القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ بشان حمايه الجبهة الداخليه والسلام الاجتماعى .

وقد عقدت اللجنه لهذا الغرض اجتماعا فى ١٩٧٨/٦/١٣ حضر ممثلا للحكومة السادة :

١ ـ الاستاذ محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسيه والشباب .

ب ـ الأستاذ عبدالاخر محمد عبدالاخر وكيل الوزاره لشئون مجلس الشعب .

٢ ـ تدارست اللجنه احكام الدستور والقانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والقانون رقم (٣٨) لسنه ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ، كما تدارست أحكام القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسيه واحكام قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية ، والحكم الصادر من محكمة الثوره بجلسه ٩من ديسمبر سنه ١٩٧١ فى قضيه الجنايه رقم (١) لسنه ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكى وكتاب السيد المدعى العام الاشتراكى والبيان المرفق به .

٣ ـ استبان اللجنه انه قد قدم السيد/ فاروق السيد متولى الى محكمه الثوره ضمن المتهمين ـ وحكمت عليه تحت بند (تاسعا) من حكمها الصادر فى القضيه بتاريخ ٩ديسمبر سنه ١٩٧١ بالحبس مع الشغل لمده سنه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبه لمده ثلاث سنوات .

وقد ذكر السيد العضو بجلسه المجلس بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ التى تليت فيها رساله المدعى الاشتراكى ، كما أبدى فى التظلم المقدم منه بهذا الشان الى السيد رئيس المجلس بذات التاريخ انه بناء على انقضاء المده المقرره لوقف العقوبه المحكوم عليه بها من محكمه الثورة ، وطبقا لاحكام الماده (٥٩) من قانون العقوبات فانه يعد قد رد باعتباره قانونا ولا تنطبق عليه أحكام القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهه الداخليه والسلام الاجتماعى .

٤ ـ ولما كانت الماده الرابعه من القانون المذكور تنص على انه (لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسيه أو مباشرة الحقوق أو الانشطه السياسيه لكل من تسبب فى أفساد الحياة السياسيه قبل ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ....الخ

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ العمل بهذا القانون باسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى . ولصاحب الشان خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغة بذلك أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج أسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها فى الفقرة الاولى و بت المجلس فى التظلم باغلبية اعضائه مع مراعاة حكم الماده (٩٦) من الدستور بالنسبه لاعضاء المجلس .

كما تنص الماده الخامسه على انه يسرى **الحظر المنصوص عليه فى الماده السابعه الفئات الا تيه :**

**(أ) من حكم بادانته من محكمه الثورة فى قضيه الجنايه رقم (١) لسنه ١٩٧١ . مكتب المدعى العام الخاصه بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ....الخ . وذلك كله مالم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .**

ولما كان مقتضى هذين النصين حرمان المحكوم بادانته فى قضيه الجنائية المذكورة من الانتماء الى الاحزاب السياسيه أو من مباشرة أى حق أو نشاط سياسى وذلك مالم يكن قد رد اليه اعتباره .. فاذا كان المحكوم عليه عضوا بمجلس الشعب فانه يتعين ، بما على ماتقضى به الماده (٩٦) من الدستور أن يكون اسقاط العضوية عن العضو نتيجة لذلك و باعتباره فقد أحد شروط العضويه ــ بقرار يصدر عن مجلس الشعب باغلبية ثلثى اعضائه وطبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩ ــ ٣١٥) من اللائحة الداخلية للمجلس .

٤ ــ ولما كان لاخلاف فى انه طبقا لاحكام البند (٢) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب يتعين ان يكون المرشح مقيدا أسمه فى جداول الانتخاب وألا يكون قد طرا عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون .... الخ .

ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضوية مجلس الشعب هو شرط يتحتم استمرار توافره فى العضو طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية فانه يترتب على فقدان العضو لهذا الشرط لاى سبب طبقا للقانون فقدان لاحد الشروط اللازمة للعضوية مما يتحتم معه اتخاذ الاجراءات اللازمة

لاسقاطها طبقا للمادة (٩٦) من الدستور ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية للمجلس .

ويتفرع على ماسبق انه بالنسبة لاى عضو من اعضاء مجلس الشعب وبناء على صريح نص المادة (٩٦) من الدستور التى حظرت على غير المجلس فى الاحوال الواردة فيها والاغلبية الخاصة التى حددتها النظر فى اسقاط العضوية .

وطبقا لصريح الفقره الاخيرة من المادة الرابعة وحكم الفقره الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ فان مجلس الشعب وحده هو المختص طبقا للاوضاع والاجراءات المقرره بلائحته الداخلية بتقرير ما اذا كانت تنطبق على أى عضو من اعضائه أحكام القانون رقم (٣٣) لسنه ١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهه الداخليه واتخاذ الاجراءات المترتبه على ذلك من حيث أسقاط العضويه عنه اعمالا لحكم الماده (٩٦) من الدستور وبصفه خاصه اذا كان الحال كما هو الشأن فى الحاله محل البحث متعلق بسريان أحكام المادتين الرابعه والخامسه من القانون المذكور على أحد أعضاء المجلس .

ويعد من نافله القول فى هذا الصدد ذكر أن القاعده المقرره فى الماده (٩٦) من الدستور من حيث اختصاص المجلس دون غيره باسقاط العضويه عن أحد اعضائه فى الحالات المبينه فيها — ومنها فقده أحد الشروط الازمه للعضويه — أمر مقرر دستوريا أعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات بما يستتبعه من استقلال المجلس كسلطة تشريعيه بشئون اعضائه وليس ما تضمنته الفقرة الاخيرة من الماده الرابعة والفقرة الاخيرة من المادة السادسة من القانون رقم (٣٣) سنه ١٩٧٨ فى هذا الصدد الا أحكاما كاشفه عما تحتمه احكام الدستور وتقرره بشأن استقلال المجلس بشئون اعضائه ومنها إسقاط العضوية عنهم .

٥ — ونظرا لأن الحكم الصادر ضد السيد العضو/ فاروق متولى قد صدر من محكمة الثورة المشكلة بناء على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة ولم تستثن احكام هذا القرار بقانون المحكمة أو الاحكام الصادرة عنها من القواعد العامة المقررة فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية الا بالنسبة لما ورد فى مواده ، وليس من بين المسائل المستثناه القواعد المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبات التى تقضى بها المحكمة والقواعد المتعلقة برد الاعتبار ومن ثم فانه تسرى القواعد المقررة فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية فى هذا الشأن .

ولما كانت المادة (٥٩) من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا انقضت هده الايقاف ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبه المحكوم بها و يعتبر الحكم كأن لم يكم .

ولما كان مقتضى صريح هذا النص أن انقضاء فتره وقف التنفيذ دون الغاء هو بمثابه رد اعتبار قانونى حيث يزول الحكم ذاته بكافة مايترتب عليه من آثار جنائيه مرتبطه برد اعتبار المحكوم عليه انه يزول (١) التهديد بتنفيذ العقوبه المحكوم بها و ينتفى كل احتمال لالغاء وقف التنفيذ بالحكم للعقوبه وتزول ايه عقوبه تبعيه او تكميليه مترتبه عليها ولا يعتبر سابقه فى العود ولا يذكر فى صحيفه الحاله الجنائيه .... الخ

وحيث انه قد انقضت منذ صدور الحكم ضد السيد العضو فاروق السيد متولى من محكمة الثورة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ المدة المنصوص عليها فى المادة (٥٩) عقوبات دون الغاء التنفيذ ، فانه يكون قد تم بناء على ما سبق ذكره رد اعتبار السيد فاروق متولى قانونا ، ومن ثم فانه طبقا لصريح نص الفقره الاخيره من المادة الخامسة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر لا يسرى بشأنه الحظر المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون ولا يحرم بالتالى من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى نشاط او حق سياسى .

٦ ــ و بناء على ما سبق فقد انتهت اللجنة الى عدم سريان الحظر المنصوص عليه فى المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو فاروق السيد متولى بسبب اعتبار الحكم الصادر ضده فى الدعوى رقم (١) لسنة ١٩٧١ من محكمة الثورة كأن لم يكن طبقا للمادة (٥٩) من قانون العقوبات .

واذا تعرض اللجنة تقريرها فى هذا الشأن على المجلس الموقر اعمالا لاحكام الدستور ونزولا على سيادة القانون فانها ترجو المجلس الموافقة على ما انتهت اليه على النحو السالف الذكر.

رئيس اللجنة التشريعية

حافظ بدوى

جمهورية مصر العربية
المدعى العام الاشتراكى

٣٨خ رو
١٩٧٨/٦/٨

مكتب الوزير

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب :
تحية طيبة .. و بعد

اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ فى مادتيه الرابعة والخامسة فى فقرتها (١) . اتشرف بان ابعث الى سيادتكم بيانا بأسماء من حكم بادانتهم من محكمة الثورة فى قضية الخيانة رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بمن شكلو مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

برجاء التفضل بالنظر والامر باتخاذ ماترونه لازما .

وتفضلوا بقبول موفور تحياتى وخالص تقديرى .

١٩٧٨/٦/٦

المدعى العام الاشتراكى
امضاء
انور حبيب

السيد/ فاروق السيد متولى رقم ٦٩ بالكشف المرفق ــ عضو مجلس الشعب عن محافظة السويس حسبما افاد السيد وزير الداخلية بكتابة المؤرخ ١٩٧٨/٦/٥ .

## منطوق حكم محكمة الثورة (الدائرة الاولى)
## فى قضية الجناية رقم ١ لسنة ٧١ المدعى العام الاشتراكى
## الصادر بجلسة ٩ ديسمبر سنه ١٩٧١

و بعد الاطلاع على المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن محاكمة الوزراء وعلى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٩٩ من قانون العقوبات وعملا بالمادتين ١٧ ، ٥٥ من قانون العقوبات ايضا .

وعلى المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية حكمت الحكومة حضوريا .

تاسعا ـ بمعاقبة كل من المتهمين الا تيه اسماؤهم بالحبس مع الشغل لمده سنه وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات

وفاروق السيد متولى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل رئيس المجلس

تحية طيبة و بعد ،

ورد اسمى ضمن الكشف الوارد من المدعى الاشتراكى عمن ينطبق عليهم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

ورجاء التفضل بالعلم بأن هذا القانون لاينطبق على بناء على نص المادة ٥٩ من قانون العقوبات والتى تؤكد انه تم رد اعتبار قانونى بالنسبة لموفقى واصبح الحكم كأن لم يكن .

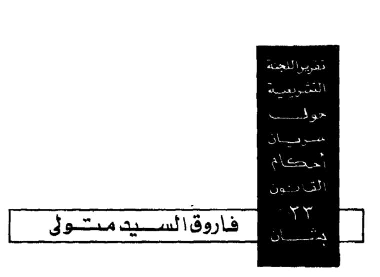
رجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم .

مع خالص شكرى

تحريرا فى ١٩٧٨/٦/١٣

فاروق متولى

عضو مجلس الشعب


تقرير اللجنة
التشريعية
حول
سريان
أحكام
القانون
٢٣
بشأن
فاروق السيد متولى

نص بيان من حزب الوفد الجديد على أثر البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية مساء الاحد ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ بعد الخطاب الذى القاه السادات أمام مجلس الشعب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لما يسمى بثورة التصحيح حيث يرى الحزب أن التدابير الذى أشار اليها بيان السادات و يؤثر على الجماهير وحقها فى إختيار قياداتها ، و يعرض حرية المواطنين وحقوقهم بما فى ذلك يمس حرية تكوين الاحزاب أعضاء مجلس الشعب للخطر..... الخ

## بيان

## من حزب الوفد الجديد

لقد ناقشت الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد نص البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية مساء الاحد ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ بعد الخطاب الشامل للسيد الرئيس أمام مجلس الشعب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لثورة التصحيح .

ولقد اتضح للهيئة العليا للحزب بما لا يدع مجالا للشك أن من بين التدابير المشار اليها فى البيان لطرحها فى استفتاء عام توطئه لتشريعها ، مايمس حرية تكوين الاحزاب وحقها فى اختيار قياداتها ، ومنها مايعرض حرية المواطنين وحقوقهم بما فى ذلك اعضاء مجلس الشعب للخطر اذا ما اسندت اليهم افعال صيغت بعبارات مطاطة وعهد بسلطة التحقيق والادعاء فيها الى المدعى العام الاشتراكى الذى لا زالت صلاحيته محل خلاف دستورى ، والى مجلس الشعب بسلطة تأييد او تعديل او رفض قرارات المدعى العام الاشتراكى بهذا الصدد وذلك بالمخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات . ومن التدابير المشار اليها مايمس حزب الوفد الجديد بالذات و يستهدف اضعافه وشل حركته .

ولقد كان حزب الوفد دائما اقرب الاحزاب الى قلوب الجماهير ونبضها وأقدر فى التعبير عن احاسيس الشعب ومشاعره . وهو فى المعارضة اقوى منه فى دست الحكم ومن أجل ذلك عانى على يد الانظمة المناهضة للديمقراطية والحريات السياسية ماعناه من محاولات باضطهاده والتنكيل بقياداته تحت شتى الذرائع والمعاذير.

فلم يكن غريبا ان يلقى حزب الوفد الجديد ولم يمضى على قيامه ثلاثة أشهر نفس مصير الوفد القديم رغم الاختلاف فى التشكيل والبرامج و بعد أن أخذ الحزب الجديد يمارس نشاطه كأقوى احزاب المعارضة مطمئنا الى ماقرره المسئولون فى تصريحاتهم ورددته وسائل الاعلام من اننا قد بدأنا نستقبل عهدا جديدا يسود فيه القانون و يفسح فيه المجال للرأى الاخر الحر ولا يضيق فيه الحكام عن استماع عبارات النقد لاعمالهم وتصرفاتهم كما الشأن فى الانظمة الحرة الديموقراطية .

ان حزب الوفد الجديد لم يولد سفاحا بل نشأ وفقا لقانون الاحزاب ورغم قيوده العديدة التى شرعت لكى تكون عقبة فى سبيله فلما تخطاها جميعا لم يكن ثمة بد

من الاعتراف به ولكن عن كره لانه الحزب الوحيد من بين الاحزاب الاربعة القائمة الذى لم يخرج من صلب الاتحاد الاشتراكى التنظيم الحكومى السابق ولهذا رأت فيه الحكومة خصما طبيعيا تتحين الفرص للانقضاض عليه سالكة فى سبيل ذلك كافة السبل كالدس الرخيص لدى رئيس الجمهورية ، وتحريف مايصدر عن قيادات الحزب من تصريحات واقوال تحريفا متعمدا تشارك فيه صحيفة الحزب الحاكم والصحف الاخرى التى تزعم انها قومية .

ولقد تكشف للمسئولين فجأة ان فى وجود بعض قيادات الوفد القديم فى مراكز القيادة لحزب الوفد الجديد خطرا يتعين إزالته ولوباحياء مفاهيم بالية استغلت أسوأ استغلال فى الماضى القريب كالتطهير والعزل السياسى ومايستتبعه من حرمان من الحقوق السياسية وفرض الحراسات على الاموال والممتلكات .

وانهالت على الحزب الاتهامات كالزعم بأنه يناهض ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و يعمل على العودة بالبلاد الى ما قبل تلك الثورة والى عهد الاقطاع ، وانه دائب على اثارة الشكوك ونشر الاشاعات الكاذبة لايجاد شرخ فى الجبهة الداخلية وتلطيخ وجه الديموقراطية .

واتهمت قيادات الحزب بالطموح والانتهازية والرغبة فى تولى الحكم و بأنها افسدت الحياة السياسية فى الماضى بمساندة الملك وقوات الاحتلال البريطانى الى اخر هذه الادعاءات التى ترددها كل يوم اقلام مسخرة لاتتورع عن الافتراء وتزييف الوقائع والتاريخ .

غريب أن يقال عن قيادات حزب الوفد الجديد انها خطر على الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، مع أن الحزب بقيادته واعضائه جميعا لايملكون قوة الرأى والكلمة ، وليست لديهم تنظيمات يمكن ان تهدد أحدا ولايتحكمون حتى الان فى جريدة تعبر عن رايهم وتنقل كلمتهم الى الجماهير او يردون بها على الاتهامات الموجهة الى الحزب واليهم .

ومن السهل على خصوم حزب الوفد ان يصوروا للناس ان كل نقد للحكومة وسلبيتها هو عمل من اعمال التشكيك او التخريب ، وان كل ناقد مهما كان مخلصا وجادا هو من ذوى المآرب المشبوهة ، والحزب لايستغل معاناة الجماهير من الاوضاع الاقتصادية او غيرها ، ولايتصيد اخطاء الحكومة لتضخيمها او استثمارها ، ولكنه يمارس حقه الطبيعى فى نقد مايراه مستحقا للنقد .

وليس صحيحا ان الحزب يعمل ضد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ او العودة بالبلاد الى الماضى ، ولقد اكد الحزب انه مؤمن بالمبادىء الستة التى اقرتها الثورة فى مستهلها وقد تم تنفيذ معظمها ولا رجعة عنها او عن اى منها . ولكنه فى الوقت ذاته ومثل قطاعات عديدة من مجتمعنا يشجب الانحراف الذى طرأ على مسيرة الثورة عندما انفرد بالسلطة الرئيس السابق الراحل من يونيو سنه ١٩٥٦ حتى سبتمبر سنه ١٩٧١ فاقام نظاماً دكتاتوريا ساده الارهاب وتعرض فيه الالاف من المواطنين لانواع من الاذلال والتعذيب ومنيت خلاله البلاد باكبر هزيمه فى تاريخها العسكرى الحديث ، ناهيك عن الافلاس المالى والاقتصادى والأخلاقى . ولقد اعترف بذلك بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من زملاء الرئيس الراحل ومن بينهم السيد رئيس الجمهوريه فى كتابه ( البحث عن الذات ) فاين هو اذن التزييف لوقائع التاريخ والواقع . وحزب الوفد الجديد حينما يثير فى بعض المناسبات الذكريات ، وعندما نادى فى برنامجه بمحاسبه المسئولين عن التعذيب والافساد فى ذلك العهد لا يبغى من وراء ذلك تسوية حسابات قديمة مع ثورة ٢٣ يوليو كما يظنه البعض ، بل لكى لا تظهر على مستوى السلطة فى غفلة من الزمان مراكز قوى جديدة تبطش بالديمقراطية وتهدد الحريات وتهدر انسانيه المواطنين كما حدث فى ذلك العهد .

والحزب لم يدع ابدا ان عهد ما قبل ثورة ٢٣ سنه ١٩٥٢ كان كله حسنات ولكنه انصافا للواقع لا يجارى اولئك الذين زعموا أن صفحات العهد السابق على الثورة كانت كلها سوداء .

وحزب الوفد الجديد لا يعمل على اثارة الشكوك ونشر الاشاعات الكاذبه فهذه الشكوك والاشاعات موجودة قبل قيام هذا الحزب تملأ الرحب فى كل مكان داخل العاصمة وخارجها ، والمسئول عن ذلك الحكومة القائمة التى لا تصارح الناس بالحقائق ودابت على أن تعامل الشعب وكانه مازال قاصرا بحاجة الى وصى ، او ناقص الاهليه بحاجة الى قوامة مستديمة .

وحزب الوفد الحديد لا يسعى الى ايجاد شرخ فى الوحدة الوطنيه او تلطيخ وجه الديمقراطية كما يقال ، بل الذى يسعى الى ذلك هم أولئك الذين عادوا من جديد وللاسف الشديد الى تصنيف المواطنين الى مصريين مخلصين يتمتعون وحدهم بكامل الحقوق السياسية ومصريين منبوذين لانهم رجعيون او رموز الاقطاع ومن ثم يحرم عليهم ممارسه تلك الحقوق ؟ ولقد سبقهم الى ذلك اعداء الوحدة الوطنيه

والديمقراطية فى عهد رئيس السابق وقبل ثورة التصحيح لارهاب اصحاب الاراء الحرة او المعارضين واسكاتهم او تصفيتهم لكى يخلو الجو لمراكز القوى واتباعهم فيعيشوا فى الارض فسادا . أن شعب مصر الواعية لن يسمح بالعودة الى هذا التصنيف الذى أسيء استعماله لعزل بعض المواطنين وابعادهم عن الحياة السياسية .

أن حزب الوفد الجديد يتجه ببرامجه الى المستقبل ولا يفكر أبدا فى العودة الى الوراء و يود فى الوقت ذاته أن يطمئن اولئك الذين ازعجهم قيامه خوفاً من ان يشاركهم الحكم او ان ينتزعه من ايديهم يوما ما ، انه لا يسعى الى الحكم ولا يرغب فيه فالتركة التى ورثناها عن العهد السابق غارقة فى الديون مثقلة فى المشاكل المتراكمة خلال ربع قرن أو يزيد . مسئولية علاج مانحن فيه واستنباط الحلول المؤقتة او الجذرية لمشاكلنا انما تقع بالدرجة الاولى على من خلقوها او تسببوا فيها ، وان كان حزب الوفد كتنظيم سياسى لن يتوانى عن المشاركة بالرأى والفكر والتوجيه فى كل مايتصل بمصالح بلادنا وصالح شعبنا ، الوطن للجميع وليس وقفاً على فريق دون فريق ولا على حزب دون آخر.

ومن عجب ان تتهم القيادة السياسية لحزب الوفد الجديد بالمشاركة فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو و بالخضوع للملك وقوات الاحتلال البريطانى او مساندتها مع ان رئيس الحزب المعنى بالذات « فؤاد سراج الدين » هو احد اربعة من قيادات حزب الوفد القديم ( مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وابراهيم فرج ) اصروا على الغاء معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ونفذوه عام ١٩٥١ فاشعلوا حرب تحرير فى منطقة القنال ضد قوات الاحتلال كان لفؤاد سراج الدين بالذات دور كبير فيها ، وهم وان كانوا هادنوا الملك فيما لا يمس الصالح العام ( وليس من المفروض ان يكون رئيس الدولة ووزراؤه على خلاف مستمر) فقد عادوه عشرات المرات مما حمل فاروق والده الملك فؤاد من قبله على اقالة الوزارا الوزارات الوفدية بزعامة الرئيس مصطفى النحاس خمس مرات بين عام ١٩٢٨ وسنة ١٩٥٢ الامر الذى لا مثيل له لاية وزراة حزبية حائزة على ثقة المجلس النيابى فى اى دولة من دول العالم .

واذا كان السماح لحزب الوفد الجديد بالظهور على المسرح السياسى ليمارس نشاطه الى جانب الاحزاب الثلاثة الاخرى قد اعتبر بحق علامة ظاهرة على الطريق نحو الديموقراطية واطلاق الحريات السياسية التى حرم منها الشعب طويلا

فى عهد الرئيس السابق ، فان اية محاولة لنسف الحزب بعد قيامه أولا رهابة وشله للعصف بقياداته قد ينظر اليها كمؤشر خطير على العودة من جديد الى الحكم المطلق ونظام الحزب الواحد ، فليست الاحزاب الثلاثة الاخرى القائمة فى اصلها ، الا فروعا للاتحاد الاشتراكى الذى لفظه الشعب وثبت فشله كتنظيم سياسى اوحد كما فشل كل من الاتحاد القومى وهيئة التحرير من قبل .

و يأسف حزب الوفد الجديد بوجه خاص للتفكير فى بعث العزل السياسى الذى عرفته البلاد فى احلك سنوات حكم رئيس الجمهورية السابق عندما غاب القانون وديست العدالة وتحكم الاستبداد وافتقدت الحريات ، ورغم تأكيد السيد رئيس الجمهورية الحالى شخصيا وفى اكثرمن مناسبة على انه لامكان للعزل السياسى فى ظل الدستور القائم الصادرعام ١٩٧١ وسيادة القانون . ولقد طرحت فكرة العزل السياسى عند مناقشة مشروع قانون الاحزاب السياسية فى مجلس الشعب الحالى ( والذى اصبح القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ) واتفقت كلمة الحكومة والمجلس على انه لاعودة الى العزل السياسى ، وأكد هذا المعنى الامين الاول للجنة المركزية فى بيانه عند اعلان قيام حزب الوفد الجديد بالذات ، فذكر ان من بين مؤسسى الحزب عددا من المعزولين السياسيين السابقين الذين استردوا حقوقهم السياسية كاملة فى ظل سيادة القانون والشرعية الدستورية .

ولقد كفل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للاحزاب الجديدة التى تؤسس طبقا لاحكامه ومن ثم لحزب الوفد الجديد الامان والاستقرار ولا تتعرض للمساس بها او بقيادتها او لوقف نشاطها او حلها وتصفيتها الا فى الحالات و بالاجراءات المنصوص عليها فيه وتحت الاشراف المباشر وغير المتحيز للقضاء الادارى لمجلس الدولة . وليس فى قانون الاحزاب المذكور مايسمح لاى جهة بعزل قيادات اى حزب قائم دون صدور حكم قضائى نهائى بادانه هذه القيادة كلها أو بعضها فى جريمة من الجرائم كالاخلال بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى ... ومن هنا كان التفكير فى تعديل التشريع القائم مع الاستعانة على ذلك بالمادة ١٥٢ من الدستور التى تجيز لرئيس الجكهورية ان يستفتى الشعب فى المسائل العامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا .

و واضح من البيان الرسمى المذاع مساء الاحد ١٤ مايو و بنوده المطروحة فى الاستفتاء العام ان الغرض هو دعوة مجلس الشعب ، تحت تاثير قرار شعبى لم تتوافر له للاسف وسائل التوعية والترشيد الضرورية ، وتوجه وسائل الاعلام الحكومية

نحو اتجاه معين لاستصدار تشريعات محصلها تقرير العزل السياسى مع تطبيقه بأثر رجعى على قيادات بعض الاحزاب السياسية القائمة وعلى راسها حزب الوفد الجديد ، وتقييد الصحافة بما فى ذلك الصحافة الحزبية باغلال جديدة واقفال باب الرزق فى وجه فئات من المواطنين بسبب عقائدهم .

والنتيجة الحتمية لكل ذلك شئنا او لم نشأ ، هى اضعاف المعارضة واذ لالها فيخلو الجو لحزب مصر العربى الاشتراكى وانصاره لينفردوا بالحكم والبت فى مسار البلاد دون رقيب أو حسيب من جانب معارضة غدت ذليلة ومستأنسة .

وفى هذا الكفاية لبيان ما فى مثل تلك التشريعات المرتقبة من خطورة على الديموقراطية والحياة السياسية واحتمال مخالفتها لاكثر من مادة من مواد الدستور القائم ، وما فى استخدام المادة ١٥٢ من الدستور الخاصة بالاستفتاء فى تلك الاغراض من تجاوز يشوب القرار الادارى والسياسى فيبطله ، فلوجاز تعديل احكام القوانين القائمة على تلك الصورة واستنادا الى المادة المذكورة واعتقادا بانها تجيز مالا يجيزه التشريع العادى غير المسبوق فى استفتاء لاصبحت حياة المواطنين وحياتهم واموالهم فى خطر والاستفتاء الشعبى كما هو معلوم سلاح ذو حدين يمكن ان يكون مظهرا تطبيقيا للديموقراطية كما يمكن أن يكون وسيلة لدعم الحكم المطلق وراء ستار من الديموقراطية والشواهد كثيرة على ذلك فى تاريخ غيرنا من الشعوب مما حدا ببعضها الى تجنب هذا النوع من الاستفتاء او احاطته بسياج من التحفظات تحول دون اساءة استخدامه فلا يسخر مثلا لتعزيز سلطة الحاكم واطلاق يده ، او للانتقاص من الديموقراطية أو لتضييق الخناق على الحريات والاحزاب السياسية . وهذا للاسف هو حال التدابير المقترحة فى الاستفتاء وعلى يد مجلس الشعب للحزب الحكام فيه أغلبية ساحقة ومتسلطة يمكن ان تتخذ منها الحكومة وسيلة لتكميم الافواه والسيطرة على الفكر وحرية التعبير عن الرأى فلا يجرؤ احد على النطق بغير ماترضى ، ولا يتحرك فكر او ينطق راى الا فى نطاق الدائرة التى ترسم هى حدودها . كل ذلك تحت ستار تصحيح مسار الديمقراطية ، وتذرعا ببعض تجاوزات لاتخلو منها للاسف ايه تجربة للديموقراطية والحياة الحزبية فى اى بلد ، مما يهدد بالعودة الى الوراء لنظام الحكم المطلق ولشكل من اشكال الديموقراطية المقيدة والموجهة تضيق بها الحياة السياسية التى استرشدنا بها خيرا بعد اطلاق حرية تكوين الاحزاب نوعا ما .

وأيا كانت نتائج الاستفتاء فليس من شأنها كما ذكرنا ان تصحح بطلانا دستوريا تجيزه مسبقا . فالاستفتاء لم تكن أبدا اداة لتصحيح البطلان او لاجازته مقدما ، بل وسيلة استطلاع للتعرف على الرأى العام فى امر من الامور لهذا يراعى فى المسائل التى تطرح فى الاستفتاء البساطة والايجاز فى الصياغة لكى لا تتطلب من المواطن مجهودا ذهنياً ووحدة الموضوع فتعدد الموضوعات يربك المواطن فلا يدرى ماذا يوافق عليها منها وماذا يرفضه ؟ وعدم إستيفاء تلك المواصفات يجعل من الاستفتاء كما يؤكده رجال الفقه الدستورى مظاهرة سياسيه غير ذات جدوى فى استخلاص راى الجماهير. والاستفتاء المحدد لاجرائه باكر الاحد ٢١ مايو سنه ١٩٧٨ لا ينصب على موضوع واحد محدد بل برنامج او بيان متعدد النقاط والفقرات لا يستطيع الشخص العادى استيعابها بسهولة والاجابة عليها بنعم اولا ، بل سيقف المواطن امامها حائرا لاسيا أن بعض عبارات ذاك البيان الرسمى هى من الشمول والابهام ، بحيث يصعب على غالبية المواطنين الالمام بحقيقة مضمونها فضلا عن أثارها ومضاعفاتها مما يفقد هذا الاستفتاء قيمته الحقيقة حتى كوسيلة للتعرف على الرأى السياسى للجماهير بالنسبه لكل فقرة من الفقرات المطروحة فى الاستفتاء .

## من أجل ذلك كله .
## يقرر حزب الوفد الجديد .

أولا ــ عدم الموافقة على ما تضمنه البيان المطروح فى الاستفتاء من اتجاه لفرض ــ قيود جديدة على حرية تكوين الاحزاب السياسية وحقها فى اختيار قياداتها وفى اصدار صحيفة او أكثر للتعبير عن رايها دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى قانون تنظيم الصحافه .

ثانيا ــ عدم الموافقة على ما تضمنه البيان المذكور من اتجاه لفرض قيود جديدة على الحقوق والحريات الاسياسية للمواطنين ، فحريه الفكر والتعبير عن الراى وحرية الصحافة المساواة بين المواطنين هى الحقوق والواجبات العامة طبقا للمادة ٤٠ من الدستور.

ثالثا ــ رفض ما تضمنه البيان المشار اليه من اتجاه لبعث العزل السياسى الذى عرفته البلاد بعد ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ تأميناً للثورة فى ظروف استثنائية وموقوته انتهى اجلها وبحيث رد للمعزوليه بعدها كامل حقوقهم السياسية حتى قبل

نهاية عهد رئيس الجمهورية السابق سواء أكان هذا العزل نتيجة لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى أبريل عام ١٩٥٤ او كان نتيجة محاكمات سياسية على يد محاكم استثنائية لم تتوافر فيها ــ الضمانات القضائية الضرورية ..

وليس من المعقول او المستطاع أن يفكر احد اليوم فى عزل اولئك السياسين من جديد لذات الاسباب لما فى هذا الاجراء كما ذكرنا من تنكر للحقوق المكتسبة بعد التسليم بها ، واهدار لكرامة المواطن ، وانتهاك لابسط حقوق الانسان المعترف بها دوليا .

رابعا ــ انه لايطمأن الى الاستفتاء المذكور للاسباب السابق شرحها ولانه يستهدف فيما يستهدفه التمهيد للاطاحة بقيادات حزب الوفد الجديد بالذات لما لها بفضل كفاحها الطويل من شعبية وخبرة مكتسبه وتاثير فعال فى العمل السياسى ، وذلك رغم كما الحملات الصحفية الرخيصه التى شنت وتشن لتشويه سمعة هذه القيادات ، وأدت على العكس الى مزيد من الالتفاف حولها ولم يعد الشعب الواعى يستجيب لمثل تلك الاباطيل .

**وختاما .**

**أن العديد من الموقعين على أصل هذا البيان قد افنوا حياتهم فى الدفاع عن التحرر والحريات والديمقراطية وهم جميعا على استعداد ــ مواصلة الدفاع بكافة الوسائل المشروعة المتاحة لهم عن هذه القيم التى امنوا ويؤمنون بها ضد ايه محاولات للانتقاص منها . وحتى اذا لم يوفقوا فى مساعيهم لاسباب قاهرة خارجة عن ارادتهم ، فان الخاسر لن يكون هو حزب الوفد الجديد بل قضية الحرية الديمقراطية فى هذا البلد الذى كافح طويلا من أجل الحصول على استقلاله فى مواجهة الاجنبى المحتل ومن أجل تدعيم الحكم النيابى الديمقراطى فى الداخل ضد كل من سوّلت له نفسه الانقضاض عليها .**

**أن الديمقراطية التى نريدها لشعبنا هى حق أصيل لهذا الشعب وليست منحة من أحد يمّن بها عليه فيستردها متى يشاء ويصوغها ويكيفها كما يريد . أن ذلك العهد الذى يتحكم فيه حاكم بمفرده أو مراكز قوى فى حاضر البلاد ومستقبلها قد انتهى ولن يعود ، ومن هنا كانت فرحة الشعب بتصحيح المسيرة فى ١٤ ، ١٥ مايو سنه ١٩٧١ فلا يصح أن تقترن تلك**

الذكرى الحسنه باجراءات وتدابير بالرجوع الى الماضى باسم صيانه الديمقراطية .

اننا ندعو أن يكون شعارنا دائما فى العمل السياسى ذلك القول المأثور الخالد الذكر للزعيم سعد زغلول « الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة » .

والله نسأل أن يوفقنا و يسدد خطانا جميعا

على طريق الصواب .

مقال
مصطفى
أمين
عن

# الديمقراطية

بعد اسقاط عضوية الشيخ عاشور إنطلقت اصوات الكتاب والصحفين في مصر والعالم العربيى ينددون بالديكتاتورية المقنعة رغم أن الصحف الصفراء في مصر كانت تطبل وتزمر للسادات وحزبه وحكومته ..

وهذا مقال من اصدق المقالات غداة فصل الشيخ عاشور من مجلس الشعب تحت عنوان فكرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٨ بالاخبار بقلم مصطفى أمين

## « فكرة »

عند تصويت مجلس الشعب على اسقاط الشيخ عاشور قال النائب اليسارى أبو العز الحريرى « انا معترض »

فارتفعت أصوات تقول (طز) والديمقراطية هى أن نحترم الرأى الاخر مهما خالفنا ، ولا نقول «طز» والفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية ان من يقول «لا» فى الديكتاتورية تقطع رقبته أو يذهب وراء الشمس ومن يقول «لا» فى الديمقراطية يبقى على قيد الحياة .

وسوف نحتاج الى فترة من الوقت لنتدرب على احترام الرأى الاخر، وأن نتعلم ان المناقشة هى اشبه بمباراة للتنس وليست هى معركة فى ميدان القتال . فالذين يختلفون اليوم قد يتفقون غداً ، والذين يقتنعون براى معين فى وقت من الاوقات قد يعدلون عنه الى رأى مخالف فى أوقات اخرى .

وسوف نساعد الديمقراطية كثيرا اذا ما احترمنا الذين يخالفوننا فى الرأى احترامنا لانفسنا ، واذا ما عرفنا الان المناقشة البرلمانية هى تبادل رأى لا القاء طوب ، وان المفروض أن مجلس الشعب هو اعلى منبر تقف عليه الأمة ، وهذا يجب على الذين يجلسون فوق القمة الا يرددوا الكلمات التى تقولها نحن الذين فى السفح . والشعب المصرى قد بلغ سن الرشد السياسى ، ولا تعجبه البذاءة ، وانما تعجبه الحجة ، ويهزه الدليل ، ويحركه الرأى المدروس .

الديمقراطية ليست شعارات تتردد ، ولا هى كلمات تكتب ، وانما هى روح وممارسة واسلوب فى الجدل السياسى .

اذا اخطأنا يوما فى هذه الممارسة ، فليس هذا نهاية للديمقراطية ولكن هذا هو بداية لها .

واذا حدث في يوم ما ان أصيبت الحرية بجرح ، فهذا الجرح لن يقتلها ، بل سوف يجعلها اكثر مناعة ، وهي تمضي في طريقها ..

اننا نعلم تماما ان طريق الحرية والديمقراطية والعدالة ليس سهلا ، ونحن نعلم ان الديمقراطية لها خصوم واعداء ومتربصون ، ولكن نعلم قبل كل شيء ان هذا الشعب متمسك بالديمقراطية ، مؤمن بها ، حريص عليها ، ولن يقبل التفريط فيها .

وحراسة الديمقراطية تكون بممارستها وتثبيت اقدامها والايمان بها .

أوراق
مباحث
أمن
الدوله
عن

ابو العز الحريرى وزملائه

أوراق من قضية أبوالعز الحَريرى

مباحث أمن الدولة
« فرع الاسكندرية »

بشأن كل من :

١ ) ابراهيم محمد سيد أحمد
٢ ) ابوالعزحسن الحريرى
٣ ) عبدالمعزمحمد على عماره
٤ ) محمد أبوالدرداء محمود المعلاوى
٥ ) نبيل محمود نصر
٦ ) عبدالعزيزفهمى السباعى يوسف
٧ ) مصطفى محمد عبدالحميد الراعى
٨ ) محمد حسن حسين بخيت
٩ ) فايق عبدالحليم الشاذلى
١٠ ) السيد عبد المنعم محمود بكر

السيد المستشار/المحامى العام بالاسكندرية

بالنسبة لطلب سيادتكم الافادة بالمعلومات السياسية عن المذكورين . نرسل لسيادتكم عدد ١٠ مذكرة بالمعلومات المتوفرة لدى الفرع عن نشاط المذكورين بعاليه المتهمين فى القضية رقم ٩ أحوال الجمرك بتاريخ ٧٨/٥/١٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مفتش مباحث امن الدولة « فرع الاسكندرية »
لواء ( محمود مرزوق )

١٩٧٨/٥/١٧ .

## «مذكرة» (١)
## بشأن/مصطفى محمد عبدالحميد الراعى

— المذكور من مواليد ١٩٤٦/١٢/٢٩ — رقيب أول بالقوات المسلحة ومقيم ٢٢ ش سيدى عبد ربه قسم الجمرك .

— المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى التقدمى والمتعاطفين مع اعضائه .

## «مذكرة» (٢)
## بشأن/السيد عبد المنعم محمود بكير

— المذكور من مواليد ١٩٥٩/٧/١٢ عامل زهرات بشركة بترول المكس ومقيم ٢ ش الموازينى بالجمرك .

— المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى والتقدمى والمتعاطفين مع اعضائه الماركسيين .

## «مذكرة» (٣)
## بشأن/فايق عبد الحليم الشاذلى

— المذكور سن ٢٤/عامل بشركة مصر للاستيراد والتصدير و يقيم ١٣ ش الشباكى بمحرم بك

— المذكور من أعضاء حزب التجمع والمؤيدين لفكر ابوالعز حسن الحريرى الشيوعى .

## «مذكرة» (٤)
## بشأن/نبيل محمود منصور

— المذكور من مواليد طنطا ١٩٤١/٥/٢٨ — مدرس كيمياء ببنها و يقيم ١٦ شارع ابن قويرببنها .

— المذكور ماركسى وهو عضو نشط بحزب التجمع الوطنى التقدمى وعلى اتصال بسكرتارية الحزب بالقاهرة .

## « مذكرة » (٥)
## بشأن/ابراهيم محمد سيد احمد

المذكور من مواليد ٢٦/١٢/١٩٤٢ ــ عامل بشركة الغزل الاهلية بكرموز و يقيم ٢٠ شارع التجارة ــ كفر مينا البصل .

المذكور ماركسي ــ وهو من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية

سبق تفتيش منزله بحثا عن منشورات عدائية بترشيح احمد محمد مصطفى فى القضية رقم ١٢٦٤ جنايات كرموز عام ١٩٧٨ .

## « مذكره » (٦)
## بشأن/عبدالمعز محمد على عماره

المذكور من مواليد كرموز فى ١٨/١٠/١٩٣٢ ــ محصل بهيئة النقل العام بالاسكندرية و يقيم ٤ شارع أحمد بخيت راغب باشا .

المذكور ماركسى ومن العمال الانتهازيين ومثيرى البلبله فى صفوف العمال وعضو بحزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .

## « مذكرة » (٧)
## بشأن/عبدالعزيز فهمى السباعى يوسف محمد

المذكور من مواليد القليوبية فى ٩/١٠/١٩٤٩ ــ يعمل بمديرية التربية والتعليم بالبحيرة و يقيم بشارع الدكتور/عبدالرحمن عوده منزل كامل خليل .

ماركسي ــ من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى

## « مذكرة » (٨)
## بشأن/محمد حسن حسين بخيت

المذكور من مواليد السويس فى ١٦/٢/١٩٥١ ــ موظف بمديرية التموين بالاسكندرية ومقيم ١٠٨ ش الامان بالوديان .

المذكور ماركسى ومن أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .

## «مذكرة» (٩)

## بشأن/محمد ابو الدرداء محمود المعلاوى

المذكور من مواليد اسكندرية فى ١٩٤٤/٢/٢٥ ــ مساعد كيماوى بشركة الورق الاهلية و يقيم بـ٢٦ شارع الغرفة التجارية ــ قسم العطارين .

المذكور شيوعى وعضو تنظيم الحرب الشيوعى المصرى .

عضو سكرتارية حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .

سبق القبض عليه عدة مرات لنشاطه الشيوعى بتاريخ ١٩٧٧/١/٢١ فى القضية رقم ٧٧/١٠٠ حصر أمن دولة للعليا .

## «مذكرة» (١٠)

## بشأن/ابوالعز حسن على الحريرى

المذكور من مواليد المحلة الكبرى فى ١٩٤٤/٦/٢ ــ يقيم ٩١ شارع مصطفى مختار قسم محرم بك ــ سبق فصله من عمله بمشروع فوسفات الحمراوين بالصحراء الشرقية لعدم تنفيذه قرار نقله .

**تشير المعلومات المتوفرة لدى الفرع :**

**انه عضو مجلس الشعب/عمال عن دائرة كرموز.**

**انه عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى .**

**انه عضو قيادى والمسئول السياسى بحزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .**

**دأب المذكور على اثارة المواطنين واشاعة البلبله فى أوساطهم مستغلا معاناه القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية فى محاولة منه لاستقطاب أكبر عدد منهم لصالح الحركة الشيوعية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الذى ينتمى اليه ــ وكان يعلن دائما اثناء تجوله بدائرة الجمرك والمنشية الانتخابية أن مروره وحضوره للدائرة ليس من أجل الانتخابات ولكن هى فرصة مواتيه لهم (اى الشيوعيين) للتحرك لتعويق النظام وتعريته وكشف خياناته وانحرافاته .**

وهو فى سبيل ذلك يقوم بقلب الحقائق وتشويهها ومحاولة النيل من شخص رئيس الجمهورية وذلك بتحريض المواطنين على عدم حضور الاستفتاء الذى سيجرى يوم الاحد القادم مرددا بأن فى ذلك تكميم لافواه الجماهير ـ لان رئيس الجمهورية لايريد أن يعلن أحد رأيه الحر ويهدف بهذا الاستفتاء الى القضاء على المعارضة لتخلو له الساحة وان موقف رئيس الجمهورية واضح فى محاولته الغاء اليسار والوفد ونقده لنقابة المحامين .

كما سبق أن تهكم المذكور على ماورد فى خطاب السيد رئيس الجمهورية الاخير من أنه وجد مليون جنيه فى حسابه متسائلا بأنه يجوز لاى دولة أو شركة أجنبية لها مصلحة فى عمل تجارى معين بمصر تدفع عمولة بمصر مليون جنيه مقابل أنهاء بعض مصالحها فى البلد . موضحا ان الاستفتاء قصد به الا يتعرض أحد لمثل هذه المواضيع .

كما أنه دائم الترديد بأن الرئيس السادات قد أعاد الاقطاع مرة أخرى حيث سمح للسيد/ عثمان احمد عثمان بامتلاك ٦٠ الف فدان بحجة تخصيصها للامن الغذائى كما أنه عاد بمنح الامتيازات لعدد ٩٩ عاما كما فعل فى مشروع استغلال هضبة الاهرام .

هذا وقد سبق له أن اعلن فى مؤتمراته مرارا بأنه طالب بتوجيه تهمة الخيانة العظمى للسيد رئيس الجمهورية ، بشرط أن يشاركه فى ذلك بعض أعضاء مجلس الشعب ـ وذلك عند نقده فى الحديث عن مبادرة السلام وزيارة الرئيس للقدس .

سبق القبض عليه عدة مرات فى القضية رقم ١٠ جنح أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٥ لاتهامه بالشيوعية ـ وكذلك فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ حضر تحقيق نيابة شرق اسكندرية للتحريض على الاضراب والاعتصام .

## أيدلوجية ١٥ مايو

من أطرف الاحداث التى وقعت فى عصر الديموكتاتورية (٧٠ــ ١٩٨١) ظهور الحاجة إلى نظرية لمايسمى بـ١٥ مايو، لمواجهة نظرية ثورة يوليو التى تبلورت فى الميثاق، وقد تولى صياغة هذه الايدلوجية المسماة بالاشتراكية الديمقراطية د. صوفى أبوطالب رئيس جامعة القاهرة وقتذاك وقد تلقفها السادات وقدمها لاجراء حوار عليها باعتبارها أيدلوجية المجتمع المصرى كله

ملاحظات
حزب
التجمع
على
ايدلوجية

١٥ مـــايـــو (١١)

لا خلاف على أن بلادنا تجتاز مرحلة دقيقة للغاية تواجه فيها أزمات بالغة التعقيد وطنية وقومية ، واقتصادية واجتماعية . ولا خلاف ايضا على أن الازمة التى تعرضت لها الممارسة الديمقراطية الوليدة والتى تجسدت فى القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ . كل هذا يتطلب ادارة اوسع المناقشات واكثرها جدية على الصعيد الوطنى والشعبى . وهى مناقشات يفترض أن تتوفر لها الضمانات الفعلية التى تسمح بتفاعل حقيقى ومثمر بين مختلف الآراء والتيارات الفكرية السائدة فى البلاد .

غير أن حزبنا يلاحظ — وباللاسف — أن هذا الحوار قد بدأ فى ظروف محدده لايمكن بطبيعتها أن تسمح باجراء حوار وطنى ديموقراطى بناء . و يرجع هذا الى الاسباب التالية :

١ — ان الحوار يجرى فى ظل قانون حماية الجبهة الداخلية الذى يخالف الدستور الدائم من حيث أنه يمس حرية المواطن فى عقيدته ورأيه ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية البحث العلمى والابداع الفنى والثقافى ، فضلا عن انه يأخذ بعدد من الاجراءات الاستثنائية فى مقدمتها العزل السياسى ، ورجعية التشريعات العقابية ، والمحاكم الخاصة .

٢ — أن الحوار يجرى فى ظل اجراءات بالغة الشدة تمس مبدأ الحصانة المقرر لاعضاء المؤسسة التشريعية العليا للبلاد . وانتهت باسقاط العضوية عن عضوين من اعضاء مجلس الشعب هم السيدان عبدالفتاح حسن وابوالعز الحريرى .

٣ — أن الحوار يجرى فى ظل هيمنة شبه كاملة ، وممارسات شبه شمولية للحزب الحاكم ادت الى انفرده بكافة وسائل الاعلام ، وذلك بدءا من

الصحافة المسماه « بالقومية » الى الاذاعة والتليفزيون . وهى الوسائل التى لم تتوقف يوما عن ارهاب المعارضين وفى مقدمتهم اعضاء حزبنا وحزب الوفد الجديد .
فهذه الظروف مجتمعه ، كفيلة بان تجهض اى حوار جاد وديموقراطى .

٤ــ كان من المفروض أن تتشكل لجنة من جميع الاحزاب السياسية والشخصيات العامة ، وأن تتولى هذه اللجنة وضع قواعد ديموقراطية للحوار، بما يضمن للرأى الاخر ان يعبر عن نفسه غير أن هذا لم يحدث واحتكر الحزب الحاكم لنفسه حق توجيه الحوار بالاسلوب الذى يراه فى المحافظات ، حتى انه يمكن القول بأن الحزب الحاكم طرح قضايا الاشتراكية الديمقراطية على نفسه ثم استمع الى نفسه وانتهى الى قناعات تخصه وحده .
فهذه الظروف المحيطة بالحوار ومجتمعه ــ لايمكن أن تسمح بنمو حوار وطنى وديموقراطى بناء .

٥ــ ولو اننا نظرنا الى مايجرى حولنا ، و بالتحديد الى القضية الوطنية التى يجب أن تحظى قبل غيرها من القضايا ــ بالاولو ية المطلقة ، لامكن ان نلاحظ أن قضايانا الوطنية والقومية تدخل فى منعطف بالغ الصعوبة والخطر.

ولايمر يوم الا و يكشف عن فداحة المخطط الذى نفذه العدو الإسرائيلى بدعم من الصهيونية العالمية والامبريالية ليفرض السلام الذى يريده على المنطقة و يعيد ترتيب الاوضاع فيها . مع اصراره المستمر على أن يأخذ الارض والسلام معا .
وأن يضع قضية أمنة الخاص كشرط مسبق للسلام . ونعلم أن اجراءات الامن التى يطلبها تستدعى بطبيعتها تكثيف الوجود الاجنبى والامريكى خاصة على الارض العربية ، كما انه يمكن أن تنتهى ــ وهذا هو الاخطر ــ الى تصفية قضية فلسطين .

وهكذا وفى مثل الظروف الدقيقة والمحيطة بالقضية الوطنية والقومية كان الواجب ان يرتكز الحوار على هذا الجانب من قضايانا ولكن هذا لايتم . ومن هنا

تجد القوى الوطنية نفسها فى تناقض مؤلم : بين أن تركز كل انتباهها على ما يجرى فى معسكر الاعداء و بين أن تنصرف بكل قواها لتقول كلمتها فى الورقة المطروحة التى يقال انها ستكون الاساس لايديولوجية يلتزم بها الجميع .

اذن ، فهذه الظروف المحيطة بالحوار ــ مجتمعة ــ لايمكن ان تسمح بتفاعل حقيقى بين الاراء وطنى وديموقراطى و بناء .

## تحفظان أساسيان

و باضافة الى ماتقدم ، وقبل أن نناقش القضايا الرئيسية المطروحة فى الورقة المقدمة من د . صوفى أبوطالب يسجل حزبنا ــ التحفظين المبدئين التالين :

١ ) انه ليس مما يخدم الوطنية وتطور الديموقراطية ان يصوغ فرد أو مجموعة محدودة من الافراد ، او حتى حزب بمفرده ، وثيقة يراد بها ان تكون ايديولوجية ملزمة للمجتمع ككل . فمثل هذا السعى ــ حتى ولو خلصت النيات ــ لايمكن أن ينتهى الا الى فرض ايديولوجية شمولية فى مجتمع تتعدد طبقاته الاجتماعية وقواه وأحزابه السياسية . و يتحفظ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ــ من حيث المبدأ ــ على الاتجاه الى فرض هذه الايديولوجية الشمولية ، لأن اى تدعيم لها انما ينتهى الى مصادرة الرأى لاالاخر مصادرة تامة . وفى العادة تنتهى كل ايديولوجية من هذا القبيل الى ان تصبح نوعا من المذهب المغلق الذى لايمكن أن يعيش الا فى كنف اجراءات استثنائية ليس اقلها الاجراءات البوليسية .

٢ ) وحتى اذا فرضنا ان مثل هذا الطموح امر مقبول ــ وهو ليس كذلك ــ فان الحوار حول ايديولوجية تهدف الى ان تكون لكل المجتمع ــ لابد وان تتهيا لها الظروف الموضوعية لتكون محصلة ــ حركة فكرية وسياسية فى اوسع صفوف الجماهير. وهو الامر الذى لم يحدث . ولا أدل على ذلك من أن الوثيقة صدرت باسم د . صوفى اب طالب . وحتى مع التسليم بأن عدد من اساتذة الجامعة قد شاركوا فى صياغتها ، فان الوثيقة تظل مع ذلك حصيلة عمل مغلق ومنعزل ، الامر الذى يتضح اذا علمنا ان الاغلبية الساحقة من اساتذة الجامعة ــ بما فيهم من اصحاب الراى الاخر لم يشاركوا فى صياغتها اى مشاركة .

## ملاحظات سريعة على المنهج

ان الايديولوجية ــ أى ايديولوجية بالمفهوم المتعارف عليه ــ هى نسق من الاراء والافكار السياسية والاقتصادية والفلسفية والاجتماعية التى توجد فى مجتمع معين ، وفى مرحلة تاريخية معينة . وهى تمثل رؤ ية شاملة لطبقة أو لحزب أو لجماعة محدودة من الناس . وهذه الرؤ ية التى تحكم مسلك اصحابها وتوجه نشاطهم قد تكون مرتكزة على عناصر علمية ، وقد تكون غير علمية . وتصبح ــ الايديولوجية علمية بقدر ماتؤسس على وعى صحيح بوقائع التار يخ .

و باتجاه حركته ، و بالواقع الفعلى الذى يعيشه المجتمع . فاذا لم تكن كذلك اصبحت الايديولجية اقرب ماتكون الى الاسطورة التى تقوم على الوعى الزائف بتار يخ المجتمع ومشكلاته الراهنة .

و يؤسفنا ان نلاحظ ان « الورقة » المقدمه من رئيس جامعة القاهرة قد ضر بت عرض الحائط بابسط مناهج البحث العملى . ولذلك جاءت الورقة مليئة

- بالاخطاء التاريخية الناتجة عن النظرة الذاتية الى وقائع التار يخ ، واجتزاء هذه الوقائع .
- و بالتناقضات غير المحلولة .
- و بالاحكام التى تحتمل الكثير من الجدل .
- و بالمواقف المتحيزة والمفهومات الغامضة ( المصطلحات ) .

وسنضرب فى هذا القسم من تقر يانا امثلة عن الاخطاء التاريخية والتناقضات التى وردت فيها .

## أخطاء تاريخية

١ ــ تذكر الوثيقة فى ص ١٩ ــ ٢٠ :

« ان الشعب المصرى توحدت صفوفه منذ فجر التار يخ وأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على اساس من التآخى والمساواة والتسامح فخلا تاريخه الطو يل من الحروب القبلية والاقليمية والطائفية » .

وفى مكان آخر من ص ٢٠ يضيف ان الشعب المصرى بالنظم التى اقامها « نبذ كل صور الصراع الدموى والصدام الطبقى » .

ومـلاحظتنا على هذا الكلام ، بالاضافة الى انه نوع من الخطابه الانشائية ، انه ليس صحيحا من الناحية التاريخية فالقراءة الجادة لتاريخ مصر توضح أن قيام الدولة المركزية الواحدة قد استغرق بالضرورة وقتا طويلا من الصراعات والنزعات . والتاريخ المكتوب نفسه يحدثنا عن الملك مينا الذى وحد بالقوه العسكرية ، الوجهين القبلى والبحرى .

وبالاضافة فان التاريخ يؤكد انه لم يحدث ان اقيمت النظم السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية — فى مصر على اساس من التآخى والمساواة والتسامح . فعلى العهد الفرعونى ، وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يكونوا رقيقا بالمعنى المحدد للكلمة ، الا انهم قد وقعوا باستمرار ضحية الظلم والاستغلال ، وانه كثيرا ما كانت تفرض عليهم اعمال السخرة لمصلحة فرعون والطبقة الحاكمة من كهنة ونبلاء وكبار الموظفين . وفى مواجهة هذه الاوضاع فان تاريخ مصر الفرعونية لم يخل من ثورات عنيفة كانت رد فعل على الظلم الواقع على الأغلبية العظمى من السكان ، ولم يختلف الحال كثيرا — بل لعله ان يكون قد ساءفى العهود التى تلت .. على ايام اليونان والرومان والمماليك والعثمانيون . وهى عهود امتلأت ايضا بجميع انواع الصراعات السياسية والاجتماعية والطائفية والفكرية . ويمكن ان نضيف ايضا ان المجتمع العربى — لم ينجح بعد وفاة عمر بن الخطاب فى ان يكون المجتمع الذى اشار اليه د . صوفى ابوطالب — وهو مجتمع التآخى والمساواة والتسامح ، مع اننا نعرف نبل الرسالة التى حملها الاسلام الى هذا المجتمع .

٢ — فى ص ٣٨ وعند الحديث عن ثورة ١٩١٩ تذكر الورقة ان سعد زغلول قاد ثورة ١٩١٩ . ويلفت النظر ان الوثيقة تتفادى تماما الاشارة الى حزب الوفد ، مع ان الثابت تاريخيا ان دور سعد زغلول القيادى فى الثورة المصرية لم يكن مجرد اجتهاد فردى منه ، وانما تحقق من خلال ارتباطه بحزب الاغلبية الساحقة فى ذلك الوقت وهو حزب الوفد المصرى .. ولا أدل على ذلك من انه عندما نفى سعد زغلول تعاقبت على قيادة الوفد اثناء غيابه ثلاث مجموعات قيادية اخرها كان بقيادة عبدالرحمن فهمى .

٣ — تذكر الوثيقة فى ص ٤٠ « ان الافكار الاشتراكية والافكار الشيوعية والصورة التى يكون عليها بناء المجتمع فى ظل هذين المذهبين لم يكن لهما صدى فى نفوس المصريين عامة والمثقفين منهم خاصة .

و يلاحظ على هذا الكلام ان وقائع التاريخ الملموسة لاتؤيد ماتذهب اليه الورقة . فمن ناحية يلاحظ لكل من تتبع نشأة وتطور الافكار الراديكالية عموما ، والاشتراكية بوجه خاص انها كانت تواكب نمو الوعى الوطنى عند المفكرين كما كانت تمثل النمو الطبيعى للاجنحة المتقدمة فى داخل الحركة الوطنية فى مصر.

فالثابت ان الفكر الاشتراكى ، فى مصر قد شق طريقه منذ القرن التاسع عشر فى كتابات رفاعه الطهطاوى ، التى تتفق فى جوانب منها بعض افكار كارل ماركس عن العمل وفائض القيمة . فقد رفض الطهطاوى ان يعتبر راس المال مصدر القيمة فأكد على أن العمل هو المصدر الاساسى للثروة .

وفى الفترة التى امتدت من اواخر القرن التاسع عشر الى ثورة ١٩٥٢ جذب الفكر الاشتراكى بمختلف مدارسه الماركسية وغير الماركسية ، العديد من طلاب البعثات الى اوروبا واعداد اكبر عدد من المثقفين المصريين . ولاننسى هنا أن نشير الى فكر الزعيم الوطنى محمد فريد والى ارتباطه بالحركة الاشتراكية فى اوروبا وفى وقت مبكر و بعدد من الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية . وهو الذى حيا قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ومن الثابت تاريخيا ان قطاعات متزايدة من المثقفين المصريين قد تعرفوا ايضا على افكار شبلى شميل ، وسلامه موسى ، ومصطفى حسين المنصورى ، ونقولا حداد ، ومحمود عزمى وعزيز ميرهم ، هذا بالاضافة الى المجلات الاشتراكية العديدة التى ظهرت فى اوقات مختلفة فى الحقبه المشار اليها .

وعندما نذكر هذه الاخطاء التاريخية التى وقعت فيها الورقة فان الوفاء لتاريخ مصر يحتم ان نقرا آسفين ان معالم هذا التاريخ لم تطمس فى كتاب كما طمست فى كتاب « اشتراكيتنا الديموقراطية واننا لنتساءل كيف يمكن ان يقال مثلا ان تاريخ مصر فى المرحلة من ١٩١٩ ، ١٩٥٢ كان مجرد مؤامرات من الانجليز والقصر لخلق زعامات جديدة واحزاب جديدة تنافرت واستنفدت جهودها فى تراشق الاتهامات ؟ كيف يمكن ان ننسى ان هذه الفترة شهدت النضال ضد استبداد السراى من اجل حكم دستورى ديموقراطي وشهدت معارك النضال الوطنى المشبوبة والعديدة من اجل جلاء قوات الاحتلال من انتفاضات ١٩٣٥ الوطنية الى معارك الاربعينات الشعبية الوطنية ودور لجنة الطلبة والعمال فيها الى الكفاح المسلح فى منطقة القناة الذى شارك فيه بعض ضباط الجيش ورجال البوليس ، الى

تطوع ضباط الجيش المصرى لمحاربة الصهيونية قبل حرب ١٩٤٨ ثم لاننسى معارك الشعب من اجل العدالة الاجتماعية :

فمن كفاح العمال من اجل حقهم فى التنظيم النقابى المستقل وتحسين ـ ظروف العمل الى حركات الفلاحين من اجل الارض .

## تناقضات غير محلولة

والى جانب الاخطاء التاريخية وفقدان الوعى لتاريخ مصر تحفل « الورقة » بتناقضات غريبة لاتجد تفسيرا او تبريرا .

١ ـ ففى ص ٤١ تذكر « الورقة » ان النظام البرلمانى الذى اخذ به دستور ١٩٢٣ ـ على ماشابه من عيوب فى التطبيق ـ كان خير مدرسة لتعليم الديموقراطية السياسية وتنمية الوعى السياسى للشعب . ولكن بالرجوع الى ص ٣٩ تذكر الوثيقة ان كلمة الديموقراطية ظلت فى تلك الفترة شعارا خاليا من مضمونه الحقيقى . فأى القولين هو الصحيح ؟

٢ ـ فى ص ٧٧ تتحدث الورقة عن ضرورة عدم استبعاد بعض الفئات من المشاركة فى سلطة الحكم وعن ضرورة استبعاد الاجراءات الاستثنائية . ثم يذكر فى ص ٨٧ أن القوانين الغت العزل السياسى . وفى الوقت نفسه يعلم مقدم « الورقة » ان القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ قد فتح الطريق امام استبعاد بعض الفئات من المناصب القيادية وعزل البعض الاخر . فكيف نحل هذا التناقض ؟ .

٣ ـ وفى ص ٨٦ تقف الورقة ضد « احتكار الثروة من جانب قلة فى المجتمع » . وفى ص ٩٠ تعلن الوثيقة ان لكل انسان حسب كسبه المشروع . ومن المعلوم ان الانفتاح الاقتصادى قد ضاعف من ثروات البعض بطريقة خرافية ، ومن خلال اعمال لاتضيف الى الناتج القومى اى اضافة حقيقية فكيف نحل هذا التناقض ؟..

٤ ـ تذكر الورقة ص ٨٠ « أن الرقابة القضائية هى التى تضمن شرعية تطبيق مبدأ سيادة القانون لانها تمثل ضمانه حقيقية للافراد فى مواجهة السلطة . وهذا لايتأتى الا بكفالة استقلال القضاء ... واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » لكن

الورقة تعود فى ص ٨١ لتؤيد اختصاصات المدعى العام الاشتراكى الذى « يمارس — كما تقول الورقة اختصاصات ذات طبيعة قضائية بالرغم من انه ليس جزءا من السلطة القضائية » فكيف تدافع « الورقة » عن استقلال القضاء وتدافع فى الوقت نفسه عن سلطة غير قضائية تمارس اختصاصات ذات طبيعة قضائية ؟ .

٥ — تذكر الوثيقة فى ص ٩٨ أن خطة التنمية يجب ان تقوم على أساس ديموقراطى أى بعد مناقشاتها مناقشة جادة وعلى أوسع نطاق .. الخ .. وفى الوقت نفسه يعلم الراى لاعام ان الخطة الخمسية « ١٩٧٨ — ١٩٨٢ » اعتمدها مجلس الشعب دون ان يناقشها وانه لم تجرى مناقشتها على الاساس الديموقراطى الذى اشارت اليه الورقة فكيف تفسر الوثيقة هذا التناقض بين الشعار المرفوع و بين التطبيق العملى ؟

و بعد ، فلسوف نرى فيما بعد كيف ان الاخطاء التاريخية والتناقضات سوف تتكاثر عندما تصطدم — فى مناقشة القضايا الرئيسية التى طرحتها الورقة بالاحكام التى تسير الجدل ، و بالمواقف المسبقة ، وبجهاز كامل من المفهومات أو المصطلحات الغامضة .

خالد محيى الدين
سكرتير عام حزب التجمع

رقم الايداع
٨٣/٥٩٣١

ترقيم دولى ٠ــ ٠١٦ ــ ١٣٣ ــ ٩٧٧


المطبعة الفنية القاهرة ت ٩١١٨٦٢

# هذا الكتاب

فى صباح يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ قدم الى السادات ـ بناء على طلبه ـ طلبا مشوبا بالريبة من ثلثى اعضاء مجلس الامة لاسقاط العضوية عن رئيس المجلس ووكيليه و١٥ عضوا آخرين بتهمة انهم « انزلقوا فى عملية خسيسة هدفها طعن الوحدة الوطنية » ، وبعد أقل من عشر ساعات قرر المجلس اسقاط عضويتهم مخالفا بذلك نص المادة ٩٣ من الدستور ومخالفا لائحة المجلس نفسه .

وقبل هذا باثنى عشر يوما فصل على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا والحائز على اكثر الاصوات فى انتخابات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، ولم يقدم السادات سببا واحدا لهذا الاجراء ..

ويذكر هيكل فى كتابه القيم « خريف الغضب » صفحة ١١٦ ، ١١٧ الطبعة العربية ان ديمقراطية السادات كانت محاطة بكثير من الضباب على احسن الاحتمالات ، فلقد ذهب فى مناسبة ١٤ مايو يتحدث الى مجلس الامة وخلال حديثه قال موجها خطابه للمجلس « لقد قررت ان احيء الى هنا لاتحدث اليكم بوصفكم اعضاء مجلس الشعب » ثم اضاف « وعلى فكرة ان اسم مجلسكم الان لم يعد مجلس الامة وانما اصبح من الان مجلس الشعب » ... الاعضاء تغيير اسمهم دون استشارتهم بكثير من ال... عبروا عنه بكثير من التصفيق .

وهكذا يتجاهل السادات فى كل قرار اوقانون ... اواجراء قام به الشعب ونوابه وممثليه ولم يكتف ... استطاع ان يتخلص من معارضيه داخل المجلس وخ... ويزعم فى الوقت نفسه انه يحكم بالديمقراطية ، ومن ... مؤسسات ديمقراطية . ونسى بديهية شائعة تقول ان ... الشيء لايعطيه » وهذا الكتاب يتحدث عن ديموك... السادات داخل مجلس الشعب

جمال سليم